



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم النحو والصرف

التنظير لضرائر الشعر بالقرآن

(حقيقته، ولوازمه، وموقف النحويين منه)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

إشراف الأستاذ المساعد

د. عبد الله بن محمد المسلمي

إعداد الطالبة

تركيّة بنت عامر بن مطلق العميري

الرقم الجامعي

(٤٣٨٧٠١٠٨)

الفصل الدراسي الأول

١٤٤٢ هـ



الله أكبر
الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حقيقة تنظير النحويين لضرائر الشعر بالقرآن من خلال نصوصهم المستقصاة من كتب النحو، وإعراب القرآن، وتفسيره، ومعانيه، والكشف عن الأسباب وراء تنظيرهم هذا، وتقدير ما يلزم تجاه ما ورد في هذه النصوص من موازنة الضرورة بالقرآن، وحسم الخلاف بين النحويين في توافق الضرورات واللغات، وتحديد موقف النحويين تجاه هذه الموازنة.

واعتمدت الباحثة فيها على المنهج الوصفي القائم على الدراسة النظرية والتحليلية، المصاحبة للتطبيقات والأمثلة الوافية. ومن أبرز نتائجها:

- نظر النحويون لضرائر الشعر بالقرآن من خلال صورتين: المقابلة، والحمل. ولكل صورة طريقتان.
 - تعددت أسباب تنظير النحويين لضرائر الشعر بالقرآن بحسب طرق صورتيه؛ ومن أبرزها:
 - أن النحوي يرى ورود بعض اللغات القليلة والنادرة والشاذة في الشعر لاضطرار الوزن؛ لأن العربي لا يستطيع - في رأيه - أن يتكلم بغير لغته، وأما نظيرها في القراءات: فهو لغة.
 - أن النحوي يرى كثرة ورود الاستعمال اللغوي في الشعر مسوغاً لحظه على الضرورة، وإن كان له نظير في القراءات.
 - عدم إحاطة النحوي باللغات إحاطة تمكنه من إرجاع القراءة إلى أصلها في لغات اللهجات.
 - أن النحوي يميل إلى التوسع في ذكر الاحتمالات الممكنة في الآية، ومنها: الوجه الذي حمله على الضرورة.
 - قد يكون لنظائر الضرورة في القرآن وجه آخر عنده.
 - أن طرق صورتين التنظير لضرائر الشعر بالقرآن لا تلزم القول بوقوع الضرورة في القرآن، بل تلزم أحد أمرين، إما: نفي الضرورة عن الظاهرة، أو حمل القرآن على وجوه بعيدة عن وجه الضرورة.
 - أن (نفي الضرورة عن الظواهر إذا ثبت كونها لغة من لغات العرب)؛ حقيق أن يكون هو الأصل الذي يجب مراعاته في دراسة الضرائر.
 - اضطراب موقف النحويين من موازنة القرآن بالضرورة بين النظر والتطبيق.
- وتجد الباحثة أن في تحرير حد الضرورة حلاً لإشكالية تنظير النحويين لضرائر الشعر بالقرآن خاصة، وأنواع النشر عامة.

الطالبة: تركية بنت عامر العيمري

المشرف: الدكتور عبد الله بن محمد المسلمي

Summary

This study aims to identify the fact of parallelizing the necessities of poetry to the Quran through their texts that have been extracted from the grammar books, parsing of Quran, interpreting, meaning it, exploring about the causes beyond their parallel, estimating what to be obliged towards what have been appeared in these texts from the parallel of the necessities to Quran, solving the controversy among grammarians about the correspond of necessities and languages, determining the position of grammarians towards this parallel. This paper depends on the descriptive approach based on theoretical and analytical studies accompanied with sufficient applications and examples. The most prominent results are:

- The grammarians parallelized about the necessities of poetry to Quran through two forms: opposition and probability. Each form has two manners.

- The causes of parallelizing the grammarians to necessities of poetry to Quran based on Quran's forms and manners have been extracted such:

The grammarian finds a non-standard language in poetry to the purpose of deliberation as the Arabic cannot -in his opinion- speaks by others' languages. However, in correspondence of readings is a language.

The grammarian sees the frequent occurrence of linguistic use in poetry as a justification for its prohibition of necessity, even if it has a parallel in the readings.

Not to surround the grammarian with languages, enabling him to return reading to its origin in dialect languages.

The grammarian tends to expand upon the possible possibilities in the verse. Including the face that has been carried on the necessity.

The equivalent of necessity in the Quran may have another aspect to it.

- The grammarians imagined their theorization of the necessities of poetry with Quran and its methods don't bind saying (that necessity falls into the Quran). Rather, one of two things is required, either (denying necessity to the phenomenon), or (carrying the Quran on faces far from necessity).

- That (denying necessity to phenomena, if it is proven that it is proven that it is one of the languages of the Arabs) is a fact that is the principle that must be taken into account in the study of necessities.

- The disturbance of the grammarians' attitude towards the necessarily parallel parallelism of the Quran between consideration and application.

The researcher finds that in editing the limit of necessity, a solution to the problem of grammarians' theorization to the necessities of poetry to the Quran specially and types of prose in general.

The supervisor: Dr Abdullah bin Muhammad Al-Musmali.

The student: Turkiyah Amir Al-Omairi.

إهداء

إلى بهجة حياتي (أمي) ..

إلى حبيب قلبي الصَّابر (ابني بندر) ..

إلى أخي وأبي الرُّوحي (عيسى) ..

إلى إخوتي وأخواتي .. إلى مشرفي

إلى كلِّ من أرشدني، وكان عوناً لي في إتمام هذا العمل ..

أهدي بحشي

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، وَلَكَ الشُّكْرُ عَلَى تَوْفِيقِكَ وَاحْسَانِكَ، اللَّهُمَّ إِنَّهُ مِنْ شُكْرِكَ أَنْ أَشْكُرَ لَأَمِي - أَطَالَ اللَّهُ عَمْرَهَا - فِي عَافِيَةٍ وَحَسَنِ عَمَلٍ - الَّتِي حَمَلْتِ الْهَمَّ مَعِي، وَدَعَمْتِي بِلَا حُدُودٍ، وَمَرَّافَقْتِي دَعَوَاتِهَا طِيلَةَ حَيَاتِي، اجْزِيَهَا يَا رَبِّ عَنِي جَنَّةَ عَرْضِهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ !

ثُمَّ الشُّكْرُ لَأَسْتَاذِي وَشَيْخِي فِي مَرَحَلَةِ الْبَكَا لُورِيوس وَمَرَحَلَتِي الدِّرَاسَاتِ الْعُلْيَا، وَالَّذِي تَفَضَّلَ عَلَيَّ بِإِشْرَافِهِ - بِقَوْلِهِ: "الْمَانِعُ؛ أَسْعَدُ بِذَلِكَ" - الدُّكْتُور: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُسْلِمِي، وَمَا أَذْكَرُ فَأُشْكُرُ؟ !، فَكُلُّ حَسَنَةٍ فِي هَذَا الْعَمَلِ تَعُودُ إِلَيْهِ بَعْدَ اللَّهِ؛ فَقَدْ شَجَّعَنِي عَلَى الْمَضِيِّ قُدِّمًا فِي فِكْرَةِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَقَدَّمَ لِي آرَاءَ سَدِيدَةٍ فِي فِتْرَةِ تَكْوِينِهَا، وَبِهَا نَفَضِجَتْ، وَمَدَّ لِي يَدَ الْعَوْنِ فِي تَسْجِيلِهَا .

وَوَجَدْتُ فِي سَعَادَتِهِ الْمَجْدَ فِي الْعَمَلِ، وَالِدِقَّةَ فِي الْمَتَابَعَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْرِضَ عَلَيَّ وَجْهَةً نَظَرٍ، تَامِرُكَاءِي حُرِّيَّةَ التَّفَكُّيرِ وَالْاِسْتِنَاجِ، إِلَّا أَنْ يَنَاقِشَنِي مَنَاقِشَةً عِلْمِيَّةً تَكْشِفُ لِي عَنْ جَوَانِبَ عَدِيدَةٍ؛ إِمَّا غَائِبَةٍ، أَوْ ضَعِيفَةٍ، فَلَهُ فَضْلٌ لَا يُؤْفِيهِ شُكْرٌ؛ فَاسْأَلُكَ اللَّهُمَّ أَنْ تَجْزِيَهُ عَنِّي خَيْرًا، وَتُبْقِيَهُ لِلْعِلْمِ وَطُلَّابِهِ - سَدَدًا !

وَأَشْكُرُ كُلَّ مَنْ أَفَادَنِي، وَأُسَدَّى لِي عَوْنًا، أَوْ صَنَعَ لِي مَعْرُوفًا، أَوْ أَسْهَمَ مَعِي وَلَوْ بِجُهْدٍ ضَخِيلٍ .
وَأَشْكُرُ فَضْلَ جَامِعَةِ أَمْرِ الْقُرَى عَلَيَّ؛ مِمَّا لَمْ يَكُنْ فِي كَلِيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - قِسْمِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ؛ عَلَيَّ مَا وَسَّعُونِي بِهِ مِنْ إِكْرَامٍ مُذْ كُنْتُ طَالِبَةً فِي مَرَحَلَةِ الْبَكَا لُورِيوس حَتَّى مَرَحَلَةِ الدُّكْتُورَاهِ .
وَحَتَمًا: أَسْجَلُ شُكْرِي الْجَزِيلَ سَلَفًا لِمُنَاقِشَتِي هَذَا الْبَحْثِ عَلَى تَقْدِيرِ تَوْجِيهِاتِهِمْ وَمَلَاخِظَاتِهِمْ .

تَرْكِيبٌ



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل القرآن بُرْهَانًا، وجعل قراءته بَيَانًا وَثِيْقًا، والصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ - ﷺ -، الذي أنزل الله عليه القرآن على سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، تَسِيرًا عَلَى أُمَّتِهِ وَتَحْفِيفًا، وَأَمْرُهُ أَنْ يُقْرَأَ كُلُّ قَوْمٍ بِلُغَتِهِمْ، وَمَا جَرَتْ بِهِ عَادَاتُهُمْ النُّطْقِيَّةُ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وبعد:

فَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ لِلشَّعْرِ لُغَةً خَاصَّةً، تَخْتَلِفُ عَنْ لُغَةِ النَّثْرِ؛ لِأَنَّ فِيهَا قِيُودًا تَجْعَلُ الشَّاعِرَ يَبْذُلُ جُهْدًا لَا يَبْذُلُهُ النَّاثِرُ. وهذه اللُّغَةُ كَانَتِ التَّخْوِينَ عَلَى وَعْيٍ تَامٍّ بِطَبِيعَتِهَا؛ إِذْ إِنَّ الْفِكْرَ النَّحْوِيَّ قَامَ مِنْذُ مَرَاكِحِهِ الْأُولَى عَلَى الرُّوْيَةِ التَّمَايُزِيَّةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لُغَةِ النَّثْرِ.

ولأجل هذا التَّبَاطُلِ نَشَأَ مُصْطَلَحُ (الضَّرُورَةِ) فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ؛ إِذْ يَقُولُ الْحَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ (ت ١٧٠هـ): "الشُّعْرَاءُ أَمْرَاءُ الْكَلَامِ؛ يُصَرِّفُونَهُ أَنْ يَشَاءُوا، وَيَجُوزُ لَهُمْ مَا لَا يَجُوزُ لِغَيْرِهِمْ"^(١).

لَكِنَّ ضَابِطَ هَذَا الْمِصْطَلَحِ لَمْ يَكُنْ مُسْتَقَرًّا؛ إِذْ ذَهَبَ الْبَعْضُ إِلَى أَنَّهُ: مَا وَقَعَ فِي الشَّعْرِ مِمَّا لَيْسَ لِلشَّاعِرِ عَنْهُ مَدَّوْحَةٌ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ: مَا حُصِرَ فِي الشَّعْرِ، سِوَاءَ مَا كَانَ لِلشَّاعِرِ عَنْهُ مَدَّوْحَةٌ أَمْ لَا.

وَلَمْ يَقِفْ أَمْرُ هَذَا الاضطرابِ عَلَى ضَابِطِهِ، بَلْ تَجَاوَزَهُ إِلَى نِطَاقِهِ؛ إِذْ إِنَّ الْمَتَأَمَّلَ فِي نِصُوصِ التَّخْوِينِ يَجِدُ كَثِيرًا مِنَ الِاسْتِعْمَالَاتِ الَّتِي حَصَرُوهَا عَلَى الشَّعْرِ؛ إِمَّا قَابِلُوهَا بِنَظِيرٍ فِي لُغَةِ النَّثْرِ، أَوْ حَمَلُوهَا عَلَيْهَا، أَوْ لَهَا نَظِيرٌ فِيهَا.

فَفِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ قَرَّبُوا الْقُرْآنَ - بِطَرَقٍ مُخْتَلِفَةٍ - بِشَوَاهِدٍ شِعْرِيَّةٍ، كَانَتْ مَحَطًّا لِلضَّرُورَاتِ؛ فَهَمَّ وَضَعُوا الشَّعْرَ بِمَوَازَاةِ الْقُرْآنِ.

وَمِنْ هُنَا؛ لِأَبَدٍ مِنْ بَيَانِ حَقِيقَةِ هَذِهِ الْمَوَازَاةِ، وَمَا يَلْزِمُ تَجَاهُهَا؛ حَتَّى تَتَأَكَّدَ مِنْ صِحَّةِ وَسَلَامَةِ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الضَّرُورَةَ تَصْوِيرٌ لِمَا "لَا يَقَعُ فِي النَّثْرِ"^(٢).

وَأَنَّ فِي زَحْفِ مُصْطَلَحِ الضَّرُورَةِ إِلَى أَنْوَاعِ النَّثْرِ عَامَّةً؛ تَقْضًا لِارْتِبَاطِهِ بِالْحَالَةِ الْفَنِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوِزْنِ وَالْقَافِيَةِ، وَبِالْتَّالِيِ يُصْبِحُ بَعِيدًا عَنْ دَلَالَتِهِ اللَّغَوِيَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ، فَضْلًا عَلَى أَنْ فِيهِ إِلْغَاءٌ لِلْفُرُوقِ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ فِي تَقْعِيدِ الْقَوَاعِدِ.

وَوُرُودُ نَظِيرٍ لِمَا أَسَمَوْهُ (ضُرُورَةً) فِي الْقُرْآنِ خَاصَّةً؛ تَقْضُ لِلْحَقِيقَةِ الْبَرَّاقَةِ الَّتِي أَكْدَاهَا التَّخْوِينُ أَنْفُسَهُمْ مِنْذُ زَمَنِ سَحِيقٍ: "لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ ضُرُورَةٌ"^(٣)، وَ"مَا جَاءَ مِثْلُهُ فِي الْقُرْآنِ، وَقُرِئَتْ بِهِ الْقُرْآنُ لَمْ يَدْخُلْ مِثْلُهُ فِي ضُرُورَةِ الشَّعْرِ"^(٤).

فَعَدَا الاضطرابُ بَيْنَنَا بَيْنَ النَّظَرِ: أَنَّ الْقُرْآنَ "فِي أَعْلَى مَرَاتِبِ الْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ"^(٥)؛ فَلَا يُحْمَلُ إِلَّا عَلَى "أَعْرَبِ الْوُجُوهِ، وَأَصَحِّهَا فِي اللُّغَةِ وَالتَّحْوِ"^(٦)، وَبَيْنَ التَّطْبِيقِ: الْقَوْلُ بِالضَّرُورَةِ، وَنَظِيرُهَا قَائِمٌ فِي الْقُرْآنِ.

١. منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص ١٤٣-١٤٤، وزهر الآداب وثمر الألباب ٦٨٧/٢٣.

٢. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٦.

٣. شرح كتاب سيبويه؛ للسرياق ١٩٩/١.

٤. المصدر السابق ٢١٦/١.

٥. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ٣٤١/١.

٦. الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسُنَنِ ص ٢٤٥.

وتحاول هذه الدراسة أن تجيب عن السؤال الرئيس التالي: ما التنظير لضرائر الشعر بالقرآن؟
والذي تتطلب دراسته الإجابة عن أسئلة عديدة؛ من أبرزها:

- ما حقيقة التنظير لضرائر الشعر بالقرآن؟
- ما أسباب تنظير التحوين لضرائر الشعر بالقرآن؟
- ما لوازم التنظير لضرائر الشعر بالقرآن؟
- ما موقف التحوين منه؟

❖ أما أهدافها؛ فاهمها:

١. بيان حقيقة التنظير لضرائر الشعر بالقرآن.
٢. التعرف على أسباب تنظير التحوين لضرائر الشعر بالقرآن.
٣. تقدير لوازم التنظير لضرائر الشعر بالقرآن.
٤. تحديد موقف التحوين منه.

❖ وتسهم هذه الدراسة فيما يأتي:

- أ. تحديد ما يلزم تجاه نصوص التنظير لضرائر الشعر بالقرآن؛ أقول بوقوع الضرورة في القرآن؟، أم نفي الضرورة عن الظاهرة؛ لورودها في القرآن؟، أم نقر بوجود الضرورة ويحمل نظيرها في القرآن على وجوه بعيدة عن وجه الضرورة؟
- ب. حسم الخلاف بين التحوين حول توافق الضرورات واللغات؛ هل تبقى ضرورة؟، أم نلغيها؟، أو ننظر إلى لغة الشاعر؛ أكانت على لغة قومه أم لا؟
- ج. تحرير حد الضرورة.

❖ وهناك دراسات سابقة تشترك مع هذه الدراسة في زوايا مختلفة، سوف أسترخصها مع الإشارة

إلى أبرز ملاحظاتها، مع تقديم تعليق عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف، وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

• استعراض الدراسات السابقة:

١. سلسلة دراسات الدكتور: محمود فجال، ما بين عامي ١٤٠٧هـ - ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م - ١٩٨٨م، بعنوانين: (ضرائر النثر في النحو العربي)، و(حول ضرائر النثر في النحو العربي)، و(الضرائر الشعرية والنثرية)، مقالات في مجلة العرب، هدف فيها إلى دراسة الضرورة في النثر المسجوع؛ وخرج بنتائج: أن الحكم بامتناع الضرورة في النثر مطلقاً دعوى بلا دليل، وتقييد جوازها بالشعر تخصيص بلا مخصص، وفي القرآن: الازدواج، والفواصل، والإمالة، والوقف؛ لأجل التناسب والإيقاع الصوتي، وهذه لو وجدت في غير القرآن؛ لكان بعضها من قبيل الضرورة النثرية المستحسنة، والقرآن منزّه عن أن يقال فيه ما يقال في كلام الناس؛ إذن: يقال في القرآن: تناسب، ولا يقال فيه: ضرورة، والشواهد على الضرورة النثرية كثيرة في الحديث النبوي، والكلام الفصيح.

٢. دراسة الدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، بعنوان (لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية)، دار الشروق - القاهرة؛ ففي الفصل الثاني في محور (النثر المسجوع)، والفصل الثالث (أنواع الضرورة الشعرية)، والفصل الرابع في محور (الضرورة والقراءات القرآنية)؛ هدَفَ إلى إثبات أن ما عدّه النحويون ضرورةً، ليس من هذا القبيل؛ لوجود ما يُقابله في القرآن؛ ليُخرجَ بنتيجة: أن ما ثبت وروّده في النثر لا يُعدُّ ضرورةً.
٣. دراسة الدكتور: خليل بنیان حسن، عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، بعنوان (النحويون والقرآن)، مكتبة الرسالة الحديثة - عمان؛ عنونَ أحدَ مباحثٍ بحثه بـ (ما حملوه على الضرورة)، وهدَفَ من خلاله إلى نفي الضرورة عن بعض الظواهر التي حملها النحويون على الضرورة؛ لورود نظيرها في القرآن.
٤. دراسة الدكتور: أحمد مكي الأنصاري، عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، بعنوان (دفاع عن كتاب الله القرآن، والضرورة الشعرية)، مقالة في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة وأدابها؛ هدَفَ إلى دراسة كلمة (الفوان) في القرآن، حيث جاء في بعض النصوص القديمة ما يُثبتُ الضرورة الشعرية فيها، وخرج بنتيجة هي: أن ظاهرة (حذف الياء من المنقوص) ليست مقصورة على الشعر، بل هي موجودة في أعلى نص في الوجود؛ هو القرآن.
٥. دراسة الدكتور: محمد عبدو فلفل، عام ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، بعنوان (اللغة الشعرية عند النحاة - دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي)، دار جرير - عمان؛ ففي الفصل الرابع هدَفَ إلى بيان موقف النحويين من نظائر الضرائر في القراءات القرآنية، فبعدَ عرَضِهِ بعضاً من نصوصهم؛ خرج بنتيجة موجزة أن موقفهم مختلفٌ تجاه ما جاء في القرآن نظيراً للضرورة.
٦. دراسة الدكتور: يوسف دفع الله أحمد، عام ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، بعنوان (مفهوم الضرورة الشعرية وأثره في الحكم على القراءات القرآنية)، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية في جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم - جمهورية السودان، العدد الأول، التي هدفت إلى إمكانية توجيه ما حكمَ عليه النحاة بالضرورة، وتوضيح أثر الحكم بالضرورة على القراءات القرآنية، وذلك من خلال دراسة وصفية تحليلية لظواهر يسيرة، وكان من أبرز نتائجها: ينبغي على النحويين أن يبنوا قواعدهم على صحيح القراءات، لا أن يُحكّموا فيها قواعد الشعر المبنية على سلطان الوزن والقافية.
٧. دراسة الدكتور: خالد بن سليمان المليفي، عام ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، بعنوان (حمل القرآن على ضرورة الشعر - دراسة نحوية)، بحث منشور في مجلة العلوم العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثامن والثلاثون، التي هدفت إلى بيان موقف النحويين تجاه حمل القرآن على الضرورة، وذلك من خلال الدراسة التحليلية لبعض مسائل الضرائر التي حملت عليها بعض الآيات، وكان من أبرز نتائجها: الضرورة مقترنة بمستويات لغوية ضعيفة، واتفاق النحويين على أنه ليس في القرآن ضرورة، ولكنهم في التطبيق الإعرابي حملوا كثيراً من الآيات على أنواع مختلفة من ضرائر الشعر، وأن استعمال الشاعر ما ليس من لغته يُعدُّ ضرورةً؛ لأن العربي يُستبعد أن يتكلم بلغته.
٨. دراسة الأستاذ: خالد شريان العتيبي، عام ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م، بعنوان (الشاهد القرآني في كتب الضرائر الشعرية - دراسة نحوية صرفية)، رسالة ماجستير بجامعة الملك فيصل، التي هدفت إلى دراسة الشاهد القرآني في كتب الضرائر

الشعرية الخمسة: ضرورة الشعر؛ للسرياق (ت ٣٦٨هـ)، وما يجوز للشاعر دون الناثر؛ للقرآن القيرواني (ت ٤١٢هـ)، وضرائر الشعر؛ لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، وموارد البصائر لفرائد الضرائر؛ لابن عبد الحليم (ت ١١٣٨هـ)، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر؛ للأوسي (ت ١٣٤٨هـ)، وكان من أبرز نتائجها: نفي الضرورة عن القرآن، ووجود علاقة وطيدة بين الضرائر واللهجات.

٩. دراسة الدكتور: منال نجار، عام ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م، بعنوان: (الخروج على القاعدة اللغوية في القرآن الكريم والضرورة الشعرية - دراسة لسانية اجتماعية براغماتية)، بحث منشور في مجلة جامعة كيرالا، العدد التاسع، التي هدفت إلى إثبات أن الخروج على النمط المطرد المؤلف للاستعمال اللغوي وتراكيبه في القرآن وقراءاته، هو جوهر الخروج عن هذا الاستعمال وتراكيبه في الضرورة الشعرية؛ وأن هذا الخروج إبداع فيه جمالية، يتم وفق شروط خاصة، وقف عندها العرب القدماء، ودعت الدراسة إلى استخدام مصطلح آخر بدلاً من مصطلح (الضرورة)؛ ليستوعب ما في القرآن وقراءاته، وشعر العرب وكلامهم.

• أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسات السابقة في أربع نقاط:

○ في دراسة بعض المسائل، وجاء الاتفاق بينها في ثلاثة جوانب:

١. اتفقت في دراستها تحت منظور (القراءات والضرورات)، باستثناء دراسة الدكتور: محمد فلفل؛ فلم تناول دراسة أي مسألة.

٢. اتفقت في عناوين بعض المسائل.

٣. اتفقت في نتيجة دراسة المسائل: (نفي الضرورة عن القرآن)، باستثناء دراسة الدكتور: منال نجار؛ التي رأت تغيير مسمى الضرورة إلى مسمى آخر يشمل الخروج عن القواعد في الشعر والنثر.

بينما جاء الاختلاف في دراستها في بعض الجوانب؛ من أبرزها:

- في مَظَانَّ استقصاء المسائل: إذ اقتصرت دراسة الأستاذ: خالد العتيبي على القراءات الواردة في كتب الضرورات الخمسة، أما دراسة الدكتور: خالد المليفي؛ فتعددت مصادر استقصائها؛ من كتب النحو، وإعراب القرآن، وتفسيره.
- أما بقية الدراسات فلم تُحدد مظاهرها؛ فقد اكتفت باستحضار ما ورد في القرآن نظيراً لما حُظِر في الشعر على الضرورة.
- في إطار الدراسة: اتفقت الدراسات السابقة في إطار دراسة القراءات القرآنية، وهو (حمل النحويين عدداً من القراءات على وجوه حُظِرَت في الشعر على الضرورة)، باستثناء دراسة الدكتور: يوسف دفع الله أحمد، ودراسة الدكتور: منال نجار اللتين استحضرتا شواهد قرآنية وشعرية لتدعيم قضية الدراسة، ودراسة الأستاذ: خالد العتيبي، التي ربطت دراسة الشاهد القرآني في كتب الضرائر بالضرورة، دون النظر إلى الغرض من سوق المصنف له^(١)، ودراسات الدكتور: محمود فجال،

١. يُمكن حصر أغراض مصنف الضرائر من سوق الآيات القرآنية والقراءات في مؤلفاتهم في أربعة مقاصد:

- التنظير للضرورة بالقراءة؛ وهذه هي الإشكالية التي قامت عليها الدراسة.

اختلفت عن بقية الدراسات في تركيزها على استعمال الضرورة الواردة في القرآن، وغيره من أنواع النثر المختلفة؛ لأجل التناوب.

- في طريقة معالجة المسائل: اتفقت دراسة الدكتور: خالد المليفي، ودراسة الأستاذ: خالد العتيبي، في أنهما أكثر توسعاً في معالجة المسائل عن بقية الدراسات في عددها، وطريقة عرضها.

○ في موقف النحويين من الموازنة بين الضرورات والقراءات:

أ. اتفقت دراسة الدكتور: خالد المليفي، ودراسة الدكتور: محمد فلفل، في بيان موقف النحويين من الموازنة بين الضرورات والقراءات.

ب. اتفقت الدراسات - أيضاً - في النتيجة: أن موقف النحويين كان مضطرباً.

واختلفت الدراسات في بيان هذا الموقف في جانبين:

- في طريقة العرض: بنيت دراسة الدكتور: خالد المليفي موقف النحويين بصورة عامة، أما دراسة الدكتور: محمد فلفل؛ فكانت بطريقة مفصلة.

- في الوقوف على أسباب اضطراب موقفهم: ذكرت دراسة الدكتور: خالد المليفي بعضاً منها، أما دراسة الدكتور: محمد فلفل؛ فلم تطرق لها.

○ في الحديث عن مسألة (السجع والضرورات):

اتفقت سلسلة دراسات الدكتور: محمود فجال، ودراسة الدكتور: محمد حماسة في الحديث عنها، لكن دراسات الدكتور: محمود فجال؛ كانت أكثر توسعاً.

○ في الحديث عن (علاقة الضرورات واللهجات):

اتفقت دراسة الدكتور: محمد حماسة، ودراسة الدكتور: محمد فلفل، ودراسة الدكتور: خالد المليفي، ودراسة الأستاذ: خالد العتيبي؛ في الحديث عنها.

• أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة؛ أشير إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في جوانب:

- اتفقت مع دراسة الدكتور: خالد المليفي، ودراسة الأستاذ: خالد العتيبي، في التوسع في دراسة المسائل.

=
- أن القراءة وجه آخر عنده، بعيد عن وجه الضرورة. يُنظر - على سبيل المثال -: ضرورة الشعر ص ٢٠٩ - ٢١٠، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٥٥، وضرائر الشعر ص ٢١٣.

- الاستشهاد بالقراءة على عدم حصريّة الظاهرة في الشعر على الضرورة. يُنظر - على سبيل المثال -: ضرورة الشعر ص ١٠٠ - ١٠٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٨٤.

- ردّ القراءة، أو تضعيفها. يُنظر - على سبيل المثال -: ضرورة الشعر ص ١٨١.

- اتفقت مع دراسة الدكتور: خالد المليفي، في تعدد مظان استقصاء المسائل.
 - اتفقت مع سلسلة دراسات الدكتور: محمود فجال، ودراسة الدكتور: محمد حماسة، في التطرق إلى مسألة السجع والضرورات.
 - اتفقت مع دراسة الدكتور: خالد المليفي، ودراسة الدكتور: محمد ففل، في بيان موقف النحويين من التنظير لضرائر الشعر بالقرآن.
 - اتفقت مع الدراسات السابقة في بعض النتائج، ومع دراسة الدكتور: خالد المليفي، ودراسة الأستاذ: خالد العتيبي - تحديداً - في وجود علاقة بين الضرائر واللغات.
- إلا أنها اختلفت عنها في جوانب عديدة، تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة؛ من أبرزها:
١. لم تطرق الدراسات السابقة إلى دراسة لوازم التنظير لضرائر الشعر بالقرآن، ولم أفت - حسب علمي - على دراسة تناولت ما يلزم تجاه ما جاء في القرآن نظيراً للضرورة في مباحث خاصة.
 ٢. اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في دراسة المسائل؛ في أمرين:
- في إطارها: تناولت الدراسة الحالية المسائل تحت إطار صورتني التنظير: المقابلة، والحمل، ولم أفت - حسب علمي - على دراسة تناولت صور التنظير وطرقها؛ أما الدراسات السابقة فقد ركزت في دراستها على مسائل: (حمل القراءة على وجه محصور عند بعض النحويين على الضرورة)، وهي إحدى طريقي صورة الحمل التي تناولتها الدراسة الحالية، وأما دراسة الأستاذ: خالد العتيبي - كما ذكر - فقد تناولت الشواهد القرآنية في كتب الضرائر الخمسة تحت منظور الضرورة، دون النظر إلى غرض مصنف الضرائر من سوقها.
 - في نتائجها: تختلف بعض نتائج دراسة المسائل في الدراسة الحالية عن نتائج دراسة المسائل في الدراسات السابقة.
٣. أعادت الدراسة الحالية النظر في مسألة الضرورة في النثر المسجوع، التي تناولتها سلسلة دراسات الدكتور: محمود فجال، ودراسة الدكتور: محمد حماسة.
 ٤. سلطت الدراسة الحالية الضوء بشكل كبير على العلاقة بين الضرائر واللغات، واختلاف آراء النحويين حولها، ودراساتها؛ وتوجيه أي هذه الآراء حقيقة بأن يكون الأصل في دراسة الضرورة، ولم تسبق هذه الدراسة في ذلك - حسب علمي -؛ أما دراسة الدكتور: محمد ففل، ودراسة الدكتور: خالد المليفي، ودراسة الأستاذ: خالد العتيبي؛ فقد أشارت إليها إشارة خاطفة، ودراسة الدكتور: محمد حماسة؛ كانت أكثر توسعاً منهم في تناول، لكنها أغفلت الجوانب التي تطرقت لها الدراسة الحالية.
 ٥. اختلفت طريقة الدراسة الحالية في بيان موقف النحويين من التنظير لضرائر الشعر بالقرآن؛ عن طريقة دراسة الدكتور: محمد ففل، ودراسة الدكتور: خالد المليفي؛ في أمرين:
- في استقصاء مواضع عديدة من مصنفات مختلفة للنحويين، ظهرت فيها مواقفهم إزاء نظير الضرورة في القرآن.
 - في تصنيف هذه المواقف، وتحديد صورها.

٦. كَشَفَتْ هذه الدِّراسة عن أسبابِ تَنْظِيرِ التَّحْوِينِ للضَّرَائِرِ بِالْقُرْآنِ في صُورَتَيْهِ (المَقَابَلَةِ، وَالْحُلِّ)، في حين لم تَذْكُرْ دراسةُ الدُّكُور: خالد المِليفي، إلا سَبَبِينَ لطريقةِ حَمْلِ البَعْضِ للقِراءاتِ على وَجْهِ مَحْصُورٍ على الضَّرورةِ عند غيرهم.

٧. تَفَرَّدَتْ الدِّراسةُ الحَالِيَةُ بِنَتَائِجٍ، لم تَخْرُجْ بِهَا الدِّراساتُ السَّابِقَةُ؛ من أْبْرَزِهَا: تَحْرِيرُ حَدِّ الضَّرورةِ.

• جَوَانِبُ الاسْتِفَادَةِ مِنَ الدِّراساتِ السَّابِقَةِ:

مما لا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الدِّراسةَ الحَالِيَةَ اسْتَفَادَتْ كَثِيرًا مِمَّا سَبَقَها مِنْ دِراساتٍ؛ ومن أْبْرَزِ جَوَانِبِ الاسْتِفَادَةِ:

- صياغة العنوان بصورة دقيقة.

- تحديد بعض إشكاليات هذه الدراسة.

- دراسة بعض المسائل.

- معرفة مراجع علمية لازمة.

❖ **أما عمارة هذا الدراسة** فقد رأيتُ - مع مشرفي - أن أمثل طريقة للإجابة عن سؤالها؛ أن تكون من خلال الهيكلية التالية:

○ المقدمة.

○ التمهيد: القراءات والضرائر.

○ الفصل الأول: حقيقة التفسير لضرائر الشعر بالقرآن.

- المبحث الأول: مفهوم التفسير لضرائر الشعر بالقرآن، وصوره.

- المبحث الثاني: أسباب التفسير لضرائر الشعر بالقرآن.

○ الفصل الثاني: لوازم التفسير لضرائر الشعر بالقرآن.

- المبحث الأول: القول بوقوع الضرورة في القرآن.

- المبحث الثاني: نفي الضرورة عن الشعر، إذا وافق وقوعها في القرآن.

- المبحث الثالث: حمل القرآن على غير الضرورة.

- المبحث الرابع: تحرير حد الضرورة.

○ الفصل الثالث: موقف التحوين من التفسير لضرائر الشعر بالقرآن.

○ الخاتمة.

○ الفهارس.

❖ **أما طبيعة هذا الدراسة** فقد اقتضت أن أسلك فيها المنهج الوصفي القائم على الدراسة النظرية والتحليلية المصاحبة للنماذج التطبيقية، والأمثلة الواقية.

وبعد، فهذا عملي عمل بشر، فما كان فيه من إجابة وحسن فهو من فضل الله وفتح علي، وإليه أنسبه، وما كان فيه من تقصير ونقص، فهو مني، ولا مفر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلوات الله وتسليماته على نبيه الأمين، وصحبه أجمعين.



التمهيد

الضرائر والقراءات

من أدب البحث ألا يُفَحِّمَ القارئ في غَيَابِ الموضوع دون أن يُبَيِّنَ الباحث عن علاقة لها صلة وثيقة بالبحث، بل تُعَدُّ مرتكزاً في هذه الدراسة، وأساساً يُسَنِّدُ إليه، وهي (العلاقة بين الضرائر والقراءات).
فقبل الدُخُول في الحديث عن هذه العلاقة؛ أرى من المناسب تعريف القراءات، وذكر سبب اختلاف القراء في قراءة النص القرآني، بإيجاز.

○ ما القراءات؟

القراءات: جمع قراءة، على وزن (فعالة)، وهو مصدر سماعي للفعل (قرأ)، بمعنى: الجمع والضم. وقرأت الشيء قرأناً، أي: جمعه، وضممت بعضه إلى بعض. وقرأت الكتاب قراءةً وقرأناً، ومنه سمي القرآن. وقال أبو عبيدة (ت ٢٠٩هـ): سُمِّيَ القرآن؛ لأنه يجمع السور فيضمها. وقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [سورة القيامة: ١٧]، أي: جمعه وقراءته، و﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [سورة القيامة: ١٨]، أي: قراءته^(١).

ويأتي اللفظ بمعنى: التلاوة، وهي: النطق بالكلمات المكتوبة، ومنه قولهم: قرأت الكتاب، أي: تلوته. وسُمِّيَتِ التلاوة قراءة؛ لأنها ضم لأصوات الحروف في الذهن؛ لتكوين الكلمات التي ينطق بها^(٢).
أمَّا في الاصطلاح؛ فالتعريفات متعددة، منها:

- "علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها، معزواً لناقله"^(٣).
- "مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف، أم في نطق هيئتها"^(٤).
- وجميعها تتفق على أن القراءات طرق أداء مختلفة للنص القرآني^(٥).

١. ينظر: الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية (قرأ).

٢. ينظر: علم القراءات، نشأته - أطواره - أثره في العلوم الشرعية ص ٢٦.

٣. مُنْجِدُ الْمُتَرَبِّينَ ومُرْشِدُ الطَّالِبِينَ ص ٩.

٤. مناهل العرفان في علوم القرآن ٤١٢/١.

٥. اختلف العلماء: هل القرآن والقراءات حقيقة واحدة، أم حقيقتان متغايرتان؟، ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ص ٧، ومقدمات في علم القراءات ص ٤٩، والقراءات وأثرها في علوم العربية ١٠/١ - ١١، والقراءات القرآنية تاريخ وتعريف ص ٧٣ - ٧٥.

والذي أراه - بعد البحث -: أن القرآن نزل أول ما نزل بإحدى هذه القراءات، فهي متصلة به اتصالاً لا ينفك عن صفة الأداء، أو هي متصلة به اتصال الروح بالجسد، فلا يمكن أن يُقرأ النص القرآني مجرداً عن صفة أدائه.

والقرآن - بلا شك - قرئ على حرف، ثم اذن أن يُقرأ على سبعة أحرف، وليس هناك دليل قاطع على الحرف الأول، وعلى ما بعده من الحروف التي اذن له فيها، وإن كنا نعلم أن ما كان من ذلك موافقاً للسان قرش، هو الأقرب أن يكون القرآن الذي نزل به أول مرة؛ لأنه نزل في مكة، والذين هؤلاء لعنهم، وقول عثمان بن عفان - رض - [ينظر: صحيح البخاري ص ٩٨٧]: "إذا اختلفتم أتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فكتبوه بلسان قرش، فإنما نزل بلسانهم". إذن: القرآن قراءة أول ما نزل، قبل القراءات الطارئة عليه.

○ ما سبب اختلاف القراء في قراءة القراءات؟

اختلاف القراء في قراءة القرآن أمر حقيقي، وواقع جمّع عليه، لا يمكن إنكاره؛ وإذا كان هذا أمراً متفقاً عليه لا يمكن تجاهله، فثمة سؤال متجّل هنا: ما السبب الذي أوجب هذا الاختلاف؟

أصل هذا الاختلاف ما أنزل على رسول الله -ﷺ- من الأحرف السبعة، فكان يُقرئ أصحابه بهذه الأحرف، فيذهب كل واحد منهم، وقد قرأ على الرسول -ﷺ- ما لم يقرأه الآخر، فيروي كل منهم ما تلقاه، ويُقرئ غيره بما سمعه، فإذا نقل الرواة عنهم ذلك نقلوا وجوهاً من القراءات مختلفة، وهي كلها ما أنزل على رسول الله -ﷺ- وأقر بها^(١).

وهذا يتفق مع ما رواه ابن عباس -رضي الله عنهما- أن الرسول -ﷺ- قال: "أقراني جبريل على حرف فراجعته؛ فلم أزل أستزيد ويزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف"^(٢)، وما جاء في جامع الترمذي عن أبي بن كعب، قال: لقي النبي -ﷺ- جبريل، فقال: "يا جبريل، إني بعثتُ إلى أمة أمتين، منهم: الغلام، والحادم، والشيخ الكبير، والعجوز، فقال جبريل: فليقرؤوا القرآن على سبعة أحرف"^(٣)، أي: على لغاتٍ من لغات العرب؛ تيسيراً لتلاوته عليهم^(٤)، ورحمةً من الله بهم، ونقل ذلك نقلاً متواتراً، وصدق ذلك واقع القرآن، وما وجد فيه من القراءات فهي كلها تنزل من حكيم حميد^(٥).

وقد تواترت الروايات مؤكدة على معنى واحد، هو: "أن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف"^(٦)، فافرقوا ما تيسر منه^(٧)؛ فأبشح أن يُقرأ بغير لسان قريش^(٨)؛ توسعةً على العرب، ولا يكلف أحدٌ إلا قدر استطاعته، فمن كانت لغته الإمالة، أو

١. ينظر: المدخل إلى علم القراءات ص ٣، وأسباب اختلاف القراء في القراءات القرآنية:

[/https://www.islamweb.net/ar/article/40664](https://www.islamweb.net/ar/article/40664)

٢. ينظر: صحيح البخاري ص ٤٩٩، وصحيح مسلم ص ١١٩.

٣. ينظر: سنن الترمذي ٦٠/٥، وهداية الرواة إلى تخریج أحاديث المصاحب والمشكاة ٤٠١/٢.

٤. يدل هذا الحديث على أن التيسير والتوسعة في قراءة القرآن على هذه الأحرف السبعة كان بعد الهجرة؛ قال جبريل: "إن الله يأمرك أن تقرئ أمك القرآن على حرف". ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري ٢٨/٩، ورسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ص ١٣٤ وما بعدها.

٥. ينظر: مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز ٣٩٧/٥.

٦. تعددت أقوال العلماء في بيان المراد من هذه (الأحرف السبعة)، وقد بلغت نحو أربعين قولاً، ذكرها السيوطي في الإتقان. ويمكن أن تُصنّف أقوالهم تحت رأيين:

الرأي الأول: المراد بها حقيقة العدد؛ لكنهم اختلفوا في تحديد هذه الأحرف؛ ما بين أنها لغات أو لهجات نزل بها القرآن، وبين الأوجه اللفظية والمعنوية التي نزل بها القرآن.

الرأي الثاني: المراد بها التعدد والكثرة من أجل التيسير والتسهيل والتوسعة، فهم يرون أن القرآن نزل بلغات العرب بأوجه متعددة. ينظر: فتح الباري ٢٤/٩، والإتقان في علوم القرآن ١/١٦٤، والتبيان في علوم القرآن ص ٤٨.

٧. ينظر: صحيح مسلم ص ٨١٨، وصحيح سنن النسائي ص ٩٣٦.

العربي يشق عليه مخالفة لغته في النطق؛ ولذا نجد كبار السن يشق عليهم نطق ما لم تعود عليه ألسنتهم، والقرآن تلاوة وعبادة، فكانت الأحرف السبعة؛ للتيسير عليهم، وليشعر كل منهم أنه يتلو بلغته التي تألفها نفسه.

٨. قال ابن حجر: "إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي، أي: إن كل أحدٍ يُعبر الكلمة بمرادفها في لغته، بل المراعى في ذلك السماع من النبي -ﷺ-". فتح الباري ٢٧/٩.

تخفيفَ الهمز، أو الإتمام، أو ضمِّ ميم الجمع، أو نحو ذلك، فكيف يُكَلَّفُ غيره؟^(١)، وهذا ما جرى عليه اعتياده طفلاً، وناشئاً، وكهلاً، ولا يُمكنه إلا بعد رياضةٍ للنفس طويلاً، وتذليل للسان، وقطع للعادة^(٢).

فَيَقْرَأُ أَكْلُ قَوْمٍ بِلُغَتِهِمْ، وما جرت عليه عادتهم؛ فالهذلي يقرأ^(٣): ﴿عَنَى حِينَ﴾ [سورة يوسف: ٣٥]؛ لأنه هكذا يلفظ بها ويسمونها، والأسدي^(٤): ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [سورة يوسف: ٩٦]، و﴿تَعْلَمُ﴾ [سورة مريم: ٦٥]... والتميمي يهجز، والقرشي لا يهجز...^(٥).

إذن: اختلافُ القُرْأَةِ^(٦) مَرَجِعُهُ الاختلافُ في اللغات، فالقراءاتُ مرتبطةٌ ارتباطاً وثيقاً بلغات العرب^(٧)؛ إذ هي مصدر، بل أصلُ المصادر^(٨) جميعاً في معرفة الظواهر، أو الخصائص، أو السمات، أو الكيفيات اللهجية^(٩)، وموثلاً جامعاً لها "قياسها وشاذها"^(١٠).

ولم تكنْ هذه القراءاتُ هي كلَّ القراءات التي كان يقرأ بها المسلمون الأولون، بل هي ما اشتهرت حين سبَّح ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) القراءات السَّبْعَ، وشذوذ ما عداها. فالقراءاتُ المشهورة اليوم عن السبعة، والعشرة، والأربعة عشر هي قليل مما كان مشهوراً في العصور الأولى، ولو بقيتْ هذه القراءاتُ حتى اليوم لكان محتملاً أن تُقدِّمَ مادَّةٌ لهجيَّةٌ كبيرة تُعيننا على إعطاءِ تصوُّرٍ واضحٍ للهجات^(١١).

١. ينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز ص ٩٠.

٢. ينظر: تأويل مشكل القرآن ص ٣٢.

٣. ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/ ٣٤٣، ومعجم القراءات ٤/ ٢٥٦.

٤. ينظر: معجم القراءات ٤/ ٣٣٩.

٥. تأويل مشكل القرآن ص ٣٢.

٦. في خلافة عثمان -رضي الله عنه- كثر اختلافُ النَّاسِ في قراءة القرآن؛ فخشِيَ الخليفةُ من عاقبةِ هذا الأمر؛ فقام بجمعه؛ حرصاً منه على جمع المسلمين على مصحفٍ واحد، وعزَمَ على كلِّ مَنْ كان عنده ما يخالفُ المصحفَ الذي جمعه أن يُحرقوه؛ فأطاعوه، واستصوبوا رأيه. ينظر: جمع القرآن الكريم ص ١٥.

٧. كون (القراءات) مصدراً أصيلاً من مصادر دراسة اللهجات العربيَّة؛ هو أمرٌ تنبَّه له علماءُ اللغةُ الحديثون، وألَّفوا في هذا الصَّدَدِ كتباً عديدة، منها: (اللهجات العربيَّة) ل د د. إبراهيم أنيس، و(اللهجات العربيَّة في القراءات القرآنيَّة) ل د د. عبده الراجحي، و(القراءات القرآنيَّة في ضوء علم اللغة الحديث) ل د د. عبد الصبور شاهين، و(القراءات واللهجات) ل د د. عبد الوهاب حمودة.

٨. ولم هي أصلُ المصادر؟ بسببِ منهجِ علمِ القراءات في طريقة نقلِ القراءات؛ فهو يَحْتَلِفُ عن كلِّ الطُّرُق، التي نُقِلَتْ بها المصادر الأخرى، مثل: الشعر، والنثر، بل ويَحْتَلِفُ -أيضاً- عن طُرُقِ نقلِ الحديث؛ فالقراءةُ لا تَكْتَفِي في النَّقْلِ بِالسَّمَاعِ؛ بل لابدَّ من شرطٍ مهم، وهو شرطُ التَّلْقِي والعَرْض، وهما أصحُّ الطُّرُق في النَّقْلِ اللُّغَوِيِّ. ينظر: اللهجات العربيَّة في القراءات القرآنيَّة ص ١٠١.

٩. اللهجة: "طريقة من طرق الأداء اللغوي، يتوخاها المتكلم في ظل حالة اجتماعية خاصة". اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١٧٧.

وهي: "مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشارك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل، تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشارك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات ببعضهم". في اللهجات العربيَّة ص ١٥.

١٠. البحر المحيط ١٠/ ٥٠٨.

١١. ينظر: القراءات واللهجات ص ٩٨.

وأثبت الدكتور: محمد محسن في كتابه (المقتبس من اللهجات العربية والقرائية) أن القراءات الصحيحة^(١) مشتملة على لغات عربية فصيحة كثيرة^(٢)، لا تنحصر فيما ذكر فقط؛ فقد استخلص من القراءات العشر المتواترة قراءات مشتملة على لغات لهجية مختلفة، وصنّفها إلى أربعة أقسام:

- الأول: لهجات قرائية يرجع الاختلاف فيها إلى أصل الاشتقاق، مثل: كلمة ﴿يَعْكُفُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١٣٨]: قرأ حمزة (ت ١٥٨هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ)، وخلف (ت ٢٢٩هـ) بكسر الكاف^(٣) - وهؤلاء القراء الثلاثة يُمثلون قراء الكوفة -، وهي لغة أسد، فجاءت قراءة الكسر تمثيلاً مع لهجة أسد التي نزح البعض منهم إلى الكوفة، وقرأ البقية بضم الكاف^(٤)، وهي لغة بقية العرب.

١. (القراءات الصحيحة) هي التي تحققت فيها أركان القراءة التي ذكرها ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين". النّشر في القراءات العشر ١٠/٨.

وأما عن شرط التواتر، فقال: "إذا اشتربنا التواتر في كلّ حرف من حروف الخلاف، اتّفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، وقد كتبت قبل - أجنح إلى هذا القول، ثمّ ظهر فسادُه". المصدر السابق ١٣/١.

فقله في هذا الشرط جاء مضطرباً؛ إذ اشترطه في (منجد المقرئين ص ١٨)، أمّا في (النّشر)؛ فأكفني بالصحة مع الاستفاضة. ومدار القراءات المتواترة في ثلاثة كتب، هي: التيسير في القراءات السبع؛ للداني، وتخير التيسير في القراءات العشر، والنّشر في القراءات العشر؛ لابن الجزري، و(القراءات العشر الصغرى) عن طريق تخيير التيسير، و(القراءات العشر الكبرى) عن طريق النّشر. إذن: ليست كل قراءة رُويت عن القراء السبعة، أو العشرة، هي قراءة صحيحة مقروءة؛ فليس كل قراءة - على سبيل المثال - عن ابن عامر، هي قراءة صحيحة، إلا إذا ثبت ورودها في الكتب الثلاثة، التي عليها مدار التواتر.

فنتى احتل ركن من الأركان الثلاثة - التي ذكرها ابن الجزري - أطلق على القراءة "ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صحّ بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونصّ عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكّي بن أبي طالب، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل، المعروف بأبي شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يُعرف عن أحد منهم خلافة". النّشر في القراءات العشر ٩/١.

٢. ولقائل أن يقول: إنّ هذا يتعارض مع من قال: إنّ القرآن الكريم نزل بلغة قريش.

والجواب: أنّ اللغة التي نزل بها القرآن هي اللغة الأدبية التّمودجية، وهي التي قيلت بها الآثار الأدبية، وهي "التي قُسم لها أن تستوفي شروط الغلبة والفصاحة". القراءات واللهجات ص ٣٠. قال ابن فارس: "أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرّواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومجالاتهم أن قريشاً أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة، وذلك أنّ الله - جل ثناؤه - اختارهم من جميع العرب واصطفاهم، واختار منهم نبي الرحمة محمداً - ﷺ - فجعل قريشاً قطان حرمه، وجيران بيته الحرام، وولائته. فكانت وفود العرب من حجاجها وغيرهم يقدون إلى مكة للحج، ويتحاضرون إلى قريش في أمورهم، وكانت قريش تعلمهم مناسكهم وتحكم بينهم... وكانت قريش، مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تحيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم؛ فاجتمع ما تحيروا من تلك اللغات إلى نخائهم وسلاتهم التي طبعوا عليها؛ فصاروا بذلك أفصح العرب". الصّاحبي ص ٢٨.

وقال الدكتور إبراهيم أنيس: "فلا يُمثل القرآن لغة قريش وحدها، كما يتردد - أحياناً - في بعض الكتب والروايات، وإنما يُمثل - أي: القرآن - اللغة المشتركة بين العرب جميعاً؛ لغة الأدب من شعر وخطابة وكتابة". مستقبل اللغة العربية المشتركة ص ٩.

٣. ينظر: السبعة في القراءات ص ٢٩٢، والمبسوط في القراءات العشر ص ٢١٤.

٤. ينظر: معاني القراءات؛ للأزهري ٤٢١/١.

والمأمل يجد أن اللهجين القرآنيين يرجع اختلافهما إلى أصل الاشتقاق، الأولى: من (عَكَفَ يَعْكِفُ)، والثانية: من (عَكَفَ يَعْكُفُ).

- الثاني: لهجات قرآنية يرجع الاختلاف فيها إلى الجانب الصرقي، مثل: كلمة ﴿بِالْبُخْلِ﴾ [سورة النساء: ٣٧]: قرأ حمزة (ت ١٥٨هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ)، وخلف (ت ٢٢٩هـ) بفتح الباء والخاء، والباقون بالضم والسكون^(١)، وهما لغتان في المصدر.
- الثالث: لهجات قرآنية يرجع الاختلاف فيها إلى الناحية الصوتية، مثل: ظاهرة الإشمام وعدمه في كلمتي ﴿الصَّراطِ- صراط﴾ [سورة الفاتحة: ٦- ٧]: قرأ قنبل (ت ٢٩١هـ) بالسّين^(٢)، وهي لغة عامّة العرب، وقرأ خلف (ت ٢٢٩هـ) عن حمزة (ت ١٥٨هـ) بالصّاد المشمّة صوت الزّاي^(٣)، وهي لغة قيس، وقرأ معظم القراء بالصّاد الخالصة^(٤)، وهي لغة قريش.
- الرابع: لهجات قرآنية على المستوى الدلالي: استخلص الدكتور محمد محسن القبائل الواردة - والتي بلغ عددها تسعاً وعشرين قبيلة - في مصنفات لغات القرآن، وقد تمثّلت في مصنّفين: رسالة: لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، وكتاب اللغات في القرآن؛ لعبدالله بن حسنون المقرئ (ت ٣٨٦هـ)، وقارن بينهما، وعمل حصراً شاملاً لكلمات كل قبيلة على حدة على المستوى الدلالي^(٥).

١. ينظر: معاني القراءات؛ للأزهري ٣٠٨/١، والمبسوط في القراءات العشر ١٧٩/١.

٢. ينظر: التيسير في القراءات السبع ص ١٨، والإقناع في القراءات السبع ص ٢٩٧.

٣. ينظر: السبعة في القراءات ص ١٠٦، والإبانة عن معاني القراءات ص ١١٨.

٤. ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤٩/١، وحجة القراءات ص ٨٠.

٥. ينظر: ص ٦٨ - ١٣١.

- والقراءات الشاذة^(١) هي أيضاً صورة نابضة لكثير من لغات لهجات القبائل العربية^(٢).
- قال الطيب الفاسي (ت ١١٧٠هـ) في ذلك: "الشاذ من القراءات . . . تَبَيَّنَ به اللغة"^(٣). ويؤكد ذلك عمل ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في احتجاجه بها، بقوله: "لعله أو كثيراً منه مساو في الفصاحة للمجمع عليه"^(٤).
- وقد أشار "ولفنسون" أن بعض هذه القراءات يطابق تماماً اللهجات التي كانت شائعة عند العرب في القرن الأول بعد الهجرة^(٥). فلا غرابة من وجود كثير من الصور اللفظية، سواء نحوية، أو صرفية، أو صوتية، أو دلالية زاخرة في القراءات الشاذة، والتي لم تشتمل عليها القراءات الصحيحة، مثل:
- التَّصَبُّبُ (لم): قرأ أبو جعفر المنصور (ت ١٥٨هـ)^(٦): ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [سورة الشرح: ١]. قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): "وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها، كقراءة بعضهم: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾"^(٧).
 - بقاء الاسم مجزواً بعد حذف عامله: قرأ سليمان بن جَمَاز المديني (ت ١٧٠هـ)^(٨): ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [سورة الأنفال: ٦٧].
 - الاستنطاء: إبدال العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء، قرأ الحسن (ت ١١٠هـ)^(٩): ﴿أَعْطَيْنَاكَ﴾ في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [سورة الكوثر: ١].

١. الفرق بين مصطلح (الشاذ) في علمي اللغة والقراءات:

- الشاذ عند علماء اللغة، قال ابن جني: "ما فارق ما عليه بأبه، وانفرد عنه". الخصائص ٩٨/١.
- الشاذ عند علماء القراءات: هي كل قراءة فقدت ركناً من أركان القراءة التي ذكرها ابن الجزري. ينظر: النشر في القراءات العشر ١٠/١، وينظر - أيضاً - : الإبانة عن معاني القراءات ص ١٠-١٠٣، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٩٣/١٣ - ٣٩٤.
- فالشاذ يتنوع، منه: ما صحَّ سندُه، وما ضعف، وما يوافق الرسمَ والعربية، وما يوافق الرسمَ ويخالف العربية، وما يخالف الرسمَ والعربية، وما يخالف الرسمَ ويوافق العربية. ينظر: القراءات الشاذة وأثرها في التفسير ص ٢٢ - ٢٣.
- إن بعض القراءات الشاذة كانت للصحابة، ولكنها نسخت في العُرْضَةِ الأخيرة.
- ولقائل أن يقول: في رفضها طعن في الصحابة!، وهذا غير صحيح؛ فهي لا يصحُّ القراءة بها؛ لأنه انقطع سندُها، وانقطع السندُ يُترك به الحديث، فكيف بالقرآن؟

٢. ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٩٩، واللهجات العربية في التراث ١٠٨/١.

٣. فيض نشر الاشراف من روض طي الاقتراح ٤٩/١.

٤. المحتسب ٣٢/١.

٥. ينظر: تاريخ اللغات السامية ص ٢٠٨.

٦. ينظر: المحتسب ٣٦٦/٢.

٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٣٦٥.

٨. ينظر: المحتسب ٢٨١/١، و تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٢٣٧/٢.

٩. ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص ١٨٢، والبحر المحيط في التفسير ٥٥٦/١٠، ومعجم القراءات ٦١٣/١٠.

إذن: القراءات القرآنية على اختلاف أنواعها تُعدُّ كثرًا لغويًا، وموردًا ضخمًا لكثير من الاستعمالات اللغوية، وذخيرة نحوية؛ بفضل دقة القراء في نقلها، وأمانة تصويرهم، بما عُرف عنهم من الضبط، والدقة، والتحرّي في الأخذ والتلقي، واجتهادات التحوين في تخريجها؛ وفقًا لمنطق اللغة العربية وقواعدها^(١).

قال مهدي المخزومي: "القراءات مصدرٌ من المصادر المهمة؛ للوقوف على وجوه الاختلاف بين اللهجات العربية؛ لأنَّ القراءات هي المصدرُ الصحيح، الذي حفظ لنا اللغة العربية ممثلةً فيها اللهجات؛ لما عُرف به القراء في العصور المختلفة من دقة في التلقي والتلقين، ومن ضبطٍ واتقانٍ في الرواية"^(٢).

١. ينظر: القراءة الشاذة بين التّعيد والتّوجيه ص ٣٦٩، ولغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٥٩.

٢. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص ٣٤٧.

والسؤال هنا: هل جميع القراءات ترجع إلى اختلاف في لغات اللهجات؟

قال الدكتور عبد الوهاب حمودة: "إنَّ الاختلاف في كثير من القراءات مرجعه إلى اختلاف اللغات، وتعدُّ اللهجات، وهناك نوعٌ من القراءات لا يرجع إلى اختلاف في اللهجات، وإنما هي أوجه تجري في الفصح من الكلام، واردة على سنة العرب من صرف عنايتها إلى المعاني، ونظرها إلى الألفاظ نظر الوسائل؛ فلا ترى بأسًا في إيراد اللفظ على وجهين، أو وجوه، ما دام المعنى الذي يقصد بالخطاب باقيا في نظمه، وماخوذا من جميع أطرافه، وفي هذا توسعة على القارئ وعدم قصره على حرف؛ لأنَّ القرآن حفظ كثيرًا من طرق البيان، وتقرير أساليب الخطاب، وفنون التعبير".

القراءات واللهجات ص ١٢١.

ثم ذكر أمثلة للقراءات التي ليس مرجعها اختلاف اللهجات واللغات، منها [ينظر: المصدر السابق ص ١٢٧]:

- قال تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ [سورة يس: ٣٥]: قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي بغير هاء في (عملت)؛ موافقةً لمصاحفهم، وقرأ الباقر بالهاء؛ موافقةً لمصاحفهم. ينظر: السبعة في القراءات ص ٥٤٠، ومعجم القراءات ٤٨٤/٧.
- قال تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [سورة الحديد: ٢٤]: قرأ ابن عامر، وأبو جعفر، ونافع مجذف (هو)، وأثبتها الباقر. ينظر: المصدر السابق ص ٦٢٧، والمصدر السابق ٣٤٧/٩.
- قال تعالى: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [سورة التوبة: ١٠٠]: في المصحف المكّي زيادة (من)، وفي غيره مجذفه. ينظر: المصدر السابق ص ٣١٧، والمصدر السابق ٤٤٦/٣.

ومن المصادر الوثيقة ^(١) التي تُستنبط منها الظواهرُ اللفظية: الشعرُ؛ فهو مصدرُ ثراءٍ ورافدٌ غزيرٌ، حفظ لنا ظواهرَ متعددة من اللهجات العربية ^(٢)، بعضها يُنظرُ إليها على أنها مذمومة؛ فيُترَفَعُ عنها إلى حدِّ القلة والنُدرة ^(٣)، مثل: كشكشة أسد، الذين يُبدلون الكافَ شيئاً في آخر الكلمات، مثل قول الشاعر ^(٤): [الطويل]

*** فَعَيْنَاشَ عَيْنَاهَا وَجِيدُشَ جِيدُهَا ***

يقصد: عيناك، وجيدك.

ومثل: العننة في لغة تميم، وهي قلب الهمزة في بعض كلامهم عيناً، مثل قول ذي الرُّمَّة ^(٥): [البسيط]

*** أَعْنُ تَرَسَمْتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنْزَلَةٍ ***

يقصد: أأن.

وغيرها من الظواهر اللفظية التي نقلها الشعرُ العربي، والتي لولا نصوصه لاندثرت ولم تُحفظ.

وتأملًا في أقوال النحويين، مثل:

أ. قول ابن جني (ت ٣٩٢هـ):

- في (الخصائص) أن ما كثر من اللغات يكون عليه العمل، وما قلَّ منها لو استعملها إنسانٌ "لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنَّه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين. فأما إن احتاج إلى ذلك في شعرٍ أو سجعٍ فإنه مقبول منه، غير مُنْعِيٍّ عليه" ^(٦)، أي: ليس

١. كذلك الأحاديث النبوية، وكلام العرب المنشور.

٢. كان لبعض الحداثين رأي آخر، وهو أن الشعرَ لا يشتمل على خصائص اللهجات العربية؛ لأنه نظم بالعربية الأدبية الفصحى، أي: لا يمكن أن يُعدَّ مصدرًا لتصوير لغات اللهجات. ينظر: في الأدب الجاهلي ص ٧٨، وفي اللهجات العربية ص ٤٣، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص ٦٨. وقولهم: الشعرُ لا يمكن أن يُعدَّ مصدرًا لتصوير لغات اللهجات، قول مجانب للصواب؛ إذ يكفي أن نرجع إلى شواهد النحاة... والواقع أنه لا توجد أية لغة في كتب اللغة والنحو، إلا ولها شاهد من الشعر. السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ص ١٦٩ - ١٧٠. أضف إلى ذلك أنه لا يمكن استبعاد ورود استعمالات خاصة بقبيلة الشاعر في شعره، ذكر الدكتور عبده الرَّاجحي: أنه مع وجود هذه اللغة المشتركة، احتفظت اللهجات المختلفة ببعض خصائصها؛ ففرس لها خصائصها اللفظية، كما أن تميم أو لطي أو غيرهما خصائصهم اللفظية. ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٥٨.

٣. ينظر: في اللهجات العربية ص ٤٠، وفقه اللغة وعلم اللغة نصوص ودراسات ص ٢٧١.

٤. قائله: قيس بن الملوح. ديوانه ص ١٦٣. وينظر: الصَّاحبي ص ٢٩، ولسان العرب (كشش). عجزه:

*** وَلَكِنْ عَظَمَ السَّاقِ مِنْشَ رَقِيْقُ ***

٥. ديوانه ص ٢٥٤. وينظر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ٢٣٥/١١.

عجزه:

*** مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ ***

٦. ١٤/٢.

لأحد أن يعترض على الشاعر أو السَّاجع، لاستعماله لغةً من لغات العرب الضَّعيفة؛ لأنَّ الشَّعر محلُّ الحاجة إلى ذلك؛ للضرورة^(١).

- في (سر صناعة الإعراب) أنَّ من العرب مَنْ يصرف جميع ما لا ينصرف، و"هذه اللغة - في القلة والضعف - كاللغة التي يُوقَفُ فيها على ما فيه لأم المعرفة في النصب بالآلف، نحو: رأيتُ الرِّجُلَا، وكلمتُ الغلامَا"^(٢)، ثمَّ قال: "واعلم أنَّ الشَّاعر له - مع الضرورة - أن يصرف ما لا ينصرف"^(٣).

ب. قول الأَلم الشَّنَمَرِيّ (ت ٤٧٦هـ): "وهي لغة لغيره ضعيفة، فاستعملها - أي: الشَّاعر - عند الضرورة"^(٤).

ج. قول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "لغة رديئة، وبأبه الشعر"^(٥).

يلاحظ أنَّ التَّحْوِينَ أُصدروا أحكاماً على اللغات، منها: لغاتٌ قليلة - "القلة: خلاف الكثرة"^(٦)، -، و"ردية - "الردية: المنكر المكره... وردُّ الشيء فهو رديء: فسد فهو فاسد"^(٧)، -، وضعيفة - "الضعف والضعف: خلاف القوة"^(٨)، -، وجعلوا مظانها ضرورة الشعر.

وتفسير ذلك أنَّ اللغة العربيَّة الفُصحى التي نزل بها القرآن، وجاءت في الآثار الأدبيَّة؛ قامت على لهجات العرب^(٩)، وهذه اللهجات تضمَّن لغاتٍ متعددة^(١٠)، بحسب القواعد المعياريَّة، هي صنفان: لغات (قياسية)، وأخرى (غير قياسية).

١. ينظر: الدراسات اللهجيَّة والصَّوتيَّة ص ٨٤-٨٥.

٢. ١٣٩/٢.

٣. ١٩٨/٢.

٤. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ص ٧١.

٥. شرح المفصل ٣٧/٣.

٦. لسان العرب (قلل).

اللغات القليلة هي: "بعض الظواهر اللغويَّة المخالفة لأعم وأغلب الشَّواهد المسموعة والمجموعة عن العرب التي يَبْنِي عليها النَّحْوِيُّ قواعده النَّحْوِيَّة والصَّرْفِيَّة، وإن لم تكن القلة على مسوَّى واحدٍ دون تحديدٍ لهذا القليل؛ فالقلة عندهم مسألة نسبيَّة معيارية قليلة لما كان كثيراً". اللغة القليلة وأثرها في النَّحو والصَّرْف العربيَّين ص ٤٧. وينظر: طعن النُّحاة واللغويين في لغات العرب ص ١٢-١٣.

٧. لسان العرب (رداً).

٨. المصدر السَّابِق (ضعف).

٩. وهذا التَّصوُّر مخالف لما ذهب إليه بعضُ المحدِّثين الذين يرون أنَّ اللغة الأدبيَّة بإزاء اللهجات العربيَّة، مثل: إبراهيم أنيس، وعلي أبو المكارم، ورمضان عبد التَّواب. ينظر: فصول في فقه اللغة العربيَّة ص ٧، واللغة الأدبيَّة المشتركة بإزاء اللهجات العربيَّة بين النُّحاة والمحدِّثين وأ. د. عبد الرَّحمن

الحاج صالح ص ١٤٥ وما بعد.

١٠. لا بدَّ من الإشارة إلى أنه ثمة فرق بين اللغة واللهجة:

• اللهجة هي: "نظام لغوي بأجمعه".

• اللغة هي: "كيفية خاصَّة في استعمال العرب أو جماعة منهم لعنصر خاص من عناصر العربيَّة: التَّطوُّق بصوتٍ معين، أو استعمال لصيغةٍ كلمةٍ معينة، أو لتركيبٍ معين". السَّماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ص ١٥٤-١٥٦.

وتفاوت لغات اللهجات في الفصاحة، قال أبو عمرو بن العلاء [قوله في الالتقان في علوم القرآن ١٦٩/٨]: "أفصح العرب عُليا هوازن وسُفلى تميم"، ويوضح السيوطي: (سُفلى تميم) بقوله: "يعني بني دارم". المصدر السَّابِق.

ويرى النحويون أَنَّ الأخيرة تُشكِّل تهديدًا تخريبياً للأصول المقررة؛ لذا فهم لا يعترفون بها، ويُدرجونها تحت باب (الضرورة الشعرية)^(١)؛ لأنَّ ليس كل ما يُنقل عن العرب يُبنى عليه قواعدٌ؛ سواءً شعراً، أو نثراً؛ ففيهما ظواهر تُخالف القواعد النحوية، فلا يُنقض النحوي مراعاةً لها، والنحويون يمتلكون استقامةً في التفكير، قبلوا كل ما جاء عن العرب، ولكن كان لهم موقف بنوا عليه، بنوا على الشائع والأكثر والمستفيض من كلام العرب.

فقواعدُ العربية غالبية، وليست حاصرةً لاستعمال فصحاء العرب^(٢)، سئل أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ): "كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"^(٣).

فلا يمكن أن يحاط بجميع كلام العرب، ولا أن يوضع نموذج لقواعد تحيط بجميع كلامهم؛ فالتحوي صورة تقريبية لما جاء عنهم. وبناءً على ذلك، فالفرق بين بين أن نأخذ كلام العرب ونحتج به وبنبي عليه، وبين أن نأخذ كلام العرب روايةً؛ فمثلاً: شعر امرئ القيس، جزءٌ يحجج به، وجزءٌ للرواية فقط.

والذي أراه أنه "لا يصح أن تحمل لهجة عربية - وإن كانت قليلة - على الضرورة؛ لأنَّ حملها عليها إهدارٌ لحقها في الحياة"^(٤)، ولا ينبغي أن تكون الضرورة "سبيلاً للتكآء على التآدر القليل، وترك الشائع من لغة العرب"^(٥). وما يجب الإشارة إليه:

وهذه اللغات ليس من الضرورة أن تكون خاصةً بقبيلة معينة، مثل: تميم، بل قد ينطق بها الكثير أو القليل من العرب الفصحاء من أكثر من قبيلة؛ لأنَّ نسبة اللهجات إلى القبائل من عمل العلماء الذين جمعوا اللغة، وذلك أنه يأتي العالم إلى رجل من قبيلة، فيسمع منه فينسب ما سمعه منه إلى قبيلته، وهذا الكلام الذي سمعه العالم ليس محصوراً في هذه القبيلة، بل موجودٌ عند قبائل أخرى، مثال ذلك: أن ينسب عالم استعمالات إلى هذيل، فيقال: هذه لغة هذيل، وهذه الاستعمالات ليست خاصةً بهذيل، بل موجودةٌ عند القبائل المجاورة لها، مثل: ثقيف، وقريش، وكنانة، ومثل ذلك: أن تنسب لغة إلى بني أسد، وهي موجودة أيضاً في بني تميم، وهذا كثير في اللهجات، فنسبة اللغة إلى قبيلة لا يعني أنها غير موجودة عند القبائل الأخرى، وخاصةً القبائل المجاورة لها. مثل: ظاهرة (الإزام المثنى الألف): نسبت إلى ثلاث عشرة قبيلة. ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٣٩/٢، والبحر المحيط ٣٥٠/٧، وجمع الجوامع ١٤٥/١، والضرورة الشعرية - دراسة لغوية نقدية ص ٣١٧-٣١٨.

ومن الأمثلة على ذلك من كتاب سيبويه:

- "هذه أفعى... حدثنا الخليل، وأبو الخطاب؛ أنها لغة لفزارة، وناس من قيس" ١٨١/٤٠.

- "واعلم أن قوماً من ربيعة يقولون: منهم... ١٩٦/٤٠.

خلاصة الأمر:

○ اللغة جزءٌ من اللهجة.

○ اللغة أعمُ معنىً من الاستعمال اللهجي؛ إذ قد تُطلق على أداءٍ غير خاصٍّ بجهة معينة، أو قومٍ من العرب.

١. ينظر: عنف اللغة ص ١١٥-١١٧، والمعيارية وواقع الضرورة الشعرية ص ٦٠٠.

٢. ينظر: التحرير والتنوير ١٠٣/٨.

٣. طبقات النحويين واللغويين ص ٣٩.

٤. اللهجات العربية في التراث ٦٤١/٢.

٥. الدراسات اللهجية والصوتية ص ٨٥.

- أ. أَنَّ النَّحْوِيْنَ اختلفوا في وصف اللغة اللهجيَّة^(١) الواحدة بين القلة، والتُّدرة، والشُّدوذ، والرِّداء، والضعف. وقد يَجْمَعُونَ بين مصطلحيْن في وصف اللغة الواحدة، قال أبو حَيَّان (ت ٧٤٥هـ): "ولا يَجْرِي جَمْعُ التَّكْسِيرِ بِجَرَى جَمْعِ السَّلَامَةِ؛ فيكون على تلك اللغة النَّادِرَةُ القليلة"^(٢). لكنَّهم اتفقوا على الغرض من إطلاق هذه المصطلحات، وهو الدِّلالة على مخالفتها لأعمَّ الشُّواهد المسموعة وأغلبها، والمجموعة عن العرب التي بنى النَّحْوِيُّ قواعده عليه.
- ب. أَنَّ بعضهم - كما يتضح من النَّمَاذِجِ السَّابِقَةِ - لا يرى في كون الظاهرة (لغة) ما يمنع أن تكون ضرورةً.
- ج. أَنَّهُم اختلفوا في التعامل مع هذه اللغات اللهجيَّة؛ فبعضهم أنكرها، وردَّها، وجعل بابها الشعر - كما في نصِّ ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) السَّابِقَ -، وبعضهم حملَ عليها قراءاتٍ، وأحاديثَ، وكلامَ العرب المنشور^(٣).
- د. أَنَّهُم اختلفوا في ضابطِ الضرورة، فلم يُجْمَعُوا على تعريف واحد^(٤).
- وفي مقابل اتفاق النَّحْوِيْنَ في بناء القواعد، يُؤخَذُ عليهم اختلافُهم في توجيه الظواهر اللُّغويَّة المخالفة لما بنوا عليه في الشعر، مثل:

- ظاهرة (حذف التَّوْنِ مِنَ اللَّذَيْنِ، وَالتَّيْنِ، وَالَّذِينَ).

ذكر الآلُوسِيّ (ت ١٣٤٢هـ) أَنَّ حَذْفَ التَّوْنِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُوصُولَةِ عَدَّهُ بعض النَّحْوِيْنَ مِنْ قَبِيلِ الضَّرَائِرِ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لُغَةٌ؛ فَبَنَوْا الْحَارِثَ، وَبعضُ رُبْعَةٍ يَحْذِفُونَ التَّوْنَ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ؛ تَقْصِيرًا لِلْمُوصُولِ؛ لَطَوْلُهُ بِالصَّلَةِ، لَكُونُهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، مِثْلُ: قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ^(٥): [الكامل]

قَتَلَا الْمُلُوكَ، وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ^(٦)

أَبْنِي كَلْبِيبَ، إِنَّ عَمِّي اللَّذَا

- ظاهرة (إجراء الفعل المعتل مَجْرَى الصَّحِيحِ).

ذهب الْفَرَّاءُ (ت ٢٠٧هـ)، وَتَبِعَهُ أَبُو حَيَّان (ت ٧٤٥هـ) إِلَى أَنَّهَا لُغَةٌ^(٧)، وَأَنْكَرَهَا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ (ت ٣٧٧هـ)، وَعَدَّهَا مِنْ قَبِيلِ (الضَّرَائِرِ)^(٨)، وَنَقَلَ السَّيُوطِيُّ (ت ٩١١هـ) أَنَّ الْجُمْهُورَ يَرَوْنَ اخْتِصَاصَهَا بِالضَّرُورَةِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَجُوزُ فِي سَعَةِ

١. الحكم ليس على اللهجة برُمَّتها، بل على لغةٍ من لغاتها.

٢. البحر المحيط ٣٦/١٠.

٣. ينظر: اللغات الضعيفة وأثرها في أصول النحو ص ١٥٩٦ - ١٦٠٠ - ١٦٠٥.

٤. سيأتي الحديث عنها.

٥. لم أقف عليه في ديوانه، والبيت موجود في ديوان الأخطل ص ٢٤٦.

الشاهد: (الذَّا)؛ حُذِفَتِ التَّوْنُ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ.

٦. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٦٨.

٧. ينظر: معاني القرآن ص ١٦١، وارتشاف الضرب من لسان العرب ٨٤٨/٢.

٨. ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤٤٨/٤.

الكلام، وأنه لغة لبعض العرب، وخرج عليها قراءة^(١): ﴿لَا تَخَفْ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [سورة طه: ٧٧]، و﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [سورة يوسف: ٩٠] ^(٣).

- ظاهرة (تسكين آخر الفعل المضارع بعد "أَنْ" الناصبة).

قال الشاعر^(٤): [الطويل]

فَمَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وِرائَةٍ أَيْ اللهُ أَنْ أَسْمُو بَأْمٌ وَلَا أَبِ

ذكر ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) أَنَّ الشَّاهِدَ فِي الْبَيْتِ: تَسْكِينُ آخِرِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ (أَسْمُو) بَعْدَ (أَنْ) النَّاصِبَةِ، وَأَنَّ بَعْضَ التَّحْوِينِ حَكَمَ عَلَى هَذَا التَّسْكِينِ بِأَنَّهُ لُغَةٌ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ ضَرُورَةٌ ^(٥).

- ظاهرة (الفعل المضارع بعد "أَنْ" المخففة من الثقيلة بلا فاصل).

ذهب أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) إِلَى أَنَّ دَخُولَ (أَنْ) عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ بِلَا فَاصِلٍ مِنْ قَبْلِ الضَّرُورَةِ ^(٦)، وَيَرَى ابْنُ مَالِكٍ (ت ٦٧٢هـ) أَنَّ فِيهِ شَذُوذًا مِنْ قَبْلِ عَدَمِ الْفَصْلِ ^(٧).

- ظاهرة (حذف الألف من ضمير المؤنث الغائب).

علق ابنُ جَنِّي (ت ٢٩٣هـ) عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٨): [البسيط]

إِمَّا تَقُوذُ بِهِ شَاءَةً فَتَأْكُلُهَا أَوْ أَنْ تَبِيعَهَا فِي بَعْضِ الْأَرَاكِيبِ

"يريد: تبيعها؛ فحذف الألف، وهذا شاذ" ^(٩)، و"غيره" ^(١٠) صرح أنه ضرورة ^(١١).

- ظاهرة (جمع "عين" على "أعين").

ذكر المبرد (ت ٢٨٦هـ) أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ مِنْ قَبْلِ الضَّرُورَاتِ، وَذَهَبَ ابْنُ يَعِيشَ (ت ٦٤٣هـ) إِلَى أَنَّهُ مِنْ قَبْلِ الشُّذُوزِ ^(١٢).

- ظاهرة (دخول "حتى" الجارة على الضمير).

١. قراءة الأعمش، وحزمة، وغيرهما. ينظر: السبعة في القراءات ص ٤٢١، والتيسير في القراءات السبع ص ١٥٢، ومعجم القراءات ٤٦٩/٥.

٢. قراءة ابن مجاهد عن قنبل عن ابن كثير. ينظر: النشر في القراءات العشر ١٨٧/٢، ومعجم القراءات ٣٣٣/٤.

٣. همع الهوامع ٢٠٥/١.

٤. قائله: عامر الطفيل. ديوانه ص ١٣.

٥. ينظر: شرح المفصل ٤٨٥/٥.

٦. ينظر قوله في سر صناعة الإعراب ٢/٢٠٠، والمنصف شرح كتاب التصريف؛ لأبي عثمان المازني ٢٧٨/١.

٧. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٢٧/٣.

٨. لم أقف على قائله. ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢/٢٧٠، ولسان العرب (ركب)، وخزانة الأدب ٢٧٢/٥.

٩. سر صناعة الإعراب ٣٥٨/٢.

١٠. مثل: ابن عصفور. ينظر: ضرائر الشعر ص ٩٧.

١١. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون التأثر ص ٨١.

١٢. ينظر: شرح المفصل ٢٦٤/٣.

وقد ورد هذا الاستعمال في القرآن في اثنين وعشرين موضعًا. ينظر: الاستشهاد في النحو العربي أصول النحاة ومناهجهم ص ١٣١، والنحويون والقرآن ص ١٣٦.

أجاز المبرد (ت ٢٨٦هـ) دخولها قياساً^(١)، وذهب ابنُ عصفور (ت ٦٦٩هـ)^(٢) إلى أنها من قبيل الضرائر، قال: "أن يُستعمل الحرف للضرورة استعمالاً لا يجوز مثله في الكلام . . . ومثل ذلك قول الآخر"^(٣): [الوافر]

فلا والله لا يلتقى أناسُ
فتى حتاك يا ابن أبي زياد

فحكّم لـ (حتى) مجكّم (إلى) بدلاً من حُكّمها لمّا اضطر؛ لأنّ معناهما واحد، وهو انتهاء الغاية، فجرّب بها المضمر، كما يُجرّب (إلى)، وحكّمها في الكلام إذا كانت جارةً ألا تجرّ إلا الظاهر"^(٤). وعلق الرّضي (ت ٦٨٦هـ) على البيت بقوله: "وهو شاذ"^(٥).

- ظاهرة (الإشباع).

قال الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ): "ومن قرأ"^(٦): ﴿مَلِكِي﴾ [سورة الفاتحة: ٤] أشبع كسرة الكاف، وهو شاذ. وقيل: مخصوص بالشعر. وقال المهدوي: لغة"^(٧).

- ظاهرة (حذف نون الوقاية من "من" و "عن").

قال الدّماميني (ت ٨٢٧هـ): "والحذف مع (من)، و(عن) نادر، ونصّ بعضهم على أنّه لا يجوز إلا للضرورة"^(٨).

- ظاهرة (إثبات هاء السكت في الوصل، وتحريكها).

ذهب بعضُ النّحويين إلى أنها ضرورة^(٩)، ونصّ الزّجاج (ت ٣١١هـ) على أنها لحن^(١٠)، وتبعه الزّحشري (ت ٥٣٨هـ)^(١١).

- ظاهرة (دخول الكاف على الضمير).

ذهب الآوسي (ت ١٣٤٢هـ) إلى أنها من قبيل الضرائر^(١٢). ونسب للمبرد (ت ٢٨٦هـ) الجواز في الاختيار^(١٣)؛ وظاهر كلامه في المقضب أنّه يُثبت صحّة ذلك، قال: "أنّ بُنية الكاف الفتح، إذا قلت: أنت كريد، ولست كه يا فتى"^(١٤).

- ظاهرة (دخول اللام المرحّلة على خبر "أنّ" المفتوحة).

١. ينظر رأيه في خزّانة الأدب ٤٧٢/٩.

٢. وأيضاً: الآوسي. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاثر ص ١٩٧-١٩٨.

٣. لم أقف على قائله. ينظر: المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية ٣/ ٥٨٢، وشرح أبيات المغني اللبيب ٣/ ٩٤، وخزّانة الأدب ٤٧٤/٩.

٤. ضرائر الشعر ص ٢٤٠.

٥. شرحه للكافية ٢٧٧/٤.

٦. قراءة أحمد بن صالح عن ورش عن نافع. ينظر: البحر المحيط ٣٦/١، ومعجم القراءات ١٢/١.

٧. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٥٢٢/٤.

٨. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٦١/٢.

٩. ينظر: شرح المفصل ١٧٧/٥، وشرح الكافية الشّافية ٣/ ١٣٤٧، وجمع الهوامع ٣/ ٢٨٦، وخزّانة الأدب ٤٥٨/١١.

١٠. ينظر: معاني القرآن وإعراجه ٣٥٨/٤.

١١. ينظر: المفصل في علم العربيّة ص ٤٦١.

١٢. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاثر ص ١٩٢.

١٣. ينظر قوله في شرح الرّضي على الكافية ٣٢٦/٤.

١٤. ٢٥٥/١.

ذهب ابنُ جَنِّي (ت ٣٩٢هـ) إلى أنَّها ضرورة، وتبعه ابنُ عصفور (ت ٦٦٩هـ)، والآلوسي (ت ١٣٤٢هـ)^(١). وأجاز المبرد (ت ٢٨٦هـ) هذا الدُّخُولَ قياساً^(٢).

- ظاهرة (تذكير الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازي).
- ذهب جمهورُ النُّحَوِين إلى أنَّها ضرورة^(٣)، إلا ابنُ كيسان (ت ٢٩٩هـ) أجازها في الاختيار^(٤).
- ظاهرة (حذف نون التثنية والجمع).
- ذكر ابنُ عصفور (ت ٦٦٩هـ) أنَّها ضرورة، ونقل عن الكسائي (ت ١٨٩هـ) جوازها في السَّعة^(٥).
- ظاهرة (تسكين حركة الإعراب).
- ذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى أنَّها ضرورة، ووافقه الرَّجَّاج (ت ٣١١هـ)، والفارسي (ت ٣٧٧هـ)^(٦)، ومنعها المبرد (ت ٢٨٦هـ) مطلقاً^(٧)، وأجازها ابنُ جني (ت ٣٩٢هـ) مطلقاً^(٨).
- ظاهرة (حذف الضمير العائد في جملة الخبر).
- عدّها سيبويه (ت ١٨٠هـ) ضرورةً، وأجازها الأخفش (ت ٢٢١هـ) مطلقاً، ومنعها المبرد (ت ٢٨٦هـ) مطلقاً^(٩).

ويتضح مما سبق:

- أنَّ النُّحَوِين اختلفوا في توجيه الظاهرة الواحدة - الخارجة عن الأصول المقررة - في الشعر، بين القول بالضرورة، وعدّها لغة عن العرب، أو حملها على الشاذ، أو النادر، أو ردّها وتلحينها، أو إجازتها في الاختيار.
 - أنَّ كثيراً من الظواهر التي حملها النُّحَوِين على الضرورة؛ قرأ بها القراء^(١٠).
- ويعود سببُ اختلافهم في توجيه الظواهر في الشعر إلى أربعة عوامل:
- العامل الأول: أصل بعض الضرورات (لغات).

١. أبعدت الكثير من اللغات اللهجية من مفاصل التقيد النحوي الذي قام على المستفيض والكثير من كلام العرب، وهذا ما يؤكده كلام ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، قال: اللغات كلها حجة إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدائبتين متراسلتين، أو كالمتراسلتين.

١. ينظر: سر صناعة الإعراب ٥٥/٢، وضرائر الشعر ص ٤٥، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ٢٩٧.

٢. ينظر قوله في همع الهوامع ٥٠٦/١.

٣. ينظر: الكتاب ٤٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٩٦/٢، ومغني اللبيب ص ٨٦٠.

٤. ينظر قوله في مغني اللبيب ص ٨٦٠.

٥. ينظر قوله في ضرائر الشعر ص ٨٢، وهمع الهوامع ١٩٢/١.

٦. ينظر: الكتاب ٢٠٢/٤ - ٢٠٤، ومعاني القرآن وإعرابه ١٣٦/١، والحجة للقراء السبعة ٦٥/١.

٧. ينظر: ضرورة الشعر ص ١٢٢، والخصائص ٧٥/١، ٣٤١/٢، والتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢١٧/١.

٨. ينظر: الخصائص ٣٤٢/٢.

٩. ينظر: الكتاب ٨٥/١، ومعاني القرآن ٢٧٥/١، وإعراب القرآن: للنحاس ٢٣٥/٤.

١٠. سيوضح هذا الأمر أكثر في اللوازم.

فَأَمَّا أَنْ تَقُلَّ إِحْدَاهُمَا جَدًّا، وَتَكْثُرَ الْأُخْرَى جَدًّا، فَإِنَّكَ تَأْخُذُ بِأَوْسَعِهِمَا رَوَايَةً وَأَقْوَاهُمَا قِيَاسًا^(١). وعلق ابنُ الطَّيِّبِ الفاسيُّ (ت ١١٧٠هـ) على كلامه، قال: "فاقتضى كلامه التفصيل بين قلة تلك اللغة، فلا يُقاس عليها، وكثرتها؛ فيُقاس عليها. فليُتأمل!"^(٢). وحُمِلَت هذه اللغاتُ على محاملٍ عديدة، منها: الضرورة، مثل:

أ. ظاهرة (حذف الألف في الوقف، وإلقاء حركة الضمير على ما قبلها): صُنِفَتْ من قبيل (الضرائر القبيحة)، قال ابنُ عصفور (ت ٦٦٩هـ): "وَأَمَّا الألف الواقعة صلةً لهاء ضمير المؤنث، فإنَّ حذفها، والاجتزاء بالفتحة عنها، من قبيح الضرائر... من ذلك^(٣): [الوافر]

فإني قد رأيتُ بدارِ قومي نوابك كمت في لحم أخافه

يُريد: أخافها^(٤)؛ استعمل الشاعر هنا تركيبًا لغويًا متداولًا يُنسبُ إلى قبيلة لحم، وطبَّي، وقوم من تميم^(٥).
ب. ظاهرة (جعل في الفعل علامة من التثنية والجمع، والفعل متقدم): عدّها القَرَازَ القيرواني (ت ٤١٢هـ) من الضرائر، قال: "... وأنشدوا في ذلك^(٦): [المتقارب]

يلوموني في اشتراء النخب ل أهلي فكلهم أوم^(٧).

استعمل الشاعر أُمِيَّةً بنُ أَبِي الصَّلْتِ هنا تركيبًا يُنسبُ إلى أزدِ شَنُوءة^(٨).

٢. بعض الظواهر تكون لهجةً وضرورةً معًا.

قد تكون الظاهرة لغةً ثابتةً عن بعض العرب، لكنَّ ورودها لا يكون إلا في الشعر، مثل:

أ. ظاهرة (حذف واو الجماعة) في قول الشاعر^(٩): [الرجز]

لو أن قومي حين أدعُوهم حمل على الجبال الصم لارفض الجبل

يريد: حملوا.

١. الخصائص ١٢/٢.

٢. فيض نشر الاشراف من طي روض الاقتراح ١٠٩٩/١.

٣. لم أقف على قائله. ينظر: اللامع العززي شرح ديوان المتنبي ص ١٣٥، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ٤٦٢/٢، وحاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٩٦/٤، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ١٥٣/٢.

٤. ضرائر الشعر ص ١٢٥.

٥. ينظر: جمهرة اللغة ٢٨٩/١، والإنصاف ٤٦٢/٢، وشرح الأشموني ٦/٤.

وجاءت هذه اللغة في سعة الكلام، مثل:

- (والكرامة ذات أكرمكم الله به).

- (نحن جنناك به). ينظر: الإنصاف ٤٦٢/٢، وجمع الهوامع ٤٢٩/٣.

٦. قائله: أُمِيَّة بنُ أَبِي الصَّلْتِ. ديوانه ص ١٢٧.

الشاهد: (يلوموني). اتصلت واو الجماعة بالفعل، مع أنَّ الفعل أُسند إلى اسم ظاهر، هو: (أهلي).

٧. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢١٧ - ٢١٩.

٨. ينظر: مغني اللبيب ص ٤٧٨.

٩. لم أقف على قائله. ينظر: شرح الكتاب؛ للسيراقي ٧٨/١، وشرح المفصل ٢٢٩/٥، والطراز في الألفاظ ص ٥٠.

ذكر سيبويه (ت ١٨٠هـ) أنَّ هذه الظاهرة لهجة لبعض العرب، لكنَّه أتى بها في باب خصَّه بالشعر، باب (وجوه القوافي في الإتياد)، الذي ذكر فيه أنَّ العرب لهم حالتان في إلقاء الشعر، ذكرهما، وأنَّ الحالة الثانية هي: إلقاءه دون ترنم وغناء، ولهم في هذه الحالة ثلاث لهجات، ذكرها، وذكر أنَّ اللهجة الثالثة هي: لهجة قيس الذين يُجرون القوافي مجرى الوقف في النثر، فيقفون عليها بالإسكان، إلا إذا كانت منصوبة منونة؛ فيقفون بالألف. وتبعاً لحذفهم مدات الإشباع في أواخر القوافي؛ حذفوا الواو والياء الأصليتين في نحو: (يقضي)، و(يغزو) إن وقعتا صلتين بعد حرف الروي، وإن كانتا لا تحذفان في النثر. وبعد أن أكد سيبويه هذا، قال: "وقد دعاهم حذف ياء (يقضي) إلى أن حذف ناسٌ كثيرٌ - من قيس وأسد - الياء والواو اللتين هما علامة المضمر"^(١)، ثم ذكر جملة من الأبيات حذفت من قافيتها واو الجماعة وياء المخاطبة، ثم سكنت القافية. وعليه؛ فحذف واو الجماعة لغة؛ لأنها خاصة ببعض العرب - قيس وأسد -، وضرورة شعرية أيضاً؛ لأنَّ هذه الظاهرة لا تكون إلا في الشعر؛ لذا قال قطرب (ت ٢٠٦هـ): وهي لغة قيس، فاشية في أشعارهم^(٢).

ب. ظاهرة (الجزم بـ "لو"): قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): "زعم بعضهم أنَّ الجزم بها مطردٌ على لغة"^(٣)، أي: أنَّ الجزم بها لغة قوم مطردة عندهم في الكلام مطلقاً^(٤)، هذا المذهب الأول.

وذهب آخرون^(٥) إلى أنَّ الجزم بها في ضرورة الشعر دون سواه^(٦)، مثل: ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)؛ إذ أخبر في مجلسين في أماليه^(٧) أنَّها جُزمت في بيت أبي الحسن الرضی (ت ٤٠٦هـ)^(٨): [الكامل]

إِنَّ الْوَفَاءَ كَمَا اقْتَرَحْتُ فَلَوْ تَكُنْ حَيًّا إِذَا مَا كُنتَ بِالْمَزْدَادِ

وعلق تلميذه أبو اليمن الكندي (ت ٦١٣هـ): "ليس للرضي ولا لأمثاله أن يرتكب ما يخالف الأصول، ولكن لو جاء مثل هذا عن العرب في ضرورات شعرهم لاحتمل منهم؛ وذلك أنَّ (لو) وإن كانت تطلب جواباً، كما يطلبه حرف الشرط؛ ليست موجبةً للاستقبال كـ (إذا)، بل يقع بعدها الماضي للماضي، كما يقع المستقبل للمستقبل؛ فلا يُجزم بها البتة"^(٩). ويظهر أنَّ هذه الظاهرة لغة عن العرب، لا ترد إلا في الأشعار؛ بدلالة انعدام الشواهد النثرية التي جُزمت بها (لو).

١. الكتاب ٢١١/٤.

٢. ينظر: الضمائر في اللهجات العربية ص ٢٠.

٣. مغني اللبيب ص ٣٥٧.

٤. ينظر: شرح الرضی للكافية ٤/٤٥٢، وجمع الهوامع ٢/٥٦٧.

٥. ومذهب ثالث: لا يُجوز الجزم بها مطلقاً، وما ورد مما ظاهره الجزم بها مردودٌ مؤوَّل. ينظر: شرح التسهيل ٤/٩٧، واختلاف اللهجات على المستوى التركيبي - كتاب "توضيح المقاصد والمسالك للمراي نموذجاً" ص ٩٩.

٦. ينظر: شرح الرضی للكافية ٤/٤٥٢، وجمع الهوامع ٢/٥٦٨.

٧. ينظر: ٢٨٧/١، ٨٣/٢، وخزانة الأدب ١١/٣٠٠.

٨. ديوانه ص ٧٨٧.

الشاهد: (فلو تَكُنْ)؛ جَزَمْتُ (لو) الفعل المضارع.

٩. قوله في خزانة الأدب ١١/٣٠٠.

ويمكن أن تكون الظاهرة المحمولة في الشعر على الضرورة في الأصل لغةً، ثم ساعد إيقاع الشعر على إشاعتها على السنة مختلف الشعراء، والتكثير من أمثلتها، والوصول بها إلى حيث يُظن أنها ظاهرة شعرية تدعو إليها ضرورات الأوزان والقوافي، مثل: ظاهرة (تسكين المفتوح في "فَعَلَات")، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في (ضرائر الشعر): "فصل النقص . . . نقص الحركة، ومنه: قول ذي الرمة^(١): [الطويل]

أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خَفَوْقًا وَرَفُضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ

"فَحَكَمَ ل (رَفُضَات)، وهو اسم، بحكم الصفة، ألا ترى أن (رَفُضَات) جمع (رَفُضَة)، و(رَفُضَة) اسم؟، والاسم إذا كان على وزن (فَعْلَة)، وكان صحيح العين، فإنه إذا جُمع بالالف والتاء لم يكن بدُّ من تحريك عَيْنِهِ، اتباعًا لحركة فائِهِ، نحو: (جَفْنَة وَجَفْنَات)، و(قَصْعَة وَقَصْعَات)، وإن كان صفة بقيت العين على سكونها، نحو: (ضَخْمَة وَضَخْمَات)، و(صَعْبَة وَصَعْبَات)"^(٢). وهذه الظاهرة تكررت عند شعراء آخرين^(٣)؛ وهي في الأصل لغة، قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): ". . . وروينا - أيضًا - أن بعض قيس قال: ثلاث طَبَيَات، فأسكن موضع العين، وروينا عن أبي زيد - أيضًا - عنهم: شَرِيَّة وَشَرِيَات، وهو: الحنظل"^(٤).

٣. عدم اطلاع التحوين على بعض اللغات، "أو عدم سماعهم لها، وانفراد أحدهم برواية شيء لم يروه غيره؛ جعل البعض يتأول ما لم يطلع عليه أو يسمعه، أو ينسبه إلى الشذوذ"^(٥)، أو إلى الضرورة^(٦):

١. ديوانه ١٣٣٧/٢.

٢. ص ٦٥.

٣. مثل:

- لبيد في [ديوانه ص ١٨٥]: [الوافر]

* لَوْغَرَاتِ الْهَوَاجِرِ وَالسَّمُومِ *

- و قول الآخر: [ينظر: التذييل والتكميل ٥٥/٢، والمقاصد الشافية ٤٨٣/٦، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٧٩/٨]: [الطويل]

* وَحَمَلَتْ زَفَرَاتِ الضَّحَى فَأَطَقَتْهَا *

- وقول آخر أيضًا: [ينظر: ضرائر الشعر ص ٦٦، والتذييل والتكميل ٥٥/٢، والمقاصد الشافية ٤٨٣/٦]: [الطويل]

* وَلَكِنْ نَظَرَاتِ بَعِينٍ مَرِيضَةٍ *

الشاهد: (وَعُرَات)، (زَفَرَات)، (نَظَرَات)؛ سَكَنْتْ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، وهي اسمٌ.

وجعل هذا التسكين ضرورة؛ لأنه مستكمل لشروط إتياع العين للفاء، قال ابن مالك في [الألفية ص ٦٥]:

وَالسَّالِمُ الْعَيْنُ الثَّلَاثِي اسْمًا أَيْ
إِتْيَاعُ عَيْنٍ فَاءً بِمَا شَكَلَ
إِنْ سَاكَنَ الْعَيْنُ مُؤْتَا بَدَأَ
مُخْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا

٤. المحتسب ٥٦/١.

٥. لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٨٤.

٦. ينظر: المصدر السابق ص ٣١٤.

أ. الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ذكر أنَّ حذفَ الياء من صِلَة الهاء وإسكانها لغةٌ على نحو: ﴿فَالْقُلُوبُ﴾ [سورة النمل: ٢٨]، ونحو قوله^(١): [الطويل]

* مُشْتَقَان لَهْ أَرْقَان *

حكاها الأخفش (ت ٢٢١هـ)، "ولم يحك ذلك سيبويه، وحملَ قوله (له أرقان) على الضرورة، ولم يحك اللغة التي حكاها أبو الحسن . . . " (٢).

ب. ابن جني (ت ٣٩٢هـ):

- فسّر في (المنصف) كلام المازني (ت ٢٤٧هـ): "أمّا (مدائن) فقد اختلفت العربُ فيها والعلماء، فجعلها بعضهم (فعائل) فهمز، وقال بعضهم: هي (مفاعِل) فلم يهمزوا"^(٣)؛ بقوله: "إنَّ العربَ قد اختلفتُ فيها والعلماء، معناه: أنَّ العربَ منهم مَنْ يهمز، ومنهم مَنْ لا يهمز، فهذا وجهُ اختلاف العرب، وأمّا اختلافُ العلماء فيها فكانَ بعضهم سمعها مهموزةً، وبعضهم سمعها غيرَ مهموزة، وبعضهم سمعها مهموزةً وغيرَ مهموزة؛ فالذين سمعوها مهموزةً خالفوا تأوّلَ مَنْ سمعها غيرَ مهموزة، والذين سمعوها مهموزةً وغيرَ مهموزة - وأبو عثمان واحد منهم - قد أخذوا فيها بالقولين، ولو كان كلُّهم سمعوا مهموزةً وغيرَ مهموزة، كما سمعها أبو عثمان المازني بالوجهين؛ لزال الخلافُ، ولم يقع أصلاً، واختلافُ العلماء إنما كان من أجل اختلافِ العرب فيها"^(٤).

- قال في (الخصائص): "ومن ذلك استغناؤهم (بلمحة) عن (ملحة) . . . و(لبيلة) عن (ليلاة)، وعليها جاءتُ (ليال)، وعلى أنَّ ابن الأعرابي قد أنشد^(٥): [الرجز]

في كلِّ يومٍ ما وكلَّ ليلاه حتَّى يقول كلُّ راءٍ إذْ رآه:
يا ويحَهُ مِنْ جَعَلٍ ما أَشَقَّاهُ!

وهذا شاذٌّ، لم يُسمع إلا من هذه الجهة"^(٦).

ج. ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ذكر أنَّ الشَّاةَ إذا قلَّ لبنُها يُقالُ لها: لَجْبَةٌ، ويُقالُ لها أيضاً: لَجَبَةٌ، وأكثرُ النَّحْوِيِّينَ يظنون أنَّ (لَجَبَات) جمع (لَجْبَةٌ) السَّاكنِ الجِيم؛ فيحكمون عليه بالشَّدوذ؛ لأنَّ (فَعْلَةً) صفةٌ لا تُجمع على (فَعَلَات)، بل على (فَعَلَات)، وكذلك

١. قائلة: يعلي بن الأحول الأزدي. ينظر: لسان العرب ٢٨٧/١٥، وتاج العروس من جواهر العروس ٤٢٩/٢٠، وشرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية ٣/٢١٠.

الشاهد: (له)؛ حيث سكن الهاء.

تكملة البيت:

* فَبِتْ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُرَيْغُهُ وَمَطْوَايِ . . . *

٢. الحجة للقرّاء السبعة ٣٨٧/٥.

٣. ص ٣١١.

٤. المصدر السابق ص ٣١٢-٣١٣.

٥. قائلة: دلم أبي زغيب. ينظر: لسان العرب ٢٠٤/١٢، وتاج العروس ١٦٨/٣٢.

٦. ٢٦٨/١.

اعتقدوا أَنَّ (رَبْعَات) جمع (رَبْعَة)، وإنما هو جمع (رَبْعَة) بمعنى: معتدل القامة؛ "حملهم على ذلك عدم إطلاعهم على أَنَّ قَتَحَ الجيم في الأفراد ثابت" ^(١).

• العامل الثاني: اضطرابُ مصطلحِ الضرورة عند النحويين.

يُمْكِنُ تصوُّرُ اضطرابِ مصطلحِ الضرورة عند النحويين في نقاط:

١. افتقَادُ مصطلحِ الضرورة الارتباطَ بالشعر.
- أ. السببُ متوقفٌ "على فهمِ الضرورة نفسها" ^(٢)، فلم تُعدْ محصورةً في ميدانِ الشعر، وورودُها في النَّثرِ تمثِّلُ في صورٍ عديدة:
 - أ. التَّنْظِيرُ للضرائرِ بالقرآنِ وقراءاته حتى عند مصنفِي الضرورة ^(٣).
 - ب. إجازةُ ورودِ ما حُصرَ في الشعرِ على الضرورة في الأمثالِ، والنَّثرِ المسجوع ^(٤).
 - ج. شمولُ الضرورة للنَّادرِ، والشَّاذِ، قال السيوطي (ت ٩١١هـ): "وكل ما وَضَعْنَاهُ في هذا الكتاب فيما تَقَدَّمَ أَوْ يَأْتِي؛ بالتَّدْوَرِ، أَوْ الشَّدْوَذِ، أَوْ المنعِ اختيَارًا، أَوْ المنعِ في السَّعة؛ فهو من ضرائرِ الشعر" ^(٥)؛ فهو لا يُفَرِّقُ بين النَّادرِ، والشَّاذِ، والضرورة، فجميعُها من قبيل (الضرورات).
 - د. عدمُ ممانعتهم ورودَ نظيرِ ما قُصِرَ على الضرورة في القليل من النَّثرِ، مثل:
 - قول ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "ولعمري إِنَّ هذا مما تَخَصَّصَ به ضرورةُ الشعر، وقلما يجيءُ في النَّثر" ^(٦).
 - قول الصَّفَّارِ (ت ٦٣٠هـ): "وإنما جعل هذا من الضرائر؛ لِقَلَّةِ مجيئه في الكلام، بل بأبه الشعر" ^(٧).
 - قولي ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ):
 - في (ضرائرِ الشعر): "وقد يجيءُ مثل هذا في الكلام... إلا أَنَّ ذلك يَقلُّ في الكلام، ويكثرُ في الشعر؛ فلذلك أوردناه في جملة ما يَخْتَصُّ به الشعر" ^(٨).
 - في (شرح الجمل): "من ضرائرِ الزيادة: زيادةُ الكاف... وإنما جعل ذلك من الضرائر؛ لِقَلَّةِ مجيئه في الكلام، بل بأبه الشعر" ^(٩).

٢. انفرادُ بعضِ مصنفِي الضرائرِ بمجملهم عددًا من الظواهرِ على الضرورة، مثل:

١. شرح السهيل ١٠٢/١.
٢. لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ١٢٩.
٣. سيأتي الحديث عنها.
٤. سيأتي الحديث عنها.
٥. همع الهوامع ٢٨٨/٣.
٦. المحتسب ٣٤٠/١.
٧. شرحه للكتاب ٤٢٩/٢.
٨. ص ٢٦٤.
٩. ١٦٣/٣.

أ. القَرَازِ القِيروانيّ (ت ٤١٢هـ): لم أَقِفْ - حسب علمي - على أحدٍ غيره حملَ ظاهرة (الإتيان بالماضي من الأفعال في معنى المستقبل) على الضرورة^(١).

ب. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): لم أَقِفْ أيضاً - حسب علمي - على أحدٍ غيره صَنَّفَ ظاهرة (زيادة اللام بين الفعل ومفعوله) ضمن دائرة الضرورات^(٢).

٣. انفرادُ عالمٍ بجَزَقِ إجماعِ النَّحْوِيِّينَ على جواز الظَّاهرة في الاختيار بجمَلِها على الضرورة، أو العكس. أ. فمن الأول:

- حَمَلُ محمود الكَرَمانيّ (ت ٥٠٥هـ) ظاهرة (إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر) على الضرورة، قال: "لا يجوزُ البدلُ من ضمير المخاطب، ولا من ضمير المتكلم، إلا في ضرورة الشعر"^(٣). قال الدكتور خالد المليفي: "لم أَقِفْ على أحدٍ غيره خصَّ إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر بالضرورة"^(٤).

- قال الشَّهابُ الخفاجيّ (ت ١٠٦٩هـ) في ظاهرة (تثنية الخبر عن كلا وكلتا): "لم يَقلْ أحدٌ: إنه ضرورة، فلا معنى لما ذكر المصنّف، (ولا لقول المحشّي) إنه ضرورة"^(٥). ب. من الثاني:

أجاز المبرد (ت ٢٨٦هـ):

- ظاهرة (دخول اللام المرحقة على خبر "أن" المفتوحة) في النَّثر قياساً^(٦).

- ظاهرة (دخول الكاف الجارة على الضمير المتصل) في النَّثر قياساً^(٧).

٤. تناقضُ قولِ بعضِ النَّحْوِيِّينَ في مصنَّفاتهم حول الظَّاهرة الواحدة بين الضرورة في الشعر والجواز في الاختيار. أ. مصنّفوا الضرائر:

اختلف رأيُ بعضهم في الظواهر التي حَمَلوها على الضرورة بين مصنَّفاتهم في الضرائر، وبين مصنَّفاتهم الأخرى، مثل: ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ):

١. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٧٣.

٢. ينظر: ضرائر الشعر ص ٥٢.

٣. غرائب التفسير وعجائب التأويل ٣٥٤/١.

٤. بحث حمل القرآن على ضرورة الشعر ص ٢٢٣.

٥. شرح درة الغواص ص ٣٩٩.

٦. ينظر قوله في همع الهوامع ٥٠٦/١. وجاء في حاشية الضرائر: للأوسيّ "هذا عند المبرد وبعض من وافقه". ص ٢٩٧.

٧. ينظر قوله في شرح الرّضي للكافية ٣٢٦/٤، وخزانة الأدب ١٩٥/١٠.

- في (ضرائر الشعر) خصَّصَ ظاهرة (حذف همزة الاستفهام إذا أُمِنَ اللبس) بدلالة (أم) أو عدمها بالشعر^(١). وفي (شرح الجمل)، قال: "وقد يجوزُ حذفُ الهمزة مع (أم) المتصلة؛ لفهم المعنى، وذلك قليل، فتقول: (قام زيدٌ أم عمرو؟)، تريدُ: أقامَ زيدٌ أم عمرو؟..."^(٢).

- في (شرح الجمل) في باب (ما يُحذفُ منه التنوينُ لكثرة الاستعمال)، عَدَّ حذفُ التنوينِ لالتقاء السَّاكِنينِ من الضَّرَائِرِ^(٣)، وفي باب (ما يجوزُ للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر)، قال: "وأما حذفُ التنوينِ لالتقاء السَّاكِنينِ، فَمِنَ النَّاسِ مَنْ جعله ضرورةً، ومنهم مَنْ أجازَه في فصيح الكلام، وهو الصَّحِيحُ"^(٤).

ب. نحويون آخرون، مثل:

- الرَّجَاجِي (ت ٣٤٠هـ):

في ظاهرة (الحاق المَعْلٍ بالصَّحِيحِ) في كتابه (الجمل في النَّحو) في باب (ما يجوزُ للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر) حملها على الضرورات^(٥)، وفي الباب الثاني من (التصريف) عدَّها لغةً، قال: "ومن العرب مَنْ يُجَرِّي المَعْلَ من الجنسِ مجرَّي الصَّحِيحِ... وعلى هذه اللغة، قال الشاعر^(٦): [الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمِي بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ؟

فسكَّنَ اللَّيَاءَ في موضعِ الجزم؛ لأنَّه كان نصبها في موضع النَّصْبِ، وضمَّها في موضع الرَّفْعِ"^(٧).

- أَبِي حَيَّان (٧٤٥هـ):

○ في ظاهرة (عمل "أَنْ" المخففة في غير ضمير الشأن): في (البحر المحيط) عَقَّبَ على إعراب العكبري لقوله: ﴿وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [سورة النساء: ١٤٠] أَنَّ (أَنْ) في الآية مخففة من الثقيلة، واسمها ضميرٌ محذوفٌ، تقديره: أنكم^(٨)، قال: "ليس بجيد؛ لأنَّ (أَنْ) المخففة لا تعملُ إلَّا في ضمير الشأن، إلَّا في ضرورة"^(٩). وفي كتابه (ارتشاف الضرب) لم يعدَّه ضرورةً، قال: "ولا يلزم أن يكونَ ضميرُ الشأن، كما زعم بعضُ أصحابنا؛ بل إذا أمكنَ تقديرُه بغيره قُدِّرَ"^(١٠).

١. ينظر: ص ١٥٩.

٢. ١٩٦/١.

٣. ينظر: ٢٨/٣.

٤. ١٩٢/٢.

٥. ينظر: ص ٣٩٣.

٦. قائله: قيس بن زهير. شعره ص ٣١.

الشَّاهد: (يَأْتِيكَ)؛ حيثُ أجرى الفعل المَعْلَ مجرَّي الصَّحِيحِ، يجزؤه بالسُّكُونِ، دون حذفِ حرفِ العلة.

٧. ص ٤٠٦ - ٤٠٧.

٨. قال السمين الحلبي: "لم أره أنا في إعراب أبي البقاء". الدر المنثور ٤/١٢١.

٩. ١٠٢/٤.

١٠. ١٢٧٥/٣.

- في ظاهرة (الكاف الاسمية): في (البحر المحيط) خصَّ اسمية الكاف بضرورة الشعر في مواضع عديدة، منها:
- "حرفٌ تشبيه يعمل الجرّ، واسميتها مختصة عندنا بالشعر"^(١).
 - "أنا لا نجيزه إلا في ضرورة الشعر"^(٢).
 - "فجعل الكاف اسماً . . . لا يجوز على مذهب البصريين، إلا الأخفش، ولم يثبت في كلام العرب، أعني نثرها: جاءني كريد، تريد: مثل زيد، فلم تثبت اسميتها . . ."^(٣).
- وفي مواضع أجازها في الكلام:
- أ. في (البحر المحيط)، قال: " . . . بل تكون الكاف اسماً على ما يذهب إليه أبو الحسن . . . مجيء الكاف اسماً فاعلة، ومبتدأ، ومجرورة بحرف الجر ثابت في لسان العرب . . . والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن"^(٤).
- ب. في (التذيل والتكميل)، قال: "والذي أختاره جواز ذلك في الكلام على قلة"^(٥).
- وقد يعود سبب اضطراب رأي العالم في الظاهرة الواحدة إلى:
- أنه ينقل من غيره، ولم ينبّه أنه يرى غير ذلك.
 - أنه ينقل عن كتب عديدة، وفيها اختلاف، ولم ينبّه.
 - أنه ظهر له دليلٌ غير رأيه - فالعالم الحق يجدد فكره، ويغيّر رأيه، ولا يثبت إلا على الأصول؛ لأن المعرفة تتجدد وتكشف؛ لذا تناقض آراؤهم في بعض الأحيان؛ "نتيجة للتطور المعرفي، ومواصلة البحث والتأمل والسعي إلى الحقيقة المجردة"^(٦) -، ولم يهتم بالتنبية، مثل: ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في ظاهرة (الإشباع)؛ ذهب في كتابه سرّ صناعة الإعراب، والخصائص، وفي بدايات كتابه "المحتسب" إلى أنها (ضرورة)^(٧)، وفي موضع متأخر في الأخير غير رأيه؛ فقد ألفه "في أخريات حياته؛ فرأيه فيه رأيي مُستحصد بحرب خبير"^(٨) -، قال: "إذا جاز هذا ونحوه نظماً ونثراً ساغ - أيضاً - أن يتأول لقراءة الحسن^(٩): ﴿سأوريكم﴾ [سورة الأعراف: ١٤٥]، أراد: سأريكم، وأشبع ضمة الهمة؛ فأنشأ عنها واوا"^(١٠).

١. ١٠٢/١.

٢. ١٢٤/١.

٣. ٢٥٧/٩.

٤. ٦٣١/٢.

٥. ٢٦٥/١١.

٦. عبد الرزاق الصّاعدي في تويتر (twitter.com).

٧. ينظر: ٣٨/١ - ٣٤٠، ٣/١٩٦.

٨. لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ١٦٠.

٩. ينظر: معجم القراءات ١٥٦/٣.

١٠. ٢٥٨/١.

- اختلاف مفهوم (الضرورة) عنده، مثل: ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) الذي اختار في كتابه (ضرائر الشعر) رأي الجمهور^(١)، وفي (شرح الجمل) اختار رأي ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)^(٢).
- الغفلة، أو السهو، أو الجهل؛ إذ ذكر ابن هشام أن من الجهات التي تدخل على المعرب "أن يخرج على ما لم يثبت في العربية، وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة"^(٣).
- العامل الثالث: عدم التفرقة بين الضرورة، والخطأ^(٤)، واللحن. بعض النحويين لا يفرقون بين الضرورة واللحن والخطأ:
 - قال الزجاج (ت ٣١١هـ) في ظاهرة (تسكين حركة الإعراب): "وهذا عند النحويين الحذاق لحن، ولا يجوز، وإنما يجوز مثله في الشعر في الاضطرار"^(٥).
 - قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): "... فأوقع الضمير المنفصل بغير سبب موقع المتصل، فلولا ضرورة إقامة الوزن لكان خطأ"^(٦). والحقيقة إن الضرائر - بصرف النظر عن كينونتها جبراً أو إباحة - هي خروج عن القواعد المطردة، وليست خروجاً عن اللغة؛ فالشاعر فيها "لا يخرج في اللغة ما ليس منها"^(٧). وقد نص النحويون على هذا الأمر، مثل:
 ١. سيبويه (ت ١٨٠هـ)، قال: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"^(٨).
 ٢. المبرد (ت ٢٨٦هـ): الضرورة "لا تجوز اللحن"^(٩).

١. ينظر: ص ١٣.

٢. ينظر: ١٤٧/٣.

٣. مغني اللبيب ص ٧٠٦.

٤. الخطأ، أو الغلط: هو الذي لا يجوز شعراً ولا نثراً، ولا بُنى عليه القواعد مطلقاً.

والكلام يقسم إلى درجات:

الأولى: ما يجوز في الشعر والنثر جميعاً، وهو ما يجري على سنن العربية، من غير لحن، أو ضعف، أو ضرورة.

الثانية: ما يجوز في الشعر وحده، ويجوز في الكلام المنشور على تعسف كبير.

الثالثة: ما يجوز في الشعر وحده، ولا يجوز في النثر مطلقاً.

الرابعة: الخطأ أو الغلط، وهو ما لا يجوز في شعر، أو نثر. ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٤٤٠.

٥. معاني القرآن وإعرابه ٢٧٥/٤.

٦. شرح التسهيل ١٥٦/١.

٧. الضرورة الشعرية - دراسة لغوية نقدية ص ١٨٩. وينظر: أصول النحو العربي ص ٧٨.

٨. الكتاب ٣٢/١.

٩. المقتضب ٣٥٤/٣.

٣. ابن السراج (ت ٣١٦هـ): "وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يُعمل عليها؛ فمنها ما يحسن أن يُستعمل ويُقاس عليه، ومنها: ما جاء كالشاذ، ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلا بُدَّ من أن يكون قد ضارِع شيئاً بشيء، ولكن التشبيه يختلف، فمنه قريب ومنه بعيد" (١).

٤. السيراقي (ت ٣٦٨هـ): "وليس في شيء من ذلك رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحقاً، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطاً مطرَحاً، ولم يدخل في ضرورة الشعر" (٢).

٥. الألويسي (ت ١٣٤٢هـ): "لا يجوز للشاعر أن يلحن لإقامة وزن الشعر" (٣).
فالضرائر تجوز وتحسن باعتبار ما يؤيده السماع المحتج به؛ إذ لا يُقال بها إلا بسماع، وباعتبار ما يسوغه القياس (٤)؛ فالضرائر ترتكز عند النحويين على ثلاثة مبادئ (٥):

الأول: الربط بين لغة الضرورة ولغة قياسية أخرى، تشبهها في الشكل أو في المعنى، وهذا ما عبّر عنه بـ (الشبه).
أ. في الشكل، مثل: ظاهرة (حذف التنوين من "ثماني")، وعلة الحذف في الضرورة، قال ابن عبد الحليم (ت ١١٣٨هـ): "وإنما لم يُنَوِّن الشاعر؛ لأنه شبهه بـ (جوار) لفظاً" (٦).

ب. في المعنى، مثل: ظاهرة (زيادة نوني التوكيد في اسم الفاعل)، وعلة زيادة التنوين إجراء اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع؛ لكونه في معناه وجارياً عليه، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "أجري في ذلك مجرى الفعل المضارع؛ لكونه في معناه، وجارياً عليه" (٧).

الثاني: التماس وجه قياسي تسوغ به الظاهرة الخارجة عن القياس في الشعر، مثل: ظاهرة (إثبات ألف "أنا" في الوصل)، وعلة الإثبات في الضرورة إجراؤها مجرى الوقف، قال القرّاز القيرواني (ت ٤١٢هـ): "وذلك أن الاسم من (أنا): (أن)؛ وإنما زِيدَت الألف للوقف، فيجعل الشاعر الوصل في هذا كالوقف" (٨).
الثالث: العودة إلى النظام العام للغة، وهذا ما عبّر عنه بالأصل (٩)، مثل:

١. الأصول في النحو ٤٣٥/٣.

٢. ضرورة الشعر ص ٣٤.

٣. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاثّر ص ٤٥.

٤. ينظر: الضرورة الشعرية في الفكر اللغوي ص ٧٠.

٥. ينظر: الباب في علل البناء والإعراب ٩٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/٣، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٤٥١-٤٩٧.
وهناك علل أخرى اعتل بها النحويون للقول بالضرورة، منها: التخفيف، والتأكيد، والترنم، والحداء، والسياق، والاتساع، وتقارب المخارج، وكراهية الضعيف. ينظر أمثلة عليها في: التعليل في كتب الضرائر الشعرية ص ٣٧٢-٣٩٠.

٦. موارد البصائر لفرائد الضرائر ص ٢٥٧.

٧. ضرائر الشعر ص ٢٢.

٨. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٦٠.

٩. قال تمام حسّان: الرّد إلى الأصل: هو البقاء على الصّورة الأصلية المجردة من قبّل النّحويين، سواء كانت هذه الصّورة صورة حرف، أو صورة كلمة، أو صورة جملة، وكل صورة من هذه الصّور الأصلية المجردة تسمّى أصل وضع. ينظر: الأصول - دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي ص ٦٢. ٣٩

أ. قول السيوطي (ت ٩١١هـ): "أصل التثنية والجمع العطف، وإنما عدل عنه للاختصار، فلا يجوز الرجوع إليه؛ لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع، إلا في ضرورة"^(١).

ب. قول الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ) في ظاهرة (عطف المفرد على المفرد): "وجه هذه الضرورة الرجوع إلى الأصل؛ فإن أصل المشتى العطف بالواو؛ فلذلك يرجع إليه الشاعر في الضرورة"^(٢).

وهذه المبادئ تفسر حكم منع بعض التحوين لبعض الظواهر حتى في ضرورة الشعر، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في ظاهرة (مد المقصور): "فمذهب أهل البصرة أنه لا يجوز أصلاً . . .؛ لأنه ليس فيه رجوع إلى أصل، ولا تشبيه غير جائز بجائز"^(٣).

والسؤال هنا: هل كل الأصول يجوز للشاعر مراجعتها في الضرورة؟

لا؛ فالأصول قسمان، والفارق بينهما يظهر الحد الفاصل بين ما يُعد ضرورة، وما يُوصف بالخطأ في مراجعة الأصول، وهما:

أ. أصول متروكة: يجوز للشاعر أن يفيد منها أنى شاء في ضرائره، مثل: صرف الممنوع من الصرف^(٤)، وإجراء المعتل مجرى الصحيح^(٥)، وإظهار التضعيف^(٦).

ب. أصول مرفوضة: ليس له أن يراجعها، مثل:

- الفعل الثلاثي المعتل العين؛ فلا يجوز الخروج إلى الأصل، وهو (التصحیح). قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "ألا ترى أنه لم يأت عنهم في ثر ولا نظم شيء منه مصححاً، نحو: قوم، ولا بيع، ولا خوف، ولا هيب، ولا طول، وكذلك مضارع، نحو: يقوم، وبيع، ويخاف، ويهاب، ويطول"^(٧).

١. هم الهوامع ١/١٦٠.

٢. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ١٦٤.

٣. شرح الجمل ٣/١٦٠.

٤. مثل قول النابغة: [الكامل]

فَلَمَّا تَبَيَّنَكَ فَصَانِدٌ وَلَيْدُفَعْنُ جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ

قال الدكتور مجاهد الدبونى: "أعاد الكلمة إلى أصلها الأول؛ توافقاً مع ما يُريد من قوة المعنى". المتبقي في كتاب سيبويه ص ١١٣.

٥. مثل: قول قيس بن زهير: [الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بْنُ زِيَادٍ

قال الدكتور مجاهد الدبونى: "إبقاء الفعل على أصله يُقدِّم تفعيلة تُناسب الإيقاع والجرس الموسيقي للبيت ذي التفعيلة سريعة الإيقاع". المصدر السابق ص ١١١.

٦. مثل قول قعنب: [البسيط]

مَهْلًا أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّيْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَلِنْ ضَنْوَا

قال الدكتور مجاهد الدبونى: "فليس من الصعب على الشاعر أن يستعمل فعلاً آخر، مثل: (مجلوا) من غير أن يضطر إلى فك الإدغام، إلا أنه أراد الاستفادة من التوسع الذي يُبيحه الشعر، فعاد إلى ما ينبغي أن يكون استعمال اللفظ عليه". المصدر السابق ص ١١١.

٧. الخصائص ٢/٣٥٠.

- باب (افتعل) إذا كانت فاعله صادًا، أو ضاذاً، أو طاءً، أو ظاءً؛ فإنَّ تاءه تُبدل طاءً، وكذلك ما كانت فاعله دالاً، أو ذالاً، أو زايًا؛ فإنَّ تاءه تُبدل دالاً؛ فلا يجوز خروج التاء على الأصل. قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "ولم يأت ذلك في ثر، ولا نظم"^(١).

• العامل الرابع: اضطرابهم في استعمال مصطلح (الشاذ).

ذكر بعض النحويين أنَّ مصطلحي الشاذ والضرورة يدلان كليهما على (الخروج عن القياس)؛ إلا أنَّهما يفترقان في الميدان، فحمل ما ورد من الظواهر الخارجة عن القياس "على شذوذ، أو ضرورة"^(٢). فالقول: (على شذوذ)، أي: في الثر، (أو ضرورة)، أي: في النظم.

ثم نجد في نصوص كثير من النحويين اضطراباً في هذه القسمة؛ ويمثّل ذلك في التالي:

١. اختلاف أحكام النحويين على الظواهر بين الضرورة والشذوذ، مثل: ظاهرة (دخول "يا" على "التي"): أطلق المبرد (ت ٢٨٦هـ) على هذا الدخول ضرورة^(٣)، وعدّه الرضي (ت ٦٨٦هـ) من الشذوذ^(٤).

٢. اختلاف حكم النحوي على الظواهر بين الضرورة والشذوذ، مثل: ظاهرة (دخول الكاف الجارة على الضمير)، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في موضع: "وربما جاء في الشعر بعض ذلك مضمرًا . . . نحو قوله^(٥): [الرجز]

خلى الذنابات شِمَالاً كَتَبَا
وَأَمْ أَوْعَالَ كَمَا أَوْ أَقْرَبَا

. . . وهو ضرورة^(٦). وفي موضع آخر، قال: "ولا تدخل على الضمير استغناءً بـ (مثل). وقد شذَّ نحو قوله: [الرجز]

خلى الذنابات شِمَالاً كَتَبَا
وَأَمْ أَوْعَالَ كَمَا أَوْ أَقْرَبَا"^(٧).

٣. إطلاقهم مصطلحي: الضرورة والشاذ معاً، على الظواهر، مثل:

أ. ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، قال: "والنصب في قولهم: خمسة أثواباً: شاذ، إنما يجوز مثله في ضرورة شاعر"^(٨).

ب. الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، قال في ظاهرة (عودة الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة): ". . . وربما جاء مثل هذا شاذاً في ضرورة . . ."^(٩).

ج. الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، قال: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا احتجاجهم بقول الشاعر^(١٠): [البسيط]

١. الخصائص ٣٥١/٢. وينظر: الضرورة الشعرية - دراسة لغوية نقدية ص ١٨٦-١٨٩.

٢. حاشية الصبان ٢٠٢/٣. وينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون التأثر ص ٧٢.

٣. ينظر: المقتضب ٢٤١/٤.

٤. ينظر: شرح الرضي للكافية ٣٨٣/١.

٥. قائله: العجاج. ديوانه ٢٦٩/٢.

الشاهد: (كما)؛ حيث دخلت الكاف الجارة على الضمير.

٦. شرح المفصل ٤٦٦/٤-٤٦٧.

٧. المصدر السابق ٥٠٢/٤.

٨. الأصول في النحو ٣٢٤/١.

٩. الجمل ص ١١٨-١١٩.

١٠. قائله: طرفة بن العبد. ديوانه ص ١٥٠.

فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاحٌ

فلا حجة فيه من وجهين؛ أحدهما: أنه شاذ؛ فلا يؤخذ به، كما أنشد أبو زيد^(١): [الطويل]

يقول الحنا وأبيضُ العجم ناطقاً
وإلى ربنا صوت الحمار اليجدع
ويستخرج البرئوع من نافقائه
ومن جحره بالشيخة اليتقصع

فأدخل الألف واللام على الفعل، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ؛ لشذوذه قياساً واستعمالاً، فكذلك ههنا، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر^(٢). وفي موضع آخر: "ولو قدرنا ما ذكرتموه؛ فإنما جاء في الشعر قليلاً على طريق الشذوذ"^(٣).
د. ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ):

- "ولا دليل في ذلك؛ لقلته وشذوذه، وامتناعه من سعة الكلام وحال الاختيار، فهو من قبيل الضرورة"^(٤).
- " (يد) و (دم)، فإنك تقول في التثنية: (يدان)، و (دمان)، فلا تردّ الذاهب؛ لأنك لا تردّه في الإضافة، فأما قول الشاعر^(٥):
[الكامل]

يَدَيَانِ بَيضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ
قد تمنعانك أن تضام وتضهدا

ويروى: مُحَرِّقٍ. والشاهد فيه قوله: (يديان) بردّ الساقط... وحمله أصحابنا على القلة والشذوذ، وجعلوه من قبيل الضرورة^(٦).

هـ. ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): "ونحو: القصبة؛ شاذ ضرورة"^(٧).
و. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): عدّ ظاهرة (مدّ المقصور) ضرورة، ثم قال: "بل جاء ما هو أشدّ من هذا"^(٨).
ز. الرضي (ت ٦٨٦هـ) في أكثر من موضع^(٩)، منها: "وتسكين العين المفتوحة شاذ ضرورة"^(١٠).

=

صدره:

* إِنْ قُلْتَ: نَصْرٌ، فَتَصْرُكَانَ شَرٌّ قَتَى *

الشاهد: (أبيضهم)؛ اشتقّ (أفعل) التفضيل من اللون الأبيض، والألوان لا يشقّ منها (أفعل) التفضيل مباشرة.

١. قائلة: ذو الحرق الطهوي. ينظر: المقاصد النحوية ٤٣٣/١، وشرح شواهد المغني ١٦٢/١، وخزانة الأدب ٣٥/١.

الشاهد: (اليجدع)، (اليتقصع)؛ دخلت (أل) الموصولة على الفعل المضارع.

٢. الإنصاف ١٢٢/١-١٢٣.

٣. المصدر السابق ٦٨٤/٢.

٤. شرح المفصل ٦٢/٢.

٥. لم أقف على قائلة. ينظر: المنصف ص ٦٤، والمفصل ص ٢٣١، وأمالي ابن الشجري ٢٣١/٢، وخزانة الأدب ٤٤٨/٧.

٦. شرح المفصل ٢٠٥/٣.

٧. الشافية في علم التصريف ص ٦٦.

٨. ضرائر الشعر ص ٣٠.

٩. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢٤٤/٣، ١٨٣/٤-٣٤٣-٤٩١، وشرح الرضي للكافية ٤٤/١.

١٠. شرح شافية ابن الحاجب ١٨/٤.

ح. شهاب الدين الكوراني (ت ٨٩٣هـ)، قال: "حذف نون الوقاية من (عني)، و(مني) شاذٌ خاصٌّ بالضرورة"^(١).
ط. السيوطي (ت ٩١١هـ)، قال: "كلُّ ما وضعناه في هذا الكتاب فيما تقدّم أو يأتي بالتدوير، أو الشذوذ . . . فهو من ضرائر الشعر"^(٢).

٤. إنابُتهم مصطلح (الشاذ) عن مصطلح (الضرورة)؛ للدلالة عليه، مثل:
أ. المبرد (ت ٢٨٦هـ): نقل أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٧هـ) عنه عند قراءة^(٣) قوله - تعالى -: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [سورة الأعراف: ١١١]: "وإسكانها لحنٌ، ولا يجوز إلا في شذوذٍ من الشعر"^(٤).

ب. ابن عطية (ت ٥٤٢هـ): في ظاهرة (حذف التنوين لغير الإضافة)، قال: "ولا يصلح أن يكون (مصدق) مع حذف التنوين منه يتسلط على (الذي)، ويُقدّر حذف التنوين للالتقاء، وإنما جاء ذلك شاذاً في الشعر"^(٥).

٥. وجدتُ قسمةً أخرى يوضحها نصّان للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) في الخزنة على شواهد الرضي (ت ٦٨٦هـ)^(٦)، تاجها: يُطلق مصطلحُ الضرورة على الظاهرة في الشعر، إذا لم يكن لها نظيرٌ في النثر، وإن كان لها نظيرٌ نثريٌّ يُطلق عليها في الشعر مصطلح (الشاذ). وهذا ما أشار إليه الألوّسي (ت ١٣٤٢هـ) أيضاً^(٧).

وهذه القسمة - في رأيي - صحيحة؛ لأننا لم نجد في حدّ (الشاذ) ما يشير إلى تخصيصه بالنثر، على عكس مصطلح (الضرورة) الذي خصّص بـ (ما لا يجوز في الكلام)، ولم أقف في أقوال النحويين واستعمالهم ما يحظر هذا المصطلح على النثر دون الشعر.

ويلاحظ في اضطراب طبيعة أحكام النحويين في الظواهر الواردة في الشعر بين حملها على الضرورة أو اللغة^(٨)؛ أن النحويين أنفسهم لم يفصحوا عن المعايير التي اعتمدوها في الفصل بينهما إلا ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) الذي يرى أن الظاهرة

١. الذر اللوامع في شرح جمع الجوامع ١/١٠٩.

٢. همع الهوامع ٣/٢٨٨.

٣. قراءة حفص عن عاصم، وحزمة، والسلمي، وغيرهم. ينظر: السبعة في القراءات ص ٢٧٨، ومعجم القراءات ٣/١١٨.

٤. إعراب القرآن ٢/٦٦.

٥. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢/٣٢١.

٦. ينظر: ٤٧٤/٩، ٢١٠/١١-٢١١.

وأشار الدكتور محمد الحلواني إلى الفرق بين مصطلحي الضرورة والشاذ، عند أبي البركات الأنباري:

- الضرورة: هي خروجٌ على الكثير الشائع، وعلى قياس الكلام الغالب، غير أنها يُراعى فيها أصلٌ يلجأ إليه في لغة الشعر.
- الشاذ: غير الضرورة؛ لأنه لا يرجع فيه إلى أصل، ولا ينحصر في لغة الشعر، وهو القليل النادر الذي يشذ عن الأصول. ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص ٣٧٧-٣٧٨.

٧. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ٣٤.

٨. أشار الدكتور عبده الرَّاجحي إلى ذلك، قال: "وأنت ترى في تناولهم لبعض الضرائر تردّدُهم بينها وبين اللهجة". اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة ص ٦٨.

إذا استبدَّ بها الشعرُ تُسمَّى (ضرورة)، وإذا كانت مستعملةً في الكلام تُسمَّى (لغة) ^(١)، وهو معيارٌ فرقٍ مناسبٍ، سيأتي الحديثُ عنه.

ومن المحدثين: ذكر الدكتور حُسام النعيمي معياراً فاصلاً بين الضرورات واللّهجات، قال: "إذا ترددت اللفظة بين أن تكون لهجةً أو ضرورةً؛ فلا بدَّ حينئذ أن تكون اللفظة على غير اللهجة المشهورة التي عليها اللسان الأدبي، وإلا ما تنازعت مع الضرورة، فحينئذٍ ننظر في الناطق بها، إن كان ممن يُستشهدُ بكلامه كان الأولى أن يُحمل على أنه تكلم بتلك اللهجة غير المشهورة، وإن كان ممن لا يصحُّ الاستشهادُ بكلامه كان الأولى أن يُحمل على الضرورة؛ لأنَّ الذي جاء بعد زمن الاستشهادِ متعلِّمٌ للعربية، والمتعلِّم ينبغي أن يلتزم اللغة الأدبية الشائعة، فإذا تحوّل عنها فهو إنما يتحوّل بسبب ضرورة تحمُّله على ذلك، فإن وردت اللفظة في الشعر بهذا الوصفِ عمن يُستشهدُ بلغته، ولم يأت بها أثرٌ أو رواية في النثر، وكانت وحدها المشير إلى اللهجة أو الضرورة؛ ترجّحت فيها الضرورة؛ لأنَّ الشعرَ مطنّةُ الضرورات، إلا إذا وُجدَ ما يُعرّز الميل إلى أنها لهجة" ^(٢).

وقد عقبَ الدكتور عبد الوهاب العدواني على كلامه، قال: "ولكننا ما زلنا نتطلع إلى معيارٍ فاصل بين اللهجة والضرورة، فما خلصَ إليه الباحثُ سديدٌ في قدرِ ضرورات الألفاظ، وتبقى ضرورات الزيادة والتقصان، والتقديم والتأخير، والتذكير والتأنيث، وبقية مظاهر الضرورة في التركيب، مما لا يقفُ عند حدود الإبدال داخل الكلمة الواحدة، وتبقى محتاجةً من الناحية النظرية إلى ما يحقق فيها الوجه القبلي، وينفي الضرورة، أو يُظهر العكس وفق متطلبات الموقف اللغوي من الظاهرة الشاخِصة في بيت الشعر" ^(٣).

وهذا الاختلافُ في توجيه الظواهر اللغوية كما وقع بين النحويين، جرى بين المدرستين في إطارٍ عديدة، منها ^(٤):

١. بين الضرورة واللغة، مثل: ظاهرة (اختزال الأسماء الموصولة)، قال الشاعر ^(٥): [الرّجز]

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَعِيْمُ لَقِيلَ: فَخَرُ لَهُمُ صَيِّمُ

هذه الظاهرة من قبيل الضرورة عند البصريين، وعلة الاختزال: التخفيفُ من طول الموصول بصِلته، وذهب الكوفيون إلى أنها (لغة)، سواءً أطالت الصلة أم لم تطل ^(٦).

٢. بين الضرورة والمنع.

أ. أجاز الكوفيون الظاهرة في الضرورة، ومنعها البصريون مطلقاً، مثل:

- ظاهرة (منع صرف المصروف).

١. ينظر: الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ٣٩٢.

٢. الدراسات اللهجيّة والصوتيّة ص ٩٥.

٣. الضرورة الشعرية - دراسة لغوية نقدية ص ٣٣٤.

٤. ما يخص هذه الدراسة.

٥. قائلة: الأخطل، لم أقف عليه في النسخة التي بين يدي. قال البغدادي: "وقد فتشتُ أنا ديوانه فلم أجده فيه. والله أعلم". خزنة الأدب ١٥/٦.

وينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٣٩٠/١.

٦. ينظر: خزنة الأدب ٦/٦.

أجازها الكوفيون في الضرورة، ومنعها البصريون حتى في ضرورة الشعر، قال أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ): "ترك صرف (حمدون)، و(حارث) ضرورة، وهو جائز عندنا، غير جائز عند البصريين" ^(١).

- ظاهرة (الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور).

أجازها الكوفيون في ضرورة الشعر، ولم يُجزها البصريون ^(٢).

- ظاهرة (مدّ المقصور).

أجازها الكوفيون في الضرورة، ولم يُجزها البصريون ^(٣).

ب. أجاز البصريون ومنع الكوفيون، مثل: إجازة البصريين (صرف أفعل منك) في ضرورة الشعر، ومنع ذلك الكوفيون حتى في ضرورة الشعر ^(٤).

٣. بين الضرورة والجواز، مثل: إجازة الكوفيين (استعمال "أفعل" للتفضيل من السواد والبياض)، في حين حمله البصريون على الضرورة ^(٥).

والخلاف بين المدرستين ليس في مفهوم الضرورة، وإنما في تطبيق هذا المفهوم، ويرجع سببه إلى موقف كل من المذهبين من بعض الأسس في التقعيد من حيث كمية الشواهد التي تصلح أساساً للقاعدة، أو لا تصلح، وإلى الاختلاف في تطبيق بعض مسائل القياس ^(٦)؛ فالخلاف بينهما في الضرائر يكمن في التطبيق والممارسة.

وفي ضوء الاختلاف في توجيه الظواهر بين الضرورة واللغة؛ لا بدّ من تصوير العلاقة بينهما في كتب الضرائر ^(٧):

١. التبيان في شرح الديوان ٢٦٠/١. وينظر: الإنصاف ٤٠٣/٢.

٢. ينظر: الإنصاف ٣٤٩/٢.

٣. ينظر: المصدر السابق ٦١٤/٢، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاث ص ١٨٢.

٤. ينظر: المصدر السابق ٣٩٩/٢.

٥. ينظر: المصدر السابق ١٢٠/١.

٦. ينظر: لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ١١٣.

ففي أثناء الخلاف لا تخفى على البصريين أدلة الكوفيين، ولا تخفى على الكوفيين أدلتهم أيضاً، وخلافهم في ناحية الأدلة يكمن في أمرين، الأول منهما: كفاية الدليل، والثاني: الاعتدال به، مثل: عدم اعتداد البصريين بأدلة الكوفيين في مسألة (مدّ المقصور). ينظر: الإنصاف ٦١٤/٢.

٧. كتاب أحمد تيمور (أوهام شعراء العرب في المعاني): جمع فيه (الضرورات الشعرية في المعاني)، وتناول أوهام الشعراء الخالص في ستة أقسام، وأعرض عن المولدين، ولم يذكر من أوهامهم إلا بعضاً من أوهام أبي نواس وأبي تمام، في القسم السابع. ينظر: ص ٩٤ وما بعدها.

وهناك كتبٌ للقدماء معيّنة بدراسة الضرورات؛ منها ما يزال مفقوداً، مثل:

- كتاب (ضرورة الشعر)؛ للمبرد (ت ٢٨٦هـ): الذي نقل منه السيراقي، والقرّاز القيرواني في ثلاثة مواضع في كتابه.

- رسالة (الفرق بين المترسل والشاعر)؛ لسنان بن ثابت بن قرّة (ت ٣٣١هـ).

- كتاب (ضرورات الشعر)؛ لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ). ينظر: الفهرست ص ٨٣، وضرورة الشعر؛ للسيراقي تحقيق: رمضان عبد التّواب ص

٥، ومعجم الأدباء ١٤٠٥/٣ - ٢٦٨٤/٦، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان ٣٣٦/٧، والقرّاز القيرواني وكتابه في ضرورة الشعر ص ٢١٦.

وبعضها الآخر ما زال مخطوطاً، ولم أتمكن من الوقوف عليه، مثل:

- كتاب (ضرورة الشاعر)؛ مجهول النسبة.

=

١. كتاب (ضرورة الشعر)؛ للسيراقي (ت٣٦٨هـ)^(١): أول كتاب في ضرورة الشعر^(٢)، تناول ثلاثاً وسبعين ظاهرة تقريباً، ووقف في مواضع قليلة جداً على العلاقة بين الضرورة واللهجة، منها:
 - عضد جواز وقوع الضرورة بلغة من لغات العرب:
 - قال في ظاهرة (تسكين حركة الإعراب): "قال أبو سعيد: والقول عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة... وقد حكى قوم من النحويين أن كثيراً من العرب يُسكّنون لام الفعل، إذا اتصلت بها الهاء والميم، أو الكاف والميم؛ كقولهم: (أنا أكرمكم)، (أعظمكم). وقد حكى عن بعض القراء^(٣): ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٦٧]، ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [سورة البقرة: ١٥١]. وهذا يدل على جواز ما قلناه ويُقويه"^(٤).
 - قال في ظاهرة (حذف الضمة والكسرة في الإعراب): "حذف الضمة والكسرة في الإعراب؛ كقولهم: (قام الرجل إليك)، و (ذهبت جاريك)، و (أنا أذهب إليه)"^(٥).
 - أن لغة العرب ليست من الضرورات:
- أورد في باب الإبدال بيتين، الأول: قول حسان بن ثابت^(٦): [البسيط]:

-
- =
- رسالة في ضرائر الشعر: مجهولة أيضاً. ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٣/٣٠٣، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢/١٠٨٧، ١٤٩٧/٢، والأعلام ٣/١٦٤، ومعجم المؤلفين ٤/٣٠٠-٣٠١.
 - أما في الدرس اللغوي الحديث؛ فقد ظهرت مؤلفات كثيرة، منها:
 - (الضرورة الشعرية - دراسة نقدية لغوية)؛ للدكتور عبد الوهاب العدواني.
 - (لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية)؛ للدكتور محمد حماسة.
 - (في الضرورة الشعرية)؛ للدكتور خليل حسون.
 - (القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين - مع دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك)؛ للدكتور إبراهيم الحندود.
 - ١. ضابط الضرورة عند السيرافي: ما لا مندوحة للشاعر عنه. ينظر: ضرورة الشعر ص ٣٣-٧٩.
 - ٢. لم يؤلف السيرافي كتاباً مستقلاً في الضرائر؛ وإنما كان كتابه هذا جزءاً من شرح كتاب سيبويه؛ فقد استطرد في شرح باب (ما يحتمل الشعر من الضرورة)، فاستلّه الدكتور رمضان عبد التواب، وحققه، وهو الذي اختار له هذه التسمية (ضرورة الشعر)، قال في مقدمة تحقيقه لكتاب (ما يجوز للشاعر في الضرورة): للقرّاز القيرواني: "هذا الكتاب في الضرائر الشعرية... تتجلى قيمته إذا عرفنا أنه أقدم كتاب يصل إلينا في هذا الموضوع، ولم يسبقه إلا كتاب (ضرورة الشعر)؛ لأبي العباس المبرد، وهو مفقود". ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣. ينظر: ضرورة الشعر، تحقيق: رمضان عبد التواب ص ٥-٦، وفي اللغة والأدب - دراسات وبحوث ص ٣٠٢.
 - وأيضاً حققه الدكتور عوض القوزي، دون أن يُغيّر تسمية سيبويه.
 - ٣. قراءة أبي عمرو. ينظر: المحاسب ١/١٢٢، ومعجم القراءات ١/١٢٠.
 - ٤. نسبت إلى أبي زيد. ينظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٢١٧، ومعجم القراءات ١/٢١٦.
 - ٥. ص ١٢٤.
 - ٦. ص ١١٩.
 - ٧. ديوانه ص ٤٦.
- الشاهد: (سألت)؛ المراد: سألت.

سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً

ضَلْتُ هُذَيْلٌ بِمَا جَاءَتْ وَلَمْ تُصِبْ

والآخر^(١): [الخفيف]

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَانِي

قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتُ بِبُكَرٍ

ثُمَّ عَلَّقَ: "فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ تَخْفِيفِ الْهَمْزِ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (سَلِّتَهُ أَسَالَهُ)، وَ(هَمَّا يَتَسَاوَلَانِ)؛ فَلَا يَهْمَزُ، وَإِنَّمَا أَتَى بِهِ الشَّاعِرُ غَيْرَ مَهْمُوزٍ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ"^(٢).

٢. كِتَابُ (مَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ)؛ لِلْقَزَازِ الْقَيَّرَوَانِيِّ (ت ١٢٤١هـ)^(٣): ثَانِي كِتَابٌ - بِحَسَبِ مَا وَصَلْنَا - فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ، وَهُوَ أَقْدَمُ مَا وَصَلَ فِي الْكُتُبِ الْمُسْتَقِلَّةِ فِي الضَّرُورَةِ؛ تَنَاوَلَ مِائَةً وَثَلَاثًا وَأَرْبَعِينَ ظَاهِرَةً، أَشَارَ إِلَى الصَّلَةِ بَيْنَ اللَّغَةِ وَالضَّرُورَةِ فِي مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ، مِنْهَا:

○ أَنَّ لُغَةَ الْقَوْمِ مِنَ الضَّرُورَةِ: ذَكَرَ مِثْلًا فِي مَسْأَلَةٍ (أَنَّ الشَّاعِرَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْذِفَ فِي الْوَصْلِ مَا كَانَ يَحْذِفُ فِي الْوَقْفِ): أَنَّ لُغَةَ الْقَوْمِ تَكُونُ ضَرْوَةً، فَرَجَلٌ مِنْ أَزْدِ السَّرَاةِ أَنْشَدَ^(٤): [الطَّوِيلُ]

فَبِتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُرِيعُهُ
وَمَطْوَايَ مُشْتَقَانِ لَهُ أَرْقَانِ

"فَحْذِفْ فِي الْوَصْلِ، كَمَا يُحْذَفُ فِي الْوَقْفِ؛ فَقَالَ: (لَهُ)، يُرِيدُ: (لَهُوَ)"^(٥).

○ أَنَّ الظَّاهِرَةَ تَكُونُ لُغَةً بَيْنَ أَهْلِهَا، وَضَرْوَةً عِنْدَ غَيْرِهِمْ:
ذَكَرَ أَنَّ مَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ إِبْدَالُ الْيَاءِ أَلْفًا فِي سَائِرِ الْكَلَامِ، وَهِيَ لُغَةٌ لَطِيئٌ، فَإِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ أَجْرَى كَلَامَهُ عَلَيْهَا^(٦).

١. قَائِلُهُ: زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، وَقِيلَ: نَبِيَّهُ بْنُ الْحَجَّاجِ السَّهْمِيِّ. يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٢/١٥٥، وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٣/٤٧٠، وَشَرْحُ الْكِتَابِ؛ لِلْسَّيْرَاقِيِّ ٢٩/٤٨٠-، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٩/٨٢.

الشَّاهِدُ: (سَأَلْتَانِي)؛ الْمُرَادُ: سَأَلْتَانِي.

٢. ص ١٤٠.

٣. لِهَذَا الْكِتَابِ ثَلَاثَةُ تَحْقِيقَاتٍ، الْأَوَّلُ مِنْهُمْ: بِتَحْقِيقِ (الْمَنْجِيِّ الْكَعْبِيِّ) فِي تُونِسَ سَنَةِ ١٩٧١م، وَالثَّانِي: بِتَحْقِيقِ الْأَسْتَادِينَ (د. مُحَمَّدٌ سَلَامٌ، وَد. مُحَمَّدٌ هِدَارَةُ) فِي الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ ١٩٧٣م، وَالثَّلَاثُ: بِتَحْقِيقِ الْأَسْتَادِينَ (د. رَمْضَانَ عَبْدِ التَّوَّابِ، وَد. صَالِحُ الْهَادِي) سَنَةِ ١٩٨١م.

اتَّبَعَ الْقَزَازُ ضَابِطَ ابْنِ مَالِكٍ فِي الضَّرُورَةِ. يَنْظُرُ: ص ١٣٨-٣٦٠.

وَيُسَمَّى الْقَزَازُ الْقَيَّرَوَانِيَّ (الضَّرُورَاتِ الشَّعْرِيَّةَ) عَيْبًا، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا مِمَّا لَا يُسْتَطَاعُ تَجَنُّبُهَا؛ إِذْ لَوْ قَصِدَ إِلَى أَنَّهَا جَائِزَةٌ فِي الشَّعْرِ مَعَ عَدَمِ الْإِضْطِرَارِ لَمَا سَمَّاهَا (عَيْبًا). يَنْظُرُ: مَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ ص ١٤٦، وَالشَّاهِدُ وَأَصُولُ النَّحْوِ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ص ٣٠١.

٤. سَبَقَ الْوَقْفُ عَلَيْهِ.

٥. ص ٢٤٥.

٦. يَنْظُرُ: ص ٢٦٢.

٣. كتاب (ضرائر الشعر)؛ لابن عصفور (ت٦٦٩هـ)^(١): يُعدُّ من أحسن كتب الضرورات الشعرية في رأيي؛ لأنه جمع فيه ما ألت إليه جهودُ العرب في بحث الضرورة، وحصر به ضروب الأحكام المختصة بها التي تُصيب الحروف وحركاتها، والكلمات المفردة، والجمل، وما إلى ذلك من تغيير الأحكام النحوية والأحكام الصرفية^(٢).
جمع فيه الإشبيلي مائة وأربعاً وثمانين ظاهرة، لم يُعن بالإشارة إلى ما يُمكن أن يُردَّ إلى لهجة من لهجات العرب، إلا في مواضع قليلة جداً، منها:

- ثَبَّه على أنَّ ظاهرة (صرف ما لا ينصرف في الكلام) لغة لبعض العرب^(٣).
- ثَبَّه في ظاهرة (صرف ما لا ينصرف) أيضاً على أنَّ موافقة الضرورة لغة من لغات العرب؛ لا ينبغي كونها ضرورة شعرية.
- تابع الأخفش (ت٢٢١هـ) في أنَّ ظاهرة (حذف صلة الضمير وتسكينه) لغة لأزد السَّراة^(٤).
- نظر لبعض الظواهر المحمولة في الشعر على الضرورة بقراءات قرآنية، جاءت بعض هذه الظواهر صورةً لبعض لغات العرب^(٥).
- أنَّ الظاهرة اللهجية قد تكون ضرورةً إذا تكلم الشاعر بغير لغته، وتكون لهجةً إذا نظمها على لغته، قال: "ومن النَّاس مَنْ أنكر على سيبويه وغيره من النحويين جعلهم حذف الياء من (الأيد) وأمثاله من ضرورة الشعر. واستدل على ذلك بأنَّه قد جاء في القرآن حذف الياء في غير رؤوس الآي، وقرأ به عدة من القراء، كقوله سبحانه وتعالى^(٦): ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [سورة الكهف: ١٧]، وفي آي غيرها، وهذا لا يلزم النحويين؛ لأنَّهم إنما أرادوا أن مَنْ لغته إثبات الياء في الأيدي وأمثاله قد يحذفها في الضرورة"^(٧).

٤. كتاب (موارد البصائر لفرائد الضرائر)^(٨)؛ لابن عبد الحليم (ت١١٣٨هـ)^(٩): هو من أوسع كتب الضرورات الشعرية؛ فقد استقصى فيه ضرورات الشعر؛ مما جعله متفوقاً على مؤلفات الضرائر السابقة له حجماً وموضوعات^(١٠). ووقف فيه على اللغات، وصلَّتها بالضرورات في مواضع قليلة - بالنسبة إلى سعة تناوله للضرائر -، منها:

- أنَّ اللغات لا تكون ضرورات، مثل:

١. اتبع ضابط الجمهور في الضرورة. ينظر: ص٧.

٢. بين الدكتور السيد إبراهيم محمد - من محققي كتاب (ضرائر الشعر)؛ لابن عصفور - مميزات كتاب ابن عصفور في المقدمة. ينظر: ص٧-١١. وحققه أيضاً الدكتور خليل المنصور.

٣. ينظر: ص٢٥.

٤. ينظر: ص١٢٤.

٥. مثل: ظاهرة مدّ المقصور. ينظر: ص٢٩.

٦. ينظر: السبعة في القراءات ص٤٠٣، ومعجم القراءات ١٦٨/٥.

٧. ص٩٤.

٨. لهذا الكتاب تحقيقان، الأول: للدكتور حازم سعيد يونس، والآخر: للدكتور صالح العايد.

٩. يميل إلى رأي ابن مالك في الضرورة. ينظر: موارد البصائر لفرائد الضرائر ص٦٠.

١٠. ينظر: حذف حروف المعاني للضرورة ص٣١٢.

- تعليقه على (ارتفاع المضارع بعد "م")، قال: قيل: إنه ضرورة، وقيل: إنه لغة^(١).

- ذكر بعد بيت حسان^(٢): [البسيط]

* سَأَلْتُ هَذَا... *

وقول آخر^(٣): [الحفيف]

سألتني الطلاق أن رأاني قل مالي، قد جئتاني بنكر

- "(فإن هذا ليس من تخفيف الهمزة، وذلك أن من العرب من يقول: سلته أساله، وهما يتساوآن، فلا يهمز، وإنما أتى به الشاعر غير مهموز على هذه اللغة) انتهى. وقرئ^(٤): ﴿سأل سائل﴾ [سورة المعارج: ١] في المتواتر"^(٥).
- أن الظاهرة عنده إذا وافق وقوعها في قراءة؛ إما أن يخرجها من دائرة الضرورات، مثل: قوله - تعالى - ﴿وَلَا تُكَلِّمُهَا عَلِيًّا﴾ [سورة الشعراء: ٢٢]؛ قيل: إن المراد: أولئك نعمة؟، وإذا صح ذلك زالت الضرورة من الشعر^(٦). أو يخرج القراءة تخريجاً يبعدها عن الظاهرة المحكوم عليها بالضرورة، قال: "فإن قيل: كيف يكون هذا ضرورة وفي القراء من ثبت هذه الألف في الوصل، فيقرأ^(٧): ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾ [سورة الممتحنة: ١]، وما كان في القرآن مثله كيف يكون ضرورة؟، قيل له: يجوز أن يكون هذا القارئ وصل في نية الوقف، كما قرأ بعضهم^(٨): ﴿فَبَهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ﴾ [سورة الأنعام: ٩٠]..."^(٩).

○ أدرج ما يقارب عشرين بيتاً ضمن الضرورات، وهي في الأصل جاءت على لغة لبعض القبائل العربية، منها^(١٠):

- [إثبات الهمزة في مضارع "رأيت"]^(١١): جعله سيبويه (ت ١٨٠هـ) لغة^(١٢).
- [مخاطبة الواحد بخطاب الاثنين]^(١٣): جعله ابن دريد (ت ٣٢١هـ) لغة فصيحة^(١٤).

١. ينظر: ص ١٥.

٢. سبق الوقوف عليه.

٣. سبق الوقوف عليه.

٤. قراءة ابن عامر، ونافع، وغيرهما. ينظر: السبعة في القراءات ص ٦٥٠، ومعجم القراءات ٧٥/١٠.

٥. ص ٣٤.

٦. ينظر: ص ٢٦٥-٢٦٦.

٧. قراءة أبي جعفر، ونافع. ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢٣١، وإتحاف فضلاء البشر ص ٥٣٩، ومعجم القراءات ٩/٤١٦.

٨. قراءة ابن كثير، ونافع، وغيرهما. ينظر: السبعة في القراءات ص ٢٦٢، ومعجم القراءات ٢/٤٧٨-٤٧٩.

٩. ص ٦٠-٦١.

١٠. ينظر: موارد البصائر لفوائد الضرائر، تحقيق الدكتور: صالح العايد ص ٢٥-٢٦.

١١. ينظر: ١١٧-١١٨.

١٢. ينظر: الكتاب ٢/١٦٥.

١٣. ينظر: ص ٩١-٩٤.

١٤. ينظر: جمهرة اللغة ٣/٣٠.

- (إظهار المدغم)^(١): جعله ابن جني (ت ٣٩٢هـ) من لغة أهل الحجاز^(٢).
- (الإشباع في الحشو)^(٣): جعله ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) لغة^(٤).
- (ارتفاع المضارع بعد "لم")^(٥): جعله ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) لغة^(٦).
- ٥. كتاب (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر): للسيد: محمود شكري الألوسي (ت ١٣٤٢هـ)^(٧): تناول مائة واثنين وستين ظاهرة، وخمس عشرة مسألة، ولم يُول اهتماماً بصلة اللغة بالضرورات - مع هذا التناول الموسع - إلا في مواضع حصرتُ جميعها تقريباً؛ ذكرتُ بعضها هنا، وقيدتُ مظانَّ بعضها في الحاشية:
- ذكر في المسألة الحادية عشرة (موافقة الضرورة بعض اللغات لا تُخرجها عن الضرورة): أن هذه المصادقة لا تخرج الظاهرة من الضرورات عند الجمهور، مستنداً في ذلك على تصريح أبي سعيد القرشي في أرجوزته:

**وَرُبَّمَا تُصَادِفُ الضَّرُورَةُ
بَعْضَ لُغَاتِ الْعَرَبِ الْمَشْهُورَةِ^(٨)**

- ذكر أن الظاهرة تكون لغة في قبيلتها، وضرورة عند غيرها، فمثلاً: عندما أورد ظاهرة (تسكين واو "هو"، وياء "هي") ذكر أن أبا هيثم -أحد أئمة اللغة- أفاد أنها لغة بني أسد، وأنشد^(٩): [الطويل]

**وَكُنَّا إِذَا مَا كَانَ يَوْمٌ كَرِيهًا
فَقَدْ عَلِمُوا أَنِّي وَهُوَ قَتِيَانِ**

ثم علق بأنها محمولة على الضرورة عند غير بني أسد^(١٠).

- أشار في مواضع متفرقة إلى التمايز بين اللغة والضرورة، منها^(١١):
- ذكر في ظاهرة (تسكين الياء في المنصوب الناقص): أن الفتحة تظهر على الياء في الاسم المنقوص؛ لحفتها، وكذلك على الواو والياء في الفعل المضارع المعتل الآخر، وما ورد مخالفاً لما ذكر فهو محمول على الضرورة الشعرية، واستشهد على الاسم المنقوص بقول الشاعر^(١٢): [الرجز]

١. ينظر: ص ٢٥-٢٧.

٢. ينظر: الخصائص ١/٢٦١.

٣. ينظر: ص ٤٦-٤٩.

٤. ينظر: الصّاحي ص ٢١-٢٢.

٥. ينظر: ص ٣٢-٣٣.

٦. ينظر: شرح التسهيل ١/٢٨.

٧. اتبع رأي الجمهور في الضرورة. ينظر: ص ٩-١٣١-٢٢٧.

٨. ينظر: ص ٣٤.

٩. قاله: عنتر بن شداد. لم أقف عليه في نسخة ديوانه التي بين يدي. ينظر: الكامل في التاريخ ١/٥١٥. الشاهد: (هو)؛ أثبت أحد أئمة اللغة أن تسكين واو (هو) لغة بني أسد.

١٠. ينظر: ص ١٧٧-١٧٨.

١١. ينظر: ص ٦٨-١٥٣-١٦١-٣٣١-٣٥٣-٣٧١-٣٧٤.

١٢. قاله: رؤبة بن العجاج. ينظر: ملحقات ديوانه ص ١٧٩.

الشاهد: (أيديهن)؛ سكّنت ياؤها في حالة النصب.

أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاظِنَ السَّوَرُ

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالسَّقَاعِ الْقِرْقُ

وقول الآخر^(١): [الطويل]

وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لَنَا

فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ

ومن شواهد الفعل المضارع^(٢): [الطويل]

أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بَأْمٌ وَلَا أَبِ

فَمَا سَوَدْتَنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ

ثمَّ علق: "وهذا كله محمول على الضرورة، ولا التقات لمن قال: إنه لغة، وليس ضرورة"^(٣).

- ذكر في ظاهرة (تسكين نون "هَنْ" في الإضافة) أنها من الضرائر، واستشهد بقول الأقيشر الأسدي^(٤): [السريع]

وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِمَّنِ الْمَزْرُ

رُحْتُ وَفِي رَجُلِكَ مَا فِيهِمَا

ثمَّ علق: "وليس ذلك بلغة"^(٥).

- ذكر في ظاهرة (عدم الجزم بـ "لم") أَنَّ ابْنَ عَصْفُورٍ (ت ٦٦٩هـ) عَدَّهَا ضَرْوَرَةً، وَذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ (ت ٦٧٢هـ) إِلَى أَنَّهَا لُغَةٌ^(٦).

- ذَكَرَ أَنَّ (تَسْكِينَ الْهَاءِ) لُغَةٌ عِنْدَ بَنِي عَقِيلٍ وَبَنِي كَلَابٍ، وَأَشَدُّ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٧): [الطويل]

وَمَطْوَايَ مُشْتَا قَانُ لَهُ أَرْقَانُ

فَبِتُّ لَدَى الْبَيْتِ الْعَمِيقِ أَرْبَعُهُ

ونقل رأي ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وغيرهما أَنَّ تَسْكِينَ الْهَاءِ لُغَةٌ لِأَزْدِ السَّرَاةِ، وَأَنَّ ابْنَ السَّرَاجِ حَمَلَهُ عَلَى الضَّرُورَةِ عِنْدَهُمْ^(٨).

- نقل عن المحققين أَنَّ الضَّرَائِرَ قَدْ يَكُونُ أَصْلُهَا لَهْجَاتٍ فِي ظَاهِرَةِ (تَشْدِيدِ الْوَاوِ مِنْ هُوَ، وَالْيَاءِ مِنْ هِيَ)، قَالَ: "وَالْحَقَّقُونَ عَلَى أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الضَّرَائِرِ الشَّعْرِيَّةِ حَتَّى عِنْدَ هَمْدَانَ"^(٩).

- يرى أَنَّ كَوْنَ الظَّاهِرَةِ لُغَةً لَا يَمْنَعُ مِنْ حَمْلِهَا عَلَى الضَّرُورَةِ؛ فَقَدْ نَقَلَ عَنِ الثَّقَةِ أَنَّ ظَاهِرَةَ (حَذْفِ النُّونِ مِنَ الذِّينِ، وَاللَّذُونِ، وَاللَّتَانِ) لُغَةٌ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ، وَلَمْ يَمْنَعْهُ ذَلِكَ مِنْ إِدْرَاجِهَا ضَمْنَ الضَّرَائِرِ^(١٠).

١. قائله: قيس بن الملوح. ديوانه ص ١٢٣.

الشَّاهِدُ: (أَنَّ وَاشٍ)؛ أَصْلُهُ: وَاشِيًا، فَسَكَّنَ الْيَاءَ لِلضَّرُورَةِ، ثُمَّ حَذَفَهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ لِأَجْلِ التَّنْوِينِ.

٢. سبق الوقوف عليه.

٣. ص ١٧٦-١٧٧.

٤. ديوانه ص ٧٨.

الشَّاهِدُ: (هَنْ)؛ سَكَّنَتْ نُونُ (هَنْ) الْمِضَافَةَ إِلَى الْكَافِ.

٥. ص ٢٢٤.

٦. ص ٢٢٨-٢٢٩.

٧. سبق الوقوف عليه.

٨. ينظر: ص ٨٢.

٩. ص ١٧٨-١٧٩.

١٠. ينظر: ص ٦٨.

ويتضح مما سبق:

- أن المعنيين القدماء في دراسة الضرورة قصروا في إعطاء تصوّر واضح للعلاقة بين الضرورات واللغات^(١).
 - يمكن تصوّر العلاقة بين الضرائر واللغات في مظانّ الضرورات، في ثلاثة آراء:
 - الرأى الأول: الظاهرة اللهجية قد تكون ضرورة؛ وبهذا لا تخرج عن دائرة الضرورات في حال المصادقة.
 - الرأى الثاني: الظاهرة تكون لغة بين أهلها، وضرورة عند غيرهم.
 - الرأى الثالث: الظواهر اللهجية ليست ضرائر؛ وبهذا تخرج الظاهرة عن دائرة الضرورات في حال المصادقة.
- وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً حول ما يجعل منها أصلاً يجب مراعاته في دراسة (الضرائر)^(٢).

١. وقد أشار إلى هذه النقطة الدكتور عبد الوهاب العدواني. ينظر: الضرورة الشعرية - دراسة لغوية نقدية ص ٣١٧.

٢. سيأتي الحديث عنها.



الفصل الأول: حقيقة التنظير لضائر الشعر بالقرآن.

- **المبحث الأول: مفهوم التنظير لضائر الشعر بالقرآن وصوره.**
- **المبحث الثاني: أسباب التنظير لضائر الشعر بالقرآن.**

المبحث الأول: مفهوم التَّنْظِير لضرائر الشعر بالقرآن وصوره

لأبد من الوقوف أمام أهم مفردة في العنوان (التَّنْظِير)؛ لفهمها، وتقرير المقصود منها، والتفريق بينها وبين بعض المصطلحات التي قد تتداخل معها؛ أقول:

ما التَّنْظِير؟

مصدر على وزن (تَفَعَّل) للفعل الثلاثي المزيد بالتَّضْعِيف (نَظَرَ) على وزن (فَعَّل)، وله معنيان:

الأول: المقابلة.

نَظَرَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ: قَابَلَهُ بِهِ^(١)، و"نَاطَرَهُ بِهِ، أَي: جعله نظيرًا له"^(٢).
والمقابلة هي: التَّنْظِير بين شيئين فأكثر، وبين ما يُخَالِف وما يُوَافِق^(٣)، ومن أنواع المقابلة: مقابلة الشَّيْءِ بِمثله^(٤)، أي: مقابلة التَّنْظِيرِ بِالتَّنْظِيرِ^(٥).

الثاني: الحَمْل.

"حَمَلَ الشَّيْءَ عَلَى الشَّيْءِ: أَلْحَقَهُ بِهِ فِي حَكْمِهِ، وَحَمَلَ التَّنْظِيرَ عَلَى التَّنْظِيرِ عِنْد النُّحَاة: إِجْرَاؤُهُ بِمَجْرَى نَظِيرِهِ، بِاعْتِبَارِ جَامِعٍ بَيْنَهُمَا"^(٦).

وبعد فهم معنى مفردة (التَّنْظِير)، يمكن تقرير المقصود منها في العنوان (التَّنْظِير لضرائر الشعر بالقرآن)، وهو: مقابلة ما حُصِرَ على الضرائر بما ورد في القرآن، أو حمل ما ورد في القرآن على ما قُصِرَ على الضرورة.
وقد وقفتُ على هاتين الصُّورَتَيْنِ في مصنَّفات النُّحَوِيّين.

١. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ٢٢٣٢/٣.

٢. معجم تقييم اللغة وتحليلها من الأخطاء الشائعة ص ٢٦٤، وينظر: المحيط في اللغة (نظر).

٣. ينظر: خزانة الأدب وغاية الأرب ١٢٩/١.

٤. ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٢٨١/٢.

٥. نظير "الشَّيْءِ: مثله". الصَّحاح (نظر).

و"قِيلَ: المثل في كل شيء. وفلان نظيرك، أَي: مثلك؛ لأنه إذا نظر إليهما نَاطَرُ رَأَاهُمَا سَوَاءً". لسان العرب (نظر).

وقيل: "هذا نظير هذا... أَي: إنه إذا نظر إليه وإلى نظيره كانا سواءً". مقاييس اللغة (نظر).

وقال التهانوي: "مثال الشَّيْءِ لأبد أن يكون جزئيًا من جزئيات ذلك الشَّيْءِ، ونظير الشَّيْءِ ما يكون مشاركًا له - أَي: لذلك الشَّيْءِ - في الأمر المقصود منه، ويكونان - أَي: التَّنْظِيرُ وذلك الشَّيْءِ - جزئيين مندرجين تحت شيء آخر". كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ص ١٤٤٧-١٤٤٨.

وقال الزماني: "التَّنْظِير: هو الشَّيْبَةُ بِمَا لَهُ مِثْلُ مَعْنَاهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ؛ كَالْفَعْلِ الْمُتَعَدِّي نَظِيرُ الْفَعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى فِي لُزُومِ الْفَاعِلِ، وَفِي الْإِشْتِقَاقِ مِنَ الْمَصْدَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ". رسالة الحدود ص ٧٢.

٦. محيط المحيط (حمل).

وقد وقفتُ على حد في خزانة الأدب أجده - تقريبًا - يوضح معنى (التَّنْظِير)، وهو مصطلح (مراعاة التَّنْظِير)، قال الحموي: "أن يجمع النَّاطِمُ أو النَّاتِرُ أَمْرًا وَمَا يَنَاسِبُهُ مَعَ الْإِعَاءِ ذِكْرَ التَّضَادِّ؛ لِتَخْرُجَ الْمِطَابَقَةُ، سَوَاءً كَانَتْ الْمُنَاسَبَةُ لَفْظًا لِمَعْنَى، أَوْ لَفْظًا لَلْفِظِ، أَوْ مَعْنَى لِمَعْنَى، إِذِ الْقَصْدُ جَمْعُ الشَّيْءِ عَلَى مَا يَنَاسِبُهُ مِنْ نَوْعِهِ، أَوْ يَلِائِمُهُ فِي أَحَدِ الْوُجُوهِ". ٢٩٣/٢.

• الصُّورَةُ الأولى: المقابلة.

وجاءت على طريقتين:

○ الطريقة الأولى: مقابلة الظاهرة في ضرورة الشعر بنظيرها في القرآن، مثل:

١. قول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في ظاهرة (الفصل بين المضاف والمضاف إليه بسائر الأسماء التي ليست ظروفًا ولا مجرورات): "وَأَمَّا تَقْدِيمُ بَعْضِ الْكَلَامِ عَلَى بَعْضٍ . . . منه: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بسائر الأسماء التي ليست ظروفًا ولا مجرورات، قال^(١): [الطويل]

حَمَلْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَدِيثَةً سَقَاها الْحِجَا سَقَيَ - الرِّياضَ - السَّحَابِ

يريد: سَقَيَ السَّحَابِ الرِّياضَ. ومن هذا القبيل قراءة ابن عامر^(٢): ﴿قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٧] بنصب (أَوْلَادِهِمْ)، وخفض (شُرَكَائِهِمْ)، التقدير: قَتْلُ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادِهِمْ^(٣).

نظر ابن عصفور للظاهرة التي حُطِرَ ورودُها في الشعر بقراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ) بقوله: "ومن هذا القبيل . . .".

٢. قوله أيضًا في ظاهرة (زيادة اللام على المفعول في حال تأخره عن الفعل العامل فيه تقوية للعمل): "زيادة اللام على المفعول في حال تأخره عن الفعل العامل فيه تقوية للعمل، نحو قول ابن ميادة^(٤): [الكامل]

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدَ

. . . وقد يجيء ذلك في سعة الكلام، نحو قوله - تعالى -: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ [سورة النمل: ٧٢]، أي: رَدِفَكُمْ^(٥).

نظر ابن عصفور للظاهرة التي قصَّرها على ضرورة الشعر بآية النمل بقوله: "وقد يجيء ذلك في سعة الكلام".

٣. قوله كذلك في ظاهرة (إدخال لام التأكيد في موضع لا تدخل فيه في سعة الكلام): "ومنها - أي: الضرائر -: إدخال لام التأكيد في موضع لا تدخل فيه في سعة الكلام، نحو ما أنشده قطرب من قوله^(٦): [الرجز]

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ

١. قاله: أبو الطَّيِّب. ديوانه ص ٢٢٨.

٢. ينظر: النَّشْرُ في القراءات العشر ٢/٢٦٣، ومعجم القراءات ٢/٥٥٤.

٣. ضرائر الشعر ص ١٥٦.

٤. شعر ابن ميادة ص ١١٢.

الشَّاهد: (أجار لمسلم). والأصل: (أجار مسلمًا)، اللام زائدة، ومسلم: اسم مجرور لفظًا، منصوب محلاً على أنه مفعول للفعل (أجار).

٥. ضرائر الشعر ص ٥٢-٥٣.

٦. لم أقف على قائله. ينظر: سرّ صناعة الإعراب ١/٣٧٩، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٩٦، وخزانة الأدب ١٠/٣٢٣.

الشَّاهد: (أَنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ). زِيدَتْ اللَّامُ في خبر (أَنَّ) المفتوحة (لَمِنْ).

فزاد اللام في خبر (أَنَّ) المفتوحة. . . وقد جاء مثل ذلك في الشاذ: قراءة ابن جُبَيْر^(١): ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [سورة الفرقان: ٢٠]، بفتح (أَنَّ)^(٢).

نظر ابن عصفور لما خصّه بالضرورة بقراءة ابن جُبَيْر (ت ٩٥هـ) بقوله: "وقد جاء مثل ذلك...".
٤. قول الرّضي (ت ٦٨٦هـ) في ظاهرة (حذف التنوين لالتقاء الساكنين): "وحذفه - أي: التنوين - في نحو قوله^(٣): [الرَّجُلُ] *وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِثْي*

وقوله^(٤): [المقارب]

فَالْقَيْنَةُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

ضرورة، وقرئ في الشذوذ^(٥): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص: ١-٢]^(٦).

نظر الرّضي للظاهرة التي قصرها على ضرورة الشعر بقراءة أبي عمرو (ت ١٥٤هـ) بقوله: "وقرئ".

○ الطريقة الثانية: مقابلة الظاهرة في القرآن بنظيرها في ضرورة الشعر، مثل:

١. قول الفراء (ت ٢٠٧هـ) في ظاهرة [إدخال الحرف على الحرف؛ لاتفاقهما في اللفظ والمعنى، أو في المعنى لا في اللفظ] إن "قراءة عبد الله^(٧): ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾ [سورة الإنسان: ٣١] فكرر اللام في (الظالمين)، وفي (لهم)، وربما فعلت العرب ذلك، أنشدني بعضهم^(٨): [الوافر]

أَقُولُ لَهَا إِذَا سَأَلْتَ طَلَقًا
إِلَّامٌ تُسَارِعِينَ إِلَى فِرَاقِي؟
وأنشدني بعضهم^(٩): [الطويل]

١. ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٨٣/٢، والبحر المحيط ٢٤٥/١٠، ومعجم القراءات ٣٣٥/٦.

٢. ضرائر الشعر ص ٤٤.

٣. قائلة: امرأة من بني عامر، وقيل: من بني عقيل. ينظر: ضرائر الشعر ص ١٠٤، ولسان العرب ١١٥/١٢، وخزانة الأدب ٣٥٠/٧. صدره:

حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِي

الشاهد: (وحاتم الطائي)؛ حذف التنوين من (حاتم)؛ نظرًا لالتقاء الساكنين.

٤. قائلة: أبو الأسود الدؤلي. ديوانه ص ٥٤.

الشاهد: (ولا ذاكر الله)؛ ترك التنوين من (ذاكرًا)؛ نظرًا لالتقاء الساكنين.

٥. قراءة أبي عمرو بن العلاء في رواية يونس، ومحبوب، والأصمعي، وعبيد، وهارون عنه، وغيره. ينظر: السبعة في القراءات ص ٧٠١، ومعجم القراءات ٦٣٦-٦٣٧.

الشاهد: (أحد الله)؛ حذف التنوين من (أحد)؛ نظرًا لالتقاء الساكنين.

٦. شرح الرضي للكافية ٤٨٣/٤.

٧. ينظر: البحر المحيط ٣٧٠/١٠، ومعجم القراءات ٢٣٢/١٠.

٨. لم أقف على قائلة. ينظر: جامع البيان عن تأويل القرآن ٥٧٨/٢٣، وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله - عز وجل - ص ٩٦٣.

الشاهد: (إلام تسارعين إلى فراقي)؛ أكد (إلى) الأولى بالثانية.

٩. قائلة: الأسود بن يعفر. ديوانه ص ٢١. في الديوان: "لا يسألته... غلو".

الشاهد: (عن بما به)؛ كسر الباء مرتين.

فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلُهُ عَنْ بَمَا بِهِ أَصْعَدَ فِي غَاوِي الْهَوَىٰ أَمْ تَصَوَّبَا؟

فكرر الباء مرتين. فلو قال: لَا يَسْأَلُهُ عَمَّا بِهِ، كان أبين وأجود، ولكن الشاعر ربما زاد ونقص؛ ليكمل الشعر^(١).

قابل الفراء الظاهرة الواردة في قراءة ابن مسعود (ت ٣٢هـ) بما يستعمله الشاعر اضطراراً.

قال الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ) في كتابه (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر) بعد نقله قول الفراء هذا: "وعده - أي: إدخال الحرف على الحرف - ابن عصفور كالفراء؛ من ضرائر الشعر"^(٢).

٢. قول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في ظاهرة (حذف النون من اسم الفاعل الجمع لغير الإضافة): "... ومثل^(٣): ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ [سورة البقرة: ١٠٢] لا يليق بالاختيار، بل بالاضطرار نحو^(٤): [الطويل]

* بِمُذْعِنِي لَكُمْ *^(٥).

قابل ابن مالك قراءة الأعمش (ت ١٤٨هـ) بما يضطر إليه الشاعر.

٣. قول بدر الدين بن مالك (ت ٦٨٦هـ) في ظاهرة (النصب بـ "أن") المضمر بعد الفاء الجوابية الواقعة بعد "إنما" الحصرية: إنه "يجوز في الاختيار إضمار (أن) الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومي أداة شرط، أو بعدهما، أو بعد حصر (إنما) ... ومثال الثالث - أي: بعد حصر (إنما) - قراءة ابن عامر^(٦): ﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة البقرة: ١١٧] بالنصب، على تقدير: (فإنما يكون منه كُنْ فيكون من ذلك الأمر)، وهو نادر لا يكاد يُعثر على مثله إلا في ضرورة الشعر"^(٧).

قابل بدر الدين بن عامر (ت ١١٨هـ) بما يضطر إليه الشاعر.

٤. قول أبي حيّان (ت ٧٤٥هـ) في ظاهرة (رفع المضارع بعد "أن" الناصبة): وقري: ﴿أَنْ يَتِمَّ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٣]، برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد^(٨)، وقد جاز رفع الفعل بعد (أن) في كلام العرب في الشعر. أنشد الفراء^(٩) - رحمه الله تعالى -^(١٠): [الكامل]

١. معاني القرآن ٢٢١/٣.

٢. ص ٣٢٣.

٣. قراءة الأعمش، والأهوازي عن السعيد عن أبي عمرو. ينظر: المحتسب ١٠٣/١، ومعجم القراءات ١٦٦/١.

٤. لم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل ٧٢/١، والتذيل والتكميل ٢٨٦/١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٦/١.

تمام البيت:

وَلَسْنَا إِذَا تَابَوْنَ سِلْمًا بِمُذْعِنِي
لَكُمْ غَيْرَ أَنَا إِنِّي نُسَالِمُ نُسَالِمُ

٥. شرح التسهيل ٧٣/١.

٦. ينظر: السبعة في القراءات ص ١٦٨، والنشر في القراءات العشر ١٠/١، ومعجم القراءات ١٨٢/١.

٧. شرح التسهيل ٤٦/٤.

٨. ينظر: البحر الحيط ٤١٥/٦، ومعجم القراءات ٣٢١/١.

٩. ينظر: معاني القرآن ١٣٦/١.

١٠. قائله: القاسم بن معن. ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٧٦٥/٢.

الشاهد: (أَنْ تُهْبِطِينَ)؛ رفع الفعل بعد (أَنْ) الناصبة.

مِ يَرْتَمُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ

وقال الآخر^(١): [البسيط]

مِنِّي السَّلَامُ، وَأَنْ لَا تُبْلَغَا أَحَدًا

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ، وَيَحْكُمَا

... والذي يظهر أَنَّ إثباتَ التَّوْنِ في المضارع المذكور مع (أَنْ) مخصوصٌ بضرورة الشعر، ولا يُحفظ (أَنْ) غيرُ ناصبةٍ إلا في هذا الشعر، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد ... " (٢).

قابل أبو حيان قراءة مجاهد بن جبر (ت ١٠٤هـ) بما خصَّصه بضرورة الشعر.

ولابدَّ من توضيح أمرين في هذه الصورة:

الأول: أنه قد يتصور أحدُهم أَنَّ الآياتِ المنظر بها لضرائر الشعر في نصوص (المقابلة)؛ ساقها النحويُّ على سبيل الاستشهاد، مثل: الشواهد الشعرية.

والحقيقة مجد الاستشهاد نفسه يُدفع هذا التصور؛ لأنَّ الاستشهاد هو: "الاحتجاج للرأي، أو المذهب، أي: أن يأتي النحويُّ لما يقول بشاهدٍ شعري أو نثري من القول المعتمد الموثق؛ لِيُؤَيِّدَهُ به ويدعمه" (٣). أي: لا يكون إلا بالقرآن، أو بصحيح الحديث، أو بكلام العرب شعراً ونثراً، بشرط أن يكون قائلهما من عصور الاحتجاج (٤).

فالشاهد يُوردُ لغرض إثبات صحة القاعدة (٥)؛ ولو كان النحويُّ يقصد من سوق القراءات إثبات صحة خصوصية ظاهرة ما بالشعر، مثل: الأبيات الشعرية؛ لنقض ما يرمي إلى إثباته؛ فكيف يحمل الظاهرة في الشعر على الضرورة، ويستشهد لصحة ذلك بالقراءات؟!

والواقع أنَّ غرض النحوي مقابلة التَّنْظِيرِ بالتَّنْظِيرِ، أي: مقابلة ما حُصِر استعماله في الشعر بما ورد استعماله في القراءات. وفي هذه المقابلة -أيضاً- نقض؛ لكنَّه نقضٌ لما نظروا له: (لا ضرورة في القرآن)، وهذه إحدى الإشكاليات التي انطلق منها سؤال الدراسة.

وقد وقَّعت دراسة الأستاذ خالد العتيبي (الشاهد القرآني في كتب الضرائر الشعرية) في هذا التصور في مواضع عديدة؛ فمثلاً قوله في أحد المواضع: "وقد استشهد السِّيرافي بهذه الآيات على ضرورة (عدم حذف حرف العلة، مع وجود الجازم)" (٦).

فإيراد النحوي للقراءات شاهداً على أَنَّ الظاهرة خاصة بالشعر (ضرورة) قول بعيد.

إذن: أ هو تنظير، أم استشهاد؟

بناءً على ما سبق: أرى أنه تنظير.

١. لم أقف على قائله. ينظر: الخصائص ٣٩٠/١، والإنصاف ٥٦٣/٢، والجنى الداني في حروف المعاني ص ٢٢٠، ومغني اللبيب ص ٩١٥.

الشاهد: (أَنْ تَقْرَأَنَّ)؛ رفع الفعل بعد (أَنْ) الناصبة.

٢. البحر المحيط ٤٩٩/٢.

٣. معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١١٩.

٤. ينظر: المصدر السابق، ومعجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ص ١٣.

٥. ينظر: كشف اصطلاحات الفنون والعلوم ص ١٤٤٧.

٦. ص ٢٥.

والأمر الآخر: لقائل أن يقول: إنَّ النَّحْوِيَّ في هذه الصُّورَةِ عندما يَقْصِرُ بَيْتًا على الضُّرُورَةِ، ثُمَّ يَقَابِلُهُ بقراءة، فهو لا يعني أنَّها نظيرته في تحمُّلِ الضُّرُورَةِ، بل يقصد أنَّها نظيرته في الخروجِ عن الشَّاعِ؛ لأنَّ الضُّرُورَةَ عند النَّحْوِيِّ لا تقع إلا في الشَّعر، والقراءة لها وجهٌ آخرُ توجَّه إليه عنده.

والحقيقة أنَّ المتأملَ في نصوصِ هذه الصُّورَةِ ونظائرها يجدُ أنَّ غرضَ النَّحْوِيِّ من سَوِّقِ القراءات: المقابلة - وهذا ما يتنافى مع ما نظروا له-؛ بدلالة:

- توجيهم للقراءة على الوجه الذي وُجِّه إليه الشَّعرُ الحمول على الضُّرُورَةِ، مثل: توجيه ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) لبيت أبي الطيب^(١): [الطويل]

حَمَلْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَدِيقَةً سَقَاها الْحِجَا سَقْيَ - الرِّيَاضَ - السَّحَابَ

على ظاهرة (الفصل بين المضاف والمضاف إليه بسائر الأسماء التي ليست ظروفًا ولا مجرورات)، قال: يريد: سَقْيَ السَّحَابَ الرِّيَاضَ، وعليه وجَّه قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ): ﴿قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٧]، قال: بنصب (أولادهم)، وخفض (شركائهم)، والتقدير: قَتْلُ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادِهِمْ^(٢).

- تصرُّيهم أنَّ هذا الاستعمال الخارج عن أصلِ بابه، لم يثبت إلا في الشَّعر الحمول على الضُّرُورَةِ، وفي القراءات المنظر بها، مثل:

- قول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في ظاهرة (حذف العائد من جملة الخبر إلى المخبر عنه): "... وأمثالها يحسن في الشَّعر، ولا يحسن في سعة الكلام، بل إن جاء منه شيءٌ حُفِظَ ولم يُقَسَّ عليه، فمما جاء من ذلك قراءة يحيى^(٣): ﴿أَفَحُكُّمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [سورة المائدة: ٥٠]، برفع: حكم، التقدير: يَبْغُونَهُ ..."^(٤).

- قول أبي حيان (ت ٧٤٥هـ) في ظاهرة (رفع المضارع بعد "أنَّ" النَّاصِبَةِ): "... والذي يظهر أنَّ إثبات التَّوْنِ في المضارع المذكور مع (أنَّ) مخصوصٌ بضرورة الشَّعر، ولا يُحفظ (أنَّ) غير ناصبةٍ إلا في هذا الشَّعر، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد ..."^(٥).

- تقويهم الضُّرُورَةَ بالقراءة: تَمَكِّينَهَا في النَّقْلِ، أو تحسينها، مثل:
- قول السَّيرَاقِي (ت ٣٦٨هـ) في موضع ضرورة (إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح): "ويشدُّ هذا قراءة ابن كثير^(٦). وقد نقل ذلك عنه ابن عبد الحليم (ت ١١٣٨هـ) في مصنفه في الضرائر^(٧)، وفي موضع ضرورة (إسكان حركة الإعراب)، قال: "...

١. سبق الوقوف عليه.

٢. ينظر: ضرائر الشَّعر ص ١٥٦.

٣. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ٣٩، ومعجم القراءات ٢/ ٢٧٨.

٤. ص ١٣٩ - ١٤٠.

٥. البحر المحيط ٢/ ٤٩٩.

٦. ضرورة الشَّعر ص ٦٢.

٧. ينظر: موارد البصائر ص ٤٨٢.

وقد حُكي عن بعض القراء: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٦٧]^(١)، ﴿وَيَعْلَمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [سورة البقرة: ١٥١]^(٢). وهذا يدل على جواز ما قلناه ويُقوّيه^(٣).

- قول ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) في موضع ضرورة (حذف الياء والواو من هاء الإضممار وإسكانها): "وإذا كان قد جاء في القرآن العظيم، فالشعر أجدر وأولى بذلك"^(٤).
- قول الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في مسألة (القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه) في حديثه عن أدلة الكوفيين في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الحذف لضرورة الشعر: "قد قال ابن عامر - أحد القراء السبعة -^(٥) ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٧] بنصب (أولادهم)، وجرّ (شركائهم)؛ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: (أولادهم)، والتقدير فيه: قتل شركائهم أولادهم، ولهذا كان منصوباً في هذه القراءة، وإذا جاء في القرآن ففي الشعر أولى"^(٦).

ليس هذا فقط، بل يُدفع هذا الرأي بالألفاظ التي وظفها النحويون؛ لتحقيق المقابلة، مثل:

أ. "ومثل ذلك قراءة"، "ومن هذا القبيل قراءة"، "وقد جاء مثل ذلك في قراءة"، و"جاء من ذلك في قراءة"، و"كذلك قوله تعالى"، و"قد يجيء ذلك في سعة الكلام، نحو: قوله تعالى...".

ب. "جاء في شاذ من الكلام"، و"نادر في الكلام"، و"قليل في الكلام"، مثل: قول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): ولا يجوز الإفراد إلا في شعر، أو نادر من الكلام. ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ [سورة التوبة: ٦٢]^(٧).

• الصورة الثانية: الحمل.

وجاءت على طريقتين - أيضاً -:

○ الطريقة الأولى: ينصُّ العالم بأن الظاهرة من قبيل الضرائر، ثم في موضع آخر ينظر لها بالقراءات، مثل:

١. أبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ):

١. سبق الوقوف عليها.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. شرح الكتاب ١/٢٢٢-٢٢٣.

٤. شرح الجمل ص ٧٦٠-٧٦١.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. الإنصاف ٢/٣٥٢.

٧. ينظر: المقرب ١/٢٣٥.

ذكر في كتابه (إعراب القرآن) أنَّ للتَّخْوِينَ تقديرين لقراءة الأعمش (ت ١٤٨هـ)، وحمزة (ت ١٥٨هـ)، وغيرهما^(١): ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [سورة طه: ٧٧]؛ أحدهما - وهو ما ذكره الفراء (ت ٢٠٧هـ)^(٢) -: أن يكون (ولا تخشى) يُنَوَّى به الجزم، وثبت فيه الياء، مثل: قول الشاعر^(٣): [البسيط]

هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا
مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

وأنشد^(٤): [الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمِي
بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ؟

ثم قال: "هذا - أي: إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح - من أقبح الغلط؛ أن يُحمل كتاب الله - جل وعز - على شذوذ من الشعر"^(٥).

وفي (شرحه لأبيات كتاب سيبويه) حمل القراءة نفسها على هذه الظاهرة، قال: "في (باب ما يجري من المعتل مجرى غيره من الصحيح) . . . وقراءة أبي: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [سورة طه: ٧٧]، والجيد أن يقول: لا تخف دركاً ولا تخش^(٦)".

٢. أبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ):

قال في كتابه (ضرورة الشعر): "اعلم أنَّ الشاعر ربَّما يضطرُّ حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يُوضع فيه . . . ويعكس الإعراب، فيجعل الفاعل مفعولاً . . ." ^(٧). وفي موضع قريب منه حمل آية القصص على ظاهرة (القلب) التي قصرها على الضرورة، قال: "ولو قال قائل: إنَّ التقديم والتأخير فيما ذكرناه ليس من الضرورة، لم يكن عندي بعيداً؛ لأنها أشياء قد فهمت معانيها . . . قال تعالى: ﴿إِنَّ مِفْتَاحَهُ لَتَتَوَّأ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾ [سورة القصص: ٧٦] وإنما العُصْبَةُ تَوَّأ بالمفاتيح"^(٨).

٣. الرَّمَحْشَرِي (ت ٥٣٨هـ):

١. ينظر: السَّبعة في القراءات ص ٤٢١، والتيسير في القراءات السبع ص ١٥٢، ومعجم القراءات ٤٦٩/٥.

٢. ينظر: معاني القرآن ١٦١/١.

٣. لم أقف قائله. ينظر: المفصل ص ٥٣٧، وأما لي ابن الشجري ١٢٨/١، وكتاب الشعر ص ٢٠٤، وشرح التسهيل ٥٦/١، وخزانة الأدب ٣٦١/٨.

الشاهد: (تهجو)؛ لم يحذف حرف العلة عند الجزم.

٤. قائله: قيس بن زهير. شعره ص ٢٩.

الشاهد: (يأتيك)؛ أثبت الياء في (يأتيك)، وهي في موضع جزم.

٥. ٣٦/٣.

٦. ص ٣٦.

٧. ص ١٧٣.

٨. ص ١٧٧.

ذكر في كتابه (المفصل) أنَّ ظاهرة (حذف لام الأمر)، في نحو: (محمَّدٌ تقدِّ نفسك) من قبيل الضرائر^(١). وفي (الكشاف) حمل قراءة زيد بن علي (ت ١٢٢هـ)^(٢) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُجِيبُكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [سورة الصف: ١٠-١١] على هذا التوجيه، قال: "فإن قلت: فما وجه قراءة زيد بن علي - رضي الله عنهما -: (تؤمنوا)؟ قلت: وجهها أن تكون على إضمار لام الأمر، كقوله^(٣): [الوافر] مُحَمَّدٌ تَقْدَرُ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ قَبَالًا"^(٤).

٤. ابن عطية (ت ٥٤٢هـ)^(٥):

قال في كتابه (الحرر الوجيز) عند قوله - تعالى -: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ﴾ [سورة الأنعام: ٩٢]: "ولا يصلح أن يكون (مُصَدِّقٌ) مع حذف التنوين منه يَسْلُطُ على (الذي)، ويُقدَّرُ حذف التنوين للالتقاء، وإنما جاء ذلك شاذًا في الشعر..."^(٦).

وفي موضع مقدم في المصنَّف نفسه حمل قراءة الحسن (ت ١١٠هـ)^(٧): ﴿وَعَبْدُ الطَّاغُوتِ﴾ [سورة المائدة: ٦٠] على التوجيه السابق، قال: "... أراد: (وَعَبْدًا الطَّاغُوتِ) فحذف التنوين..."^(٨).

٥. أبي حيَّان (ت ٧٤٥هـ):

- قال في (البحر المحيط) في ظاهرة (إثبات ألف "ما" الاستفهامية): إنَّ "المشهور أنَّ إثبات الألف في (ما) الاستفهامية، إذا دخل عليها حرف جرٍّ، مختصٌّ بالضرورة، نحو قوله^(٩): [الوافر]

عَلَىٰ مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَيْمٌ؟
كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ"^(١٠)

١. ينظر: ص ٤٥١.

٢. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ١٥٦، ومعجم القراءات ٤٤٣/٩.

٣. قائله: أبو طالب. ديوانه ص ٦١. واختلَفَتْ آخِرُ كَلِمَةٍ فِي الْعَجَزِ بَيْنَ الْمَصْنُفَاتِ بَيْنَ (تَبَالَا) وَ (قَبَالَا). الشَّاهِد: (تقدِّ)، والأصل: (لتقدِّ) فعل مضارع مجزوم بلام الأمر مضمر، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

٤. ٥٢٧/٤.

٥. "كانت له اليد الطولى في اللغة، والأدب، والشعر". فهرس ابن عطية ص ١٣.

٦. ٣٢١/٢.

٧. ينظر: البحر المحيط ٣/٤، ومعجم القراءات ٣٠٥/٢.

٨. ٢١٢/٢.

٩. قائله: حسان بن ثابت. ديوانه ص ٩٠.

الشَّاهِد: (على ما)؛ ثَبَّتْ أَلْفُ (ما) الاستفهامية المجرورة.

١٠. ٥٨/٩.

وقال في موضع آخر في المصنّف نفسه: "وقرأ الجمهور: ﴿عَمَّ﴾ [سورة النبأ: ١]، وعبدالله، وأبي، وعكرمة، وعيسى^(١): ﴿عَمَّا﴾ بالألف، وهو أصل: ﴿عَمَّ﴾، والأكثر حذف الألف من (مَا) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر، وأضيف إليها، ومن إثبات الألف قوله^(٢): [الوافر]

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْمٌ؟ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ^(٣).

ولم يستنكر القراءة.

- ذكر في (البحر المحيط) أنَّ (إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل) قليل في الكلام، ولا يكاد يحفظ في كلام العرب، إلا في الشعر، حتى زعم بعضهم أنه لا يجوز إلا في الشعر^(٤). وفي موضع آخر في المصنّف نفسه حمل قراءة [ابن أبي عبلة]^(٥) (ت ١٥٢هـ)^(٦) لقوله - تعالى -: ﴿تَخَافُوهُمْ كَخِيفَتَكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [سورة الرُّوم: ٢٨] برفع (أنفسكم) على هذا التوجيه، قال: "ولا قُبْحٌ في إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل"^(٧).

○ الطريقة الثانية: يحمل النحويُّ القراءة على وجهٍ محمول على الضرورة عنده غيره، مثل:

١. حمل بعض النحويين^(٨) قراءة حمزة (ت ١٥٦هـ)^(٩): ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [سورة النساء: ١] على ظاهرة (العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الجار)، ولم يجز سيبويه (ت ١٨٠هـ) هذا الاستعمال، إلا في ضرورة الشعر^(١٠).

٢. حمل بعض النحويين عددًا من القراءات على ظاهرة (استعمال الكاف اسمًا)، مثل:

أ. ابن عطية (ت ٥٤٢هـ)، والعكبري (ت ٦١٦هـ)^(١١): اللذان حملا الكاف في قوله - تعالى - : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ [سورة البقرة: ١٧] على الاسمية.

ب. مكّي القيسي (ت ٤٣٧هـ)، والعكبري^(١٢): اللذان حملا الكاف في قوله - تعالى - : ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [سورة البقرة: ١١٣] على الاسمية.

١. ينظر: المحتسب ٣٤٧/٢، ومعجم القراءات ٢٥٩/١٠.

٢. سبق الوقوف عليه.

٣. ٣٨٣/١٠.

٤. ٢٧٦/٣.

٥. في الأصل: ابن أبي عبيدة؛ تحريف.

٦. ينظر: معجم القراءات ١٥٥/٧.

٧. ٣٨٨/٨.

٨. ينظر: الإنصاف ص ٣٧٩.

٩. ينظر: السبعة في القراءات ص ٢٢٦، والنشر في القراءات العشر ١٠/١، ومعجم القراءات ٦/٢.

١٠. ينظر: الكتاب ٣٨٢/٢.

١١. ينظر: الحرر الوجيز ٩٩/١، والتبيان في إعراب القرآن ٣٢/١.

١٢. ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٠٩/١، والتبيان في إعراب القرآن ١٠٦/١.

وأجاز سيبويه (ت ١٨٠هـ) هذا الاستعمال في ضرورة الشعر، قال: "إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل...".^(١) وتبعه المبرد (ت ٢٨٦هـ)، وابن السراج (ت ٣١٦هـ)، وبعض مؤلفي كتب الضرائر - القزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) -، وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ).^(٢)

٣. حمل بعض من النحويين عددًا من القراءات على ظاهرة (عمل "أن" المخففة في غير ضمير الشأن)، مثل:

أ. سيبويه (ت ١٨٠هـ): قدّر اسم (أن) المخففة ضميرًا للمخاطب في قوله - تعالى -: ﴿وَأَدِينَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [سورة الصافات: ١٠٥]، قال: "كأنه قال جلّ وعزّ: ناديناك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم"^(٣).

ب. العكبري (ت ٦١٦هـ): قدّر اسم (أن) المخففة في قوله - تعالى -: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [سورة النساء: ١٤٠] (أنكم إذا سمعتم)^(٤).
وعدها آخرون، مثل: ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ)^(٥) من الضرورات.

١. الكتاب ٤٠٨/١.

٢. ينظر: المقتضب ١٤٠/٤، والأصول في النحو ٤٣٨/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٩٠، وضرائر الشعر ص ٣٠٤، والبحر المحيط ١٢٤/١.

٣. الكتاب ١٦٣/٣.

٤. ينظر قوله في البحر المحيط ١٠٢/٤. وعند العودة إلى مصنفه (التبيان في إعراب القرآن) وجدتُ تقديرًا مخالفًا لما نقله أبو حيان، قال العكبري: "أنه إذا سمعتم آيات الله". ٣٩٨/١.

٥. ينظر: المقرب ١١٠/١، والبحر المحيط ١٠٢/٤.

المبحث الثاني: أسباب التنظير لضرائر الشعر بالقرآن

تعددت أسباب التنظير لضرائر الشعر بالقرآن بحسب كل صورة، مع الإشارة إلى أن بعض هذه الأسباب تتقاطع في الصورتين: المقابلة، والحمل.

• أبرز أسباب الصورة الأولى: مقابلة الضرورة بالقراءة:

١. أن اللغة لم تخضع خضوعاً تاماً لقواعد النحويين التي بُنيت على الكثير والشائع، فما لم يتسنَّ أطراؤه من تلك اللغات مع القواعد، عدّوا استعماله في الشعر من قبيل الضرائر، وإن كان له نظيرٌ نثري، مثل: قول السيرافي (ت ٣٦٨هـ): "وقد حكى قوم من النحويين أن كثيراً من العرب يُسكّنون لام الفعل إذا اتصلت بها الهاء والميم، أو الكاف والميم، كقولهم: (أنا أكرّمكم) و(أعظّمكم)..." وقد حكى عن بعض القراء: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٦٧]^(١)، ﴿وَيَعْلَمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [سورة البقرة: ١٥١]^(٢). وهذا يدل على جواز ما قلناه ويُقويه^(٣). ويلاحظ على مُصنّفي الضرائر، وغيرهم ممن حرّروا فيها أنهم يطلقون القول، ولا يشيرون إلى هذه اللغات^(٤).

وورود هذه اللغات في القراءات واردٌ بشكل كبير؛ لأنها مصدرٌ أصيلٌ لها، والذي يعني النحويين من هذه القراءات مدى موافقتها للأصول التي اعتمدها، ولا يعنيتهم مصدرها؛ إذ لم يكونوا حتى القرن الثالث الهجري يفرّقون بين القراءات السبعة والشاذة وغيرها؛ إذ إن السبعة سبعت على يد ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) أثناء المائة الرابعة^(٥)، وفي أثناء المائة الخامسة وضع القراء معايير للقراءة الصحيحة^(٦)، والتي احترموها فيها قواعد النحويين بتقييدهم القراءات المقبولة شرطاً (قوة وجهها في العربية) فما فقد منها هذا الشرط فهي قراءة شاذة من جهة القراءات^(٧)، ووجه شاذ من جهة النحو، فلا تعد قرأناً. بالتالي تنظيرهم بها لضرائر الشعر بعيدٌ عن نقض نظريتهم المقدسة "لا ضرورة في القرآن" فلا يرون حرجاً في التنظير بها؛ فقد عاملوها مثل كلام العرب الخارج عن القواعد، والذي اختلفوا في وصفه بحسب معاييرهم بين الشاذ، والقليل، والتأدير، والضعيف، لكنهم وقعوا في قضية (عدم التقريب بين لغة الشعر، ولغة النثر) والتي يصورها مصطلح (الضرورة) الذي يجوز في الشعر وحده، ولا يجوز في النثر مطلقاً.

١. سبق الوقوف عليها.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. شرح الكتاب ٢٢٢/١-٢٢٣.

٤. ينظر: اللهجات العربية في الضرورة ص ١١٢.

٥. وقد ألف العلماء في القراءات قبل ذلك حتى سبّعها ابن مجاهد. ينظر: القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف ص ٤٠ وما بعد.

تقسيم ابن مجاهد كان باعتبار القراء.

٦. قال مكّي بن أبي طالب: "وأكثرُ اختياراتهم، إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه". الإمانة عن معاني القراءات ص ٨٩.

تقسيم مكّي باعتبار القراءة.

٧. للاستزادة حول هذا المسألة. ينظر: القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف ص ٦٠ وما بعد، وضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية

التي بنى عليها النحاة آراهم ص ٢٠٢.

حتى أعاد ابنُ الجزري (ت ٨٣٣هـ) في المائة التاسعة في كتابه (النشر) صياغة بعض هذه المعايير بإضافة (لو) وبين إضافته في (موافقة العربية ولو بوجه) بأنه: أي وجه "من وجوه النحو، سواء أكان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه، أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح"^(١)، وفي (مُجَدِّدِ المقرئين) قال: "كل قراءة وافقت العربية مطلقاً . . . ومعنى (العربية مطلقاً) أي: ولو بوجه من الإعراب"^(٢)، ونقل أن هذا هو الصحيح والمعمول به عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، مثل: مكي القيسي (ت ٤٣٧هـ)، وأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، وأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، وغيرهم^(٣). فباعتبار هذا المعيار المطور كثير من القراءات التي نظرت بها لضرائر الشعر، هي قراءات صحيحة مقروءة عن طريق النشر.

٢. أن النحوي يرى ورود بعض اللغات القليلة والتادرة والشاذة في الشعر لاضطرار الوزن؛ لأن العربي لا يستطيع - في رأيه - أن يتكلم بغير لغته، وأما نظيرها في القراءات: فهو لغة، مثل:

- ذود السيراقي (ت ٣٦٨هـ) وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) على من أنكر على سيبويه (ت ١٨٠هـ) عدّه ظاهرة (حذف الياء مع الألف واللام في الوقف) ضرورة شعرية؛ لورودها في قراءة من قرأ^(٤): ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلُّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [سورة الإسراء: ٩٧] أنه لا يلزم النحويين؛ لأنهم إنما أرادوا من لغته إثبات الياء، وأمثاله قد يحذفها في الضرورة^(٥).

- قول الألويسي (ت ١٣٤٢هـ) في ظاهرة (إثبات ألف "ما" الاستفهامية المجرورة): "... كقول الشاعر^(٦): [الوافر]

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْمٌ
كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ

... وحكاها الشيخ خالد لغة، وعليها قراءة بعضهم^(٧): ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [سورة النبأ: ١]^(٨).

٣. أن النحوي يرى كثرة ورود الاستعمال اللغوي في الشعر مسوغاً لعدده من الضرائر، وإن كان له نظير في القراءات، مثل:

أ. قول السيراقي (ت ٣٦٨هـ) في (ضرورة الشعر) بعدما أورد قراءة ابن كثير (ت ١٢٠هـ): "وهذا قليل في الكلام جداً"^(٩).
ب. قول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ):

- في كتابه (شرح الجمل) في باب الضرائر: إن من ضرائر الزيادة "زيادة الكاف في نحو قوله - تعالى -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١] . . . وإنما جعل ذلك من الضرائر؛ لقلة مجيئه في الكلام، بل بأنه الشعر"^(١٠).

١. ١٠/١.

٢. ص ١٨.

٣. ينظر: النشر في القراءات العشر ١٠/١.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. ينظر: شرح الكتاب ٩٦/١، وضرائر الشعر ص ٩٤.

٦. سبق الوقوف عليه.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون التأثر ص ٢٢٧.

٩. ص ٦٢.

١٠. ١٦٣/٣.

- في كتابه (ضرائر الشعر):
- قال في ظاهرة (وصل ألف القطم): "... وهو في الشعر كثير... وقد جاء منه شيء في الكلام... قرأ سالم بن عبد الله^(١): ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا أَثَمَ عَلَيْهِ﴾ [سورة البقرة: ٢٠٣] بحذف همزة (إثم)، وقرأ ابن مُحَيِّصٍ^(٢): ﴿وَأَتَيْتُمْ أَحَدَاهُنَّ﴾ [سورة النساء: ٢٠]، وقرأ ابن كثير في بعض الروايات عنه^(٣): ﴿إِنِّهَا لَأَحْدَى الْكُبَرِ﴾ [سورة المدثر: ٣٥] بحذف همزة (أحدى)^(٤).
- قال في ظاهرة (استعمال بعض حروف الخفض موضع بعض): "وقد يجيء في الكلام ما ظاهره أن حرف الخفض واقع فيه موقع غيره، نحو قوله - تعالى -: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾ [سورة البقرة: ١٠٢]... وإنما أورد هذا النوع في الضرائر - وإن كان قد جاء في الكلام -: لأن مجيئه في الشعر كثير واسع، ومجيئه في الكلام قليل، لا يجوز القياس عليه"^(٥).
٤. لم يظهر للتخوي في القراءة إلا وجه، أو استعمال لا يحسن وروده عنده إلا في الضرورة، وإلا سيُضطرُّ إلى ردِّ القراءة، مثل:
- أ. إجازة ابن جني (ت ٣٩٢هـ) توجيه قراءة أبي جعفر (ت ١٣٠هـ)^(٦): ﴿وَأَثَارُوا الْأَرْضَ﴾ [سورة الرُّوم: ٩] ممدودة على ظاهرة (الإشباع) قال: "... قال ابن مجاهد: ليس هذا بشيء. قال أبو الفتح: ظاهره - لعمري - منكر إلا أن له وجهًا ما، وليس لحناً مقطوعاً به، وذلك أنه أراد: (وَأَثَارُوا الْأَرْضَ) أي: شَقَّقُوا للغرس والزراعة، وهو (أَفْعَلُوا) من قول الله - سبحانه -: ﴿لَا ذُلٌّ لِّثِيْرِ الْأَرْضِ﴾ [سورة البقرة: ٧١] إلا أنه أشبع فتحة الهمزة، فأنشأ عنها ألفاً، فصارت (آثاروا)، وقد ذكرنا ذلك وشواهد، وهذا - لعمري - مما تختص به ضرورة الشعر^(٧)، لا تخيير القرآن^(٨).
- ب. إجازة ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ظاهرة (حذف التَّوْن من اسم الفاعل الجمع من غير أن يكون مضافاً أو موصولاً) في الكلام اعتباراً لقراءة أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٨هـ)^(٩): ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِيٍّ بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ [سورة البقرة: ١٠٢] بدلالة قوله: إن هذه الظاهرة لا يليق ورودها إلا في الضرورة^(١٠).

١. ينظر: المحتسب ١١٩/١-١٨٣، ومعجم القراءات ٢٧٧/١.

٢. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ٣٢، ومعجم القراءات ٢٧٧/١.

٣. ينظر: السبعة في القراءات ص ٦٥٩-٦٦٠، ومعجم القراءات ١٠/١٦٩.

٤. ص ٧٧-٧٨.

٥. ص ١٨٧.

٦. ينظر: المحتسب ١٦٣/٢، ومعجم القراءات ١٤٣/٧.

٧. عدَّ هذه الظاهرة من الضرائر في مواضع عديدة أخرى في مصنفاه. ينظر: المحتسب ٣٤٠/١، والخصائص ٣١٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٨/١.

٨. المحتسب ١٦٣/٢.

٩. ينظر: المصدر السابق ١٠٣/١، ومعجم القراءات ١٦٦/١.

١٠. ينظر: شرح التسهيل ٧٣/١.

ج. إجازة ابن النّاطم (٦٨٦هـ) ظاهرة (نُصِبَ الفعل المضارع بـ"أنّ" المضمر بعد الفاء الجوابية الواقعة بعد "إنما" الحصرية) في نادر من الكلام، اعتباراً لقراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)^(١): ﴿إِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة آل عمران: ٤٧] بدلالة عدّه هذا الاستعمال من قبيل ضرورة الشّعْر^(٢).

٥. أنّ الاستعمال اللغوي المحظور على الضرورة أقوى الأوجه الضعيفة عند النّحويّ، مثل: قول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) عند قوله - تعالى -: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣٠] فقد قرئ (عزير) بالتّونين وبدونه، ومن حذف التّونين منه^(٣) له توجيهان، الأوّل: جعله وصفاً، وقدّر مبتدأ محذوفاً، تقديره: (هو عزير ابن الله) فيكون (هو) مبتدأ، و(عزير) الخبر، و(ابن الله) صفته. وهذا فيه ضعف؛ لأنّ (عزيراً) لم يتقدّم له ذِكْرٌ فيكفي عنه. الثاني - وهو اختياره -: أن يكون - أيضاً - خبراً، إلّا أنّه حذف منه التّونين؛ لالتقاء السّاكنين من قبيل الضرورة، وله نظائر، نحو: قوله - تعالى -: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص: ١-٢] بحذف التّونين من ﴿أحد﴾^(٤)، ومنه: ما رواه أبو العباس عن عُمارة بن عَقِيل أنّه قرأ^(٥): ﴿وَلَا إِلِيلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [سورة يس: ٤٠] بنصب ﴿النّهار﴾ على إرادة التّونين، ومنه: قول الشّاعر^(٦): [المقارب]

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً

أراد: ولا ذاكرًا لله إلّا قليلاً بالتّونين، ولذلك نصب، إلّا أنّه حذف التّونين؛ لالتقاء السّاكنين^(٧).

• أما أسباب الصورة الثّانية: حمل القراءة على وجهٍ حَصَرَ على الضّرورة؛ فتختلف باختلاف طريقة الحمل:

○ أبرز أسباب الطّريقة الأولى: حمل النّحويّ للقراءة على وجهٍ حَطَرَهُ هو على الضّرورة في موضع آخر:

١. عدم إحاطة النّحويّ باللغات إحاطةً تمكّنه من إرجاع القراءة إلى أصلها في لغات اللّهجات، مثل: الزّخشرّي (ت ٥٣٨هـ) في المفصل^(٨) ذكر أنّ حذف لام الأمر من قبيل الضرائر، وفي الكشف حمل قراءة زيد بن علي (ت ١٢٢هـ)^(٩) لقوله - تعالى - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تَوَمَّنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [سورة الصف: ١٠-١١] على هذا الوجه^(١٠)، وقراءة زيد بن عليّ يُمكن أن توجّه على إحدى لغتين؛ إمّا على لغة حذف نون الرّفْع تخفيفاً، أو على لغة حذف (أنّ) النّاصبة .

١. ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤٥/٣، ومعجم القراءات ٤٩٥/١.

٢. ينظر: شرح التسهيل ٤٦/٤.

٣. قراءة ابن عامر، وابن كثير، وحمزة، ونافع، وغيرهم. ينظر: النشر في القراءات العشر ٢٧٩/٢، ومعجم القراءات ٣٦٩/٣.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. ينظر: المحتسب ٨١/٢، ومعجم القراءات ٤٨٨/٧.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. ينظر: شرح المفصل ٣٣٤-٣٣٥/١.

٨. ينظر: ص ٤٥١.

٩. سبق الوقوف عليها.

١٠. ينظر: ٥٢٧/٤.

٢. أَنَّ النَّحْوِيَّ يَنْقُلُ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَمْ يُنَبِّهْ أَنَّهُ يَرَى غَيْرَ ذَلِكَ.
٣. أَنَّ النَّحْوِيَّ ظَهَرَ لَهُ دَلِيلٌ، مِثْلُ: ثَبُوتِ قِرَاءَةٍ، أَوْ قَوْلٍ عَنْ ثِقَةٍ أَنَّهَا لُغَةٌ عَنِ الْعَرَبِ؛ وَلَمْ يُنَبِّهْ.
٤. أَنَّ النَّحْوِيَّ يَنْقُلُ عَنْ كُتُبٍ عَدِيدَةٍ، وَفِيهَا اخْتِلَافٌ، وَلَمْ يُنَبِّهْ.
٥. أَنَّ النَّحْوِيَّ لَمْ يَقْبَلِ تَوْجِيهَاتٍ أُخْرَى قَوِيَّةً أَجَازَهَا غَيْرُهُ، مِثْلُ: أَبِي حَيَّانٍ (ت ٧٤٥هـ) فِي ظَاهِرَةِ (اسْمِيَةِ الْكَافِ) قَالَ عِنْدَ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ١٧]: "قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: الْخَبَرُ الْكَافِ، وَهِيَ عَلَى هَذَا اسْمٌ... وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ - وَبَدَأَ بِهِ - غَيْرُ مُخْتَارٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ، يَحْوِزُ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ اسْمًا فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ، وَتَقْدَمُ أَنَا لَا نُجِيزُهُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ"^(١). حَصَرَ أَبُو حَيَّانٍ هُنَا ظَاهِرَةَ (اسْمِيَةِ الْكَافِ) عَلَى الضَّرُورَةِ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَجْهَ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٢٥٩] عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَلَمْ يَقْبَلِ تَوْجِيهَاتٍ أُخْرَى أَجَازَهَا غَيْرُهُ، قَالَ: "فَجَمْهُورُ الْمُفَسِّرِينَ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ) عَلَى الْمَعْنَى، إِذْ مَعْنَى: أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي؟ أَرَأَيْتَ كَالَّذِي حَاجَّ؟، فَعَطَفَ قَوْلَهُ: أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى... وَقَالَ الزَّخَّشِيُّ: أَوْ كَالَّذِي مَعْنَاهُ: أَوْ رَأَيْتَ مِثْلَ الَّذِي؟ فَحُذِفَ لِدَلَالَةٍ: أَلَمْ تَرَ عَلَيْهِ... وَقِيلَ: الْكَافُ زَائِدَةٌ... وَيُحْتَمَلُ أَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ فِعْلٍ، وَلَا عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى، وَلَا عَلَى زِيَادَةِ الْكَافِ، بَلْ تَكُونُ الْكَافُ اسْمًا عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ، فَتَكُونُ الْكَافُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ، مَعْطُوفَةً عَلَى (الَّذِي)... فَالْأَوَّلَى هَذَا الْوَجْهَ الْأَخِيرَ... وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ..."^(٢).
٦. أَنَّ النَّحْوِيَّ يَمِيلُ إِلَى التَّوَسُّعِ فِي ذِكْرِ الْإِحْتِمَالَاتِ الْمُمْكِنَةِ فِي الْآيَةِ، مِنْهَا: الْوَجْهَ الَّذِي حَمَلَهُ عَلَى الضَّرُورَةِ. وَهَذَا تُمَثِّلُهُ - مِثْلًا - كُتُبُ الْمَعْرَبِينَ^(٣)، مِثْلُ: قَوْلِ ابْنِ هِشَامٍ (ت ٧٦١هـ) فِي (أَسْئَلَةٍ وَأُجُوبَةٍ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ) فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿إِنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَانْفُخْ فِيهِ﴾ [سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ: ٤٩]: "الْجَوَابُ: مُحْتَمِلٌ أَوْجُهَاً: أَحَدُهَا: أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْمَخْلُوقِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ: أَخْلُقُ، الثَّانِي: أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْمَهْيَأِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ، وَهُوَ الْهَيْئَةُ، الثَّلَاثُ: أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْهَيْئَةِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا الْمَهْيَأُ، كَمَا أُرِيدُ بِالضَرْبِ الْمَضْرُوبِ، وَبِالنَّسْجِ الْمَنْسُوجِ، وَبِالْخَلْقِ الْمَخْلُوقِ، هَذَا دِرْهَمٌ ضَرْبُ الْأَمِيرِ، وَثَوْبٌ نَسْجُ الْيَمَنِ، وَقَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ [سُورَةُ لُقْمَانَ: ١١] وَمِنْ مَجِيءِ ذَلِكَ فِي الْمَصَادِرِ الْآتِيَةِ عَلَى وَزْنِ (فَعْلَةٍ) قَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [سُورَةُ الزُّمَرِ: ٦٧] أَيْ: مَقْبُوضَتُهُ. الرَّاعِي: الْكَافُ، عَلَى أَنْ يَكُونَ اسْمًا أُرِيدَ بِهِ الْمِثْلُ، وَهَذَا جَارٍ عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ فِي أَنَّ الْكَافَ يَكُونُ اسْمًا فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ. أَمَّا بَقِيَّةُ الْبَصْرِيِّينَ فَلَا يَرَوْنَ ذَلِكَ وَاقِعًا إِلَّا فِي الشَّعْرِ قَطْعًا"^(٤). وَذَكَرَ فِي (مَغْنِيِّ اللَّيْسِ) أَنَّ (الْكَافَ) لَا تَكُونُ اسْمًا إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَقَعُ إِلَّا "فِي كُتُبِ الْمَعْرَبِينَ كَثِيرًا"^(٥).

○ أُبْرِزَ أَسْبَابُ الطَّرِيقَةِ الثَّانِيَةِ: حُلُّ النَّحْوِيِّ الْقِرَاءَةَ عَلَى وَجْهِ مَحْمُولٍ عَلَى الضَّرُورَةِ عِنْدَ غَيْرِهِ:

١. الْبَحْرُ الْحَيْطُ ١/١٢٤.

٢. الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ٢/٦٣٠ - ٦٣١.

٣. أَشَارَ إِلَى هَذَا السَّبَبِ الدُّكُورُ خَالِدُ الْمَلِيفِيِّ. يَنْظُرْ: حَمَلُ الْقُرْآنِ عَلَى ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ص ١٤٢ - ١٤٣.

٤. ص ٢٥ - ٢٦.

٥. ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

١. لا يعلم النحوي - الذي حمل الظاهرة على الضرورة - أنها في حقيقتها لغة، فمثلاً:
أ. ظاهرة (كسر ياء المتكلم) في قراءة حمزة (ت ١٥٨هـ)^(١): ﴿وَمَا أَتَمُّ بِمُصْرِحِي﴾ [سورة إبراهيم: ٢٢] هي لغة لبني يربوع، عُذَّت من الضرائر عند عددٍ من النحويين^(٢)، قال الأخفش (ت ٢٢١هـ): "ما سمعتُ هذا من أحد من العرب، ولا من النحويين"^(٣).
ب. ظاهرة (حذف صلة الهاء، وإسكانها) على نحو: ﴿فَالْقَلْبُ﴾ [سورة النمل: ٢٨] هي لغة حكاها الأخفش (ت ٢٢١هـ) على نحو آية النمل، وقوله^(٤): [الطويل]

مُسْتَقَان لَه أَرْقَان

- قال الفارسي (ت ٣٧٧هـ): "لم يحك ذلك سيبويه، وحمل قوله: (له أرقان) على الضرورة، ولم يحك اللغة التي حكاها أبو الحسن ..."^(٦).
- وفي هذا دفع قول من يظن أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) أحاط بجميع لغات اللهجات، فلم تقه شاردة من لغات قبائل العرب^(٧).
٢. لم تصل النحوي - الذي حمل الظاهرة على الضرورة - القراءة، ولا يعرفها؛ ومن أبرز أسباب عدم معرفته بها:
أ. ليس متخصصاً في القراءات، فعدم معرفته بالقراءة أمرٌ واردٌ جداً، فالعلم بالأهلية والصَّلاح، وليس بالإحاطة، وفي ذلك يقول صاحب مراقبي السُّعود^(٨): [الرجز]

وَالْعِلْمُ بِالصَّلَاحِ فِيمَا قَدْ ذَهَبَ

فَالْكُلُّ مِنْ أَهْلِ الْمَنَاحِي الْأَرْبَعَةِ يَقُولُ لَا أَذْرِي فَكُنْ مُتَّبِعُهُ

وعلم القراءات ما وُضع في زمانهم، وما كان يعرف مصطلحي المتواتر والشاذ، فلا يحاكم النحوي بمصطلح لم يُنشأ إلا بعده؛ إذ إنَّ تسبيع السبعة، وتشديد القراءات الشواذ - كما ذكر - لم يكن إلا في القرن الرابع على يد ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) فمثلاً: سيبويه (ت ١٨٠هـ)^(٩) لا يمكن القول أنه قد أحاط بجميع القراءات، وأحصاها؛ لأنَّ ذلك غير ممكن، بل كان كل إنسان يعرف من القراءات ما كُتب له الشيوع والانتشار، فالقراء المشهورون في زمن ليسوا بالضرورة هم المشهورون في زمن آخر، والأمر كذلك في القراءات^(١٠). أضف إلى ذلك أن "أئمة النحويين السابقين؛ من أمثال: الخليل،

١. ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢٩٨، ومعجم القراءات ٤/٤٧٤.

٢. سيأتي الحديث عنها.

٣. قوله في البحر المحيط ٦/٤٢٤.

٤. قراءة أبي عمرو، وغيره. ينظر: السبعة في القراءات ص ٤٨١، والنشر في القراءات العشر ١/٣٠٥-٣٠٦، ومعجم القراءات ٦/٥١٠.

٥. سبق الوقوف عليه.

٦. الحجة للقراء السبعة ٥/٣٨٧.

٧. ينظر: منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته، ومآخذ بعض الباحثين عليه: دراسة نقدية تحليلية نحوية صرفية ص ٤٣٤.

٨. ينظر: ص ٥٩.

٩. للاستزادة عن (موقف سيبويه من القراءات) ينظر: موقف سيبويه من القراءات القرآنية في أصول النحو العربي بين القبول والرفض ص ٢٧١.

١٠. ينظر: منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم ص ٣٧٢-٤٣٤.

وسبويه، والفراء، والكسائي، والأخفش، كانوا أئمة مجتهدين في علوم العربية، بينهم وبين القرآن وقراءاته أوثق الأسباب، وأقوى الصلات، وبعضهم من كبار القراء - أيضاً - فهم من أقرب الناس إلى القرآن نظراً وتطبيقاً، وفكرهم النحوي مبني عليه بقراءاته المختلفة، فما يتوصلون إليه من رأي في اجتهادهم يجب أن يُنظر إليه أنه اجتهاد ممن توفرت فيه شروطه...^(١).

ب. أن كثيراً من القراءات نسبت إلى غير أصحابها، فمثلاً: الزمخشري يعزو في مواضع قراءات لأئمة القراءات المتواترة، في حين أنها لغيرهم من الأئمة. قال في أحد المواضع عند قوله - تعالى -: ﴿وَيَا قَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ نُوْحًا أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِنْكُمْ بِبَعِيدٍ﴾ [سورة هود: ٨٩]: "وقرأ ابن كثير بضم الياء، من أجرمته ذنباً: إذا جعلته جارماً له، أي: كاسباً"^(٢). وفي كتب القراءات لم تُعز هذه القراءة إلى ابن كثير (ت ١٣٠هـ)، قال أبو حيان: "وقرأ ابن وثاب والأعمش: بضم الياء من (أجرم)، ونسبها الزمخشري إلى ابن كثير"^(٣).

ج. أن كثيراً من القراءات غير موجودة في مظانها، فهي مبثوثة في كتب النحويين، وإعراب القرآن، وتفسيره، ومعانيه، مثل: قراءة أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) لقوله - تعالى -: ﴿يَا صَالِحُ يَتَنَا﴾ [سورة الأعراف: ٧٧] قال محقق الخصاص: لابن جني (ت ٣٩٢هـ): "وهذه القراءة لم أفق عليها في مظانها"^(٤)، وهي مذكورة في مختصر ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) منسوبة إلى عاصم الجحدري (ت ١٢٨هـ) وأبي عمرو بن العلاء في رواية عنهما مجعولة^(٥). ويبدو أنه نقلها من سيبويه (ت ١٨٠هـ) قال: "وزعموا أن أبا عمرو قرأ: ﴿يَا صَالِحُ يَتَنَا﴾ [سورة الأعراف: ٧٧] جعل الهمزة ياءً، ثم لم يقلبها واواً"^(٦).

- قراءة ابن أبي عبلة (ت ١٥٢هـ) لقوله - تعالى -: ﴿تَخَافُوهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [سورة الرُّوم: ٢٨] برفع (أنفسكم) وردت في معاني القرآن؛ للفراء (ت ٢٠٧هـ)، وتفسير البحر المحيط؛ لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ)^(٧) ولم أفق عليها في مظانها.

٣. أن يكون للنحوي وجه آخر للقراءة نظيرة الضرورة، مثل:

أ. تخصيص جمهور من النحويين ظاهرة (تذكير الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازي)^(٨) في الشعر على الضرورة، مع حمل آخرين^(٩) لقوله - تعالى -: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة الأعراف: ٥٦] على هذه الكيفية،

١. منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم ص ١٥٤.

٢. الكشف ٣٩٨/٢.

٣. البحر المحيط ١٩٩/٦. ينظر: القراءات المتواترة في تفسير الزمخشري - دراسة نقدية ص ١٧٧.

٤. طبعة دار الكتب العلمية، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندراوي ١٣٠/٢. وينظر: منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم ص ٣٦١ - ٣٦٢.

٥. ينظر: ص ٤٩.

٦. الكتاب ٣٣٨/٤.

٧. ينظر: ٣٢٤/٢، ٣٨٨/٨.

٨. سيأتي الحديث عنها.

٩. ينظر: معاني القرآن؛ للأخفش ٣٢٧/٨.

لعلهم رأوا فيها أحد الأوجه الثلاثة عشر التي ذكرها ابن هشام (ت ٧٦١هـ) في مصنفه (مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله - تعالى - : ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١) .

ب. تخصيص ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، والآلوسي (ت ١٣٤٢هـ) ظاهرتي (زيادة الكاف) و (اسمية الكاف) في الشعر على الضرورة^(٢)، مع وجود نظائرها في القرآن، مثل: قوله -تعالى-: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ [سورة الأعراف: ٥٦] و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١] لعلهم رأوا فيها وجوهاً أخرى، مثل:

- الآية الأولى^(٣): ذكر الفراء (ت ٢٠٧هـ) فيها وجهًا، وهو: العطف على المعنى، والتقدير: (هل رأيت كالذي حاج إبراهيم في ربه، أو كالذي مرَّ على قرية)، والعطف على المعنى موجود في كلام العرب، ولكنه لا يتقاس عليه^(٤).

- الآية الأخرى^(٥): ذكر أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) فيها وجهًا من باب المبالغة: (ليس كمثله شيء) تقول العرب: مثلك لا يفعل كذا، يريدون به المخاطب، كأنهم إذا نقوا الوصف عن مثل الشخص كان نقياً عن الشخص^(٦).

وبهذا السبب^(٧) يدفع ما ذهب إليه الدكتور محمد حماسة أن "سببويه يقول بوجود الضرورة في القرآن بطريق غير مباشرة في مواضع مختلفة من كتابه"^(٨)، منها: حمله (نصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعد الفاء السببية) و (العطف الضمير المجرور بدون إعادة الجار) على الضرورة، وكلا الظاهرتين وردت في القراءات، الأولى: جاءت عليها قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ): ﴿إِنْ مِثْلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٩) [سورة آل عمران: ٥٩]، والأخرى قراءة حمزة (ت ١٥٨هـ)^(١٠): ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [سورة النساء: ١]^(١١)، وقال في موضع آخر: "هذا هو موقف سببويه الذي لا يسمح رأيه في الضرورة بالقول بوجودها في غير الشعر، بله القرآن، وقد رأينا أنه لم يُصرح بهذه الآيات مطلقاً، فإذا كان يرى فيها وجهًا آخر، فقد كان إذن يردّ بعض القراءات، ولا يأخذ بها؛ لأنّ السكوت عنها، وعدم الاعتداد بها، وابتناء قواعد يعلم أنّ هناك آيات وقراءات تخالفها؛ يُعد رفضاً لها، ويدفع إلى أحد أمرين: إمّا القول بوجود ضرورة في القرآن، وحينئذ لا وجه لأن تسمى ضرورة، أو رفض هذه الضرورة،

١. ينظر: ضرائر الشعر ص ٥١ - ٢٣٥، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٢٤٢ - ٣٢٢.

٢. لمزيد من التوجيهات. ينظر: الكشف ٣٠٦/١، والبحر المحيط ٦٣٠/٢ - ٦٣١.

٣. ينظر: معاني القرآن ١٧٠/١.

٤. لمزيد من التوجيهات. ينظر: الجنى الداني ص ٨٩.

٥. البحر المحيط ٣٢٦/٩.

٦. ينظر: سببويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية ص ١٠٣.

٧. لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ١٣٢.

٨. ينظر: السبعة في القراءات ص ٢٠٦، ومعجم القراءات ٥١٠/١.

٩. ينظر: المصدر السابق ص ٢٢٦، والمصدر السابق ٦/٢.

١٠. ينظر: لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ١٣٢ - ١٣٦.

وإجازة ما جاء في القرآن في الشعر والنثر على السواء^(١). ويُدفع رأيه - أيضاً - بالسبب السابق: (لم تصله القراءة)، وهو ردُّ الدكتور خالد المليني عليه^(٢).

٤. يقصد التحوي من حمل الظاهرة على الضرورة المعارضة الخفية؛ فهو لا يذكر نص الآية صراحةً، لكنه يضع القاعدة التي تضطرم بهذه القراءات، وتعارضها أشدّ معارضة، وهذا ما فسره البعض في عدم ذكر سيبويه للقراءتين السابقتين ونظائرها؛ أنها معارضة خفية منه^(٣).

٥. يقصد التحوي من حمل الظاهرة على الضرورة عدم الاعتداد بالآية المنظر بها، مثل: عدم اعتداد المبرد (ت ٢٨٥هـ) بقراءة^(٤) ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [سورة النساء: ١]، قال: "وهذا مما لا يجوز عندنا، إلا أن يضطر إليه شاعر..."^(٥). أو يرى أنها اختيار لمن قرأ بها، وليس هو من أهل الاحتجاج، مثل قول المبرد: "فأما قراءة من قرأ^(٦) ﴿مَعَاشٍ﴾ [سورة الأعراف: ١٠] فهَمْزٌ؛ فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم بالعربية..."^(٧).

٦. أن التحوي - الذي حمل الظاهرة على الضرورة - وصلته القراءة، لكنه تجاهل الحديث عنها؛ هيبة لمقام القراءات، قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في حديث أخرجه البخاري (ت ٢٥٦هـ): "لولا هيبة الجامع الصحيح لعدّوه في منكرات خالد بن مخلد..."^(٨)، فكيف بهيبة القراءات؟ وخاصة المتواترة، فإن هيبتها عظيمة.

٧. أن حمل التحوي القراءة على وجه الضرورة من باب الغفلة أو السهو^(٩). قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ) - في الجهات التي تدخل على المعرب -: "أن يخرج على ما لم يثبت في العربية، وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة"^(١٠)، فمثلاً: علق أبو حيّان (ت ٧٤٥هـ) على قول ابن عطية (ت ٥٤٢هـ) في قوله - تعالى - ﴿فَأَيُّيَ فَارُهُبُونَ﴾ [سورة النحل: ٥١] أن الفعل قدّر متقدماً على الضمير، أي: ارهبوا أيّاي فارهبون^(١١)، بقوله: "وقول ابن عطية... دھول عن القاعدة في النحو؛ لأنه إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً، والفعل متعدياً إلى واحد هو الضمير؛ وجب تأخير الفعل، كقولك: (إياك نعبد)، ولا يجوز أن يتقدم إلا في ضرورة"^(١٢).

١. لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ١٣٥ - ١٣٦.

٢. ينظر: حمل القرآن على ضرورة الشعر ص ١٣٥.

٣. ينظر: سيبويه والقراءات ص ١٠٣، ولغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ١٣٥ - ١٣٦.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. الكامل ٣/٣٠.

٦. ينظر: السبعة في القراءات ص ٢٧٨، ومعجم القراءات ٩/٣.

٧. المقضب ١/١٢٣.

٨. ميزان الاعتدال في قد الرجال ١/٦٤١.

٩. ينظر: حمل القرآن على ضرورة الشعر ص ١٤٢ - ١٤٣.

١٠. مغني اللبيب ص ٧٠٦.

١١. ينظر: المحرر الوجيز ٣/٤٠٠.

١٢. البحر المحيط ٦/٥٤٤.



الفصل الثاني: لَوَازِمُ التَّنْظِيرِ لَضَرَائِرِ الشُّعْرِ بِالْقُرْآنِ.

- **المبحث الأول: القولُ بوقوعِ الضرورةِ في القرآنِ.**
- **المبحث الثاني: نفي الضرورةِ عن الشعرِ، إذا وافق وقوعها في القرآنِ.**
- **المبحث الثالث: حمل القرآنِ على غير الضرورةِ.**
- **المبحث الرابع: تحرير حد الضرورةِ.**

المبحث الأول: القول بوقوع الضرورة في القرآن

تُلزم نماذج التنظير لضرائر الشعر بالقرآن في الفصل الأول ونظائرها من الوهلة الأولى القول (بوقوع الضرورة في القرآن) .

وهذا اللازم نصّ التّحويين على تنزيه القرآن عنه؛ لثلاثة أسباب:

الأول: أنّ القرآن ينبغي أن يجري على أحسن الحامل، وأقواها .

الثاني: أنّ الضرورة تحمل في أذهانهم العجز، والقصور عن التعبير بصورة سليمة، فلزم من هذا تنزيه كلام الله عن كل ما يُوهِم ذلك، والتخلص من القول بمماثلة القرآن للشعر، ومن تجنّب اشتراكهما في حكم الضرورة؛ لأنه يحلّ "أقصى درجات البلاغة، والفصاحة"^(١)، فيجب حملُه "على أقوى الوجوه الإعرابية، وأشهرها، وأفصحها، وتجنّبه الأوجه الضعيفة، والشاذة، والغريبة"^(٢).

- قال أبو عبيد (ت ٢٢٤هـ): "إنما يُحمل القرآن على أعرب الوجوه، وأصحّها في اللغة والنحو"^(٣).
- قال المبرد (ت ٢٨٦هـ) في "تأنيث المذكر على التأويل . . . - يردُّ على مَنْ ادعى أنّ هذا مجراه مجرى الضرورة -: القرآن أفصح اللغات وسيدها، وما لا تعلّق به ضرورة، ولا يلحقه تجوّز . . ."^(٤).
- قال الزجاج (ت ٣١١هـ) - تعليّقاً على ظاهرة (حذف حركة الإعراب في الحرف الصحيح) -: "هذا من الاضطراب في الشعر، ولا يجوز مثله في كتاب الله"^(٥).
- قال الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) في ظاهرة (إعطاء المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث إذا صح الاستغناء عنه): "هذا التقدير والتأويل في القرآن بعيد، كالفاسد، وإنما يجوز في ضرورة الشاعر"^(٦).
- قال ابن جني (٣٩٢هـ) عند قراءة أبي جعفر (ت ١٣٠هـ)^(٧): ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [سورة الأعراف: ١١] بضمّ اللّاء: "فإنّ توهم متوهم أنّه يرى قطع همزة ﴿اسْجُدُوا﴾ على ضعف ذلك، ثمّ فعل من بعد نحواً من حكاية أبي عبيدة: دعه في جرّمه"^(٨)، فإنّ هذا أفحش، من حيث كانت همزة ﴿اسْجُدُوا﴾ مما لا يجوز في القرآن قطعه أصلاً؛ لخبث ذلك في

١. حاشية الشهاب على تفسير البضاوي ١/١٩٨. وينظر: موقف المبرد من الضرورة الشعرية ص ١٢٦.

٢. قواعد الترجيح عند المفسرين - دراسة نظرية تطبيقية ٢/٦٤٥.

٣. النّاسخ والمنسوخ ص ٢٤٧.

٤. قوله في الأصول في النحو ٣/٤٧٨-٤٧٩.

٥. معاني القرآن وإعراجه ٤/٢٧٥.

٦. قوله في مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة الأعراف: ٥٦] ص ٤١.

هذا النص موجود في كتابه (التعليقة على كتاب سيبويه)، لكن باختلاف عما أثبت في المتن؛ قال: "هذا التقدير والتأويل في القرآن يعتدّ، كالفاسد، إنما يجوز في ضرورة الشعر" ٤٠/٦٨.

٧. ينظر: معجم القراءات ٣/١٣.

٨. قال ابن جني: "فإن قلت: فما تصنع بما أخبركم به أبو علي عن أبي عبيدة من قول بعضهم: دعه في جرّمه، بضمّ الرّاء، وهو يريد في (جرّمه)؟ ألا ترى كيف ألقي حركة همزة (أم) على الرّاء، وقد كانت مكسورة، ثمّ حذف الهمزة . . .". المحتسب ١/٢٤٢.

الشعر فضلاً عن التنزيل، وما يجب فيه من تحيُّر أفصح اللغات له^(١). وقال - أيضاً - : "فأما القرآن فيُختار له أفصح اللغات"^(٢).

- قال الزَّخَشَرِيُّ (ت ٥٣٨هـ): "القرآن لا يُعمل فيه إلا على ما هو فاشٍ دائرٌ على ألسنة الفصحاء العرب، دون الشاذِّ النَّادر الذي لا يُعثر عليه إلا في موضع، أو موضعين"^(٣).

- قال أبو حَيَّان (ت ٧٤٥هـ) عن القرآن: "ينبغي أن يُحمل على أحسن إعراب، وأحسن تركيب؛ إذ كلامُ الله - تعالى - أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما يُجوزُه النُّحاة في شعر الشَّمَاخ والطَّرِمَاح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة، والتراكيب القلقة، والمجازات المعقدة"^(٤).

- قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ) - تعليقاً على أسلوب (أرض مُخَضَّر) بمعنى: (مكان مُخَضَّر) ونظائرها - : "يقع في الشعر، وفي نادر من الكلام، وما هذا سبيله لا يُخرَج عليه كتاب الله - تعالى - الذي نزل بأفصح اللغات، وأرجح العبارات، وأطْفِ الإشارات"^(٥).

الثَّالث: أنَّ الشعر مقيد بوزن وقافية، وحالة انفعالية وقت الإنشاد؛ لذا اغتفروا الضرورة فيه، ولم يغفروها في النَّثر، عدا الكلام المسجوع؛ لشبهه السَّجع بالقافية.

- قال السَّيرَاقِي (ت ٣٦٨هـ): "اعلم أنَّ الشعر لما كان كلاماً موزوناً . . . استجيز فيه - لتقويم وزنه - من زيادة، ونقصان، وغير ذلك ما لا يستجاز في الكلام مثله"^(٦).

- قال الأزْهَرِيُّ (ت ٣٧٠هـ): "إنَّ كتاب الله "أمر الله - جلَّ وعزَّ - بترتيله، وتبيينه، وقارئ القرآن غير مضطَّر"^(٧). وقد حملهم التزامهم بهذا المذهب على اتخاذ أحدِ الموقفين التَّالين تجاه ما ورد نظيراً لما حملوه على الضرائر في القرآن:

❖ حمل ما جاء في القرآن على وجهٍ من وجوه المنع.

❖ حمل ما جاء في القرآن على الضعف^(٨).

• الأول: حمل ما جاء في القرآن على وجهٍ من وجوه المنع.

أ. ردُّ ما جاء في القرآن.

١. المحتسب ٢٤٢/١.

٢. المصدر السَّابِق ٢٧١/١.

٣. قوله في البرهان في علوم القرآن ٣٠٤/١. قال الزركشي - قبل أن يُورد هذا النَّص - : "قال الزَّخَشَرِيُّ في كشافه القديم . . ."، ولم أجد هذا النَّص في الكشاف.

٤. البحر المحيط ١٢/١.

٥. مسألة تذكير الحكمة في تذكير قريب ص ٦٥-٦٦.

٦. شرح الكتاب ١٨٩/١، وينظر: حمل القرآن على ضرورة الشعر ص ١٣١-١٣٢، وموقف المبرد من الضرورة الشعرية ص ١٢٦.

٧. معاني القراءات ٣٠١/٢.

٨. الضعيف: "خلاف القوة". لسان العرب (الضعف).

وهو مصطلح "لا علاقة له بمصطلح المنع، وإنما هو مصطلح مستقلُّ بنفسه، يُذكر قبالة الوجه (القوي)". ظاهرة المنع في النَّحو العربي ص ٥٧. وهو مصطلح يَآرِجِح بين القبول والردِّ، ويمكن أن يصل إلى درجة المنع، إذا اقترن بأحد مصطلحاته. ينظر: المصدر السَّابِق ص ٥٦-٥٧.

ومن ردُّوا ما جاء في القرآن على ما قُصِرَ على الضرورة:

١. الفراء (ت ٢٠٧هـ):

عُدَّت ظاهرة (كسرياء المتكلم المفتوحة) من الضرائر^(١)، وقد وردت هذه الظاهرة في قراءة الأعمش (ت ١٤٨هـ)^(٢): ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِي﴾ [سورة إبراهيم: ٢٢].

ردَّ الفراء هذه القراءة بقوله: "وقد خفض الياء من قوله: ﴿بِمُصْرِخِي﴾ الأعمش، ويحيى بن وثاب جميعاً. حدثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى أنه خفض الياء. قال الفراء: ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى؛ فإنه قلَّ من سلَّم منهم من الوهم"^(٣).

٢. المبرد (ت ٢٨٦هـ):

في ظاهرة (تمييز "المائة" الجمع المجزوء) قال: "وقد قرأ بعض القراء بالإضافة"^(٤)، فقال: ﴿ثَلَاثَاةٍ سَنِينَ﴾ [سورة الكهف: ٢٥] وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة"^(٥).

٣. الزجاج (ت ٣١١هـ):

في ظاهرة (تسكين حركة الإعراب) قال: "وروي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ"^(٦): ﴿إِلَى بَارئِكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٥٤] بإسكان الهمز، وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسرة، وأحسب أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه، فإنه أضبط لما روي عن أبي عمرو، والإعراب أشبه بالرواية عن أبي عمرو؛ لأنَّ حذف الكسرة - في مثل هذا - وحذف الضمِّ إنما يأتي باضطرار من الشعر"^(٧).

٤. أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ):

في ظاهرة (حذف الفاء والفعل في جواب الشرط) قال: "وروي عن الأعمش"^(٨): ﴿إِنْ يَصُدُّوكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٢] وهذه القراءة لا تجوز بإجماع التَّحْوِين، إلا في شعر على قول بعضهم؛ لأنَّ (إِنْ) إذا عملت فلا بدَّ في جوابها من الفاء والفعل، وإن كان سيبويه قد أنشد^(٩): [الرَّجَز]

١. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٠٥-٣٠٦.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. معاني القرآن ٧٥/٢.

٤. قراءة حمزة، والكسائي، وغيرهما. ينظر: السبعة في القراءات ص ٣٩٠، ومعجم القراءات ١٨٧/٥.

٥. المقضب ١٧١/٢.

٦. ينظر: السبعة في القراءات ص ١٥٥، والنشر في القراءات العشر ١٠/١، ومعجم القراءات ١٠١/١.

٧. معاني القرآن وإعراجه ١٣٦/١.

٨. ينظر: المحتسب ٢٠٦/١، ومعجم القراءات ٢٢٢/٢.

٩. قائله: جرير بن عبد الله البجلي. ينظر: الكتاب ٦٧/٣، وشرح التسهيل ٧٨/٤، وشرح شواهد المغني ٨٩٧/٢، وخزانة الأدب ٤٧/٩. الشاهد: (إِنْ يُصْرَعُ... تُصْرَعُ). جاء فعل الشرط مجزئاً، وجوابه مرفوعاً. سيبويه جعل (تُصْرَعُ) من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر (إِنْ) وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر (إِنْ).

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

فإنما أجازته في الشعر^(١).

٥. أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ):

عدّ ظاهرة (إثبات ألف "أنا" في الوصل) من الضرائر، قال: "القول في ﴿أَنَا﴾ أنه ضمير المتكلم، والاسم: الهمزة والتون، فأما الألف فإنما تلحقها في الوقف... وقد يُجرون الوقف مجرى الوصل في ضرورة الشعر، فيثبتون فيه ما حكمه أن يثبت في الوقف، وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل^(٢).

ثم ردّ ما وقع نظيره في القراءات، قال: "وأما ما روي عن نافع من إثباته الألف في ﴿أَنَا﴾ إذا كانت بعد الألف همزة، فأني لا أعلم بين الهمزة وغيرها من الحروف فصلاً، ولا شيئاً يجب من أجله إثبات الألف التي حكمها أن تثبت في الوقف، بل لا ينبغي أن تثبت الألف التي حكمها أن تلحق في الوقف، وتسقط في الوصل قبل الهمزة، كما لا تثبت - قبل غيرها - من الحروف في شيء من المواضع، وقد جاءت ألف ﴿أَنَا﴾ مثبتة في الوصل في الشعر، من ذلك: قول الأعشى^(٣): [المقارب] فكيف أنا واتحالي القوافي بعد المشيب كهي ذاك عاراً^(٤).

٦. ابن جني (ت ٣٩٢هـ):

في ظاهرة (حذف الفاء في جواب الجزاء) ردّ على تعليق ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) وهذا مردود في العربية^(٥) على قراءة طلحة بن سليمان^(٦): ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [سورة النساء: ٧٨] برفع الكافين، قال: "هو - لعمري - ضعيف في العربية، وبابه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس بمردود؛ لأنه قد جاء عنهم، ولو قال: مردود في القرآن لكان أصح معنى...^(٧).

٧. أبو حيان (ت ٧٤٥هـ):

في ظاهرة (إسكان لام الأمر بعد "ثم" في الفعل المضارع) قال: "واسكانها مع (ثم) في ضرورة الشعر، ولا يجوز في الكلام، وإن كان حمزة^(٨) قد قرأ: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّ﴾ [سورة الحج: ١٥] بسكون اللام؛ لأنه لم يكن له علم بالعربية^(٩).

يا أفرغ بن حاسٍ يا أفرغ

١. إعراب القرآن ص ٢٥٦.

٢. الحجة للقرآن السبعة ٣٥٩/٢ - ٣٦٠.

٣. ديوانه ص ٥٣. اختلف صدر البيت هنا عما في ديوانه:

فَمَا أَنَا أَمْ مَا اتَّحَالِي الْقَوَا... ف

٤. الحجة للقرآن السبعة ٣٦٤/٢ - ٣٦٥.

٥. لم أقف على قوله هذا في كتابه (السبعة في القراءات).

٦. ينظر: معجم القراءات ١١١/٢.

٧. المحتسب ١٩٣/١.

٨. ينظر: السبعة في القراءات ص ١٧٧، ومعجم القراءات ٩٠/٦.

٩. تذكرة النحاة ص ٢٨٨.

ب. حَمَلُ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى (الَلْحَنِ).

الَلْحَنِ: "الكلام المَلْحُون ليس بكلام في اصطلاح النُّحاة؛ لأنه لا إسناده فيه" (١).

والتَّحْوِينُ استعملوا هذا المصطلح في مواضع كثيرة بمعنى (الخطأ)، عند إرادة منع الإعراب، أو النُّطْقِ بتركيب مخالف للقواعد (٢)، وهذا هو الذي حَمَلَهُمْ على تلحين بعض القراء؛ فحمزة (ت ١٥٨هـ) في رواية ذكرها أبو الطيب اللغوي (ت ٣١٥هـ) في مراتبه أَنَّ التَّحْوِينَ "أجمعوا على أنه لم يكن شيئاً، ولم يكن يعرف كلام العرب، ولا النَّحْو، ولا كان يدعي ذلك، وكان يلحن في القرآن، ولا يعقله، يقول: (٣) ﴿وَمَا أَتَمُّ بِمُصْرِحِي﴾ [سورة إبراهيم: ٢٢] بكسر الياء المشددة، وليس ذلك من كلام العرب، ونحو هذا من القراءة" (٤). ف (الَلْحَنِ) هو مستوى من مستويات اللغة المردودة. ومن لَحَّنُوا القراءات التي وردت على ما قُصِرَ على الضرائر:

١. المبرد (ت ٢٨٦هـ):

- في ظاهرة (إسكان لام الأمر بعد (ثم) في الفعل المضارع) عدّها من قبيل الضرائر (٥)، قال في المقتضب: "وأما قراءة من قرأ (٦) ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّ فَلْيَنْظُرْ﴾ [سورة الحج: ١٥] فَإِنَّ الإسكان في لام ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾ جيد، وفي لام ﴿لَيَقَطَّ﴾ لحن؛ لأنَّ (ثم) منفصلة من الكلمة" (٧).

- في ظاهرة (إسكان الهاء) نقل عنه عند قراءة البعض (٨) لقوله - تعالى - ﴿أَرْجُهُ وَأَخَاهُ﴾ [سورة الأعراف: ١١١] قال: "وإسكانها لحن، ولا يجوز إلا في شذوذ من الشعر" (٩).

٢. الزَّجَّاج (ت ٣١١هـ):

في ظاهرة (تسكين حركة الإعراب) قال: "قرأ حمزة (١٠) ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ﴾ [سورة فاطر: ٤٣] على الوقف، وهذا عند التَّحْوِينَ الحذاق لحن، ولا يجوز، وإنما يجوز مثله في الشعر في الاضطراب، قال الشاعر (١١): [الرَّجَز]

١. حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهريّة في علم النَّحْو ص ٥.

٢. ينظر: ظاهرة المنع في النَّحْو العربي ص ٣٩.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. ص ٤٤.

٥. ينظر: تذكرة النُّحاة ص ٢٨٨.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. ١٣٤/٢.

٨. قراءة حفص عن عاصم، وحمزة، وغيرهما. ينظر: السَّبعة في القراءات ص ٢٨٨، ومعجم القراءات ١١٨/٣.

٩. قوله في إعراب القرآن؛ للنجاشي ٦٦/٢.

١٠. ينظر: السَّبعة في القراءات ص ٥٣٥-٥٣٦، ومعجم القراءات ٤٤٧/٧.

١١. قاله: أبو نخيلة. ينظر: شرح أبيات سيبويه ٣٤١/٢، وضرائر الشعر ص ٧٤.

الشَّاهد: (صاحب قوم). سكن الباء من (صاحب)؛ إجراءً للمنْفَصَل مَجْرَى المتصل.

عَجْزُهُ:

إِذَا اغْوَجَّجُنْ قُلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ

والأصل: يا صَاحِبُ قَوْمٍ، ولكنه حذف مضطراً^(١).

ج. حمل ما جاء في القرآن على (القيح).

القيح: هو ضد (الحسن) وقد يكون جائزاً، أو غير جائز، فهو مصطلح متأرجح بين القبول والرد^(٢). وفي النماذج التالية استعمل للدلالة على المنع. ومن حملوا ما جاء نظيراً للضرورة في القرآن على القيح:

١. الفراء (ت ٢٠٧هـ):

ذكر في ظاهرة (العطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض) أن هذه القراءة الصحيحة المقروءة عن طريق النش^(٣) ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [سورة النساء: ١] فيها قيح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كُني عنه، وإنما يجوز هذا في الشعر^(٤).

٢. ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ):

في ظاهرة (الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور) عند قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)^(٥): ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٧] قال: "والحجة لمن قرأه بضم الزاي: أنه دلّ بذلك على بناء الفعل لما لم يسم فاعله، ورفع به (القتل) وأضافه إلى (شركائهم) فخفضهم، ونصب (أولادهم) بوقوع القتل عليهم، وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر"^(٦).

• الثاني: حمل ما جاء في القرآن على الضعف.

ومن حملوا نظير الضرائر في القراءات على الضعف:

١. السيرافي (ت ٣٦٨هـ):

في ظاهرة (نصب الفعل المضارع بعد الفاء السببية في غير الأجوبة الستة) قال: "وأما قراءة عبد الله بن عامر اليحصبي^(٧): ﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة البقرة: ١١٧] فضعيفة؛ لأنه لا منصوب قبله فيعطف عليه، وإنما نصب مثله في ضرورة الشعر"^(٨).

بِالدَّوْ أَشْبَاهُ السَّفِينِ الْعُومِ

١. معاني القرآن وإعراجه ٢٧٥/٤.

٢. ينظر: لسان العرب (قيح)، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ٢٩٢، والقياس في النحو العربي نشأته وتطوره ص ١٥١.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. ينظر: معاني القرآن ٢٥٢/١ - ٢٥٣.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. الحجة في القراءات السبع ص ١٥١.

٧. سبق الوقوف عليه.

٨. شرح الكتاب ١١٥/٤.

٢. ابنُ جنِّي (ت ٣٩٢هـ):

في ظاهرة (حذف همزة الاستفهام) قال: "... قراءة الزهري^(١): ﴿أَشْهَدُوا﴾ [سورة الزُحُف: ١٩] بغير استفهام. قال أبو الفتح: أمّا حذفُ همزة الاستفهام تخفيفاً، كأنّه قال: أشهدوا خلقهم؟ كقراءة الجماعة^(٢)؛ فضعيف؛ لأنّ الحذف في هذا الحرف أمرٌ موضعه الشعر"^(٣).

٣. ابنُ عطية (ت ٥٤٢هـ):

في ظاهرة (الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف و الجار والمجرور) قال: "وقرأ ابنُ عامر^(٤): ﴿وَكذلكَ زَيْنُ﴾ بضمّ الزَّاي ﴿قَتْلُ﴾ بالرفع ﴿أولادهم﴾ بنصب الدَّالِ ﴿شركائهم﴾ بخفض الشُّركاء، وهذه قراءة ضعيفةٌ في استعمال العرب؛ وذلك أنّه أضافَ (القتلَ) إلى الفاعل، وهو (الشُّركاء) ثمّ فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول - ورؤساءُ العربيّة لا يُحيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر - ... فكيف بالمفعول في أفصح الكلام؟"^(٥).

٤. ابنُ عُصفور (ت ٦٦٩هـ):

في ظاهرة (العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار) جعل قراءة^(٦): ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ﴾ [سورة النساء: ١] بجزر (الأرحام) - عطفاً على المضمّر المخفوض من دون إعادة الخافض - من قبيل الضرورات، ثمّ قال: "ومنه، أي: مما يجوز في الشعر: العطفُ على ضمير الخفض المتصل من غير إعادة الخافض؛ تشبيهاً له بالعطف على الظاهر، نحو قوله^(٧): [البسيط]

فاليوم قرّبتَ تهجُوناً وتَشْتَمُنَا
فاذهبْ فما بكِ والأيام من عَجَبٍ

ولا يجيء (شيءٌ) من ذلك في سعة الكلام عند الحقيقين من البصريين، والكوفيون (يُحيزونه) ... وأمّا قراءة من قرأ: ﴿واتقوا الله الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ﴾ [سورة النساء: ١] فمن العطف على ضمير الخفض من غير إعادة خافض ... وهي قراءة ضعيفة لما ذكرناه من أنّ العرب لا تعطفُ مخفوضاً على مخفوض قد كُيِّ عنه إلا في الشعر؛ لضعفه^(٨).

فهذه التّماذج ونظائرُها توضّح موقفَ التّحويين تجاه ما ورد نظيراً لما حملوه على الضرورة.

لكثني وقتُ على نماذجٍ أخرى تصوّر موقفاً خلافاً لموقفِ التّفي؛ فقد أجاز التّحويون ورودَ ما سنّوه وقعدوا له - مما لم يُحزَ عندهم إلا شعراً - على وجه الضرورة في القرآن بأساليب غير مباشرة.

وجاءت هذه التّماذج على صورتين:

١. ينظر: معجم القراءات ٣٦٠/٨.

٢. ينظر: المصدر السابق ٣٥٩/٨.

٣. المحتسب ٢٥٤/٢.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. المحرر الوجيز ٣٤٩/٢ - ٣٥٠.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. لم أقف على قائله. ينظر: الكتاب ١٦٨/١، والكشاف ٤٦٢/١، وشواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح ص ١٠٩.

الشّاهد: (بك والأيام)؛ حيث عطف (الأيام) على الضمير المجرور محلاً (بالباء)، وهو الكاف من غير إعادة الجار.

٨. ضرائر الشعر ص ١٤٧ - ١٤٩.

❖ الصورة الأولى: المقابلة.

جاءت إجازتهم لما قصروه على الضرورة في القرآن على هذه الصورة على طريقتين:

• الطريقة الأولى: إجازة الضرورة في القرآن بدون قيد.

١. ظاهرة (حذف التنوين لالتقاء الساكنين).

أ. المبرد (ت ٢٨٦هـ):

قال: "فإن كان في غير هذا الموضع^(١) فالمختار والوجه في التنوين التحريك لالتقاء الساكنين؛ لأن الحذف إنما يكون في حرف المد واللين خاصة، وإنما جاز في التنوين لمضارعة إياها . . . فلما أشبهها وجرى معها، أُجري مجراها - معها - في اضطرار الشاعر، وفيما ذكرت من هذا الاسم والصفة، فأما ما جاء من هذا في الشعر، فقله^(٢): [الكامل]

عَمُرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ
وَرَجَالُ مَكَّةَ مُسْتَنْوُونَ عِجَافٌ^(٣)

ثم قال: "وقرأ بعض القراء^(٤): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص: ١-٢] ، وأما الوجه فإثبات التنوين^(٥) .

ب. ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ):

بعد عده هذا الاستعمال من الضرائر، قال: "وإذا هذا الضرب، والذي جاء قبله، قد جاء في القرآن، فأحرى وأولى أن يجيء في الشعر^(٦) .

ج. ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ):

قال: "فأما قوله - تعالى -: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣٠] فقد قرئ بالتنوين وبغير التنوين، فمن نون جعله مبتدأ، و(ابن الله) الخبر؛ حكاية عن مقال اليهود، ومن حذف التنوين منه^(٧) جعله وصفاً، وقدّر مبتدأ محذوفاً، تقديره: (هو عزير بن الله) فيكون (هو) مبتدأ، و(عزير) الخبر، و(ابن الله) صفته، وهذا فيه ضعف؛ لأن (عزيراً) لم يتقدم له ذكر فيمكنى عنه، والأشبه أن يكون - أيضاً - خبراً، إلا أنه حذف منه التنوين - لالتقاء الساكنين - من قبيل الضرورة، وله نظائر، نحو قوله - تعالى -: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص: ١-٢] بحذف التنوين من ﴿أحد﴾^(٨)، ومنه: ما رواه أبو العباس عن

١. يقصد بالموضع: فيما ليس علماً موصوفاً ب (ابن) .

٢. قائله: ابن الزّغري. شعره ص ٥٣ .

الشّاهد: (عمرو)؛ حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين (سكون التنوين وسكون اللام في الاسم الموصول "الذي") .

٣. المقضب ٣١٢/٢ .

٤. سبق الوقوف عليها .

٥. المصدر السابق ٣١٤/٢ .

٦. شرح الجمل ص ٧٥٥ .

٧. سبق الوقوف عليها .

٨. سبق الوقوف عليها .

عُمارة بن عَقِيل أَنَّهُ قَرَأَ^(١): ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [سورة يس: ٤٠] بنصب ﴿النَّهَارِ﴾ على إرادة التنوين، ومنه: قول الشاعر^(٢): [المقارب]

فَأَلْفَيْتَهُ غَيْرَ مَسْتَعْبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

أراد: وَلَا ذَاكَرًا لِلَّهِ إِلَّا قَلِيلًا، بالتنوين، ولذلك نُصِبَ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ التَّنْوِينَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ^(٣).

د. المظفر بن الفضل العلوي (ت ٦٥٦هـ):

قال: "فيما يجوز للشاعر استعماله وما لا يجوز... الذي يجوز للشاعر - المولد استعماله في شعره من الضرورة - هو جميع ما استعمالته العرب في أشعارها من الضرورات... وما يجوز استعماله، وهو كثير فاش في الاستعمال، حذف التنوين لالتقاء الساكنين. فمن ذلك قول الشاعر^(٤): [المقارب]

حُمَيْدُ الَّذِي أَمَجَ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّبِيَّةِ الْأَصْلَعِ

كان ينبغي أن يقول: (حميد) فأسقط التنوين... وقد روي عن أبي عمرو في بعض طرقه^(٥): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص: ١-٢] فحذف التنوين من (أحد)؛ لالتقاء الساكنين، وكذلك حذف التنوين لالتقاء الساكنين في قراءة من قرأ^(٦): ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣٠] على أَنَّهُ مَبْدَأٌ، و(ابن الله) خبره، كقراءة من أثبت التنوين، ولا يكون حذف التنوين منه لامتناع الصرف؛ لأنَّ (عُزَيْرًا)، ونحوه ينصرف عربيًّا كان أو أعجميًّا، وإنما حسن حذف التنوين لالتقاء الساكنين، كما حسن حذف حروف اللين لذلك^(٧).

هـ. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ):

قال: "... ولا يحذف لالتقاء الساكنين، إلا في ضرورة... وكذلك قوله - تعالى -: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص: ١-٢] في قراءة من حذف التنوين من (أحد)...^(٨).

و. الرضي (ت ٦٨٦هـ):

قال: "وحذفه، أي: التنوين في نحو قوله^(٩): [الرَّجَز]

وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِي

١. سبق الوقوف عليها.

٢. سبق الوقوف عليه.

٣. شرح المفصل ١/٣٣٤-٣٣٥.

٤. قائله: المبرد، وقيل: حميد الأبحي، وقيل: مالك بن حريم، وقيل: مالك بن عمرو. ينظر: سر صناعة الإعراب ١٨٩/٢، ومعجم البلدان ١/٢٥٠، ولسان العرب ٢/٢٠٩، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب التحوية ٢/١٢٣.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. نضرة الإغريض في نصرة القريض ص ٢٦٦.

٨. شرح الجمل ٣/٢٩-٣٠.

٩. سبق الوقوف عليه.

وقوله^(١): [المتقارب]

وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

فَالْفَيْتُهُ غَيْرُ مُسْتَقْبَبٍ

ضرورة، وقرئ في الشُّذُوذِ^(٢): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص: ١-٢]^(٣).

٢. ظاهرة (حذف همزة الاستفهام).

قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "ومنه: حذفُ همزة الاستفهام إذا أُمن اللبسُ للضرورة... وأكثر ما يوجد ذلك مع (أَمْ)؛ لأنَّ فيها دلالةً عليها، نحو قوله^(٤): [الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَلَنْ كُنْتُ دَارِيًا
بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرَ أَمْ بِشَمَانٍ
يريد: أسبع... وقد حُذِفَتْ مع (أَمْ) في الشاذ من قراءة ابن مُحِيصِن^(٥): ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [سورة البقرة: ٦] بهمزة واحدة من غير مد^(٦).

٣. ظاهرة (حذف العائد من جملة الخبر إلى المخبر عنه).

قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "ومنه - أي: نقص الكلمة - حذف الضمير الرابطة للجملة الواقعة خبرًا بالمخبر عنه، إذا كان حذفه يؤدي إلى تهية العامل للعمل، وقطعه عنه، نحو: قول الأسود بن بَعْرِ^(٧): [السريع]

بِالْحَقِّ لَا يَحْمَدُ بِالْبَاطِلِ

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابَهُ

وقول الآخر^(٨): [الرجز]

عَلَيَّ ذَبَابٌ كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

قَدْ أَصْبَحْتَ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي

وقول الآخر^(٩): [الطويل]

وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنِّي

يريد: أنا عارفه.

... ألا ترى أنَّ (يحمدُ) و(أصنع) و(عارف) مهيآت للعمل في المبتدئات التي هي أخبارٌ لها، وهي مع ذلك مقطوعة عن العمل فيها. فحذف الرابطة في هذه الأبيات، وأمثالها يحسُن في الشعر، ولا يحسُن في سعة الكلام، بل إنَّ جاء منه شيء

١. سبق الوقوف عليه.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. شرح الرُّضِيِّ للكافية ٤/٨٨٣.

٤. قاله: عمر بن أبي ربيعة المخزومي. ديوانه ص ٥٥٦. مع اختلاف في بعض ألفاظ الشَّطْرَيْنِ.

٥. ينظر: المحتسب ١/٥٠، والتبيان في إعراب القرآن ١/٢١.

٦. ضرائر الشعر ص ١٢٤-١٢٥.

٧. قاله: يعفر الأسود. لم أقف عليه في ديوانه. ينظر: المقرب ١/٨٤.

٨. قاله: أبو النجم العجلي. ينظر: الكتاب ١/١٧، ومجاز القرآن ٢/٨٤، والمحتسب ١/٢١١، والتبيان في إعراب القرآن ١/٤٤٣.

٩. قاله: مزاحم العقيلي. ينظر: شرح أبيات سيبويه ١/٣٣، وخزانة الأدب ٦/٢٦٩.

حُفَظَ، ولم يُنْقَسْ عليه. فمما جاء من ذلك قراءة يحيى^(١): ﴿أَفَحُكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [سورة المائدة: ٥٠] برفع حكم، التقدير: يَبْغُونَهُ...^(٢).

٤. ظاهرة (زيادة اللام على المفعول في حال تأخره عن الفعل العامل فيه تقوية للعمل).

قال ابن عصفور: "ومنها - أي: الضرائر - زيادة اللام على المفعول في حال تأخره عن الفعل العامل فيه؛ تقوية للعمل، نحو قول ابن ميادة^(٣): [الكامل]

وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدَ

... وقد يجيء ذلك في سعة الكلام، نحو قوله - تعالى -: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفَ لَكُمْ﴾ [سورة النمل: ٧٢] أي: ردفكم، إلا أنَّ ذلك لا يحسن إلا في الشعر، فلذلك أُورِدَ في الضرائر^(٤).

٥. ظاهرة (حذف الباء من الاسم المنقوص في حال الإضافة، والمعرف بآل).

قال صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ): "تنبيه: الفصح أن تقول: عندي ثَمَانِي نِسْوَةٍ، وثمانية جارية، وثمانية مائة درهم؛ لأنَّ الباء هنا ياء المنقوص، وهي ثابتة في حالة الإضافة والنصب، كياء قاض، فَإِنْ قُلْتَ قول الأعشى^(٥): [الكامل]

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيَا وَثَمَانِ عَشْرَةً وَاثْنَيْنِ وَأَرْبَعًا

يخالف ذلك، قلتُ: بابه الضرورة في الشعر، كما قال الآخر^(٦): [الوافر]

وَطَرْتُ بِمَنْصُلِي فِي يَمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا

يريد: الأيدي، على أنه قد قرئ^(٧): ﴿وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنْشَاتُ﴾^(٨) [سورة الرحمن: ٢٤] بِضَمِّ الرَّاءِ^(٩).

٦. ظاهرة (جواز الإتيان بالماضي من الأفعال في معنى المستقبل).

عدّها الفَرَّازُ الْقِيرواني (ت ٤١٢هـ) من الضرائر، واستشهد على ذلك بشواهد شعرية، ثم قال: "وقد زعم قوم أن هذا ليس من الاضطراب، وأجازوه في الكلام، وقالوا: هو من أفصح، ومنه: قوله - جل وعز -: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [سورة المائدة: ١١٦] قالوا: معناه وإذ يقول الله يوم القيامة. ومثله قوله - جل وعز -: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾ [سورة

١. سبق الوقوف عليها.

٢. ضرائر الشعر ص ١٣٩ - ١٤٠.

٣. سبق الوقوف عليه.

٤. ضرائر الشعر ص ٥٢ - ٥٣.

٥. لم أقف عليه في ديوانه. ينظر: عمدة الكتاب وعدة ذوي الأبواب ص ١٦٩، وتوجيه الممع شرح كتاب الممع ص ٤٣٩.

الشاهد: (ثمان عشرة) حذفت من (ثمان) الباء، وفتحت نونها.

٦. قائله: مضر بن ربعي. ينظر: سر الفصاحة ص ٧٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٣٧/٤.

٧. قراءة عبد الله بن مسعود، والحسن البصري، وعبد الوراث عن أبي عمرو، وغيرهم. ينظر: مختصر ابن خالويه ص ١٤٩، ومعجم القراءات

٢٥٧/٩.

٨. في الأصل: المُنْشَاتِ.

٩. الوافي بالوفيات ٣٨/١.

الهمزة: ٣] أي: يُخَلِّدُهُ؛ لأنه لم يكن خلوداً بعد. وكذا قوله - جلَّ وعزَّ - ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ﴾ [سورة يوسف: ٦٣] وإنما هو يُمنَعُ مِنَّا، إن لم تُرسل معنا أخانا؛ لأنه لم يُمنَعْ بعد^(١). لم يستنكر ذلك، ولم يُؤول الآيات على وجه بعيد عن هذه الظاهرة. ٧. ظاهرة (حذف التَّوْنِ من اسم الفاعل المجمع من غير أن يكون مضافاً أو موصولاً).

قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): "... ومثله^(٢) ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِيٍّ بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ [سورة البقرة: ١٠٢] لا يليق بالاختيار، بل بالاضطرار، نحو^(٣): [الطويل]

يَمْدُعْنِي لَكُمْ^(٤).

٨. ظاهرة (مباشرة الفعل المضارع لـ "أن" المخففة من الثقيلة وحذف الفصل/ رفع المضارع بعد "أن" الناصبة). أ. قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "ومنه: مباشرة الفعل المضارع لـ (أن) المخففة من الثقيلة وحذف الفصل... ولا يحسن شيء من ذلك في سعة الكلام حتى يفصل بين (أن) والفعل بالسَّيْنِ أو (سوف) أو (قد) في الإيجاب، ود (لا) في النفي، فإن جاء شيء منه في الكلام حفظ، ولم يُقس عليه، نحو: قراءة [ابن] مجاهد^(٥) ﴿لَعَنَ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣] برفع (يُتِمُّ)^(٦). قابل ظاهرة مباشرة (أن) للفعل المضارع - بدون فاصل - في الضرورة بقراءة مجاهد بن جبر (ت ١٠٤هـ). ب. قال أبو حيان (ت ٧٤٥هـ): "وقرئ: ﴿أَنْ يُتِمَّ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٣] برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد (أن) في كلام العرب في الشعر. أنشد الفراء^(٧) - رحمه الله تعالى -^(٨): [الكامل]

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْوٍ مِ يَرْتَمُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

وقال الآخر^(٩): [البسيط]

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ، وَيَحْكُمَا مِني السَّلَامَ، وَأَنْ لَا تُثْلَغَا أَحَدًا

... والذي يظهر أن إثبات التَّوْنِ في المضارع المذكور مع (أن) مخصوص بضرورة الشعر، ولا يحفظ (أن) غير ناصبة إلا في هذا الشعر، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد...^(١٠). قابل ظاهرة إهمال (أن) في الضرورة بقراءة مجاهد.

١. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٧٤.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. سبق الوقوف عليه.

٤. شرح التسهيل ١/٧٣.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. ضرائر الشعر ص ١٢٩-١٣٠.

٧. ينظر: معاني القرآن ١/١٣٦.

٨. سبق الوقوف عليه.

٩. سبق الوقوف عليه.

١٠. البحر المحيط ٢/٤٩٩.

ج. قال الرُّعَيْنِي (ت ٧٧٩هـ): "اعلم أنَّ في هذه التَّوَصُّب ما يجوز إلغاؤه، فمن ذلك: (أَنْ) رفعوا الفعل بعدها في الضرورة، وفي قليل من الكلام"^(١). وبعد أن استشهد بجملة من الشواهد الشعرية، قال: "ومَّا جاء من إلغاء (أَنْ) في الكلام قراءة [ابن] مجاهد"^(٢): ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣] برفع الميم"^(٣).

٩. ظاهرة (حذف الياء والواو من هاء الإضمار، وإسكانها).

قال ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) في شرح الجمل: للزجاجي في باب (ما يجوز للشاعر استعماله في ضرورة الشعر): "وأما حذف (الياء) و(الواو) من (هاء) الإضمار وإسكانها . . . وإذا كان قد جاء في القرآن العظيم، فالشعر أجدر وأولى بذلك، قال سبحانه: ﴿وَلَنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [سورة الزمر: ٧] في قراءة بعضهم^(٤)، بحذف الواو والضمة، وإسكان الهاء، وقال تعالى: ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ يَتَّقَهُ﴾ [سورة النور: ٥٢] بحذف الياء والكسرة، وإسكان الهاء^(٥)، وعلى ذلك قول الشاعر^(٦): [الطويل]

ومطوأي مشتاقان له أرقان^(٧).

١٠. ظاهرة (نصب الفعل المضارع بـ "أَنْ" المضمرة بعد الفاء الجوابية الواقعة بعد "إنما" الحصرية).

قال ابن النَّاظِم (ت ٦٨٦هـ): "قد تضر (أَنْ) النَّاصِبَةُ بعد (واو الجمع) و(فاء الجواب) في غير المواضع المذكورة، وذلك على ضربين: أحدهما جائز في الاختيار، وسعة الكلام، والآخر مخصوص بالضرورة . . . فيجوز في الاختيار إضمار (أَنْ) النَّاصِبَةُ بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومي أداة شرط، أو بعدهما، أو بعد حصر بـ(إنما) . . . مثال الثالث: قراءة ابن عامر^(٨): ﴿وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة البقرة: ١١٧] بالنَّصْب، على تقدير: (فإنما يكون منه كُنْ فيكون من ذلك الأمر) وهو نادر، لا يكاد يُعثر على مثله، إلا في ضرورة الشعر"^(٩).

• الطريقة الثانية: إجازة الضرورة في القرآن بقيد أن تكون لغة من لغات العرب.

أجاز بعض النحويين وقوع بعض الظواهر التي حملوها في الشعر على الضرورة في القرآن، مع إدراكهم أنها في حقيقتها ظواهر لغوية لهجية مستعملة عند العرب؛ فلا يرون في كونها (لغة) وردت عليها قراءة قرآنية مانعاً من قصرها على الضرورة، مثل:

١. ظاهرة (مد المقصور).

١. شرح ألفية ابن معط ٧٢٨/١ - ٧٢٩.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. المصدر السابق.

٤. قراءة أبي عمرو في رواية الدوري، وغيره. ينظر: السبعة في القراءات ص ٥٦٠-٥٦١، ومعجم القراءات ١٣٩/٨.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. سبق الوقوف عليه.

٧. ص ٧٦٠ - ٧٦١.

٨. سبق الوقوف عليها.

٩. شرح التسهيل ٤/٤٦.

قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في فصل الزيادة: "وهي منحصرة في زيادة حركة، وزيادة حرف، وزيادة كلمة، وزيادة جملة... ومن هذا القبيل - في أنه قد مَدَّ للضرورة -، إلا أنه لم يكن آخره قبل ذلك ألفاً - قول الشاعر^(١): [الطويل]

فكلهم مُسْتَقْبِحٌ لَصَوَابٍ مَنْ يُخَالِفُهُ مُسْتَحْسِنٌ لَخَطَائِهِ

فمدَّ (الخطأ) وهو مقصور، وقد قيل: إنَّ المدَّ لغة، بل جاء ما هو أشدَّ من هذا - وهو مدَّ المقصور في حال السَّعة -: قرأ طلحة بن مصرّف^(٢): ﴿يَكَادُ سَنَاءُ بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ [سورة التور: ٤٣] فمدَّ (السَّنة) الذي يراد به الضوء، وهو مقصور^(٣).

فقوله: "قيل: إنَّ المدَّ لغة" يشير إلى أنه لا يرى في مصادفة الضرائر للغات العرب مانعاً من القول بالضرورة، والذي يدل على صحة هذا الاستنتاج قوله في موضع آخر: "فإن قلت: كيف جعلت صرفاً ما لا ينصرف من قبيل الضرائر، وقد زعم أبو الحسن الأخفش - في الكبير له - : أنه سمع من العرب مَنْ يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف، وحكى الزجاجي - أيضاً - في نوادره مثل ذلك؟ فالجواب: أن صرف ما لا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب، قال أبو الحسن: فكان ذلك لغة الشعراء؛ لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه، فجزت ألسنتهم على ذلك. وأمّا سائر العرب فلا يُجيزون صرف شيء منه في الكلام؛ فلذلك جعل من قبيل ما يختص به الشعر^(٤).

٢. ظاهرة [إثبات ألف "أنا" في الوصل مجرى الوقف].

قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "قد يُجرى الوصل مجرى الوقف، وبابه الشعر، ولا يكون في حال الاختيار^(٥). ثم قال: "منه: قوله - تعالى - : ﴿لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [سورة الكهف: ٣٨] في قراءة ابن عامر^(٦) بإثبات الألف، والأصل: (أنا) فأُلقيت حركة الهمزة على نون (لكن) وحُذفت الهمزة، وأدغمت النون في النون. والقياس: حذف الألف من (أنا) في الوصل؛ لأنها لبيان الحركة في الوقف، كالهاء في ﴿كَتَابِي﴾ [سورة الحاقة: ١٩]، و﴿حِسَابِي﴾ [سورة الحاقة: ٢٠] وإنما بُني الوصل فيه على الوقف. ونحوه قوله - تعالى - : ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٨]"^(٨).

١. قائله: أبو العتاهية. ديوانه ص ١٥.

٢. ينظر: المحتسب ١١٤/٢، ومعجم القراءات ٢٨٤/٦.

٣. ضرائر الشعر ص ٣٠.

٤. المصدر السابق ص ١٦.

٥. شرح المفصل ٢٣٢/٥.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. المصدر السابق ٢٣٤/٥.

قصر ابن يعيش ظاهرة (إجراء الوصل مجرى الوقف) على الضرائر؛ ومع ذلك نظر لها بقراءتين سبعيتين. وفي موضع متأخر عدّ إثبات ألف (أنا) وصلاً لغة، قال: "واثباتها في الوصل لغة رديئة"^(١)، وبأنه الشعر"^(٢).

٣. ظاهرة (صرف ما لا ينصرف).

- الفراء (ت ٢٠٧هـ): نُقل عنه إجازته صرف كل ما لا ينصرف في الشعر ما عدا (أفعل منك)^(٣). وفي معاني القرآن احتج لصحة ورود هذه الظاهرة في القراءات - قراءة عبد الله بن مسعود (ت ٣٢هـ)^(٤) ﴿وَلَا يَغْوُ وَيَعْقُ وَنَسْرًا﴾ [سورة نوح: ٢٣]، و^(٥) ﴿سَلَسَلًا﴾ [سورة الإنسان: ٤]، و^(٦) ﴿قَوَارِيرًا﴾ [سورة الإنسان: ١٦] بالألف - بجواز ورودها في الشعر، قال: "... وليس بخطأ؛ لأنّ العرب تجرى ما لا يجري في الشعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم، قال متمم بن نويرة^(٧): [الطويل]

فَمَا وَجَدُ أَظَارَ ثَلَاثِ رَوَائِمٍ
رَأَيْنَ مَجْرًا مِنْ حُورٍ وَمُصْرَعًا

فأجري (روائيم) وهي مما لا يجري فيما لا أحصيه في أشعارهم"^(٨)، دون ردّ للقراءات أو تضعيفها.

- الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) عدّ صرف ما لا ينصرف من قبيل الضرائر في الجمل^(٩)، وقال في الأملاني: "وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولا غيره إلا أفعل منك، وعلى هذه اللغة قرئ^(١٠): ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فَضَّة﴾ [سورة الإنسان: ١٦] بتوניהما جميعاً"^(١١).

١. لغة رديئة، أي: من اللغات التكررة المكروهة، الذي لا خير فيها. جاء في لسان العرب (رداً) "رداً: وهذا الشيء بين الرداءة وردّ الشيء يردّ رداءة فهو رديء، وفسد فهو فاسد".

وقال السيوطي: "الردية من اللغات: هو أقبح اللغات وأنزلها درجة". المزهر ١٧٥/٢.

وهذه اللغة التي وصفها ابن يعيش بالرداءة هي لغة من لغات تميم. ينظر: همع الموامع ٢٣٦/١، واللهجات العربية في التراث ص ٥٠٣، ومعجم القراءات ٣٦٦/١ - ٢١٢/٥.

وقد وصف السيرافي قبله - أيضاً - في شرح كتاب سيبويه ظاهرة الوقف في لهجة ربيعة بأنها "لغة رديئة". ٤٨١/٥.

على الرغم "من أنّ كثيراً من اللهجات العربية الحديثة تسير متبعة وقف ربيعة". اللهجات العربية في التراث ٤٨٤/٢.

وهذا الوصف عندهما - وعند غيرهما من النحويين - متعلق بقوة القياس وضعفه، فما وصف بالرداءة من اللغات المقصود منه: ضعف هذه اللغة، ومنع القياس عليها، إلا أنّ البعض - مثل: ابن جني - قد أجازوا استعمالها، ولم يعدوها من قبيل الخطأ. ينظر: الخصائص ١٤/٢، وطلعن النحاة واللغويين في لغات العرب ص ٤٩.

٢. شرح المفصل ٣٧/٣.

٣. ينظر قوله في ضرورة الشعر ص ٤١، وضرائر الشعر ص ١٥، وارتشاف الضرب ٨٩١/٢.

٤. ينظر: معجم القراءات ١٠٧/١٠.

٥. ينظر: السبعة في القراءات ص ٦٦٣، والنشر في القراءات العشر ٣٩٤/٢، ومعجم القراءات ٢٠٧/١٠.

٦. ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣٤٨/٦، ومعجم القراءات ٢١٥/١٠.

٧. ديوانه ص ١١٦. في الديوان: *وما وَجَدُ..... أَصْبَنَ*

٨. ٢١٨/٣.

٩. ينظر: ص ٣٩٣.

١٠. سبق الوقوف عليها.

١١. ص ٨٤.

٤. ظاهرة [إثبات ألف "ما" الاستفهامية المجرورة].

قال أبو الثناء الألويسي (ت ١٢٧٠هـ) في قوله - تعالى - ﴿قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾ [سورة يس: ٢٦-٢٧] "... وأجاز الفراء أن تكون استفهامية، والجار صلة (غفر) أي: بأي شيء غفر لي ربي؟ يريد به المهاجرة عن دينهم، والمصابرة على أدبتهم حتى قُتل^(١). وتعبه الكسائي بأنه لو صحّ ذلك لقليل: (بم) بغير ألف^(٢)، فإنّ اللغة الفصيحة حذفها إذا جُرَتْ (ما) الاستفهامية) مجوف جرّ، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [سورة النبأ: ١] وقوله^(٣): [الطويل]

عَلَامَ أَقُولُ الرُّمَحُ أَثْقَلَ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ

فرقاً بينها وبين الموصولة، وإثباتها نادر، وقيل: مختص بالضرورة، نحو قوله^(٤): [الوافر]

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَيْمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمْرَغٌ فِي رَمَادٍ

وقوله^(٥): [البسيط]

إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سَرَائِكُمْ أَهْلَ اللَّوَاءِ فَنِيمًا يَكْثُرُ الْقَيْلُ

وقراءة عكرمة وعيسى^(٦): ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [سورة النبأ: ١] "...^(٧). لم يستنكر مجيء قراءة عكرمة (ت ١٠٥هـ) وعيسى (ت ١٤٩هـ)؛ لأنّ حذفها جاء على لغة غير فصيحة. ونقل قول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في موضع آخر أنّها لغة، قال: "... وقال ابنُ جنّي: إثبات الألف أضعف اللغتين، وعليه قوله^(٨): [الوافر]

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَيْمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمْرَغٌ فِي رَمَادٍ^(٩).

٥. ظاهرة (حذف حركة الإعراب - الضمة والكسرة - من الحرف الصحيح في الأسماء والأفعال).

- السّيرافي (ت ٣٦٨هـ) قال: "والقول - عندي - ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة... وقد حكى قوم من النّحويين أنّ كثيراً من العرب يُسكنون لام الفعل، إذا اتصلت بها الهاء والميم، أو الكاف والميم، كقولهم: (أَنَا أَكْرَمُكُمْ)

١. ينظر: معاني القرآن ٣٧٤/٢.

٢. ينظر: معاني القرآن؛ للكسائي ص ٢١٧.

٣. قائله: عمرو بن معدي كرب الزبيدي. شعره ص ٧٢. في شعره: *عَلَامَ قَوْلُ الرُّمَحُ يُثْقَلُ عَاتِقِي*
الشّاهد: (علام)؛ حذفت ألف (ما) الاستفهامية؛ لأنها جُرَتْ مجوف الجرّ (على).

٤. سبق الوقوف عليه.

٥. قائله: كعب بن مالك. ديوانه ص ٢٥٥.

رواية الديوان:

أَنْ قَدْ قَتَلْنَا قَتْلَانَا سَرَائِكُمْ أَهْلَ اللَّوَاءِ فَنِيمٌ يَكْثُرُ الْقَيْلُ؟

الشّاهد: (فنيما) ثبتت ألف (ما) الاستفهامية المجرورة مجوف الجرّ (في) وحققا الحذف.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. روح المعاني ٤٠١/١١.

٨. سبق الوقوف عليه.

٩. روح المعاني ٢٠٢/١٥.

و(أَعْظَمَكُمْ) وقد حُكي عن بعض القراء^(١): ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٦٧]^(٢) ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [سورة البقرة: ١٥١] وهذا يدل على جواز ما قلناه ويقويه^(٣). بعد أن استشهد بجملة من الشواهد الشعرية على جواز هذا الحذف في الضرورة، قوى رأيه ردًّا على مَنْ أنكر وقوع الظاهرة - أصلاً - بما حكي عن كثير من العرب، وقرأت به القراء، منها: قراءة صحيحة مقروءة عن طريق النشر.

- ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) دلل على صحة جواز هذا الحذف في الضرورة بالقياس والسماع، قال: "وَأَمَّا السَّمَاعُ: فثبوت التخفيف في الأبيات التي تقدم ذكرها . . . وأيضاً فإن ابن محارب قرأ^(٤): ﴿وَبِعُولَتْنِ أَحَقَّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٨] بإسكان التاء، وكذلك قرأ الحسن^(٥): ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ﴾ [سورة النساء: ١٢٠] بإسكان الدال، وقرأ - أيضاً - مسلمة بن محارب^(٦): ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ﴾ [سورة الأنفال: ٧] بإسكان الدال^(٧). نظر للأبيات التي حملها على الضرورة بالقراءات، ثم قال - في نهاية حديثه عن هذه الظاهرة -: "كَأَنَّ الَّذِي حَسَنَ مَجِيءَ هَذَا التَّخْفِيفِ - فِي حَالِ السَّعَةِ - شِدَّةُ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِمَا قَبْلَهُ، مِنْ حَيْثُ كَانَ غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ، فَصَارَ التَّخْفِيفُ - لَذَلِكَ - كَأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالتَّخْفِيفُ الْوَاقِعُ فِي الْكَلِمَةِ - نَحْوُ: (عَضُدٌ) فِي (عَضُدٍ) و(فَخَذٌ) فِي (فَخَذٍ) و(إِبِلٌ) فِي (إِبِلٍ) - سَائِعٌ فِي حَالِ السَّعَةِ؛ لِأَنَّهُ لُغَةٌ لِقَبَائِلٍ رُبْعَةٍ، بِخِلَافِ مَا شَبَّهَ بِهِ مِنَ الْمُنْفَصِلِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ"^(٨).

فإنهم من كلامه هذا: أَنَّ الْكَلِمَةَ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا ضَمِيرٌ يَجُوزُ حَذْفُ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ تَخْفِيفًا فِي الْإِخْتِيَارِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهَا فَحَذْفُهَا مَخْصُوصٌ بِالشَّعْرِ. والغريب أَنَّ عَجَزَ كَلَامِهِ هَذَا يَنْتُصُّ صَدْرَهُ؛ إِذْ إِنَّ الْأَبْيَاتَ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا عَلَى الْضَّرُورَةِ - وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَ السِّيَرَاتِي^(٩) - وَنَظَرَ لَهَا بِالْقَرَاءَاتِ مُتَّصِلَةٌ بِضَمَائِرٍ:

أ. جرير^(١٠): [البسيط]

وَهَرُ تِيرَى فَلَمْ تَعْرِفْكُمْ الْعَرَبُ

سَيَرُوا بَنِي الْعَمِّ فَأَلَاهُوا مَنَزِلُكُمْ

يريد: تعرفكم. فالكلمة المستشهد بها متصلة بضمير.

ب. شاعر آخر^(١١): [الطويل]

تَقَطَّعَ مِنْ وَجْدٍ عَلَيْهِ الْأَنَامِلُ

وَنَاحَ يُخَبِّرُنَا بِمُهْلِكَ سَيِّدٍ

١. سبق الوقوف عليها.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. ضرورة الشعر ص ١٢٤-١٢٥.

٤. ينظر: المحتسب ١/١٢٢، والنشر في القراءات العشر ٢/٢١٤، ومعجم القراءات ١/٣١٣.

٥. هي قراءة الأعمش، وابن محيصن. ينظر: المحتسب ١/١٩٩، ومعجم القراءات ٢/١٦٠.

٦. قراءة ابن محيصن. ينظر: المصدر السابق ١/٢٧٣، والمصدر السابق ٣/٢٦٠.

٧. ضرائر الشعر ص ٧٤.

٨. المصدر السابق.

٩. ينظر: ضرورة الشعر ص ١١٩-١٢١.

١٠. ديوانه ١/٤٤١.

١١. لم أقف على قائله. ينظر: ضرائر الشعر ص ٧٣، وروح المعاني ١٢/٤٠.

يريد: يجزئنا. فالكلمة المستشهد بها متصلة بضمير.

٦. ظاهرة (إدخال الحرف على الحرف؛ لاتفاقهما في اللفظ والمعنى، أو في المعنى لا في اللفظ).

قال الفراء (ت ٢٠٧هـ) - بعد أن ذكر قراءة عبد الله بن مسعود (ت ٣٢هـ)^(١): ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾ [سورة الإنسان:

٣١] بتكرير اللام في (الظالمين) وفي (لهم) -: "وربما فعلت العرب ذلك. أنشدني بعضهم^(٢): [الوافر]

أَقُولُ لَهَا إِذَا سَأَلْتُ طَلَقًا إِلَّا تَسَارِعِينَ إِلَى فِرَاقِي؟
وأنشدني بعضهم^(٣): [الطويل]

فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بَمَا بِهِ أَصْعَدَ فِي غَاوِي الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا؟

فكرر الباء مرتين، فلو قال: لا يسألنه عما به، كان أبين وأجود، ولكن الشاعر ربما زاد وقص ليكمل الشعر^{(٤) (٥)}.

❖ الصورة الثانية: الحمل.

جاءت إجازتهم لما قصروه على الضرورة في القرآن على هذه الصورة على طريقتين:

• الطريقة الأولى: يذكر النحوي في موضع أن الظاهرة ضرورة، وفي موضع آخر ينظر لها بقراءة قرآنية.

١. ظاهرة (حذف لام الأمر).

ذكر الزنجشيري (ت ٥٣٨هـ) في المفصل^(٦) أن حذف لام الأمر في نحو: (محمد تفد نفسك) من قبيل الضرائر، وفي الكشف حمل قراءة زيد بن علي (ت ١٢٢هـ)^(٧) لقوله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُجْبِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [سورة الصف: ١٠ - ١١] على هذه الوجه، قال: "فإن قلت: فما وجه قراءة زيد بن علي^(٨) - رضي الله عنهما -: (تؤمنوا)؟ قلت: وجهها أن تكون على إضمار لام الأمر، كقوله^(٩): [الوافر]

مُحَمَّدٌ تَقْدُ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ قَبَالًا^(١٠).

١. سبق الوقوف عليها.

٢. قائله: الأسود بن يعفر. لم أقف عليه في ديوانه. ينظر: معاني القرآن ٢٢١/٣، وجامع البيان ٥٧٨/٢٣.

٣. قائله: الأسود بن يعفر. لم أقف عليه في ديوانه. ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ١٥٩١/٤.

٤. ضابطه في الضرورة (لا مندوحة).

٥. معاني القرآن ٢٢١/٣.

قال الآلوسي في (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون التأثر) - بعد نقله قول الفراء هذا -: "وعده - أي: إدخال الحرف على الحرف - ابن عصفور، كالفراء من ضرائر الشعر". ص ٣٢٣.

٦. ينظر: ص ٤٥١.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. وهي - أيضاً - قراءة عبد الله بن مسعود. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ١٥٦.

٩. سبق الوقوف عليها.

١٠. ٥٢٧/٤.

٢. ظاهرة (الإشباع).

قال أبو حيان: "قرأ الجمهور^(١): ﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾ [سورة الواقعة: ٧٥] فقليل: (لا) زائدة مؤكدة... والأولى - عندي - أنها لَمْ أشبعت فتحها، فتولدت منها ألف، كقوله^(٢): [الرَّجَز]

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ

وهذا وإن كان قليلاً، فقد جاء نظيره في قوله - تعالى -: ﴿فَاجْعَلْ أَفْتِدَةً مِنَ النَّاسِ﴾ [سورة إبراهيم: ٣٧] بياء بعد الحمزة، وذلك في قراءة هشام^(٣)، فالمعنى: فلا أقسم، كقراءة^(٤) الحسن وعيسى^(٥). حمل قراءة الجمهور - ونظيرتها قراءة هشام عن ابن عامر - على (الإشباع) الذي قصره على (ضرورة الشعر) في مواضع عديدة، منها: "الإشباع بابه ضرورة الشعر"^(٦).

٣. ظاهرة (إجراء الفعل المعتل المجزوم مجرى الصحيح).

قال السيرافي (ت ٣٦٨هـ) في ظاهرة (تحريك المعتل): "الشاعر إذا اضطرَّ جاز له أن يقول: (يأتيتك) في حال الجزم"^(٧)، ثُمَّ حَمَلَ عليها ثلاث قراءات، قال: "ويشُدُّ هذا قراءة ابن كثير^(٨): ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ﴾ [سورة يوسف: ٩٠] في بعض الروايات عنه، وهذا قليل في الكلام جداً"^(٩).

ثُمَّ قَالَ: "وفي الآيتين التقدير - الذي ذكرناه - في البيتين، وفي القراءة المروية عن ابن كثير^(١٠). الآيتان هما:

- قراءة حمزة (ت ١٥٨هـ)^(١١): ﴿لَا تَخَفْ دُرُكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [سورة طه: ٧٧].

- قوله - تعالى -: ﴿سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [سورة الأعلى: ٦].

٤. ظاهرة (حذف همزة الاستفهام).

١. ينظر: المحتسب ٣٠٩/٢، ومعجم القراءات ٣١٦/٩.

٢. لم أقف على قائله. ينظر: الإنصاف ٢٤/١، وضرائر الشعر ص ٢٤، وارتشاف الضرب ٢٣٩١/٥، ومغني اللبيب ص ٤٨٧. الشاهد: "العقرب"، أشبعت فتحة الرأء.

عَجَزَ البيت:

الشَّائِلَاتِ عُقْدَ الْأَذْنَابِ

٣. ينظر: مختصر في شواذ من كتاب البديع ص ٧٣، والنشر في القراءات العشر ٢٩٩/٢-٣٠٠، ومعجم القراءات ٤٩٧/٤.

٤. قراءتهما: ﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾ بغير ألف. ينظر: المحتسب ٣٠٩/٢، ومعجم القراءات ٣١٦/٩.

٥. البحر المحيط ٩٠/٩١-٩٠.

٦. المصدر السابق ١٧٢/٥.

٧. ضرورة الشعر ص ٦٠.

٨. ينظر: النشر في القراءات العشر ١٨٧/٢، ومعجم القراءات ٣٣٣/٤.

٩. ضرورة الشعر ص ٦٢.

١٠. المصدر السابق ص ٦٤.

١١. ينظر: المبسوط في القراءات العشر ص ٢٩٦، وحجة القراءات ص ٤٥٨.

ضَعَفَ ابْنُ جَنِّي (ت ٣٩٢هـ) قراءةَ الزَّهْرِيِّ (ت ١٢٤هـ)^(١): ﴿أَشْهَدُوا﴾ [سورة الزُّخْرَف: ١٩]، وقراءة أبي جعفر (ت ١٣٠هـ)^(٢): ﴿اسْتَغْفِرْتُ﴾ [سورة المنافقون: ٦]^(٣)، وقراءة يحيى بن وثاب (ت ١٠٣هـ)^(٤)، وغيرهم: ﴿إِذَا مُنَّا﴾ [سورة ق: ٣]؛ لأنَّ حذفَ همزة الاستفهام "هذا" مما يَخْتَصُّ بالتَّجَوُّزِ فيه الشَّعْرُ، لا القرآن^(٥)، وفي موضعٍ مُتَقَدِّمٍ أجاز حذفَ همزة الاستفهام في قراءة: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [سورة البقرة: ٦] بهمزة واحدة من غير مد^(٦).

• الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ: يَذْكُرُ النُّحْوِيُّ أَنَّ الظَّاهِرَةَ ضَرْوَةٌ، مَعَ حَمَلٍ غَيْرِهِ لَكَثِيرٍ مِنَ الْآيَاتِ وَالْقَرَاءَاتِ عَلَيْهَا.

١. ظاهرة (تذكير الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازي).
عَدَّهَا جُمْهُورُ النُّحَوِيِّينَ مِنَ الضَّرَائِرِ^(٧)، وَحُمِلَتْ عَلَيْهَا آيَةٌ: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة الأعراف: ٥٦]؛ أَنَّ (الرَّحْمَةَ) مُؤنثٌ غَيْرُ حَقِيقِي، فَجَازَ فِي خَبَرِهَا التَّذْكِيرُ وَالتَّائِيثُ^(٨).

٢. ظاهرة (القلب).

أ. قال أبو جعفر النَّحَّاسُ (ت ٣٣٨هـ): "لا يجوز أن يُحْمَلَ كِتَابُ اللَّهِ عَلَى الْقَلْبِ، وَالْاضْطِرَارَاتُ الْبَعِيدَةُ"^(٩).
ب. ابنُ عَصْفُورٍ (ت ٦٦٩هـ):

- قال في كتابه (ضرائر الشعر): من الضرائر "قلب الإعراب..."^(١٠).
- ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ (شرح الجمل) في أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ أَنَّ قَلْبَ الْإِعْرَابِ لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ، وَلَا فِي الشَّعْرِ، إِلَّا فِي حَالِ الْاضْطِرَارِ^(١١). وَحَمَلَ آخَرُونَ عَلَيْهَا قَرَاءَاتٍ قَرَأْنِيَّةً، مِثْلُ:
- قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿وَمِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمِثْلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [سورة البقرة: ١٧١]^(١٢).
- قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْمُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ﴾ [سورة القصص: ٧٦]^(١٣).

١. ينظر: معجم القراءات ٣٦٠/٨.

٢. ينظر: المصدر السابق ٤٧٣/٩.

٣. ينظر: المحتسب ٢٥٤/٢ - ٢٨٢ - ٣٢٢.

٤. ينظر: المصدر السابق ٢٨١/٢.

٥. المصدر السابق ٣٢٢/٢.

٦. ينظر: المصدر السابق ٥٠/١ - ٥١.

٧. ينظر: البحر المحيط ٧١/٥.

٨. ينظر: معاني القرآن؛ للأخفش ٣٢٧/١.

٩. إعراب القرآن ١٥١/٥.

١٠. ص ٢٠٧.

١١. ينظر: ٤٤٣/١ - ٢٩٣/٢ - ٢٣٦/٣.

١٢. المعنى: وقع التشبيه بالرأعي في ظاهر الكلام، والمعنى للمنعوق به، وهو الغنم. ينظر: تأويل مشكل القرآن ص ١٢٦.

١٣. المعنى: لتنوء العصبة بمفاتحه. ينظر: معاني القرآن ٣١٠/٢، والبحر المحيط ٣٦٤/١٠.

- قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)، وابن كثير (ت ١٢٠هـ)، وأبي عمرو (ت ١٥٤هـ)، ونافع (ت ١٦٩هـ)، وغيرهم^(١): ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَأَتَانِي رَحْمَةٌ مِنْ عِنْدِهِ فَعَمِيتُ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة هود: ٢٨].
- ٣. ظاهرة (كسرياء المتكلم المفتوحة).

ذكر القزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ) مما يجوز للشاعر "كسرياء المتكلم التي هي مفتوحة، وذاك أنه يقال في الكلام: (هذا غلامي) و(هذه داري) فَإِنْ شَتَّ فَتَحْتَ الْيَاءَ، وَإِنْ شَتَّ أَسَكْتَ، فإذا كان قبل هذه الياء حرف ساكن - ياء أو ألف - كانت مفتوحة، نحو: (عصاي) و (قاضي) فقبلها ألف في (عصاي) وياء ساكنة في (قاضي)، وإذا احتاج الشاعر كسر الياء وتوهمها كانت ساكنة، وأنه حرَّكها إلى ما يحرك إليه الساكن..."^(٢).

- ووردت عليها قراءة سبعة - هي قراءة حمزة (ت ١٥٨هـ)^(٣) - لقوله - تعالى - : ﴿وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِحِينَ﴾ [سورة إبراهيم: ٢٢].

٤. ظاهرة (لجاء الفعل المعتل المجزوم مجرى الصحيح).

أجاز بعض النحويين ورودها في ضرورة الشعر^(٤)، وحمل آخرون^(٥) عليها قراءة حمزة (ت ١٥٨هـ)^(٦) لقوله - تعالى - : ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [سورة طه: ٧٧].

٥. ظاهرة (حذف التّون من اسم الفاعل الجمع من غير أن يكون مضافاً أو موصولاً).

قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "ومنه - أي: من ضرائر الحذف -: حذف التّون من التّثنية والجمع من غير أن يكونا موصولين، أو مضافين، نحو قول الشاعر^(٧): [الوافر]
يقولون ارتحل قبلي قريشاً
وَهُمْ مُكْتَفَوِ الْبَيْتَ الْحَرَامَا"^(٨).

ووردت عليها قراءات قرآنية، مثل:

١. ينظر: السبعة في القراءات ص ٢٣٥، ومعجم القراءات ٤/٣٥. قال مكي القيسي (ت ٤٣٧هـ) حُملت "على معني (فَعَمِيتُمْ) عن الأخبار التي أتاكم - وهي الرحمة - فلم تؤمنوا بها، ولم تعم الأخبار نفسها عنهم، ولو عَمِيت هي لكان لهم في ذلك عذر، إِنَّمَا عَمُوا هم عنها، فهو من المقلوب". مشكل إعراب القرآن ص ٣٦٠، وينظر: الحجة ٤/٣٢٢، والبحر المحيط ٦/١٤٢، والدرر المصون ٦/٣١٤.

٢. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٠٥.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. ينظر: إعراب القرآن ٣/٣٥٢، والحجة للقراء السبعة ٥/٢٣٩-٢٤٠، والنكت في القرآن الكريم في معاني القرآن الكريم وإعرابه ص ٣٢٤-٥٥٢.

٥. ينظر: معاني القرآن ٢/١٨٧، ومفاتيح الغيب ٢٢/٨٠، والجامع لأحكام القرآن ١١/٢٢٨.

٦. ينظر: المبسوط في القراءات العشر ص ٢٩٦، وحجة القراءات ص ٤٥٨.

٧. لم أقف على قائله. ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٤١٤.

الشاهد: (مكتفوا البيت)؛ حذف التّون من الجمع من غير أن يكون موصولاً أو مضافاً.

٨. ضرائر الشعر ص ٨٢.

- قراءة أبي السَّمَال (ت ١٦٠هـ)^(١): ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣] .
- قراءة أبي السَّمَال، وغيره^(٢): ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾ [سورة الصافات: ٣٨] بنصب العذاب^(٣) .
- قراءة يحيى بن وثاب (ت ١٠٣هـ)^(٤): ﴿إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا﴾ [سورة الدخان: ٢٧] .
- ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾ [سورة القمر: ٢٧] بنصب الناقة^(٥) .
- ٦. ظاهرة (العطف على الضمير المجرور المتصل من غير إعادة الجار) .
لا يجيز البصريون العطف على الضمير المجرور، إلا في ضرورة الشعر^(٦)، وعدّها الأعلام (ت ٤٧٦هـ) من أقبح الضرورات^(٧)، وحمل آخرون عليها عددًا من القراءات^(٨)، مثل:
- قراءة حمزة (ت ١٥٨هـ)^(٩): ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [سورة النساء: ١] .
- قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ [سورة الحجر: ٢٠] جعله الفراء (ت ٢٠٧هـ) معطوفًا على قوله - تعالى -: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشٌ﴾^(١٠) .
- قوله - تعالى -: ﴿أَشَدُّ﴾ [سورة البقرة: ٢٠٠] جعله الزّخشي (ت ٥٣٨هـ) معطوفًا على الكاف والميم في قوله - تعالى -: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾^(١١) .
- قوله - تعالى -: ﴿قُلْ قَاتِلْ فِيهِ كَيْدٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧] قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): "فَجَرَّ (المسجد) بالعطف على الهاء المجرورة بالباء"^(١٢) .
- ٧. ظاهرة (نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء السببية بـ "أَنَّ" المضمرة بعد الخبر المثبت) .

١. ينظر: المحتسب ٨٠/٢، ومعجم القراءات ٣/٣٤٥ .

٢. ينظر: المصدر السّاق ٨١/٢، والمصدر السّابق ٨/٢٣ .

٣. ينظر: همع الهوامع ١/١٩٣ .

٤. ينظر: مختصر ابن خالويه ص ١٧٨، ومعجم القراءات ٨/٤٢٢-٤٢٣ .

٥. لم أقف على قارئها . ينظر: إعراب القراءات الشّواذ ٥٣٣/٢، ومعجم القراءات ٩/٢٣٢ .

ونسب محمد السيّد عزّوز هذه القراءة لأبي السَّمَال، وأحال هذه النسبة إلى مراجع، لم أقف فيها على هذه النسبة . قال محمّد الخطيب: "أحال الحقّ على مراجع، وعزا القراءة إلى أبي السَّمَال عن ابن خالويه، وكل ما صنعه في إحالاته وعزوه هو غير الصّواب . فتأمل ! !". معجم القراءات ٨/٤٢٣ .

٦. ينظر: الكتاب ٣٨٢/٢، ومعاني القرآن ١/٢٥٢، وجامع البيان ٦/٣٤٥، ومجالس العلماء ص ٢٤٦، وضرائر الشعر ١١٥ .

٧. ينظر: تحصيل عين الذهب ص ٣٨٢ .

٨. ينظر: الإنصاف ص ٣٧٩ .

٩. سبق الوقوف عليها .

١٠. ينظر: معاني القرآن ٨٦/٢، وأيضًا: الإنصاف ٣٧٩/٢-٣٨٠ .

١١. ينظر: الكشف ١/٢٧٥ .

١٢. شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح ص ١٠٩. وينظر: إعراب القرآن؛ للزّجاج ٣/٨٢٥، والإنصاف ٢/٣٧٩ .

عُدَّتْ هذه الظاهرة من قبيل الضرورات عند بعض النحويين، ومصنفي الضرائر، مثل: سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والقزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ)^(١).

وقد وردت هذه الظاهرة في قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)^(٢): ﴿إِنَّ مِثْلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة آل عمران: ٥٩].

ويتضح من النماذج السابقة: أَنَّ الخروجَ عن التَّمَطِّ المطرد للاستعمال اللغوي وتراكيبه متوافقٌ الورود في الضرورة، وفي القراءات، وهذا يوصلنا إلى تيجتين:

النتيجة الأولى: إخلال بما جرى عندهم مجرى القواعد، وإقراض لاستهجانهم الذي عبروا عنه منذ زمن بعيد "ما جاء مثله في القرآن، وقرأت به القراء لم يدخل مثله في ضرورة الشعر"^(٣)، وأنَّ القرآن جاء على "أفصح اللغات وسيدها، وما لا تعلق به ضرورة"^(٤).

النتيجة الثانية: تمزيق لمصطلح الضرورة المرتبط بالوزن الشعري.

وهذا التوافق في الخروج عن التَّمَطِّ في الشعر - الضرورة - وفي القراءات معاً، دعا البعض إلى طرح مصطلح (الضرورة)، وضرورة البحث عن مصطلح آخر يستوعب وجود (المخالفة) في الشعر على وجه الضرورة وفي القراءات على حد سواء^(٥).

ويلزم الأمر - الآن - دراسة نماذج التنظير السابقة؛ لنؤكد من حقيقة التوافق في الخروج عن الأصول بين الضرائر والقراءات، ومحاولة لإظهار الحقيقة اللغوية لهذه الظواهر، ولإعادة النظر في مسمّاها.

• تحليل نماذج الطريقة الأولى للمقابلة: إجازة الضرورة في القرآن بدون قيد.

○ تحليل نماذج: ظاهرة (حذف التنوين لالتقاء الساكنين).

إنَّ الاختيارَ في إبقاء الساكنين هو (التحرّك) إلاَّ أنه قد يُحذف "التنوين الذي هو الصَّرف؛ لاجتماع الساكنين"^(٦)؛ فحمل عدد من النحويين ومصنفي الضرائر هذا الحذف على الضرورة، مثل: سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والمبرد (ت ٢٨٦هـ)، والقزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)^(٧).

١. ينظر: الكتاب ٣/٣٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣١٣.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. شرح كتاب سيبويه: للسَّيرافي ١/٢١٦.

٤. الأصول في النحو ٣/٤٨٨.

٥. اقترح مصطلح (الرخصة الكلامية) أو (الضرورة الكلامية)؛ ليستوعب الخروج عن الاستعمال المألوف للغة في الشعر والقراءات. ينظر: الخروج على القاعدة اللغوية في القرآن الكريم والضرورة الشعرية: دراسة لسانية اجتماعية براغماتية ص ٨٥.

٦. ضرورة الشعر ص ١٠٠.

٧. ينظر: الكتاب ١/١٦٩، والمقتضب ٢/٣١٢-٣١٦، والأصول في النحو ٣/٤٥٥، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٠٩-٢٦١، وشرح الجمل؛ لابن بابشاذ ص ٦٢٨-٧٥٥، وتحصيل عين الذهب ص ٤٧٦، وشرح المفصل ١/٣٣٤-٣٣٥، ونضرة الإغريض ص ٢٦٦، وضرائر الشعر ص ٨٢، وشرح الجمل ٣/٢٩-٣٠، وشرح الرضي للكافية ٤/٤٨٣، والموفور ص ٣٢٣، وخزانة الأدب ١١/٣٧٦.

وقال الفارقي (ت ٤٨٧هـ): "وما اختلف أصحابنا أن التنوين يسقط في ضرورة الشعر؛ لالتقاء الساكنين" ^(١).
وعلة الحذف في هذه الضرورة، أرجعها العلماء إلى:

- كثرة الاستعمال، قال به ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في باب (ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال) ^(٢).
- الحمل على الشبهة: تعددت وجوه شبه حذف التنوين عند النحويين؛ ذكر عدد منهم شبهه بحذف حروف اللين ^(٣)، وشبهه المبرد (ت ٢٨٦هـ) بـ (هن) ^(٤)، ويرى الأعلام (ت ٤٧٦هـ) شبهه بحذف التّون الخفيفة ^(٥).
وذهب آخرون إلى عدم خصوصية هذا الحذف بالشعر ^(٦)، مثل:
- ١. قول الفراء (ت ٢٠٧هـ): "قد سمعت كثيراً من القراء الفصحاء يقرؤون" ^(٧) بحذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين.
- ٢. قول السيرافي (ت ٣٦٨هـ): "أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين جائز في الكلام، وفي الشعر . . . وحذف التنوين غير داخل في ضرورة الشعر؛ لالتقاء الساكنين . . . وقد رأيت بعض من ذكر ضرورة الشعر" ^(٨) أدخل فيه حذف التنوين، وليس هو عندي كذلك" ^(٩).

- ٣. قول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في (شرح الجمل) في موضع آخر: "وأما حذف التنوين لالتقاء الساكنين، فمن الناس من حمله على ضرورة، ومنهم من أجازته في فصيح الكلام، وهو الصحيح" ^(١٠).
- ٤. قول أبي حيّان (ت ٧٤٥هـ) بعد أن عدّه من الضرورات: "والصحيح جوازه في الكلام" ^(١١).
وأثبتت الدراسة أن سبب إجازة هذا الحذف في السّعة كون الظاهرة لغة من لغات العرب، قال بذلك الثقة، مثل ^(١٢):
- أ. الأخفش (ت ٢٢١هـ).

١. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٥٨.

٢. ينظر: شرح الجمل ٢٨/٣.

٣. ينظر: المتقضب ٣١٢/٢، وشرح المفصل ١٦٢/٥، ومفاتيح الغيب ٣٦٠/٣٢، وموارد البصائر ص ٢١٢، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّثر ص ١١٤.

٤. ينظر قوله في الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّثر ص ١١٤.

٥. ينظر: تحصيل عين الذهب ص ١٤٠.

٦. ينظر: معاني القرآن ٤٦٠/٣، ومعاني القرآن وإعراجه ٣٧٧/٥، وشرح كتاب سيبويه؛ للسيرافي ٢١٤ - ٢١٥، وسر صناعة الإعراب ١٨٨/٢، وضرورة الشعر ص ١٠٠ - ١٠٥، ومشكل إعراب القرآن ٨٥٢/٢، وشرح القصائد العشر ص ١١٥، والكشاف ٨١٨/٤، والمحزر الوجيز ٥٣٦/٥، والإنصاف ٥٤٢/٢، وشرح المفصل ١٦١/٥، والدّر المصنوع ١٥٠/١١، وموارد البصائر ص ٢٦٢، ومعجم القراءات ٤٩٤/٢.

٧. معاني القرآن ٤٣٢/١.

٨. لعله يعني المبرد بذلك، فللمبرد كتاب مفقود، ولم يسبق السيرافي في تصنيف الضرائر إلا هو.

٩. ضرورة الشعر ص ١٠٠ - ١٠٤.

١٠. ١٩٢/٣.

١١. لم أقف عليه في تحقيق الموفور الذي بين يدي. ينظر قوله في موارد البصائر ص ٢٦٢.

١٢. ومن المحدثين الذين أشاروا إلى ذلك عباس حسن، قال: "ومن العرب من يميز حذف التنوين إذا وليه ساكن، وهذا أسهل اللغات كلها".
النحو الوافي ٤٣/١.

- قال: "من العرب مَنْ لا يَنْوَن، يَحذف لِاجْتِمَاعِ السَّاكِينِ" ^(١).
- قال تعليقاً على بيت أبي الأسود الدؤلي ^(٢) [المقارب] *ولا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً*: "إنَّ عيسى بنَ عمر كان يُنشده بالنَّصب" ^(٣).
- ب. الجرمي (ت ٢٢٥هـ) قال: "إنَّ حذْفَ التَّنوينِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِينِ - مطلقاً - لغة" ^(٤).
- ج. أبي حيان (ت ٧٤٥هـ) قال: "وهو موجود في كلام العرب، وأكثر ما يوجد في الشعر" ^(٥).
- وكون هذا الحذف لغة يُفسَّر قول البعض أنَّ لهذه الظاهرة "تأثيرَ كثيرةٍ تكاد كثرتها تجعلها قياساً" ^(٦)، منها: القراءات، مثل:
 - قراءة الأعمش (ت ١٤٨هـ)، والمطوعي (ت ٣١٧هـ) ^(٧): ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِمَةُ الْمَوْتِ﴾ [سورة آل عمران: ١٨٥].
 - قراءة الحسن (ت ١١٠هـ) ^(٨): ﴿وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾ [سورة المائدة: ٦٠].
 - قال تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابُ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [سورة الأنعام: ٩٢] ^(٩).
 - قراءة عبد الوارث (ت ١٨٠هـ) عن أبي عمرو (ت ١٥٤هـ) ^(١٠): ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾ [سورة فاطر: ١].
 - قراءة فرقة ^(١١): ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ [سورة الأنعام: ٩٦].
 - قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، وغيرهما ^(١٢): ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣٠].

-
١. معاني القرآن ٥٨٩/٢.
 ٢. سبق الوقوف عليه.
 ٣. قوله في الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٥٧.
 ٤. ينظر قوله في ارتشاف الضرب ٧١٩/٢.
 ٥. البحر المحيط ٥٧١/١٠.
 ٦. سر صناعة الإعراب ١٨٨/٢، وينظر: شرح المفصل ١٦١/٥.
 ٧. ينظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٣٩٢، ومعجم القراءات ٦٣٩/١.
 ٨. ينظر: البحر المحيط ٣٠٧/٤، ومعجم القراءات ٣٠٥/٢.
 ٩. ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٦٠/١.
 ١٠. ينظر: مختصر ابن خالويه ص ١٢٤، ومعجم القراءات ٤٠٤/٧.
 ١١. ينظر: البحر المحيط ٥٩٣/٤، ومعجم القراءات ٤٩٤/٢.
 ١٢. سبق الوقوف عليها.

قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "كان عمرو بنُ عَقِيلٍ فصيحاً، وقد حمل على ذلك أبو عمرو قوله - تعالى -: ﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾". شرح جمل الزَّجَاجي ١٩٢/٢.

١٣. حذف التنوين قبل (ابن):

- إذا أُريد الوصف بـ (ابن) حُذِفَ (التنوين) و(همزة الوصل).

ذَكَرَ التَّحَوُّيُّونَ أَنَّهُ عِنْدَ الْوَصْفِ بِكَلِمَةِ (ابن) فَإِنَّ الْأِسْمَ قَبْلَهَا يَكُونُ مَحذُوفَ التَّنوينِ؛ لِكثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ الدَّاعِي إِلَى التَّخْفِيفِ، فَتَقُولُ: (خالدُ بن عبد الله) بِالضَّمَّةِ عَلَى كَلِمَةِ (خالد) مِنْ دُونِ تَنْوِينٍ، مَعَ أَنَّ كَلِمَةَ (ابن) تُعَرَّبُ صِفَةً، وَحَقُّ الْمَوْصُوفِ أَنْ يَكُونَ مَنْوُناً قَبْلَ صِفَتِهِ، وَلَكِنْ عَلَّلُوا أَنَّ حَذْفَ التَّنوينِ هُنَا لِكثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَكَأَنَّ الْأِسْمَ وَصَفْتَهُ صَارَا شَيْئاً وَاحِداً. ينظر: الكتاب ٥٠٤/٣، والجمل ص ٣١٤، وضرائر الشعر ص ٨٢.

وقراءة حذف التنوين من قوله - تعالى -: ﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣٠] وَجَّهَتْ إِلَى تَوْجِيهِينَ:

- قراءة مجاهد (ت ١٠٤هـ)، وغيره^(١): ﴿خَاسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [سورة الحج: ١١].
 - قراءة عُمارة بن عَقِيل (ت ٢٣٩هـ)^(٢): ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [سورة يس: ٤٠].
 - قراءة أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، وغيره^(٣): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص: ١].
- إذن: ظاهرة (حذف التنوين لالتقاء الساكنين) لغة من لغات العرب، وردت عليها نظائر ثرية.
- تحليل نموذج: ظاهرة (حذف همزة الاستفهام).

اختلف في حذف همزة الاستفهام قبل (أم المتصلة) لأمن اللبس، فقد خُصَّت بالشعر عند الكثير من النحويين، وبعض مصنفي الضرائر، مثل: سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والمبرد (ت ٢٨٦هـ)، والآلوسي (ت ١٣٤٢هـ)^(٤).

وعَدَّ ابنُ الحاجب (ت ٦٤٦هـ) حذفها ضرورةً مطلقاً مع (أم) أو بدونها، وتبعه ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)^(٥).

وأورد القزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ) خلاف المدرستين في جواز حذفها، قال: "وما يجوز له -أي: الشاعر في الضرورة عند الكوفيين-: حذف ألف الاستفهام، وليس في الكلام عليها دليل... وهذا لا يجوز عند البصريين"^(٦)، وتبعهم - أعني البصريين - ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)^(٧).

=

- أ. جعل (ابن الله) صفة لـ(عزير)، والخبر محذوف، والتقدير: (عزيرُ بن الله إلهنا). ينظر: ضرائر الشعر ص ٨٢.
 - ب. جعل (ابن الله) صفة لـ(عزير)، والمبتدأ محذوف، والتقدير: (هو عزيرُ بنُ الله)، فيكون (هو) مبتدأ، و(عزير) الخبر، و(ابنُ الله) صفة. ينظر: شرح المفصل ٣٣٤/١-٣٣٥.
- وعَدَّ ثبوته في هذه الحالة ضرورةً شعريّةً عند بعض النحويين ومصنفي الضرائر. ينظر: الكتاب ٥٠٤/٣-٥٠٥، وسرّ صناعة الإعراب ١٨٧/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٦٠، وضرائر الشعر ص ٨٢، وموارد البصائر ص ١٠٥.
- وأرجعوا علة ثبوت التنوين في هذه الضرورة إلى الردّ إلى الأصل.
- إذا أُريد الإخبار بـ (ابن) ثبت (التنوين) و(همزة الوصل).
- ففي قراءة: ﴿عزيرُ ابن الله﴾ [سورة التوبة: ٣٠] (عزير) مبتدأ، و(ابن) خبر. جاء حذف التنوين في (عزير) على توجيهين:
- أ. لالتقاء الساكنين، كما في النماذج السابقة.
 - ب. لعدم صرف (عزير) قال ابن عصفور: "ومنهم من جعل (عزيراً) مبتدأ، و(ابن الله) خبره، وحذف التنوين من (عزير)؛ لأنه لا ينصرف للعجمة والتعريف". شرح جمل الزجاجي ٣/٣١.
١. ينظر: المحتسب ٧٥/٢، ومعجم القراءات ٨٧/٦.
 ٢. سبق الوقوف عليها.
 ٣. سبق الوقوف عليها.
 ٤. ينظر: الكتاب ١٧٤/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٢٢/٢، وتحصيل عين الذهب ص ٤٤٦، وشرح المفصل ١٠٤/٥.
 ٥. وضرائر الشعر ص ١٢٤، ومغني اللبيب ص ٢٠-٦٢، وشرح الدماميني على مغني اللبيب ٥٥/١، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون التأثر ص ١٠٧.
 ٥. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٠/٢، وضرائر الشعر ص ١٢٤.
 ٦. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٣٢.
 ٧. ينظر: ضرائر الشعر ص ١٢٦.

- وعلة الحذف في هذه الضرورة أرجعها العلماء إلى علة (الدلالة عليها)، قال بها عدد من النحويين، مثل: المظفر بن الفضل العلوي (ت ٦٥٦هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) وابن عبد الحليم (ت ١١٣٨هـ)^(١).
- وقد أجاز آخرون الحذف في الاختيار، واختلفت الإجازة بين تقييدها مع (أم)^(٢)، وبين عموم الدلالة عليها^(٣)، مثل:
١. الأخفش (ت ٢٢١هـ):
 - "وقال: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ [سورة الشعراء: ٢٢] فيقال: هذا استفهام، كأنه قال: (أو تلك نعمة تُمنُّها)"^(٤).
 - أجاز "حذف الهمزة في الاختيار، وإن لم يكن بعدها (أم)"^(٥).
 ٢. ابن جني (ت ٣٩٢هـ):
 - "من ذلك قراءة^(٦): ﴿أُنذِرْهُمْ﴾ [سورة البقرة: ٦] بهمزة واحدة من غير مدٍّ... حذف همزة الاستفهام تخفيفاً؛ لكرهية الهمزتين..."^(٧).
 - "... قيل: فلعله حذف همزة: ﴿أُنذِرْهُمْ﴾ لجيء همزة الاستفهام... قيل: قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام على ما أرينا في غير هذا، فيجب أن يُحمل هذا عليه -أيضاً-"^(٨).
 ٣. الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): "وتُحذف الهمزة إذا دل عليها الدليل"^(٩).

١. ينظر: نضرة الإغريض ص ٢٨٧-٢٨٨، وضرائر الشعر ص ١٢٥، وموارد البصائر ص ٢٧٢.

٢. ينظر: الجمل في النحو ص ٢٥٢، والجلس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ص ١٥٦، وشرح الجمل ٢٣٨/١، وشرح الكافية ١٢١٦/٣، وشرح التسهيل ٣٥٩/٣، وشرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ ٦٢١/١، ورصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٤٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٠٣/٢-١٠٠٤، والجنى الداني ص ٣٥، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ١١، والبحر المحيط ٢٣١/١، ومصايح المغاني في حروف المعاني ص ٧٢، والاحتجاج النحوي بالحديث النبوي عند الإمام بدر الدين العيني في ضوء كتابه (عمدة القاري) ص ١٦٨، وجمع الهوامع ١٩٨/٣.

٣. ينظر: أدب الكاتب ص ٢٢٣، وإعراب القرآن ٢٨/١-١١٠، والمحاسب ٥٠/١، والكشاف ٣٥٩/٣، والمفصل ص ٤٣٨، وأما الشجري ١٠٧/١، ١٠٩/٣، وشرح الجمل؛ لابن عصفور ٣٢٨/١، والجامع لأحكام القرآن ١٨٥/١، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٤٦/١، ومغني اللبيب ص ٢١، وشرح الأشموني؛ لألفية ابن مالك ٣٧٥/٢، والمقاصد الشافية ١٠٨/٥.

٤. معاني القرآن؛ للأخفش ٤٦١/٢.

٥. قوله في شرح الكافية الشافية ١٢١٦/٣.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. المحتسب ٥٠/١.

٨. المصدر السابق ٥١/١.

٩. المفصل ص ٤٣٨.

٤. ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ذهب في كُتبه (شرح التسهيل)^(١)، و(شرح الكافية)^(٢)، و(شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ)^(٣) إلى جواز الحذف المشروط بدلالة (أم) في الاختيار، وفي (شواهد التوضيح والتصحيح)^(٤) ذهب إلى جواز الحذف في الكلام بعموم الدلالة عليها.

٥. المرادي (ت ٧٤٩هـ) قال: "والمختار: أن حذفها مطرد إذا كان بعدها (أم) المتصلة؛ لكثرة نظمًا ونثرًا"^(٥).

٦. الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) قال: إن "العرب تحذف الهمزة إذا دل عليها دليل مطلقاً"^(٦).

وأرى أن حذفها بدلالة (أم) أو غيرها عليها جائز؛ لأن:

- "الحذوف إذا دلَّت الدلالة عليه كان في حكم المفلوظ به"^(٧).
- الاختصار لم يؤثر "على تمام المعنى، وصحته"^(٨)، ولم يؤدَّ إلى غموض، أو لبس.
- الهمزة هي "أعمُّ تصرُّفاً، وأقوى في باب الاستفهام، توسَّعوا فيها أكثر مما توسَّعوا في غيرها من حروف الاستفهام"^(٩)، ومن أوجه التوسع جواز حذفها^(١٠).

- حذف همزة الاستفهام للدلالة المطلقة عليها تعضده قراءات، منها:

أ. قراءة ابن محيصن (ت ١٢٣هـ): ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة البقرة: ٦] والتقدير: أُنذِرْتَهُمْ؟^(١١).

ب. قوله - تعالى -: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۚ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [سورة البقرة: ١٢٤] والتقدير: أو من ذُرِّيَّتِي؟^(١٢).

ج. قوله - تعالى -: ﴿فَلَمَّا رَأَى السَّمَاسَ بَارِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [سورة الأنعام: ٧٦-٧٧-٧٨] والتقدير: أهذا ربي؟^(١٣).

١. ينظر: ٣/٣٦١.

٢. ينظر: ٣/١٢١٥.

٣. ينظر: ص ٦٢٠.

٤. ينظر: ص ١٤٧.

٥. الجنى الداني ص ٣٥.

٦. المقاصد الشافية ٥/١٠٩-١١٠.

٧. الخصائص ١/٢٨٥.

٨. الكامل ١/٢٧.

٩. شرح المفصل ١/٢١٧.

١٠. ينظر: الشاهد القرآني في كتب الضرائر الشعرية ص ٧٠.

١١. ينظر: المحتسب ١/٥١، والجامع لأحكام القرآن ١/١٨٥.

١٢. ينظر: المقاصد الشافية ٥/١٠٨.

١٣. ينظر: مغني اللبيب ١/٨، ومفاتيح الغيب ١٤/٣٣٣.

د . قراءة حفص (ت ١٨٠هـ) عن عاصم (ت ١٢٠هـ)^(١): ﴿قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ أَدْنَ لَكُمْ﴾ [سورة طه: ٧١]^(٢) .
هـ . قوله - تعالى - : ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبْدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [سورة الشعراء آية: ٢٢] التقدير: أو تلك
نعمة؟^(٣) .

و . قراءة الزهري (ت ١٢٤هـ) والحواري (ت ٢٦٠هـ) عن نافع (ت ١٦٩هـ)^(٤): ﴿شَهِدُوا﴾ [سورة الزخرف: ١٩] التقدير:
أشهدوا؟

ز . قراءة يحيى (ت ١٠٣هـ)^(٥)، وغيره: ﴿إِذَا مِتْنَا﴾ [سورة ق: ٣] التقدير: إذا مِتْنَا؟
س . قراءة أبي جعفر (ت ١٣٠هـ)^(٦): ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [سورة المنافقون: ٦]
التقدير: أَسْتَغْفَرْتَ؟^(٧) .

- وقال الدماميني (ت ٨٢٨هـ): "وهو كثيرٌ مع فقد (أم) والأحاديث طافحة بذلك"^(٨)، منها:
- حديث الرسول - ﷺ - الذي رواه البخاري عن أنس بن مالك عن النبي - ﷺ - قال: "إِنَّ اللَّهَ - عز وجل - وَكَلَّ بِالرَّحِمِ مَلَكًا يقول: يا ربّ نطفة، يا ربّ علقة، يا ربّ مضغة، فإذا أراد أن يقضي خلقه، قال: أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى، شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، فما الرزق والأجل؟ فيكتب في بطن أمه"^(٩) . والتقدير: أشقي أم سعيد؟
 - قول الرسول - ﷺ -: "يا أبا ذر، عَيْرَتَهُ بِأُمِّهِ"^(١٠) . التقدير: أَعَيْرَتَهُ؟
 - روى البخاري في أول كتاب الجنائز: "عن أبي ذر - ﷺ - قال: قال رسول الله - ﷺ - أُنَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي، فَأُخْبِرُنِي - أو بشرني - أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟! قال: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ"^(١١) .
والتقدير: أو إن زنى، أو إن سرق؟
- إذن: ظاهرة (حذف همزة الاستفهام بدلالة "أم" أو غيرها) جائزة في الاختيار، فقد وردت في نظائر ثرية مختلفة.

١ . ينظر: السبعة في القراءات ص ٤٢١، ومعجم القراءات ٤٦٢/٥ .
٢ . بينما "قرأ أبو عمرو، ونافع، وابن عامر: ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ بهمزة مدودة استفهام، وقرأ حمزة، والكسائي، وأبو بكر عن عاصم: ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ بهمزتين، اللائية مدودة والأولى للاستفهام" . السبعة في القراءات ص ٤٢١ .
٣ . ينظر: المحتسب ٥١/١، ومعاني القرآن؛ للأخفش ٤٦١/٢، ومغني اللبيب ٨/١، ومفاتيح الغيب ٣٣٣/١٤ .
٤ . سبق الوقوف عليها .
٥ . ينظر: المحتسب ٢٨١/٢ .
٦ . سبق الوقوف عليها .
٧ . ينظر: الاحتجاج النحوي بالحديث ص ٣٦ .
وقد ضعف ابن جني - في موضع آخر في كتابه المحتسب - القراءات الثلاثة الأخيرة؛ لأنَّ حذف همزة الاستفهام "هذا مما يختص بالتجوز فيه الشعر، لا القرآن" . ٢٥٤/٢ - ٣٢٢ .
٨ . شرح الدماميني على مغني اللبيب ٥٥/١ .
٩ . ينظر: صحيح البخاري ص ٣١٨، والعواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ٢٤٩/٦ .
١٠ . ينظر: عقود الزبرجد ٣١٦/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤٧ .
١١ . ينظر: صحيح البخاري ص ٧٤٨٧، وصحيح مسلم ص ٩٤ .

○ تحليل نموذج: ظاهرة (حذف العائد من جملة الخبر إلى المخبر عنه).

اختلف في حكم حذف العائد المنصوب من جملة الخبر، وتمثل هذا الاختلاف في أربعة آراء:
الرأي الأول: حذف العائد لا يجوز مطلقاً.

ذهب إلى ذلك المبرد (٢٨٦هـ)؛ قال أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ): "... وأبو العباس محمد بن يزيد لا يجيز هذا في منشور، ولا منظوم..."^(١).

الرأي الثاني: جائز في الشعر، وفي ضعف من الكلام.

ذهب إلى ذلك سيبويه (١٨٠هـ) قال - تعليقاً على رواية الرفع في بيت مزاحم العقيلي^(٢): [الطويل] *وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنْهُ أَنَا عَارِفٌ* إنيهم-: "قد يدعون هذه الهاء في كلامهم، وفي الشعر كثيراً"^(٣)، وفي موضع آخر، قال: "لا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم، ولا يذكر علامة إضمار الأول، حتى يخرج من لفظ الأعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول حتى يمنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام"^(٤)، وتبعه: السيرافي (٣٦٨هـ)، وابن الشجري (٥٤٢هـ)، وابن الأثير (٦٠٦هـ)، والعكبري (٦١٦هـ)^(٥).

الرأي الثالث: حذف العائد من قبيل الضرائر؛ "لأنه يؤدي إلى تهية العامل للعمل وقطعه عنه"^(٦). ومن القائلين بهذا الحكم: ابن جني (٣٩٢هـ)، والقزاز القيرواني (٤١٢هـ)، والأعلم الشنمري (٤٧٦هـ)، وابن عصفور (٦٦٩هـ)^(٧).
الرأي الرابع: إجازة الحذف بشرط.

- إجازته في الكلام على قلة، بأن يكون الفعل متصرفاً^(٨) عند ابن أبي الربيع (٦٦٨هـ)^(٩)، وفي الكلام على كثرة عند هشام (٢٠٩هـ)^(١٠).

١. قوله في إعراب القرآن؛ للنحاس ٢٣٥/٤.

٢. سبق الوقوف عليه.

٣. الكتاب ٧٢/١.

٤. المصدر السابق ٨٥/١.

٥. ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣٨/١، وأما ابن الشجري ٩/١-٧٢/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٤٤٣/١.

٦. ضرائر الشعر ص ١٣٩.

٧. ينظر: الخصائص ٦١/٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٦٥، وتحصيل عين الذهب ص ٩٦، وضرائر الشعر ص ١٣٩، وشرح الجمل ٣٣٤/١.

٨. أمّا الفعل التام غير المتصرف، فلم يجوز حذف العائد، مثل قولهم: زيد ما أحسنه، وأجاز الكسائي الحذف بفعل جامد، مثل: التعجب، نحو: أبوك ما أحسن، أي: أحسنه. وإذا كان العامل غير الفعل:

- عدم إجازة الحذف في مثل: (زيد كأنه أسد).

- إجازة الحذف بالوصف، نحو: الدرهم أنا معطيك، ومنعه البعض. ينظر: التذيل والتكميل ١٤/٤، وجمع الهوامع ٣٧٠/١.

٩. ينظر: البسيط ٥٦٥-٥٦٦، وجمع الهوامع ٣٧٠/١.

١٠. ينظر قوله في جمع الهوامع ٣٧٠/١.

- في كل استفهام أوقعت عليه فعلاً بعده رفعاً. ووجهه: أنَّ الفعل لا يجوز تقديمه قبل الاستفهام. قاله الفراء (ت ٢٠٧هـ)، ومن وافقه من الكوفيين^(١).
 - فيما يُشبه الاستفهام، نحو: كل الناس ضربت. ووجهه: يُرفع إذا تأخر عنه الفعل الذي يقع عليه. قاله الفراء (ت ٢٠٧هـ)^(٢)، ووضح في موضع آخر، قال: "وقوله: ﴿كُلُّ إِنْسَانٍ لِّزَمَانِهِ طَائِرَةٌ فِي عُنُقِهِ﴾ [سورة الإسراء: ١٣] العرب في (كل) تختار الرفع، وقع الفعل على راجع الذكر أو لم يقع، وسمعتُ العرب تقول^(٣): ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة يس: ١٢] بالرفع، وقد رجع ذكره، وأنشدوني - فيما لم يقع الفعل على راجع ذكره -^(٤): [الطويل]
- وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيٍّ وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنِيٍّ أَنَا عَارِفٌ^(٥).
- ونقل عنه -أيضاً- "الرفع وجهٌ جيد، وقد سمعتُ ذلك من العرب"^(٦)، وقيل: مذهب الكسائي (ت ١٨٩هـ)^(٧).
- ونقل ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) الإجماع بالجواز إذا كان المبتدأ (كل)^(٨)، والإجازة في كل اسمٍ له الصدر، نحو: كم، وفي كل اسمٍ لا يُعرَف، نحو: مَنْ. ووجهه: أنه إذا لزم الصدر، يكثر فيه الرفع، ويُقل كونه مفعولاً به.
- إجازة الحذف إذ وُجد دليل يدل على المحذوف الثاني، وألا يؤدي إلى رُجحان عمل آخر، بأن يؤدي إلى تهية العامل للعمل، وقطعه عنه. اختاره السيوطي (ت ٩١١هـ)^(٩).

١. ينظر: معاني القرآن ١/١٣٩، والتذيل والتكميل ٤/٤٣.

٢. ينظر: معاني القرآن ١/١٣٩، وارتشاف الضرب ٣/١١٢٠، والتذيل والتكميل ٤/٤٣.

لخص أبو حيان رأي الفراء في هذه المسألة، قال: لا تضرر الهاء عنده إلا في ستة أشياء: كُلٌّ، وَمَنْ، وَمَا، وَأَيٌّ - يعني في الاستفهام -، ونعم وبس - وهذا على مذهب الفراء في أنَّ (نعم وبس) يرتفعان على الابتداء. ينظر: التذيل والتكميل ٤/٤٤.

٣. قراءة أبي السَّمَال، وابن السَّمِيع، وابن أبي عُبلة. ينظر: مختصر ابن خالويه ص ١٢٥، ومعجم القراءات ٧/٤٦٥.

٤. سبق الوقوف عليه.

هذه الرواية لزم فيها اللغة الحجازية؛ فرفع (كل) اسماً ل (ما)، وجملة الخبر (أنا عارف) بإضمار الهاء، والوجه: (أنا عارفه). والرواية الأخرى:

وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنِيٍّ أَنَا عَارِفٌ

لزم فيها اللغة التميمية؛ فنصب (كلاً) مفعولاً ل(عارف).

ورجَّح سيبويه اللغة الحجازية، قال: "وكان هذا أحسن من التقديم والتأخير؛ لأنهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيراً، وذلك ليس في شيء من كلامهم، ولا يكاد يكون في شعر". الكتاب ١/٧٢.

٥. معاني القرآن ١/٢٤٢.

٦. معجم القراءات ٧/٤٦٥.

٧. ينظر: المصدر السابق ١/٣٧١.

٨. ينظر: شرح التسهيل ١/٣١٢.

ورد أبو حيان نقل ابن مالك، قال: "وفي كلام المصنف دعوى إجماع لا تصح، ونقل عن البصريين والكوفيين لا يوافق عليه... أنَّ البصريين لا يجيزون الحذف، إلا في الشعر، سواء كان يؤدي إلى تهية العامل للعمل، وقطعه، أو لا يؤدي، وسواء كان المبتدأ (كل)، أو غيره". التذيل والتكميل ٤١-٤٢. وينظر: ضرائر الشعر ص ١٤٠.

٩. ينظر: همع الهوامع ١/٣٧١.

وقد وقفتُ على نصّين؛ للتحّاس (ت٣٣٨هـ) في شرحه للكتاب، وجدتُ فيهما القولَ الفاصلَ في هذه المسألة، قال في الأول - ما نقله مؤيداً عن يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) - : "أنهم يقولون: (زيدٌ ضربتُ) ينوون الهاءَ في المعرفة، كما ينوونها في النكرة، كهولك: (رجلٌ كلمتُ) و (فرسٌ ركبتُ) ونيتها في المعرفة شاذ ليس بكثير، ونيتها في النكرة جيدٌ كثير، فإن قلت: (الرجلُ ضربتُ) و (الفرسُ ركبتُ) كان كلاماً رديئاً، إلا على البيت الذي أنشدتُ، وهو قليل، وإنما جازتُ نية الهاء في التكرات، ولم تجزُ في المعارف؛ لأنَّ النكرة أشدُّ تمكناً من المعرفة، وهي أصل" (١).

في الثاني: "قلما جاءت نية الهاء في المعارف عن العرب، غير أنَّ الخليل أنشد بيتاً في المعرفة نوى فيه الهاء، قال (٢): [السريع]

وخالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابَهُ

بِالْحَقِّ لَا يَحْمَدُ بِالْبَاطِلِ

على معنى: يحمده أصحابه، وعلى هذا القياس تقول: (زيدٌ كلمتُ) ترفع (زيداً) على نية الهاء، وليس بجيد" (٣). يُستنتج من النصين أمران:

الأول: أنَّ حذفَ العائد من جملة الخبر جائزٌ في الكلام، كما جاء في نصوص سيبويه والفراء السابقة؛ لوروده عن العرب.

الثاني: يختلف حكمُ حذفِ العائد من حيث الكثرة والقلة بحسب نوع المبتدأ:

أ. إذا كان المبتدأ (نكرة) فالحذف جيد، وكثير؛ لأنَّ النكرة أشدُّ تمكناً من المعرفة، وهي الأصل.

ومن الشواهد على هذا النوع:

- قراءة ابن عامر (ت١١٨هـ) (٤): ﴿وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَى﴾ [سورة الحديد: ١٠].

- "امرو يدعوا إلى خير أجيب، وأمر بخير - ولو كان صبيّاً - أطيع". والتقدير: أجيبه، وأطيعه (٥).

- "شهرٌ ترى، وشهرٌ ترى، وشهرٌ مرعى". والتقدير: شهرٌ ترى فيه (٦).

ب. إذا كان المبتدأ (معرفة) فالحذف شاذٌ غير جيد، وقليل.

ومن الشواهد على هذا النوع:

- قراءة أبي عبد الرحمن السلمي (ت٧٤هـ)، ويحيى بن يعمر (ت٩٠هـ)، وغيرهما (٧): ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [سورة

المائدة: ٥٠].

١. شرح أبيات سيبويه ص ٤٩.

٢. سبق الوقوف عليه.

٣. المصدر السابق ص ٤٩.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٤٦/١، ومع الهوامع ٣٧٠/١.

٦. ينظر: جمع الأمثال ٣٧٠/١، ولسان العرب (ثراً).

قال أبو حيّان: يحتمل أن يكون (شهر) مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف، و(ترى) جملة في موضع الصفة، وحملها على الصفة أولى؛ لأنَّ الحذف منها أقرب من الحذف من أخبار المبتدأ. ينظر: التذييل والتكميل ٤٧/٤.

٧. سبق الوقوف عليها.

- قراءة أبي عمرو (ت ١٥٤هـ) برفع الحَقِّين^(١): ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ [سورة ص: ٨٤] ^(٢).
- قوله - تعالى -: ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [سورة يونس: ٥٠] أجاز الزَّجَّاج (ت ٣١١هـ) أن يكون (ماذا) مرفوعاً على تقدير: يستعجله؛ بحذف الهاء^(٣).
- حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا الضحاك بن مخلد، حدثنا ابن جريج، قال: أخبرني عمرو بن دينار أن أبا صالح الزيات أخبره: أنه سمع أبا سعيد الخدري - رضي الله عنه - يقول: "الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم. فقلت له: فإن ابن عباس لا يقوله، فقال أبو سعيد: سأله فقلت سمعته من النبي - صلى الله عليه وسلم - أو وجدته في كتاب الله؟ قال: كل ذلك لا أقول، وأتم أعلم برسول الله - صلى الله عليه وسلم - مني، ولكنني أخبرني أسامة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: لا ربا إلا في النسيئة"^(٤). قال القسطلاني (ت ٩٢٣هـ): (كل) مبتدأ، خبره (لا أقول) والعائد محذوف^(٥).
- وما سبق يمكن القول إن حذف العائد من جملة الخبر، سواءً أكان المبتدأ نكرة أم معرفة؛ لغة عن العرب؛ فقد وردت في أشعارهم، وأقوالهم، وفي القراءات التي هي مرآة للغات اللهجات، وفي الأحاديث.
- إذن: ظاهرة (حذف العائد من جملة الخبر إلى المخبر عنه) لغة من لغات العرب؛ وردت في نظائر نثرية مختلفة.
- تحليل نموذج: ظاهرة (زيادة اللام على المفعول في حال تأخره عن الفعل العامل فيه تقوية للعمل).
- اختلف النحويون حول حقيقة زيادة اللام:
- ذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ومن تبعه، مثل: أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) إلى نفي وقوعها زائدة^(٦).
- ذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ) والمبرد (ت ٢٨٦هـ)^(٧)، ومن تبعهما من النحويين، مثل: الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، والسيراقي (ت ٣٦٨هـ)، والعكبري (ت ٦١٦هـ) في أحد قوليهِ^(٨)، وبعض المفسرين، مثل: الطبري (ت ٣١٠هـ)، وابن عطية (ت ٥٤٢هـ)^(٩)، إلى وقوعها زائدة، مستشهدين بقوله - تعالى -: ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ [سورة النمل: ٧٢].
- واختلف في حكم زيادة اللام في هذه الآية:

١. ينظر: السبعة في القراءات ص ١٣١، ومعجم القراءات ١٢٧/٨.

٢. ينظر: البحر المحيط ١٧٦/٩، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٧٩.

٣. ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٤/٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٦٥.

٤. ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٨١/٤، ومصابيح الجامع ٧٨/٥.

٥. ينظر: المصدران السابقان.

٦. "وقال بعض شيوخنا: اختلف الناس في زيادتها، فأما سيبويه فلم يذكر ذلك، وتابعه عليه أبو علي". التذيل والتكميل ١٨٠/١١.

ويقصد بـ "بعض شيوخنا": ابن أبي الربيع. ينظر: تمهيد القواعد ٢٩٣٦/٦.

٧. ينظر: معاني القرآن ٧٨/٢، والمقتضب ٣٧/٢، والكامل ٧٣/٣.

٨. ينظر: اللامات ص ١٤٧، وشرح كتاب سيبويه ٣٩٧/٣، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٣٥٦/١، وأيضاً ينظر: شرح المقدمة الحسبة ٣٧٠/٢، والمفصل ص ٢٨٢، وشرح المفصل ٤٧٩/٤.

٩. ينظر: جامع البيان ٥٠٠/٥، والحرر الوجيز ٥٣/٣.

أ. فمنهم مَنْ خَصَّ زيادتها بالضرورة، مع إشارتهم إلى إمكانية ورودها في الاختيار، مثل: آية النمل. قال به: ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)^(١)، وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ) في أحد قوله^(٢).

وأرجعت علة الزيادة في هذه الضرورة إلى التأكيد، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "زيادة اللام على المفعول في حال تأخره عن الفعل - العامل فيه - تقوية للعمل"^(٣).

ب. وآخرون أجازوا ورود اللام زائدة في الكلام، وذكروا أنَّ زيادتها تأتي على ضربين: الأول منهما: المطرُد المتملِّ بدخوله على المفعول به، والمقيَّد بشرطين:

- أن يكون العامل متعدِّاً إلى واحد.

- أن يكون العامل قد ضَعُف، إمَّا بتأخيره، مثل: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [سورة يوسف: ٤٣]، أو كونه فرعاً، مثل: ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [سورة البروج: ١٦] فدخول اللام على المفعول في هذا الضرب دخول (مقيس)؛ لغرض تقوية العامل.

الثاني: فهو غير المطرُد، والمتملِّ فيما عدا ما تقدم، مثل: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ [سورة النمل: ٧٢]^(٤).

قال الشَّاطِبي (ت ٧٩٠هـ) في زيادة اللام في هذا الموضع: "العرب زادت اللام لغير معنى من تلك المعاني، بل جعلت دخولها كخروجها، وأكثر زيادته بالسَّماع. فمن ذلك الآية الكريمة: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ [سورة النمل: ٧٢]"^(٥).

ج. ويرى البعض أصلية اللام، وتضمن الفعل (ردف) معنى فعل لازم، قال به:

- العُكْبَرِيُّ (ت ٦١٦هـ) في أحد قوله - فهو يرى القول بزيادتها أيضاً - قال: "ويجوز ألا تكون زائدة، ويُحمل الفعل على معنى (دَنَا) لكم، أو (قَرَّب) أجلكم، والفاعل (بعض)"^(٦).

- ابن هشام (ت ٧٦١هـ) قال: "اللام الزائدة، وهي أنواع... وليس منه: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [سورة النمل: ٧٢] خلافاً للمبرد ومن وافقه، بل ضَمَّن (ردف) معنى (اقترب) فهو مثل: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [سورة الأنبياء: ١]"^(٧). ويشاركهما مجموعة من المفسرين، مثل:

○ أبي إسحاق الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)^(٨).

١. ينظر: ضرائر الشعر ص ٥٢ - ٥٣.

٢. قال أبو حيان: "ويجوز دخول اللام على مفعول الفعل المتعدي لواحد إن تقدم، فإن تأخر فلا يجوز ذلك إلا ضرورة، أو ندوراً". الموفور ص ٢٠٦.

٣. ضرائر الشعر ص ٥٢.

٤. ينظر: شرح التسهيل ١٤٨/٣، والتذيل والتكميل ٣٤٠/١٠، والجني الداني ص ١٠٥ - ١٠٧.

٥. واختلف المجيزون في قياسية زيادة اللام في الآية: يرى ابن جني جواز القياس على زيادة هذه اللام على المفعول، في حين يرى ابن مالك، ومن تبعه، مثل: المرادي، دخول اللام في الآية وظايرها من قبيل السَّماع الذي لا يُقاس عليه. ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ١٨٠، و التسهيل ص ١٤٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٥٥/٢.

٦. المقاصد الشافية ٦٢١/٣.

٧. التبيان في إعراب القرآن ١٠١٣/٢.

٨. مغني اللبيب ص ٢٨٥.

٩. ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٣١٧/٢٠.

○ الواحدي (ت ٤٦٨هـ) ^(١).

○ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) ^(٢).

وهناك أوجه (قياسية) أخرى غير التضمن بفعل لازم ^(٣):

- أن مفعول (ردف) محذوف، واللام للعلّة، أي: ردّ الخلق لأجلكم.
- أن فاعل (ردف) ضميرُ الوعد، أي: ردّ الوعد، أي: قرب، ودنا مقتضاه، و(لكم) خبرٌ مقدم، و(بعض) مبتدأ مؤخر، والوقف على هذا على (ردف) وهذا فيه تفكك للكلام.

- أن الفعل محمول على مصدره، أي: الرادفة لكم، وهذا أضعف مما قبله.

والذي أراه أن الحكم بزيادة اللام على المفعول به ^(٤) هو الأرجح، والحملُ على الضرورة لا يستقيم؛ لأربعة أمور:
الأول: أن مَنْ حملوا زيادتها في المفعول على الضرورة، مثل: ابن عصفور - أحد مصنفِي الضرائر - اتفقوا مع المجيزين على ورودها في الاختيار، وفي القرآن خاصّة، ثم علل سبب حمله لهذه الزيادة على الضرورة: "أنّ ذلك لا يحسن إلا في الشعر" ^(٥).
أضف إلى ذلك أنّ زيادة اللام على المفعول به وردت في القرآن في خمسة عشر موضعاً تقريباً محتملاً ^(٦).
الثاني: أنّ الزيادة مطردة في كلام العرب، وواردة في الأحاديث النبوية، ومستعملة في أساليب القرآن الكريم. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أنّ الزيادة لا تتناقض مع فعل الحكيم؛ إذ ليس المراد بالزيادة اللغو والعبث، بل العكس من ذلك؛ لأنّ الزيادة في الأساليب العربية لا تدخل فيها إلا للفوائد اللفظية والمعنوية معاً، مثل: التوكيد، وتقوية المعنى، واستقامة النظم، والسجع، وغيرها من تزيين الكلام ^(٧).

الثالث: ثبوت ورود الظاهرة في القرآن ينفي القول بالضرورة.

الرابع: عدم التأويل أولى من التأويل.

إذن: ظاهرة (زيادة اللام على المفعول) جائزة في الاختيار.

○ تحليل نموذج: ظاهرة (حذف الياء من الاسم المنقوص في حال الإضافة، والمعرف بال).
إنّ "الاسم المنقوص يُستعمل على ثلاثة أضرب، إمّا منكوراً، وإمّا معرفاً بالألف واللام، وإمّا مضافاً، وحكمه في المواضع الثلاثة حكمٌ واحد في إسقاط حركتي الجر والرفع من يائه؛ استقلاًّ لهما عليها، إلا أنه إذا كان منكوراً ولحقه التنوين، حُذفت ياءه كما قدّمنا؛ لالتقاء الساكنين، فإذا استعمل بالألف واللام ثبتت ياءه ساكنة؛ لأنه لم يلقها ما تُحذف من أجله، إذ كانت

١. ينظر: التفسير البسيط ١٣٤/٤.

٢. ينظر: تفسير القرآن العظيم ٢٠٩/٦.

٣. ينظر: الباب في علوم الكتاب ١٩٦/١٥.

٤. أمّا عن قضية (زيادة الحروف في القرآن) فينظر: بحث حروف الزيادة في القرآن بين المجيزين والمنعّين (لا أنموذجاً)

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/366224.html>

٥. ضرائر الشعر ص ٥٢.

٦. ينظر: أحرف الجر الزائدة في العربية واستعمالاتها في القرآن ص ٤١ وما بعد.

٧. الزيادة من الحروف في القرآن الكريم ص ٢٣.

الألف واللام لا تُجامع التَّوْنين، فتقول: هذا القاضي ومررت بالقاضي، وفي النَّصْب: رأيت القاضي يا هذا، وتقول في الإضافة: هذا قاضيكَ، ومررت بقاضيكَ، ورأيت قاضيكَ، والأصل: هذا قاضيكَ، ومررت بقاضيكَ، وفعل بالاسم ما ذكرناه^(١). وقد حُمِلت ظاهرة (حذف الياء من الاسم المنقوص في حال الإضافة، والحلى بـ (أَل) عند بعض النَّحويين، ومصنفي الضرائر، مثل: سيبويه (ت ١٨٠هـ)^(٢)، والسيِّرائي (ت ٣٦٨هـ)، والقزَّاز القيرواني (ت ٤١٢هـ)^(٣) على الضرائر.

وعلة الحذف في هذه الضرورة أرجعها النَّحويون إلى علتين:

- التَّوْهُم؛ قال القزَّاز القيرواني (ت ٤١٢هـ): "تَوَهَّم أَنَّهُ أَدخَلَ الألف واللام على محذوف؛ فأبقاه على حذفه"^(٤).
- الحمل على الشَّبه: تشبيه الألف واللام والإضافة بالتَّوْنين. قال به: السيِّرائي (ت ٣٦٨هـ)، وابن عصفور (٦٦٩هـ)^(٥). وجاء حذف هذه الياء - أيضاً - من آخر الفعل المعتل لغير جازم؛ والذي عدّه الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ) من الضرائر، قال: "لم يكن له سبب سوى الضرورة"^(٦).

وأجاز ابنُ جني (ت ٣٩٢هـ) كلا الحذفين في (باب في إنباء الحركة عن الحرف، والحرف عن الحركة)، قال: "الأوَّل منهما: أن تحذف الحرف، وتُقرَّ الحركة قبله نائبةً عنه، ودالةً عليه، كقوله^(٧): [الرَّجَز]

كهاك كَهْ لَا تَلِيْقُ دَرهما جُودًا، وأخرى تُعْطِ بالسيف الدِّمَا

يريد: تعطي، وعليه بيت الكتاب^(٨): [الكامل]

وأخو الغوانِ متى يَشَأُ يَصْرُمْنَه

وبيته^(٩): [الوافر]

١. المرتجل في شرح الجمل ص ٤١.

٢. ينظر: الكتاب ٢٧/١ - ٢٨، ٤/١٩٠.

سيبويه أجاز حذف الياء مع الألف واللام في الوقف في السَّعة في موضع آخر، قال: "ومن العرب مَنْ يحذف هذا في الوقف، شَبَّهوه بما ليس فيه ألفٌ ولا م... وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما يختارُ فيه ألا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي... وإثبات الياءات والواوَات أَقْبَسُ الكلامين. وهذا جائزٌ عربيٌّ كثير". الكتاب ٤/١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥.

٣. ينظر: ضرورة الشعر ص ١٠٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٣٣، وتحصيل عين الذهب ص ٦٠، واللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي ص ١٢٣٢، والحكم والمحيط الأعظم ٥/١٢٤، ودرة الغواص في أوهام الخواص ص ١٤٤، ونصرة الإغريض في نصرة القريض ص ٤٧، والانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب ص ٢٣، وضرائر الشعر ص ٩٤، وشرح الجمل؛ لابن عصفور ٣/١٩٥، والوافي بالوفيات ١/٣٨، وشرح شواهد المغني ٢/٥٩٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/٣٣٦.

٤. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٣٣.

٥. ينظر: ضرورة الشعر ص ١٠٤، وشرح الجمل ٣/١٩٥.

٦. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النَّاثِر ص ١٧٥.

٧. لم أقف على قائله. ينظر: الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس ٢/٨٠، وسرَّ صناعة الإعراب ٢/٣٩٦، والحكم والمحيط الأعظم ٦/٧٠٥، وتاج العروس ٢٦/٣٧٠.

٨. ديوان الأعشى ص ١٢٩. الشاهد: (الغوان)؛ حذف الياء منه، وأُناب الحركة.

عجزه: *ويكن أعداء بعيد وداد* اختلفت رواية الشاهد عن رواية الديوان: *أخو النساء...*

٩. سبق الوقوف عليه.

دوامي الأيد يَخِطُنُ السَّرِيحَا

... وهو كثير في الكسرة^(١).

وورد الحذفان في قراءات عديدة:

• من الأول:

- ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٦]^(٢).
- ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدُ وَمَنْ يُضِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [سورة الكهف: ١٧]^(٣).
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ يَظْلَمْ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [سورة الحج: ٢٥]^(٤).
- ﴿وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [سورة غافر: ٣٢]^(٥).
- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [سورة الشورى: ٣٢]^(٦).
- ﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [سورة ق: ٤١]^(٧).
- ﴿فَقَوْلَ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَكْرًا﴾ [سورة القمر: ٦]^(٨).

الشَّاهد: الأيد. يريد: الأيدي.

١. الخصائص ٣/١٣٥-١٣٦.

٢. قرأ حمزة، والكسائي، وغيرهما، بحذف الياء في الوقف والوصل. ينظر: النَّشر في القراءات ٢/٢٣٧، ومعجم القراءات ١/٢٥٨.

الشَّاهد: (الدَّاع).

٣. قرأ أبو جعفر، وأبو عمرو بن العلاء، ونافع، بإثبات الياء وصلًا، وقرأ البقية بحذف الياء وقفًا ووصلًا. ينظر: السَّبعة في القراءات ص ٤٠٣، والنَّشر في القراءات العشر ٢/٣١٦، ومعجم القراءات ٥/١٢٣-١٦٨.

الشَّاهد: (المهتد).

٤. قرأ ابن عامر، وحمزة، وغيرهما، بحذف الياء في الوقف والوصل. ينظر: السَّبعة في القراءات ص ٤٣٦، ومعجم القراءات ٦/١٠١.

الشَّاهد: (الباد).

٥. قرأ ابن عامر، وابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف بحذف الياء وقفًا ووصلًا. ينظر: النَّشر في القراءات ٢/٣٨٠، ومعجم القراءات ٩/٢٢٠.

٦. قرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وغيرهم بحذف الياء في الوقف والوصل. ينظر: التَّيسير في القراءات السَّبع ص ٤٨٣، ومعجم القراءات ٧/٣٤٤.

الشَّاهد: (الجوار).

٧. قرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وغيرهم. ينظر: النَّشر في القراءات العشر ٢/٣٧٦، ومعجم القراءات ٩/١١٨.

الشَّاهد: (المناد).

٨. قرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وغيرهم بحذف الياء في الوقف والوصل. ينظر: السَّبعة في القراءات ص ٦١٧، ومعجم القراءات ٩/٢١٧.

الشَّاهد: (الدَّاع).

- ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [سورة القمر: ٨]^(١).
- ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ﴾ [سورة الرحمن: ٢٤]^(٢).
- قراءة عبدالله بن مسعود (ت ٣٢٢هـ)، وغيره^(٣): ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ﴾ [سورة الرحمن: ٢٤] بضم الراء^(٤). وهي القراءة التي نظر بها صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ) لهذه الظاهرة التي حملها على الضرورة. وورد هذا الحذف - أيضاً - في حديث الرسول - ﷺ -، قال: "لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزان والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة"^(٥).

• من الثاني:

- ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [سورة هود: ١٠٥]^(٦).
 - ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ﴾ [سورة الكهف: ٦٤]^(٧).
 - ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [سورة الفجر: ٤]^(٨).
- وأشار عددٌ من النحويين إلى أن (حذف الياء من الاسم المنقوص في حال الإضافة، والحلى بـ (أل) لغة^(٩))، مثل:
١. الكسائي (ت ١٨٩هـ):

قال: "العرب تقول: الوال، والوالي، والقاض، والقاضي"^(١٠).

٢. الفراء (ت ٢٠٧هـ):

-
١. قرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وغيرهم بحذف الياء في الوقف والوصل. ينظر: المصدران السابقان. الشاهد: (الدَّاع).
 ٢. سبق الوقوف عليها في آية الشورى.
 - قال النحاس: "المجاري: في موضع رفع، حُذِفَتِ الضَّمَّةُ من الياء؛ لِتَقْلُهَا، وحذُفَ الياءُ بعيداً، ومن حذف الياء قال الكسرة تدل عليها، وقد كانت تحذف قبل دخول الألف واللام". إعراب القرآن ٢٠٧/٤.
 ٣. سبق الوقوف عليها.
 ٤. "لأن الحذوف لما تناسوه أعطوا ما قبل الآخر حكمه...". حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٣٢/٨.
 - وقال أبو حيان: "وسُمع من العرب: الإعراب في الراء". البحر المحيط ٣٤٠/٩. وينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٧٥/٣.
 - أي: تظهر الحركات على الراء، على تقدير أنه آخر الكلمة. وكذلك فتح النون في (ثمان) في حال التركيب (ثمان عشرة) في بيت الأعشى: [الكمال]

وَمِائَتَانِ عَشْرَةٌ وَائْتِنِ وَأَرْبَعَا

قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): "في (ثمان) - إذا رُكِبَتْ - أربع لغات: فتح الياء، وسكونها، وحذفها مع كسر النون، أو فتحها". شرح الكافية الشافية ١٦٧٤/٣.

٥. الأصل: الثيب الزاني. ينظر: صحيح البخاري ص ٦٨٧٨، وصحيح مسلم ص ١٦٧٦.
٦. قرأ ابن عامر، وحمزة، وغيرهما بحذف الياء وفقاً ووصلاً. ينظر: السبعة في القراءات ص ٣٣٨، ومعجم القراءات ١٣٨/٤.
٧. قرأ ابن عامر، وحمزة، وغيرهما بحذف الياء وفقاً ووصلاً. ينظر: المصدر السابق ص ٣٩١-٤٠٣، والمصدر السابق ٢٥٧/٥.
٨. قرأ ابن عامر، وحمزة، وغيرهما بحذف الياء وفقاً ووصلاً. ينظر: المصدر السابق ص ٦٨٣، والمصدر السابق ٤١٦/١٠.
٩. ينظر: شرح الكتاب؛ للسيراقي ٢١٦/١، والصحاح (يدي)، وضرائر الشعر ص ٩٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٣١/٢.
١٠. قوله في إتحاف فضلاء البشر ص ١٥٢.

- "للعرب في الياءات التي في أواخر الحروف - مثل: اتَّبَعْنَ، وأَكْرَمْنَ، وأَهَانْنَ، ومثل قوله: ﴿دَعْوَةُ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [سورة البقرة: ١٨٦] ﴿وَقَدْ هَدَانِ﴾ [سورة الأنعام: ٨٠] -؛ أن يحذفوا الياء مرةً، وَيُشَبِّهُوا مرةً؛ فَمَنْ حَذَفَهَا أَكْفَى بالكسرة التي قبلها دليلاً عليها" (١).

- "ويفعلون ذلك في الياء الأصلية، فيقولون: (هذا قاض، ورام، وداع) بغير ياء، لا يُشَبِّهُونَ الياءَ في شيء من فاعل، فإذا أَدَخَلُوا فِيهِ الألفَ واللامَ قَالُوا بالوجهين؛ فَأَثَبُوا الياءَ وحذفوها . وقال الله: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ [سورة الإسراء: ٩٧] في كل القرآن بغير ياء" (٢).

٣. السَّيرَاقِي (ت ٣٦٨هـ):

قال: "أَمَّا حَذْفُ الياءِ مع الألفِ واللامِ، فَإِنَّ سَبِيئِيهِ قَدْ ذَكَرَهُ فِي بَابِ ضَرُورَةِ الشَّاعِرِ، فَأَنكَرَهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ . . . والذي أَرَادَ سَبِيئِيهِ - عِنْدِي - غَيْرَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّ حَذْفَ الياءِ مِمَّا ذَكَرْنَا يَتَكَلَّمُ بِهِ بَعْضُ الْعَرَبِ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى إِثْبَاتِهَا . . ." (٣).

٤. الجوهري (ت ٣٩٣هـ):

- "وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤): [الوافر]

فَطَرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا

فهو لغة لبعض العرب، يحذفون الياء من الأصل مع الألف واللام، فيقولون في (المهتدي): المهتد . . ." (٥).

- "إِنَّمَا حَذَفَ الياءِ فِي قَوْلِهِ: وَثَمَانُ عَشْرَةَ، عَلَى لُغَةٍ مَن يَقُولُ: طَوَالَ الْأَيْدِ" (٦).

٥. أبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ):

قال: ". . . لغة للعرب" (٧).

٦. الواحدي (ت ٤٦٨هـ):

قال: "وَالْأَجُودُ الْحَذْفُ وَالْاجْتِزَاءُ بِالكسرة، والعربُ تفعل ذلك كثيراً في الموضع الذي تكون الياء فيه أصلاً، وكما أنشد

سببويه (٨): [الوافر]

وَطَرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا

يريد: الأيدي.

١. معاني القرآن ١/٢٠٠.

٢. المصدر السابق ١/٢٠١.

٣. ضرورة الشعر ص ١٠٦.

٤. سبق الوقوف عليه.

٥. الصحاح (يدي).

٦. الصحاح (ثمن).

٧. عبث الوليد ص ١٢٨.

٨. سبق الوقوف عليه.

وَأُشَدُّ أَيْضاً^(١): [الكامل]

وَيَكُنْ أَغْدَاءُ بُعِيدَ وَدَادٍ

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرُمُنْهُ

يريد: الغواني؛ فاجتزأ بالكسرة من الياء^(٢).

٧. ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ):

قال: "... حذف ياء المتكلم؛ لدلالة الكسرة عليها، في نحو^(٣): ﴿وَأَيَّيَ فَارْهُبُونَ﴾ [سورة البقرة: ٤٠] وعلى هذه اللغة قالوا: عمرو بن العاص، وحذيفة بن اليمان، والحاف بن قضاة، وعليها قراءة من قرأ^(٤): ﴿دَعْوَةُ الدَّاعِ﴾ [سورة البقرة: ١٨٦]، و^(٥) ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ [سورة القمر: ٨]، و^(٦) ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [سورة القمر: ٦]"^(٧).

٨. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ):

قال: "ومن الناس من أنكر على سيبويه وغيره من النحويين جعلهم حذف الياء من (الأيد) وأمثاله من ضرورة الشعر... وهذا لا يلزم النحويين؛ لأنهم إنما أرادوا من لغته إثبات الياء في (الأيدي) وأمثاله قد يحذفها في الضرورة لما ذكرناه"^(٨).

يفهم من كلام ابن عصفور أن حذف الياء لغة من لغات العرب.

٩. البغداددي (ت ١٠٩٣هـ):

قال: "قول الآخر^(٩): [الوافر]

دوامي الأيد يحبطن السريحا

فطرت بمنصلي في يملات

... الألف واللام قد سوغها حذف الياء؛ حتى قيل: إنها لغة للعرب، وقد قرأ بها القراء"^(١٠).

وأرجع آخرون علة الحذف إلى التخفيف:

١. سبق الوقوف عليها.

٢. التفسير البسيط ٥٣٠/٢.

٣. قراءة الجمهور بحذف الياء وقفاً ووصلاً. ينظر: النشر في القراءات ٢٣٧/٢، ومعجم القراءات ٢٥٧/١.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. أماليه ٢٩١/٢-٢٩٢.

٨. ضرائر الشعر ص ٩٤.

٩. سبق الوقوف عليه.

١٠. شرح أبيات مغني اللبيب ٣٣١/٢.

■ الرَّايزِيّ (ت ٦٠٦هـ): ^(١) ﴿فهو المهدي﴾ [سورة الإسراء: ٩٧] يجوز إثبات الياء فيه على الأصل، ويجوز حذفها؛ طلباً للتخفيف ^(٢).

■ ابن هشام (ت ٧٦١هـ): "وحذفت الياء تخفيفاً، واجتزئ عنها بالكسرة" ^(٣).

ونسب هذا الاستعمال - حذف الياء المتطرفة في الأسماء والأفعال سواء في رؤوس الآي أو في موضع غيره - إلى قبيلة هذيل:

١. الزَّجَاج (ت ٣١١هـ)، قال: "وهذيل تستعمل حذف هذه الياءات كثيراً" ^(٤).
 ٢. الزَّخْشَرِيّ (ت ٥٣٨هـ)، قال: "وحذف الياء، والاجتزاء عنها بالكسرة؛ كثير في لغة هذيل" ^(٥).
 ٣. الدُّمِيَّاطِيّ (ت ١١١٧هـ) ذكر أنَّ الياءات المتطرفة، مثل قوله -تعالى-: ﴿الدَّاعِ﴾ [سورة القمر: ٨]، و﴿الجَّوَارِ﴾ [سورة الرحمن: ٢٤]، و﴿يَأْتِ﴾ [سورة هود: ١٠٥]، و﴿يَسْرِ﴾ [سورة الفجر: ٤] أثبتها بعضُ القراء مراعين الرسم كيعقوب، وهي لغة الحجازيين، ومنهم من يحذف هذه الياء كخلف، وهي لغة هذيل ^(٦).
- وقال الدكتور علي الجندي بعد أن صرح بجريته بين موقف القائلين بالضرورة، وبين موقف القائلين بأنها لهجة عربية لهذيل: "وردت بعضُ القراءات بحذف الياء والاكتفاء عنها بالكسرة... فإذا كان القرآن الكريم قد نطق بتلك اللهجة، والقرآن ليس شعراً؛ حتى نقول: إنه حذف الياء وأبقى الكسرة دليلاً عليها ضرورة، ثم ما تقدم من كلام العرب الثنري، والذي حدث فيه مثل هذا الحذف، والثنر لا يمكن أن يكون محطاً للضرورات، ومن هنا نرى أنَّ هذا الحذف في هذيل... ^(٧).
- إذن: ظاهرة (حذف الياء من الاسم المنقوص في حال الإضافة، والمعرف بال) لغة هذيل ^(٨).

○ تحليل نموذج: ظاهرة (الإتيان بالماضي من الأفعال في معنى المستقبل).

حمل القرَّاز القيروانيّ (ت ٤١٢هـ) ظاهرة التعبير بالأفعال الماضية عن المستقبل على الضرورة، وذكر في هذا الموضع زعم البعض بإخراجها من دائرة الضرورات؛ والذي استندوا فيه على أفصح الكلام القرآن، دون أن يُعقَّبَ على ذلك ^(٩).

وأشار سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى مجيء الماضي بمعنى الاستقبال، قال: "نقول: إن فعل فعلت، فيكون في معنى إن يفعل أفعَل، فهي فعل كما أنَّ المضارع فعل، وقد وقعت موقعها في إن" ^(١٠). وكذلك ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، قال: في "باب الفعل يأتي بلفظ

١. قرأ ابن عامر، وابن كثير، وحمزة، والكسائي، وغيرهم بحذف الياء في الوصل والوقف. ينظر: السبعة في القراءات ص ٣٨٦-٤٠٣، ومعجم القراءات ١٢٣/٥-١٢٤.

٢. مفاتيح الغيب ٤٠٧/١٥. وينظر: الدر المصون ٥٢٠/٥، واللباب في علوم الكتاب ٣٩٣/٩.

٣. مغني اللبيب ٢٩٧.

٤. معاني القرآن وإعراجه ٧٧/٣.

٥. الكشف ٤٢٩/٢.

٦. ينظر: إتحاف فضلاء البشر ١٥٢/١، واللهجات العربية في التراث ٦٨٣/٢.

٧. اللهجات العربية في التراث ٦٨٣/٢.

٨. ذكر الدكتور أحمد الجندي أنماطاً شتى للحذف عند هذيل. ينظر: المصدر السابق ٦٨٤/٢ وما بعد.

٩. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٧٤.

١٠. الكتاب ١٦/١.

الماضي، وهو راهنٌ أو مستقبل، وبلفظ المستقبل وهو ماضٍ: قال الله - جلّ ثناؤه -: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [سورة آل عمران: ١١٠] ، أي: أنتم^(١) .

والذي ظهر لي من خلال البحث أنّ العرب توسّعتْ؛ "فجعلوا (فعل) في مواضع لما لم يقطع بعد، وجعلوا (يفعل) وأخواتها لما قد كان"^(٢) . وأنّ هذا نوعٌ من أساليب "التفنن في الكلام، والتصرّف في البلاغة"^(٣) ، فهو "مذهب من مذاهب العرب في كلامها، وتفننٌ في أساليب خطابها، وإيقاع أحدهما موقع الآخر لا يخلو من نُكَّة بلاغية، أو لفظة بيانية، كدلالة المضارع على التجدّد، والماضي على التحقيق"^(٤) .

والتعبير بالفعل الماضي عن المضارع كثيراً ما يُراعى أمثال هذا في القرآن^(٥) " (٦) . وقد ذكر العلماء الفائدة من التداخل بين الزمانين، وهي إنزال الماضي منزلة الأمر المحقق، مثل:

١. ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ)، قال: إنّ "الفعل الماضي إذا أُخبر به عن الفعل المستقبل الذي لم يوجد بعد، كان ذلك أبلغ، وأؤكد في تحقيق الفعل، وإيجاده؛ لأنّ الفعل الماضي يُعطي من المعنى أنّه قد كان وُجد، وإنما يفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأشياء العظيمة التي يُستعظم وجودها"^(٧) .

٢. ابن القيم (ت ٧٥١هـ)، قال: إنّ "الفعل الماضي إذا أُخبر به عن المضارع الذي لم يوجد بعد كان ذلك أبلغ، وأكد، وأعظم موقعاً، وأفخم بياناً؛ لأنّ الفعل الماضي يعطي من المعنى أنّه قد كان وُجد، وصار من الأمور المقطوعة بكونها وحدوثها"^(٨) .

٣. الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، قال: إنّ "الأفعال المستقبلية التي علّم الله - تعالى - وقوعها كالماضية في التحقق؛ ولذا عبّر عن المستقبل بالماضي في مواضع كثيرة من الكتاب العزيز"^(٩) .

١. الصّاحبي ص ١٦٧ .

٢. الأضداد؛ للسّجستاني ص ١٣١ . وينظر - للاستزادة - : شرح التّسهيل ١٧/١ وما بعد، و من لطائف عدول الفعل الماضي في القرآن الكريم ص ٢٦٧ وما بعد .

٣. البحر المحيط ١٧/٩ .

٤. بغية السائل من أوابد المسائل ص ١٤٦٣ .

٥. والملاحظ من خلال الآيات القرآنية أنّ هذا الأسلوب متعلّق في كثير من الأحيان بأحداث يوم القيامة، وهذا أمر يتناسب مع شكّ المشركين في وقوعه، فكان التعبير عن أحداثه بصيغة الماضي الدّالة على القطع واليقين؛ لينهض الماضي بوظيفة التّوكيد، فيما يُسمّى بلاغياً الخبر الإنكاري؛ لأنّ الكلام موجّه لمن يُنكر الخبر من أساسه، لذلك يمكن اعتبار العدول إلى الماضي إحدى طرائق التّوكيد، تماماً كالقسّم، والتكرار، وأدوات التّوكيد الأخرى". العدول الفعلي في القرآن الكريم ص ٢٥ .

٦. المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر ١٤٨/٢ .

٧. المصدر السّابق ١٤٩/٢ .

٨. كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ص ٣٢ .

٩. روح المعاني ٩٨/٩ .

٤. ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، قال في أكثر من موضع: إنَّ "التعبير بالماضي في قوله... تنبيهاً على تحقيق وقوعه"، وأنَّ "محجى فعل... بصيغة الماضي؛ للتنبيه على تحقيق وقوعه"، وأنَّ الفعل هذا "محجى به بصيغة الماضي؛ لشبهه بالماضي في تحقق الوقوع"^(١).

وهذا الأسلوب ورد في مواضع مختلفة؛ منها^(٢):

أ. الطَّلَب، نحو: غفر الله لك، أي: ليغفر الله لك، وعزمتُ عليك إلا سافرت، أو لما فعلت، أي: أقسمتُ عليك ترك كل شيء إلا السفر في المستقبل، ومن كلام العرب: اتقى الله امرؤً فعل خيراً يُثَبَّ عليه. قال الكفوي (ت ١٠٩٤هـ): "الأفعال الواقعة بعد (إلا) و(لما) ماضية في اللفظ مستقبلة في المعنى"^(٣).

ب. الوعد، نحو: قوله -تعالى-: ﴿إِنَّا أُعْطِينَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [سورة الكوثر: ١]. فالإعطاء سيكون مستقبلاً؛ لأنَّ الكوثر في الجنة، ولم يحجَّ وقتُ دخولها.

ج. دخول أداة الشرط عليه، مثل: (إن)، و(إذا)، نحو: قوله -تعالى-: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [سورة النصر: ١].

د. عطف على ما عُلِمَ استقباله، نحو: قوله -تعالى-: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدْهُمْ النَّارَ﴾ [سورة هود: ٩٨].

هـ. رجاء يقع في المستقبل، نحو: قوله -تعالى-: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [سورة المائدة: ٥٢].

و. نفي بلا، أو (إن) بعد قسم، نحو^(٤): [البسيط]

رُدُّوا فَوَاللَّهِ لَا ذُنُوكُمْ أَبَدًا

وقوله -تعالى-: ﴿وَلَنْ زَالًا إِنْ أُمْسِكْهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [سورة فاطر: ٤١]، أي: ما يُمَسِّكُهُمَا.

ز. دخول (ما) الظرفية، نحو: قوله -تعالى-: ﴿وَجَعَلْنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [سورة مريم: ٣١]، أي: مدَّة دوامي حياً.

ومحجى الماضي في معنى المستقبل مثلما ورد بكثرة في آيات القرآن الكريم^(٥)، ورد - أيضاً - في حديث الرسول - ﷺ -: "نصر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، وحفظها، وبلغها"^(٦)، أي: يسمع مقالتي.

إذن: هذه الظاهرة، أو هذا الأسلوب؛ جائز في الاختيار.

○ تحليل نموذج: ظاهرة حذف النون من اسم الفاعل الجمع من غير أن يكون مضافاً أو موصولاً.

١. تفسير التنوير والتحرير ٢٤١/٨، ١٢٥/٢٥، ٢١/٣٠.

٢. ينظر: شرح التسهيل ٣٠/١، وجمع الهوامع ٤٣/١، والنحو الوافي ٥٤/١، وتداخل أزمنة الفعل ص ٢٥١-٢٥٥.

٣. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ص ١٠٣٤.

٤. لم أقف على قائلة. ينظر: شرح التسهيل ٣٠/١، والذرر اللوامع ١١/١.

عَجْزُهُ:

مَادَامَ فِي مَائِنَا وَرَدُّ لُورَاد

الشَّاهِد: (لَا ذُنُوكُمْ)؛ نَفَى بـ (لَا) بعد القسم.

٥. ينظر: بغية السائل من أوابد المسائل ص ١٤٦٤، وما بعد.

٦. ينظر: صحيح الترمذي ص ٢٦٥٨، وجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١٤٣/١.

ذكر النحويون أربع حالاتٍ لحذفِ التَّوْنِ من اسمِ الفاعلِ الجمعِ، في غير الإضافة:
الحالة الأولى: إذا كان اسمُ الفاعلِ معرفاً بـأَل، ويليه اسمٌ منصوبٌ محلى بـأَل.
وعلة هذا الحذف: "ما كان صلةً للألف واللام فوردَ حذفُه كثيراً؛ لاستطالة الصِّلة الدَّاعية للتخفيف"^(١)؛ تشبيهاً بالأسماء الموصولة، التي حُذفت نونها تخفيفاً؛ لطول الصلة.
ومن قال بجواز هذا الحذف: سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والأخفش (ت ٢٢١هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، والقرطبي (ت ٦٧١هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، والرّضي (ت ٦٨٦هـ)، وأبو حيّان (ت ٧٤٥هـ)^(٢).
وورد هذا الاستعمالُ في قراءة الحسن (ت ١١٠هـ)، وبعض رواة أبي عمرو (ت ١٥٤هـ)^(٣): ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [سورة الحج: ٣٥] بالنصب.
الحالة الثانية: إذا كان اسمُ الفاعلِ معرفاً بـأَل، ويليه اسمٌ منصوبٌ مجردٌ من أَل.
عدّ القَزَازُ القيروانيّ (ت ٤١٢هـ) هذا الحذفَ من الضرورات، وأرجعَ علةَ الحذفِ إلى الشَّبه بـ"حذفها من (الذين)، وكذا حذفها من (الذين)"^(٤).
الحالة الثالثة: إذا كان اسمُ الفاعلِ مجرداً من (أَل)، ويليه اسمٌ منصوبٌ معرفٌ بـأَل.
من قال بجواز هذا الحذف: الأخفش (ت ٢٢١هـ)، والنحاس (ت ٣٣٨هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، والزَّحَشَرِيّ (ت ٥٣٨هـ)، والرّضي (ت ٦٨٦هـ)، وأبو حيّان (ت ٧٤٥هـ)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)، والألوّسيّ (ت ١٢٧٠هـ)^(٥).
قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): "وربما سقطتُ اختياراً قبل لامٍ ساكنة غالباً"^(٦).
وعلة هذا الحذف^(٧):

١. حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاويّ ٢٦٧/٧.
٢. ينظر: الكتاب ١٨٦/١، ومعاني القرآن ٩١/١، وسرّ صناعة الإعراب ص ٥٣٨، والجامع لأحكام القرآن ٧٦/١٥، وشرح التَّسهيل ٧٢/١-٧٣، وشرح الرّضي للكافية ٣٧٩/٣، وارتشاف الضرب ٥٦٦/٢.
٣. ينظر: المحتسب ٨٠/٢، ومعجم القراءات ١١٣/٦.
٤. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٥١-٢٥٢.
٥. ينظر: معاني القرآن ٩٢/١، وإعراب القرآن ٢٨٣/٣، وسرّ صناعة الإعراب ص ٥٣٩، والكشاف ٤١/٤، وشرح التَّسهيل ٧٢/١-٧٣، وشرح الرّضي للكافية ٣٧٩/٣، والبحر المحيط ٩٩/٩، وارتشاف الضرب ٥٦٦/٢، والتذيل والتكميل ٣٣٩/١٠، ومغني اللبيب ص ٨٤٢، وروح المعاني ٨٢/١٢.
٦. تسهيل الفوائد تكميل المقاصد ص ١٢.
٧. ينظر: معاني القرآن: للأخفش ٩٢/١، وإعراب القرآن: للنحاس ٢٨٣/٣، وشرح الرّضي للكافية ٣٧٩/٣، والبحر المحيط ٩٩/٩، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٩/٥.

أ. حمل ما ليس فيه (أل) على الذي فيه (أل)؛ قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) تعليقاً على قراءة أبي السَّمَال (ت ١٦٠هـ)^(١): ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣] بنصب لفظ الجلالة^(٢): "فهذا يكاد يكون لحناً؛ لأنه ليست معه لام التعريف المشابهة لـ (الذي) ونحوه، غير أنه شبه (معجزي) بـ (المعجزي)"^(٣).

ب. حمل حذف النون على حذف التنوين؛ ذكر ابن جني، وغيره^(٤) تعليقاً على قراءة آية الصَّافَات: ومثله قراءة عمارة (ت ٢٣٩هـ)^(٥): ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [سورة يس: ٤٠]. بحذف التنوين والنَّصْب^(٦).

وعدَّ ابنُ عصفور هذه الحالة من قبيل الضرورات، قال: "ومنه، - أي: من ضرائر الحذف - : حذف النون من التثنية والجمع من غير أن يكونا موصولين أو مضافين، نحو قول الشاعر^(٧): [الوافر]

يَقُولُونَ ارْتَحِلْ قَبْلِي فُرْشًا وَهُمْ مُكْتَفَوُ الْبَيْتِ الْحَرَامَا^(٨).

وأرجع ابنُ عصفور علةَ هذا الحذف في الضرورة إلى الشَّبه، قال: "ووجهُ حذف النون في جميع ذلك التشبيه بما يجوز حذفها منه في فصيح الكلام، وهو الموصول"^(٩).

ووردَ هذا الاستعمال في قراءاتٍ أخرى^(١٠) غير قراءة أبي السَّمَال لآية التوبة:

- قراءة أمان (ت ١٤١هـ)، عن ثعلبة عن عاصم (ت ١٢٧هـ)، وأبي السَّمَال (ت ١٦٠هـ)^(١١): ﴿إِنَّكُمْ لَذَاتُ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [سورة الصافات: ٣٨]؛ بنصب (العذاب)^(١٢).

- قراءة يحيى بن وثاب (ت ١٠٣هـ)^(١٣): ﴿إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا﴾ [سورة الدخان: ٢٧]؛ بنصب (العذاب).

١. ينظر: المحتسب ٨٠/٢، ومعجم القراءات ٣/٤٥٥.

٢. ينظر: همع الهوامع ١٩٣/١.

٣. المحتسب ٨٠/٢.

٤. ينظر: معاني القرآن؛ للأخفش ٩٢/١، والبحر المحيط ٩٩/٩.

قال الدمامي: "وكان الحاذف قدَّر النون ساكنة على الأصل ثم حذفها للسَّاكِنين؛ كما في التنوين أحياناً، قال: [المقارب]

فَالْفَيْئَةُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرُ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

بنصب الاسم الشريف". تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٢٢/١.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. ينظر: المحتسب ٨١/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٣٩/٢.

٧. لم أقف على قائله. ينظر: ارتشاف الضرب ٢٤١٤/٥.

الشَّاهِد: (مُكْتَفَوُ الْبَيْتِ). حذف النون من الجمع من غير أن يكون موصولاً أو مضافاً.

٨. ضرائر الشعر ص ٨٢.

٩. المصدر السابق ص ٨٢.

١٠. منع بعضُ النحويين هذه القراءات بين تلحين القاري أو القول بسهولة، أو تضعيف القراءة. ينظر: الإيضاح العسدي ص ١٥٠، والحرر الوجيز

٤/٤٧١، والبيان في إعراب القرآن ١٠٨٩/٢، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٩/٥، ومعجم القراءات ٢٣/٨.

١١. سبق الوقوف عليها.

١٢. ينظر: همع الهوامع ١٩٣/١.

١٣. سبق الوقوف عليها.

- ^(١) ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾ [سورة القمر: ٢٧]؛ بنصب "الناقة".

الحالة الرابعة: إذا كان اسمُ الفاعل مجرداً من (أل)، ولم يله اسمٌ.

عُدَّ هذا الاستعمالُ عند النحويين غايةً في الشذوذ، مثل: ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وأبي حيَّان (ت ٧٤٥هـ)^(٢)، حتَّى لا يحسُن ورودُه إلا في الضرورة، قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): "وهذا في غايةٍ من الشذوذ . . . مثل"^(٣): ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ [سورة البقرة: ١٠٢] لا يليق بالاختيار، بل بالاضطرار، نحو^(٤): [الطويل]

بُذِعْنِي لَكُمْ^(٥).

ووجهُ ابن جني (ت ٣٩٢هـ) هذه القراءة في (المحتسب)، وتبعه غيره^(٦) إلى أنَّها من قبيل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرّ، ويكون المراد: (وما هم بضاري أحد)^(٧).

وما ذهب إليه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) هو موطنُ خلافٍ بين البصريين والكوفيين^(٨)، وفي (الخصائص) قُبِحَ هذا الفصل، قال: "قُبِحَ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف . . . وعلى الجملة: فكُلُّما ازدادَ الجزءان اتصالاً قَوِيَ قُبْحُ الفصل بينهما"^(٩). فالأولى "تخريجها على أن نونَ الجمع تسقط في غير الإضافة"^(١٠)؛ لأنَّ "له نظيراً في نظم العرب ونثرها؛ فمن النثر قولُ العرب: قطا قطا بَيْضُكِ ثَنَاتَا، وَيَبْضِي مَائَتَا، يُرِيدُونَ: ثَنَاتَانِ وَمَائَتَانِ"^(١١).

والذي أراه صواباً في الحالتين الأخيرتين اللتين حُمِلتا على الضرورة؛ أنَّ ظاهرة (حذف النون من اسم الفاعل الجمع) سواء وليته اللام أم لم تله لغة؛ يوكل في ذلك إلى أمرين:

الأمر الأول: أنَّ نوني التثنية والجمع سيَّان في غالب الأحكام؛ بدليل تعليق السيوطي (ت ٩١١هـ) على إجازة الكسائي (ت ١٨٩هـ) لحذف النون في التثنية اختياريّاً، قال: "وَمِمَّا تَخْرُجُ عَلَى رَأْيِ الْكَسَائِيِّ فِي الْجَمْعِ قِرَاءَةُ: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣]، و﴿لِذَاقِهِ الْعَذَابُ﴾ [سورة الصافات: ٣٨] بالنصب"^(١٢). وقد ذكر ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أنَّ حذفَ نونِ التثنية لغةٌ من لغاتِ العرب، قال تعليقاً على قولِ تَابُطَ شَرّاً^(١٣): [الطويل]

١. سبق الوقوف عليها.

٢. ينظر: شرح التسهيل ٧٣/١، وارتشاف الضرب ٥٦٧/٢.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. سبق الوقوف عليه.

٥. شرح التسهيل ٧٣/١. ينظر: ارتشاف الضرب ٥٦٧/٢.

٦. ينظر: الكشف ١٧٣/١، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٩٨/١.

٧. ينظر: ١٠٣/١.

٨. ينظر: الإنصاف ٣٤٩/٢.

٩. ٣٩٢/٢.

١٠. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢١٥/٢.

١١. البحر المحيط ٣٥٠/٢.

١٢. همع الهوامع ١٩٣/١-١٩٤.

١٣. ديوانه ص ٨٩.

هما خُطَئَا: إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ، وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ

: "... أَمَّا الرَّفْعُ فَظَرِيفٌ^(١) المذهب، وظاهرُ أمره أَنَّهُ على لغةٍ مَن حَذَفَ نونَ التَّنْبِيهِ لغيرِ إضافة؛ فقد حُكِيَ ذلك، ومما يُعزى إلى كلامِ البهائم قول الحَجَلَةِ للقطاة: (بِضْكَ ثَنَّا، وَبِضْطِي مَتَا)، أي: ثَنَّا، وَمَتَانٌ^(٢).

الأمر الثاني: جِيءَ حَذَفِ النُّونِ من اسمِ الفاعلِ الجمعِ بالوجهين، سواءً أَوَلِيَتْهُ اللامُ أم لم تله في القراءات والأشعار.

○ تحليل نموذج: ظاهرة (مباشرة الفعل المضارع لـ "أَنْ" المخففة من الثقيلة وحذف الفصل) / (رفع المضارع بعد "أَنْ" النَّاصِبَةِ).

لـ (أَنْ) السَّابِقَةُ للفعل المضارع المرفوع توجيهان:

التَّوْجِيهِ الْأَوَّلُ: اختلف فيه بين الإجازة والضرورة؛ وفيه ضَرْبان:

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: أَنَّ (أَنْ) النَّاصِبَةَ للفعل المضارع أَهْمِلْتُ، وعلة الإهمال الحمل على (ما) المصدريَّة^(٣)، قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)

في الألفية^(٤): [الرَّجَز]

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمَلًا عَلَى (ما) أَخْبَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

هذا الضَّرْبُ أَجَازَهُ البصريون^(٥)، وعدَّه العكبري (ت ٦١٦هـ)، وأبو حَيَّان (ت ٧٤٥هـ)، والرُّعَيْنِي (ت ٧٧٩هـ)، والآلُوسِي (ت ١٣٤٢هـ) من الضرورة^(٦).

ونظَرُ أَبُو حَيَّانَ والرُّعَيْنِي لَهَا بقراءة مجاهد بن جبر (ت ١٠٤هـ)، وابنِ مَيْمُونٍ (ت ١٢٣هـ)^(٧) ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣] برفع (يَتِمُّ)، وذكر الأولُ في (البحر المحيط) في موضع آخرَ نظيرًا لهذه القراءة^(٨)، وهي قراءة طلحة بن مصرف (ت ١١٢هـ)^(٩): ﴿تُرِيدُونَ أَنْ نَصَّدُونَ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ [سورة إبراهيم: ١٠].

= الشَّاهِدُ: (خُطَئَا)؛ حُذِفَتْ نونُ التَّنْبِيهِ منها، والأصل: خُطَّان.

اختلفَ صدرُ البيت في ديوانه:

لَكُمْ خُصْلَةٌ: إِمَّا فِدَاءٌ وَمِنَّةٌ

١. (مذهب ظريف): الغريب أَنَّهُ في سرِّ صناعة الإعراب السَّابِقُ لكتابهِ (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة)؛ - بدلالة الإحالة إليه - ذكر فيه أَنَّ "حذف نون التَّنْبِيهِ شيءٌ غير معروف". ١٤٨/٢.

وفي كتاب التنبيه بعدما أورد أنها لغة، قال: "ويجوز فيه عندي وجهٌ أعلى من هذا؛ لضعف حذف نون التَّنْبِيهِ عندنا". ص ٤٩.

٢. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٤٨.

٣. ينظر: الخصائص ٣٩٠/١، وضرائر الشعر ص ١٣٠، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النَّاثِر ص ٢٧٢.

٤. ينظر: ص ٥٧.

٥. ينظر: شرح التسهيل ١١/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٣٨/٣، والجنى الدَّانِي ص ٣٦، ومغني اللبيب ص ٤٦.

٦. ينظر: المتبع في شرح اللع ٥١٠/٢، والتذيل والتكميل ١٦٤/٥ - ١٦٧، والبحر المحيط ٤٩٩/٢، وشرح ألفية ابن معط ٧٢٩-٧٢٨/١، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النَّاثِر ص ٢٧٢ - ٢٧٣.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. ينظر: ٤١٥/٦.

٩. ينظر: المصدر السَّابِق، ومعجم القراءات ٤٦٠/٤.

الضرب الثاني: أن (أن) مخففة من الثقيلة، باشرت الفعل المضارع بدون فاصل، وهذا الضرب أجازه الكوفيون^(١)، وغيرهم^(٢)، وعدّه بعض النحويين من الضرائر، مثل: المازني (ت ٢٤٧هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)^(٣)، ونظر الأخير له بقراءة مجاهد. التوجيه الثاني: رفع المضارع بعد (أن) لغة من لغات العرب^(٤)؛ فقد أخبر سلمة (ت ٢٩١هـ)، عن الفراء (ت ٢٠٧هـ)، عن الكسائي (ت ١٨٩هـ)، عن الرؤاسي (ت ١٨٧هـ)، قال: فصحاء العرب ينصبون بـ (أن) وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يمجزون بها^(٥). وقال ثعلب (٢٩١هـ): "هذه لغة، تشبه بما"^(٦).

ونسبت هذه اللغة إلى طييء^(٧)؛ وأنشد ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) بيتاً لحاتم الطائي^(٨): [الطويل]
وَلَيْتِي لَأَجْتَازُ الْقُرَى طَاوِيِي الْحَشَا
مُحَاذِرَةً مِنْ أَنْ يُقَالَ لَيْتِي
ثم أورد قول أبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، قال: "رواه الكسائي والفراء عن العرب برفع: يقال"^(٩).

إذن:

١. القول أن (أن) بعد الفعل المضارع المرفوع، هي الناصبة المهمة حملاً على (ما)؛ أولى من القول القائل من أنها مخففة من الثقيلة؛ لأنّ تقدير عدم الحذف أولى من تقدير الحذف.
٢. ظاهرة (رفع الفعل المضارع بعد "أن") لغة طييء.

-
١. ينظر: شرح التسهيل ١١/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٣٨/٣، والجنى الداني ص ٣٦. وقد وقتت على نصوص للتحويل صوّرت الخلاف بين المدرستين على عكس الصورة التي أثبتت في المتن:
 - أ. ابن جني (ت ٣٩٢هـ):
 - في سر صناعة الإعراب - علق على الشاهد الشعري *إن تهبطين بلاد قوم* - قال: "فهذا على تشبيه (أن) بـ (ما) التي في معنى المصدر في قول الكوفيين، فأما على قولنا نحن؛ فإنه أراد (أن) الثقيلة، وخففها ضرورة، وتقديره: أنك تهبطين؛ فاعرفه". ١١٩/٢.
 - في الخصائص علق على الشاهد نفسه: "فيحوز أن تكون (أن) هي الناصبة للاسم مخففة، غير أنه أولاها الفعل بلا فصل". ٣٨٩/١.
 - ب. ابن يعيش قال: "فهذا على تشبيه (أن) بـ (ما) المصدرية، وهذا طريق الكوفيين، فأما البصريون فيحملونه وأشباهه على أنها المخففة من الثقيلة، وتخفيفها". شرح المفصل ٢١٤/٤.
 - ج. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) - تعليقاً على هذه الظاهرة -: "وما ذكرته قبل من أنها مخففة من الثقيلة أولى. وهو مذهب الفارسي وابن جني". ضرائر الشعر ص ١٣٠.
 ٢. ينظر: المنصف ص ٤٤٦، وكتاب الأزهية في علم الحروف ص ٦٥.
 ٣. ينظر: المصدر السابق ص ٢٧٨، وضرائر الشعر ص ١٣٠.
 ٤. ينظر: مجالس ثعلب ص ٣٢٢، وشرح كتاب؛ للسيراقي ٣٢/١، والمفصل ص ٤٢٩، وشرح المفصل ٢٢٥/٤، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٣٥، وشرح الكافية ١٥٢٦/٣، والعذب التميز ٤٣١/١.
 ٥. شرح التسهيل ١٣/٤.
 ٦. مجالسه ص ٣٩٠.
 ٧. ينظر: شرح ألفية ابن معط ٣٣٩/٢، والإرشاد إلى علم الإعراب؛ للكيشي ص ٤٤٨.
 ٨. ديوانه ص ٤٧. ينظر: ضرائر الشعر ص ١٣٠.
 ٩. الأضداد ص ١٢٣.

○ تحليل نموذج: ظاهرة (حذف الياء والواو من هاء الإضمار، وإسكانها).

إنَّ هذه الهاء:

١. إذا كان قبلها:

أ. ياء، أو واو ساكتان؛ ففيها وجهان: إلحاقها بياء إن كان ما قبلَ الهاء ياء، أو إلحاقها بواو إن كان قبلَ الهاء غير الياء، أو عدمُ إلحاقها.

ب. حرف ساكن، غير حروف المدّ واللين؛ فأنت محيّر بين الإثبات والحذف^(١).

٢. إذا اتصلت بحرف مفتوح، أو مضموم؛ فإنها تُضمّ، وتُزاد عليها واو في الوصل دون الوقف؛ لئلا يكون الزائد كالأصلي، وإذا اتصلت بحرف مكسور، كان فيها وجهان: ضمُّها وإلحاقها واوًا، أو كسرُها وإلحاقها ياء. وعلل سبب الإلحاق أنَّ الهاءَ خفيفة، فأرادوا إبانة حركتها. فلا يجوز حذفُ الياء والواو صلة الهاء مما قبله متحرك، إلا في ضرورة الشعر عند عدد من النحويين ومصنفي الضرائر^(٢). وقد حكم ابن جني (ت ٣٩٢هـ) على هذه الضرورة أنها "مما ضُغِفَ في القياس والاستعمال جميعاً"^(٣).

وقد تُحذف الحركة أيضاً، وهذا الاستعمال عدّه بعض النحويين، ومصنفو الضرائر من قبيل الضرورات، مثل: المبرد (٢٨٥هـ)، وابن السراج (ت ٣١٦هـ)، والسيراقي (ت ٣٦٨هـ)، والقرّاز القيرواني (ت ٤١٢هـ)، وابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، والآلوسي (ت ١٣٤٢هـ)^(٤). وقد أرجعوا علة الحذف في هذه الضرورة إلى إجراء الوصل بحرف الوقف.

وهذا الحذف في الحقيقة لغة من لغات العرب، اختلفوا في نسبتها:

- نسبها الأخفش (٢٢١هـ)^(٥)، وابن السراج (ت ٣١٦هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) إلى أزد السّرة^(٦).
 - نقل اللحياني (ت ٢٢٠هـ) عن الكسائي (ت ١٨٩هـ) نسبها إلى بني عقيل، وكلاب^(٧).
- ووردت عليها قراءاتٌ منها^(٨):

١. ينظر: المقتضب ١٧٤/١ - ١٧٥، وضرورة الشعر ص ١٠٧ - ١٠٨.

٢. ينظر: الكتاب ١٩٠/٤، والمقتضب ٢٦٦/١، وضرورة الشعر ص ١٠٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٤٤، وضرائر الشعر ص ٩٥.

٣. الخصائص ١٢٨/١.

٤. ينظر: المقتضب ٣٩/١ - ٢٦٧، والأصول في النحو ٤٦١/٣، وضرورة الشعر ص ١١٠، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٤٥، وشرح الجمل ص ٧٦٠ - ٧٦١، وضرائر الشعر ص ٩٦، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٨١ - ٨٢.

٥. ينظر قوله في الخصائص ١٢٩/١، والمحتسب ٢٤٤/١، وضرائر الشعر ص ٩٦، وخزانة الأدب ٢٦٩/٥.

٦. ينظر: الأصول في النحو ٤٦١/٣.

٧. ينظر: لسان العرب ٤٧٧/١٥.

٨. ينظر: التذيل والتكميل ١٦٦/٢، واللهجات العربيّة في التراث ٥١٤/٢ - ٥١٥، وحاشية المقتضب ١٧٧/١.

قيل: إنَّ هاء الضمير في هذه الآيات القرآنية ونظائرها كانت مسبقة بحرف علة ساكن، فمثلاً: الفعل (يرضه) في قوله - تعالى - ﴿وَلَوْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [سورة الزمر: ٧] كانت الهاء فيه مسبقة بألف ساكنة، ثم حذفت للجزم، وهاء الضمير إن سبقت بحرف علة ساكن واوًا أو ياء أو ألفًا؛ فالمختار حذف الياء والواو بعدها. ينظر: ضرائر الشعر ص ٩٦، وسيبويه والضرورة الشعرية ص ٧٥.

- قراءة أبي عمرو (ت ١٥٤هـ)^(١): ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴾ [سورة آل عمران: ١٤٥].
- قراءة ابن عباس (ت ٦٨هـ)^(٢): ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ﴾ [سورة هود: ٤٢].
- قراءة أبان بن تغلب (ت ١٤١هـ)^(٣): ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [سورة طه: ١٢٤].
- قراءة أبي عمرو (ت ١٥٤هـ)، وحمزة (ت ١٥٨هـ) في رواية العجلي (ت ٢٦١هـ)، وخلاد، وغيرهم^(٤): ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقُهُ﴾ [سورة التور: ٥٢].
- قراءة أبي عمرو (ت ١٥٤هـ)^(٥): ﴿فَالِقَهُ﴾ [سورة النمل: ٢٨].
- قراءة^(٦): ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [سورة العاديات: ٦]. قال الكسائي (ت ١٨٩هـ): "سمعت أعراب عجيل وكلاب يقولون: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ بالجزم"^(٧).

إذن: ظاهرة حذف الياء والواو من هاء الإضممار وإسكانها؛ ليست ضرورة، بل لغة.

○ تحليل نموذج: ظاهرة (نصب الفعل المضارع بـ "أن" المضمرة بعد الفاء الجوابية الواقعة بعد "إنما" المحصرية).

ينصب الفعل المضارع المقترن بالفاء السببية بـ (أن) المضمرة وجوباً بعد الفاء السببية، إذا تحقق وقوعه جواباً لنفي أو طلب محضين.

وإذا وقع الفعل المضارع مقترباً بالفاء غير مسبوق بنفي أو طلب يرادُ جعله جواباً له؛ وجبَ عدُّ الفاء للعطف أو الاستئناف، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): "واعلم أن الفاء لا تضمَر فيها (أن) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع...". وذلك قوله: إنه عندنا فيحدثنا، وسوف آتية فأحدثه ليس إلا، إن شئت رفعتَه على أن تُشرك بينه وبين الأول، وإن شئت كان منقطعاً؛ لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع"^(٨).

وإذا وقع النَّصْبُ بدون تحقق دلالة الطلب عدَّ هذا الاستعمال عند كثير من النحويين، وبعض مصنفي الضرائر من الضرورات^(٩). قال القرآز القيرواني: "من أقبح الضرورات"^(١٠).

١. الشَّاهد: (نُؤْتِهِ). ينظر: النَّشر في القراءات العشر ٣٠٥/١، ومعجم القراءات ٥٨٤/١.

٢. الشَّاهد: (ابْنَهُ). ينظر: الحَتَسَب ٣٢٢/١، ومعجم القراءات ٥٦/٤.

٣. الشَّاهد: (وَنَحْشُرُهُ). ينظر: مختصر ابن خالويه ص ٩٣، ومعجم القراءات ٥١٠/٥.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. الشَّاهد: (لِرَبِّهِ). ينظر: البحر المحيط ٣٩٤/٧، ومعجم القراءات ٥٤٣/١٠.

٧. قوله في التذييل والتكميل ١٦٦/٢.

٨. الكتاب ١٨٥/١.

٩. ينظر: الكتاب ٣٩/٣، ومعاني القرآن؛ للأخفش ٧٣/١، والمقتضب ٢٣/٢، والأصول في النحو ٤٧١/٣، وشرح كتاب سيبويه؛ للسيرافي ٢٣٤/٣، وضرائر الشعر ص ٢٢١، وارتشاف الضرب ١٦٨٧/٤، والذَّر المصون ٨١/٤.

١٠. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣١٣.

وأشار ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في (تسهيل الفوائد) إلى مواضع أخرى يصح اعتبار الفاء في كلٍّ منها سببية مع فقد هذا الشرط، وقسمها إلى ضربين^(١):

- الأول: في الاختيار، ويتضمن ثلاثة مواضع: أن تقع الفاء بين مجزومي أداة الشرط، أو بعدهما، وبعد (إنما) الحصرية.
- الآخر: في الاضطرار، ويتضمن موضعين: بعد (إلا) الحصرية، وبعد الخبر المثبت الخالي من الشرط^(٢).

وذكر زيادة موضع (إنما) الحصرية في الاختيار في الكافية^(٣)، قال: [الرجز]

وبعد (إنما)، وقول كلاً
قد يُنصبُ الفعلُ الذي فاءٌ تلا

وفي شرحها نسب هذا الموضع إلى الكوفيين، قال: "ثمَّ أشرتُ إلى إجراء التقليل مجرى النفي في إيلائه جواباً منصوباً، فيقال: (قل ما تأتينا فتحدثنا)، كما يقال: (ما تأتينا فتحدثنا)، فجواز هذا وأمثاله متفق عليه. وزاد الكوفيون إجراء التشبيه مجرى النفي... وكذلك أجروا الحصر بـ(إنما)، كقولهم: (إنما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره)"^(٤).

ويمكن تفسير إجازة ابن مالك لهذا الموضع في الاختيار، وتبعه ابنه (ت ٦٨٦هـ)؛ هو اعتباره لقراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)، وهي قراءة صحيحة مقروءة عن طريق النشر، لا يمكن إنكارها^(٥)؛ فقد قال في شرح الكافية - بعد ما زاد هذا الموضع في الاختيار، ونسبه إلى الكوفيين -: "وعليه قراءة ابن عامر^(٦)": ﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة البقرة: ١١٧]^(٧).

ولولاها لحمل الموضع برمته على الضرورة، مثل: تخصيصه نصب الفعل المضارع المقرون بالفاء السببية بعد (إلا) أخت (إنما) في الحصر بالضرورة مطلقاً؛ لأنه لم يثبت - في رأيي - ورود هذا الاستعمال في قراءة. وإلى جانب آية البقرة، قرأ ابن عامر ثلاث آيات^(٨) بنفس هذه الكيفية، جميعها قراءات صحيحة عن طريق النشر^(٩):

١. اختلف تفسيمُ الدكتور عباس حسن عن ابن مالك، فقد جعل اعتبارَ (الفاء) سببيةً مع فقد هذا الشرط، على حالتين:
 - الحالة الأولى: خاصةً بالاختيار والضرورة الشعرية، وتشمل: الفاء الواقعة بعد نفي مسبق باستفهام تقريرى، والفاء الواقعة بعد نفي قد يُقضى بـ (إلا) الاستثنائية، إضافة إلى الفاء الداخلة على المضارع المتوسط من فعل الشرط وجوابه، والفاء الداخلة على المضارع المسبق بأداة الحصر (إنما).
 - الحالة الثانية: خاصةً بالضرورة الشعرية، وتشمل: الحالتين اللتين ذكرهما ابن مالك. ينظر: النحو الوافي ٤/ ٣٧٢ - ٣٧٣.
٢. ينظر: ص ٢٣٣. وينظر: شرح التسهيل ٤/ ٤٤ وما بعد.
٣. ينظر: شرحها ١/ ١٥١٨.
٤. ١/ ١٥٥٥.
٥. قال الإمام الذهبي: "إنَّ الإجماع قد انعقد قطعاً على تلقِّي حرفِ ابنِ عامر بالقبول". معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ١/ ١٩٥.
٦. سبق الوقوف عليها.
٧. ١/ ١٥٥٥.
٨. هناك قراءتان لابن عامر، شاركه فيها الكسائي:
 - ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة النحل: ٤٠]. ينظر: السبعة في القراءات ص ٣٧٣، ومعجم القراءات ٤/ ٦٣١.
 - ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة يس: ٨٢]. ينظر: المصدر السابق ص ٥٤٤.
٩. فهما مردودتان على "فعل قد نصب بـ (أن)". معاني القرآن؛ للقراء ١/ ٧٥.
٩. ينظر: ٢/ ٢٢٠.

- ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة آل عمران: ٤٧] ^(١).

- ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة مريم: ٣٥] ^(٢).

- ﴿فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة غافر: ٦٨] ^(٣).

لكن ابن النّاطم في (شرح التسهيل) - الذي كمل عليه، ولم يتمه ^(٤) - بعد أن استدلل على جواز نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء بـ (أن) المضمر بعد (إنما) الحصرية ^(٥) بقراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ) ^(٦) أردف قائلاً: "وهو نادر، لا يكاد يُعثر على مثله، إلا في ضرورة الشعر" ^(٧)، يفهم من قوله هذا أن نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء بـ (أن) المضمر بعد (إنما) الحصرية؛ استعمال لا يرد إلا (في الضرورة، ونادر من الكلام) ^(٨)؛ اعتباراً لقراءة ابن عامر؛ حتى لا توجه توجيهاً ضعيفاً بأنه الشعر. لكنه في الحقيقة ذهب إلى ما أراد أن يتخلص منه؛ فحمل القراءة على النادر من الكلام، ونظيرها لا يحسن وروده في الشعر إلا لضرورة الوزن؛ فيه إشارة إلى مستوى اللغة التي وردت عليها القراءة؛ إذ يتضح أنه مستوى ضعيف، لا يتركب إلا اضطراراً.

أضف إلى ذلك أن كثيراً من الاستعمالات النادرة والقليلة المخالفة للأصول، لا يمكن حصر ورودها في الشعر على وجه الضرورة؛ فقد ترد في القراءات التي "يوجد فيها الفصح، والأفصح" ^(٩). والذي أراه في هذه المسألة أن نصب الفعل المضارع بـ أن المضمر بعد الفاء الجوابية الواقعة بعد (إنما) الحصرية استعمال جائز في الاختيار، والقول أن نظائره في الشعر لا ترد إلا على وجه الضرورة، قول مجانب للصواب؛ لثلاثة أسباب: الأول: لم يستشهد ابن النّاطم على هذا الاستعمال بشواهد شعرية، ولم أجد فيما وقفت عليه من مصادر شاهداً شعرياً تتحقق فيه الضرورة.

ويمكن تفسير قوله: "إلا في ضرورة الشعر" أنه يرى أن مثل هذا الاستعمال لا يباح ارتكابه، إلا في الضرورة؛ لأن نظائره نادرة في الاختيار، تكاد تكون كالعدم، ولأنه أيضاً استعمال مخالف للشائع الذي بُني عليه الأصل، ولولا اعتبار قراءة ابن

١. سبق الوقوف عليها.

٢. ينظر: السبعة في القراءات ص ٤٠٩، ومعجم القراءات ٣٦٧/٥.

٣. ينظر: المصدر السابق ص ١٦٨، والمصدر السابق ٢٥٠/٨.

٤. ينظر: تاريخ ابن الوردي ٢/٢١٥، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/١٣٤.

قال ابن النّاطم في افتتاح الجزء الرابع: "قال الإمام العالم الفاضل المحقق العلامة بدر الدين أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي - رحمه الله - ...". ٥/٤.

٥. البعض لا يجيز النصب بعد (إنما). ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٦٨٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/١٠٢.

٦. انقسم العلماء حول قراءة ابن عامر إلى معترضين، ومجيزين. ينظر: تفاصيل الخلاف في (نصب جواب الطلب في قراءة ابن عامر: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾) ص ٤٣٨ - ٤٦٠.

٧. شرح التسهيل ٤/٤٦. وينظر: همع الهوامع ٢/٤٠٠ - ٤٠١.

٨. ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣/١٠٣.

فكان الأولى - إذن - أن يُستحدث ضرب ثالث لهذا الاستعمال؛ يكون (الجائز في الاختيار والضرورة الشعرية) معاً.

٩. البحر المحيط ٨/٥٢٣.

عامر لم يَجُزْ استعماله في الاختيار؛ بدلالة نظيره (موضع الحصر بـ إلا) الذي خصصه للضرورة؛ لم أقف -أيضاً- على شاهد شعريّ تتحقق فيه الضرورة، ومثاله المعروض ثري مصنوع "ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا"؛ توضيحاً أن ما يكون على هذا المثال، لا يتركب إلا لضرورة الوزن.

الثاني: الأول أن يُعَبَّرَ للقراءة القرآنية؛ فقراءات ابن عامر قراءاتٌ صحيحة مقروءة عن طريق النشر؛ فإذا "ورد في القرآن المعجز مثل هذا التركيب لزم القول بصحته، وفصاحته، وألا يُلَقَّتْ إلى أنه: هل ورد له نظير في أشعار العرب وتراكيبهم أم لا، وإن ورد فكثير أم لا؟"^(١)، فما يثبت وروده في القرآن يُنفى به ما وافق وروده في الضرورة.

الثالث: لم يحطّر مستحدثو هذا الموضع -الكوفيون، وتبعهم ابن مالك- استعماله في الشعر على الضرورة. ونتيجة لما سبق؛ ثبت عندي أن هذا الاستعمال لغة من لغات العرب؛ فقد ذكر الكوفيون ما يثبت ذلك في إيرادهم على وجه الاستشهاد قول العرب: (إنما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره)، وكذلك ورود هذا الاستعمال في قراءات صحيحة؛ أورد ابن مالك إحداها استشهاداً على الإجازة في الاختيار؛ وهو المعروف بـ "اعتباره اللهجات المختلفة، والقراءات القرآنية"^(٢)؛ والتي تعد الأخيرة صورة لكثير من الاستعمالات اللغوية الأولى. أضف إلى ذلك أن قارئها ابن عامر من صميم العرب^(٣)؛ قال الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)^(٤): [الرجز]

أبو عمرهم واليخصبي ابن عامر
صرح وباقهم أحاط به الوالا

• تحليل نماذج الطريقة الثانية للمقابلة: إجازة الضرورة في القرآن بقيد أن تكون لغة من لغات العرب.

○ تحليل نموذج: ظاهرة (مد المقصور).

اختلف في هذه الظاهرة:

- منع أكثر البصريين وقوع الظاهرة أصلاً في العربية، وتبعهم ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في كتابه (شرح الجمل)^(٥)؛ لأن المقصور هو الأصل؛ بدليل:

١. أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة، بينما في الممدود لا تكون إلا زائدة.
٢. أن الاسم لو لم يُعلم: أهو مقصور أم ممدود؟؛ وجب أن يلحق بالمقصود دون الممدود؛ فدل على أنه الأصل، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل، فلو جُوزنا مد المقصور؛ لأدّى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، وعلى هذا يخرج قصر المقصور.

١. غرائب القرآن و رغائب الفرقان ١٧٣/٣.

٢. لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٩٧.

٣. ينظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ص ٢١.

٤. ينظر: حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع ص ٤.

٥. ينظر: ضرورة الشعر ص ٧٢، والإنصاف ٦١٤/٢، وضرائر الشعر ص ٢٩، وشرح الجمل ١٦٠/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٨٥/٥، وائتلاف النصرة في اختلاف نخاة الكوفة والبصرة ص ٧١.

الممدود؛ فإنه إنما جاز؛ لأنه ردُّ إلى أصل، بخلاف مدِّ المقصور؛ لأنه ردُّ إلى غير أصل، وليس من ضرورة أن يجوز الردُّ إلى أصل، أنه يجوز الردُّ إلى غير أصل، وهذا لا إشكال فيه.

٣. أنك تخفف الشيء بالحذف منه، وليس لك أن تزيد فيه ما ليس منه؛ فلذلك جاز قصر الممدود؛ لأنك تحذف منه ما يخفف به، ولم يحز مدِّ المقصور؛ لأنك تزيد فيه ما ليس منه^(١).

■ أجاز الكوفيون وقوعها حصراً في الضرائر، وتبعهم الأخفش (ت ٢٢١هـ)، وغيره، وأكثر مصنفي الضرائر^(٢)؛ لأن مدِّ المقصور:

١. من جهة السماع: كثر مجيئه في أشعار العرب.

٢. من جهة القياس:

أ. لا فرق بين زيادة الألف قبل الآخر، في مثل: الرضى، والغنى، وبين زيادتها قبل آخر المقصور.

ب. جاء الإجماع على جواز إشباع الحركات في ضرورة الشعر؛ بالتالي يجوز إشباع الفتحة قبل الألف المقصورة؛ فتنشأ عنها الألف؛ فيلتحق بالممدود.

وأرجعت علة مدِّ المقصور في الضرورة إلى الحمل على الشبه بـ:

أ. إشباع الحركات؛ زعم ابن ولاد (ت ٣٣٢هـ)، وابن خروف (ت ٦٠٩هـ) "أنَّ سيبويه دلَّ على جوازه في الشعر بقوله: (مدوا)، فقالوا: (مناير)^(٣). قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور، كزيادة هذه الياء في الشعر، إذ كانا جميعاً ليسا من أصل الكلمة"^(٤).

ب. الأسماء التي زيدت الألف فيها قبل آخرها، قال ابن عصفور -وهو احتجاج الكوفيين بالقياس على جواز هذه الظاهرة في الضرورة-: "فكما زيدت الألف قبل الآخر في هذه الأسماء وأشباهاها^(٥)؛ فلذلك لا يُنكر زيادتها قبل آخر المقصور"^(٦).

وقد نظر ابن عصفور لهذه الظاهرة بقراءة ابن مصرف (ت ١١٢هـ): ﴿يَكَادُ سَنَاءُ بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ [سورة التور: ٤٣]^(٧)، ونقل أنه "قد قيل: إنَّ المدَّ لغة". ووصف البصريون (المانعون) هذه القراءة بأنها "شاذة"^(٨).

١. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢١٦-٢١٧، وشرح الجمل؛ لابن عصفور ١٦٠/٣، وضرائر الشعر ص ٢٩.

٢. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢١٦، والإنصاف ٦١٤/٢، وشرح الجمل؛ لابن عصفور ١٦٠/٣، وضرائر الشعر ص ٢٩، وارتشاف الضرب ٢٣٨٦/٥، وائتلاف النصرة ص ٧١، وموارد البصائر ص ١٣٢، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ١٨٢.

٣. ينظر: الكتاب ٢٨/١.

٤. ضرائر الشعر ص ٣١. وينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ١٨٣.

٥. قال: "لا فرق بين زيادة الألف قبل الآخر في الحوى، والسعلى، واللهمى، والطوى، والرضى، والغنى، فيجتمع ألفان إذ ذاك، فتنقلب الثانية همزة، وبين زيادتها قبل الآخر في: منزع، وورق، وكلكل، وعقرب". ضرائر الشعر ص ١٣.

٦. المصدر السابق ص ٣١.

٧. سبق الوقوف عليها. ولها وجه آخر تخرج عليه. ينظر: المحتسب ١١٤/٢، ولسان العرب ٤٠٤/١٤.

٨. شرح التصريح على التوضيح ٥٠٥/٢.

■ أمّا الفراء (ت ٢٠٧هـ) فقد قيّد جواز مدّ المقصور في الضرورة بشرط: أنه "لا يجوز أن يمدّ من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدود، نحو: (فعلَى) تأنّيث (فعلان)، نحو: (سكُرى، وعطشى)؛ فهذا لا يجوز أن يمدّ؛ لأنّ مذكّره (سكران، وعطشان) و(فعلَى) تأنّيث (فعلان)، ولا تجيء إلا مقصورة"^(١).

ومما سبق يتضح أنّ المذاهب الثلاثة تتفق على منع وقوع (مدّ المقصور) في الكلام.

ومن خلال البحث تبين أنّ المدّ والقصر لغتان^(٢). وقد وقفتُ على نظائر للغة المدّ في غير القراءة التي نظر بها ابن عصفور، مثل:

• قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)، وابن كثير (ت ١٢٠هـ)، وأبي عمرو (ت ١٥٤هـ)، ونافع (ت ١٦٩هـ)، وغيرهم^(٣): ﴿وَكَلَّهَا زَكْرِيَّا﴾ [سورة آل عمران: ٣٧].

• قراءة حمزة (ت ١٥٦هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ)، وغيرهما^(٤): ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءَ﴾ [سورة الأعراف: ١٤٣].

• قراءة ابن كثير (ت ١٢٠هـ)، وغيره^(٥): ﴿إِنْ قَتَلْتُمْ كَانَ خِطَاءً كَبِيرًا﴾ [سورة الإسراء: ٣١].

• قراءة الحسن (ت ١١٠هـ)، وغيره^(٦): ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَاءَ﴾ [سورة الإسراء: ٣٢].

ونصّ كثيرٌ من العلماء على هاتين اللغتين، مثل:

- أبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ)، قال: "﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [سورة الإسراء: ٣٢]، ومن العرب من يمدّه يجعله مصدراً من (زاني)"^(٧).

- العكبري (ت ٦١٦هـ) قال - تعليقا على قراءة الحسن (ت ١١٠هـ) -: "الزنا: الأكثر القصر، والمدّ لغة، وقد قرئ به"^(٨).

- أبي حيّان (ت ٧٤٥هـ): "فأمّا قراءة طلحة بن مصرف: ﴿يَكَاذُ سَنَاءَ بَرْقِهِ﴾ [سورة النور: ٤٣] بمدّ (سنّا) . . . ينبغي أن يعتد فيه أنّ مدّه لغة"^(٩).

وكما هو واضح من توثيق بعض القراءات من مصادرها أنّ لغة المدّ جاءت في القراءات الثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، و﴿زَكْرِيَّا﴾ [سورة آل عمران: ٣٧] تحديداً "قرأته عامّة قراء المدينة بالمدّ، وقرأته عامّة قراء الكوفة

١. الإنصاف ٦١٤/٢. ينظر المزيد حول هذه المسألة الخلافية في: المصدر السابق ٦١٤/٢ - ٦٢٠.

٢. ينظر: معاني القرآن؛ للفراء ٢٠٨/١، والمخصص ١٤/٥، ومفاتيح الغيب ٢٠٦/٨.

٣. ينظر: الكافي في القراءات السبع ص ٩٢، والنشر في القراءات العشر ٣٧٦/١، ومعجم القراءات ٤٨٢/١.

٤. ينظر: السبعة في القراءات ص ٢٩٣، والنشر في القراءات العشر ٢٧١/٢، ومعجم القراءات ١٥٢/٣.

٥. ينظر: السبعة في القراءات ص ٣٨٠، ومعجم القراءات ٥١/٥.

٦. ينظر: مشكل إعراب القرآن ٤٣١/١، ومعجم القراءات ٥٥/٥.

٧. إعراب القرآن ٢٧١/٢.

٨. إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ٩١/٢.

٩. ارتشاف الضرب ٢٣٨٦/٥.

بالقصر، وهما لغتان معروفتان، وقراءتان مستقيضتان في قراءة المسلمين، وليس في القراءة بإحداهما خلاف لمعنى القراءة الأخرى، فبأيهما قرأ القارئ فهو مُصِيب^(١).

وجاءت نسبة اللغتين في نصوص القدماء والحدثين، مثل:

- اللحياني (ت ٢٢٠هـ)، قال: القصر لغة أهل الحجاز، والمد لغة بني تميم^(٢).
- الدُّكُورُ أحمدُ البنا، قال: إنَّ المدَّ والقصرَ فيها لغتان فاشيتان عند أهل الحجاز^(٣).
- الدُّكُورُ عبده الرَّاجحي، قال: "وتنقِّ الرواياتُ على أنَّ المددود من لهجات الحجاز، حيث يذهب بنو تميم، وقيس، وربيعه، وأسَد إلى القصر، وذلك يناسب كلا من البيتين؛ إذ إنَّ الفرق بين المقصور والمددود إنما هو في كمية الصَّائتِ الطويل الذي يقع في آخر الاسم، فإذا كانت القبائلُ الحجازيةُ المتحضرة تذهب إلى التَّائي، وتحقيق الأصوات، فتستوفي كمية هذا الصَّائت حتى تصل إلى الهمة، فإنَّ القبائلَ البادية من تميم وقيس وربيعه وأسَد تميلُ إلى السَّريعة في التَّطوُّق مما يؤدي بها إلى كثير من الحذف..."^(٤).

- الدُّكُورُ غالب المطلبي، قال: "ونلاحظ أيضاً أنَّ التَّميميين قد يمدُّون، ويقصرُ أهل الحجاز، وقد ورد إلينا من ذلك أنَّ (الزَّنا) مقصور، وأهل نجد يمدُّونه، ومن ذلك قول الفرزدق^(٥): [الطويل]

أَبَا حَاضِرٍ مَن يَزْنِ يَعْرِفُ زَنَاؤُهُ وَمَنْ يَشْرَبِ الْخُرْطُومُ يُصْبِحُ مُسْكِرًا

وَقُرِئَ^(٦): ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَاءَ﴾ [سورة الإسراء: ٣٢] بالمد^(٧).

ويتضح من هذه النصوص الاختلاف في نسبة اللغتين؛ فمرة يُنسب المدَّ والقصر إلى الحجازيين، وأخرى تُنسب لغة المدَّ إلى الحجازيين والقصر إلى التميميين، وتارة تنسب لغة المدَّ إلى التميميين ولغة القصر إلى الحجازيين، لكنَّ المتفق عليه أنَّ "القرءاء أجازوا القصر والمدَّ في القرآن، والقرآن ليس شعراً، ومن ثمَّ فإنَّ قصر المددود أو مدَّ المقصور ليسا من الضرورة الشعرية"^(٨)، بل لغتان ثابتتان عن العرب.

○ تحليل نموذج: ظاهرة (إثبات ألف "أنا" في الوصل مجرى الوقف).

من مسائل الخلاف بين المدرستين: الخلاف في الضمير (أنا)، وفي ألفها.

١. جامع البيان في تأويل القرآن ٣٤٧/٥.

٢. ينظر قوله في لسان العرب ٣٥٩/١٤.

٣. ينظر: تحاف فضلاء البشر ص ١٧٣.

٤. اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١٦٨.

٥. لم أقف عليه في نسخة الديوان التي بين يدي. ينظر: المقصور والمددود ص ٥٨-١٤٧، والصَّحاح ٦٨٨/٢، وشرح ديوان المتنبي ١٢/١.

وقيل: لزباد الأعجم. ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٣٠٧/٦.

٦. سبق الوقوف عليه.

٧. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص ١٦٧.

٨. اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١٦٧.

■ ذهب البصريون إلى "أنَّ الاسمَ هو الهمزة والنون (أَنَّ)، وأمَّا الألفُ بعدها فزائدة؛ بدليل حذفها في الوصل إذا قلت: (أَنَّ فعلتُ)، وإنما تُزاد للوقف كزيادة هاء السكت، وتعاقيهما الهاء، كقول حاتم: (هذا فصدي أنه)"^(١)، و"أهل الحجاز يقولون: أنَّ خيرٌ منك؛ بحذف الألف"^(٢).

فعدَّ البصريون، وجمعُ من التَّحوين ثبوتها في الوصل من قبيل الضَّرورات^(٣)، وأنها لغة رديئة^(٤)؛ لأنَّ الألفَ المزيَّدة؛ إنما كانت لبيان حركة النون^(٥).

وأرجع أكثرُ مصنفي الضرائر وغيرهم من التَّحوين علةَ إثباتِ ألف (أنا) وصلًا في الضَّرورة إلى الحمل على الشَّبه في الوقف، مثل:

١. ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، قال: "وقد أجرت العربُ كثيرًا من ألفاظها في الوصل على حدِّ ما تكون عليه في الوقف، وأكثر ما ييجيُ ذلك في ضرورة الشعر"^(٦).

٢. القزَّاز القيرواني (ت ٤١٢هـ)، قال: "وذاك أنَّ الاسمَ من (أنا): أنَّ، وإنما زيدتُ الألف للوقف، فيجعل الشَّاعر الوصل في هذا كالوقف"^(٧).

٣. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، قال: "إثبات ألف (أنا) في الوصل؛ إجراءً له مجرى الوقف"^(٨).

٤. الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ)، قال: "فإنما إجراء في الوصل على حدِّ ما كان عليه في الوقف؛ وقد أجرت العرب كثيرًا من ألفاظها في الوصل على حدِّ ما تكون عليه في الوقف، وأكثر ما ييجيُ ذلك في ضرورة الشعر"^(٩).

١. التَّذيل والتَّكميل ١٩٥/٢.

٢. دقائق التصريف ص ٥١٦.

٣. ينظر: الكامل ٣٠/٢، والأصول في النحو ٤٥٤/٣، وشرح كتاب سيبويه؛ للسَّيرافي ٢٠٥/١، وضرورة الشعر ص ٣٩، وما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ص ١٦٠، والبدع في علم العربيَّة ٧/٢، وشرح المفصل ٢٣٢/٥، وشرح الجمل ١١١/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٣/٤، وارتشاف الضرب ٢٣٨١/٥، والضرائر وما يسوغ للشَّاعر دون النَّاثِر ص ١٥٧.

٤. منهم: ابن يعيش. ينظر: شرح المفصل ٣٧/٣. وفي موضع متقدِّم عدَّ إثباتها وصلًا ضرورة، ونظر لها بقراءتين سبْعيتين. ينظر: شرح المفصل ٢٣٢/٥.

وثبت أنَّ هذه اللُّغة لغةٌ تميميةٌ؛ فقولهم: لغة رديئة، لا يشمل الوصف (تميم) برمتها، بل لغة من لغات لهجة تميم.

٥. ينظر: الصَّحاح ٢٠٧٥/٥.

٦. المنصف ص ١٠.

٧. ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ص ١٦٠.

٨. ضرائر الشعر ص ٣٨.

٩. الضرائر وما يسوغ للشَّاعر دون النَّاثِر ص ١٥٨.

■ أما رأي الكوفيين فالضمير (أنا) كله الاسم؛ بدليل إثبات الألف - وصلاً ووقفاً لغة تميمية^(١) - في قول حميد بن ثور^(٢): [الوافر] **أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي** **حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّمَامَا**^(٣).

وعلل الدكتور أحمد الجندبي اختيار الكوفيين بأن "هذه الصيغة التميمية - أي: النطق بالألف في (أنا) وصلاً ووقفاً - هي التي شجعت الكوفيين بأن يقولوا: إن الألف بعد النون من نفس الكلمة، أي: أن الألف الأخيرة في (أنا) أصلية، وليست بزائدة، كما يقول البصريون"^(٤).

ونقل عن سيبويه (ت ١٨٠هـ)^(٥) "أن من العرب من يصل (أنا) بالألف؛ فيقول: (أنا فعلت هذا)، وهي قراءة نافع في بعض القرآن، كقوله^(٦): ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾ [سورة النمل: ٤٠]،^(٧) ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٨]"^(٨).

وقال الفراء (ت ٢٠٧هـ): "ومن العرب من يقول: أنا قلت ذلك، بتمام الألف؛ فقرأت: ﴿لَكِنَّا﴾ [سورة الكهف: ٣٨] على تلك اللغة، وأثبتوا الألف في اللغتين في المصحف"^(٩).

ووردت هذه اللغة أيضاً في قراءة نافع، وأبي جعفر^(١٠): ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾ [سورة الممتحنة: ١].
وتبع ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) -، وغيره^(١١) - الكوفيين، قال: "والصحيح أن (أنا) بثوت الألف وقفاً ووصلاً هو الأصل، وهي لغة بني تميم؛ وبذلك قرأ نافع قبل همزة قطع^(١٢): ﴿أَنَا أُحْيِي﴾ [سورة البقرة: ٢٥٨]، و^(١٣): ﴿إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ﴾ [سورة الكهف: ٣٩]، وقرأ بها أيضاً ابن عامر في قوله - تعالى -^(١٤): ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [سورة الكهف: ٣٨]، والأصل: (لكن

١. ينظر: همع الهوامع ٢٣٦/١، واللهجات العربية في التراث ص ٥٠٣، ولغة تميم - دراسة تاريخية وصفية ص ٣٥٠.
قال الزجاج (ت ٣١١هـ): "وفي (أنا) في الوصل ثلاث لغات: أجودها (أنا قمت)، مثل قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ﴾ [سورة النازعات: ١٦] بغير ألف في اللفظ، ويجوز (أنا قمت) بإثبات الألف، وهو ضعيف جداً، وحكوا (أنا قمت) بإسكان النون، وهو ضعيف أيضاً". معاني القرآن وإعرابه ٢٨٧/٣.

٢. ديوانه ص ١٣٣.

الشاهد: (أنا)؛ بثوت ألف (أنا).

٣. التذيل والتكميل ١٩٥/٢.

٤. اللهجات العربية في التراث ٥٠٤/٢.

٥. قال سيبويه في باب (هذا باب ما يبينون حركته وما قبله): "ولا يكون في الوقف في أنا إلا الألف". الكتاب ١٦٤/٤. وينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢٩٥/٢.

٦. قرأ نافع، وأبو جعفر بإثبات الألف وقفاً ووصلاً. ينظر: النشر في القراءات العشر ٢٣٠/٢ - ٢٣١، ومعجم القراءات ٥٢٣/٦.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. شرح كتاب سيبويه ٣٥/٥. وينظر: شرح المفصل ٢٣٥/٥.

٩. معاني القرآن ١٤٤/٢.

١٠. سبق الوقوف عليها.

١١. ينظر: المفصل ص ٤٨٠.

١٢. سبق الوقوف عليها.

١٣. قرأ نافع، وأبو جعفر بالألف وصلاً ووقفاً. ينظر: النشر في القراءات العشر ٢٣١/٢، ومعجم القراءات ٢١/٥.

١٤. سبق الوقوف عليها.

أنا)، ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون، وأدغمَت النون في النون^(١). واختياره لمذهب الكوفيين؛ لأنه ثابتٌ عنده، وعند غيره من النحويين^(٢) أنها لغة بني تميم، وأثبت آخرون أنها لغة بعض بني قيس، وربيعه، مثل: الفراء (ت ٢٠٧هـ)^(٣)، والقرطبي (ت ٦٧١هـ)، وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ)^(٤).

وقيل: إن وصل (أن) بالألف في الوصل من ظاهرة (الإشباع) في الاسم^(٥)، والتي سيأتي الحديث عنها أنها من استعمالات بعض لغات العرب.

إذن: ظاهرة (إثبات ألف "أنا" في الوصل مجرى الوقف) لغة.

○ تحليل نموذج: ظاهرة (صرف ما لا ينصرف).

اختلف النحويون في هذه الظاهرة إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ضرورة مطلقاً.

قال به عددٌ من النحويين ومصنفو الضرائر، مثل: سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والمبرد (ت ٢٨٦هـ)، وابن السراج (ت ٣١٦هـ)، والسياري (ت ٣٦٨هـ)، والزجاجي (ت ٣٧٧هـ) - في أحد قوليه -، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، والقزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ)، وابن عبد الحليم (ت ١١٣٨هـ)، والآوسي (ت ١٣٤٢هـ)^(٦).

قال الزجاج (ت ٣١١هـ): إنهم "أجمعوا أن جميع ما لا ينصرف يُصرف في الشعر"^(٧).

وعلة الصرف في الضرورة أرجعها مصنفو الضرائر، وغيرهم^(٨) إلى أن "الأسماء أصلها الصرف، ودخول التنوين عليها، وإنما تمتنع من الصرف لعل تدخلها؛ فإذا اضطر الشاعر ردها إلى أصلها، ولم يحفل بالعلل الداخلة عليها"^(٩). المذهب الثاني: ضرورة مقيدة.

١. شرح السهيل ١/١٤١.

٢. ينظر: شرح الرضي؛ للكافية ١٧/٢، وارتشاف الضرب ٩٢٧/٢، والبحر المحيط ٦٢٨/٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٠٨.

٣. ينظر قوله في إعراب القرآن؛ للنحاس ٤٦/٢، والتذيل والتكميل ١٩٥/٢، وارتشاف الضرب ٩٢٧/٢.

٤. ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٨/٧، وارتشاف الضرب ٢٣٨١/٥.

بالتالي ينقض ما ورد في بعض كتب النحويين، مثل: شرح الرضي على الكافية [١٧/٢] أن ثبوت ألف (أنا) وصلاً ووفقاً لغة تميم، وعند غيرهم لا تثبت وصلاً إلا للضرورة.

٥. ينظر: لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ١٥٨.

٦. ينظر: الكتاب ٢٦/١، والمقتضب ٢٣/٢، والأصول في النحو ٤٣٦/٣، وضرورة الشعر ص ٣٩-٤٣، والجل ص ٣٩٣، والخصائص ٣٤٩/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٥٥-١٥٦، وضرائر الشعر ص ١٢، وتسهيل الفوائد ص ٢٢٣، وعمدة الحفاظ وعدة الالفاظ ص ٨٧٦، وارتشاف الضرب ٨٩١/٢، وموارد البصائر ص ٩٦، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ١٣٣-١٣٤.

٧. ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠.

٨. ينظر: الأصول في النحو ٤٣٦/٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٥٥، وضرائر الشعر ص ١٢-١٣، وموارد البصائر ص ٩٧، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ١٣٣.

٩. ضرورة الشعر ص ٤٠.

١. أجاز الكسائي (ت ١٨٩هـ) صرف كل ما لا ينصرف في الشعر، ما عدا (أفعل منك)^(١)، وتبعه الفراء (ت ٢٠٧هـ)، وزعما أن (من) هي المانعة من الصرف^(٢).
٢. أجاز بعض البصريين صرف كل ما لا ينصرف في الشعر، ما عدا أن يكون آخره ألفاً؛ لأن "صرفه لا يُقام به قافية، ولا يُصحح به وزن"^(٣).
- المذهب الثالث: الإجازة في الاختيار؛ لكونها لغة من لغات العرب.
١. يُقل عن الكسائي (ت ١٨٩هـ)، والأخفش (ت ٢٢١هـ) أن (صرف ما لا ينصرف مطلقاً) لغة لبعض العرب، إلا (أفعل منك)^(٤).
٢. حكى الزجاجي (ت ٣٧٧هـ) ذلك^(٥).
٣. قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "صرف ما لا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب"^(٦).
٤. قال أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) - تحريجاً لقراءة الأعمش (ت ١٤٨هـ)^(٧): ﴿وَلَا يَغُونُوا وَيَعُونُوا وَنَسُوا﴾ [سورة نوح: ٢٣] - : "... جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند عامة العرب، وذلك لغة ..."^(٨).
٥. قال السيوطي (ت ٩١١هـ): "قليل: ومطلقاً في لغة"^(٩)، "وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً، أي: في الاختيار؛ لغة لبعض العرب حكاهم الأخفش، قال: كأن هذه لغة الشعراء؛ لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر؛ فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام"^(١٠).

١. ينظر: معاني القرآن ٢١٨/٣، وضرورة الشعر ص ٤١، وضرائر الشعر ص ١٥، وارتشاف الضرب ٨٩١/٢.

٢. ينظر: همع الهوامع ١٣١/١.

قال السيوطي: "أبى أصحابنا البصريون ذلك، فأجازوا صرفه، وذكروا أن العلة المانعة لصرف (أفضل منك) وزن الفعل، وأنه صفة، فيصير بمنزلة: (أحمر)، فكما جاز صرف (أحمر) في الضرورة، جاز صرفه، وليس (لمن) في منع صرفها تأثير". ضرورة الشعر ص ٤١.

٣. ضرائر الشعر ص ١٥. وينظر: همع الهوامع ١٣١/١.

قال ابن عصفور: "والصحيح أن صرفه جائز؛ لما بيناه قبل من أن الشعر قد يسوغ فيه ما لا يسوغ في الكلام، وإن لم يضطر إلى ذلك الشاعر، وأيضاً فإن السماع قد ورد بصرف ما في آخره ألف ...". المصدر السابق.

٤. ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٠٧/١، وضرائر الشعر ص ١٦، والبحر المحيط ٢٨٦/١٠، وهمع الهوامع ١٣٢/١، ومعجم القراءات ٢٠٧/١٠.

٥. ينظر: أماليه ص ٨٤.

٦. ضرائر الشعر ص ١٦.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. البحر المحيط ٢٨٦/١٠. وينظر: ٥٠٩/٧.

٩. همع الهوامع ١٣١/١.

١٠. المصدر السابق ١٣٢/١.

وَنَسَبَ الْأَخْفَشَ (ت ٢٢١هـ) هذه اللغة إلى بني أسد^(١)، قال البَنَّا (ت ١١١٧هـ): "وعن الأخفش يصرفون مطلقاً، وهم بنو أسد"^(٢). وقد وردت هذه اللغة في القراءات، مثل:

- أ. قراءة نافع (ت ١٦٩هـ)، وغيره^(٣): ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَكَاةً وَأَعْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [سورة الإنسان: ٤].
 - ب. قراءة نافع، وغيره^(٤): ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [سورة الإنسان: ١٥-١٦].
 - ج. قراءة الأعمش (ت ١٤٨هـ)، وغيره^(٥): ﴿وَلَا يَغْوُوا وَيَعِوُوا وَنَسْرًا﴾ [سورة نوح: ٢٣].
- وقد فُسِّرَت هذه القراءات "على أنها جاءت لغرض التناسب"^(٦)، دون أن تفسر على أنها لهجة عربية كانت معروفة لدى اللغويين والتحويين^(٧).

إذن: ظاهرة (صرف ما لا ينصرف) لغة من لغات العرب، نُسبت إلى قبيلة أسد.

○ تحليل نموذج: ظاهرة [إثبات ألف "ما" الاستفهامية المجرورة].

(ما) الاستفهامية "إِنْ جُرَتْ حُذِفَ أَلْفُهَا وَجُوبًا، سِوَاءَ جُرَتْ بِحَرْفٍ أَوْ اسْمٍ، وَمَا وَرَدَ خِلَافَ ذَلِكَ فَهُوَ مِنَ الضَّرَائِرِ الشَّعْرِيَّةِ"^(٨)^(٩).

١. ينظر: لهجة قبيلة أسد ص ٦٧-٢٠٦.
 ٢. إتحاف فضلاء البشر ص ٥٦٥، ومعجم القراءات ١٠/٢٠٧.
 ٣. سبق الوقوف عليها.
 ٤. سبق الوقوف عليها.
 ٥. سبق الوقوف عليها.
 ٦. ينظر: تسهيل الفوائد ص ٢٢٣، وشرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ ص ٨٧٦.
 ٧. لهجة قبيلة أسد ص ٢٠٥.
 ٨. ينظر: جامع البيان ١٩/٤٥٧، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٢٠٣، والهجاء للقرآن السبعة ٢/٣١٧، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣١٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/٧٩٤، والتفسير البسيط ٤/١٢٧، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٨٠، وشرح المفصل ٢/٤١٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٤٨٦، ومغني اللبيب ١/٣٣٠، وشرح الأشموني ٤/١٦، وموارد البصائر ص ٩٢، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٢٢٧.
 ٩. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٣٢٧. وذكر التحويين أسباباً مختلفة لوجوب الحذف، منها (ينظر: مفاتيح الغيب ٥/٣١، والتبيان في إعراب القرآن ١/٩٣، وشرح الرضي للكافية ٣/٥٠):
 - أَنَّ الميم تَشْرِكُ الغنة في الألف فصارتا كالحرفين المتماثلين. قاله الزَّجَّاج.
 - أَنَّهُمْ إِذَا وَصَفُوا "ما" في استفهام حذفوا أَلْفُهَا؛ تَفَرُّقاً بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ اسْمًا، كَهَوْلَم: فِيمَ، وَبِمَ، وَعِلَامَ، وَحَتَامَ. قاله الجرجاني.
 - أَنَّ الألف حُذِفَتْ لِاتِّصَالِ (ما) بِحَرْفِ الجَرِّ حَتَّى صَارَتْ كَجَزءٍ مِنْهُ؛ لِتَنَبُّيٍّ عَنِ شِدَّةِ الْإِتِّصَالِ.
 - أَنَّ السَّبَبَ فِي هَذَا الْحَذْفِ التَّخْفِيفُ فِي الْكَلَامِ؛ فَإِنَّهُ لَفْظٌ كَثِيرُ التَّدَاوُلِ عَلَى اللِّسَانِ.
 - لِتَفَرُّقِ بَيْنِ الْإِسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ.
- أَنَّ (ما) الاستفهامية لها صدر الكلام؛ لكونها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجار عنها؛ فَقُدِّمَ عَلَيْهَا وَرُكِّبَ مَعَهَا حَتَّى يَصِيرَ الْجُمُوعُ ككلمة موضوعة للاستفهام، فلا يَسْقُطُ الاستفهام عن مرتبة التَّصَدُّرِ، وجعل حذف الألف دليل المتصدر. قاله الرضي.

وَأُرجعت علة إثبات ألف (ما) المجرورة في الضرورة إلى الحمل على الشبه، قال السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): "وقد تحمل الاستفهامية على الخبرية؛ فتثبت ألفها" (١).

وأثبت الثقة أن ثبوت ألفها لغة من لغات العرب، مثل:

١. الكسائي (ت ١٨٩هـ)، قال ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ): "حدثني أبو عمر، عن ثعلب، عن سلمة، عن الفراء، عن الكسائي، قال: تقول العرب: لَمْ فعلت، وَلَمْ فعلت، وَلَمْ فعلت، وَلَمَّا فعلت أربع لغات" (٢).

٢. ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "هذا أضعف اللغتين، أعني إثبات الألف في (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر" (٣).

٣. علي الهروي (ت ٤١٥هـ): "إثبات الألف في (ما) بمعنى الاستفهام مع اتصالها بحرف خفض؛ لغة" (٤).

٤. ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ): "ومن العرب من يثبت الألف، فيقول: لما تفعل كذا؟ وفيما جئت؟ وعلى ما تسبني؟..." (٥).

٥. الرضي (ت ٦٨٦هـ): "وبعض العرب لا يحذف الألف من (ما) الاستفهامية المجرورة" (٦).

وكونها لغة يفسر إجازة البعض لورودها في السعة (٧)، مثل:

أ. الفالي (ت ٤٤٨هـ):

نقل عنه: "الكثير الشائع حذف الألف، وجاء إثباتها في (٨) ﴿عَمَّا يَسْأَلُونَ﴾ [سورة النبأ: ١]، وفي قوله (٩): [الوافر]

على ما قام يَشْتَمِنِي البيت (١٠).

ب. الرمحشري (ت ٥٣٨هـ):

■ قال: ﴿يَمَّا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [سورة يس: ٢٧] بطرح الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزاً، يقال: قد علمت بما صنعت هذا؟، أي: بأى شيء صنعت؟، ولم صنعت؟ (١١).

■ قال - تعليقاً على قوله: ﴿فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [سورة الأعراف: ١٦] - : "وإثبات الألف إذا أدخل حرف الجر على (ما) الاستفهامية، قليل شاذ" (١٢).

١. الدر المصون ١/٥١٦.

٢. إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٤٣٠.

٣. المحتسب ٢/٣٤٧.

٤. الأهمية في علم الحروف ص ٨٦.

٥. أماليه ٢/٥٤٦.

٦. شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٩٧.

٧. ينظر: معاني القرآن؛ للفرأ ٢/٢٩٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/٢٨٣، والتفسير الكبير ٩/٤٠٦، ١٤/٢١٢، وشرح الجمل؛ لابن عصفور ٢/٤٦٩، والبحر المحيط ٢/٩٢، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣/٢١٠.

٨. سبق الوقوف عليها.

٩. سبق الوقوف عليه.

١٠. رأيه في خزانة الأدب ٦/٩٩.

١١. الكشف ٤/١٢.

١٢. المصدر السابق ٢/٩٢.

ج. البغداديّ (ت ١٠٩٣هـ):

قال: "على أن ثبوت الألف في (ما) الاستفهامية المجرورة في غير الأغلب، مفهومه أن إثباتها فيها غالب"^(١).
واختلفت إجازتهم بين القلة والتدرة في الاختيار^(٢)، مع إقرارهم بكونها ضرورة في الشعر، مثل: قول ابن هشام (ت ٧٦١هـ): "وأما قراءة عكرمة وعيسى^(٣): ﴿عَمَّا يَسْأَلُونَ﴾ [سورة النبأ: ١]؛ فنادر. وأما قول حسان^(٤): [الوافر]

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَيْمٌ
كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ

فضرورة...^(٥).

ونظر ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) لها بثلاثة أحاديث في (شواهد التوضيح والتصحيح)^(٦)، ووقفت على حديثين آخرين:

- "قدم عليّ - ﷺ - على النبيّ - ﷺ - من اليمن، فقال: بما أهملت؟ قال: بما أهّل به النبيّ - ﷺ -، فقال: لولا أن معي الهدى لأحللت. وزاد محمد بن بكر، عن ابن جريج: قال له النبيّ - ﷺ -: بما أهملت يا عليّ؟ قال: بما أهّل به النبيّ - ﷺ -، قال: فأهد، وأمكث حراماً كما أنت"^(٧).
- قال النبيّ - ﷺ -: "ليأتين على الناس زمان، لا يبالى المرء بما أخذ المال؟، أمن حلال أم من حرام؟"^(٨).
- "حدثنا قتيبة بن سعيد قال: حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاريّ القرشيّ الإسكندرانيّ، قال: حدثنا أبو حازم بن دينار أن رجلاً أتوا سهل بن سعد الساعديّ، وقد امتروا في المنبر ممّ عودُه؟ فسألوه عن ذلك، فقال: والله إني لأعرف مما هو؟"^(٩).
- حديث النبيّ - ﷺ - -: "فقال: يا أبا ذرٍّ، هل تدري فيما انتطحاً؟..."^(١٠).

١. خزانة الأدب ٩٩/٦.

٢. ينظر: الدرّ المصون ٦٤٧/١٠، وخزانة الأدب ٩٩/٦ - ١٠٠، والدرر اللوامع ٥٧٥/٢.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. سبق الوقوف عليه.

٥. مغني اللبيب ص ٣٩٤.

٦. ينظر: ص ٢١٧.

٧. ينظر: صحيح البخاريّ ص ١٥٥٨.

٨. ينظر: المصدر السّابق ص ٢٠٨٣، وصحيح الجامع الصغير وزيادته ص ٥٣٤٤.

٩. ينظر: المصدر السّابق ص ٩١٧، وسنن أبي داود ص ١٠٨٠.

١٠. ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٣٥٥/١٠.

▪ حديث: "... فيما المسألة عما غيّبت الجدران، والحُجُب، والأستار؟ بحسب امرئ أن يسأل عما ظهر إن أُخبر أو لم يُخبر" ^(١).

وقيل: إنَّ إثبات ألف (ما) الاستفهامية في حال الجرّ من إشباع الاسم ^(٢)، والذي سيأتي الحديث عنه أنه استعمال ثابت عن العرب.

إذن: ظاهرة (إثبات ألف "ما" الاستفهامية المجرورة) لغة.

○ تحليل نموذج: ظاهرة (حذف حركة الإعراب - الضمة والكسرة - من الحرف الصحيح في الأسماء والأفعال).

نصّ أبو عمرو بن العلاء أنَّ ظهورَ الحركةِ الإعرابِيةَ لغةَ أهلِ الحجاز؛ قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "قال عباس: سألت أبا عمرو عن ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾ [سورة البقرة: ١٢٩]، فقال: أهل الحجاز يقولون: (يُعَلِّمُهُم وَيُعَلِّمُهُم) مثقلة ... ^(٣)".

أمّا حذفها؛ فقد اختلف النحويون فيه:

▪ منهم مَنْ أجازَه في الضرورة، وهو مذهب الجمهور ^(٤)، مثل: سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والأخفش (ت ٢٢١هـ)، والزجاج (ت ٣١٠هـ) ^(٥)، وابن السراج (ت ٣١٦هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، والأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)، ومصنفي كتب الضرائر ^(٦)؛ مدللين على صحة الإجازة بالقياس والسماع ^(٧).

وأرجعوا علة هذا الحذف في الضرورة إلى الحمل على التشبيه؛ طلباً للتخفيف ^(٨):

- حملاً على ذهاب حركة الإعراب؛ لأجل الإدغام، قال السياري (ت ٣٦٧هـ): "فلما كانت حركة الإعراب يجوز ذهابها للإدغام طلباً للتخفيف، صار أيضاً ذهاب الضمة والكسرة طلباً للتخفيف" ^(٩).

١. ينظر: آداب الزفاف في السنة المطهرة ص ٢٥.

٢. ينظر: لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ١٥٨.

٣. المحتسب ١/١٠٩. وينظر: البحر المحيط ١/٣٣٤.

٤. ينظر: همع الهوامع ١/٢١٨.

٥. قال: "وروي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ: ﴿إِلَى بَارِكُمْ﴾ [سورة البقرة: ١٥١] بإسكان الهمز، وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسرة، وأحسب أنَّ الرواية الصحيحة ما روى سيبويه؛ فإنه أضبط لما روى عن أبي عمرو، والإغراب أشبه بالرواية عن أبي عمرو؛ لأن حذف الكسرة في مثل هذا وحذف الضم إنما يأتي باضطرار من الشعر". معاني القرآن وإعرابه ١/١٣٦. وينظر: ٤/٢٧٥.

وهذا ينفي ما نقل عنه أنه ممن يمنع وقوع الظاهرة أصلاً. ينظر: ضرورة الشعر ص ١٢٢، وضرائر الشعر ص ٧٣.

٦. ينظر: الكتاب ٤/٢٠٤، والنوادر في اللغة ص ١٨٨، والأصول في النحو ٢/٣٦٥، وضرورة الشعر ص ١١٩، والخصائص ٢/٣١٩، وما يجوز للشاعر دون النثر ص ٢٢٥، وتحصيل عين الذهب ص ٥٦٥، وضرائر الشعر ص ٧٢، وشرح الجمل ٣/٢٠٢، وشرح اللوحة البدرية ٢/٣٣٨، وموارد البصائر ص ١٨٢، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ٢٢٥ - ٢٧٠.

٧. ينظر: ضرورة الشعر ص ١٢٤، وضرائر الشعر ص ٧٤.

٨. قال ابن جني: "... وعلته توالي الحركات مع الضمات، فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب". المحتسب ١/١٠٩.

٩. ضرورة الشعر ص ١٢٤.

- إجراءً للوصل مجرى الوقف، أو تشبيهاً للضمّة بالضمّة من (عَضُد)، وللكسرة بالكسرة من (فَحْد)، و(إِبِل)^(١)؛ قال سيبويه: "وقد يجوز أن يُسكّنوا الحرف المرفوع والجور في الشعر؛ شَبَّهُوا ذلك بكسرة (فَحْد) حيث حذفوا، فقالوا: (فَحْد)، وبضمّة (عَضُد) حيث حذفوا فقالوا: (عَضُد)"^(٢).
- منهم مَنْ منع وقوعها أصلاً، مثل: المبرد (ت ٢٨٦هـ)، وأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)^(٣)، وقال القرّاز القيرواني (ت ٤١٢هـ): "وهذا لا يكاد يجوز عند أكثرهم في كلام، ولا شعر"^(٤)؛ لما فيه من إذهاب حركة الإعراب؛ وهي لمعنى^(٥).
- وقد اعتمدوا في حكمهم على السماع بأنّ ما أنشده المجيزون من شواهد سكّن فيها الحرف الصّحيح المرفوع، والجور ورد عندهم بروايات مختلفة^(٦).
- منهم مَنْ أجازها في الاختيار، مثل: الفراء (ت ٢٠٧هـ)، وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وأبي حيّان (ت ٧٤٥هـ)^(٧).
- وذكر الفراء أنّ تسكين آخر الكلمة لغة من لغات العرب، ولم يحدّد قائلها، واستشهد عليها بقراءة أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، حدّثه بها الرّواسي (ت ١٨٧هـ): ﴿لَا يَحْزَنُهُمْ﴾ [سورة الأنبياء: ١٠٣]، وأبيات شعريّة - استشهد بها أيضاً القائلون بخصوصية الظاهرة بالضرورة -^(٨). وذكر الأخفش (ت ٢٢١هـ) أنّها لغة، وتبعه السيّراقي (ت ٣٦٧هـ)، واستشهدا عليها بقراءات الرّاء^(٩).
- ونصّ ابنُ جني (ت ٣٩٢هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) أنّ أبا عمرو حكى التّسكين عن بني تميم، مثل: (يُعْلَمُهُمْ وَيُغْنِمُهُمْ)^(١٠).

١. ينظر: ضرورة الشعر ص ١٢٤، وضرائر الشعر ص ٧٢.

٢. الكتاب ٢٠٣/٤.

٣. لم أقف على رأي المبرد هذا في مصنفاته التي بين يدي. ينظر: إعراب القرآن الكريم ٢٥٦/٣، وضرورة الشعر ص ١٢٢، وضرائر الشعر ص ٧٣، والبحر المحيط ٣٣٣/١-٣٣٤.

٤. ما يجوز للشاعر دون النّثر ص ٢٢٥.

٥. يرد على مذهب المانع بنقطتين:

الأولى: بقول الهمداني: "أنّ حركات الإعراب قد تحذف في مواضع، منها: الوقف، ومنها: الإدغام، ومنها: الأسماء والأفعال المعتلة، فلو كانت حركات الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب لم يجر حذفها في هذه المواضع". الفريد في إعراب القرآن الجيد ٣٣٣/٥.

الثانية: بقول الشيخ موفق الدّن الكواشي: "قولهم: لم تأت عن العرب مثلاً، يشير إلى أنّه أحاط بجميع كلام العرب، وهذا تحجّر للواسع، وسهوّ ظاهر". قوله في فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب وهو حاشية الطيّبي على الكشف ٣٩٥/١٠.

٦. ينظر: الخصائص ٧٦/١.

٧. ينظر: معاني القرآن ١٢/٢-١٣-٣٧١، والحجة للرّاء السبعة ٣٢/٦، والحسب ٢٥٧/١-٥٩/٢، والخصائص ٧٤/١-٧٥، وشرح التسهيل ٥٨/١، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٢٨، والبحر المحيط ٢٢١/٣.

٨. ينظر: معاني القرآن ١٢/٢.

٩. ينظر: معاني القرآن؛ للأخفش ٨٩/١، وضرورة الشعر ص ١٢٤-١٢٥.

١٠. ينظر: الحسب ١٠٩/١، وشرح التسهيل ٥٨/١، والبحر المحيط ٣٣٤/١.

وفي موضع آخر في الحسب، قال: "ولم يسكن أبو عمرو ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ كما أسكن ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾؛ وذلك لحفاء الهاء وخفيّتها؛ فجاء الرّفْع على واجبه. وليست الكاف في ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ بحفّية ولا خفيفة خفة الهاء ولا خفاءها، فتقلّ النطق بها؛ فحذف ضمّتها". ٢٥٧/١٠.

والحقيقة أنَّ ظاهرة (حذف الحركة الإعرابية) سواءً اتصل بالكلمة ضميراً أم لم يتصل بها، وسواءً كانت الكلمة فعلاً أم اسماً مظهرٌ من مظاهر لغة تميم^(١)؛ قال الدكتور غالب المطليّ الباحث في (لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة): "يجوز أن يأتي (فعل) بتوالي الحركات من التقاء مقاطع في كلمتين متجاورتين؛ فيخفف التيميون ثمة"^(٢).

وقد فطن القدماء هنا إلى علة حذف الحركة الإعرابية، قالوا:

١. فراراً من ثقل توالي الحركات. قال به -على سبيل المثال-: الفراء (ت ٢٠٧هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) في المحتسب^(٣).
مثل:

■ قول جرير^(٤): [البسيط]

سَيُرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلَا هَوَازَ مَنَزِلِكُمْ وَهَرَيْرِي فَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ

يريد: لا تعرفُكم؛ فأسكن الفاء استخفافاً؛ لثقل الضمة مع كثرة الحركات.

■ قوله -تعالى-^(٥): ﴿وَبِعُولَتْنِ أَحَقَّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٨].

٢. إجراء المنفصل مجرى المتصل. قال به -على سبيل المثال-: أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) في الخصائص، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، وأبو حيّان (ت ٧٤٥هـ)، وابن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ)^(٦).
مثل:

■ قول الأقبشر السعديّ^(٧): [السريع]

* وَقَدْ بَدَا هُنَاكَ مِنَ الْمَرْزِ *

شبه (هناك) بـ (عضد)؛ فأسكنه، كما سَكَنَ المشبّه به.

■ قول امرئ القيس^(٨): [السريع]

* فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَبَّ *

ف(رَبُّ غ)، مثل: (سَبْع) و (عَضُد)، وقد أسكن.

■ قوله -تعالى-: ﴿اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرُ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [سورة فاطر: ٤٣].

١. ينظر: المحتسب ١/١٠٩.

٢. ص ٢٣٨.

٣. ينظر: معاني القرآن ١٢/٢، والمحتسب ١/١٠٩.

٤. سبق الوقوف عليه.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. ينظر: الحجة للقراء السبعة ٦/٣٢، والخصائص ٣/٩٥، وشرح الجمل ٣/٢٠٢، والبحر المحيط ١/٣٣٣، وشرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية ١/٣٧٩، والتشريح في القراءات العشر ٢/٢١٣، واللهجات العربية في التراث ٢/٢٤٥.

٧. ديوانه ص ٧٨.

صدره:

* رُحْتُ وَفِي رَجُلِيكَ عَقَالَةٌ *

٨. سبق الوقوف عليه.

تكون (يىء ولا) من قوله: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا﴾ بمنزلة (إبل)، ثم أُسْكِن الحرف الثاني، كما أُسْكِن من (إبل)؛ لتوالي الكسرتين.

ولهذه الظاهرة شواهدٌ عدة في القراءات، جاءت قراءة أبي عمرو بن العلاء موافقةً لها^(١)، منها:

- ﴿قُتُبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٥٤]^(٢).
 - ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [سورة البقرة: ٦٧]^(٣).
 - ﴿فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [سورة آل عمران: ١٦٠]^(٤).
 - ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [سورة النساء: ٥٨]^(٥).
 - ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأنعام: ١٠٩]^(٦).
 - ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٧]^(٧).
 - ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١٨٦]^(٨).
 - ﴿لَا يَحْزَنُهُمْ﴾ [سورة الأنبياء: ١٠٣]^(٩).
- ومن القراء الذين قرأوا أيضاً وفق هذه اللغة:
- ابن محيصن (ت ١٢٣هـ)^(١٠) في قوله - تعالى -: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [سورة البقرة: ١٥١].
 - ابن محارب^(١١) في قوله - تعالى -: ﴿وَيُعَلِّمُنَ أَحَقَّ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٨].
 - ابن محيصن، والأعمش (ت ١٤٨هـ)^(١٢) في قوله - تعالى -: ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [سورة النساء: ١٢٠].

١. وزعم المبرد وغيره أنَّ قراءته لحنٌ، ووصفها الزَّجاج بالغلط، وردَّ أبو حيان كلا القولين، قال في الأول: "ما ذهب إليه المبرد ليس بشيء؛ لأنَّ أبا عمرو لم يقرأ، إلاَّ باثر عن رسول - ﷺ - ولغة العرب توافقه على ذلك؛ فإنكار المبرد لذلك منكر". البحر المحيط ١/٣٣٤. وينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/١٣٥، إعراب القرآن؛ للنحاس ٣/٢٥٦.

وعن الثاني: "ما ذهب إليه أبو إسحاق من أنَّ الإسكان غلطٌ؛ ليس بشيء، إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنَّها منقولة من إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنه عربي صريح، وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا". البحر المحيط ٣/٢٢١.

٢. ينظر: السبعة في القراءات ص ١٥٥، ومعجم القراءات ١/١٠١.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. ينظر: تحاف فضلاء البشر ص ٢٣١، ومعجم القراءات ١/٦١١.

٥. ينظر: المحتسب ١/٢٥٧، ومعجم القراءات ٢/٩٣.

٦. ينظر: المصدر السابق ١/٢٢٧، والمصدر السابق ٢/٥١٨.

٧. ينظر: النشر في القراءات ٢/٢١٢، والمصدر السابق ٣/١٨١.

٨. وقراءة حمزة، والكسائي، وخلف، وغيرهم. ينظر: المصدر السابق ٢/٢٧٣، والمصدر السابق ٣/٢٢٧.

٩. قال الفراء: "حدثني الرؤاسي، عن أبي عمرو: ﴿لَا يَحْزَنُهُمْ﴾ جزم". معاني القرآن ٢/٣٧١.

١٠. سبق الوقوف عليها.

١١. سبق الوقوف عليها.

١٢. سبق الوقوف عليها.

- الحسن (ت ١١٠هـ) ^(١) في قوله - تعالى - ﴿وَيَذَرُكَ أَهْلَكَ﴾ [سورة الأعراف : ١٢٧].
 - ابن محارب ^(٢) في قوله - تعالى - ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ﴾ [سورة الأنفال : ٧].
 - الحسن ^(٣) : ﴿أَوْ يُخْدِثْ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [سورة طه : ١١٣].
 - حمزة (ت ١٥٦هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ) ^(٤) ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ [سورة فاطر : ٤٣] ^(٥).
 - حكاها أبو زيد (ت ٢١٥هـ) في قوله - تعالى - ﴿وَرَسُولَنَا﴾ [سورة الزخرف : ٨٠] ^(٦).
 - قراءة الحسن (ت ١١٠هـ)، وابن أبي عبلة (ت ١٥٢هـ) : ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْبِرُ﴾ [سورة المدثر : ٦] ^(٧).
- وعزا الفراء (ت ٢٠٧هـ) أيضاً هذه اللغة إلى بني أسد ^(٨)، وقيل : بعض نجد ^(٩). ومما يعزز عزوه "ما رواه صاحب الوساطة في باب أغاليط الشعراء عن شاعر من بني أسد، قال ^(١٠) : [السريع]
- كَمَا نَرَقِعُهَا فَقَدْ مَزَقَتْ وَأَتَسَعَ الْحَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ" ^(١١).**
- قال الدكتور أحمد الجندي: "فمن النصوص نرى أن أسداً كانت تتردد في حذف الحركات، أي: أنها كانت حينئذٍ تحذف، وأحياناً لا تحذف، وليس هذا اضطراباً في الظاهرة، بل يسهل علينا تعليل ذلك؛ أن أسداً من القبائل الكبرى ذات البطون الكثيرة، والعمائر المتعددة، فيمكن أن نعزو صيغ حذف الحركات إلى قبائلها المتاخمة لميم ^(١٢)".
- وقال الدكتور غالب المطليبي: إن أسداً "لا تحذف، وهي في هذا توافق لهجة الحجاز، إلا أنه ورد أن بعض أسد كان يخفف موافقاً التميميين" ^(١٣).

١. ينظر: المحتسب ٢٥٧/١، ومعجم القراءات ١٣٤/٣.

٢. قال ابن جني: "وأما (يَذَرُكَ) بالإسكان في (يَذَرُكَ)، كقراءة أبي عمرو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾". المصدر السابق ٢٥٧/١.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. ينظر: المحتسب ٥٩/٢، ومعجم القراءات ٥٠٠/٥.

٥. ينظر: معجم القراءات ٤٤٧/٧.

٦. ردّ القشيري على من لحن قراءة حمزة أن "ما ثبت بالاستفاضة أو التواتر أن النبي ﷺ - قرأ فلا بد من جوازه، ولا يجوز أن يُقال: إنه لحن". قوله في الجامع لأحكام القرآن ٣٥٩/١٤.

٧. حُمِلت قراءة حمزة على "إجرائها في الوصل مجراها في الوقف". الحجة للقراء السبعة ٣٣/٦.

٨. ردّ هذا القول؛ "لأن حمزة ليس مذهبه إبقاء الهمزة في الوقف على صورته، بل يُزيله ويُسهله على مذاق العربية". الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٣٣/٥.

٩. ينظر: المحتسب ١٠٩/١-٢٥٧، ومعجم القراءات ٤٠٣/٨.

١٠. قال ابن جني: "وأما الوجه الآخر فإن يكون أراد: ﴿تَسْتَكْبِرُ﴾، فأسكن الراء؛ لثقل الضمة مع كثرة الحركات". المحتسب ٣٣٧/٢.

١١. ينظر: النشر في القراءات العشر ٢١٣/٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ١٧٨، ومعجم القراءات ٩٣/٢، ولهجة أسد ص ١٥٧.

١٢. ينظر: معجم القراءات ١٠١/١.

١٣. الشاهد: (نَرَقِعُهَا). جزم الفعل.

١٤. لهجة أسد ص ١٥٧.

١٥. اللهجات العربية في التراث ٢٤٩/١. وينظر: لهجة أسد ص ١٥٨.

١٦. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص ٤٤.

إذن: ظاهرة (حذف حركة الإعراب - الضمة والكسرة - من الحرف الصحيح في الأسماء والأفعال) لغة تميم، وبني أسد، وبعض نجد.

○ تحليل نموذج: ظاهرة (إدخال الحرف على الحرف؛ لاتفاقهما في اللفظ والمعنى، أو في المعنى لا في اللفظ).

يرى بعض النحويين^(١) أنَّ إدخالَ حروف الجر على بعضها على جهة التأكيد؛ لاتفاقها في اللفظ والمعنى من غير فاصل بين المؤكّد والمؤكّد؛ من الشذوذ الذي لا يُقاس عليه؛ لأنَّ التوكيدَ ثقيل، وتكراره مباشرة يزيد الثقل. وأخفُّ منه في الثقل اختلافُ الحرفين مع منعهم إياه إلا في المسموع^(٢). وذهب ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) إلى أنه من القبح، ومن أغاليط مَنْ يغلط، والعربُ لا تعرفه^(٣).

وعدَّ مصنفو كتب الضرائر، وغيرهم^(٤) هذه الظاهرة من الضرورة^(٥).

وأرجعوا علة هذا الإدخال في الضرورة إلى التأكيد.

أمَّا الفراء (ت ٢٠٧هـ) فقد نظر لها بعد أن عدّها من الضرائر هو أيضاً^(٦) بقراءة عبدالله بن مسعود (ت ٣٢هـ)^(٧): ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾ [سورة الإنسان: ٣١] بتكرير اللام في (الظالمين) و(لهم)، وتبعه الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ)؛ الذي لم يستنكر - بعد نقله لنصّ الفراء هذا - تنظيره للضرورة بقراءة ابن مسعود^(٨).

١. قسم النحويون توكيد الحرف قسمين:

- القسم الأول: إذا كان الحرف جوابياً؛ فلا إشكال في جوازه، مثل قول جميل: [الكامل]
لَا لَا أُبْجِحُ بِحُبِّ بَنِيهَا أَخَذْتُ عَلَيَّ مَوَاتِقاً وَعُهُوداً
- القسم الثاني: إذا كان الحرف غير جوابي؛ فيجب فيه قيدان:

- أن يفصل بينهما.
 - أن يُعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكّد:
- إن كان مضمرًا، مثل: ﴿أَعِدَّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٣٥].
ف (أنكم) الثانية توكيد للأولى، وقد أعيدت مع اسمها، وهو الكاف والميم.
- إن كان ظاهرًا، فإنه يُعاد هو أو ضميره، مثل: إِنَّ مُحَمَّدًا إِنَّ مُحَمَّدًا فَاضِلٌ، وَأَنَّ عَلِيًّا إِنَّهُ أَدِيبٌ.
- وشدّ اتصال الحرفين في قوله: [الخفيف]

لِإِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنُ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضَمِيمًا

٢. ينظر: النحو الوافي ٥٣٤/٣.

٣. ينظر: الصّاحي ص ٩.

٤. ينظر: الخصائص ٣٤٩/٢، وشرح التسهيل ٣٠٤/٣، وشرح الرضي للكافية ٣٦٤/٢، والتذيل والتكميل ٩٦/٥، والمقاصد الشافية ٦٢٢/٣.

٥. ذكر القزاز القيرواني هذه الضرورة في ثلاثة مواضع. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٨٩ - ٢٩٦ - ٣٠٣، وضرائر الشعر ص ٥٤، وموارد البصائر ص ٣١٤، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ٣٢٣.

٦. ينظر: معاني القرآن ٢٢١/٣.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ٣٢٣.

وعلق - أعني: الفراء - على القراءة أنها لغة قليلة، وكذلك نص غيره^(١)، وأنشد بيتين^(٢)، أحدهما للأسود بن يعفر النهشلي التميمي^(٣)، والآخر مجهول النسبة: [الوافر]

أَقُولُ لَهَا إِذَا سَأَلْتُ طَلَاقًا
فَأَصْبَحُنَ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ بَمَا بِهِ
إِلَّا مَ تَسْأَرِ عَيْنَ إِلَى فِرَاقِي؟^(٤)
أَصْعَدَ فِي غَاوِي الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا؟^(٥)

وليس هذا فقط، بل في موضع متقدم عن هذا، قال - وكذلك ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)^(٦) - : "أنشدني بعض بني أسد^(٧):"
[الوافر]

لَدَدْتُهُمُ النَّصِيحَةَ كُلَّ لَدٍ
فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي
فَمَجُّوا النَّصْحَ ثُمَّ نَوَّأُوا فَتَاءُوا
وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً...^(٨)
تبعاً لذلك؛ يمكن القول إن هذه اللغة التي وصفها الفراء بالقلّة، هي لغة من لغات تميم، وبعض بني أسد. وقد أشارت كتب اللغة إلى أن لهجة أسد "توافق لهجة تميم في طائفة من خصائصها، وتحالفها في أخرى"^(٩).
وعبدالله بن مسعود الهذلي (ت ٣٢٢هـ) الذي عرض القرآن على الرسول - ﷺ -، وإليه تنتهي قراءة عاصم (ت ١٢٧هـ)، وحمزة (ت ١٥٦هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ)، وغيرهم؛ له قراءات وردت على لهجة تميم^(١٠)، مثل:
- ﴿رَبُّيُونُ﴾ [سورة آل عمران: ١٤٦] ^(١١).
- ﴿قُشِطَتْ﴾ [سورة التكاوير: ١١] ^(١٢).
وقد أجاز بعض الكوفيين دخول حرف الجرّ على آخر^(١٣)؛ لأنهم "يتأثرون في مذهبيهم النحوي بقراءات ابن مسعود، وتلاميذه"^(١٤).

إذن: ظاهرة [إدخال الحرف على الحرف] لغة تميم، وبعض بني أسد.

١. ينظر: جامع البيان ٥٧٨/٢٣.
٢. ينظر: معاني القرآن ٢٢١/٣.
٣. ينظر: معجم الشعراء ٢٢٤/٦.
٤. سبق الوقوف عليه.
٥. سبق الوقوف عليه.
٦. ينظر: ضرائر الشعر ص ٥٤.
٧. قائله: مسلم بن معبد الأسدي. ينظر: شرح شواهد المغني ص ٥٠٥، وخزانة الأدب ٣٠٨/٢.
- الشاهد: (الما)؛ زاد على لام الجرّ لأمّا أخرى للتأكيد.
٨. معاني القرآن ٦٨/١.
٩. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص ٤٣.
١٠. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء؛ لابن الجوزي ٤٥٨/١-٤٥٩، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص ٥٩-٦٠.
١١. ينظر: الحنّسب ١٧٣/١، ومعجم القراءات ٥٩٠/١.
١٢. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ١٦٩، والمخصص ١٨٦/٤، ومعجم القراءات ٣٢٦/١٠.
١٣. ينظر: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي ص ٩٣٨.
١٤. من لغات العرب لغة هذيل ص ٣٦٢.

• **تحليل نماذج الطريقة الأولى للحمل: ينص النحوي في موضع أنها ضرورة، وفي موضع آخر ينظر لها بقراءة قرآنية:**

○ تحليل نموذج: ظاهرة (حذف لام الأمر).

في هذه الظاهرة ثلاثة مذاهب:

الأول: الأصل في حروف الجزم الإظهار، ولا تُضمَر إلا في ضرورة الشعر، هذا مذهب الجمهور^(١).

وقال الأعلام (ت٤٧٦هـ): "هذا من أقبح الضرورة؛ لأنَّ الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لا يُضمَر"^(٢).

وعلة الحذف في هذه الضرورة؛ أرجعوها إلى الحمل على الشبه:

أ. الشبه بحروف الجر:

- قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "والجزم في الأفعال نظيرُ الجرِّ في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجرِّ نصيب، فمن ثمَّ لم يُضمَرُوا الجازم، كما لم يُضمَرُوا الجار. وقد أضمَره الشاعر، شبهه بإضمارهم (رب)، و(واو القسم) في كلام بعضهم"^(٣).

- قال ابن جني (ت٣٩٢هـ): "واعلم أنَّ هذه اللام الجازمة لا تُضمَر إلا في ضرورة الشعر، كما أنَّ حرف الجر لا يحذف إلا في الضرورة"^(٤).

ب. الشبه ب (أن)، قال سيبويه: "وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها ب (أن) إذا أعملوها"^(٥).

الثاني: منع المبرد (ت٢٨٥هـ) حذف لام الأمر مع بقاء عملها منعاً تاماً، حتَّى في ضرورة الشعر؛ وذكر حجته في ذلك، قال: "التحويون يميزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر، ويستشهدون على ذلك بقول متم بن نويرة^(٦): [الطويل]

لَكَ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِي مَنْ بَكَى

على مثل أصحاب البعوضة فاحشسي

يُرِيد: أَوْ لَيْبِكِ؛ مَنْ: بَكَى. وقول آخر^(٧): [الوافر]

إِذَا مَا خِفْتُ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

مُحَمَّدٌ نَقْدَ نَفْسِكَ كُلِّ نَفْسٍ

١. ينظر: الكتاب ٨/٣، وإعراب القرآن؛ للتحاس ٣٤٤/١، والأصول في النحو ١٧٤/٢-١٧٥، وإعراب ثلاثين سورة ص ٤٣، و سر صناعة الإعراب ٣٩٠/١، ودرة الغواص في أوهام الخواص ص ١٣٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢١٠، والمفصل ص ٤٥١، وأما ابن الشَّجَرِيّ ١٥٠/٢-١٥١، والإنصاف ٤٤٣/٢-٤٤٤، وشرح المفصل ٢٩٢/٤، وشرح الرُّضِيّ للكافية ١٢٥/٤، وضرائر الشعر ص ١١٧، وشرح التسهيل ٥٩/٤، والبحر المحيط ٢١٤/٣-١٧١/٥، والموفور ص ٣١٢، والجنى الدَّانِي ص ١١٣، ومغني اللبيب ص ٨٤٠، والإلمحة في شرح الملحة ٨٥٨/٢، وجمع الهوامع ٥٣٩/٢، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النَّاثِر ص ٨٤، واللام الطلبية بن القياس النَّظْرِيّ والواقع اللغوي ص ١٢٧.

٢. تحصيل عين الذهب ص ٣٨٨.

٣. الكتاب ٩/٣.

٤. سر صناعة الإعراب ٣٩٠/١.

٥. الكتاب ٨/٣.

٦. شعر مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي ص ٨٤.

٧. سبق الوقوف عليه.

فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تُضمَر، وأضعفها الجازمة؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الخفض في الأسماء، ولكن بيتَ متمم حُمل على المعنى؛ لأنَّه إذا قال: (فاخمشي)، فهو في موضع (فلتخمشي)، فعطف الثاني على المعنى، وأمَّا هذا البيت الأخير فليس بمعروفٍ، على أنَّه في كتاب سيبويه على ما ذكرتُ لك^(١).

الثالث: أجاز الكوفيون^(٢)، والكسائي (ت ١٨٩هـ) حذف اللام وبقاء عملها شعراً ونثراً^(٣)، وتبعهم من البصريين الزجاج (ت ٣١١هـ)^(٤)، وغيره^(٥). وقيل: اشترط الكسائي تقدُّم (قل)؛ مستشهداً بقوله -تعالى-: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبْعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ [سورة إبراهيم: ٣١]، أي: ليقيموها^(٦)، وتبعه ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في شرح الكافية^(٧)، وزاد عليه أنَّ حذف اللام وبقاء عملها على ثلاثة أضرب: الضرب الأول: كثير مطرد، وهو الحذف بعد أمر بـ (قول)، ومن الآيات التي جاءت على هذا الضرب:

- ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [سورة إبراهيم: ٣١].
 - ﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [سورة الإسراء: ٥٣].
 - ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [سورة النور: ٣٠].
 - ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ [سورة الجاثية: ١٤].
- وهذه الآيات من الكثير المطرد؛ لأنَّ الأفعال (يقيموا، يغفروا، يقولوا، يغضوا) وردت بعد (قل).
الضرب الثاني: قليل جائز في الاختيار، بعد (قول) غير أمر، مثل: قول الشاعر^(٨): [الرَّجُلُ]
قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا
تَيْذَنُ فَإِنِّي حَمُوُّهَا وَجَارُهَا

١. المقضب ١٣٢/٢-١٣٣.

٢. ينظر: معاني القرآن؛ للفراء ٧٧/٢، والإنصاف ٤٢٧/٢، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون التأثر ص ٨٤.

٣. ينظر رأيه في شرح التسهيل ٦٠/٤، والدّر المصون ٤٥٣/٥.

٤. ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٦٢/٣.

٥. ينظر: معاني القرآن؛ للأخفش ٨٣/١، والمخصص ٢٢٢/٥، والكشاف ٥٢٦/٤، والحرر الوجيز ٤٥٦/١، والدّر المصون ٣١٩/١٠، والجامع الأحكام القرآن ٥١/٥.

٦. ينظر رأيه في الجنى الداني ص ١١٣، ومغني اللبيب ص ٢٩٨.

٧. ينظر: ١٥٦٩/٣، وما بعد.

٨. أمّا في شرح التسهيل فقال: "ولا يجوز في غير الشعر حذف لام الأمر، خلافاً للكسائي". ٦٠/٤. وينظر: الجنى الداني ص ١١٣.

٩. قائله: منظور بن مرثد. ينظر: الدرر اللوامع ١٧٤/٢.

الشاهد: (تَيْذَنُ). حذف لام الأمر.

جاءَ على هذا الضرب حديثٌ للرَّسول -ﷺ-، قال: ما هذه التيران؟ على أي شيء توقدون؟ قالوا: على لحم، قال: على أي لحم؟، قالوا: لحم حُمُرِ إنسيّة، فقال رسول الله -ﷺ-: (أهريقوها، واكسروها، فقال رجل: أو يهريقوها ويغسلوها؟ قال: أو ذلك)^(١).

الضرب الثالث: قليلٌ مخصوصٌ بالاضطرار، الحذف دون تقدّم (قول) بصيغة أمر، ولا غيرها، مثل: قول الشاعر^(٢): [الطويل]
فلا تستطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي
ولكنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ
ومن جاء وفق هذا الضرب:

أ. قراءة عبد الله بن مسعود (ت ٣٢هـ)، وزيد بن علي (ت ١٢٢هـ)^(٣): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُجْبِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [سورة الصف: ١٠-١١]^(٤).

ب. حديث للرَّسول -ﷺ- عن ابن عمر -رضي الله عنهما-، قال: "أتى النَّبِيُّ -ﷺ- بيتَ فاطمة فلم يدخل عليها، وجاء عليٌّ فذكرت له ذلك، فذكره للنَّبِيِّ -ﷺ-، قال: إني رأيتُ على بابها سترًا موشيًا، فقال: ما لي وللدنيا؟ فأثاها عليٌّ فذكر ذلك لها، فقالت: ليأمرني فيه بما شاء. قال: ترسلني به إلى فلان، أهل بيت بهم حاجة"^(٥).

والذي أراه أنَّ الصَّوابَ في ظاهرة (حذف اللام، وبقاء عملها) ما ذهب إليه ابن مالك: أنَّ الحذفَ فيها على ضروب مختلفة؛ منه: ما هو جائزٌ نثرًا وشعرًا، ومنه: ما هو مخصوصٌ بالشعر.

والنَّظائرُ النَّثريةُ الواردة على الضرب الخاصِّ بالضرورة، هي لغة من لغات العرب. وتوجيهُ قراءة ابن مسعود، وزيد بن علي^(٦)، وحديث الرَّسول -ﷺ- إمَّا على لغة حذفِ نون الرَّفعِ تخفيفًا، أو على لغة حذفِ (أَنَّ) النَّاصبة^(٧).

إذن: ظاهرة (حذف لام الأمر دون تقدّم "قول" بصيغة أمر، ولا غيرها) ضرورةٌ من الضرورات، وما جاء في القرآن في ظاهره على هذه الظاهرة، فهو على لغة حذفِ نون الرَّفعِ تخفيفًا، أو على لغة حذفِ (أَنَّ) النَّاصبة.

١. ينظر: صحيح مسلم ص ١٨٠٢.

ويُمكن أن يخرج قوله: "أو يهريقوها" على وجهين، قال الإتيوبي: "يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَجْزُومًا؛ لَوُقُوعِهِ فِي جَوَابِ أَمْرٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: أَوْ قُلْ لَهُمْ: أَهْرِيقُوهَا، وَاغْسِلُوهَا؛ يَهْرِيقُوهَا، وَيَغْسِلُوهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَوَابَ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ؛ أَيْ: إِنْ ثَقُلَ لَهُمْ: أَهْرِيقُوهَا يَهْرِيقُوهَا . . .". البحر المحيط
التَّجَاجُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ ٤٣٦/٣١.

٢. لم أقف على قائله. ينظر: سرّ صناعة الإعراب ٦٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٠/٣، والجنى الدّاني ص ١١٤، وشرح شواهد المغني ٥٩٧/٢. الشاهد: (ولكنْ يَكُنْ)؛ جزم فعل الكون بلام محذوفة. والتقدير: (ولكنْ ليَكُنْ).

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. ينظر: تفسير حقائق الرُّوح والريحان في رواي علوم القرآن ٢٩/٢٦٢.

٥. ينظر: شرح صحيح البخاري؛ لابن بطال ١٢٦/٧.

٦. وجهت ﴿تُمِنُوا﴾ على أنها بمعنى: (آمَنُوا) على الأمر؛ ولذلك جاء ﴿يَغْفِرُ﴾ مجزومًا. قاله المبرد. ينظر قوله في الحرر الوجيز ٣٠٤/٥.

٧. ينظر: البحر المحيط ٢٠٩/٣، ٨٧/٧، والمقاصد الشافية ٢٢١/١، وإرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري ٥٠/٦، وروح المعاني ٢٨٤/١٤.

○ تحليل نموذج: ظاهرة (الإشباع)^(١).

اختلف حول هذه الظاهرة بين الإجازة والحمل على الضرورة:

- عُدَّت ضرورة عند بعض مصنفي الضرائر^(٢)، وغيرهم^(٣).
 - عدها آخرون من الظواهر الجائزة الوقوع شعراً ونثراً، مثل: الفراء (ت ٢٠٧هـ)، والسيراقي (٣٦٧هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)^(٤). وقد نصَّ أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) على انعقاد الإجماع على عدم جواز الإشباع في السَّعة^(٥).
 - وعدها آخرون لغة^(٦)، ووُصِفَتْ أنها "لغة الممططين"^(٧)، وأنها "لغة معروفة"^(٨)، وأنها "لغة المشبعين من العرب الذين يقولون: (الذَّراهم)، و(الصَّياريف)، وليست ضرورة، بل لغة مستعملة"^(٩).
- وعزَّزَ كونَ الإشباع لغةً عن العرب قولُ سيبويه (ت ١٨٠هـ): "واعلم أنَّ ناساً من العرب يُلحِقون الكاف التي هي علامة الإضمار إذا وقعت بعدها هاء الإضمار ألفاً في التذكير، وياء في التأنيث... وذلك قولك: أعطيكها، وأعطيكها للمؤنث، وتقول في التذكير: أعطيكها، وأعطيكها"^(١٠).

وقال ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ): إنها لغة يمانية^(١١)، ونسبها ابن دريد (ت ٣٢١هـ)، وأبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) إلى طيبي^(١٢)، ونقل المعري أنها لعدي الرِّباب^(١٣)، وذكر أبو حيان أنَّ "إشباع كسرة التأنيث في نحو: (ضربتُه) لغة ربيعة"^(١٤). وورد عنهم أنَّهم "كانوا ينطقون: (رأيتك): (رأيتكَ)، كما كانوا يقولون في المؤنث: (رأيتكي)، بإشباع الكسرة حتى يتولد منه ياء"^(١٥).

-
١. استثنى بعض النحويين، وبعض مصنفي الضرائر مواضع عن هذه الضرورة. ينظر: ضرورة الشعر ص ٧٣-٧٤، وضرائر الشعر ص ٢٨.
 ٢. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢١٢، وضرائر الشعر ص ٢٣-٢٨، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون التأثر ص ٢٨٣.
 ٣. ينظر: الكتاب ٥/١، والحسب ٣٤٠/١-١٦٣/٢، والخصائص ٣١٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٨/١، والمخصص ١٠٩/١، وتحصيل عين الذهب ص ٦٣، والموضح في وجوه القراءات وعللها ٨٤٦/٢، والإنصاف ٢٧/١، واعتراض ابن الحشاش على الحريري مع انتصار ابن بري للحريري ص ١٠، وشرح جمل الزجاجي: لابن عصفور ١٥٩/٣، والبحر المحيط ٣٧٣/٣-١٧٢/٥-٤٤٧/٦، والجنى الداني ص ١٧٣، وخزانة الأدب ٤٢٧/٤.
 ٤. ينظر: معاني القرآن ١٦٢/١، وضرورة الشعر ص ٦٣، والحجة للقرآن السبعة ٢٤٠/٥، والحسب ٢٥٨/١، وسر صناعة الإعراب ٤٣/١، والكشاف ٧٨/٣، وأمالى ابن الشجري ٤١٩/٢، ومفاتيح الغيب ٨٠/٢٢، والبحر المحيط ٣٦٢/٧، ٩٠/١٠-٩١.
 ٥. ينظر: أسرار العربية ص ٦١. وما ذكره ثبت عدم صحته.
 ٦. ينظر: الصَّاحي ص ٢٧، والتكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ٢١٣/٣.
 ٧. جامع البيان في القراءات السبع ١٢٥٩/٣.
 ٨. شواهد التوضيح والتصحيح ص ٧٤. وينظر: الخصائص ٣٧١/١، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٥٢٢/٤، وإتحاف فضلاء البشر ٣٤٣/١.
 ٩. النَّشر في القراءات العشر ٢٩٩/٢.
 ١٠. الكتاب ٢٠٠/٤.
 ١١. ينظر: قوله في البحر المحيط ٢١٠/١٠.
 ١٢. ينظر: جهرة اللغة ٧٦٤/٢، ورسالة الملائكة ص ٢١٨، والمخصص ١٠٩/١، وضرائر الشعر ص ٢٧.
 ١٣. ينظر: عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري ص ٥٠٦.
 ١٤. ارتشاف الضرب ٩١٩/٢.
 ١٥. فقه اللغة: لإبراهيم نجا ص ٤٠.

ونص ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أنه "قد جاء من هذا الإشباع الذي تنشأ عنه الحروف شيءٌ صالحٌ نثرًا ونظمًا"^(١).

• شواهدُ نثريةٌ عن العرب، مثل:

- في الوقف على الحركات عند التذكّر: "يقول الرجل، إذا تذكر، ولم يُرد أن يقطع كلامه: قالا، فيمدُّ (قال)؛ ويقولو، فيمد (يقول)، ومن العامي فيمد (العام)؛ سمعناهم يتكلمون به في الكلام، ويجعلونه علامة ما يتذكّر به، ولم يقطع كلامه، فإذا اضطروا إلى فعل هذا في السّاكن كسروا؛ سمعناهم يقولون: (إنه قدي) في (قد)، ويقولون: (ألي) في الألف واللام، يتذكر (الحارث) ونحوه. وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول: (هذا سيفي)، يريد: (سيف)، ولكنه تذكر بعد كلامًا ولم يُرد أن يقطع اللفظ؛ لأنّ التنوين حرف ساكن، فيكسر كما تُكسر دال (قد)"^(٢).

- رُوي عن بعضهم، قال: "أكلت لحمًا شاةً"، وهو يريد: لحم شاة، فأشبع الفتحة، فأنشأ عنها ألفاً"^(٣).

- "وبعضهم يقول: (هذا زيدو)، و(مررت بزيدي)؛ فيبدل من التنوين (واوًا)، أو (ياء) في الكلام"^(٤).

- "جيء به من حيث وليساً"^(٥).

- "بيننا زيد"^(٦).

- "يا بيشر"، و"يا منذير"^(٧).

- "وسّع الله مداخلك"^(٨).

• وفي القرآن - في الأفعال والأسماء^(٩) -، مثل:

- رواية أحمد بن صالح عن ورش عن نافع (ت ١٦٩هـ)^(١٠): ﴿مَالِكِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [سورة الفاتحة: ٤].

- رواية أحمد بن صالح عن ورش عن نافع^(١١): ﴿مَلِكِي﴾ [سورة الفاتحة: ٤].

- رواية أحمد بن صالح عن ورش عن نافع^(١٢): ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [سورة الفاتحة: ٥] بإشباع ضمة الدّال.

١. المحتسب ٢٥٨/١.

٢. الكتاب ٢١٦/٤.

٣. ينظر: الأشباه والنظائر في النحو ١٧٣/١.

٤. ضرورة الشعر ص ٣٧. هي لغة أزد السّراة. ينظر: الكتاب ١٦٧/٤.

٥. ضرائر الشعر ص ٢٥.

٦. المحتسب ٢٨٥/١.

٧. تهذيب اللغة ٤٨٠/١٥.

٨. ضرائر الشعر ص ٢٨.

٩. ينظر: معاني القرآن؛ للفراء ١٦٢/١، والحجة في القراءات السبع ٣٤٥/١، والمحتسب ٣٣٩/١ - ٣٤٠، والكشاف ٧٨/٣، ومفاتيح الغيب ٨٠/٢٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٤١/٤، وإبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع؛ للإمام الشاطبي ص ٥٥٢، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٧٤ وما بعد، والبحر المحيط ٩٠/١ - ٩١، والتشريح في القراءات العشر ٤٩/١ - ٥٨، ٢٩٩/٢.

١٠. ينظر: معجم القراءات ١٢/١.

١١. ينظر: البحر المحيط ٣٦/١، ومعجم القراءات ١٢/١.

١٢. ينظر: التشريح في القراءات العشر ٤٩/١، ومعجم القراءات ١٥/١.

- قراءة الحسن (ت ١١٠هـ)^(١): ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [سورة الأعراف: ١٤٥]: أشبع الحمزة المضمومة.
- قراءة الحسن^(٢): ﴿مَتَكَاء﴾ [سورة يوسف: ٣١].
- قراءة ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) عن قنبل (ت ٢٩١هـ)^(٣): ﴿مَنْ يَتَّبِعِي﴾ [سورة يوسف: ٩٠].
- قراءة هشام (ت ٢٤٥هـ) عن ابن عامر (ت ١١٨هـ)^(٤): ﴿فَاجْعَلْ أَفْتِدَةً مِنَ النَّاسِ﴾ [سورة إبراهيم: ٣٧].
- قراءة حمزة (ت ١٥٨هـ)^(٥): ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [سورة طه: ٧٧] بسكون الفاء.
- قوله - تعالى -^(٦): ﴿اسْتَكْنُوا﴾ [سورة المؤمنون: ٧٦].
- قراءة ابن كثير (ت ١٢٠هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ)، وغيرهما^(٧): ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [سورة الزمر: ٧].
- قراءة أبي جعفر (ت ١٣٠هـ)^(٨): ﴿سِوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [سورة المنافقون: ٦] بمدّ الحمزة، والأصل: (استغفرت) بهمزة وصل.

إذن: ظاهرة (الإشباع في الأفعال والأسماء) لغة لبعض العرب.

○ تحليل نماذج: ظاهرة (إجراء الفعل المعتل المجزوم مجرى الصحيح)^(٩).

أجاز جمهور النحويين ومصنفو الضرائر هذه الظاهرة في ضرورة الشعر^(١٠).

١. سبق الوقوف عليها.

٢. ينظر النثر في القراءات العشر ٣٣٩/١، ومعجم القراءات ٢٤١/٤.

٣. ينظر: المصدر السابق ١٨٧/٢، والمصدر السابق ٣٣٣/٤.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. ينظر: البحر المحيط ٣٧٣/٣.

٧. ينظر: السبعة في القراءات ص ٥٦٠ - ٥٦١، ومعجم القراءات ١٣٩/٨.

٨. ينظر: المحتسب ٣٢٢/٢، ومعجم القراءات ٤٧٣/٩.

٩. عد ابن فارس هذه الظاهرة من خطأ الشعراء؛ قال: "ولا معنى لقول من يقول: إنَّ للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز، ولا معنى لقول من قال: [الوافر]

* ألم يأتيك والانباء نعي *

وهذا - وإن صح - وما أشبهه. . . فكله غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقَفُونَ الخطأ والغلط، فما صحَّ من شعرهم فمقبول، وما أبَّه العربية وأصولها فمردود". الصَّاحِي ص ٢١٣.

١٠. ينظر: الكتاب ٣١٦/٣، والأصول في النحو ٤٤٣/٣ - ٤٤٤، وإعراب القرآن ٣٥٢/٣، وضرورة الشعر ص ٦١، والحجة للقراء السبعة ٢٣٩/٥ - ٢٤٠، وكتاب الشعر ص ٢٠٥، والمسائل الحلبيات ص ٨٦، والصَّاحِي ٢٢٦٣/٦، والخصائص ٣٠٨/١، وسر صناعة الإعراب ٦٣١/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٥٧، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ٢٧٥/٢، وأما ابن الشَّجَرِيّ ١٢٨/١، وتحصيل عين الذهب ص ٧١، والنكت في القرآن ص ٣٢٤ - ٥٥٢، والمفصل ٥٣٩/١، والحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ٣٨١، واللباب في علل البناء والإعراب ١٠٩/٢، وشرح الرُّضِيّ للكافية ٢٥/٤، وضرائر الشعر ص ٣١، والمقرب ٥٠/١، وشرح التسهيل ٥٦/١، والتذيل والتكميل ٢٠٦/١، والجنى الدَّانِي ٣٥٢/١، وتوضيح المقاصد ٣٥١/١، وجمع الهوامع ٢٠٥/١، وخزانة الأدب ٣٦١/٨، وموارد البصائر ص ١٤١، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النَّاثِر ص ١٧٤.

وَأَرْجَعُوا عِلَّةَ الضَّرُورَةِ إِلَى الرَّدِّ إِلَى الْأَصْلِ، قَالَ الْمَازَنِيُّ (ت ٢٤٧هـ): إِجْرَاءُ الْحَرْفِ الْمَعْتَلِّ مَجْرَى الْحَرْفِ الصَّحِيحِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ^(١).

وَقَصَرَ الْبَعْضُ جَرِيَانُ الْفِعْلِ الْمَعْتَلِّ الْمَجْزُومِ مَجْرَى الصَّحِيحِ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ دُونَ الْأَلْفِ؛ لِاخْتِلَافِهِمْ فِيهِمَا يَحْذِفُهُ الْجَازِمُ؛ أَيْ: تَأْثِيرُهُ^(٢).

- مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ تَأْثِيرَ الْجَازِمِ، هُوَ (حَذْفُ الْحَرَكَةِ الْمَقْدَرَةِ)؛ فَعَلَى رَأْيِهِمْ يَحْجُوزُ الْإِجْرَاءُ فِي الْأَلْفِ وَغَيْرِهَا.
- مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ تَأْثِيرَ الْجَازِمِ، هُوَ (حَذْفُ الْحَرَكَةِ الظَّاهِرَةِ)؛ فَعَلَى هَذَا لَا يَحْجُوزُ الْإِجْرَاءُ فِي الْأَلْفِ؛ وَأَوَّلُ مَا وَرَدَ مِنْ إِثْبَاتِ الْأَلْفِ فِي مَوَاضِعِ الْحَذْفِ بَعِيدًا عَنْ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ^(٣).

وَأَجَازَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ ظَاهِرَةَ (إِجْرَاءِ الْفِعْلِ الْمَعْتَلِّ الْمَجْزُومِ مَجْرَى الصَّحِيحِ) فِي الْإِخْتِيَارِ - مِنْهُمْ: السَّيْرَاقِيُّ، الَّذِي صَنَّفَ الظَّاهِرَةَ ضَمْنَ الضَّرُورَاتِ -، وَحَمَلُوا عَلَيْهَا نِظَائِرَ نَثَرَةٍ عَدِيدَةٍ، مِثْلُ:

- قِرَاءَةُ الْحَسَنِ (ت ١١٠هـ)^(٤): ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِيَ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُنْخَسُونَ﴾ [سورة هود: ١٥].

- قِرَاءَةُ قَنْبَلٍ (ت ٢٩١هـ)^(٥): ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نَزْعِي وَنَلْعَبُ﴾ [سورة يوسف: ١٢].

- قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ (ت ١٥٢هـ)^(٦): ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرَعَى وَيَلْعَبُ﴾ [سورة يوسف: ١٢].

- قِرَاءَةُ^(٧): ﴿يَرْتَعِي﴾ [سورة يوسف: ١٢].

- قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ (ت ١٢٠هـ)^(٨): ﴿إِنَّهُ مِنْ بَقِيٍّ وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة يوسف: ٩٠].

- قِرَاءَةُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ (ت ١٢٢هـ)^(٩): ﴿وَلَا تَقْفُوا مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ﴾ [سورة الإسراء: ٣٦].

- قِرَاءَةُ حَمْزَةَ (ت ١٥٨هـ)^(١٠): ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [سورة طه: ٧٧]^(١١).

١. ينظر قوله في الصحاح ٢٢٦٣/٦، وموارد البصائر ص ٤٧٧-٤٨٢.

٢. ينظر: الكتاب ٢٣/١، والمقتضب ١٣٤/١، والأصول في النحو ١٦٤/٢، وضرورة الشعر ص ٦٤، وضرائر الشعر ص ٣٥، والتذليل والتكميل ٢٠٦/١، والبحر المحيط ٥٢٥/١٠، وتعليق الفرائد ١٧٧/١، وجمع الهوامع ٢٠٧/١.

٣. ينظر: ضرائر الشعر ص ٣٤-٣٥، والممتع في التصريف ص ٣٤٣، وجمع الهوامع ٢٠٦/١.

٤. ينظر: البحر المحيط ١٣٣/٦، ومعجم القراءات ٢٤/٤.

٥. ينظر: النثر في القراءات العشر ١٨٧/٢، ومعجم القراءات ١٩٥/٤.

٦. ينظر: حاشية الشهاب ١٥٩/٥، ومعجم القراءات ١٩٨/٤.

٧. ينظر: معجم القراءات ص ١٩٨.

٨. سبق الوقوف عليها.

٩. ينظر: البحر المحيط ٤٨/٧، ومعجم القراءات ٦٠/٥.

١٠. سبق الوقوف عليها.

قال السَّيْرَاقِيُّ: "أَنَّ تَكُونَ الْأَلْفِ فِي (تَخْشَى) زِيدَتْ لِإِطْلَاقِ الْفَتْحَةِ إِذَا كَانَتْ رَأْسَ آيَةٍ، كَمَا تَزَادُ فِي الْقَوَافِي، وَالْكَلَامِ الْمَسْجُوعِ". شرح الكتاب ١٩٩/١-٢٠٠.

١١. ينظر: المبسوط في القراءات العشر ص ٢٩٦، وحجة القراءات ص ٤٥٨.

- قوله - تعالى: ﴿سَنُقَرِّكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [سورة الأعلى: ٦].
- قراءة عكرمة (ت ١٠٥هـ)^(١): ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَاهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَاهُ﴾ [سورة الزلزلة: ٧-٨].
- قال النبي ﷺ - في رواية: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ - فَلَا يَغْشَا فِي مَسَاجِدِنَا"^(٢).
- قال النبي ﷺ - في رواية: "مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلِي بِالنَّاسِ"^(٣).
- قول عائشة - رضي الله عنها - في رواية: "إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ يَبْكِي"^(٤).
- وقال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): "وَأَكْثَرُ مَا يَجْرِي الْمَعْلُ بِجَرَى الصَّحِيحِ فِيمَا آخَرَهُ يَاءٌ، أَوْ وَاوٌ"^(٥).
- ولعلَّ علَّةَ هذه الإجازة؛ لأنها لغةٌ عن العرب حكاهما الأخفش (ت ٢٢١هـ)، كما صرَّح بذلك البعض^(٦). ويُردُّ بهذا على البغداديّ (١٠٩٣هـ)، إذ قال: "وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ لُغَةً، وَلَا أَعْلَمُ مَنْ قَالَهُ غَيْرَ الزَّجَاجِيِّ، وَلَا سَدَّ لَهُ فِيهِ"^(٧).
- ومن أقوال المجيزين:

- قول الفراء (ت ٢٠٧هـ): "وَأِنْ شَتَّ جَعَلْتَ (تَحْشَى) فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ، وَإِنْ كَانَتْ فِيهَا الْيَاءُ؛ لِأَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ"^(٨).
- واستشهد ببيتين على ذلك من شعر قبيلة بني عبس وبني حنيفة.
- قول الزَّجَاجِيِّ (ت ٣٤٠هـ):
- أ. في الإيضاح في علل النَّحو: "هي لغةٌ للعرب مشهورةٌ متفقٌ على حكايتها"^(٩).

١. ينظر: البحر المحيط ٥٢٥/١٠، ومعجم القراءات ٥٣٨/١٠.

٢. ينظر: صحيح البخاري ١٧٠/١.

٣. ينظر: عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ٢٧٥/٥.

٤. ينظر: صحيح البخاري ١٤٣/١.

٥. شواهد التوضيح والتصحيح ص ٧٤.

٦. ينظر: معاني القرآن ١٨٧/٢، وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ ص ٧٦٩، وضرورة الشعر ص ٦٣-٦٤، وإعراب القراءات السبع ٣١٦/١، وشرح كتاب سيبويه؛ للنحاس ص ٣٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢٥٤/٦، ومفاتيح الغيب ٨٠/٢٢، والجامع لأحكام القرآن ٢٢٨/١١، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٧٤، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٣٥.

وقال النحاس في كتابه (إعراب القرآن) في قراءة حمزة: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [سورة طه: ٧٧]: "لِنْ حَمَلِ الْفَرَاءِ لَا (لَا تَخْشَى) عَلَى أَنَّهُ يُنَوَّى بِهِ الْجَزْمُ وَتَثَبَتْ فِيهِ الْيَاءُ: "هَذَا مِنْ أَقْبَحِ الْغَلَطِ أَنْ يُحْمَلَ كِتَابُ اللَّهِ - جَلَّ وَعَزَّ - عَلَى شَذُوذٍ مِنَ الشَّعْرِ". ٣٦/٣.

واختلفوا في الحكم على هذه اللغة (ولم أقف على معاييرهم في إطلاق هذه الأحكام):

- منهم مَنْ يَرَى أَنَّهَا لُغَةٌ مَشْهُورَةٌ، مِثْلُ: الزَّجَاجِيِّ.
- منهم مَنْ يَرَى أَنَّهَا لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ، مِثْلُ: الْأَعْلَمِ.
- منهم مَنْ يُنْكِرُهَا، مِثْلُ: الْبَطْلِيوسِيِّ، وَابْنِ خُرُوفٍ، وَالبغداديّ.
- منهم مَنْ يَرَى أَنَّهَا لُغَةٌ قَلِيلَةٌ، مِثْلُ: أَبِي حَيَّانٍ. ينظر: الجمل ٤٠٦، والإيضاح في علل النَّحو ص ١٠٤، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ٣٩٢، وشرح كتاب سيبويه؛ لابن خروف ص ٣٩٥، والتذيل والتكميل ٢٠٦/١، وخزانة الأدب ٣٦١/٨.
- ٧. خزانة الأدب ٣٦١/٨.
- ٨. معاني القرآن ١٦١/١.
- ٩. ص ١٠٤.

- ب. في الجمل - في أحد قوليه^(١):- "ومن العرب مَنْ يُجْرِي المَعْتَلَّ من الجنس مجرى الصَّحِيح"^(٢).
- قول أبي منصور الهروي (ت ٣٧٠هـ): "الياء الساكنة تترك على حالها في موضع الجزم في بعض اللغات"^(٣).
 - قول الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) قال - تعليقاً على قول قيس بن زهير^(٤): [الوافر] *ألم يأتيك *:-
- أ. "وهي لغة لغيره ضعيفة . . ." ^(٥).
- ب. "الشَّاهد فيه إسكانُ الياء من (يأتيك) في حال الجزم حملاً لها على الصَّحِيح، وهي لغة لبعض العرب، يُجرون المَعْتَلَّ مجرى السَّالم في جميع أحواله . . ." ^(٦).
- قول العكبري (٦١٦هـ): "لغة لبعض العرب"^(٧).
 - قول أبي حيَّان (ت ٧٤٥هـ): "وهي لغة لبعض العرب"^(٨).
 - قول ابن الجزري (٨٣٣هـ): "إجراء الفعل المَعْتَلَّ مجرى الصَّحِيح، وذلك لغة لبعض العرب"^(٩).
- ونسب المرزباني (ت ٣٨٤هـ) هذه اللغة إلى طيِّئ، قال: "والياء في (انجلي) أثبتَّها في الجزم على لغة طيِّئ"^(١٠).
- وقد يظنُّ أحدُهم^(١١) أنَّ المقصودَ بهذه اللغة هي لغة الإشباع؛ إشباع الحركات التي ثبتَّ أنها لغة عن العرب أيضاً^(١٢).
- ينقضُّ هذا الظنُّ أنَّ بعضَ مَنْ حمل القراءات السَّابقة على أنَّها لغة من لغات العرب، وجَّهها أيضاً إلى احتمالات أخرى، منها: إشباع الحركة.

إذن: ظاهرة (إجراء الفعل المَعْتَلَّ المجزوم مجرى الصَّحِيح) لغة طيِّئ.

• تحليل نماذج الطَّريقة الثَّانية للحمل: يحمل النَّحوي القراءةَ على وجهٍ محمولٍ على الضُّرورة عند غيره.

- تحليل نموذج: ظاهرة (تذكير الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازي).

١. في موضع متقدِّم عدَّها من الضَّرائر، قال في باب: (ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر): "يجوز للشاعر . . . إلحاق المَعْتَلَّ بالصَّحِيح". ص ٣٩٣.

٢. ص ٤٠٦.

٣. تهذيب اللغة ٤٨١/١٥.

٤. سبق الوقوف عليه.

٥. تحصيل عين الذهب ص ٧١.

٦. المصدر السَّابق ص ٤٩٠.

٧. اللباب في علوم الكتاب ٢٠٢/١١.

٨. البحر المحيط ١٣٣/٦. وينظر: ٤٨/٧ - ٣٦٢، ٥٢٥/١٠.

٩. النَّشر في القراءات العشر ١٨٧/٢.

١٠. الموشَّح في مآخذ العلماء على الشِّعراء ص ٤٢.

١١. ينظر: لغة الشعر - دراسة في الضُّرورة الشِّعرية ص ١٦٠.

١٢. سبق الوقوف على هذه الظاهرة.

من حالات تأنيث الفعل وجوباً أن يكون الفاعل ضميراً، سواء أعاد إلى مؤنث حقيقي أم مجازي؛ لأنه "لم يكن بدّ من إلحاق التاء، وذلك لأنّ الرّاجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه؛ لئلا يُتوهّم أنّ الفعل مسندٌ إلى شيءٍ من سببه، فيُنْتَظَرُ ذلك الفاعل؛ فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع هذا التوهّم، كما اضطرّوا إلى علامة الفاعل إذا أُسند إلى ضميرٍ تشبّه أو جمع"^(١).

وتذكّر الفعل في هذه الحالة حملة معظم النحويين ومصنّفو الضرائر على الضرورة، مثل: سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والسيّراقي (ت ٣٦٧هـ)، والقزّاز القيرواني (ت ٤١٢هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)^(٢).

وأرجع مصنّفو الضرائر علة التذكير إلى:

أ. الشبّه، قال القزّاز القيرواني (ت ٤١٢هـ): "جاز تذكيرها؛ تشبيهاً بالمذكر"^(٣).

ب. الرّد إلى الأصل، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "وتذكير المؤنث أحسن من تأنيث المذكر؛ لأنّ التذكير أصل التّأنيث، فإذا ذكرت المؤنث ألحقته بأصله، وإذا أنثت المذكر أخرجته عن أصله"^(٤).

ج. الحمل على المعنى، قاله به السيّراقي (ت ٣٦٧هـ)، وابن خلف (ت ٤١٤هـ)، والقزّاز القيرواني، وابن عصفور^(٥).

وأجازه آخرون، مثل: الأخفش (ت ٢٢١هـ)^(٦)، وابن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، والطبري (٣١٠هـ)، والجوهري (ت ٣٩٣هـ)^(٧) في قوله -تعالى-: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة الأعراف: ٥٦]: أن (الرّحمة) مؤنث غير حقيقي؛ فجاز في خبرها التذكير والتّأنيث.

والذي توصلت إليه أن هذه الظاهرة - (تذكير الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازي) - من قبيل الضرائر؛ لانعدام النّظائر التّثريّة.

١. شرح المفصل ٣/٣٦١.

٢. ينظر: الكتاب ٢/٤٥، والأصول في النحو ٢/٤١٣، وضرورة الشعر ص ٢٦٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٥٤، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٦٤، وشرح الرّضي للكافية ٣/٣٤٢، وضرائر الشعر ص ٢١١، وشرح الكافية الشّافية ٢/٥٩٧، والبحر المحيط ٥/٧١، وتوضيح المقاصد ٢/٥٩٠، والدّر المصون ٥/٣٤٥، ومغني اللبيب ص ٨٦٠، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاس ص ١٣١.

٣. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٥٥.

٤. ضرائر الشعر ص ٢١٧.

٥. ينظر: ضرورة الشعر ص ٢٦٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٥٥، وضرائر الشعر ص ٢١١، وخزانة الأدب ١/٤٦.

٦. ينظر: معاني القرآن ١/٣٢٧.

وذكر توجيهات أخرى، قال: "فذكر ﴿قَرِيبٌ﴾ وهي صفة (الرّحمة)، وذلك كقول العرب: (ريحٌ خَرِيقٌ)، و(ملحفةٌ جَدِيدٌ)، و (شاةٌ سَدِيسٌ). وإن شئت قلت: تفسير (الرّحمة) ها هنا: (المطر)، ونحوه؛ فلذلك ذكر، كما قال: ﴿وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ آمَنُوا﴾ فذكر؛ لأنه أراد (النّاس) . . .".
المصدر السّابق ١/٣٢٧.

٧. ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣/٢٥٩، وشرح الكافية الشّافية ٢/٥٩٧، ومغني اللبيب ص ٨٦٠، والدّر المصون ٥/٣٤٥، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاس ص ١٣٢.

أَمَّا آيَةُ الْأَعْرَافِ فَقَدْ وُجِّهَتْ إِلَى أَرْبَعَةِ عَشَرَ مَسْلَكًا، جَمَعَهَا ابْنُ هِشَامٍ (ت ٧٦١هـ) فِي (مَسْأَلَةِ الْحِكْمَةِ فِي تَذْكِيرِ قَرِيبٍ فِي قَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾)^(١).

إِذْنُ: ظَاهِرَةٌ (تَذْكِيرُ الْفِعْلِ الْمُسْنَدِ إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى مُؤَنَّثٍ مَجَازِيٍّ) ضَرُورَةٌ شَعْرِيَّةٌ.

○ تحليل نموذج: ظاهرة (القلب).

القلب نوعان:

- أ. في الحكم: "أَنْ يُعْطَى لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَقْلُوبِينَ حُكْمُ الْآخَرِ"^(٢).
 - ب. في المعنى: "الدَّاعِي لَهُ جِهَةٌ الْمَعْنَى؛ لَتَوْقِفِ صَحِيحِهِ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ الْفِظُ تَابِعًا لَهُ"^(٣).
- اختلف العلماء حول ظاهرة (القلب):

● التحوين:

١. مِنْهُمْ مَنْ عَدَّهَا مِنْ قَبِيلِ الضَّرُورَاتِ^(٤)، مِثْلُ: أَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ (ت ٣٣٨هـ)، وَالزَّجَّاجِيِّ (ت ٣٤٠هـ)، وَالسَّيْرَاقِيِّ (ت ٣٦٧هـ) - فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ -، وَالْقَزَّازِ الْقَيْرَوَانِيِّ (ت ٤١٢هـ)، وَابْنِ عَصْفُورٍ (ت ٦٦٩هـ)^(٥).
٢. مِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهَا فِي الْإِخْتِيَارِ؛ بِشَرَطِ لَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ لِبَسٌّ، مِثْلُ: الْفَرَاءِ (ت ٢٠٧هـ)، وَأَبِي عُبَيْدَةَ (ت ٢٠٩هـ)، وَالْأَخْفَشِ (ت ٢٢١هـ)، وَالْمُبَرِّدِ (ت ٢٨٥هـ)، وَابْنِ السَّرَّاجِ (ت ٣١٦هـ)، وَالسَّيْرَاقِيِّ (ت ٣٦٧هـ)، وَالْفَارَسِيِّ (ت ٣٧٧هـ)^(٦)، وَابْنِ جَنِّي (ت ٣٩٢هـ)، وَالْوَاهِدِيِّ (ت ٤٦٨هـ)، وَابْنِ مَالِكٍ (ت ٦٧٢هـ)، وَابْنِ هِشَامٍ (ت ٧٦١هـ)^(٧).

● البيانون:

١. الْمَسْلُكُ الرَّابِعُ عَشَرَ ذَكَرَهُ الْحَقِيقُ الذُّكُورُ عَبْدُ الْفَتَّاحِ الْحَمُوزِيُّ فِي الْحَاشِيَةِ: فَقَدْ أَغْفَلَتْهُ النَّسْخُ. وَهَنَّاكَ مَسَالِكُ اسْتَدْرَكَهَا الْحَقِيقُ عَلَى ابْنِ هِشَامٍ. يَنْظُرُ: حَاشِيَةٌ ص ٦٧ - ٦٩.

وَيَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ؛ لِلْفَرَاءِ ٣٨٠-٣٨١، وَغُرَائِبُ الْقُرْآنِ وَرَغَائِبُ الْفِرْقَانِ ١٠/٢٥١، وَالْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ: لِلْأَنْبَارِيِّ ٢/٢٧، وَالصَّحَّاحُ ١/١٩٨، وَمَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ ص ٢٥٥، وَالذَّرُّ الْمَصُونُ ٥/٣٤٤-٣٤٥.

٢. شَرْحُ التَّلْخِيصِ: لِلْبَابَرْتِيِّ ص ٢٦٣.

٣. ظَاهِرَةُ الْقَلْبِ فِي الْعَرَبِيَّةِ ص ٤٢٠.

٤. قَالَ أَبُو حَيَّانَ: "وَالْقَلْبُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا مُطْلَقًا لَا يَجُوزُ، إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ". الْبَحْرُ الْحَيْطُ ٦/١٤٢.

٥. يَنْظُرُ: الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٣/٤٦٣، وَالْجَمْلُ ص ٢٠٣، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ ٥/١٥١، وَضَرُورَةُ الشَّعْرِ ص ١٧٣، وَمَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ ص ١٠٣-٢٩٨، وَالتَّنْكِتُ فِي الْقُرْآنِ ص ٣٤٨، وَمَجْمَعُ الْبَيَانِ ٧/٤١٥، وَضَرَائِرُ الشَّعْرِ ص ٢٠٧، وَشَرْحُ الْجَمْلِ ١/٤٤٣ - ٢/٢٩٣ - ٣/٢٣٦، وَالضَّرَائِرُ وَمَا يَسُوغُ لِلشَّاعِرِ دُونَ النَّاثِرِ ص ٢٠٩.

٦. اخْتَلَفَ نَقْلُ أَبِي حَيَّانَ عَنْهُ، وَتَبِعَهُ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ (يَنْظُرُ: الدَّرُّ الْمَصُونُ ٦/٣١٤)، قَالَ: "قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَهَذَا إِذَا يُقْلَبُ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِشْكَالٌ". الْبَحْرُ الْحَيْطُ ٦/١٤٢.

٧. يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/٩٩ - ٢/١٢ - ٣/٢٧٢، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ ١/١٢ - ٢/٦٣ - ٣٨/١١٠، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ ١/١٤٠ - ١/١٤١، وَالْكَامِلُ ١/٢٩٠، وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٣/٤٦٤، وَضَرُورَةُ الشَّعْرِ ص ١٧٧، وَالْحُجَّةُ ٤/٣٢٢ - ٦/٣٥٤، وَكُتَابُ الشَّعْرِ ص ١٠٥، وَالْحَتْسَبُ ٢/١١٧ - ١١٨، وَالتَّقْسِيرُ الْبَسِيطُ ٣/٤٩٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢/١٣٣، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ٢/٦١٢، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ص ٩١٧، وَأَسْئَلَةُ وَأُجُوبَةُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١/٨، وَالذَّرُّ الْمَصُونُ ٦/٣١٤.

جاء اختلافهم على ثلاثة مذاهب^(١):

١. مقبول مطلقاً: منهم مَنْ أجازَه بدون قيد، مثل: السَّكَاكِي (ت ٦٢٦هـ)^(٢).
 ٢. ممنوع مطلقاً: منهم مَنْ رفض هذه الظاهرة حتى في الشعر؛ وعدَّوها من قبيل العيب والغلط، مثل: المرزباني (ت ٣٨٤هـ)، وحازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ)^(٣).
 ٣. إذا كان متضمناً اعتباراً لطيفاً قبل، وإلا فلا: منهم مَنْ شرط وجود غرض بلاغي من القلب، مثل: ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، وابن الصَّائغ (ت ٦٨٠هـ)، والخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ)، وفاضل السَّمرائي^(٤).
- فالمجيزون ذهبوا إلى وجود هذه الظاهرة في كلام العرب، وأشعارهم، وفي القرآن الكريم، وقراءاته؛ فهي عندهم مظهر من مظاهر الفصاحة عند العرب، ومن سمات البلاغة العربيَّة. قال ابن السَّجَرِي (ت ٥٤٢هـ): "وقد اتسع القلب في كلامهم، حتى استعملوه في غير الشعر"^(٥)؛ من نظائر هذه الظاهرة في القرآن والكلام المنثور:
- ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ﴾ [سورة البقرة: ١٧١]^(٦).
 - ﴿وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾ [سورة آل عمران: ٤٠]^(٧).
 - ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٤]^(٨).
 - قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)، وابن كثير (ت ١٢٠هـ)، وأبي عمرو (ت ١٥٤هـ)، ونافع (ت ١٦٩هـ)، وغيرهم^(٩): ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّي وَأَتَانِي رَحْمَةٌ مِنْ عِنْدِهِ فَعَمِيتُ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة هود: ٢٨]^(١٠).
 - ﴿فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفَ وَعْدِهِ رَسُولُهُ﴾ [سورة إبراهيم: ٤٦]^(١١).
 - قراءة طلحة بن مصرف (ت ١١٢هـ)^(١٢): ﴿اَكْتُبَهَا﴾ [سورة الفرقان: ٥]^(١٣).

-
١. حصر الدكتور محمد عبد اللطيف رأيي البلاغيين حول هذه الظاهرة في (المنع المطلق)؛ قال: "وهكذا نجد أنَّ البلاغيين يرفضون هذا النوع . . .". لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ص ٢٨٥.
 ٢. ينظر: مفتاح العلوم ص ٢٠٩.
 ٣. ينظر: الموشح ص ١٠٨، ومنهاج البلغاء وسراج الأدباء ص ٥٩.
 ٤. ينظر: تأويل مشكل القرآن ص ١٢٦، والبرهان في علوم القرآن ٢٨٨/٣، والتلخيص في علوم البلاغة ص ١٠٠، والجملة العربيَّة والمعنى ص ٢٨٤.
 ٥. أماليه ١٣٥/٢.
 ٦. ينظر: تأويل مشكل القرآن ص ١٢٦.
 ٧. المعنى: وقد بلغتُ الكبر. ينظر: البحر المحيط ١٣٦/٣.
 ٨. المعنى: ولما سكَّت موسى عن الغضب. ينظر: الدرر المصون ٤٧٢/٥.
 ٩. سبق الوقوف عليها.
 ١٠. ينظر: مشكل إعراب القرآن ص ٣٦٠، والبحر المحيط ١٤٢/٦.
 ١١. قال ابن قتيبة: "(مخلف رسوله وعده)؛ لأنَّ الإخلاف قد يقع بالوعد، فتقول: أخلفت الوعد، وأخلفت الرِّسل". تأويل مشكل القرآن ص ١٢٢.
 - وينظر: الحجة ٣٢٢/٤، والبحر المحيط ١٤٢/٦، والدرر المصون ٣١٤/٦.
 ١٢. ينظر: المحتسب ١١٧/٢، ومعجم القراءات ٣١٨/٦.
 ١٣. قال ابن جني: معناها "إنما هو (استكتبها)، وهو على القلب، أي: استكتبته له". المحتسب ١١٧/٢.

- ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [سورة الفرقان: ٧٤] ^(١).
 - ﴿وَأَنبِئَهُم مِّنَ الْكُفْرِ مَا إِن مَّفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْمُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ﴾ [سورة القصص: ٧٦] ^(٢).
 - قراءة علي بن أبي طالب (ت ٤٠هـ)، وابن عباس (ت ٦٨هـ)، وغيرهما ^(٣): ﴿قُدِّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ [سورة الإنسان: ١٦] ^(٤).
 - ﴿وَإِنَّهُ لَحُبُّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [سورة العاديات: ٨] ^(٥).
 - عبّر علي بن أبي طالب (ت ٤٠هـ) في كتاب بعثه إلى عثمان بن حنيف واليه على البصرة: "أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ، أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" (فاتق الله يا ابن حنيف، وَلَتَكْفُفَ أَقْرَاصُكَ) ^(٦).
 - حكى أبو زيد: (إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء) ^(٧).
 - (خرق الثوب المسمار) ^(٨).
 - (كسر الزجاج الحجر) ^(٩).
 - (أدخلت الخاتم في إصبعي) ^(١٠).
 - حكى أبو الحسن (ت ٢٢١هـ): (أدخلت القلنسوة في رأسي) ^(١١).
 - حكى أبو الحسن (عرضت الناقة على الحوض، وعرضتها على الماء) ^(١٢).
 - (دخل الخاتم في يدي والحف في رجلي) ^(١٣).
- والذي يظهر أنَّ ظاهرة القلب في المعنى أو الإعراب ليست من قبيل الضرورات، بل من طرق ونهج العرب في الكلام، قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، وتبعه الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) ^(١٤): "ومن سنن العرب القلب" ^(١٥)؛ بدلالة وجود نظائر ثرية عديدة، ومختلفة

١. المعنى: اجعل المتقين لنا إماماً في الخير. ينظر: تأويل مشكل القرآن ص ١٢٦.

٢. ينظر: معاني القرآن ٣١٠/٢، والبحر المحيط ٣٦٤/١٠.

٣. ينظر: المحتسب ١١٧/٢، ومعجم القراءات ٢١٨/١٠ - ٢١٩.

٤. المعنى: قُدِّرَتْ عليهم. ينظر: الحجة ٣٥٣/٦، والبحر المحيط ٣٦٤/١٠.

٥. المعنى: وإن حبه للخير لشديد. ينظر: تأويل مشكل القرآن ص ١٢٦.

٦. قال ابن أبي حديد: "(ولتكف أقراصك)؛ إنما هو نهى لابن حنيف أن يكف عن الأقراص، وإن كان اللفظ يقتضي أن تكف الأقراص عن ابن حنيف". شرح نهج البلاغة ٢٩٦/١٦.

٧. المعنى: انتصب الحرباء في العود؛ لشدة الحر. ينظر: التوادر في اللغة ص ٤٠٩.

٨. المعنى: خرق المسمار الثوب. ينظر: شرح التسهيل ١٣٢/٢.

٩. المعنى: كسر الحجر الزجاج. ينظر: المصدر السابق ١٣٢/٢.

١٠. المعنى: يدخل الإصبع في الخاتم. ينظر: الدر المصون ٣١٤/٦.

١١. المعنى: أدخلت رأسي في القلنسوة. ينظر: ضرائر الشعر ص ٢١١، والدر المصون ٣١٤/٦.

١٢. المعنى: عرضت الماء عليها. ينظر: كتاب الشعر ١٠٥/١، وضرائر الشعر ص ٢١١.

١٣. المعنى: (الرجل) التي تدخل في الحف، و(الأصبع) في الخاتم. ينظر: معاني القرآن؛ للقراء ١٢/٢.

١٤. ينظر: فقه اللغة وسر العربية ص ٢٦٣.

١٥. الصّاحبي ص ١٥٣.

عليها في القرآن وقراءته - حملها عددٌ كبير من النحويين - و في كلام العرب. وبهذا يُردُّ على قول الدكتور عبد الوهاب العدواني: "وجبيته في طائفة نزرة من النصوص النثرية، لم يخرجها من دائرة الضرورة"^(١).
إذن: ظاهرة (القلب) من سنن العرب الواردة في أفصح الكلام.

○ تحليل نماذج: ظاهرة (كسر ياء المتكلم المفتوحة).

يجب كسر آخر الاسم المضاف للياء. أمّا الياء المضافة فيجوز فيها الفتح والتسكين، ويُستثنى من هذه القاعدة، الاسم المقصور، والمنقوص، والمثنى، وجمع المذكر السالم.

فهذه الأسماء الأربعة يجب تسكين آخرها، وفتح الياء المضافة إليها؛ منعاً من التقاء الساكنين^(٢)؛ لأن المقصور والمنقوص آخرهما ساكن، والمثنى والجمع في حال حذف النون لأجل الإضافة، يكون آخرهما ألف، أو الياء، أو الواو ساكناً؛ فتحرك الياء بالفتح؛ منعاً من التقاء الساكنين.

لذا عُدَّ كسر الياء في هذه الأسماء الأربعة من الضرائر؛ قال القزّاز القيرواني (ت ٤١٢هـ) في كتابه عن الضرائر: "وما يجوز له كسر ياء المتكلم التي هي مفتوحة"^(٣).

وأرجع علة الكسر إلى الحمل على التوهم؛ قال: "وإذا احتاج الشاعر كسر الياء، وتوهمها كانت ساكنة، وأنه حركها إلى ما يحرك إليه الساكن؛ لأن العرب تجيز أن يحرك الحرف إلى الكسر في اجتماع الساكنين"^(٤).

ووردت هذه الظاهرة في قراءة صحيحة مقروءة عن طريق النشر، هي قراءة حمزة (ت ١٥٨هـ)^(٥): ﴿وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِحِي﴾ [سورة إبراهيم: ٢٢]؛ إذ كُسِرَتْ ياء المتكلم المدغمة في ياء جمع المذكر السالم.

واختلفت أقوال النحويين حول هذه القراءة بين ردّها، وتضعيفها، وتلحينها^(٦)؛ ف"في كتاب التذكرة المهدية عن الفارسي أن أبا العباس المبرد، قال: لو صليت خلف إمام يقرأ: ﴿وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِحِي﴾ [سورة إبراهيم: ٢٢]... لأخذت نعلي ومضيت"^(٧).

وقد نصّ المعري (ت ٤٤٩هـ) على انعقاد إجماع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة^(٨). ويُردُّ هذا الزعم بـ:

١. الضرورة الشعرية - دراسة نقدية لغوية ص ٣٩٣.

٢. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٦٤/٣ وما بعد.

٣. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٠٥.

٤. المصدر السابق ص ٣٠٦.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. ينظر: معاني القرآن ٧٥/٢، ومعاني القرآن؛ للأخفش ٤٠٧/٢، وإعراب القرآن ٢٣١/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٠٥، والكشاف ٥٥١/٢، والجامع لأحكام القرآن ٢/٥، والبحر المحيط ٤٢٨/٦، واللباب في علوم الكتاب ٣٧٢/١١، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٤٢، وغيث النفع في القراءات السبع ص ٣٤١.

٧. الجامع لأحكام القرآن ٢/٥.

٨. ينظر: رسالة الغفران ص ٢١٢.

- سؤال حُسين الجُعْفِيّ (ت ٢٠٣هـ) لأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) عن قراءة كسر الياء، وتلحين أهل النحو، قال: "هي جائزة" ^(١).
- قول ابن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ): "إنّها قراءة صحيحة، اجتمعت فيها الأركان الثلاثة" ^(٢).
- قول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ومن جاء بعده ^(٣): "وقولي: (وربما كسرت مدغمًا فيها أو بعد ألف)، أشرتُ به إلى قراءة حمزة: ﴿وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِي﴾ [سورة إبراهيم: ٢٢] بالكسر، وإلى قول بعض العرب في (عصاي): عصاي. وقرأ الحسن وأبو عمرو في شاذه" ^(٤). أي: قراءتهما ^(٥) ﴿هي عصاي﴾ [سورة طه: ١٨].
- ثمّ ذكر أن كسر الياء بعد الألف "لغة قليلة، أقلّ من كسر المدغم فيها؛ ومن روى كسر المدغم فيها أبو عمرو بن العلاء، والفراء، وقطرب" ^(٦).
- وحكى الأخير أنّها لغة بني يربوع ^(٧) - وهم فرع من بني تميم ^(٨) - وذكر ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) أنّها أيضاً لغة بني عجل بن لجيم من بكر بن وائل ^(٩). ونصّ ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) على أنّها "لغة ليست بالقوية في جميع هذا الباب" ^(١٠).
- ووردت هذه اللغة أيضاً في حديث النبي ﷺ - "أَوْ مُخْرِجِي هُمْ؟" ^(١١).
- إذن: ظاهرة (كسر ياء المتكلم المفتوحة في جمع المذكر السالم) هي لغة من لغات العرب.
- تحليل نموذج: ظاهرة (العطف على الضمير المجرور المتصل من غير إعادة الجار).

ردّ الأزهري على قول المعريّ بقول ابن هشام: "قال الموضح في الحواشي: والمعريّ له قصدٌ في الطعن على علماء الإسلام، ولعل الذين كسروا لغتهم إسكاناً ياء الإضافة؛ فالتقى معهم ساكنان، ونظيره الكسر في (شدّ) وفي (مع القوم)، وإن كان الكسر في الياء أثقل". شرح التصريح على التوضيح ٧٤٠/١.

١. البحر المحيط ٤٢٩/٦.
٢. النّشر في القراءات العشر ٢٩٨/٢.
٣. ينظر: المقاصد الشّافية ١٩٨/٤، والنّشر في القراءات العشر ١٦٣/٢، وشرح التصريح ٧٤٠/١.
٤. شرح التسهيل ٢٨٣/٣.
٥. ينظر: المحتسب ٤٨/٢، ومعجم القراءات ٤٢٢/٥.
٦. شرح التسهيل ٢٨٣/٣.
٧. ينظر: المحتسب ٤٩/٢، والحجة ٢٩/٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٥٧/٢، وشرح الرّضي للكافية ٢٦٥/٢، والبحر المحيط ٤٢٩/٦، والنّشر في القراءات العشر ٢٩٨/٢، واللباب في علوم الكتاب ٣٧٢/١١، وخزانة الأدب ٣٩٤/٤، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٤٢، وروح المعاني ١٩٩/٧، ومعجم القراءات ٤٧٤/٤.
- وقيل: "هذه اللغة باقية في أفواه النّاس إلى اليوم، يقول القائل: (ما في أفعل كذا)". إبراز المعاني من حرز الأمان ص ٥٤٩.
٨. ينظر: تاريخ آداب العرب ١٠١/١، ولغة تميم - دراسة تاريخيّة وصفيّة ص ٢١١.
٩. ينظر: التحرير والتنوير ٢٢١/١٣.
١٠. شرح الوافية نظم الكافية ص ٢٥٣.
١١. ينظر: صحيح البخاريّ ص ٣، وصحيح مسلم ص ١٦٠.
- قال الأوسي: "وقد روي أنّه تكلم بها رسول الله ﷺ - في حديث بدء الوحي وشرح حاله - عليه الصّلاة والسّلام - لورقة بن نوفل - روح المعاني ١٩٩/٧.

لم يُجْزِ البصريون، وغيرهم من النحويين العطفَ على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار حرفاً كان، أو اسماً، إلا في ضرورة الشعر^(١). وكان لهم حججهم ذكرها الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، وغيره^(٢). وذكر الأعلام (ت ٤٧٦هـ) أن هذه الظاهرة من أقبح الضرورات^(٣).

وأرجع ابنُ عصفور (ت ٦٦٩هـ) علةَ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار في الضرورة إلى الحمل على الشبه؛ قال: "ومنه - أي: من الضرائر -: العطفُ على ضمير الخفض المتصل من غير إعادة الخافض؛ تشبيهاً له بالعطف على الظاهر"^(٤).

وقد وجهت بعضُ القراءات التي ظاهرها ورد على هذه الظاهرة إلى توجيهات بعيدة عنها، وبعضها الآخر ردُّ، وضعف، وخطئ قارئها^(٥)؛ ف"في كتاب التذكرة المهدية عن الفارسي أن أبا العباس المبرد، قال: لو صليتُ خلف إمام يقرأ... ﴿اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [سورة النساء: ١] لأخذتُ نعلي، ومضيت"^(٦).

١. ينظر: الكتاب ٣٨٢/٢، والكامل ٣٠/٣، والأصول في النحو ٧٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٦/٢، وجامع البيان ٣٤٥/٦، ومجالس العلماء ص ٢٤٦، وضرائر الشعر ص ١١٥، وشرح الجمل ٢٠٢/١، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠٧، وارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، وجمع الهوامع ٢٢١/٣، وموارد البصائر ص ٢٩٣.

٢. ينظر: الإنصاف ٣٨٠/٢ وما بعد، وشرح التسهيل ٣٧٥/٣ - ٣٧٦، وشرح الكافية ٦٢/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٦٥ - ٦٦٦، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠٧ - ١٠٨، وجمع الهوامع ٢٢١/٣.

٣. ينظر: تحصيل عين الذهب ص ٣٨٢.

٤. ضرائر الشعر ص ١١٥.

٥. ينظر: الكامل ٣٠/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٦/٢، وإعراب القرآن ص ١٩٧، والمفصل ص ١٦٢، والإنصاف ٣٨٢/٢ - ٣٨٦، وشرح المفصل ٢٨٣/٢، وضرائر الشعر ص ١١٦، والجامع لأحكام القرآن ٤٥/٣، والبحر المحيط ٣٨٧/٢.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. الجامع لأحكام القرآن ٢/٥.

وأجاز الجرمي (ت ٢٢٥هـ)، والزيادي (ت ٢٤٩هـ) العطف من غير إعادة الخافض بقيد إذا أكد؛ وإلا فلا يجوز إلا ضرورة^(١). وأمّا الكوفيون فأجازوا هذا العطف، ووافقهم يونس (ت ١٨٢هـ)، وقطرب (ت ٢٠٦هـ)، والأخفش (ت ٢٢١هـ)، وأبو علي الشلوبين (ت ٤٧٦هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) - في أحد قوليه^(٢) -، وأبو حيّان (ت ٧٤٥هـ)^(٣).

واحتجوا بما جاء في التنزيل، وكلام العرب^(٤):

- قوله - تعالى - ﴿أَوْ أَشَدَّ﴾ [سورة البقرة: ٢٠٠] معطوفاً على الكاف والميم في قوله - تعالى - ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾^(٥).

- قوله - تعالى - ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧] معطوفاً على ﴿بِهِ﴾ في آية: ﴿قُلْ قَاتِلْ فِيهِ كَيْدٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٦).

- قراءة حمزة (ت ١٥٨هـ)^(٧) في قوله - تعالى - ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ [سورة النساء: ١] معطوفاً على قوله - تعالى - ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾.

- قوله - تعالى - ﴿مَا﴾ [سورة النساء: ١٢٧] معطوفاً على ﴿فِيهِنَّ﴾ في آية: ﴿وَيَسْتَقُونَكَ فِي النَّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾^(٨).

- قوله - تعالى - ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ [سورة النساء: ١٦٢] معطوفاً على (الكاف) في ﴿إِلَيْكَ﴾ في آية: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾، والتقدير: يؤمنون بما أنزل إليك، وإلى

١. ردّه الرضي بأنه "ليس بشيء؛ لأنه لم يسمع ذلك، مع أنّ تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس، وإعادة الجار أقرب وأخف". شرحه للكافية ٣٣٦/٢ - ٣٣٧.

٢. ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٥، وشرح الكافية ١/٦٤، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٦٥. وقال في الألفية [ص ٤٨]:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضَ لِأَزْمَا قَدْ جُمِعَا
وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمَا إِذْ قَدْ أَتَى فِي الثَّنَرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُبَيَّنَا

بينما في موضع مقدم في شرح التسهيل لم يجز هذه الظاهرة تبعاً للبصريين، قال: "ولا يجوز عطف "المسجد" على الهاء من (به)؛ لأنّ العطف على ضمير الجر لا يجوز عند الأكثر إلا إذا أعيد الجار، ولا يصح أيضاً من جهة المعنى؛ لأنّ المشركين كانوا يعظمون المسجد الحرام، فلا يصح أن ينسب الكفر إليهم إلا لكونهم لا يعظمونه تعظيماً مستنداً إلى أمر الله، بل إلى أهوائهم؛ فهو حقيق بإطلاق الكفر عليه". ٢٥٦/٢.

وفي موضع متأخر في شرح الكافية، قال: "لا يعطف على ضمير الجر إلا بإعادة الجار". ٦٩٣/٢.

٣. ينظر: معاني القرآن ١/٢٤٣، ومجالس العلماء ص ٢٤٦، وضرائر الشعر ص ١١٦، والبحر المحيط ٣/٤٩٩، وارتشاف الضرب ٤/٢٠١٣، والمقاصد النحوية ٤/١٦٤٧، وخزانة الأدب ٥/١٢٤.

٤. ينظر: معاني القرآن ١/٢٩٠ - ٨٦/٢، والإنصاف ٢/٣٧٩ - ٣٨٠، والكشاف ١/٢٧٥، وشرح التسهيل ٣/٣٧٥، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٥٩، والبحر المحيط ٩/٤١٣، والثكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص ١٣١، وحاشية الصبان ٢/٣٩٦، وجمع الهوامع ٣/٢٢١.

٥. ينظر: الكشاف ١/٢٧٥.

٦. ينظر: إعراب القرآن؛ للزجاج ٣/٨٢٥، والإنصاف ٢/٣٧٩.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. ينظر: الإنصاف ٢/٤٦٣، والبحر المحيط ٤/٨٢.

المقيمين الصلاة، يعني من الأنبياء -عليهم السلام- ويجوز -أيضاً- أن يكون ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ معطوفاً على الكاف في ﴿قَبْلَكَ﴾، والتقدير: ومن قبل المقيمين الصلاة، يعني من أمتك^(١).

- قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ [سورة الحجر: ٢٠] معطوفاً على قوله - تعالى -: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشٌ﴾^(٢).
- قوله - تعالى -: ﴿وَمَا﴾ [سورة الجاثية: ٤] معطوفاً على قوله - تعالى -: ﴿فِي خَلْقِكُمْ﴾.
- قوله - ﷺ -: "إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً"^(٣). عطف (اليهود) على (مثلكم).
- قول العرب - رواه قطرب (ت ٢٠٦هـ) -: "مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسُهُ"^(٤). بحر (الفرس)؛ عطفاً على الضمير المجرور في (غيره). والصواب في هذه الظاهرة أن أكثر ما يكون العطف على الضمير المجرور بإعادة الجار، لكن مجيئه بدون إعادته ثابت عن العرب على قلة؛ قال الفراء (ت ٢٠٧هـ): "وما أقل ما تردُّ العربُ مخفوضاً على مخفوض قد كني عنه"^(٥)، واختار الأخفش (ت ٢٢١هـ) قراءة النصب، دون ردِّ لقراءة الجر، قال: "قال الله - تعالى -: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ [سورة النساء: ١] منصوبة أي: (اتقوا الأرحام). وقال بعضهم: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ جر. والأول أحسن؛ لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمير المجرور"^(٦)، وذكر ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) أن العطف على ضمير الجر بإعادة الجار كثير، وجاء "بغير إعادته قليلاً"^(٧)، مثل: قراءة الجمهور: ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧]، وقراءة حمزة (ت ١٥٨هـ): ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ [سورة النساء: ١]، وهي قراءة سبعة "رواها إمام ثقة"^(٨)؛ فقد عُرف عنه أنه لم يقرأ "حرفاً من كتاب الله إلا بأثر"^(٩)؛ "ولا سبيل إلى ردِّ نقل الثقة"^(١٠)، وقد قرأتها جماعة من غير السبعة، مثل: ابن مسعود (ت ٣٢هـ)، وابن عباس (ت ٦٨هـ)، والنخعي (ت ٩٦هـ)، وابن وثاب (ت ١٠٣هـ)، ومجاهد (ت ١٠٤هـ)، والحسن (ت ١١٠هـ)، وقتادة (ت ١١٧هـ)، والأعمش (ت ١٤٨هـ)، وابن رزين (ت ٢٥٣هـ)، وإذا صحَّت الرواية، لم يكن سبيل إلى ردِّها"^(١١).

١. ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٦٣.

٢. ينظر: معاني القرآن ٢/ ٨٦. وأيضاً: إعراب القرآن؛ للتحاس ٢/ ٢٣٨، والمصدر السابق ٢/ ٣٧٩-٣٨٠، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٧٩، والبحر المحیط ٦/ ٤٧٣.

٣. ينظر: صحيح البخاري ص ٢٢٦٩، وصحيح ابن حبان ص ٦٦٣٩.

قال ابن حجر: "بخفض اليهود عطفاً على الضمير المجرور بغير إعادة الجار؛ قاله ابن التين". فتح الباري ٤/ ٤٤٧.

٤. ينظر: شرح الكافية ١/ ٦٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٦، والبحر المحیط ٢/ ٣٨٧، وحاشية الصبان ٣/ ١٧٠-١٧١.

٥. معاني القرآن ٢/ ٨٦.

وهذا يخالف ما ذكره في موضع متقدم، قال: "وفيه قبح؛ لأنَّ العرب لا تردُّ مخفوضاً على مخفوض وقد كنى عنه... وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه". ٢٥٢/ ١- ٢٥٣.

٦. معاني القرآن ١/ ٢٤٣.

٧. شرح عمدة الحفاظ ص ٦٥٩.

٨. شرح المفصل ٢/ ٢٨٣.

٩. غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٢٦٣.

١٠. شرح المفصل ٢/ ٢٨٣.

١١. المصدر السابق ٢٨٣.

و مما يُقَوِّي عدم سلامة حظر هذا العطف على الضرورة؛ أي: "صحة استعماله نثرًا ونظمًا" ^(١)؛ أمور عديدة ^(٢) :
أولاً: رُدَّت حجج المانعين بحجج منطقية من قِبَل ابن مالك في كتبه ^(٣) .

ثانياً: ورودُه في أشعار العرب كثيراً "يُخرج عن أن يُجعل ذلك ضرورة" ^(٤) .

ثالثاً: أُجيزَ العطف على الضمير الجرور بالجارّ الاسمي، بدون إعادة الجارّ في مواضع، منها:

- العطف على الضمير الجرور باسم الفاعل، قال الشلّوبين (ت ٦٤٥هـ): "ولك في العطف على الجرور باسم الفاعل الحمل على اللفظ على الإطلاق، وإن لم يُعطف على المضمَر المخفوض بعد إعادة الخافض، نحو: هذا ضاربُه وزيد" ^(٥) .
- "إذا أوقع عودُ الخافض في لبس، نحو: جاءني غلامك وغلامُ زيدٍ، وأنت تريد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما؛ فلا يجوز ذلك، بل تقول: جاءني غلامك وزيدٍ. فهذا يُقَرَّبُ القول بجواز العطف على الضمير الجرور من غير إعادة الخافض الاسمي والحرق؛ إذ الباب واحد" ^(٦) .

رابعاً: ضمير الجرّ كما يجوز أن يُبدل منه ويؤكد، كذلك يجوز أن يُعطف عليه من غير إعادة الجارّ ^(٧) .

خامساً: عدمُ التقدير أولى من التقدير؛ فحملُ النظائر القرآنية على هذا التوجيه الذي وردَ عن العرب - فليس صحيحاً ما ذكره عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) "إنما جاء في بيتين أو ثلاثة" ^(٨) - أولى من توجيهها إلى تأويلات فيها من التعسف؛ الذي "يُبعد عنه نظم القرآن، والتركيب الفصيح" ^(٩)، مثل:

- تقدير إضمار الجارّ؛ والذي لا يجوز إلا في الشعر ^(١٠) .

- العطف قبل تمام الصلة؛ وهذا من المحظور إجماعاً ^(١١) .

إذن: ظاهرة (العطف على الضمير الجرور المتصل من غير إعادة الجارّ) لغة.

○ تحليل نموذج: ظاهرة (نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء السببية بـ "أنّ" المضمرة بعد الخبر المثبت).

١. شواهد التوضيح ص ١٠٧. وينظر: البحر المحيط ٣٨٩/٢، وحاشية الصّبان ٣٩٤/٢.

٢. قيل: إنّ نظري ضمير الجرّ - أي: ضمير الرّفْع والنّصب - يُعطف عليهما على تفصيل في ضمير الرّفْع. وليس ما يمنع أن يحمل على نظريه، وإن كان الأكثر إعادة الجارّ، كما أنّ الأكثر في ضمير الرّفْع توكيده، أو الفصل بينه وبين المعطوف. ينظر: نزح الخافض في الدّرس النّحوي ص ٣٤٥.

٣. ينظر: شرح التسهيل ٣٧٥-٣٧٦، وشرح الكافية ٦٢/١-٦٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٦-٦٦٧، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠٧-١٠٨، ونزع الخافض في الدّرس النّحوي ص ٣٤٥.

٤. البحر المحيط ٣٨٧/٢.

٥. التوطئة ص ٢٦٢.

٦. نزح الخافض في الدّرس النّحوي ص ٣٤٥.

٧. ينظر: البحر المحيط ٣٨٦/٢.

٨. المقصد في شرح الإيضاح ٩٦٠/٢.

٩. البحر المحيط ٣٨٦/٢.

١٠. ينظر: شرح المفصل ٥١٧/٤، ٢٦٢/٥، والبحر المحيط ٣٨٦/٢.

١١. ينظر: شرح عمدة الحافظ ص ٦٥٩، وحاشية الصّبان ٣٩٦/٢.

حكم الفعل المضارع بعد الفاء السببية من غير أن يتقدم الفاء شيء من الأجوبة الثمانية: الرَّفْعُ؛ لأنَّ الأفعال التي قبلها مرفوعة، وهي معطوفة عليها، وداخلية في معناها.

وقد قُصِرَتْ ظاهرة نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء السببية بـ "أَنَّ" المضمرة بعد الخبر المثبت على الضرورة عند التحوين، مثل: سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والقرّاز القيرواني (ت ٤١٢هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، والآلوسي (ت ١٣٤٢هـ)^(١). وعلة النَّصب في هذه الضرورة أُرْجِعَتْ إلى الحمل على الشَّبه بالأفعال الواقعة بعد الفاء في الأجوبة الثمانية؛ فنُصِبَتْ بإضمار (أَنَّ)، وتُوُوِّلَتْ الأفعال التي قبلها تأويلاً يوجب النَّصب^(٢).

وقد وردت هذه الظاهرة في قراءات قرآنية، مثل:

- قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)^(٣): ﴿لَئِنْ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة آل عمران: ٤٧].
- قراءة الحسن (ت ١١٠هـ)^(٤): ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة الأنعام: ٥٩].
- قراءة عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)^(٥): ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ [سورة الأنبياء: ١٨].
- قراءة حفص (ت ١٨٠هـ) عن عاصم (ت ١٢٧هـ)^(٦): ﴿لَعَلِّي أبلغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطْلُعُ﴾ [سورة غافر: ٣٦-٣٧].

١. ينظر: الكتاب ٣/٣٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣١٣، وتحصيل عين الذهب ص ٣٩٧، وضرائر الشعر ص ٢٢١، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النَّاثِر ص ٢٧٥.

٢. ينظر: ضرائر الشعر ص ٢٢٢، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النَّاثِر ص ٢٧٥.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ٤٤، ومعجم القراءات ٤٥٩/٢.

وقد "نسبت هذه القراءة إلى أبي عمرو، وابن عامر". معجم القراءات ٤٥٩/٢.

وتوجيه قراءات ابن عامر، وقراءة الحسن إلى أَنَّ (فيكون) جوابٌ للأمر (كن)؛ فيه ضعفٌ من وجهين:

- الأول: أَنَّ (كن) ليس بأمر على الحقيقة.
- الثاني: أَنَّ جواب الأمر لأبَدُ أن يخالف الأمر، إمَّا في الفعل أو الفاعل أو فيهما. ينظر: رصف المباني ص ٤٤٤، والتبيان في إعراب القرآن ١٠٩/١.

٥. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ٩٤، ومعجم القراءات ١١/٦.

وُجِّهَتْ قراءة عيسى بن عمر إلى توجيهات عديدة، منها: ذكر البعض أنه لو جعل من قبيل *عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا* لصح؛ فيكون المعنى: بل نقذفُ بالحقِّ ويفعل الحقُّ الدَّمْعَ. والحمل على المعنى، والعطف على ﴿بِالْحَقِّ﴾ صَرَحَ المتأولون أنفسهم أنه توجيهٌ بعيد.

والمراد بالحمل على المعنى أَنَّ الفعل وقع في جواب المضارع المستقبل؛ فأشبه التمني في الترقب، وهو منصوبٌ بـ (أَنَّ) مقدرة، والمصدر المؤوَّل في محل جرٍّ معطوف على (الحق)، والمعنى: بل نقذفُ بالحقِّ فالدَّمْعُ. وهذا قولٌ بعيد؛ لأنه "يقضي كون المضارع إنشائيًا، كالتمني والترجي، والاعتذار بالعدو الواهي: التزام ما لا يلزم"، والعطف "يلزم أن يكون (الدَّمْعُ) مقدوفاً به". ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٩١٣/٢، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤٨/٤، وحاشية القنوي على تفسير البيضاوي ٤٩١/١٢، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢٤٥/٦.

٦. ينظر: السبعة في القراءات ص ٥٧٠، ومعجم القراءات ٤٠/٨.

٧. (فأطلع): علة نصب الفعل على رأي الكوفيين إنزال الترجي منزلة التمني، أمَّا علة نصبه عند البصريين فهو جواب للأمر (ابن).

والذي أراه بدلالة قول سيبويه (ت ١٨٠هـ): "يجوز النَّصْبُ في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث اتصب في غير الواجب . . . وهو ضعيف في الكلام"^(١) أَنَّ نَصْبَ الفعل المضارع المقترن بالفاء السببية ب(أَنْ) المضمرة في الواجب - غير جواب النَّفْيِ والطلب الحَضِينَ - لغة من لغات العرب .
 أمَّا وصفُ سيبويه لها بالضعف في الكلام، وحصر ورودها في الشعر على الضرورة؛ فلأنها مخالفة للكثير الشائع الذي عليه الباب .

ويؤكد على كونها لغة ورودها في:

- الأشعار؛ فقد استشهد سيبويه بجملة من الشواهد الشعرية على هذه الظاهرة^(٢):

أ. قول الشاعر^(٣): [الوافر]

وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرْجِحَا

ب. قول الأعشى^(٤): [الطويل]

وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا

ج. قول الآخر^(٥): [الطويل]

وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا

١. الكتاب ٣/ ٣٩.

٢. قد توجّه هذه الأبيات الثلاثة إلى (أنها ليست منصوبة، بل مرفوعة مؤكدة بالتون الخفيفة موقوفاً عليها بالألف)، فهذا توجيه محتمل، والدليل إذا دخله الاحتمال بطل به الاستدلال؛ وعليه: لا يصح الاستشهاد بها . يرد ذلك بأمرين:
 الأول: أنها مرفوعة مؤكدة بالتون الخفيفة موقوفاً عليها بالألف؛ لا يجوز إلا في الضرورة؛ فهو "تقصي من ضرورة، ولجأ إلى ضرورة". الضرائر وما يسوغ للشاعر دون التأثر ص ٢٧٦.

الثاني: - هو الذي أراه - أَنَّ توجيه هذه الشواهد الشعرية إلى أنها لغة أولى من هذا التقدير؛ لورود نظائرها في القراءات.

٣. قائله: المغيرة التميمي . شعره ص ١٨٦.

صدره:

*** سَأَتُرْكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيم ***

الشاهد: (فاسترجحا)؛ نصب الفعل بأن المضمرة بعد الفاء في غير جواب النفي والطلب الحَضِينَ.

٤. ديوانه ص ١٤.

صدره:

*** ثَمْتُ لَا تَجْزُونِي عِنْدَ ذَاكُم ***

الشاهد: (فيعقبا)؛ نصب الفعل بأن المضمرة بعد الفاء في غير جواب النفي والطلب الحَضِينَ.

٥. اختلف في نسبته بين طرفة بن العبد والأعشى، ولم أقف عليه في ديوانيهما . ينظر: الكتاب ١/ ١٨٥، ومعاني القرآن؛ للأخفش ١/ ٧٣، وضرورة الشعر ص ١٩٧ - ١٩٨، والخصائص ١/ ٣٨٩، وشرح التسهيل ٤/ ٤٦، وشرح أبيات المغني اللبيب ٤/ ١١٥، وخزانة الأدب ٨/ ٣٣٩.

صدره:

*** لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَدْخُلُ الْبَذْلُ وَسَطَهَا ***

الشاهد: (فيعصما)؛ نصب الفعل بأن المضمرة بعد الفاء في غير جواب النفي والطلب الحَضِينَ.

• القراءات القرآنية السابقة .

إذن: ظاهرة (نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء السببية بـ "أن" المضمرة بعد الخبر المثبت) ليست من قبيل الضرورات، بل لغة عن العرب .

وبعد دراسة النماذج السابقة؛ اتضح أن الظواهر السابقة المحمولة في الشعر على الضرورة في حقيقتها؛ إما:

- استعمالات متداولة وجدت في أنواع النثر المختلفة، في القرآن، والأحاديث، والأمثال، وأقوال مشهورة عن العرب، إضافة إلى ورودها في الشعر .
 - أو لغات عن العرب خالفت الأصول؛ فأطلق البعض على ورودها في الشعر اسم (الضرورة) . وهذه الحقيقة صرح بها بعض المنظرين، وبعضها الآخر كشفت الدراسة عنها . ومما استنتج - أيضاً - تحت هذه الحقيقة أن كثيراً من القراءات يمكن توجيهها إلى أكثر من لغة من لغات العرب الخارجة عن القواعد .
 - أو ضرائر، ونظيرها في القراءات له وجه جائر في الاختيار توجه إليه .
- بالتالي يستبعد لازم (القول بوقوع الضرورة في القرآن)، ويبقى مصطلح الضرورة محفظاً بارتباطه بالشعر .

المبحث الثاني: نفي الضرورة عن الشعر إذا وافق وقوعها في القرآن

أطلق النحويون على كثير من الظواهر مُصطلح (الضرورة)؛ لأنها خالفت القياس في الشعر، وهي في حقيقتها أساليب لهجية لغوية متداولة، ومُستعملة.

ومن هذه الظواهر التي حُمِلت على الضرائر - فضلاً على ما تُوصَل إليه في اللازم السابق، وأشار الثَّقة إلى كونها لغات، وجاءت في نصوص نثرية مختلفة -:

١. ظاهرة (الحاق الفعل علامة تنبيه أو جمع إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مثني أو جمعاً).
- قال القزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ): "ومَّا يَجُوزُ له: أَنْ يَجْعَلَ في الفعل علامة من التنبيه والجمع، والفعل مُقَدَّم، فيقولون: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون..."^(١).
- وأشار بعض العلماء إلى أنها لغة^(٢)، مثل:
- أ. سيبويه (ت ١٨٠هـ) قال: "اعلم أنَّ من العرب من يقول: (ضربوني قومك)، و(ضرباني أخواك)، فشبهوا هذا بالباء التي يُظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أَنْ يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة"^(٣).
- ب. الأخفش (ت ٢٢١هـ) قال: "... فجعلته على لغة الذين يقولون: (أكلوني البراغيث)"^(٤).
- ج. ابن عيش (ت ٦٤٣هـ) قال: "لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب، وأشعارهم"^(٥).
- ونسبها آخرون^(٦)، مثل:

١. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢١٧.

٢. أمّا عن حديث الحديثين:

- فقد ذكر الدكتور عبده الرَّاجحي أنَّ هذه الظاهرة هي القاعدة المطردة -الآن- في العربية. ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٢٢٢.

- وأشار الدكتور حسن عون أنَّ "هذه الطريقة في التعبير أُسبِق من القاعدة العامة المعروفة الآن، وهي إفراذ الفعل عندما يتقدم الفاعل الجمع، فالمعقول أن يُجمع الفعل مع الجمع، ويُفرد مع المفرد". اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة ص ٦١.

- وقال الدكتور رمضان عبد التواب: "وقد تخلصت العربية الفصحى من هذه الظاهرة، رويداً رويداً، أخذاً بمبدأ الاستثناء عن بعض العلامات، عند تكسُّسها للدلالة على الظاهرة الواحدة... بقاياها ظلت حية عند بعض القبائل العربية القديمة، كقبيلة (طليّ) و(بلحارث بن كعب) و(أزد شنوءة)". المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ص ٣٠٢.

٣. الكتاب ٤٠/٢.

٤. معاني القرآن ٢٨٦/١.

٥. شرح المفصل ٢٩٦/٢.

٦. وأشار إلى كونها لغة -أيضاً- بعض الحديثين، مثل:

- الدكتور عبده الرَّاجحي أنَّ هناك لهجة: "تطابق بين الفعل وفاعله أو نائبه، سَمَّوها (لغة أكلوني البراغيث)... هذه اللهجة كانت معروفة ومعتزفاً بها في الفصحى... وهم ينسبون هذه اللهجة إلى قبائل طليّ، وأزد شنوءة، وبلحارث بن كعب". اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٢٢١.

- الدكتور رمضان عبد التواب: "قبيلة طليّ، فقد روي لنا عنها أنها كانت تُلحق الفعل علامة تنبيه للفاعل المثني، وعلامة جمع للفاعل الجموع". بحوث ومقالات في اللغة ص ٢٥٠.

- ابن منظور (ت ٧١١هـ) قال: "وقوله: (أَعْمَدَاتُهُ رِجَالُهُ) على لغة من قال: أكلوني البراغيث، وهي لغة طَبِيعٍ" ^(١).
 - ابن هشام (ت ٧٦١هـ) قال: "لغة طَبِيعٍ، أو أزدِ شَنْوَةَ، أو بلحارث" ^(٢).
 - الأشموني (ت ٩٠٠هـ) قال: "وحكى بعض النحويين أنها لغة طَبِيعٍ، وبعضهم أنها لغة أزدِ شَنْوَةَ" ^(٣).
وكونها لغة يُفسر "زعم أكثر النحويين أن هذا جائز في الشعر والكلام" ^(٤)، مُستشهِدين بـ
 - قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرَ مِّنْهُمْ﴾ [سورة المائدة: ٧١].
 - قراءة الحسن البصري (ت ١١٠هـ)، وعمر بن عبّيد (ت ١٤٤هـ) ^(٥): ﴿وَأَدْخِلُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [سورة إبراهيم: ٢٣].
 - قوله - تعالى -: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [سورة الأنبياء: ٣].
 - قراءة طلحة بن مُصرّف (ت ١١٢هـ) ^(٦): ﴿قَدْ أَفْلَحُوا الْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ١].
 - حديث: (يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ) ^(٧).
 - ٢. ظاهرة (حذف واو الجماعة من الفعل، والاكتفاء بالضمّة عنها).
- عُدَّتْ هذه الظاهرة عند عدد من النحويين من قبيل الضرورات، -و- أيضاً- عند بعض مُصنّفي الضرائر ^(٨)، مثل: القزّاز القيرواني (ت ٤١٢هـ) قال: "ومّا يجوز له: حذف واو الجميع في قولهم: (ضربوا) و(دخلوا)، فيقولون: (ضرب) و(دخل)" ^(٩).
وقد أثبت بعض النحويين أنها لغة ^(١٠)، مثل:
- أ. سيبويه (ت ١٨٠هـ) قال: "وقد دعاهم حذف ياء (يقضي) إلى أن حذف ناس كثير من قيس وأسَدِ الباء والواو اللتين هما علامة المضمر" ^(١١).
- ب. الفراء (ت ٢٠٧هـ) قال: "وقد تُسقط العرب الواو - وهي واو جماع - الاكتفاء بالضمّة قبلها، فقالوا في (ضربوا): قد ضرب، وفي (قالوا): قد قال ذلك، وهي في هوازن وعُليا قيس" ^(١٢).

١. لسان العرب ٣/٣٠٣.

٢. مغني اللبيب ص ٤٧٨.

٣. شرحه: لألفية ابن مالك ١/٣٩٢.

٤. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢١٩.

٥. ينظر: مختصر شواذ القرآن ص ٧٢، ومعجم القراءات ٤/٤٨٠.

٦. ينظر: المصدر السابق ص ٩٩، والمصدر السابق ٦/١٥٢.

٧. ينظر: صحيح الجامع ص ٨٠١٩.

٨. ينظر: ضرورة الشعر ص ١١٢، والمقاصد الشافية ١٠/٣٣١، وخزانة الأدب ٥/٢٢٩، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ١٠٨.

٩. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢١٧.

١٠. قال الذّكّور عليّ غالب: "مالت لهجة أسدٍ إلى الوقف على القافية بمحذف حروف الرّوي، إذا كان واو الجماعة أو ياء المخاطبة". اللهجات العربية: لهجة قبيلة أسد ص ١٤٨.

١١. الكتاب ١/٣٨٥.

١٢. معاني القرآن ١/٩١.

ج. ابن الوراق (ت ٣٢٥هـ) قال في علة بناء الفعل الماضي على الفتح وليس على الضم: "ولم يجز أن يبنى على الضم؛ لأن بعض العرب يجزئ بالضمّة عن الواو؛ فتقول في قاموا: (قام) . . . فلو بُني على الضم لالتبس بالجمع في بعض اللغات، فأُسقط للالتباس" (١).

د. ابن مُعَاذ الجُهَنِّي (ت ٤٤٢هـ) قال: " . . . هذا في كلام العرب وأشعارها أكثر من أن يُحصى، يَجْزَوْنَ بالضمّة من الواو، كما يَجْزَوْنَ بالكسرة من الياء، وبالفتحة من الألف" (٢).

هـ. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ذكر "أن من العرب من يقول في الجمع: (الزَيْدُونَ قَامٌ)" (٣). وفي موضع آخر قال: "فَحَذَفَ (واو) الضمير، وإنما جاز ذلك؛ لأن فيه ردّ الشيء إلى أصله؛ لأن هذه الحروف المحذوفة زوائد" (٤).

وقد حمل بعض النحويين عليها قراءات قرآنية، مثل:

– قراءة ابن مُحِصِّن (ت ١٢٣هـ) (٥): ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣] بالرفع، والأصل: (أَنْ يَتِمَّوا) بالجمع (٦).

– قراءة يحيى بن يَعْمَر (ت ١٢٩هـ) (٧): ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٤] بالرفع، والأصل: (أَحْسَنُوا) فحذفت الواو؛ اجتزأ عنها بالضمّة (٨).

– قراءة ابن مُصَرِّف (ت ١١٢هـ) (٩): ﴿قَدْ أَفْلَحُ﴾ [سورة المؤمنون: ١] بضمّ الحاء؛ اجتزأ بالضمّة عن الواو، والأصل: (قد أفلحوا)؛ على لغة: أكلوني البراغيث (١٠).

٣. ظاهرة (ضمّ نون التثنية في حال الرفع).

عدّ بعض مُصنّفي الضرائر ضمّ هذه النون في حال الرفع من قبيل الضرورات، مثل: ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، قال: "وقد جاءت نون التثنية في حال الرفع مُحركة بالضمّ" (١١).

١. علل النحو ص ١٤٨.

٢. كتاب البديع في معرفة ما رُسم في مصحف عثمان رضي الله عنه ص ٦١.

٣. شرح جمل الزجاجي ٢/٢٧٩.

٤. المصدر السابق ٣/٢٠٧.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. استحسنته ابن هشام. ينظر: مغني اللبيب ص ٧١٧.

٧. ينظر: المحتسب ١/٢٣٤، ومعجم القراءات ٢/٥٨٨.

٨. هذا تفسير الخطيب البريزي لقراءة يحيى بن يعمر. ينظر: مغني اللبيب ص ٧١٦.

٩. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ٩٩، ومعجم القراءات ٦/١٥٢.

١٠. ينظر: الكشف ٣/١٧٤.

١١. ضرائر الشعر ص ١٧٠، وينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ١٦٠.

وقد أرجع علة ضمّ هذه النون في هذه الحالة الإعرابية في الضرورة إلى أنها "تحتل أن تكون إعراباً، إجراءً منه للتثنية مجرى المفرد في إعرابها بالحركات، وأن تكون لالتقاء الساكنين". ضرائر الشعر ص ١٧١.

وأشار العيني (ت ٨٥٥هـ) إلى أَنَّ الضَّمَّ جاء "في بعض اللغات: حكى أبو علي عن أبي عمرو الشَّيباني: (هما خِيْلَانٌ) - بضمَّ التَّوْن - وقال: ضَمُّ نون التَّثنية لغة" (١). وقبله قال ابن يعيش (٦٤٣هـ): "وقد حُكي عن بعضهم أَنَّهُ ضَمَّ التَّوْن في التَّثنية، نحو: (الزَّيدَانُ)، و(العمرَانُ) . . . " (٢).

٤. ظاهرة (عدم الجزم بـ "لم").

عدَّ الجمهور ظاهرة عدم الجزم بـ (لم) ضرورة (٣)، وكذلك بعض مُصنِّفي الضرائر، مثل: ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، وابن عبد الحليم (ت ١١٣٨هـ)، والألوسي (ت ١٣٤٢هـ) (٤).

وذكر ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) وغيره (٥) أَنَّ رَفَعَ الفعل بعد (لم) لغة (٦). وقد وردت هذه اللغة في صحيح البخاري في حديث رفاعه، حين قال رسول الله ﷺ - لزوجته - أي: زوج رفاعه -: "إِنَّكَ لَمْ تَحْلِينَ لَهُ، أَوْ تَصْلَحِينَ لَهُ" (٧)، بإثبات (التَّوْن) في الفعلين. - "مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي النُّسخِ كُلِّهَا - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لُغَةٌ" (٨).

٥. ظاهرة (تسكين عين "مع").

عدَّ سيبويه (ت ١٨٠هـ) هذا التَّسكين من قبيل الضرائر (٩)، وتبعه عدد من النَّحْوِيِّين، مثل: الزَّجَّاج (ت ٣١١هـ) قال - تعليقاً على قوله - تعالى -: ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [سورة البقرة: ١٤] -: "والقراءة المُجمَّع عليها فتح العين، وقد يجوز في الاضطُّرار إسكان العين، ولا يجوز أَنْ يُقْرَأَ بها، ويجوز (إِنَّا مَعَكُمْ) للشَّاعر إذا اضْطُرَّ . . . " (١٠).

وأثبت آخرون أَنَّ تسكينها لغة، مثل:

١. المقاصد النَّحْوِيَّة في شرح شواهد شروح الألفية ٢٢٥/١. وينظر: همع الهوامع ١٨٦/١.

٢. شرح المفصل ١٩١/٣.

٣. ينظر: مغني اللبيب ص ٣٦٥، وخزانة الأدب ٤٥٨/١١.

٤. ينظر: ضرائر الشعر ص ٢٤١، وموارد البصائر ص ٧٤، والضرائر وما يسوغ للشَّاعر دون النَّاثِر ص ٢٢٨.

وقد أرجعت علة الجزم بـ (لم) في الضرورة إلى الحمل على التَّشْبِه:

- بـ (ما) النَّافِيَّة، قال ابن عصفور: "حُكِمَ لـ (لم) بدلاً مِنْ حُكْمِهَا، بِحُكْمِ (ما) لَمَّا كَانَتْ (مِا) نَافِيَةً مِثْلَهَا". ضرائر الشعر ص ٢٤١.

- بـ (لا) النَّافِيَّة، وحُمِلَتْ عليها سواء كانت في حَقِيقَتِهَا لغة أو ضرورة. ينظر: شرح التسهيل ٦٦/٤، وتهديد القواعد ٤٣١٦/٩، وهمع

الهوامع ٥٤٣/٢.

٥. ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٠٨/١.

٦. ينظر: شرح التسهيل ٢٨/١.

٧. ينظر: فتح الباري ٣٦٢/١١، والنُّور السَّاري مِنْ فيض صحيح الإمام البخاري ٢٦٠/٩.

٨. العُدَّة في إعراب العمدة ٢٣٣/١.

٩. ينظر: الكتاب ٢٨٧/٣.

وقد أرجع سيبويه وتبعه الأعلام التَّشْتَمِرِّي علة التَّسكين في الضَّرورة إلى التَّشْبِيهِ بِمَا يُبْنَى مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي عَلَى السُّكُون، نحو: بَلْ، هَلْ. ينظر: الكتاب ٢٨٧/٣، وتحصيل عين الذهب ص ٤٧٩.

١٠. معاني القرآن وإعرابه ٨٨/١، وينظر: الدرر المصون ١٤٦/١.

أ. الحريري (ت ٥١٦هـ) قال: "وفي (مَعَ) لغتان، أفصحهما: فتح العين منها، وقد نطق بإسكانها" ^(١).
 ب. أبي حيَّان (ت ٧٤٥هـ) قال: "وليس التَّسْكِينُ مَحْصُوصًا بالشَّعْر - كما زَعَمَ بعضهم - بل ذلك لغة لبعض العرب" ^(٢).
 ونسبت هذه اللغة إلى ربيعة، وغَنَم ^(٣)، وتَمِيم ^(٤)، وجاءت على هذه الظاهرة قراءة قوله - تعالى - ^(٥): ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [سورة البقرة: ١٤].

٦. ظاهرة (السَّكَن وَسَطُ الثَّلَاثِي الْمَكْسُورِ وَالْمَضْمُومِ).

عدها المرزبانِي (ت ٣٨٤هـ) مِنَ الضَّرَائِرِ، قال: "قد جاء في الشَّعْر تَسْكِينُ الحُرُوفِ الَّتِي عَلَيْهَا الضَّمَّاتُ وَالْكَسَرَاتُ، نَحْو: عَضُدٌ، وَفَخِذٌ، فَقِيلَ: عَضُدٌ وَفَخِذٌ، وَفِي (كَبِدٌ كَبَدٌ) وَفِي (عِلْمٌ عِلْمٌ) وَفِي (كَرَمٌ كَرَمٌ) وَفِي (رَجُلٌ رَجُلٌ) وَفِي (ضَرْبٌ ضَرْبٌ) وَفِي (عَصْرٌ عَصْرٌ)" ^(٦).

وذكر بعض من التَّحْوِينِ أَنَّ هَذَا التَّسْكِينُ لغة ^(٧)، مثل:

أ. سيبويه (ت ١٨٠هـ) قال في "باب ما يُسَكَّنُ استخفافاً، وهو في الأصل متحرك... وهي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم" ^(٨).

ب. الفراء (ت ٢٠٧هـ) قال: "الرُّسْلُ، والكُتْبُ في لغة تميم، وبُكْرٌ بالتَّخْفِيفِ" ^(٩).

ج. السَّيَرَاتِي (ت ٣٦٨هـ) قال: "وهي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم" ^(١٠).

د. ابن سيدة (ت ٤٥٨هـ):

- قال: "وهي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم" ^(١١).

- في موضع آخر، قال إن: "هذه اللغة - أيضاً - كثيرة في تغلب، وهو أخو بكر بن وائل" ^(١٢).

١. درة الغواص في أوهام الخواص ص ٣٤.

٢. البحر المحیط ٢٤٥/٨.

٣. غنم: أشهر بطون قبيلة أسد. ينظر: لهجة قبيلة أسد ص ١١.

٤. ينظر: شرح التسهيل ٢٤١/٢، ومغني اللبيب ص ٤٣٩، وشرح التصريح على التوضيح ٧١٥/١، وشرح درة الغواص في أوهام الخواص ص ١٥٤.

٥. ينظر: إعراب القرآن؛ للنحاس ص ٣١، ومعجم القراءات ٤٨/١.

٦. الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ص ١٢٤.

٧. وأشار إلى كونها لغة - أيضاً - بعض الحديثين، مثل:

- الدكتور علي غالب أنه "أثر عن أسد، وتميم، وعامة قيس مبلهم إلى التَّسْكِينِ". لهجة أسد ص ١٥٦-١٥٧.

- الدكتور غالب المطليبي أن "الخصائص التي وردت في كتب اللغة، والأدب، والتفسير، وكانت بكر بن وائل، أو عموم ربيعة توافقان فيها لهجة تميم، منها: التخفيف". لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص ٤٠.

٨. الكتاب ١١٣/٤، وينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص ١٦١.

٩. معاني القرآن ١٢٥/٣، وينظر: معجم القراءات ٣٠١/٩.

١٠. شرحه لكتاب سيبويه ٤٩١/٤.

١١. المخصص ٣٣٥/٤.

١٢. المصدر السابق ٣٣٥/٤.

هـ. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) قال: "والتخفيف الواقع في الكلمة، نحو: (عَضُد) في (عَضُد) و (فَخَذ) في (فَخَذ) و (أَبِل) في (أَبِل) سائغ في حال السعة؛ لأنه لغة لقبائل ربعة" (١).

لذا أُجيز "تسكين الحروف التي يليها الضمات والكسرات، نحو: عَضُد وفَخَذ، فيقال: عَضُد، وفَخَذ" (٢). وقد وردت هذه الظاهرة في نظائر نثرية مختلفة، مثل:

- قراءة أبي السَّمَال (ت ١٦٠هـ) (٣): ﴿وَلَعْنُوا بِمَا قَالُوا﴾ [سورة المائدة: ٦٧] بتسكين العين.
- قراءة (٤): ﴿لَعْنُوا فِي الدُّنْيَا﴾ [سورة النور: ٢٣] بتسكين العين.
- قراءة أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) (٥): ﴿بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَهُمْ يَكْثُونَ﴾ [سورة الزخرف: ٨٠] بتسكين السين.
- قراءة مسلمة بن محارب (٦): ﴿جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفْرًا﴾ [سورة القمر: ١٤] بتسكين الفاء.
- قراءة حمزة (ت ١٥٦هـ) (٧): ﴿عُرْبًا أَتْرَابًا﴾ [سورة الواقعة: ٣٧] بتسكين الراء.
- مثل (٨): "لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُصِدَ لَهُ" بتسكين الصاد.

٧. ظاهرة (إفراء خبر المتعاطفين بالواو).

عدَّ بعض النحويين هذه الظاهرة من قبيل الضرورات، مثل: ابن الشَّجَرِي (ت ٥٤٢هـ)، وابن الضَّائِع (ت ٦٨٠هـ)، وناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، ومن مُصَنِّفي الضرائر ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) (٩).

وذكر بعض اللغويين أنها من سنن العرب في كلامها، مثل:

أ. أبي عُبَيْدَةَ (٢٠٩هـ) في قول الله - سبحانه - ﴿وَالَّذِينَ يَكْمِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا﴾ [سورة التوبة: ٣٤] صار الخبر عن أحدهما، ولم يقل: (وَلَا يَنْفِقُونَهَا) والعرب تفعل ذلك، إذا أشركوا بين اثنين قَصَرُوا فحَبَرُوا عن أحدهما استغناءً بذلك وتخفيفاً؛ لمعرفة السامع أن الآخر قد شاركه، ودخل معه في ذلك الخبر" (١٠).

ب. الثَّعَالِي (٤٢٩هـ) قال إن: "من سنن العرب أن تقول: رأيتُ عمرًا وزيدًا، وسلَّمتُ عليه، أي: عليهما، قال الله - عزَّ وجلَّ - ﴿وَالَّذِينَ يَكْمِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣٤]، وتقدير الكلام: وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ

١. ضرائر الشعر ص ٧٤.

٢. نضرة الإغريض ص ٤٨.

٣. ينظر: البحر المحيط ٣١٤/٤، ومعجم القراءات ٣١٦/٢.

٤. ينظر: مختصر ابن خالويه ص ٤٠، ومعجم القراءات ٢٤٩/٦.

٥. ينظر: النشر في القراءات العشر ٢١٦/٢، ومعجم القراءات ٤٠٣/٨.

٦. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ١٤٨، ومعجم القراءات ٢٢٤/٩.

٧. ينظر: السبعة في القراءات ص ٦٢٢، ومعجم القراءات ٣٠١/٩.

٨. ينظر: الأمثال ص ٢٣٥، وجمهرة الأمثال ١٩٣/٢.

٩. ينظر: أمالي ابن الشَّجَرِي ١٧/١، وضرائر الشعر ص ١٩٥، والمقرب ٢٣٥/١، والبحر المحيط ٦٩/٢، وتمهيد القواعد ٤٠٩/١.

١٠. مجاز القرآن ص ٢٥٧.

الله، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [سورة الجمعة: ١١]، وتقديره: انفضوا إليهما. وقال جل جلاله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ [سورة التوبة: ٦٢]، والمراد: أن يرضوهما^(١).

وجاءت عليها - أيضاً - قراءات أخرى:

- ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [سورة البقرة: ٤٥].

- ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَسْنَخْهُ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٩].

- قراءة الحسن البصري (ت ١١٠هـ)، وغيره^(٢): ﴿فَبَدَّتْ لَهْمَا سَوَاتِنَهُمَا﴾ [سورة طه: ١٢١].

٨. ظاهرة (حذف النون الذي هو علامة للرفع في الفعل المضارع لغير ناصب ولا جازم).

عدها المازني (ت ٢٤٧هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، والآلوسي (ت ١٣٤٢هـ)^(٣) من الضرورات.

وأجاز آخرون هذا الاستعمال في الاختيار^(٤)، مثل:

- أبي حيَّان (ت ٧٤٥هـ)، قال: "ولنما هذا عندي من باب حذف النون حالة الرفع، وقد جاء ذلك في النثر قليلاً جداً"^(٥).

- الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، قال: "كما أن النون قد تحذف في الرفع وثبت في النصب"^(٦).

وجاء هذا الحذف؛ "كراهية تفضيل النائب على المنوب عنه، وذلك أن النون نابت عن الضمة. والضمة قد حذفت لجرد التخفيف"^(٧)، وهو "ثابت في الكلام الفصيح شره، ونظمه"^(٨)، منها^(٩):

١. فقه اللغة وسر العربية ص ٢٢٦.

٢. ينظر: المحتسب ٢٤٣/١، والبحر المحيط ٢٥/٥.

٣. ينظر: الخصائص ٣٨٨/١، وضرائر الشعر ٨٥، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ١٢٥-١٢٦. وأرجعوا علة الضرورة إلى الحمل على الشبه، يجاوز حذف الضمة في الضرورة:

أ. قال ابن جني: "سألت أبا علي - رحمه الله - عن قوله: [الرجز]

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتُ تَدْلِكِي وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي

... حذف النون من (تبيتين)، كما حذف الحركة للضرورة". الخصائص ٣٨٨/١.

ب. قال ابن عصفور - ونقله عنه الآلوسي -: "تشبيهاً لها بالضمة، من حيث كانتا علامتي رفع". ضرائر الشعر ص ٨٥. وينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ١٢٥-١٢٦.

٤. ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٤٩/٦.

٥. البحر المحيط ٢٠٩/٣. وينظر: ٨٧/٧، وارتشاف الضرب ٢٤١٢/٥.

٦. المقاصد الشافية ٢٢١/١.

٧. شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٢٨.

٨. المصدر السابق ص ٢٢٨.

٩. لمزيد من الأمثلة ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٢٨.

وبهذه الشواهد يرد على قول ابن عصفور: "ولا يحفظ شيء من ذلك في الكلام، إلا ما جاء في حديث خُرَّجه مسلم في قتلى بدر... يا رسول الله، كيف يسمعون...". ضرائر الشعر ص ٨٦.

- قراءة الحسن البصري (ت ١١٠هـ)^(١): ﴿يَوْمَ يُدْعَوُ كُلُّ أَنَاسٍ بِإِيمَانِهِمْ﴾ [سورة الإسراء: ٧١]^(٢). والأصل: يوم يُدْعَوْنَ.
 - قراءة أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، وغيره^(٣): ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [سورة القصص: ٤٨]^(٤). والأصل: قالوا أتما ساحران تظاهران.
 - قراءة عبدالله بن مسعود (ت ٣٢هـ)، وزيد بن علي (ت ١٢٢هـ)^(٥): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُجْبِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [سورة الصف: ١٠-١١]^(٦).
 - قول الرسول - ﷺ -: "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم"^(٧). والأصل: تدخلون، تؤمنون.
 - قوله ﷺ - أيضاً -: "اعتدي في بيت ابن عمك ابن أم مكتوم، فإنه ضرير البصر تلقى ثوبك عنده"^(٨). والأصل: تلقين.
 - قول عمر - ﷺ -: "يا رسول الله، كيف يسمعون؟ وأنا يجيبون وقد جئوا؟"^(٩). والأصل: يسمعون، يجيبون.
 - "أما تعلمي ما قال أخي الثبري...؟"^(١٠). والأصل: تعلمين.
- وذكر النووي (ت ٦٧٧هـ) في أكثر من موضع أن هذا الاستعمال لغة، من تلك المواضع:
- قال: "لغة فصيحة، حذف النون من غير ناصب، ولا جازم"^(١١).
 - قال: "هي لغة صحيحة، وإن كانت قليلة الاستعمال"^(١٢).

١. ينظر: المحتسب ٢/٢٢، ومعجم القراءات ٩٦/٥.

٢. ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٢٩.

٣. ينظر: مختصر ابن خالويه ص ١١٤، ومعجم القراءات ٥٤/٧.

٤. ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٢٩، والبحر المحيط ٣/٢٠٩.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. ينظر: تفسير حقائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن ٢٩/٢٦٢.

٧. ينظر: سنن الترمذي ص ٢٥١٠، وتحفة الأحوذى ٦/٣٧٨.

٨. ينظر: صحيح مسلم ص ١٤٨٠، وصحيح ابن حبان ص ٤٢٥٤.

٩. ينظر: صحيح مسلم ص ٢٨٧٤.

١٠. ينظر: صحيح البخاري ص ٣٦٣٢، ومسند أحمد ٥/٣٠٤.

١١. صحيح مسلم بشرح النووي ١٣/٢٣.

١٢. المصدر السابق ١٧/١٧٠.

وفي ضوء ذلك: هل كَوْنُ الظَّاهِرَةِ لُغَةً يَنْفِي الْقَوْلَ بِأَنَّهَا ضَرْبٌ مِنْ

كَانَ لِلنَّحْوِيِّينَ ثَلَاثَةٌ آرَاءَ حَوْلَ هَذَا التَّلَاقِي:

- الرَّأْيُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الظَّاهِرَةَ لَا تَخْرُجُ مِنْ بَابِ الضَّرُورَاتِ، وَلِذَا أُشِيرَ إِلَى أَنَّهَا لُغَةٌ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ.

نَسَبَ الْأَلُوسِيُّ (ت ١٣٤٢هـ) هَذَا الرَّأْيَ إِلَى الْجُمْهُورِ^(١)، قَالَ: "اعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ الضَّرَائِرِ رُبَّمَا اسْتَعْمَلَهَا بَعْضُ الْعَرَبِ فِي الْكَلَامِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَخْرُجُهَا عَنِ الضَّرُورَةِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، صَرَّحَ بِذَلِكَ أَبُو سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ (ت ٨٢٨هـ)^(٢) فِي أَرْجُوزَتِهِ فِي فَنِّ الضَّرَائِرِ"^(٣)، فَقَالَ:

وَرُبَّمَا تُصَادَفُ الضَّرُورَةُ بَعْضُ لُغَاتِ الْعَرَبِ الْمَشْهُورَةِ^(٤) (٥).

وَمِنَ الظَّوَاهِرِ اللَّهْجِيَّةِ الَّتِي حَمَلَهَا الْجُمْهُورُ عَلَى الضَّرُورَةِ - وَهِيَ فِي حَقِيقَتِهَا لُغَةٌ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ - ظَاهِرَةٌ (الْوَقْفُ عَلَى الْمُنَوَّنِ الْمَنْصُوبِ بِحَذْفِ الْأَلْفِ) "نَسَبَهَا ابْنُ مَالِكٍ إِلَى رُبْعَةٍ"^(٦)، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ ضَرْبٌ مِنْ^(٧).

وَأَوَّلُ مَنْ صَادَقَ عَلَى نِسْبَةِ الْأَلُوسِيِّ (ت ١٣٤٢هـ) هُوَ الْخَلِيلُ (ت ١٧٠هـ)، قَالَ فِي مَعْجَمِهِ فِي جَمْعِ (حَبَشَ) عَلَى (حَبَشَةٍ): "حَبَشَ: الْحَبَشُ: جُنْسٌ مِنَ السُّودَانِ، وَهُمْ الْحَبَشَانُ وَالْحَبَشُ، وَفِي لُغَةٍ يَقُولُونَ: (الْحَبَشَةُ) عَلَى بِنَاءِ (سَفَرَةٍ)، وَهَذَا خَطَأٌ فِي الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ حَابَشَ، كَمَا تَقُولُ: فَاسِقٌ وَفَسَقَةٌ، وَلَكِنَّهُ سَارَى فِي اللُّغَاتِ، وَهُوَ فِي اضْطِرَارٍ الشَّعْرِ جَائِزٌ"^(٨)، وَاسْتَعْمَلَ هَذِهِ اللَّغَةَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، قَالَ: "وَالسُّكْرُكَةُ: شَرَابٌ مِنَ الذَّرَّةِ، شَرَابُ الْحَبَشَةِ"^(٩).

١. وَهُوَ اخْتِيَارُهُ.

٢. أَشَارَ الدُّكُورُ عَبْدُ الْوَهَّابِ الْعِدَوَانِيُّ أَنَّ هَذَا الرَّجَزَ مُخْتَلَفٌ حَوْلَ نِسْبَتِهِ، قَالَ: "وَلَا نَهَمُ نَحْنُ بِأَنْ يَكُونَ هَذَا الرَّجَزُ لِأَبِي سَعِيدٍ الْقُرَشِيِّ، أَوْ لِلْأَشْمُونِيِّ، أَوْ لَشُعْبَانَ الْآثَارِيِّ". الضَّرُورَةُ الشَّعْرِيَّةُ - دَرَسَاتُ لُغَوِيَّةٍ وَتَقْدِيدِيَّةٍ ص ٣٢٤.

وَالْحَقِيقَةُ: شَخْصِيَّةٌ (أَبُو سَعِيدٍ الْقُرَشِيِّ) هِيَ شَخْصِيَّةٌ (شُعْبَانَ الْآثَارِيِّ) تَرْجَمَتْهُ: "أَبُو سَعِيدٍ زَيْنُ الدِّينِ شُعْبَانَ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ الْقُرَشِيِّ، الشَّافِعِيِّ، الْآثَارِيِّ، الْمَوْصِلِيِّ". يَنْظُرُ: كَشَفُ الظُّنُونِ ١٠٥٠/٢ - ١٤٩٧ - ١٩٤٦.

لَهُ (لِسَانُ الْعَرَبِ فِي عُلُومِ الْأَدَبِ "الْفَيْةُ الْعَرَبِيَّةُ") يَشْمَلُ عِدَّةَ مَنْظُومَاتٍ، مِنْهَا: مَنْظُومَةُ (اللِّسَانُ الشَّاكِرُ فِي ضَرْبِ الشَّاعِرِ). وَعَنِ نِسْبَتِهِ لِلْأَشْمُونِيِّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذِهِ النِّسْبَةِ.

٣. يَنْظُرُ: اللِّسَانُ الشَّاكِرُ فِي ضَرْبِ الشَّاعِرِ ص ٥٥.

أَبُو سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ مُوَافِقٌ لِلْجُمْهُورِ فِي ضَابِطِ الضَّرُورَةِ. يَنْظُرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

٤. وَفَقِيَّةٌ حَوْلَ الرَّجَزِ: اقْتِرَانُ (رُبَّمَا) بِالْفِعْلِ (تَصَادَفَ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اتِّفَاقَ الضَّرَائِرِ وَاللَّهْجَاتِ فِي وَرُودِ الظَّوَاهِرِ قَلِيلٌ.

٥. الضَّرَائِرُ وَمَا يَسُوعُ لِلشَّاعِرِ دُونَ النَّاسِ ص ٣٤.

إِذَا كَانَ الْأَلُوسِيُّ يَسْتَدِلُّ فِي هَذِهِ النِّسْبَةِ عَلَى تَصَرُّحِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُرَشِيِّ الَّذِي يُعَبِّرُ فِيهِ الْأَخِيرُ عَنْ رَأْيِهِ فِي الْمَوَافَقَةِ بَيْنَهُمَا؛ فَلَا أَجِدُ فِي رَجَزِهِ الْمُسْتَشْهَدَ بِهِ مَا يُسَيِّدُ هَذِهِ النِّسْبَةَ إِلَى الْجُمْهُورِ!

٦. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ١٩٨٠/٤.

٧. الضَّرَائِرُ وَمَا يَسُوعُ لِلشَّاعِرِ دُونَ النَّاسِ ص ٦٣.

٨. الْعَيْنُ ٩٨/٣.

٩. الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ٣٠٩/٥.

لَعَلَّهُ قَصْدُ نِسْبَةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ إِلَى الْحَبَشَةِ، أَوْ (أَهْلِ الْحَبَشَةِ)، وَحَذْفُ الْمُضَافِ. يَنْظُرُ: الضَّرُورَةُ الشَّعْرِيَّةُ فِي مَعْجَمِ الْعَيْنِ: دَرَسَاتُ تَأْصِيلِيَّةٍ ص ٢٠٠.

وكذلك سيبويه (ت ١٨٠هـ) قال: "وزعم عيسى أَنَّ بعضَ العربِ يُنشِدُ هذا البيتَ: لأبي الأسود الدؤبي^(١): [المتقارب]

فَالْفَيْتَةُ غَيْرُ مُسْتَقْبَبٍ وَلَا ذَاكَرُ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين (كما قال: رمى القوم) وهذا اضطراب، وهو مُشَبَّهٌ بذلك الذي ذَكَرْتَ لك^(٢). نصَّ سيبويه على أَنَّ حذفَ التنوينِ لالتقاء الساكنين اضطراب، وأثبت الجرمي (ت ٢٢٥هـ) - وهو ثقة^(٣) - أنه لغة مطلقاً^(٤). ومن النحويين - أيضاً^(٥):

١. المبرد (ت ٢٨٥هـ):

- جعل ظاهرة (ظرف الزمان "ذا" اسماً متمكناً) ضرورة، ورغم شهرتها^(٦) لم يُشير إلى أنها لغة خُتَم، قال: "وأما قوله^(٧): [الوافر]

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَشَيْءٍ مَا يَسُودُ مِنْ يَسُودُ

١. سبق الوقوف عليه.

٢. الكتاب ١/١٦٩.

٣. ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول ١٧٢/٢.

٤. ينظر قوله في ارتشاف الضرب ٧١٩/٢.

٥. النصوص التي أوردتها على سبيل التمثيل، لا الحصر.

ومن المحدثين الذين احتدوا هذا الرأي:

أ. الدكتور إبراهيم أنيس:

قال: "نحن إذن ننظر إلى تلك الضرورة المستبحة على أنها أثر لأحد الأمور الآتية... اختلاف اللهجات العربية...". موسيقى الشعر

ص ٢٩٩.

ب. الدكتور علي العنكي:

- يرى أن الموافقة بين الضرائر واللهجات لا تمنع الظاهرة من كونها ضرورة؛ ذلك كون الظاهرة اللفظية مخالفةً للفصحى ولغة الجمهور، وأنها تحفظ ولا تناس عليها، وأن ورودها خاص بالشعر، وأنها لا يتكلم بها اليوم، وأنها تمثل بقايا قبل استقرار اللغة على قواعدها وصيغها الحالية. ينظر: اللهجات العربية في الضرورة الشعرية ص ٣٤.

- ذهب إلى أن الظاهرة اللفظية تعد من قبيل الضرائر؛ لأن الشاعر عدل عن اللغة الشائعة القياسية إلى لهجة قديمة أو متروكة. ينظر: المصدر السابق ص ٥٨.

ج. الدكتور عبد الوهاب العدواني:

قال: "لا بأس في أن تعد ضرورة من الضرورات لغة في شعر الخنساء - على سبيل المثال - أو شعر ابنها العباس ابن مرداس، وفي كل

أشعار بني سليم، إذا كانت نظيرتها القرآنية معزوة إلى هذا الحي من العرب". الضرورة الشعرية - دراسة لغوية نقدية ص ٣٤٤.

٦. قال سيبويه: "(ذو صباح) بمنزلة (ذات مرة) تقول: سير عليه ذا صباح، أخبرنا بذلك يونس عن العرب إلا أنه قد جاء في لغة الخُتَم مفارقاً لذات مرة وذات ليلة، وأما الجيدة العربية فأن تكون بمنزلتها، وقال رجل من خُتَم: [الوافر]

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَشَيْءٍ مَا يَسُودُ مِنْ يَسُودُ

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع". الكتاب ١/٤٦.

وقال البغدادى - تعليماً على البيت - "أن الشاعر جر (ذو صباح) على لغة خُتَم، وهو ظرف لا يتمكن، والظروف التي لا تتمكن لا تجر

ولا ترفع". خزانة الأدب ٨٧/٣.

٧. قائله: أنس بن مذك الحثمي. ينظر: الكتاب ١/٤٦، ومجاز القرآن ٢/٢٠١، وخزانة الأدب ٨٧/٣.

- فإنما اضطرَّ فأجراه اسماً، ولو جاز مثله في الضرورة لجاز سببه ذو صباح^(١).
- جعل ظاهرة (حذف الواو والياء من الهاءات) ضرورة، قال: "... وهذا كثير في الشعر جداً، وقد اضطرَّ الشاعر أشدَّ من هذه الضرورة، فحذف الحركة مع الحرف، وكان ذلك جائزاً؛ لأنها زيادة، وهو قوله^(٢): [الطويل]
- فَطَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُرِيقُهُ
وَمَطُوَيْ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(٣).
- نسبت هذه الظاهرة إلى أزد السراة^(٤)، وأيضاً إلى بني عَقِيلٍ وكَلَابٍ^(٥).

٢. ابن جني (ت ٣٩٢هـ):

ذكر: "أن من العرب من يصرف جميع ما لا ينصرف... قيل له: هذه اللغة في القلة والضعف، كاللغة التي يوقف فيها على ما فيه لام المعرفة في النصب بالألف، نحو: رأيت الرجال، وكلمت الغلاما..."^(٦)، ثم قال: "واعلم أن الشاعر له مع الضرورة أن يصرف ما لا ينصرف"^(٧).

٣. الأعلام الشنمري (ت ٤٧٦هـ):

قال تعليقا على قول قيس بن زهير^(٨): [الوافر] *أَلَمْ يَأْتِيكَ*:

- "وهي لغة ضعيفة^(٩) فاستعملها - أي: الشاعر - عند الضرورة"^(١٠).
- "الشاهد فيه: إسكان الياء من (يأتيك) في حال الجزم حملاً لها على الصحيح، وهي لغة لبعض العرب، يُجْرُونَ المَعْلَّ مجرى السالم في جميع أحواله، فاستعملها ضرورة"^(١١).

٤. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ):

عدَّ ظاهرة (حذف الياء والواو الواقعتين صلة لهاء الضمير المتحرك ما قبلها في الوصل إجراء لها مجرى الوقف) من الضرائر، واستشهد على ذلك بيت بعل بن الأخول الأزدي^(١٢): [الطويل]

فَطَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ أُخِيلُهُ
وَمَطُوَيْ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ

١. المقتضب ٤/٣٤٥.

٢. سبق الوقوف عليه.

٣. المصدر السابق ١/٢٦٧.

٤. ينظر: الخصائص ١/١٢٩، والمحاسب ١/٢٤٤، والأصول في النحو ٣/٤٦١، وضرائر الشعر ص ٩٦، وخزانة الأدب ٥/٢٦٩.

٥. ينظر: التذيل والتكميل ١٥/٤٧٧.

٦. سر صناعة الإعراب ٢/١٣٩.

٧. المصدر السابق ٢/١٩٨.

٨. سبق الوقوف عليه.

٩. الشنمري يقصد لغة من لغات اللهجة، لا اللهجة برمته؛ لمخالفتها الأصول المقررة.

١٠. تحصيل عين الذهب ص ٧١.

١١. المصدر السابق ص ٤٩٠.

١٢. سبق الوقوف عليه.

ثُمَّ قَالَ: "بَلْ زَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ أَنَّ حَذْفَ صِلَةِ الضَّمِيرِ، وَتَسْكِينَهُ لُغَةً لِأَزْدِ السَّرَاةِ"^(١).

٥. أَبُو حَيَّانَ (ت ٧٤٥هـ):

قَالَ فِي (الْبَحْرِ الْمُحِيطِ): "... الْأَوَّلَى: أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ صَرَفَ مَا لَا يَنْصَرِفُ"^(٢). وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ، قَالَ: "وَيَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ صَرَفُ مَا لَا يَنْصَرِفُ، وَهُوَ لُغَةٌ عِنْدَ قَوْمٍ مِنَ النَّحَاةِ"^(٣).

٦. ابْنُ هِشَامٍ (ت ٧٦١هـ):

ذَكَرَ أَنَّ (يَا أَبَتِي) بِالْأَوَّلِ وَالْيَاءِ لُغَةً قَبِيحَةً، "وَيَنْبَغِي أَلَّا تَجُوزَ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ"^(٤).

٧. الْأَلُوسِيُّ (ت ١٣٤٢هـ):

- ذَكَرَ فِي مَقْدِمَةِ مَصْنُوعِهِ فِي الضَّرَائِرِ عِدَّةَ مَسَائِلَ، يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا مَعْرِفَةُ هَذَا الْفَنِّ، مِنْهَا: أَنَّ مُوَافَقَةَ الضَّرُورَةِ بَعْضَ اللُّغَاتِ لَا تُخْرِجُهَا عَنِ الضَّرُورَةِ^(٥).

- عَدَّ ظَاهِرَةً (عَدَمَ الْجَزْمِ بَلَمَ) مِنَ الضَّرَائِرِ - تَبَعًا لِابْنِ عُصْفُورٍ (ت ٦٦٩هـ) فِي كِتَابِهِ حَوْلَ (الضَّرَائِرِ) - ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ (ت ٦٧٢هـ) يَرَى أَنَّ رَفْعَ الْمُضَارِعِ بَعْدَ (لَمْ) لُغَةٌ^(٦) لَا ضَرُورَةَ^(٧)، وَلَمْ يَسْتَنْكَرْ.

- عَدَّ ظَاهِرَةً (حَذْفِ وَائِ الصِّلَةِ وَالتَّسْكِينِ) مِنَ الضَّرَائِرِ، وَذَكَرَ فِي بَدَايَةِ حَدِيثِهِ عَنْ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ أَنَّهَا لُغَةٌ بَنِي عَقِيلَ وَبَنِي كَلَابِ^(٨).

- عَدَّ ظَاهِرَةً (حَذْفِ التَّوْنِ مِنَ "الَّذِينَ، وَاللَّتَيْنِ، وَالَّذِينَ") مِنَ الضَّرَائِرِ، وَنَقَلَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ أَنَّهَا لُغَةُ بَنِي حَارِثَ، وَبَنِي رَبِيعَةَ^(٩).

وَلَمْ يَقْتَصِرْ هَذَا الرَّأْيُ - كَمَا ذَكَرَ الْأَلُوسِيُّ - عَلَى الْجُمْهُورِ، فَقَدْ اتَّهَجَهُ - أَيْضًا - مُتَّبِعُو ضَابِطٍ (لَا مَنْدُوحَةَ) عَنِ الضَّرُورَةِ فِي الشَّعْرِ، مِثْلُ:

١. الْفَرَّاءُ (٢٠٧هـ)^(١٠):

١. ضَرَائِرُ الشَّعْرِ ص ٩٦.

٢. ٥٠٩/٧.

٣. ٨٩١/٢.

٤. شَرْحُ قَطْرِ النَّدى ص ٢٠٧.

٥. يَنْظُرُ: الضَّرَائِرُ وَمَا يَسُوغُ لِلشَّاعِرِ دُونَ النَّاسِ ص ٣٧.

٦. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢٨/١.

٧. يَنْظُرُ: الضَّرَائِرُ وَمَا يَسُوغُ لِلشَّاعِرِ دُونَ النَّاسِ ص ٢٢٨-٢٢٩.

٨. يَنْظُرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ص ٨١.

٩. يَنْظُرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ص ٦٨.

١٠. بُنِيَ ضَابِطُ الضَّرُورَةِ عِنْدَ الْفَرَّاءِ بِ (مَا لَا مَنْدُوحَةَ) عَلَى نَصِيحِ:

الْأَوَّلُ: مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الشَّاعِرَ "رَبَّمَا زَادَ وَقَصَّ لِيَكْمَلَ الشَّعْرَ". مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢٢١/٣.

الثَّانِي: الْقِصَّةُ الَّتِي أَوْرَدَهَا ابْنُ جَنِّي فِي الْخِصَائِصِ، قَالَ: "قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: حَدَّثَنِي أَبُو عِثْمَانَ قَالَ: جَلَسْتُ فِي حَلْقَةِ الْفَرَّاءِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ: لَا يَجُوزُ حَذْفُ لَامِ الْأَمْرِ إِلَّا فِي شَعْرِ. وَأَنْشَدَ: [الرَّجَزُ]

جَعَلَ ظَاهِرَةً (دَخُولَ الْحَرْفِ عَلَى الْحَرْفِ) ضَرُورَةً، مَعَ إِشَارَتِهِ إِلَى كَوْنِهَا لُغَةً عَنِ الْعَرَبِ، قَالَ: "وَرَبِّمَا فَعَلْتَ الْعَرَبُ ذَلِكَ"^(١).
 ٢. ابْنُ السَّرَّاجِ (ت ٣١٦هـ):

يَرَى أَنَّ ظَاهِرَةَ (حَذْفِ الْوَاوِ، وَتَسْكِينِ الْهَاءِ) لُغَةٌ لِأَزْدِ السَّرَّاءِ^(٢)، وَمَعَ ذَلِكَ عَدَّهَا مِنْ قَبِيلِ الضَّرُورَةِ عِنْدَهُمْ، قَالَ: "وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ حَذْفُ الْيَاءِ وَالْوَاوِ الزَّائِدَةُ فِي الْوَصْلِ مَعَ الْحَرَكَةِ، كَمَا هِيَ فِي الْوَقْفِ سَوَاءً، قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَزْدِ السَّرَّاءِ^(٣): [الطَوِيلُ] فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَمِيقِ أُحْلِيهِ وَمِطْوَايَ مَشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ"^(٤).

٣. الزَّجَّاجِيُّ (ت ٣٤٠هـ)^(٥):

- فِي أَمَالِيهِ قَالَ: "كَثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ لَا يُمْتَنِعُ مِنْ صَرْفِ شَيْءٍ فِي ضَرُورَةِ شَعْرٍ وَلَا غَيْرِهِ، إِلَّا (أَفْعَلَ مِنْكَ) وَعَلَى هَذِهِ اللَّغَةُ قُرَى"^(٦): ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فُضَّةٍ﴾ [سُورَةُ الْإِنْسَانِ: ١٥-١٦] بِثَنَوَيْنِهِمَا جَمِيعًا"^(٧).

- فِي جُمْلَةٍ فِي بَابِ (مَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ) عَدَّ ظَاهِرَةَ (لِلْحَاقِ الْمُعْتَلِّ بِالصَّحِيحِ) مِنْ قَبِيلِ الضَّرُورَاتِ^(٨)، وَفِي الْبَابِ الثَّانِي مِنَ (التَّصْرِيفِ) جَعَلَهَا لُغَةً، فَقَالَ: "وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُجْرِي الْمُعْتَلِّ مِنَ الْجِنْسِ مَجْرَى الصَّحِيحِ . . . وَعَلَى هَذِهِ اللَّغَةُ قَالَ الشَّاعِرُ^(٩): [الْوَاوُ]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي
 بِمَا لَأَقْتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ؟
 فَسَكَنَ (الْيَاءُ) فِي مَوْضِعِ الْجَزْمِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ نَصَبَهَا فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ، وَضَمَّهَا فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ"^(١٠).

=

مَنْ كَانَ لَا يُزْعَمُ أَنِّي شَاعِرٌ
 فَيَدُنْ مِنِّي تَهَهُ الْمَزَاجُ

قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: لَمْ جَازَ فِي الشَّعْرِ وَلَمْ يَجْزْ فِي الْكَلَامِ؟ فَقَالَ: لِأَنَّ الشَّعْرَ يَضْطَرُّ فِيهِ الشَّاعِرُ، فَيَحْذَفُ. قَالَ: فَقُلْتُ: وَمَا الَّذِي اضْطَرَّ هُنَا، وَهُوَ يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ: فَيَدُنْ مِنِّي؟ قَالَ: فَسَأَلْتُ عَنِّي، فَقِيلَ لَهُ: الْمَازِنِيُّ، فَأَوْسَعُ لِي. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: قَدْ كَانَ يُمَكِّنُ الْفَرَاءَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: إِنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَلَزَمَ الضَّرُورَةَ فِي الشَّعْرِ فِي حَالِ السَّعَةِ، أُنْسًا بِهَا، وَاعْتِيَادًا لَهَا". الْخَصَائِصُ ٣٠٦/٣. عَدَمُ إِجَابَةِ الْفَرَاءِ، وَتَعْقِيبُ ابْنِ جَنِّي يُدَلُّ عَلَى ضَابِطِ الضَّرُورَةِ عِنْدَهُ أَنَّهُ: "مَا لَيْسَ لِلشَّاعِرِ عَنْهُ مَخْلَصٌ".

١. معاني القرآن ٢٢١/٣.

٢. وكذلك يُجَوِّزُ بَنُو عَقِيلٍ وَبَنُو كِلَابٍ تَسْكِينَ الْهَاءِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: (لَهُ).

قَالَ الْبَغْدَادِيُّ: "الَّذِي قَلَّهِ ابْنُ السَّرَّاجِ - فِي الْأَصُولِ - وَابْنُ جَنِّي - فِي الْخَصَائِصِ وَالْحَتَّابُ وَغَيْرُهُمَا - أَنَّ تَسْكِينَ الْهَاءِ لُغَةٌ لِأَزْدِ السَّرَّاءِ. وَجَعَلَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ مِنْ قَبِيلِ الضَّرُورَةِ عِنْدَهُمْ". خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٢٦٩/٥.

٣. سبق الوقوف عليه.

٤. الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٤٦١/٣، الشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ: (لَهُ).

قَالَ الْبَغْدَادِيُّ: هُمُ بَنُو عَقِيلٍ وَبَنُو كِلَابٍ الَّذِينَ يُجَوِّزُونَ تَسْكِينَ الْهَاءِ، مِنْ نَحْوِ: لَهُ. يَنْظُرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٢٦٩/٥.

٥. بُنِيَ ضَابِطُ الضَّرُورَةِ عِنْدَ الزَّجَّاجِيِّ بِ(مَا لَا مَدْوَحَةَ) عَلَى أُسَاسِ تَحْدِيدِهِ كَيْفِيَّاتِ وَاسْتِعْمَالَاتِ يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ اسْتِعْمَالُهَا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، دُونَ تَحْدِيدِ حَالِهِ أَوْ مَجْبَرٍ أَمْ لَا؟ وَعَدَمُ تَحْدِيدِهِ يُفْهَمُ مِنْهُ ضَابِطُهُ فِي الضَّرُورَةِ، وَهُوَ الْوِزْنُ. يَنْظُرُ: الْجُمْلُ ص ١١٩-٣٩٣.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. ص ٨٤.

٨. ص ٣٩٣.

٩. سبق الوقوف عليه.

١٠. ص ٤٠٦.

٤. القَزَّاز القيرواني (ت ٤١٢هـ):

- قال في كتابه حول الضرائر: "وَمَا يَجُوزُ لَهُ: إِبْدَالُ يَاءِ الْإِضَافَةِ أَلْفًا فِي قَوْلِكَ: (يَا غَلَامِي) فَيَقُولُونَ: (يَا غُلَامًا) فَيَبْدِلُونَ مِنَ الْيَاءِ أَلْفًا... (١)، ثُمَّ قَالَ: "وقال قوم: يَجُوزُ هَذَا فِي الشَّعْرِ وَالْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ لُغَاتِ الْإِضَافَةِ... (٢)". عدَّ هذه الظاهرة من الضرائر، مع إشارته إلى قول البعض أنها لغة.
- قال: "وَمَا يَجُوزُ لَهُ: إِبْدَالُ الْيَاءِ أَلْفًا فِي سَائِرِ الْكَلَامِ، فَتَقُولُ فِي أُعْطِيتَ: (أُعْطَاتَ) وَفِي (دُهَيٍّ): (دُهَا) وَهِيَ لُغَةٌ لَطِيئٌ، فَإِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ أَجْرَى كَلَامِهِ عَلَيْهَا" (٣).

٥. الرِّضِيِّ (ت ٦٨٦هـ):

- قال: "وَلَكُونِ (لَوْ) بِمَعْنَى الْمَاضِي وَضَعًا، لَمْ يَجْزَمْ بِهَا إِلَّا اضْطِرَارًا؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ مِنْ حَوَاصِّ الْمَعْرَبِ، وَالْمَاضِي مَبْنِيٌّ... وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ جَزْمَهَا مَطْرَدٌ عَلَى بَعْضِ اللُّغَاتِ" (٤). عدَّ هذه الظاهرة من الضرائر، مع إشارته إلى زعم البعض أنها لغة.
- ٦. ابن عبد الحليم (ت ١١٣٨هـ):

ذَكَرَ تَعْلِيْقًا فِي كِتَابِهِ الضَّرَائِرِ عَلَيَّ ظَاهِرَةَ (الرَّفْعِ الْمُضَارِعِ بَعْدَ "لَمْ"): قِيلَ: إِنَّهُ ضَرُورَةٌ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لُغَةٌ (٥). فَنَقَلَهُ قَوْلًا أَنَّهَا لُغَةٌ لَمْ يَسْتَوْجِبْ نَفِي الضَّرُورَةِ عَنِ الظَّاهِرَةِ.

وَلَعَلَّ الَّذِي يُفَسِّرُ هَذَا الرَّأْيَ فِي بَقَاءِ الظُّوْهِرِ فِي دَائِرَةِ الضَّرُورَاتِ - حَتَّى إِذَا صَادَفَ وُروُدَهَا فِي بَعْضِ لُغَاتِ الْعَرَبِ -: أَنَّ مَوْقِفَ النَّحْوِيِّينَ مَوْقِفَ الْمُقَدَّرِ الَّذِي يُبَيِّنُ مَا يَجُوزُ فِي مَنْثُورِ الْكَلَامِ وَمَنْظُومِهِ، ثُمَّ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الْمَنْظُومِ مِنْهُ؛ إِذْ إِنَّ الشَّاعِرَ أُحِلَّ لَهُ الْإِخْلَالُ بِالْقَوَاعِدِ الْمَقْرُورَةِ فِي حُدُودِ اللُّغَةِ لِأَجْلِ النَّاحِيَةِ الْفَنِّيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوِزْنِ وَالْقَافِيَةِ وَالْحَالَةِ الْإِنْفَعَالِيَّةِ، فَتَجِدُهُ يَرْتَكِبُ مَخَالَفَاتٍ وَصَفَ وُروُدَهَا فِي الْكَلَامِ بِالضَّعْفِ، أَوْ الْقُبْحِ، أَوْ الرَّدَاءَةِ، أَوْ مَا شَابَهَ.

فَلَا يُسْتَبَعَدُ فِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ أَنْ يَقْصُرُوا لُغَةً مَا عَلَى الضَّرُورَةِ، مُدْرِكِينَ أَنَّهَا لُغَةٌ أَوْ غَيْرُ مُدْرِكِينَ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّهَا ظَاهِرَةٌ لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، وَلَوْ كَانَتْ ظَاهِرَةً لَهَجِيَّةً، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ لَهْجَةً قِيسَ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ، لِهَذَا كَانَ مِنْ أُصُولِهِمْ مُوَافَقَةُ الضَّرُورَةِ بَعْضَ لُغَاتِ الْعَرَبِ لَا تُخْرِجُهَا عَنْ دَائِرَةِ الضَّرُورَاتِ (٦).

فَالضَّرُورَةُ وَسِيلَةٌ مِنْ وَسَائِلِ التَّخْلِصِ ثُمَّ جَاءَ مَخَالَفًا لِلْأَصُولِ وَالْقَوَاعِدِ، وَأَسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِيْبِهِمْ فِي التَّأْوِيلِ، يَلْجَأُونَ إِلَيْهَا إِذَا وَجَدُوا أَنَّ الشَّوَاهِدَ لَا تَقْبَلُ تَأْوِيلًا أَوْ تَقْدِيرًا، وَأَعْيَتْهُمُ الْحِيلَةُ فِي تَوْجِيْهِهَا، وَهَذَا يُفَسِّرُ عَدَمَ حَجْرِهِمْ ضَابِطَ الضَّرُورَةِ بِإِقَامَةِ الْوِزْنِ، أَوْ تَسْوِيَةِ الْقَافِيَةِ.

١. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٣٧.

٢. المصدر السابق ص ٢٣٨.

٣. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٦٢.

٤. شرحه للكافية ٤/٤٥٢.

٥. ينظر: موارد البصائر ص ١٥.

٦. ينظر: اللغة الشعرية عند النحاة ص ١٤٠.

النحويون لم يقصروا اللهجات برمتها على الضرورة، بل قصروا لغةً، أو نطقاً، أو أداءً خاصاً بهذه اللهجة، أو تلك على الضرورة؛ لأنه جاء على خلاف الأصول المقررة.

ولقائل أن يقول: إن توجيه (الظواهر اللغوية الخارجة عن القياس في الشعر) إلى الضرورة في حال المصادفة أولى وصفاً وتحليلاً من توجيهها إلى أنها لغة.

والذي أراه: أن الأولى إن ثبت أنها لغة أن توجه إلى ذلك؛ لسببين:
أولاً: أنه لا يمكن أن نجزم أن الشاعر نظم هذا البيت على هذه اللغة على جهة الضرورة.
فمثلاً: هل نعد ظاهرة التشديد في قول الشاعر من همدان^(١): [الطويل]

وَلَنْ لِسَانِي شُهْدَةٌ يَشْتَقِي بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقُمُ

ضرورة شعرية اضطرت لها الشاعر - وقد عدها ابن عيش (ت ٦٤٣هـ)، والآلوسي (ت ١٣٤٢هـ)^(٢) من قبيل الضرورات - أم لغة نظم الشاعر شعره عليها ؟!

وهذه الحيرة وقع فيها - من قبل - الأعلام السننري (٤٧٦هـ) قال - تعليقاً على بيت زيد القرشي^(٣) -: [الخفيف]

سالتاني الطلاق...

: "وقوله: (سالتاني) أبدل فيه الهمزة ألفاً ضرورة، أو يكون استعمل لغة من يقول: سلته أسأله، مثل: خفته أخافه، وهما يتساوآن، وهي لغة معروفة^(٤)، وعليها قراءة من قرأ^(٥): ﴿سَال سَالٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [سورة المعارج: ١]"^(٦).
فالشاعر لابد في شعره أن يتأثر بلغة بيته، فليس من المنطق أن ينظم في شعره كيفية خاصة به على جهة الضرورة! فثمة "فرق بين أن يلجأ الشاعر إلى صنيع ما تقتضيه ضرورة الشعر، وبين كونه يصور لهجة خاصة لقومه، أو لغة خاصة بهم"^(٧).
ولنفترض أن الشاعر اضطرت لإشباع (انظور)^(٨) في بيت من أبيات قصيدته - وهذه الظاهرة أثبتت الدراسة في اللازم السابق أنها لغة من لغات العرب -، فيصدق الحكم أنها ضرورة، هل سيكون استعمال الشاعر لهذه الظاهرة في كل الأحوال مضطراً ؟

١. لم أقف على قائله. ينظر: الجني الداني ص ٤٧٤، ومغني اللبيب ص ٥٦٧، وشرح شواهد المغني ٨٤٢/٢.
الشاهد: (هو) شد الشاعر الواو في الضمير.

٢. ينظر: شرح المفصل ٣٠٨/٢، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون التأثر ص ١٧٨.

٣. نسب البيت - أيضاً - إلى ابنه سعيد، وإلى نبيه بن الحجاج السهمي. ينظر: الكتاب ١٥٥/٢، والبيان والتبيين ١٩٩/١، والأغاني ٢٨٣/١٧.
الشاهد: (سالتاني) أبدل الهمزة ألفاً.

تيممة البيت:

سَالَتَانِي الطَّلَاقُ أَنْ رَأَا مَا لِي قَلِيلًا قَدْ جَسَمَانِي بِنُكْرٍ

٤. هي لغة قريش.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. تحصيل عين الذهب ص ٢٩٦.

٧. في أدلة النحو ص ٢٦.

٨. قال المرادي: "... ومنها: واو الإشباع، وهي الزائدة للضرورة، نحو قول الشاعر:

وَأَنبِي حَيْثُ مَا يَبْنِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ

أي: فأنظر، فأشبع الضمة؛ لإقامة الوزن". الجني الداني ص ١٧٣

منطقيًا الإجابة لا؛ لأنَّ الظَّاهِرَةَ قد يكون لها أثر في هذا البيت أو ذاك، على هذا البحر أو ذاك، وقد لا يكون لها أثر في غيره، وهذا أمر، أمَّا الأمر الآخر: فالشَّاعر هو ابن اللغة، وينطق بها .
ثانيًا: الضرورة واللغة أمران متمايزان، ولا رابط اشتراك بينهما، فالضرورة يجب أن تختص بالشعر، واللغة ظاهرة لغوية مُداوَلة بين جماعة ما .

وثبوت كون الظَّاهِرَةَ في حقيقتها (لغة) حتمًا لن يحصر ورودها غالبًا في نطاق الشعر، فورودها في النثر وارد بشكل كبير، بالتالي تنقصد هذه الظواهر التي قصرت في الشعر على الضرورة حصريتها به، فلا تعدُّ ضرورة .
وإنَّ ورودها في القراءات تحديدًا ينقض كلمة التَّخْوِين "ما جاء مثله في القرآن، وقرأت به القراء لم يدخل مثله في ضرورة الشعر"^(١). وهذا يُفسَّر تأويلهم القراءات التي جاءت على لغات عدة، عُدت من استعمالات الضرورة عندهم، أو ردّها، أو حملها على الشاذ، أو النادر، أو القليل، أو الضعيف في الكلام^(٢)، على الرّغم من أنَّ كثيرًا من القراءات هي من الصَّحيح المقروء عن طريق النّشر؛ قال ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): "... فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النّحو، أو كثير منهم، ولم يُعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها"^(٣) .

• الرّأي الثاني: يقوم على النّظر في لغة الشَّاعر، فإن كانت لهجته تنطق بهذا الوجه الذي جاء في شعره خارجًا به عن القياس فهي لغة وليست ضرورة، وإن تكلم الشَّاعر بالظَّاهِرَةَ وهو ليس من أهلها، فلا شك في كونه ركب مركب الضرورة؛ إذ ليست لغة خاصّةً بهجته، مثل:

١. ظاهرة^(٤) (حَذَفِ التَّوْنِ مِنَ الذِّينِ، وَاللَّذُونِ، وَاللَّتَانِ)^(٥): نُسِبَتْ^(٦) إلى بني الحارث بن كعب، وبعض بني ربيعة^(٧). فمن تكلم بها من شعراء القبيلتين فهي لغته، ومن تكلم بها وهو ليس منهما فقد سلك مسلك الضرورة^(٨). أنشد الأخطل^(٩):
[الرَّجَز]

١. شرح الكتاب؛ للسرياق ١٥٦/٢ .

٢. ينظر: اللازم السابق واللاحق .

٣. ١٠/١ .

٤. اختلف البصريون والكوفيون حول هذا الحذف:

عَدَّ البصريون هذا التّقصير والحذف من قبيل الضرورات، وعلّوه بأنه تخفيف لاسطالة الموصول بالصّلة. أمّا الكوفيون فهذا الحذف عندهم لغة - طالبت الصّلة أم لم تطل - . ينظر: خزانة الأدب ٦/٦ .

وقد نظر العكبري لهذه الظاهرة التي حملها على الضرورة بقراءة: ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنُوا﴾ [سورة الأنعام: ١٥٤]. ينظر: إعراب القراءات الشّواذ ٥٢٣/١ .

٥. عدّها بعض مصنفي الضرائر ضرورةً شعريّة. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٢٠، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاث ص ٦٨ .

٦. ينظر: المقاصد التّحويّة ٣٩٠/١، وخزانة الأدب ١٤/٦، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاث ص ٦٨، واللهجات العربيّة في التراث ٦٩٠/٢ .

٧. قال ابن قتيبة عند قوله - تعالى - : ﴿مَنْهُمْ كَمَلٌ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٧] إنّ (الذي) - هنا - يعني: الذين، والله أعلم. ينظر: تأويل مشكل القرآن ص ٢١٣ .

٨. ينظر: اللهجات العربيّة في التراث ٦٩١/٢، وضوابط الفكر التّحوي ٣٥٤/١ .

٩. سبق الوقوف عليه .

هُمَا اللَّتَانِ لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ فَخَرَّ لَهُمْ صَمِيمٌ

هذه الظاهرة على لفته، فهو من تغلب^(١)، وتغلب من ربيعة^(٢)، فوردوا إذن في شعره ليس من قبيل الضرورة.
 ٢. ظاهرة^(٣) [إثبات ألف (أنا) في الوصل مجزئ الوقف]: نقل عن الفراء (ت ٢٠٧هـ) أَنَّ إِبْرَاهِيمَ أَلْفَ (أنا) لغة بعض بني قيس وربيعة^(٤)، فَمَنْ أُنْشِدَهَا بِثبوت الألف منهم فهي لهجته، مثل^(٥):

○ قول الأعشى^(٦): [المقارب]

فَمَا أَنَا أَمْ أَتَحَالِي الْقَوَا فَبَعْدَ الْمَشِيبِ كَلَى ذَاكَ عَارَا

○ قول أبي النجم العجلي^(٧): [الرجز]

أَنَا أَبُو النَجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي لِلَّهِ دَرِي مَا يُجْنُ صَدْرِي

○ قول العديل بن الفرخ العجلي^(٨): [الوافر]

أَنَا عَدْلُ الطَّعَانِ لَعْنُ بَغَانِي أَنَا الْعَدْلُ الْمُبِينُ فَاغْرِفُونِي

ومن أثبتها وهو ليس منهم فهي ضرورة، قيل: "إثبات الألف وصلاً ووقفاً لغة تميم، ولغة غيرهم حذفها في الوصل، ولا ثبت عند غير بني تميم وصلاً إلا في ضرورة الشعر"^(٩).

٣. ظاهرة [إسكان هاء "له" في الوصل^(١٠)]: نسبت إلى أزد السراة، وبني عقيل وكلاب^(١١)، وأنشد الشاعر يعلى

الأحول هذه الظاهرة في شعره، قال^(١٢): [الطويل]

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ أُخِيلُهُ وَمَطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ

١. ينظر: معجم شعراء العرب ص ٥١٦.

٢. ينظر: تاريخ العرب القديم ص ٢١٠، ومعجم البلدان ٢/٢٦٧.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. ينظر: التذييل والتكميل ٢/١٩٥، وارتشاف الضرب ٢/٩٢٧.

٥. تنحدر بنو قيس بن ثعلبة، وبنو عجلان من بكر بن وائل، وهو من أشهر قبائل ربيعة. ينظر: الأعلام ٢/٧١ - ٥/٢٠٥.

٦. سبق الوقوف عليه.

٧. ينظر: الخصائص ٣/٣٣٧، وشرح المفصل ١/٢٤٦، وشرح التسهيل ١/٣٠٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/٣٤٠.

٨. ينظر: تهذيب اللغة ١٥/٤٠٨، ولسان العرب ١٣/٣٧.

٩. معجم القراءات ١/٣٦٦.

١٠. سبق الوقوف عليها.

١١. ينظر: الأصول في النحو ٣/٤٦١، والخصائص ١/١٢٩، والمحاسب ١/٢٤٤، وضرائر الشعر ص ٩٦، ولسان العرب ١٥/٤٧٧، وخزانة الأدب

٥/٢٦٩.

١٢. سبق الوقوف عليه.

وإذا عرفنا أنَّ يعلَى الأَحُولِ مِنْ شُكْرٍ^(١) - وهي بَطْنٌ مِنْ أَزْدٍ مِنَ الْقَحْطَانِيَّةِ^(٢) - يكونُ وُروُدُ الظَّاهِرَةِ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ فِي شِعْرِ الشَّاعِرِ لُغَةً، وَلَيْسَ ضَرُورَةً؛ لِأَنَّ إِسْكَانَ الضَّمِيرِ فِي (لَهُ) لُغَةٌ لِقَبِيلَتِهِ^(٣).

٤. ظَاهِرَةٌ (لِإِسْكَانِ وَسَطِ الثَّلَاثِيِّ الْمَكْسُورِ وَالْمَضْمُومِ): اسْتَعْمَلَ أَبُو النَّجْمِ - وَهُوَ مِنْ قَبِيلَةِ عَجَلٍ^(٤) - مَا نُسِبَ إِلَى بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ^(٥) مِنْ تَسْكِينِ عَيْنِ الثَّلَاثِيِّ الْمَكْسُورَةِ فِي قَوْلِهِ^(٦): [الرَّجَزُ]

لَوْ عُصِرَ مِنْهَا الْمِسْكُ وَالْبَانُ انْعَصَرَ

وقبيلة بني عجل تُحَدِّدُ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ^(٧).

٥. ظَاهِرَةٌ (الْوَقْفُ عَلَى الْمُتَوْنِ الْمَنْصُوبِ بِحَذْفِ الْإِفِّ)^(٨): نُسِبَتْ هَذِهِ الظَّاهِرَةُ إِلَى رُبْعَةٍ^(٩)، وَوَرَدَتْ فِي بَيْتِ يَزِيدِ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ^(١٠): [الطَّوِيلُ]

فَلَيْتَ كَهَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءَ مُرْتَوِي

وَوُورُودَهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ كَانَ عَلَى جِهَةِ الضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ قَائِلَهُ لَيْسَ رُبْعِيًّا^(١١).

٦. ظَاهِرَةٌ (الإِشْبَاعُ)^(١٢): نُسِبَتْ هَذِهِ الظَّاهِرَةُ إِلَى طَبِئٍ^(١٣)، وَأَنشَدَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرَمَةَ فِي دِيْوَانِهِ^(١٤): [الْبَسِيطُ]

١. ينظر: الأعلام ٢٠٤/٨.

٢. ينظر: معجم قبائل العرب ٦٠٣/٢، والإحياء بعد الإنشاء في أعقاب طبقة الأشراف بالحجاز ١٢٤/١.

٣. ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٢٧-٣٢، وضوابط الفكر النحوي ٣٥٣/١.

٤. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٧٣٧/٢ - ٧٣٨.

٥. ينظر: المخصص ٣٣٥/٤.

٦. سبق الوقوف عليه.

٧. ينظر: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ص ٦٦.

٨. عدّها الألويسي من الضرائر. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاثِر ص ٦٣.

وذكر ابن مالك لغة أخرى، هي (الوقفُ بإبدال التّوين ألفاً بعد الفتح، وواواً بعد الضمّة، وياءً بعد الكسرة) ونسبها إلى الأزْد. ينظر: شرح الكافية الشّافية ١٩٨١/٤.

٩. ينظر: سرّ صناعة الإعراب ١٤٠/٢ - ٣١٥، وشرح الكافية الشّافية ١٩٨٠/٤، وشواهد التّوضيح والتّصريح ص ٣٤ - ٣٦، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاثِر ص ٦٣.

قال الدكتور أحمد الجندي: "كما يفهم من لهجة ربعة أنّها تميل إلى التّخفيف؛ لأنّ التّزام السّكوني في أواخر الكلمات أخفُّ من الحركات في آخرها... ومعنى هذا: أنّ ربعة كانت تسرع في النّطق، ولا تحفل بسقوط أواخر الكلمة، حتّى سقط في الوقف جميع حركات الإعراب عندها". اللهجات العربية في التراث ٤٨٣/٢ - ٤٨٤.

١٠. ينظر: أمالي ابن الشّجري ص ٢٧٠، ومغني اللبيب ص ٣٨١، والمقاصد النّحويّة ١٠٧٠/٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٨١/٥.

الشّاهد: (مُرْتَوِي) كان حَقّاً النَّصْبُ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى (كَهَافًا).

١١. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاثِر ص ٦٣، واللهجات العربية في التراث ٤٨٤/٢.

١٢. سبق الوقوف عليها.

١٣. ينظر: المخصص ١٠٩/١.

١٤. ص ١١٨.

الشّاهد: (أَنْظُرُ) أَشْبَعَ ضَمّةَ الظّاءِ فِي (أَنْظُرُ).

وَأَنِّي حَيْثُمَا يُدْنِي الْهَوَىٰ بَصْرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَذُنُو فَأَنْظُرُ

هذا الشاعر ينهي نسبه إلى عدي بن قيس بن الحارث بن فهر بن قريش، لكنه تربى في قبيلة تميم^(١)، ولا علاقة له بطيئ، لذا يُعد البيت ضرورة، لا لغة.

والنظر في لغة الشاعر من الأمور التي رُوِيت في الدرس النحوي، من ذلك: قول الفرزدق^(٢): [البسيط]

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نَعْمَتَهُم
إِذْ هُمْ قَرِيشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

اختلف النحويون في توجيه سبب نصب (مثلهم): "فَمِنْ النَّحْوِيِّينَ مَنْ قَالَ: هو منصوب على الحال؛ لأنَّ التقدير فيه: وإِذْ مَا بَشَرٌ مِثْلُهُمْ... ومنهم مَنْ قَالَ: هو منصوب على الظرف؛ لأنَّ قوله: (ما مِثْلُهُمْ بَشَرٌ) في معنى: (فوقهم)، ومنهم مَنْ حَمَلَهُ على الغلط؛ لأنَّ هذا البيت للفرزدق، وكان تميمياً، وليس من لغته إعمال (ما) سواء تقدّم الخبر، أو تأخّر، فلمّا استعمل لغة غيره غلط، فظنَّ أنها تعمل مع تقدّم الخبر، كما تعمل مع تأخّره، فلم يكن في ذلك حُجَّةً، ومنهم مَنْ قَالَ: إنها لغة لبعض العرب، وهي لغة قليلة، لا يُعَدُّ بها..."^(٣).

ولعل الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) هو أوّل مَنْ أشار إلى هذا الرأْي، وهو: أنَّ الشاعر إذا نطقَ بغير لغة لهجته سلكَ مسلكَ الاضطراب، قال: "الشُعراءُ أمراءُ الكلام... ويجوزُ لهم ما لا يجوزُ لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصرّف اللفظ وتقيده، ومدّ المقصور، وقصر الممدود، والجمع بين لغاته"^(٤).

فقله: "مدّ المقصور، وقصر الممدود" يدل على أنه لا يرى مانعاً من حمل الظاهرة اللهجية في الشعر على الضرورة، واستكمال العبارة يوحى: "أنه يرى أنَّ جمعَ الشعراءِ بين اللغتين في اللفظ ضربٌ ممّا خُصَّ به الشعر"^(٥).
ومَنْ ناصرَ هذا القول، وقال به^(٦):

١. ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٣١/٦، ومعجم الشعراء العرب ص ٢٤.

٢. ديوانه ص ١٦٧.

٣. أسرار العربية ص ١٢١، وينظر: ضوابط الفكر النحوي ٣٥٤/١.

٤. منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص ١٤٣-١٤٤، وزهر الآداب وثمر الألباب ٣٣/٢.

٥. اللغة الشعرية عند النحاة ص ١٤٣.

٦. ومن الحديثين مَنْ تمثّل هذا الرأْي:

أ. الدُّكُور عِبدُ الرَّاجِحِي:

قال: "والضرورة الشعرية كذلك في حاجة إلى دراسة جديدة، تستقرُّها وتردُّها إلى أصولها؛ لأنَّ هذه التي يُسمونها ضرائر - تلجئ إليها طبيعة الشعر - ليست - في رأينا - إلا لهجاتٍ عربيّة... وهي ليست كذلك ضرورة، إلا إذا كما نقصد منها انتقال الشاعر من لهجة إلى أخرى، خضوعاً للوزن الشعري...". في اللهجات العربيّة في القراءات ص ٦٨.

ب. الدُّكُور أحمد الجندي:

في ظاهرة (حذف التنوين من المنصوب من غير أن يُبدلوا منه ألفاً) قال: إنَّ الجمهور حملوها على الضرورة، والبعض حملها على لغة ربيعة، وهو يميل إلى القول بالضرورة إذا كان القائل من غير ربيعة، وكان الشاهد في شعر - كالشاهد الأوّل - الشاهد: [الطويل]

فليت كهافاً كان خيرك كلمة
وشرك عني ما ارتوى الماء مروتِي

لأنَّ قائله يزيد بن الحكم الثقفي، فهو ليس ربيعياً؛ ولأنَّ سمة الضرورة ظاهرة حيث أسكن ياء (مروتِي) في موضع النصب لضرورة الشعر...".
اللهجات العربيّة في التراث ٤٨٤/٢.

١. سيبويه (ت ١٨٠هـ):

أ. قال: "اعلم أن الهمزة التي يُحَقِّقُ أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، وتُجَعَلُ في لغة أهل التخفيف بينَ بَيْنَ، تُبَدَّلُ مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا، والياء إذا كان ما قبلها مكسورًا، والواو إذا كان ما قبلها مضمومًا، وليس ذا بقياس مُتَلَبِّبٌ... وقد يجوزُ في ذلك البَدَلُ حتى يكونَ قياسًا مُتَلَبِّبًا، إذا اضطرَّ الشاعر. قال الفرزدق^(١): [الكامل]

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةٌ فَارْعِي فَرَازَةَ، لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

فَأَبْدَلَ الْإِلْفَ مَكَانَهَا، وَلَوْ جَعَلَهَا (بَيْنَ بَيْنَ) لَانْكَسَرَ الْبَيْتُ. وقال حسان^(٢): [البسيط]

سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا جَاءَتْ وَلَمْ تُصِبِ

وقال القرشي، زيد بن عمرو بن نفيل^(٣): [الخفيف]

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقُ أَنْ رَأَيْتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتَانِي بِنُكْرٍ

فهؤلاء ليس من لغتهم (سَلْتُ)، ولا (يَسَالُ)، وبلغنا أن (سَلْتُ تَسَالُ) لغة^(٤).

أشار سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى أن (سَلْتُ تَسَالُ) لغة، وأن الشعراء الذين أنشد لهم استعملوا هذه اللغة، وهي ليست لغتهم؛ لذا جعل استعمالهم ضرورة، وإن وافق لغة من لغات العرب.

وهذا ما أدركه الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في كتابه الحجة من نص سيبويه، فقال: "... وسَلْتُ أَسَالُ لغةً، وعليها جاء قول

الشاعر^(٥): [البسيط]

سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ

فحمل سيبويه (سَأَلْتُ) على قلب الهمزة ألفًا للضرورة، كما قال الآخر^(٦): [الكامل]

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةٌ فَارْعِي فَرَازَةَ لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

قال سيبويه: لأن الذي قال: (سَأَلْتُ هُذَيْلٌ) ليست لغته: سَلْتُ أَسَالُ^(٧).

ج. الذُّكُورُ مُحَمَّدُ الْخَطِيبُ:

قال: "الظاهرة تكون ضرورة إذا كانت لغة قائلها بخلافها، وعليه: فلا بأس في أن تُعدَّ ضرورة من الضرورات لغة في شعر شاعر، إذا كانت نظيرتها معزوة إلى قبيلته التي هو منها". ضوابط الفكر التحوي ٣٥٢/١.

د. الذُّكُورُ عَلِيُّ الْعَنْبَكِيُّ:

ذكر أن الظاهرة تكون من الضرائر إذا تكلم الشاعر بغير لغة لهجته. ينظر: اللهجات العربية في الضرورة الشعرية ص ٥٨.

١. ديوانه ص ٣٥٣.

اختلاف كبير في رواية الشطر الأول عن رواية الديوان.

٢. سبق الوقوف عليه.

٣. سبق الوقوف عليه.

٤. الكتاب ٥٥٣/٣ - ٥٥٥.

٥. سبق الوقوف عليه.

٦. سبق الوقوف عليه.

٧. ٢١٨/٢.

وصور الأخفش (ت ٢٢١هـ) أنَّ الضرورات ما هي إلا استعمالات لهجية، قال: "ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يرجعون فيه إلى لغة بعضهم" ^(١)، أي: أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ انتقل من لهجة إلى أخرى.

ويبدو أنَّ تصور الأخفش بناء على ما فهمه من قول أستاذه: "فهؤلاء ليس من لغتهم (سِلْتُ) ولا (يسالُ)، وبلغنا أنَّ (سِلْتُ تسال) لغة" ^(٢)؛ بدليل ما أورده أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) عنه بقوله: "وقل الأخفش في الكبير له . . . أنَّ بعض العرب يصرف ما لا ينصرف في الكلام، وسائر العرب لا يصرفونه إلا في الشعر" ^(٣).

فتصوره إذن أنَّ الضرورات ما هي إلا استعمالات لهجية هو اتباع لقول شيخه أنَّ الظاهرة تكون لغة بين أهلها، وضرورة إذا تكلم بها بعيداً عن أسوارها.

ب. وفي شرح الكتاب؛ للسيراقي (ت ٣٦٨هـ) بعد أن أورد إنكار النحويين على سيبويه في عدّه حذف الياء مع الألف واللام في الوقف ضرورة شعرية؛ لأنه جاء في القرآن حذف الياء في غير رؤوس الآي، وقرأ بها عدد من القراء، كقوله - تعالى - ^(٤): ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [سورة الإسراء: ٩٧]، قال: "والذي أراد سيبويه - عندي - غير ما ذهبوا إليه؛ وذلك أنَّ حذف الياء في مثل ما ذكرنا يتكلم به بعض العرب، والأكثر على إثباتها، وإنما أراد سيبويه: أنَّ الذين لغتهم إثبات الياء يحذفونها للضرورة تشبيهاً بالتنوين، إذا كانت الألف واللام، والتنوين يتعاقبان" ^(٥).

والذي أظهر سلامة ذود السياري - على الرغم أنَّ سيبويه نفسه لم يقل أنَّ هذه الظاهرة ضرورة عند من ليست هذه لغته - أنَّ سيبويه أجاز - في موضع آخر من كتابه - حذف الياء مع الألف واللام في الوقف في سعة الكلام، قال: "ومن العرب من يحذف هذا في الوقف، شبهوه بما ليس فيه ألف ولا م" ^(٦)، ثم قال: "وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما يختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي . . . وإثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين، وهذا جائز عربي كثير" ^(٧).

ج. وفي ضرائر الشعر قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "ومن الناس من أنكر على سيبويه، وغيره من النحويين جعلهم حذف الياء من (الأيد) وأمثاله من ضرورة الشعر، واستدل على ذلك بأنه قد جاء في القرآن حذف الياء في غير رؤوس الآي، وقرأ به عدة من القراء، كقوله - سبحانه وتعالى ^(٨) -: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [سورة الإسراء: ٩٧]، في آي غيرها، وهذا لا يلزم النحويين؛ لأنهم إنما أرادوا من لغته إثبات الياء في (الأيدي) وأمثاله قد يحذفها في الضرورة" ^(٩).

١. قوله في المزهر ٩٧/٢.

٢. الكتاب ٥٥٣/٣ - ٥٥٥.

٣. ارتشاف الضرب ٢٣٨٠/٥.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. ٢١٦/١.

٦. ١٨٣/٤.

٧. ١٨٥-١٨٤/٤.

٨. سبق الوقوف عليها.

٩. ص ٩٤.

٢. المبرد (ت ٢٨٦هـ):

قال في المقتضب: "إذا اضطرَّ الشاعر جاز أن يقلب الهمزة عند الوقف على حركة ما قبلها، فيخلصها على الحرف الذي منه حركة ما قبلها... قال حسّان بن ثابت^(١): [البسيط]

سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ
فهذا إنما جاز للاضطراب"^(٢). وفي الكامل علق على بيت حسّان بن ثابت: [البسيط]

* سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً *

أنه ليس من لغته (سَلْتُ أَسْأَلُ) مثل: (خَفْتُ أَخَافُ) وهما يتساوآن، هذا من لغة غيره^(٣).

٣. الأَعْلَمُ الشُّنْتَمَرِيُّ (ت ٤٧٦هـ):

قال في بيت حسّان: [البسيط]

* سَأَلْتُ هُذَيْلُ... *

"الشاهد فيه: إبدال الألف من همزة (سَأَلْتُ) وليس على لغة من يقول: (سَالِ يَسَالُ) كـ (خَافَ يَخَافُ) وهما يتساوآن؛ لأنَّ البيتَ لحسّان، وليست لغته"^(٤).

٤. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ):

قال في جواب عدّ ظاهرة (صَرَفٍ مَا لَا يَنْصَرِفُ) مِنْ قَبِيلِ الضَّرَائِرِ: "صَرَفٌ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الْكَلَامِ إِنَّمَا هُوَ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: فَكَانَ ذَلِكَ لُغَةَ الشُّعْرَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ اضْطَرُّوا إِلَيْهِ فِي الشَّعْرِ فَصَرَفُوهُ، فَجَرَتْ أَلْسِنُهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَأَمَّا سَائِرُ الْعَرَبِ فَلَا يُجِيزُونَ صَرَفَ شَيْءٍ مِنْهُ فِي الْكَلَامِ؛ فَلِذَلِكَ جُعِلَ مِنْ قَبِيلِ مَا يَخْتَصُّ بِهِ الشَّعْرُ"^(٥). عدّها ضرورة؛ لأنَّ الشَّاعِرَ ارْتَكَبَ مَا لَيْسَ فِي لُغَتِهِ.

٥. ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):

أ. قال في ظاهرة (حَذَفَ الْيَاءَ وَالْوَاوَ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ): "عِنْدَ بَنِي عَقِيلَ وَبَنِي كَلَابٍ اخْتِيَارًا، وَعِنْدَ غَيْرِهِمْ اضْطِرَارًا"^(٦).

ب. قال في ظاهرة (حَذَفَ وَاوٍ "هُوَ" وَيَاءٍ "هِيَ"): "وَتُحَذَفُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ اضْطِرَارًا، أَوْ عَلَى لُغَةٍ"^(٧).

٦. الرِّضِيُّ (ت ٦٨٦هـ):

قال في أَلِفٍ (أَنَا): "وَبَنُو تَمِيمٍ يُثَبِّتُونَ الْأَلِفَ فِي الْوَصْلِ -أَيْضًا- فِي السَّعَةِ، وَغَيْرِهِمْ لَا يُثَبِّتُونَهَا فِي الْوَصْلِ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ"^(٨).

١. سبق الوقوف عليه.

٢. ١٦٦/١ - ١٦٧.

٣. ينظر: ٧٦/٢.

٤. تحصيل عين الذهب ص ٥٠٩.

٥. ضرائر الشعر ص ١٦.

٦. التسهيل ص ٢٤.

٧. المصدر السابق في نسخة (س فقط) ص ٢٦، تحقيق محمد كامل بركات، ط/ المكتبة العربية لسنة ١٩٦٨م.

٨. شرحه: للكافية ٤١٧/٢، وينظر: شرحه: للشافية ٢٩٥/٢.

٧. أبو حيان (ت ٧٤٥هـ):

أ. في (البحر المحيط) ذكر "ولغة تميم إثبات الهمزة فيما حذف منه غيرهم، فيقولون: يُرَأَى، وأُرئى" ^(١)، وفي (المبدع في التصريف) قال: "حذف الهمزة... من مضارع (رأى) وربما أتوا به على الأصل في الضرورة" ^(٢).

ب. في (البحر المحيط) قال عند قوله - تعالى -: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٨]: "وقرأ نافع بإثبات ألف (أنا) إذا كان بعدها همزة مفتوحة أو مضمومة، وروى أبو نسيب إثباتها مع الهمزة المكسورة، وقرأ الباقون بحذف الألف، وأجمعوا على إثباتها في الوقف، وإثبات الألف وصلًا ووفقًا لغة بني تميم، ولغة غيرهم حذفها في الوصل، ولا تثبت عند غير بني تميم وصلًا إلا في ضرورة الشعر" ^(٣).

ج. في (البحر المحيط) قال - تعليقًا على قراءة زيد بن علي (ت ١٢٢هـ) ^(٤) -: ﴿وَلَا تَقْفُوا مَا لَيْسَ لَك بِهِ﴾ [سورة الإسراء: ٣٦]: "وَلَا تَقْفُوا" بإثبات الواو، كما قال الشاعر ^(٥): [البسيط]

هَجَوْتُ زَبَانَ ثَمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا
مِنْ هَجَوْتُ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

وإثبات الواو والياء والألف مع الجازم لغة لبعض العرب، وضرورة لغيرهم" ^(٦).

د. في (ارتشاف الضرب): ذكر أن من قبيل الضرائر ألف (أنا) في الوصل في لغة غير تميم، وبعض قيس وربيعه، نحو قوله ^(٧): [المقارب]

فَكَيْفَ أَنَا وَاتِّحَالِي الْقَوَا
فَ، بَعْدَ الْمَشِيبِ، كَفَى ذَاكَ عَارًا ^(٨).

٨. البغدادي (ت ١٠٩٣هـ):

قال تعليقًا على قول الشاعر ^(٩): [الوافر]

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ
لِشَيْءٍ مَا يَسُودُ مِنْ يَسُودِ

إنَّ "الشاعر جرَّ (ذِي صباح) على لغة خنعم، وهو ظرف لا يمكن، والظروف التي لا تمكن لا تجر ولا ترفع، ولا يجوز مثل هذا إلا في لغة هؤلاء القوم، أو في ضرورة" ^(١٠).

٩. الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ):

١. ٣٣١/١.

٢. ص ٢٤٠-٢٤١.

٣. ٦٢٧/٢-٦٢٨.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. قائله: لم أقف عليه. ينظر: سر صناعة الإعراب ٦٣٠/٢، وشرح المفصل ٤٨٨/٥، وارتشاف الضرب ٧٥/١، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨.

الشاهد: (لم تهجو). بإثبات الواو.

٦. ٤٨/٧.

٧. سبق الوقوف عليه.

٨. ٢٣٨٢/٥.

٩. سبق الوقوف عليه.

١٠. خزانة الأدب ٨٧/٣.

أ. في ظاهرة (تسكين واو "هو" وياء "هي"): ذكر أن أبا هيثم - أحد أئمة اللغة - أخبر أنها لغة بني أسد، وأنشد^(١):

وَكَمَا إِذَا مَا كَانَ يَوْمٌ كَرِيهَةً
فَقَدْ عَلِمُوا أَنِّي وَهُوَ قَتِيَانِ

ثم قال: "وكل ذلك محمول على الضرورة عند غير بني أسد"^(٢).

ب. في ظاهرة (تشديد الواو من "هو" والياء من "هي"): عدّها من الضرائر عند جميع قبائل العرب إلا همدان^(٣)، ثم ذكر أن المحقّقين يرون^(٤) أن كل ذلك من باب الضرائر الشعرية حتى عند همدان^(٥).

ج. في ظاهرة (الوقف على المثنون المنصوب بحذف الألف): ذكر أن ابن مالك نسبها إلى ربيعة^(٦)، والجمهور على أن ما ورد من ذلك ضرورة، كقوله^(٧): [الطويل]

أَلَا حَبْدًا غَنَمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا
لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَانًا دَنِفٌ

بسكون الفاء، والقياس فيه: (دِنَفًا) وسُكِنَت للضرورة، أو على أنها لغة ربيعة^(٨).

وتفسير جعلهم استعمال الشاعر لغة غيره من (الضرائر) هو: استنكارهم أن يستعمل الشاعر لغتين في بيت واحد، مثل:

- ابن دُرَيْد (ت ٣٢١هـ): نقل رأي البعض أن مدّ (البكاء) وقصره لغتان صحيحتان، ثم قال: "وأنشدوا بيت حسان^(٩)": [الوافر]

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاهَا
وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَمِيلُ

كان بعض من يوثق به يدفع هذا، ويقول: لا يجمع عربيّ لفظتين إحداهما ليست من لغته في بيت واحد^(١٠).

- أبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ): نقل طعن الأصمعي (ت ٢١٦هـ) في بيت لبّيد بن ربيعة، قال: "حكى بعض أهل اللغة أن

(سقاء، وأسقاء) لغتان بمعنى واحد، كما قال^(١١): [الوافر]

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى
نَمِيرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ

قال الأصمعي: أنا أنهم هذا البيت من شعر لبّيد، وأتوهم أنه مصنوع؛ لأنه جاء بلغتين في بيت^(١٢).

- الدّوْشَرِيّ (ت ١٠٢٥هـ) قال: "وقول بعضهم: يجوز للعربي أن يتكلم بغير لغته مردود"^(١٣).

١. سبق الوقوف عليه.

٢. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ١٧٨.

٣. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ١٧٨-١٧٩.

٤. المصدر السابق.

٥. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٨٠/٤.

٦. لم أقف على قائله. ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٢/٤، وتمهيد القواعد ٥٢٩٠/١٠، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ٦٣.

٧. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ٦٣.

٨. لم أقف عليه في ديوانه. ينظر: جمهرة اللغة ١٠٢٧/٢، والكمال ١٧٨/١، والمزهر في علوم اللغة ٢٠٨/١.

ونسب إلى عبد الله بن رواحة، وكعب بن مالك. ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ٣٤٤/٢.

٩. جمهرة اللغة ١٠٢٧/٢.

١٠. ديوانه ص ١١٠.

١١. إعراب القرآن ٢٠٣/٢-٢٠٤، وينظر: اللغة الشعرية عند النحاة ص ١٤١-١٤٢-١٥١.

١٢. قوله في حاشية الصبان ٣٩٥/٣.

- الصَّبَان (ت ١٢٠٦هـ) ذكر "أنَّ المعروف أنَّ العربيَّ لا يَقْدِرُ أَنْ يَلْحَنَ، كما أنَّه لا يَقْدِرُ أَنْ يَنْطِقَ بغير لَغَتِه، كذا في الرُّوداني" (١). ولعل هذا الاستنكار مَبْنِيٌّ عَلَى مُقْتَضَى المفهوم القديم للسَّلِيْقَةِ، والذي يَمَثِّلُ في كونها "طَبْعًا، لا اكْتِسَابًا ناتجًا عن الاحتكاك بين الفرد، وبين بَيْتِه" (٢)، قال الرُّضِيّ (ت ٦٨٦هـ): "والسَّلِيْقِي: الرَّجُلُ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ السَّلِيْقَةِ، وهو الذي يَتَكَلَّمُ بِأَصْلِ طَبِيعَتِه (ولَغَتِه)" (٣). ف: "لا يُطَاوَعُه لسانه على اللَّحْن، ولا يَقْدِرُ أَنْ يُحَوِّله عن الصَّوَاب" (٤). وبهذا المفهوم رَدُّ قول مَنْ قال: (لإنَّ العربيَّ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْطِقَ بغير لَغَتِه) .

والحقيقة أنَّ هذا القول المردود بالمفهوم القديم للسَّلِيْقَةِ، هو القول القويم في هذه المسألة، يُؤَيِّدُه:

١. المفهوم الصَّحِيح لحدِّ السَّلِيْقَةِ اللُّغَوِيَّة - وهو ما فضله علماء اللغة المحدثون - ويُقصد به "الاكتساب والتَّعوُّد، حتَّى يُصْبِحَ العمل شِبْهَ آليٍّ" (٥)، والذي لا يَنْفِي أَنْ يَتَكَلَّمَ العربيُّ بغير لَغَتِه، بالإضافة إلى أنَّه يَتَحَدَّثُ "بلهجة من لهجات لَغَتِه إذا دَعَتْه ظروف المطابقة اللُّغَوِيَّة بالمشاركة والمحاكاة إلى ذلك" (٦).

وكثيرة هي الدلائل التي تدلُّ على صحة هذا القول، منها (٧):

- تَخِيْرُ قَرِيْشٍ أَحْسَنَ لُغَاتِ الْوُفُودِ، وَأَصْفَى كَلَامِهِمْ، وَاسْتَعْمَلَتْهُ فِي لَهْجَتِهَا (٨).

- قصص اللحن في عهد النبي - ﷺ - والخلفاء الراشدين، وأنَّ الألسنة فَسَدَتْ نتيجة التَّأثير بالأعاجم.

- الرَّسُولُ - ﷺ - كان يَتَحَدَّثُ ببعض لهجات القبائل الأخرى، مثل: "حدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ - وكان من أصحاب السَّقِيفَةِ - قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يَقُولُ: "لَيْسَ مِنْ أُمِّ بَرٍّ، أُمِّ صِيَامٍ، فِي أُمِّ سَفَرٍ" (٩).

- القائلون إنَّ العربيَّ لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بغير لَغَتِه، اضطربت أقوالهم بإجازة ما استبعدوه، مثل: ابن جَنِّي (ت ٣٩٢هـ) الذي نقل قصصًا يُفهم منها عدم قدرة العربيِّ النَّطْقَ بغير لَغَتِه (١٠)، نراه يَعتقدُ بآبَا في كتابه الخصائص (باب في الفصيح يَجْمَعُ في كلامه لغتان فصاعداً) قال: "وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يُحاطَ به، فإذا ورد شيء من ذلك، كأنَّ يَجْتَمِعَ في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان، فينبغي أن تتأمل حال كلامه، فإنَّ كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال كثرتهما واحدة، فإنَّ أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين؛ لأنَّ العرب قد تفعل ذلك للحاجة

١. المصدر السابق ٣٦٦/١.

٢. اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٨٦.

٣. شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٨.

٤. لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٣٥١.

٥. اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٨٧، وينظر: مقدِّمة ابن خلدون ٣٧٨/٢.

٦. لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٣٥٥.

٧. خلاف العلماء حول معنى السَّلِيْقَةِ يدور بين كونها طَبْعًا أو اكْتِسَابًا، والقائلون بالمعنى الأوَّل كَثُرَ. ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٧٩.

٨. ينظر: المصدر السابق ص ٨١، وما بعدها، ولغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٣٥٠ وما بعدها.

٩. ينظر: الصَّاحِي ص ٢٨.

١٠. ينظر: مسند الإمام الأحمَد ٨٤/٣٩، والترغيب والترهيب ١٤٦/٢.

١١. ينظر: الخصائص ٧٧/١، ٢٨/٢.

إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها، وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداها، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها، فلحقت - لطول المدّة واتّصال استعمالها - بلغته الأولى^(١).

وقال في (باب في العربي يسمع لغة غيره، أيراعيا ويعتمدها، أم يلغيا ويطرّح حكمها؟): إن "العرب - وإن كانوا كثيراً منشرين، وخلقاً عظيماً في أرض الله غير متجبرين، ولا متضاغطين - فإنهم بتجاورهم، وتلاقيهم، وتزاوّرهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة، فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته"^(٢).

ولقاتل أن يقول: إذا كان العربي يستطيع أن يتكلم بغير لغته، فلم أنزل القرآن على سبعة أحرف؟!
القراءات تيسير للذي لم يقرأ قط، قال النبي ﷺ - لجبريل - عليه السلام: "يا جبريل، إني بعثت إلى أمة أميين، منهم: الغلام، والخدام، والشّيع الكبير والعجوز، فقال جبريل: فليقرؤوا القرآن على سبعة أحرف"^(٣)، فالقرآن تلاوة وعبادة، والأحرف السبعة للتيسير، وليحس كل منهم أنه يتلو بلغته التي تألفها نفسه.

فالقول إن الصحابة قرأت القرآن بما يوافق ألسنتهم - قبل جمع القرآن في مصحف عثمان - ﷺ - غير صحيح؛ بدليل قول عمر بن الخطاب - ﷺ -: "سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وكان رسول الله - ﷺ - أقرأنيها، فكذت أن أعجل عليه، ثم أمهله حتى انصرف، ثم لبّته بردائه، فجنّ به رسول الله - ﷺ - فقلت: يا رسول الله، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتنيها، فقال رسول الله - ﷺ -: أرسله، اقرأ، فقرأ القراء التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله - ﷺ -: هكذا أنزلت، ثم قال لي: اقرأ، فقرأت، فقال: هكذا أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقروا ما تيسر منه"^(٤). وعمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم كلاهما قرشيّان^(٥).

٢. الواقع التاريخي اللغوي ينفي جعل استعمال الشاعر ما ليس من خصائص لهجته (ضرورة)؛ لأنه ضرب من التجوّز، والتّنكير للواقع اللغوي في عصور الاحتجاج، والمتمثل بتبادل القبائل العربيّة التّأثير والتّأثير اللغويين، فلغات العرب على نوعين:
أ. نوع خاصّ بقبيلة معينة (لهجي)، مثل: قول الكسائي: "سمعت في بني تميم من بني يربوع، وطهية من ينصبّ الثاء على كل حال في الخفض، والنّصب، والرفع"^(٦).

ب. نوع لا يختصّ بقبيلة بعينها، بل تجده هنا وهناك، فهو تنوع عام (غير لهجي)، مثل:
- ظاهرة (تخفيف نون التثنية في اسمي الموصول "الذّان، واللّان") قال أبو حيّان: "تقول في التثنية رفعاً اللذان واللّان، وتخفيف نونيهما لغة الحجاز وبني أسد، وتشديدهما لغة تميم وقيس"^(٧).

١. المصدر السّابق ٣٥٦/١، وبأبّا آخر "في العربي الفصيح يتّقلّ لسانه". المصدر السّابق ١٤/٢.

٢. المصدر السّابق ١٧/٢-١٨.

٣. سبق الوقوف عليه.

٤. ينظر: صحيح سنن أبي داود ص ١٤٧٥.

٥. ينظر: الأعلام ٨/٨٥.

٦. قوله في المحكم والمحيط الأعظم ٣/٤٣٢.

٧. ارتشاف الضرب ٢/١٠٠٣، وينظر: لهجة أسد ص ١٨٨.

- ظاهرة (تشديد "رَبِّمَا"): علق ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) على قوله - تعالى -: ﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [سورة الحجر: ٢] بقوله: "قوله تعالى: (رَبِّمَا) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي (رَبِّمَا) مشددة، وقرأ نافع، وعاصم، وعبد الوارث (رَبِّمَا) بالتخفيف^(١)، وقال الفراء: أسد وتميم يقولون: (رَبِّمَا) بالتشديد، وأهل الحجاز وكثير من قيس يقولون: (رَبِّمَا) بالتخفيف^(٢)، وثم الرباب يقولون: (رَبِّمَا) بفتح الراء"^(٣).
- ظاهرة (تسكين واو "هُوَ"): يقول بها بنو أسد، وتميم، وقيس^(٤).

١. ينظر: السبعة في القراءات ص ٣٦٦، ومعجم القراءات ٥٣٢/٤.

٢. ينظر: كتاب فيه لغات القرآن ص ٧٨.

٣. زاد المسير في علم التفسير ٣١٧/٤، وينظر: لهجة أسد ص ١٨٨.

٤. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ١٧٨، ولغة تميم (دراسة تاريخية وصفية) ص ٣٩٦.

قد يكون النوع الأخير استعمالاً لهجياً في أول الأمر، ثم انتشر لعوامل عديدة^(١)، منها: اللقاءات في الأسواق، والحج، والجامع الأخرى، وفي الغارات، والحروب، وأيام العرب، والرحلات التجارية^(٢)، وقد بين ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) هذا المعنى، قال: "وكل هذه اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها . . . وهي - وإن كانت لقوم دون قوم - فإنها لما انتشرت تعاورها كل"^(٣).

فبعد أن يكتب للاستعمال اللهجي الشيع والانتشار، يصبح من خصائص اللغة المشتركة، ومن تكوينها العام. قال الدكتور محمد حماسة في هذا الصدد: "إن الشاعر لا يستطيع مهما بلغ من الحدق في إجادة اللغة الأدبية المشتركة أن يتخلص تماماً في شعره من تأثير لهجته الخاصة، ولا بد أنه كان يتسرب بين الحين والآخر إلى شعره بعض خصائص لهجته اليومية التي يستعملها

١. منها:

- عامل الجوار، مثل: المساحة التي أقامت بها قبيلة تميم "كانت شاسعة؛ لذا لم تكن خالصة لها كلها، بل شاركها قبائل أخرى، أو فروع لقبائل، كما إن هناك قبائل أحاطت بها. ومعرفة القبائل المجاورة يفيدنا في التأثر والتأثير بينهما". لغة تميم - دراسة تاريخية وصفية ص ٣٧.
- ومن الخصائص التي شاركت فيها جاراتها، ظاهرة (إسكان حركة البنية، وحركة الإعراب)، قال الدكتور أحمد الجندبي: "من خصائص تميم، ومن جاورها، كبكر بن وائل، وتغلب، ومن لف لفهما". اللهجات العربية في التراث ١/٢٤٦.
- لذا نجد مصطلح (لغة نجد) يراد به لغات تميم، ومن كان يجاورهم في هذه البقعة المكانية، مثل: قيس وأسد:
- قال الفراء: "كل جمع كان واحدته بالهاء، وجمعه بطرح الهاء، فإن أهل الحجاز يؤثونه . . . وأهل نجد يذكرون ذلك". المذكر والمؤنث ص ١٠١.
- وينظر: لغة تميم - دراسة تاريخية وصفية ص ٥٣-٥٤.
- قال أبو حيان: "وأهل نجد من بني تميم، وقيس، وأسد يكسرونها". ارتشاف الضرب ٢/٩١٨.
- عامل التجارة: يمثل في تبادل السلع عن طريق الأسواق المنتشرة في الجزيرة العربية. فقد كانت العرب في الجاهلية يقيمونها في شهور من السنة، وينقلون من بعضها إلى بعضها، ويحضرها سائر قبائل العرب من بعد منهم ومن قرب. فكان من تميم -مثلاً- حكام الأسواق. ينظر: لغة تميم - دراسة تاريخية وصفية ص ٤١، ولهجة تميم ص ١٥.
- وقبيلة أسد - أيضاً - لها صلات تجارية بقریش، فكانت قوافل قریش التجارية المتجهة إلى الشام تمر عبر أراضي بني أسد، وكانت تحظى بحمايتهم. ينظر: لهجة أسد ص ١٩.
- عامل الدين: يمثل في تعظيم القبائل العربية للكعبة؛ مما يجعلهم يتجهون إلى مكة للحج. مثل: بني تميم "في الجاهلية على بقية من دين إبراهيم - عليه السلام - شأن غالبية العرب، فكانوا يعظمون الكعبة، ويحجون إليها، وكان لهم دور بارز في أداء هذه الشعيرة". لغة تميم - دراسة تاريخية وصفية ص ٤٩.
- فكانوا يقومون بالإفاضة بالناس من عرفة في الحج، فلم يكن الحاج أن ينتقل من عرفة إلا بعد أن يأذن أحد الموكلين بذلك. ينظر: المصدر السابق ص ٥١-٥٢. وينظر: لهجة تميم ص ١٧.
- بنو أسد "كانت تتوجه للحج كغيرها من القبائل تلي تليبتها الخاصة بها . . . وذلك أثناء طوافها حول الكعبة المشرفة". لهجة أسد ص ١٩.
- عامل النسب: بنو تميم - على سبيل المثال - توجد صلات مصاهرة بينهم وبين أهل مكة، مثل: السيدة خديجة -رضي الله عنها- كانت متزوجة قبل الرسول -ﷺ- من رجل تميمي. ينظر: لغة تميم - دراسة تاريخية وصفية ص ٤٢.
- عامل الحروب: كان الصراع بين القبائل في الجاهلية قائماً، مثل: الصراع بين تميم وقبائل: بكر، وقيس. ينظر: لهجة تميم ص ٢١-٢٣.
- عامل المكانة الاجتماعية: بنو تميم "كانت لهم مكانة سامقة بين العرب؛ واختصوا بأعمال جليلة". لغة تميم - دراسة تاريخية وصفية ص ٥١.
- من أعمالهم: الرادفة، والإفاضة بالناس من عرفة إلى الحج، والتحكيم بين المتنازعين في الأسواق وغيرها، والاشتراك مع قبائل أخرى في الدفاع عما يحدث في الأسواق من منازعات وظلم. ينظر: المصدر السابق ص ٥٢.
- وبنو أسد اشتهر منهم "حكام للعرب كانوا ينظرون في النزاعات التي تحدث بين الأفراد والقبائل". لهجة أسد ص ١٧-١٨.
- ٢. اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ص ١٨٠.
- ٣. الصّاحبي ص ٢٧.

في حياته العادية مع أبناء قبيلته، وقد يُكتب لهذا الاستعمال اللهجي الخاص الشبوع والانتشار، فيُصبح من خصائص اللغة المشتركة^(١)، وكلا النوعين - المستوى الخاص والعام - ثابت وروده في القراءات القرآنية، ومحمول نظيره في الشعر عند بعض النحويين على الضرورة؛ لأن النوع الأول قصرت القواعد عن شموله، والنوع الآخر فيه استعمالات لم تتسق مع القاعدة التي يُراد لها الاطراد.

وقد أشار بعض النحويين لإمكان أن يتكلم العربي بغير لغته، مثل:

١. قول ابن مالك (ت ٦٧١هـ): "... فيكون الجمع بين اللغتين في كلام واحد بمنزلة قولك: ما زيد قائماً، ولا عمرو منطلقاً، فتجمع في كلام واحد بين اللغة الحجازية واللغة التميمية"^(٢).

٢. قول الأشموني (ت ٩٠٠هـ): "... وقد جمع الأعشى بين اللغتين ..."^(٣).

٣. قول الصبان (ت ١٢٠٦هـ): "العربي قادرٌ على التكلم بغير لغته"^(٤).

٤. قول عباس حسن -من المحدثين-:

- "العربي قد يستخدم لهجة غير لهجة قبيلته، أو ألفاظاً غير ألفاظها، ويستغني بها عن لغته، أو لا يستغني"^(٥).
- "إذا اختلفت اللغة في القبيلة الواحدة، فنطق فريق بما ليس شائعاً في قبيلته فمرجع ذلك ... أن يَخير بعض أفرادها لغة قبيلة أخرى، ويستعملها دون لغته أو معها"^(٦).

ونتيجة لما سبق، يمكن تفسير النقاط الأربع التالية:

أ. استعمال الشاعر للغتين في نظم بيت واحد، مثل: قول ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "وقال^(٧): [الطويل]

فَطَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيْلَهُو
وَمَطْوَايَ مُشْتَقَانِ لَهُ أَرْقَانِ

فهاتان لغتان، أعني: إثبات الواو في (أخيلهُو) وتسكين الهاء في قوله (له)؛ لأنَّ أبا الحسن زعم أنَّها لغة لأزد السَّراة، وإذا كان كذلك فهما لغتان"^(٨).

وقال ابن دُرَيْد (ت ٣٢١هـ) ردّاً على مَنْ أنكر أنَّ العربي لا يجمع لفظين، إحداهما ليست من لغته في بيت واحد: "وقد جاء هذا في الشعر الفصيح كثيراً"^(٩).

١. لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٣١٣.

٢. شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٣٦.

٣. شرحه؛ للألفية ١٦٨/٣.

٤. حاشية الصبان ٣/٣٩٥.

٥. اللغة والنحو ص ٣٨.

٦. المصدر السابق ص ٣٥.

٧. سبق الوقوف عليه.

٨. الخصائص ١/٣٧١.

٩. جمهرة اللغة ٢/١٠٢٧.

ب . استعمال الشَّاعر للغة غيره، مثل قول الفرزدق^(١): [البسيط]

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نَعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ، وَإِذْ مَا مَثَلَهُمْ بَشَرٌ

ج . نسبة اللغات إلى قبيلتين أو أكثر، فمرة تُنسب إلى قبيلة الشَّاعر، ومرة إلى القبائل التي تُسرَّب لها الاستعمال من اللغة المشتركة.

د . ينقض القول القائل إنَّ (الرُّوَاةَ تَرْوِي الْأَبْيَاتَ بِتَغْيِيرٍ عَمَّا نَطَقَ الشُّعْرَاءُ؛ لاختلاف لهجاتهم، فكلٌّ يَرْوِي حَسَبَ لَهْجَتِهِ) مثل قول ابن ولاد (ت ٣٣٢هـ): "إِنَّ الرُّوَاةَ عَنِ الْفَرَزْدَقِ وَغَيْرِهِ مِنَ الشُّعْرَاءِ قَدْ تَغَيَّرَ الْبَيْتُ عَلَى لُغَتِهَا، وَتَرْوِيهِ عَلَى مَذَاهِبِهَا، فِيمَا يُوَافِقُ لُغَةَ الشَّاعِرِ وَيُخَالِفُهَا"^(٢)، وقول ابن هشام (ت ٧٦١هـ): "كَانَتِ الْعَرَبُ يَنْشُدُ بَعْضُهُمْ شِعْرَ بَعْضٍ، وَكُلٌّ يَتَكَلَّمُ عَلَى مَقْتَضَى سَجِيَّتِهِ الَّتِي فَطَرَ عَلَيْهَا"^(٣) بَأَنَّ الشُّعْرَاءَ يَسْتَعْمِلُونَ فِي شِعْرِهِمْ لُغَةً فِيهَا اسْتِعْمَالَاتٌ لُغَوِيَّةٌ لِلْهَجَاتِ مُخْتَلِفَةٌ، وَمَا دَامَتِ اللُّغَةُ الْمُوَحَّدَةُ يَفْهَمُهَا الْجَمِيعُ، وَيَسْتَطِيعُ الشُّعْرَاءُ وَالْخُطَبَاءُ مِنْ مُخْتَلَفِ الْقَبَائِلِ قَوْلَ الشَّعْرِ وَالْخُطَابَةِ بِهَا، فَمَاذَا يَصْعُبُ عَلَى الرُّوَاةِ وَحَدِّهِمْ عَنْ رِوَايَةِ الْأَشْعَارِ بِاللُّغَةِ الْأَدَبِيَّةِ الْمُوَحَّدَةِ؟ !
أضف إلى ذلك:

- أَنَّ بَعْضَ اللُّغَاتِ اللَّهْجِيَّةِ فِي الشَّعْرِ يَخْتَلِّ بِهَا الْوِزْنَ، مِثْلُ: الْكَشْكَشَةِ، وَالْكَسْكَسَةِ.
- أَنَّ مَا وَرَدَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْإِنْشَادِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْعَلَامَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ أَطْرَاحِهَا عِنْدَ أَثْنِ الْبَيْتِ، وَمَا وَرَدَ مَنْسُوبًا إِلَى قَبَائِلَ بَعِيْنَهَا - مِثْلُ: تَمِيمٍ، وَبَعْضِ الْحَجَارِيِّينَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْعَلَامَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ فِي بَعْضِ التَّرَاكِيْبِ - فَهُوَ مِنْ خِصَائِصِ اللُّغَةِ الْمَشْتَرَكَةِ، بِدَلَالَةِ وُرُودِ الْاِسْتِعْمَالِ فِي الْقِرَاءَاتِ^(٤).

وهذا التديير - أعني الرَّأيَ الثَّانِي - قَدْ يَحْسُمُ كَثِيرًا مِنْ اِخْتِلَافَاتِ النَّحْوِيِّينَ حَوْلَ وِفَاقِ الضَّرَائِرِ وَاللُّغَاتِ فِي وُرُودِ الظُّوَاهِرِ، لَكِنْ هُنَاكَ مَتَعَذِّرَاتٌ تَحُولُ دُونَ تَحْقِيقِهِ - فَضْلًا عَلَى أَنَّهُ انْطَلَقَ مِنْ مَقْدَمَةٍ خَاطِئَةٍ -:
أَوَّلًا: إِمْكَانُ تَحْقِيقِ هَذَا الرَّأْيِ فِي الشَّعْرِ الْمَنْسُوبِ صِرَاحًا إِلَى قَبَائِلِهِ، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ تَحْقِيقَهُ فِي الشَّعْرِ الْمَشْكُوكِ وَالْمُخْتَلَفِ فِي نَسْبَتِهِ، وَالْمُجْهُولِ النَّسْبَةِ؟ !، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥): [الطويل]

أَلَا حَبْدًا غَنَمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِلًا دِفْ

إِذْ يَتَعَذَّرُ تَوْجِيهِ ظَاهِرَةِ (الْوَقْفِ عَلَى الْمُنُونِ الْمَنْصُوبِ بِمَجْدُفِ الْأَلْفِ) فِي هَذَا الْبَيْتِ، أَهْيَ عَلَى لُغَةٍ رَبِيعَةٍ، أَمْ ضَرُورَةٌ؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ مُجْهُولَ النَّسْبَةِ.

١ . سبق الوقوف عليه .

٢ . الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٥٥ .

٣ . تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٤٨٥ .

٤ . ينظر: لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٣٣٦ - ٣٣٧ .

٥ . سبق الوقوف عليه .

ثانيًا: يَطْلُبُ العمل بهذا الرَّأْيِ معرفة اللُّغاتِ اللَّهْجِيَّةِ لكلِّ قَبِيلَةٍ، مثل: (بني تميم) نَسَبُ الكَسَائِي (ت ١٨٩هـ) إليهم تسكين واو (هو) وياء (هي)^(١)، ونَسَبُ الصَّحَارِيِّ (ت ٥١١هـ) إليهم - أيضًا - تشديد واو (هو) وياء (هي)^(٢).

هذا العمل ليس سهلًا، فلا بدَّ من "الرُّجُوعِ إلى الروايات القديمة الموثقة في كتب علوم القرآن، واللغة، والنحو، والمعاجم وغيرها من مصادر اللهجات العربية القديمة"^(٣)، أضف إلى ذلك:

- أن بعض اللغات غير منسوبة إلى أهلها.
- أن ما نجده في بعض نصوص النحويين من عدم التصريح بالقبيلة أو الجهة التي تنتمي إليها اللغات، مثل: "لغة لبعض العرب" و"على بعض اللغات"، فلورودها في أكثر من قبيلة^(٤)، مثل: قول الفراء (ت ٢٠٧هـ): "من العرب" في ظاهرة (عدم جزم الفعل المعلن) من نصه: "إن شئت جعلت (تحشى) في موضع جزم، وإن كانت فيها الياء؛ لأن من العرب من يفعل ذلك"^(٥)، بدون أن ينسبها، ثم استشهد ببني من شعر قبيلتي بني عيس من قيس، وبني حنيفة من بكر بن وائل من ربيعة؛ فهذه الظاهرة من استعمالات اللغة الأدبية.
- الاختلاف في نسبة اللغات، مثل: ظاهرة تشديد (هو) نصّ الألوسي (ت ١٣٤٢هـ) على حصرتها بقبيلة همدان دون جميع قبائل العرب، بينما نسبها الصحاري (ت ٥١١هـ) إلى تميم - أيضًا^(٦).

ثالثًا: ما توجيه الظاهرة الواردة في قراءة من القراءات، ونظيرها وارد في نظمين، أحدهما على لغة الشاعر، والآخر ليست لغته؟

من خلال تعليقات بعض النحويين يتضح توجيه الظاهرة في القرآن في هذه الحالة:

- السِّيرَاقِي (ت ٣٦٨هـ) علق - وقد تبعه ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) - على إنكار النحويين على سيبويه في ظاهرة (حذف الياء مع الألف واللام في الوقف) التي عدّها من الضرائر، مع ورود نظائرها في القرآن^(٧)، قال: "والذي أراد سيبويه - عندي - غير ما ذهبوا إليه؛ وذلك أن حذف الياء في مثل ما ذكرنا يتكلم به بعض العرب، والأكثر على إثباتها، وإنما أراد سيبويه أن الذين لغتهم إثبات الياء يحذفونها للضرورة تشبيهًا بالتونين، إذا كانت الألف واللام، والتونين يتعاقبان"^(٨).
- أبو حيان (ت ٧٤٥هـ):

١. ونُسبت إلى أسد وقيس. ينظر: الحكم ٣٤٥/٤، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ١٧٨، ولغة تميم (دراسة تاريخية وصفية) ص ٣٩٦، ولهجة قبيلة أسد ص ٢٠٣.

٢. ينظر: الإبانة في اللغة العربية ٥٦١/٤.

٣. لهجة أسد ص ٥٢.

٤. ينظر: السَّماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ص ١٥٥.

٥. معاني القرآن ١/١٦١.

٦. ينظر: الإبانة في اللغة العربية ٥٦١/٤.

٧. قراءة أبي جعفر، وأبي عمرو، ونافع: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [سورة الكهف: ١٧].

٨. شرح الكتاب ١/٢١٦، وينظر: ضرائر الشعر ص ٩٤.

- قال في (البحر المحيط) عند قوله - تعالى - ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٨]: "وقرأ نافع بإثبات ألف (أنا) إذا كان بعدها همزة مفتوحة أو مضمومة، وروى أبو نسيط إثباتها مع الهمزة المكسورة، وقرأ الباقر بجذف الألف، وأجمعوا على إثباتها في الوقف، وإثبات الألف وصلًا ووقفًا لغة بني تميم، ولغة غيرهم حذفها في الوصل، ولا تثبت عند غير بني تميم وصلًا إلا في ضرورة الشعر"^(١).

- قال في (ارتشاف الضرب) - بعدما أيدَ مذهب الكوفيين في قصرهم مدَّ المقصور على الضرورة -: "فأما قراءة طلحة بن مُصَرِّف^(٢): ﴿يَكَادُ سَنَاءُ بَرْقِهِ﴾ [سورة النور: ٤٣] بمدَّ (سنًا) . . . وينبغي أن يُعتقد فيه أن مدَّه لغة"^(٣).

فيلزم وفق هذا الرأي في حال ورود نظير للظاهرة اللهجية - المحمولة في أحد أحوالها على الضرورة - في القراءات أن تُوجَّه إلى أنها لغة، فـ: "ورود الظاهرة في القراءة لا يمنع أن تكون ضرورة شعرية من الناحية الفنية المتعلقة بوزن الشعر وقافيته، وعندئذ لا يكون الذي بين الشاعر والقارئ أكثر من التوارد على الوجه اللهجي بالمصادفة المحضة، وأن تواردهما على هذا النحو هو الغالب في كثير مما نلاحظه من مظاهر التوافق بين القراءات وضرورات الشعر"^(٤).

ويُقوي هذا التوجيه قول الزركشي (ت ٧٩٤هـ): "إنَّ القرآنَ والقراءاتِ حقيقتان متغايرتان"^(٥)، فهو نص، وهي طُرُق أداء، فعربية النص القرآني: براء من كل الظواهر اللغوية المستنكرة، فلا يوجد في القرآن حرف إلا وله وجه صحيح في العربية^(٦)، أما عربية نصوص القراءات فتتحقق فيها كثير مما يقع في الشعر من الظواهر اللهجية.

يرد هذا التوجيه بأن الظاهرة اللهجية لا يمكن أن تُعدَّ ضرورة ألبتة، ما وجدنا لها نظيرًا في عربية نصوص القراءات الصحيحة؛ لأن كل ما ورد عن الأئمة العشرة عن طريق النثر، هو صحيح مقروء، حتى لو خالف القياس النحوي؛ لأنها تحققت فيها أركان القراءة التي أفاض ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) في بيانها، منها: إضافة إلى صحة السند، وموافقة المصحف، موافقة العربية ولو بوجه "من وجوه النحو، سواء أكان أفصح أم فصيحًا مجمعًا عليه، أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضرُّ مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند الحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يُعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها، كإسكان ﴿بَارئُكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٥٤]، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٦٧]^(٧)، ونحوه، و﴿سبأ﴾

١. ٦٢٨-٦٢٧/٢.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. ٢٣٨٦/٥.

٤. الضرورة الشعرية - دراسة لغوية نقدية ص ٣٤٤.

وقد يكون الشاعر استعمل هذه الظاهرة اللهجية من أجل الوزن، وهو لا يعلم أنها لغة، قال الدكتور العدواني: "ونرد هذا التوافق إلى المصادفة؛ لأننا لا نريد أن ننسب إلى الشاعر علمًا لدنياً ذاتيًا سابقًا بلهجات العرب، بحيث نعزوك ما يوافق به - من ضروراته - لهجة قديمة إلى ذلك العلم، فهذا زعم لا نملك تأكيده بالأدلة القاطعة والبراهين . . . كيما نخلص إلى أن الضرورة ضرورة، وإن صادفت ما بدا في بعض القراءات القرآنية، والنصوص اللغوية الأخرى أنه لغة لبعض العرب". المصدر السابق.

٥. البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١.

٦. ينظر: شرح الهداية ص ٤١٩.

٧. سبق الوقوف عليها.

[سورة التمل: ٢٢- سبا: ١٥]^(١)، و﴿يَا بَنِي﴾ [سورة الصافات: ١٠٢]^(٢)، ﴿مَكَرَ السَّيِّئُ﴾ [سورة فاطر: ٤٣]^(٣)، و﴿نَجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ في الأنبياء [٨٨]^(٤)، والجمع بين السَّاكِنِينَ في ثاءات البزِّي، وإدغام أبي عمرو ﴿وَاسْطَاغُوا﴾ [سورة الكهف: ٩٧]^(٥)؛ لحمزة، وإسكان ﴿نَعْمًا﴾ [سورة النساء: ٥٨]^(٦)، و﴿يَهْدِي﴾ [سورة يونس: ٣٥]^(٧)، وإشباع الياء في ﴿نَرْتَمِي﴾ [سورة يوسف: ١٢]، و﴿يَتَقِي وَيَصْبِر﴾ [سورة يوسف: ٩٠]، و﴿أَفْتِدَةٌ مِنَ النَّاسِ﴾ [سورة إبراهيم: ٣٧]^(٨)، وضم ﴿لِلْمَلَائِكَةِ﴾^(٩) [سورة البقرة: ٣٤]، ونصب ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة آل عمران: ٤٧]، وخفض ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ [سورة النساء: ١]، ونصب ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا﴾ [سورة الجاثية: ١٤]، والفصل بين المضافين في الأنعام^(١٠)، وهمز ﴿سَاقِيهَا﴾ [سورة التمل: ٤٤]^(١١)، ووصل ﴿وَأَن يَلْبَسَ﴾ [سورة الصافات: ١٢٣]^(١٢)، وألف ﴿إِنَّ هَٰذَا﴾ [سورة طه: ٦٣]^(١٣)، وتخفيف ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [سورة يونس: ٨٩]^(١٤)، وقراءة ﴿لَيْكَةَ﴾ في الشعراء [١٧٩]، و[١٣]، وغير ذلك^(١٥). وقال السيوطي (ت ٩١١هـ) في هذا المعنى: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم، وحمة، وابن عامر، قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية"^(١٦).

١. ينظر: السبعة في القراءات ص ٤٨٠، ومعجم القراءات ٣٥١/٧.

٢. ينظر: المصدر السابق ص ٣٣٤، والمصدر السابق.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. ينظر: السبعة في القراءات ص ٤٣٠، ومعجم القراءات ٤٨/٦.

٥. ينظر: المصدر السابق ص ٤٠١، والمصدر السابق ٣٠٩/٥.

٦. ينظر: المصدر السابق ص ١٩٠، والمصدر السابق ٩٤/٢.

٧. ينظر: المصدر السابق ص ٣٢٦، والمصدر السابق ٥٤٧/٣.

٨. سبق الوقوف عليها.

٩. قراءة ابن كثير، وغيره. ينظر: الحتسب ٧١/١، ومعجم القراءات ٧٩/١.

١٠. وفي النشر: الملائكة.

١١. سبق الوقوف على القراءتين.

١٢. ينظر: السبعة في القراءات ص ٥٩٥، ومعجم القراءات ٤٥٥/٨.

١٣. قراءة ابن عامر: ﴿قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٧] سبق الوقوف عليها.

١٤. ينظر: السبعة في القراءات ص ٤٨٣، ومعجم القراءات ٥٢٧/٦.

١٥. ينظر: المصدر السابق ص ٥٤٨، والمصدر السابق ٥٢/٨.

١٦. ينظر: المصدر السابق ص ٤١٩، والمصدر السابق ٤٤٩/٥.

١٧. ينظر: المصدر السابق ص ٣٢٩، والمصدر السابق ٦١٤/٣.

١٨. ينظر: المصدر السابق ص ٣٦٨، والمصدر السابق ٤٥٢/٦ - ٨٥/٨.

١٩. ١٠/١.

٢٠. الاقتراح في أصول النحو وجدله ص ٦٩.

وأغلب القراءات التي نصّ عليها ابن الجزري في النصّ السابق حُمِلَتْ نظائرها في الشعر على الضرورة، فاستحضر هذا الرأي (في الشعر ضرورة، وفي القرآن لغات) لا يمنع من القول بالضرورة في القرآن؛ لأنّ "القرآن لا يُحمل على ما في الضرورة، ولا على ما فيه ضعف" (٨).

أضف إلى ذلك قول القشيري (ت ٤٦٥هـ): "إنّ القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي -ﷺ- تواتراً يعرفه أهل الصنعة، وإذا ثبت شيء عن النبي -ﷺ- فمن ردّ ذلك فقد ردّ على النبي -ﷺ- واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور، ولا يُقلد فيه أئمة اللغة والنحو، فإنّ العربية تُلقَى من النبي -ﷺ-، ولا يشكُّ أحد في فصاحته" (٩).

أمّا (القراءات الشاذة) في نظر القراء التي وافقت العربية بوجه من الوجوه، لو ذهبنا مذهباً نساوي فيه بينها وبين الضرائر في ورود الظاهرة اللهجية، فلنْ توقع هذه المساواة في (القول بوقوع الضرورة في القرآن)؛ لأنه لم تكتمل فيها شروط المقروء، إمّا على جهة السند (٣)، أو على جهة الرسم، وهذا المعنى واضح عند النحويين، مثل: قول الزجاج (ت ٣١١هـ) في ظاهرة (تسكين عين "مع") - التي أثبتت الدراسة أنها لغة ربيعة، وغنم، وتميم -: "ونصب ﴿مَعَكُمْ﴾ [سورة البقرة: ١٤] ككصب الظروف، تقول: (إنا معكم، وإنا خلفكم) ومعناه: إنا مستقرون معكم، ومستقرون خلفكم، والقراءة المجمع عليها فتح العين، وقد يجوز في الاضطرار إسكان العين، ولا يجوز أن يُقرأ بها (٤)، ويجوز (إنا معكم) للشاعر إذا اضطرّ... (٥).

وقد وقفت على التمايز بين عربية النصين، واحتمال ورود ما حكم عليه ضرورة في عربية نصّ القراءات، دون نصّ القرآن واضحاً عند بعض النحويين، مثل:

١. الدّر المصون ٣/٣٢٢.

٢. قوله في البرهان في علوم القرآن ٢/١٢٢.

٣. واشترط في المقروء به: تواتر نقله عن رسول الله -ﷺ- قرآنًا، واستفاض نقله كذلك، وتلقّته الأمة بالقبول - كهذه القراءات السبع - فما لم يوجد فيه ذلك - كما عدا السبع، أو كما عدا العشر - فممنوع من القراءة به منع تحريم في الصلاة وخارج الصلاة، وإنما نقلها من نقلها من العلماء لفوائد فيها، تتعلق بعلم العربية لا للقراءة بها. ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن ص ٢٥٧.

وكان للجزري رأي مخالف في قضية (تواتر المقروء) قال: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية - ولو احتمالاً - وصحّ سندها: فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها... هذا هو الصحيح عند الأئمة". النشر في القراءات العشر ٩/١.

ثمّ عليّ عند (صحّ سندها): "إنما نعني به أن يروي العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة - عند أئمة هذا الشأن الضابطين له - غير معدودة عندهم من الغلط أو ممّا شذ بها بعضهم، وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن؛ ولم يكن فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأنّ مجيء الأحاد لا يثبت به قرآن، وهذا لا يخفى ما فيه... وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف، انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، وقد كت - قبل - أجنح إلى هذا القول، ثمّ ظهر فساده". المصدر السابق ١٣/١.

٤. جاءت عليها قراءة: ﴿قَالُوا إنا مَعَكُمْ﴾ [سورة البقرة: ١٤]. سبق الوقوف عليها.

٥. معاني القرآن وإعرابه ٨٨/١.

١. السِّيرَاقِي (ت ٣٦٨هـ):

في ظاهرة (رُفْع الاسمِ بتأويل معنى في الكلام)^(١)، قال: "ومن ذلك قوله^(٢): [الطَّوِيل]

لِيُنْكَ يَزِيدُ ضَارِعَ لِحْصُومَةٍ وَمُخْبِطٌ تَمَّا تُطْلِحُ الطَّوَائِحُ

فبدأ بفعل لم يُسَمَّ فاعله، ثُمَّ أتى بالفاعل بعد أن بنى الفعل بناء ما لم يُسَمَّ فاعله، وكان الوجه أن يقول: لِيُنْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ، وتقدير الرُّفْع في الثاني، وهو (ضارع لِيُنْكَ) ضارعٌ لِحْصُومَةٍ، وذلك أنه لما قال: لِيُنْكَ يَزِيدُ، دل هذا الفعل على أنه أمر قومًا بِكَوْنِهِ، فقال: ضارع لِحْصُومَةٍ، يعني مَنْ أمره بالبقاء، وأضمر (لِيُنْكَ)، ومثل ذلك قراءة بعضهم^(٣): ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٧] على تقدير: زَيْنُهُ شُرَكَاءُهُمْ؛ لأنه قد دل (زَيْنٌ) على قوم قد (زَيْنُوا) فرفعهم على ذلك الفعل، وهم الشركاء، وليس هذا بالمختار في كتاب الله؛ لأنه لا يجري مجرى ضرورة الشاعر^(٤).

ذكر السِّيرَاقِي هذه الظاهرة ضمن الضرائر، فبعد أن فسّر وقوع الظاهرة في بيت لبيد بن ربيعة، نظر لها بقراءة أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ (ت ٧٤هـ)، والحسن البصري (ت ١١٠هـ)، وغيرهما بقوله: "ومثل ذلك"، ثم قال: "وليس هذا بالمختار في كتاب الله - تعالى - لأنه لا يجري مجرى ضرورة الشاعر"، فيفهم من كلامه الأخير: أنه يُجيز وقوع ما حمله في الشعر على الضرورة في القراءة، ولا يُجيز وروده في القرآن؛ لأنه لا يجري مجرى ضرورة الشاعر.

١. هذه الظاهرة - أيضاً - صنفها القَزَّازُ القِبرَوَانِيُّ من الضرورات، ونقل "زعم قوم أن هذا جائز في الكلام، وأن منه: قوله - جلَّ وعزَّ - ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٧] قالوا: فالشركاء مرفوعون بالمعنى، أي: زَيْنُهُ شُرَكَاءُهُمْ". ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٨٩، ولم يستنكر ذلك.

والذي أراه: أن هذه الظاهرة يجب أن تخرج من دائرة الضرورات؛ لوجود نظيرها - قال ابن جني: "والحمل على المعنى كثير جداً، وقد أفرزنا له فضلاً في جملة (شجاعة العربية) من كتابنا الموسوم بالخصائص". المحاسب ١/ ٢٣٠، وينظر: الخصائص ٢/ ٣٦٢ - في قراءة القراء، مثل: - قراءة ابن عامر - ينظر: السبعة في القراءات ص ٤٥٦، ومعجم القراءات ٦/ ٢٧٤ - ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ [سورة النور: ٣٦-٣٧]، أي: يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ. - قراءة ابن كثير - ينظر: المصدر السابق ص ٥٨٠، والمصدر السابق ٨/ ٣٠٨ - ﴿كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ﴾ [سورة الشورى: ٣]، أي: يوحى الله.

وقد أجاز معظم العلماء هذه الظاهرة. ينظر: المقتضب ٣/ ٢٨١، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٩٣، ومعاني القراءات ٢/ ٢١٠ - ٣٥٥، وكتاب الشعر ص ٤٩٩، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٤١٤، والمحاسب ١/ ٢٢٩، والمفصل ص ٤١، وشرح المفصل ١/ ٢١٤، وشرح نهج البلاغة ١١/ ١٧٨، والجامع لأحكام القرآن ١٢/ ٢٧٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٣، والدر المصون ٤/ ٤٥٧ - ٦٩٥، وشرح الأشموني ١/ ٣٩٣، وحاشية الصبان ١/ ٦٦.

٢. قائله: لبيد بن ربيعة العامري. ديوانه ص ٢٣٢.

نسخة الديوان:

لِيُنْكَ يَزِيدُ

٣. قراءة أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، والحسن، وأبي عبد الملك قاضي الجند، وعلي بن أبي طالب في رواية. ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٥، ومعجم القراءات ٢/ ٥٥٢.

٤. ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق الدكتور عوض القوزي ص ٢٥١ - ٢٥٢.

في هذه الدراسة اعتمدت تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، وعند البحث عن هذا النص في تحقيقه، وجدت صفحته ساقطة.

٢. ابن جني (ت ٣٩٢هـ):

قال: "وأما قراءة الحسن^(١): ﴿ثُمَّ يُدْرِكُ الْمَوْتَ﴾ [سورة النساء: ١٠٠] بالنصب، فعلى إضمار (أن)، كقول الأغشي^(٢):
[الطويل]

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَدْخُلُ الذَّلُّ وَسْطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا

أراد: (فَأَنْ يُعْصَمَا) وهذا ليس بالسَّهْل، وإنما بآبه الشعر لا القرآن^(٣).

٣. الزمخشري (ت ٥٣٨هـ):

رد قول الزجاج (ت ٣١١هـ) أَنَّ الفعل (وَيَعْلَمَ) في قوله - تعالى -: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ [سورة الشورى: ٣٥] نُصِبَ عَلَى إِضْمَارِ (أَنْ)؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا جَزَاءً، بقول سيبويه: "ضعيف، وهو نحو من قوله^(٤): [الوافر]

وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرْجَا

هذا يجوز، وليس بجذ الكلام ولا وجهه...^(٥).

وعلق أنه "لا يجوز أَنْ تُحْمَلَ القراءة المستقيضة على وجه ضعيف ليس بجذ الكلام ولا وجهه، ولو كانت من هذا الباب لما أخلى سيبويه منها كتابه، وقد ذكر نظائرها من الآيات المشككة"^(٦).

فقد منع أَنْ تُحْمَلَ آية الشورى على وجه ضعفه سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الكلام، وحمل وُروده على الشعر، في حين حمل قراءة عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) الشاذة على وجه ضعيف، لا يقع إلا في الشعر، قال في قراءة قوله - تعالى -: ﴿بَلْ تَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ [سورة الأنبياء: ١٨]: "وقرئ^(٧): فيدمغه بالنصب، وهو في ضعف قوله^(٨): [الوافر]
سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرْجَا"^(٩).

٤. أبي حيان (ت ٧٤٥هـ):

نقل رأي البصريين في مسألة (حذف العائد)، قال: "وهذا لا يجوز عند البصريين، إلا في الشعر، أو في شاذ من القرآن، كقراءة مَنْ قَرَأَ: ﴿أَفَحُكُّمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَبْغُونَ﴾ [سورة المائدة: ٥٠]"^(١٠).

١. وغيره. ينظر: معجم القراءات ١٤١/٢.

٢. سبق الوقوف عليه.

٣. المحتسب ١٩٦/١.

٤. سبق الوقوف عليه.

٥. الكتاب ٩٢/٣.

٦. الكشف ٢٢٧/٤-٢٢٨.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. سبق الوقوف عليه.

٩. الكشف ١٠٧/٣-١٠٨.

١٠. البحر المحيط ٣٤٨/٢.

٥. ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ):

قال: "إنَّ القولَ بالإضافة والفصل لثبوته في الجملة في القراءة المتواترة، وفي كثير من الأشعار العربيَّة أولى من القول بحذف التَّوْن؛ لأنَّ ذلك إنما وُرد في ضرورة أو في قراءة شاذَّة" (١).

والذي أراه: أنَّ استحضار هذا القول (في الشعر ضرورة، وفي القرآن لغات) ونظير الضرورة قراءات شاذَّة يُلغِي خصوصية مصطلح (الضرائر) بالشعر. قال السيوطي (ت ٩١١هـ): "القراءات الشاذَّة في العربيَّة إذا لم تُخالف قياساً معلوماً - بل ولو خالفته - يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه" (٢). فهي تُعدُّ من كلام العرب الفصحاء.

• الرأْيُ الثَّالثُ: فَيُضَرُّوهُ عَنِ الظَّاهِرِ إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهَا لُغَةً مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ.

يَتَضَحُّ مِنْ حَجَرِ ابْنِ مَالِكٍ (ت ٦٧٢هـ) لضابط الضرورة، وتضييق نطاقها: أَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُهَا فِي التَّخْلُصِ مِمَّا جَاءَ مُخَالَفًا لِلْقَاعِدَةِ، فَهُوَ يَحْتَرِمُ السَّمَاعَ وَيَعْتَنِي بِهِ، فَلَا يُبَادِرُ فِي الْحُكْمِ عَلَى مَا خَالَفَ الْأَصُولَ الْمَقْرُورَةَ بِالضَّرُورَةِ، كَمَا هُوَ دَأْبُ الْجُمْهُورِ، إِنَّمَا يَتَلَطَّفُ فِي تَوْجِيهِ الشَّوَاهِدِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْقَاعِدَةِ، فَرُبَّمَا كَانَتْ لُغَةً مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ. قَالَ الدُّكُورُ مُحَمَّدٌ حِمَاسَةً: "وَالْحَقُّ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ كَانَ يَضَعُ فِي عَتَبَارِهِ اللَّهْجَاتِ الْمُخْتَلِفَةَ، وَالْقَرَاءَاتِ، وَالْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ، فَإِنْ وَرَدَ فِيهَا شَيْءٌ قَالَ النَّحَاةُ عَنْ نَظِيرِهِ فِي الشَّعْرِ إِنَّهُ ضَرُورَةٌ، لَمْ يَعُدَّهُ هُوَ كَذَلِكَ، بَلْ يُرْجِعُ كُلَّ ظَاهِرَةٍ إِلَى أَصْلِهَا، وَأَحْيَانًا يَنْصُ عَلَى أَنَّهُ لَهْجَةٌ قَبِيلَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَضَرُورَةٌ عِنْدَ غَيْرِهِمْ" (٣)، مِثْلَ ظَاهِرَةِ (الْوَقْفُ عَلَى الْمَنْوَنِ الْمَنْصُوبِ بِمَحْذُوفِ الْأَلْفِ): عَدَّهَا الْجُمْهُورُ مِنَ الضَّرَائِرِ (٤)، وَنَسَبَهَا ابْنُ مَالِكٍ إِلَى رِبْعَةٍ (٥).

وَاخْتَارَ هَذَا الرَّأْيُ بَعْضَ التَّخَوُّينَ حَتَّى مِنْ مَتَّبِعِي رَأْيِ الْجُمْهُورِ (٦)، مِثْلَ:

١. السَّيْرَاقِي (ت ٣٦٨هـ):

ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ حَوْلَ الضَّرَائِرِ فِي بَابِ الْبَدَلِ: أَنَّ قَوْلَ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ (٧): [البسيط]

سَالَتْ هُذَيْلُ

١. تمهيد القواعد ٣٢٦٦/٧.

٢. الاقتراح ص ٦٨.

٣. لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٩٧.

٤. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٦٣.

٥. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٨٠/٤.

٦. ومن الحديثين الذين احتذوا هذا الرأي:

أ. الدُّكُورُ أَحْمَدُ الْجَنْدِيُّ، قَالَ بَعْدَ مَا أَوْرَدَ رَأْيَ أَبِي سَعِيدٍ الْقُرَشِيِّ إِنَّ مَوَافَقَةَ الضَّرُورَةِ لِبَعْضِ لُغَاتِ الْعَرَبِ لَا تُخْرِجُهَا مِنْ دَائِرَةِ الضَّرُورَاتِ: "وَلَا أَوَافِقُ عَلَى رَأْيِ هَذَا الْعَالِمِ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ إِذَا وَافَقَتْ لُغَةً عَرَبِيَّةً فَلَا تَكُونُ ضَرُورَةً، بَلْ لَهْجَةٌ يَجِبُ أَنْ نَحْسِبَ لَهَا حَسَابًا؛ لِأَنَّهَا تَمَثَّلُ بَيِّنَةً لُغَوِيَّةً". اللَّهْجَاتُ الْعَرَبِيَّةُ فِي التَّرَاثِ ٤٨٤/٢.

ب. الدُّكُورُ أَحْمَدُ الْجَنْبَاقِي، قَالَ: "إِنَّ صَرْفَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الشَّعْرِ لَيْسَ ضَرُورَةً شَعْرِيَّةً؛ لِأَنَّهُ لُغَةٌ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ". الْأَعْلَامُ الْمُؤَنَّثَةُ الثَّلَاثِيَّةُ السَّائِكَةُ الْوَسْطَى بَيْنَ الصَّرْفِ وَعَدَمِهِ ص ٢٧٦.

٧. سبق الوقوف عليه.

وقول آخر^(١): [الخفيف]

سَالَتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَانِي

ليس من تخفيف الهمز؛ وذلك أَنَّ من العرب مَنْ يقول ذلك، فلا يهمز، والشَّاعِرُ نَظَمَ على هذه اللغة^(٢).

٢. ابن خُروف (ت ٦٠٩هـ):

علق على ظاهرة [إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح] في قول الشاعر^(٣): [الوافر]

ألم يأتِكَ والأنباء تُنمي
بما لاقت لبون بني زياد؟

"ليست بلغة - كما ذكر الزجاجي وغيره - بل فعله ضرورة"^(٤).

٣. ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ):

قال: "(يَدٌ) و(دَمٌ) فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي التَّنْبِيَةِ: (يَدَانِ) و(دَمَانِ) فلا تَرُدُّ الذَّاهِبَ؛ لَأَنَّكَ لَا تَرُدُّهُ فِي الْإِضَافَةِ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

[الكامل]

يَدَيَانِ بِيضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ
قَدْ تَمَنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا

ويُروى: مُحَرَّقٌ، والشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: (يَدَيَانِ) بِرَدِّ السَّاقِطِ . . . وَحَمَلَهُ أَصْحَابُنَا عَلَى الْقَلَّةِ وَالشَّدُوذِ، وَجَعَلُوهُ مِنْ قَبِيلِ الضَّرُورَةِ^(٦)، وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ فِي (الْيَدِ): (يَدَى) فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا، يَجْعَلُهُ مَقْصُورًا، كـ (رَحَى) و(قَتَى)^(٧).

٤. أبي حَيَّان (ت ٧٤٥هـ):

رَدَّ عَلَى مَنْ عَدَّ ظَاهِرَةَ (حَذْفِ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ فِي الْحَرْفِ الصَّحِيحِ اسْمًا وَفِعْلًا) مِنْ قَبِيلِ الْمُنَوَّعِ، أَوْ قَصَرَهَا عَلَى الضَّرُورَةِ بِحِكَايَةِ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهَا لُغَةٌ تَمِيمِيَّةٌ. قَالَ: "وَإِذَا ثَبَتَ نَقْلُ أَبِي عَمْرٍو أَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ تَمِيمِيَّةٌ، كَانَ ذَلِكَ حُجَّةً عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ"^(٨).

٥. ابن هشام (ت ٧٦١هـ):

قال: . . . وقراءة بعضهم^(٩): ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي﴾ [سورة الأنبياء: ٢٤] وتسكين عينه لغة غنم، وربيع، لا ضرورة^(١٠).

٦. ابن عَقِيل (ت ٧٦٩هـ):

١. سبق الوقوف عليه.

٢. ينظر: ضرورة الشعر ص ١٤٠.

٣. سبق الوقوف عليه.

٤. شرحه لكتاب سيبويه ص ٣٩٥.

٥. سبق الوقوف عليه.

٦. يرى البصريون هذه الظاهرة من الضرورات.

٧. شرح المفصل ٢٠٥/٣.

٨. التذيل والتكميل ٢١٧/١.

٩. سبق الوقوف عليها.

١٠. مغني اللبيب ص ٤٣٩.

قال: "ومن العرب مَنْ يسكنها، ومنه قوله^(١): [الوافر]

فَرِشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ
وَلِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لَمَامَا

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة - وليس كذلك - بل هو لغة ربعة، وهي عندهم مبنية على السكون^(٢).

٧. البغداديّ (ت ١٠٩٣هـ):

قال ردًا على ابن هشام (ت ٧٦١هـ) في ظاهرة (إثبات ألف "ما" الاستفهامية) - عندما ذكر أن وقوعها في الشعر ضرورة، وفي الكلام نادرًا -: "وإذا ثبت أن هذه لغة لبعض العرب، لم يكن إثبات الألف نادرًا، ولا ضرورة^(٣)".

٨. الألوسي (ت ١٣٤٢هـ):

قال في كتابه حول الضرائر: "وقد يُسمّى الحكم الذي وافق بعض لغات العرب شاذًا، وهو غير الضرورة، وكذا النادر غير الضرورة^(٤)".

والذي يبدو أن هذا الرأي (نفي الضرورة عن الظواهر إذا ثبت كونها لغة من لغات العرب) حقيق أن يكون هو الأصل الذي يجب مراعاته في دراسة الضرائر؛ نتيجة لثلاثة أسباب:

- تعذر الرأيين الأولين.

- أن الموافقة بين الضرورة واللغة في الظواهر التي فارت "ما عليه بقية بابه"^(٥) يستحيل حملها على الضرورة؛ لورود نظائرها في أنواع نثرية مختلفة، وفي القراءات القرآنية تحديدًا، و"القرء أصحاب أداء، وأهل تلق وعرض، وهم من هذه الناحية أدق من النحاة في نقلهم اللغة"^(٦)، قال ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) في ذلك: "فإني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل، وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ، فرأيت كلاً منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهبًا من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجهًا لا يمنع"^(٧). وقد كان بعض القرء علماء في اللغة، مثل: أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ).

- اتفاق هذا الرأي مع جملة من الأمور؛ إذ يتفق مع:

○ اشتراط الاتجاهين ل (عدم التطير النثري) للحكم على الظواهر أنها من قبيل (الضرائر).

○ كلمة النحويين "ما جاء مثله في القرآن، وقرأت به القرء لم يدخل مثله في ضرورة الشعر"^(٨).

١. قائله: جرير. ديوانه ص ٤١٠.

٢. شرحه؛ لألفية ابن مالك ٧٠/٣.

٣. خزائن الأدب ١٠٠/٦.

٤. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النادر ص ٣٤.

٥. الخصائص ٩٨/١.

٦. حاشية ضوابط الفكر النحوي ص ٢٢٣.

٧. الحجة في القراءات السبع ص ٦٠ - ٦١.

٨. شرح الكتاب؛ للسيرافي ١٥٦/٢.

○ حقيقة أن القرآن متبوع، وليس تابعاً^(١)، وأنه "لا ينبغي أن يُقاس القرآن على شيء، بل الواجب أن يُقاس عليه، فهو النصّ الصحيح"^(٢).

○ حقيقة أن القراءات القرآنية تُعزز الآراء، وتُصحّحها، وتُقوّي رأياً على رأي^(٣)؛ فورد قراءات متواترة أو شاذة على الظواهر الخارجة عن الأصول، فيه تصحيح للرأي القائل أنها ضرورة، وتعزيز للمذهب الذي يرى نفي الضرورة عنها؛ لأنّ "أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف قراءة القرآن على الأفسى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية؛ لأنّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، والمصير إليها"^(٤)، وأنّ "القراءات القرآنية مصدرها النقل، لا القياس النحوي، فكل ما يصحّ قراءة يصحّ لغة . . ."^(٥)، مثل: قراءات القراء السبعة والعشرة المخالفة للقياس، "لا يجوز الطعن فيها، بل ينبغي أن يُزَيَّف بها قول يُخالفها، وتُجعل هي شاهداً على الوقوع"^(٦).

○ حقيقة أن القراءات القرآنية أوثق الشواهد التي تبين لغات اللهجات، فلا تجوز تخطئها، أو تقبيحها، أو وصفها بالرداءة، ففي القرآن ورد الفصح، والأفصح، فما ورد في قراءات القراء خارجاً عن القياس - غير ما ورد في القرآن - أُريد به الفصح^(٧)، وهي في أقل الأحوال شاهدة على نطق فصح وارد عن العرب. ونقل السيوطي (ت ٩١١هـ) عن ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) أنه قد أجمع الناس جميعاً على أن اللغة إذا وردت في القرآن، فهي أفصح ممّا في غير القرآن، لا خلاف في ذلك^(٨).

وعلى ما سبق يجب أن ينظروا إلى هذه الآيات على أنها ليست من ضرورة الشعر؛ لورود الظواهر التي تشتمل عليها في أفصح نصّ وأبلغه، وهو القرآن الكريم^(٩)، سواء أكانت القراءات صحيحة، أم شاذة عملاً بمبدأ أن القرآن الكريم يجوز الاحتجاج به في العربية بكل ما ورد أنه قرئ به، لذلك كله يلزم (نفي الضرورة عن الشعر إذا وافق وقوعها في القرآن). ومَن عَمِل بهذا اللازم^(١٠):

١. ينظر: نظرة في النحو ص ٣٢٢.

٢. القراءات واللهجات ص ١٢٩.

٣. ينظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ص ٨٧.

٤. النشر في القراءات العشر ١/١١.

٥. أسباب الاعتراض على القراءات القرآنية المتواترة عرض وقد ص ٣١٣.

٦. فيض نشر الاشراف من روض طي الاقتراح ١/٤٣١.

٧. ينظر: خزانة الأدب ٤/٤٣٥.

٨. ينظر: المزهري ١/١٦٨.

٩. لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٢٠.

١٠. من الحديثين:

أ. محمد حماسة.

- قال في ظاهرة (حذف نون الرفع من المضارع المرفوع): "وأرجو ألا يُعد ضرورة؛ لورود مثله في الحديث والقرآن". العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ٣٦٦.

- قال: "وكان الأولى ألا يُعد ما في بيتين ضرورة؛ لورود مثله في القراءة القرآنية". لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٢١ =

١. أبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ):
 - قال: "وقد رُوي أنه قد قرئ: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾ [سورة هود: ١١١] منوناً^(١)، كما قال الله - تعالى -: ﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا﴾ [سورة الفجر: ١٩]، فوصف بالمصدر. فإن قال: إن ﴿لَمَّا﴾ فيمن ثقل إنما هي (لما) هذه، وقف عليها بالألف، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، فذلك مما يجوز في الشعر^(٢). استبعد الفارسيّ هذا التوجيه؛ لحظر نظيره في الشعر على الضرورة.
 - قال: "... ولا يحسن أن يُحمل قوله تعالى في من رفع^(٣): ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أَرِينِي﴾ [سورة طه: ٦٣] على هذا؛ لأنه جاء في الشعر؛ للحاجة إلى إقامة الوزن^(٤).
 ٢. السّيراقى (ت ٣٨٥هـ):
 - قال في ظاهرة (حذف الياء مع الألف واللام): "إنّ سيبويه قد ذكره في باب ضرورة الشاعر، فأنكره كثير من الناس، وقالوا: قد جاء في القرآن بحذف الياء في غير رؤوس الآي، وقرأ بها عدّة من القراء، كقوله - تعالى -: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [سورة الكهف: ١٧]، وفي آي غيرها، وما جاء مثله في القرآن، وقرأت به القراء لم يدخل مثله في ضرورة الشعر^(٥). نفى السّيراقى ظاهرة (حذف الياء مع الألف واللام) عن الضرورة؛ لورود نظيرها في القرآن.
 - قال في ظاهرة (إثبات ألف "أنا" في الوصل): "كيف يكون هذا ضرورة، وفي القراء من يُثبت هذه الألف في الوصل، فيقرأ: ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾ [سورة الممتحنة: ١] وما كان في القرآن مثله لا يُقال له ضرورة؟"^(٦).
 ٣. ابن جنّي (٣٩٢هـ):
 ردّ على من أنكر ظاهرة (تسكين حركة الإعراب) أو عدّها من الضرائر بؤرودها في القراءات والشعر، قال: "وأما ﴿إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ﴾ [سورة النساء: ٥٨]، و﴿قُتُبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٥٤] فرواها القراء عن أبي عمرو بالإسكان^(٧)،
-
- ب. أحمد مكّي الأنصاريّ، قال في ظاهرة (حذف الياء من المنقوص): "وما دام لها نظائر تطلّ كونها من الضرورة الشعرية؛ لأنّ القرآن الكريم ليس من الشعر في شيء، مصداقاً لقول الله - تبارك وتعالى -: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ [سورة يس: ٦٩] ... هي موجودة في النثر كذلك، وفي أعلى نص في الوجود وهو القرآن الكريم، ومادام الأمر كذلك فإنّ جعلها من الضرورات الشعرية غير صحيح ولا مستقيم". دفاع عن كتاب الله (القرآن) ... والضرورة الشعرية ص ٥-٦.
١. ذهب أبو عبيد إلى أن أصلها (لما) منوناً، وقد قرئ كذلك. ينظر: معجم القراءات ١٤٥/٤.
 ٢. الحجة في علل القراءات السبع ٢٧٤/٣.
 ٣. قراءة ابن عامر، وحمزة، ونافع، والكسائي. ينظر: السبعة في القراءات ص ٤١٩، والنشر في القراءات العشر ١٦٠/٢.
 ٤. المسائل الحليليات ص ٢٦٢.
 ٥. سبق الوقوف عليها.
 ٦. شرح الكتاب ٢١٦/١.
 ٧. ضرورة الشعر ص ٧٨.
 ٨. سبق الوقوف عليها.

ورواها سيبويه بالاختلاس^(١)، وإن لم يكن كان أزكى فقد كان أدكى، ولا كان بحمد الله مُزناً بريئة، ولا مغموزاً في رواية، لكنَّ قوله^(٢): [السريع]

* فاليوم أَشْرَبَ غيرُ مُسْتَحْقَبِ *

وقوله^(٣): [السريع]

* وَقَدْ بَدَا هُنَاكَ مِنَ الْمُنْزَرِ *

وقوله^(٤): [البسيط]

سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوَاؤُ مَنْزِلُكُمْ وَهَرَيْرَى وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ

فمُسَكَّنٌ كله، والوزنُ شاهد ومصدِّقه، وأَمَّا دَفَعَ أَبِي الْعَبَّاسِ^(٥) ذلك فمدفوع وغيرُ ذي مرجوع إليه، وقد قال أبو علي في ذلك في عدَّة أَمَاكن من كلامه، وقلنا نحن معه ما أيده وشدَّ منه. وكذلك قراءة مَنْ قَرَأَ^(٦): ﴿بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [سورة

الزخرف: ٨٠] وعلى ذلك قال الرَّاعِي^(٧): [البسيط]

تَأْتِي قُضَاعَةٌ أَنْ تَعْرِفَ لَكُمْ نَسَبًا وَأَبْنَا نَزَارٍ فَاتُّمَّ بِبُضَّةِ الْبَلَدِ

فإنَّه أَسَكَنَ الْمَفْتُوحَ^(٨).

٤. أبو العلاء المعري (٤٤٩هـ):

قال: "... فانتقلت إلى الكوفة، فأقمت في جوار حمزة بن حبيب، فسمعتَه يقرأ بأشياء يُنكرها عليه أصحاب العربية، كخَفَضَ (الأرحام)^(٩) في قوله - تعالى -: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [سورة النساء: ١]، وكَسَرَ الياء^(١٠) في قوله - تعالى -: ﴿وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِحِينَ﴾ [سورة إبراهيم: ٢٢]، وكذلك سكونِ الهمزة^(١١) في قوله - تعالى -: ﴿اسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرُ السُّيِّئِ﴾ [سورة فاطر: ٤٣] وهذا إغلاق لباب العربية؛ لأنَّ الفرقان ليس بموضع ضرورة، وإنما حُكي مثل هذا في المنظوم^(١٢).

١. سيبويه لا يُجيز الإسكان إلا في الضرورة. ينظر: الكتاب ٢٠٢/٤ - ٢٠٤

٢. سبق الوقوف عليه.

٣. سبق الوقوف عليه.

٤. سبق الوقوف عليه.

٥. المبرد لا يُجيز التسكين مطلقاً. ينظر رأيه في ضرورة الشعر ص ١٢٢، والخصائص ٧٥/١، والتذيل والتكميل ٢١٧/١.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. ديوانه ص ١٠٢.

الشاهد: (أَنْ تَعْرِفَ). أَسَكَنَ الْمَفْتُوحَ.

٨. الخصائص ٣٤٢/٢.

٩. سبق الوقوف عليها.

١٠. سبق الوقوف عليها.

١١. سبق الوقوف عليها.

١٢. رسالة الغفران ص ١١٢.

٥. ابن السَّيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ):

قال: "وَحَذَفُ التَّنْوِينِ لِقِيتَاءِ السَّاكِينِ، فَإِنَّ هَذَا لَا يُعَدُّ ضَرْوَةً شَاعِرٌ؛ فَقَدْ قَرَأَ الْقَرَاءُ^(١): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص: ١-٢]، وقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ^(٢): ﴿عَزَّيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣٠]"^(٣).

٦. الزَّحَّشَرِيُّ (ت ٥٣٨هـ):

قال: "وَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ^(٤): ﴿قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٧] بَرَفْعٍ (الْقَتْلُ)، وَنَصْبٍ (الأَوْلَادُ)، وَجَرِّ (الشُّرَكَاءُ) عَلَى إِضَافَةِ (الْقَتْلِ) إِلَى (الشُّرَكَاءِ) وَالْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ الظَّرْفِ، فَشَيْءٌ لَوْ كَانَ فِي مَكَانِ الضَّرُورَاتِ - وَهُوَ الشَّعْرُ - لَكَانَ سَمِجًا مُرَدودًا، كَمَا سَمِجَ وَرُدَّ^(٥): [الكامل]

* نَحْ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ *

فَكَيْفَ بِهِ فِي الْكَلَامِ الْمُنْثَوْر؟ فَكَيْفَ بِهِ فِي الْقُرْآنِ الْمَعْجِزِ مُجَسِّنَ نَظْمِهِ وَجَزَالَتِهِ؟"^(٦).

٧. ابْنُ الدَّهَّانِ (ت ٥٦٩هـ):

قال: "قَدْ حَذَفُوا التَّنْوِينِ لِقِيتَاءِ السَّاكِينِ . . . وَلَا أَحَبُّ أَنْ أَجْعَلَ ذَلِكَ ضَرْوَةً؛ لِأَنَّهُ قَدْ قُرِئَ^(٧): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص: ١-٢]"^(٨).

٨. الْمُظَفَّرُ بْنُ الْفَضْلِ الْعُلَوِيِّ (ت ٦٥٦هـ):

وَيَجُوزُ لِلشَّاعِرِ الْمَوْلَدِ حَذْفُ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ لِلضَّرُورَةِ مَعَ دَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا، كَمَا قَالَ الْكُمَيْتُ^(٩): [الطَّوِيلُ]

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرُبُ وَلَا لِعَبَا مَنِي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

أَرَادَ: أَوْ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ . . . وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿نِعْمَةً مِّنْهُمَا عَلَيَّ﴾ [سورة الشعراء: ٢٢] إِنَّ الْمُرَادَ: أَوْ تِلْكَ نِعْمَةٌ؟، وَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ فَقَدْ زَالَتِ الضَّرُورَةُ مِنَ الشَّعْرِ^(١٠).

١. سَبَقَ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا.

٢. سَبَقَ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا.

٣. الْحُلُّ فِي إِصْلَاحِ الْخَلَالِ مِنْ كِتَابِ الْجُمَلِ ص ٣٨١-٣٨٢.

٤. سَبَقَ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا.

٥. لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ. يَنْظُرُ: مَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ ص ١٧٩، وَالْإِنْصَافُ ٤٢٧/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٩٨٥/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤١٥/٤.

الشَّاهِدُ: (زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ) فَصْلُ بَيْنِ الْمُضَافِ (زَجَّ) وَبَيْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (أَبِي مَزَادَةَ) بِالْمَفْعُولِ (الْقُلُوصِ).

صَدْرُهُ:

* فَرَجَجْنَاهَا بِمَزَجَةٍ *

٦. الْكَشَافُ ٧٠/٢.

٧. سَبَقَ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا.

٨. قَوْلُهُ فِي الْبَدِيعِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ٦٨٤/٢.

٩. لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي دِيَوَانِهِ. يَنْظُرُ: الْخِصَائِصُ ٢/ ٢٨١، وَشَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ ص ١٤٧، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ١٠٩/٥.

١٠. يَنْظُرُ: نَضْرَةُ الْإِغْرِيسِ ص ٢٨٧-٢٨٨.

٩. ابن عُصفور (ت ٦٦٩هـ):

قال: "وَأَمَّا حَذْفُ التَّنْوِينِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِينِ، فَمِنْ النَّاسِ مَنْ جَعَلَهُ ضَرُورَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهُ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَقَدْ قُرِئَ^(١): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ صَمَدٌ﴾ [سورة الإخلاص: ١-٢] بجذف التنوين، وقرأ عمرو بن عقيل^(٢): ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [سورة يس: ٤٠] بجذف التنوين من (سابق) فسئل عن ذلك، فقال: لو تَوَثَّه لكان أَوْزَنَ، يريد: أثقل، وكان عمرو بن عقيل فصيحاً، وقد حَمَلَ عَلَى ذَلِكَ أَبُو عَمْرٍو^(٣) قَوْلَهُ - تعالى -: ﴿عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣٠] فجعل (عزيراً) عربياً، وحذف منه التنوين؛ لِاتِّقَاءِ السَّاكِينِ^(٤).

١٠. ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):

قال في ظاهرة (حذف النون مع "لذن"): "وزعم سيبويه عدم لحاقها من الضرورات، وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة نافع^(٥): ﴿مِنْ لَدُنِّي عَذْرًا﴾ [سورة الكهف: ٧٦] بتخفيف النون، وضم الدال^(٦).

١١. ابن ثيمية (ت ٧٢٨هـ):

قال: "وقد قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [سورة النساء: ١] على قراءة حمزة، وغيره^(٧) ممن خَفَضَ (الأرحام) وقالوا: تفسيرها أي: يتساءلون به وبالأرحام، كما يقال: سألتك بالله وبالرحم، ومن زعم من النجاة أنه لا يجوز العطف على الضمير الجرور إلا بإعادة الجار، فإنما قاله لما رأى غالب الكلام بإعادة الجار، وإلا فقد سُمِعَ مِنَ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ - ثَرَهُ وَنَظْمِهِ - العطف بدون ذلك، كما حكى سيبويه: (ما فيها غيره وفرسه)، ولا ضرورة هنا، كما يدعى مثل ذلك في الشعر^(٨).

١٢. أبو حيان (ت ٧٤٥هـ):

قال: "العطف المضمر الجرور... والذي نختاره: أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً؛ لأنَّ السَّمْعَ يُعْضِدُهُ، وَالْقِيَاسَ يُقَوِّيهِ، أَمَّا السَّمْعُ فَمَا رُويَ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ: (ما فيها غيره وفرسه)، بجر (الفرس) عطفاً على الضمير في غيره، والتقدير: (ما فيها غيره وغير فرسه)، والقراءة الثانية في السبعة^(٩): ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [سورة النساء: ١]، أي: وبالأرحام، وتأويلها على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يُلْتَقَتُ إِلَى التَّأْوِيلِ، قَرَأَهَا كَذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ، وَمُجَاهِدٌ،

١. سبق الوقوف عليها.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. شرح الجمل ١٩٢/٢.

٥. سبق الوقوف عليه.

٦. شرح التسهيل ١٣٦/١.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ٣٠٨/٢ - ٣٠٩.

قال في مصنف آخر: "فلما أضيف لم يحسن العطف عليه إلا بإعادة الجار، فإنَّ العطف بدون ذلك - وإن كان جائزاً في أصح القولين - فهو قليل، وإعادة الجار أحسن وأفصح". منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية ٢٠٢/٧.

٩. سبق الوقوف عليها.

وقتادة، والنخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وأبو رزين، وحمزة، ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة...^(١). إن أبا حيان أجاز وقوع الظاهرة في الكلام، ولم يخصصها بالضرورة الشعرية - كما ذهب إلى ذلك البصريين - لأنه يعضدها السماع والقياس، ومن السماع: قراءة سبعية.

١٣. المرادي (ت ٧٤٩هـ):

قال في حديثه عن (لو): "وقال ابن عصفور: لا يليها فعل مضمّر إلا في الضرورة، كقوله^(٢): [الطويل]

* أَخْلَايَ لَوْ غَيْرَ الْحَمَامِ أَصَابَكُمْ *

أو نادر، كقول حاتم: (لو ذات سوار لطمني)، والظاهر: أن ذلك لا يختص بالضرورة والتأدير، بل يكون في فصيح الكلام، كقوله - تعالى - : ﴿لَوْ أَنتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [سورة الإسراء: ١٠٠] حذف الفعل فانفصل الضمير^(٣).

١٤. تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ):

ذكر قول أبي النجم^(٤): [الرجز]

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلِيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

ثم عقب عليه بقوله: "وإن كان حذف الضمير من (أصنع) ضرورة عند سيبويه، وغيره قال: إنه ليس بضرورة؛ لقراءة ابن عامر: ﴿وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ﴾ [سورة الحديد: ١٠]"^(٥).

١٥. السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ):

قال عند قوله - تعالى - : ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَذَارُكُوا﴾ [سورة الأعراف: ٣٨]: "قرأ أبو عمرو^(٦): (إذا أذركوا) بقطع همزة الوصل. قال ابن جني: هذا مشكل، ومثل ذلك لا يفعله ارتجالاً، وكأنه وقف وقفة مستنكر، ثم ابتداءً فقطع. قلت: وهذا الذي يعتقد من أبي عمرو، وإلا فكيف يقرأ بما لا يثبت إلا في ضرورة الشعر في الأسماء؟..."^(٧).

١٦. ابن هشام (ت ٧٦١هـ):

١. البحر المحيط ٣/٢٨٧.

٢. قائله: الغطمش الضي. لم أقف على ديوانه. ينظر: الصحاح ١/١٧٦، والحماسة البصرية ١/٢٦٨. عجزه:

* عَيْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبُ *

٣. توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٣٠٠.

٤. سبق الوقوف عليه.

٥. أحكام (كل) وما عليه تدل ص ٥٩.

٦. ينظر: المحتسب ١/٢٤٧، ومعجم القراءات ٣/٤٠.

٧. الدر المصون ٥/٣١٤.

قال: "إذا جُرَّتِ الياء بـ (لَدُنْ) أو (قَدْ) أو (قَطَّ) فالغالب إثبات النون؛ حفظاً للسكون، وقد تُترك، دليله في (لَدُنْ) قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [سورة الكهف: ٧٦] قرئ مخففاً ومشدداً^(١)، وأمّا قول سيبويه^(٢): إنَّ ترك النون مع (لَدُنْ) ضرورة، فمردود بالقراءة"^(٣).

١٧. الصَّفَدِيّ (ت ٧٦٤هـ):

يرى أنَّ ظاهرة (الفصل بين الجار والمجرور) ليست من قبيل الضرائر؛ لورودها في قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)^(٤): ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٧]، وهذا الفصل جاء "عن العرب كثيراً في شعرهم، واستشهد له الشيخ جمال الدين ابن مالك - رحمه الله - في شرح الكافية بشواهد عديدة"^(٥)، بالتالي يُحاشى القول بالضرورة في القرآن عند مَنْ رَدَّ القراءة؛ لقصره هذه الظاهرة على الضرورة^(٦).

١٨. الدَّمَامِينِيّ (ت ٨٢٧هـ):

قال في تعليقه على لفظة (فَتَحْزُونِي) في قول الشاعر^(٧): [البسيط]

لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ لَا أَفْضَلَكَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَحْزُونِي

قال: "يَحْتَمِلُهَا الرِّفْعُ وَالتَّنْصِبُ... وعلى تقدير النَّصْبِ فَالْفَتْحَةُ مَقْدَرَةٌ، كما في قوله^(٨): [الطويل]

* أَيْ اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمِّ وَلَا أَب *

وليس بضرورة، "ثُمَّ عَلَّلَ كَوْنَهَا غَيْرَ ضَرُورَةٍ؛ بِأَنَّهُ: "قَدْ قُرِئَ فِي الشَّوَادِ"^(٩): ﴿إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ أَوْ يَغْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٧] بِإِسْكَانِ الْوَاوِ ﴿يَغْفُوَ الَّذِي﴾"^(١٠).

١٩. شَهَابُ الدِّينِ الْمَصْرِيِّ (ت ١٠٦٩هـ):

١. سبق الوقوف عليها.

٢. "وليس لعبارة (ترك التنوين مع لدن ضرورة) وجود في الكتاب... فسيبويه يرى أنَّ (لدن) ضارعت الفعل، فأجريت مجراه في لزوم نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم، ففهم النحاة أنه لا يُجيز الحذف معها إلا في الضرورة؛ لشبهها بالفعل من جهة، وللمحافظة على سكونها من جهة أخرى". سيبويه والضرورة الشعرية ص ١٥٣.

٣. تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ١٠٧.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. نصرة الثائر على المثل السائر ص ١٣-١٤.

٦. ينظر: المصدر السابق ص ١٤.

٧. قائله: ذو الأصبغ العدواني. ديوانه ص ٨٩.

٨. قائله: عامر بن الطفيل. ديوانه ص ١٣.

صدره:

* فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ قِرَايَةٍ *

٩. قراءة الحسن. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ٢٢، ومعجم القراءات ١/٣٣٣.

١٠. قوله في خزانة الأدب ٧/١٩٠.

قال: "... حذفُ التَّوْنِ . . . لا يجوزُ أن يُقالَ إنه للضرورة؛ لوقوعه في هذه القراءة، وفي الحديث: (لا تومنونوا حتى تحبُّوا)^(١)، فكيف يُقال إنه من ضرورة الشعر؟! فتأمل!"^(٢).

٢٠. الشَّهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ):

قال: "وقوله: (قد جَوَّزَ في ضرورات الشعر حذف الياء) إلخ، فيه أنه وقع في القرآن في قوله - تعالى - ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [سورة الفجر: ٤] فكيف يُعدّ من الضرورة؟"^(٣).

٢١. البغداديّ (ت ١٠٩٣هـ):

قال: "... كلما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل . . . فإنك إذا ضمنت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه . . . الثاني من الوجوه الثلاثة: الأفراد . . . قال ابن خَلَف: وقرأ بعض القراء^(٤): ﴿فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءُهُمَا﴾ [سورة الأعراف: ٢٢] بالأفراد، والعجب من ابن الشَّجَرِيّ في حمله الأفراد على ضرورة الشعر"^(٥).

٢٢. البَنَاء (ت ١١١٧هـ):

قال - تعليقاً على قراءة هشام (ت ٢٤٥هـ) عن ابن عامر (ت ١١٨هـ) من طريق الحلواني -^(٦): ﴿أَفَنِدَّةٌ﴾ [سورة إبراهيم: ٣٧]: "فهشام من جميع طُرُق الحلواني بياء بعد الهزمة لغرض المبالغة على لغة المشبِّعين من العرب على حدِّ الدِّراهِيم والصَّياريف، وليست ضرورة، بل لغة مستعملة معروفة"^(٧).

٢٣. ابن عبد الحليم (ت ١١٣٨هـ):

نقل عن السَّيراقِيّ قوله في ظاهرة (إثبات ألف "أنا" في الوصل): "كيف يكون هذا ضرورة، وفي القراء من يُثبت هذه الألف في الوصل، فيقرأ^(٨): ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾ [سورة الممتحنة: ١] وما كان في القرآن مثله لا يُقال له ضرورة؟!"^(٩). وهذا يدل على انتهاجه هذا التَّهَجُّج.

١. سبق الوقوف عليها.

٢. حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاوي ٤٩/٦.

٣. درة الغواص شرحها وحواشيها وتكملتها ص ٤٤٩.

٤. قراءة الحسن (سوءَتهما) مفردًا. ينظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٢٨١، ومعجم القراءات ٢١/٣.

٥. خزانة الأدب ٥٣٢/٧-٥٣٨.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. إتحاف فضلاء البشر ص ٣٤٣.

٨. سبق الوقوف عليها.

٩. ضرورة الشعر ص ٧٨. وينظر: موارد البصائر ص ٦٠-٦١.

٢٤. الألويسي (ت ١٢٧٠هـ):

- قال: "قرأ الجمهور^(١): ﴿شُرَكَائِي﴾ [سورة النحل: ٢٧] ممدوداً مهموزاً مفتوح الياء... والبيزي عن ابن كثير بخلاف عنه بالقصر وفتح الياء^(٢)، وأنكر ذلك جماعة، وزعموا أن هذه القراءة غير مأخوذة؛ لأنَّ قصر الممدود لا يجوز إلا ضرورة، وليس كما قالوا، فإنه يجوز في السَّعة، وقد وجَّه - أيضاً - بأنَّ الهمزة المكسورة قبل الياء حُذفت للتخفيف، وليس كقصر الممدود مطلقاً، مع أنه قد روي عن ابن كثير^(٣) قصر التي في القصص [٦٢-٧٤]، و﴿وَرَائِي﴾ في مريم [٥]^(٤)، وعن قنبلٍ قصر^(٥): ﴿أَنْ رَأَتْهُ اسْتَغْنَى﴾ في العلق [٧] فكيف يُعَدُّ ذلك ضرورة؟!"^(٦).

- قال عند قوله - تعالى -: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنَسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ [سورة الإسراء: ٧١]: "وقرأ مجاهد^(٧): ﴿يَدْعُوا﴾ بالياء آخر الحروف، أي: يدعو الله - تعالى - أو الملك، والحسن في رواية^(٨): ﴿يُدْعَى﴾ بالبناء للمفعول، ورفع ﴿كُلَّ﴾ على التَّيَابَةِ عن الفاعل، وفي رواية أخرى^(٩) ﴿يَدْعُوا﴾ بضم الياء وفتح العين، بعدها واو، ورفع ﴿كُلَّ﴾... أن الواو ضمير أو علامة كما في ﴿يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ﴾^(١٠)، والتَّوْنُ محذوفة، كما في قوله ﷺ: "لَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، وكما تَكُونُوا يُؤَلَّى عَلَيْكُمْ"^(١١) في قول، وكذا في قول الشاعر^(١٢): [الرَّجَز]

وَجَهْلِكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِّي

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَدْلِكِي

وكانها لكونها علامة إعراب غُومِلَتْ معاملة حركته في إظهارها تارةً وتقديرها أخرى، ولا فرق في كونها علامة إعراب بين أن تكون الواو ضميراً، وأن تكون علامة جمع على الصحيح، والظاهر أن حذفها في مثل ما ذكر شاذ، لا ضرورة؛ وإلا فلا يصح هذا التخرج في الآية^(١٣).

١. ينظر: السَّبعة في القراءات ص ٣٧١، ومعجم القراءات ٦١٥/٤.

٢. ينظر: المصدران السابقان.

٣. ينظر: السَّبعة في القراءات ص ٣٧١، ومعجم القراءات ٧٠/٧.

٤. ينظر: المصدر السابق ص ٤٠٧-٤١٣، والمصدر السابق ٣٣٩/٥.

٥. ينظر: المصدر السابق ص ٦٩٢، والنشر في القراءات العشر ١/ ٤٠١ - ٤٠٢، والمصدر السابق ١٠/ ٥٠٣.

٦. روح المعاني ٣٦٨/٧.

٧. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ٨٠، ومعجم القراءات ٩٥/٥.

٨. ينظر: المصدر السابق ص ٨٠، والمصدر السابق ٩٦/٥.

٩. ينظر: المصدران السابقان.

١٠. سبق الوقوف عليها.

١١. سبق الوقوف عليه.

١٢. سبق الوقوف عليه.

١٣. روح المعاني ١١٦/٨.

٢٥. السيد محمود شكري الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ):

استغربَ تنظير ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) لظاهرة (إدخال لام التأكيد في موضع لا تدخل فيه في سعة الكلام) بقراءة ابن جبير (ت ٩٥هـ)^(١): ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلْنَ الطَّعَامَ﴾ [سورة الفرقان: ٢٠] قال: "عدَّ هذا ابن عصفور من الضرائر مع أنه أُورِدَ الآية!"^(٢).

إذن: ما هو الترجيح الذي توجَّه إليه الظاهرة اللفظية إذا لم تكن ضرورة؟

أجاب الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ) عن ذلك، فقال: "وقد يُسمَّى الحكم الذي وافق بعض لغات العرب شاذاً"^(٣)، أي: شاذاً في القياس، والشذوذ لا ينفي الفصاحة"^(٤).

وهذه اللغات لا تنق مع القاعدة العامة التي بُني عليها الباب، لكنَّها استعملت في الشعر والقراءات.

وهذا ما تكلم عنه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) تحت الضرب الثالث - الشاذ في القياس دون الاستعمال^(٥) - من أضرَب الكلام في الاطراد والشذوذ في كتابه الماتع (الخصائص) قال: "اعلم أن الشيء إذا اطرَد في الاستعمال^(٦) وشذَّ عن القياس، فلا بدَّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنَّه لا يُتخذ أصلاً يُقاس عليه غيره"^(٧). فشيوخ الظاهرة عند الشعراء، وورود نظائرها في النثر تحت القراءات، أو الحديث، أو كلام العرب دليل على أنها استعمال أو كيفية مُداولَة وشائعة.

ووضح ذلك الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) في نص طويل سأختم به، فهو كلام نفيس في بابه، قال: "وربما يظنُّ من لم يطلع على مقاصد النحويين أن قولهم: شاذ، أو: لا يُقاس عليه، أو: بعيد في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيف في نفسه، وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن، فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى - لعمر الله - أن يُشنع عليهم، ويُمال نحوهم بالتجهيل والتقييح، فإنَّ النحويين إنما قالوا ذلك؛ لأنَّهم لما استقروا كلام العرب ليعيموا منه قوانين يُحذو حذوها، وجذَّوه على قسمين: قسم سهل عليهم فيه وجه القياس، ولم يعارضه معارض لشياعه في الاستعمال، وكثرة النظائر فيه، فأعملوه بإطلاق، علماً بأنَّ العرب كذلك كانت تفعل في قياسه. وقسم لم يظهر لهم فيه وجه أو عارضه معارض؛ لقلته وكثرة ما خالفه، فهنا قالوا: إنه شاذ، أو موقوف على السماع، أو نحو ذلك، بمعنى: أنا تتبع العرب فيما تكلموا به من ذلك، ولا نقيس غيره عليه، لا لأنه غير فصيح، بل لأننا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يُقاس عليه، أو يغلب على الظن ذلك، وترى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال، هذا الذي يعنون، لا أنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف والتجهين - حاش لله - وهم الذين قاموا بفرض الذب عن ألفاظ الكتاب، وعبارات الشريعة، وكلام نبينا محمد - ﷺ - فهم أشدُّ توقيراً لكلام العرب، وأشدَّ احتياطاً عليه ممن يغمز عليهم بما هم منه براء. اللهم إلا أن يكون في العرب من بُعد عن جمهورهم، وبإين

١. سبق الوقوف عليها.

٢. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٢٩٧.

٣. المصدر السابق ص ٣٤.

٤. فيض نشر الاشراف ٤٢٧/١.

٥. ينظر ٩٧/١ - ٩٩.

٦. الاطراد في الاستعمال: هو الكثرة النسبية في كلام العرب، والاطراد في القياس: هو موافقة القاعدة النحوية.

٧. ١٠٠/١.

بُخْبُوحَةً أوطانهم، وقاربَ مساكنَ العجم، أو ما أشبه ذلك مَن يُحالفُ العربَ في بعض كلامها، وأنحاء عباراتها، فيقولون: هذه لغة ضعيفة، أو ما أشبه ذلك من العبارات الدالة على مرتبة تلك اللغة في اللغات، فهذا واجب أن يُعرَفَ به، وهو من جملة حفظ الشريعة والاحتياط لها، وإذا كان هذا قصدهم، وعليه مدارهم فهم أحق أن يُنسب إليهم المعرفة بكلام العرب ومراتبه في الفصاحة، وما من ذلك الفصيح قياس، وما ليس بقياس، ولا تضر العبارات إذا عُرف الاصطلاح فيها^(١).

ويلاحظ بعد عرض الآراء الثلاثة، وانتخاب أفضلها:

أن من العسير تحديد أصحابها القائلين بها؛ بحيث يُمَيِّز أحدهم عن الآخر برأي من بين هذه الآراء، ويصبح لكل رأي أنصار؛ لأن هذه الآراء الثلاثة توزع جميعها أو بعضها على عدد منهم:

- الحليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)، والمبرد (ت ٢٨٦هـ)، والأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، وابن عُصفور (ت ٦٦٩هـ)، والرضي (ت ٦٨٦هـ) قالوا بالرأي الأول والثاني.
- أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)، والآلوسي (ت ١٣٤٢هـ) قالوا بالآراء الثلاثة جميعها.
- البغداددي (ت ١٠٩٣هـ) قال بالرأي الثاني (المفصل) والرأي الثالث.

قد يكون هؤلاء النحاة، أو أحدهم اختار رأياً واحداً من هذه الآراء الثلاثة، لكنه وقع في أحد الأمور التالية التي أسقطته في التناقض:

١. اختزال الرأي الثاني:

الرأي الثاني - كما يظهر - يتضمّن الرأيين الأول والثالث معاً، فقد يكون ذكر الشق الأول من الرأي الثاني، دون أن يُشير إلى الشق الآخر، أو ذكر الشق الأول أو الثاني من الرأي بدون تقيده (بالنظر إلى لغة الشاعر). فلعل الذي دفع سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الرأي الأول على حمل بيت أبي الأسود الدؤلي على الضرورة: أن ظاهرة (حذف التنوين تخفيفاً) ليست من خصائص قبيلة كنانة، إذ الأخيرة تفرّدت بخاصيتين، هما: إلزام المثنى الألف، وإعراب كلاً وكلّاً بالحروف مطلقاً^(٢). والأمر نفسه يمكن أن يسري على بعض نصوص علماء الرأي الأول.

٢. لم يثبت عنده أنها في حقيقتها لغة، مثل: عيسى بن عُمر (ت ١٤٩هـ) أنكر ظاهرة (رفع خبر "ليس" بعد "إلا") وهي التي ذكر أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) أنها لغة تميم^(٣).

٣. أنه ينقل من غيره، ولم يُنبه أنه يرى غير ذلك. وهذا الأمر قد يكون وارداً عند المتأخرين، مثل: البغداددي (ت ١٠٩٣هـ)^(٤) فهو ممن يُكثر النقل عن من سبقه.

١. شرح المقاصد الشافعية ٤٥٦/٣ - ٤٥٧ - ٤٥٨.

٢. ينظر: مجاز القرآن ٢/٢١، ومعاني القرآن: للفراء ٢/١٨٤، والشواهد النحوية والتصرفية في شعر كنانة جمعاً ودراسة وتحليلاً ص ٣٤.

٣. ينظر: التذييل والتكميل ٤/٣٠٠.

٤. فمثلاً: نقل عن ابن هشام قولاً، ولم ينسبه إليه في مسألة (إنشاد العرب بعضهم شعر بعض). ينظر: تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٤٨٤، وخزانة الأدب ١٧/١.

٤. أَنَّهُ يَنْقُلُ عَنْ كُتُبٍ عَدِيدَةٍ، وَفِيهَا اخْتِلَافٌ، وَلَمْ يُبَيِّنْهُ.
٥. مِنْ بَابِ تَطَوُّرِ الْأَرْاءِ، فَقَدْ يَكُونُ اخْتِلَافُ رَأْيَا، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ دَلِيلٌ، فَغَيَّرَ رَأْيَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، أَوْ مَصْنَفٍ آخَرَ، دُونَ أَنْ يُبَيِّنَهُ عَلَى ذَلِكَ.

المبحث الثالث: حمل القرآن على غير الضرورة

إنَّ ورود ما حمل استعماله في الشعر على الضرورة في القرآن يستلزم حمل هذه النظائر على محامل أخرى بعيدة عن القول بالضرورة، قال القرّاز القيرواني (ت ٤١٢هـ) في كتابه في الضرائر تعليقاً على ظاهرة (لزام المثنى الألف)، وتحديدًا عند قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ أَعْيَنَ﴾ [سورة طه: ٦٣]: "... ومن جعل هذا من اضطراب الشعر اعتلّ تلك القراءة ^(١) ... " ^(٢)، وقال الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ) في الضرائر: وما خصّ بالضرورة "أول ما أوهم وروده في غير الشعر" ^(٣)؛ لأنّه لا يجوز لأحد أن يحكم بهذه الوجوه "على كتاب الله - عزّ وجلّ - لو لم يجد له مذهباً؛ لأنّ الشعراء تغلب اللفظ، وتزيل الكلام على الغلط، أو على طريق الضرورة للقافية، أو لاستقامة وزن البيت" ^(٤).

وما يحمل من الظواهر على الضرورة؛ فلا يوجد "داعية إلى جواز ذلك في القرآن، مع إمكان حمله على غير ذلك" ^(٥)؛ ف"ينبغي أن ينزه كتاب الله تعالى منه" ^(٦)، ولا يخرج عليه "مع إمكان ما هو أرجح منه" ^(٧).

وتقوم فكرة هذا اللازم على أنّ الظاهرة المحمولة في الشعر على الضرورة تبقى في دائرتها، ويحمل نظيرها في القراءات على وجوه بعيدة عن حمل الضرورة؛ فهي "ضرورة، وأمّا الآيات فمؤولة" ^(٨). وهو "منهج يبدو صائباً إن كانت الآية يبدو عليها من ظاهرها أنّها تخالف حكماً مشهوراً، وهي تحتمل التأويل" ^(٩). ومن أول ما جاء في القراءات موافقاً لما سنّ على الضرورة سيبويه (ت ١٨٠هـ)؛ فقد ذهب إلى أنّ ظاهرة (إسكان حرف الإعراب) لا تجوز إلا في الضرورة، وحمل نظيرها في قراءة أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) ^(١٠): ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٥٤] على الاختلاس ^(١١). وتبعه النحويون في حمل ما جاء في القراءات على توجيهات بعيدة عن حمل الضرورة، مثل:

١. الزّجاج (ت ٣١١هـ):

تبع سيبويه في أنّ ظاهرة (إسكان حرف الإعراب) من الضرائر، قال: إنّ "الرواية الصحيحة ما روى سيبويه، فإنّه أضبط لما روي عن أبي عمرو، والإعراب أشبه بالرواية عن أبي عمرو؛ لأنّه حذف الكسرة في مثل هذا، وحذف الضمة، إنّما يأتي باضطراب من الشعر" ^(١٢).

١. سبق الوقوف عليها.

٢. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٥٥.

٣. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّثر ص ٢١٣.

٤. تأويل مشكل القرآن ص ١٢٦.

٥. البحر المحيط ٢/٣٤٨.

٦. المصدر السابق ١/٩٤.

٧. حاشية إبراهيم السقا على تفسير أبي السعود ص ٢٦٠.

٨. الدر المصون ٥/٥٣٧.

٩. ظاهرة المنع في النحو العربي ص ٨٢.

١٠. سبق الوقوف عليها.

١١. ينظر: الكتاب ٤/٢٠٢ - ٢٠٤.

١٢. معاني القرآن وإعرابه ١/١٣٦.

٢. السِّيرَاقِي (ت ٣٦٨هـ):

أ. خَرَجَ قراءة حمزة (ت ١٥٨هـ) في (ظاهرة عدم جزم الفعل المضارع المعتل) على وجه بعيد عن محمل الضرورة، قال: "فإن قال قائل: فقد قرأ حمزة^(١): ﴿لَا تَخَفْ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [سورة طه: ٧٧]، وليس في القرآن ضرورة. قيل له: في ذلك وجهان سوى هذا، أحدهما: أنه جعل الأول: نهياً، والثاني: خبراً، كأنه قال: (ولا تخف دركاً وأنت لا تخافه امتثالاً لما أمرك به، وانزجاراً عما زجرناك عنه)، ومثله كثير في الكلام. والوجه الثاني: أن تكون الألف في (تخشى) زيدت؛ لإطلاق الفتحة إذ كانت رأس آية، كما تزداد في القوافي والكلام المسجوع"^(٢).

ب. خَرَجَ قراءة نافع (ت ١٦٩هـ)، وغيره ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾ [سورة الممتحنة: ١] في ظاهرة (إثبات الألف في "أنا" في الوصل): "ومن ذلك أنهم يقولون: (أنا) إذا وقفوا عليه. ومنهم من يقول: (أنه)^(٣)، فإذا وصلوا حذفوا الألف والهاء، فقالوا: (أنا قمت) بجذف الألف وفتح التnoon؛ لأن الألف المزيدة إنما كانت لبيان حركة التnoon، وكذلك الهاء، فإذا وصلت بانت الحركة، واستغني عن الألف، فربما اضطر الشاعر فيثبتها وهو واصل، قال الشاعر^(٤): [الوافر]

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا

... فإن قيل: كيف يكون هذا ضرورة، وفي القراء من يثبت هذه الألف في الوصل، فيقرئ^(٥): ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾ [سورة الممتحنة: ١]، وما كان في القرآن مثله، لا يقال له ضرورة؟ قيل له: يجوز أن يكون هذا القارئ وصل في نية الوقف، كما قرأ بعضهم^(٦): ﴿فَبِهَذَا هُمُ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ﴾ [سورة الأنعام: ٩٠]، ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [سورة القارعة: ١٠-١١]؛ فأثبتوا هاءات الوقف في الوصل على نية الوقف، وإن كان الفصل بين التلطين قصير الزمان^(٧).

٣. ابن جني (ت ٣٩٢هـ):

١. سبق الوقوف عليها.

٢. شرحه لكتاب سيبويه ١٩٩/١-٢٠٠.

٣. منه قول الزجاج:

إِنْ كُنْتُ أَذْرِي فَعَلَيْ بَدَنِهِ مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيطِ فِي مَنْ أَنَّهُ؟

ومنه قول حاتم الطائي:

هذا قصدي أنه

ينظر: الفاضل؛ للمبرد ص ٤٢، وشرح الكافية؛ للرضي ٩/٢.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣٧٦/٢، ومعجم القراءات ٥٥٥/١٠.

٨. ضرورة الشعر ص ٨٦.

- خَرَجَ قراءة أبي عمرو (ت ١٥٤هـ) ﴿حَتَّى إِذَا إِذَا رَكَوْا﴾ [سورة الأعراف: ٣٨] على وجه فيه تكلف، قال: "رُوي عنه أيضاً: (حتى إذا) يقف، ثم يقول: (تَدَارَكَوْا)، قال أبو الفتح: قَطَعَ أَبِي عمرو همزة (إِذَا رَكَوْا) في الوصل مُشْكَلٌ . . . وأمثلة ما يصرف إليه هذا أن يكون وقف على ألف (إذا) مُمَيَّلًا بين هذه القراءة وقراءته الأخرى التي هي (تَدَارَكَوْا)، فلمَّا اطمأن على الألف لذلك القدر من التميل بين القراءتين لزمه الابتداء بأوّل الحرف، فأثبت همزة الوصل مكسورة" (١). ثم ذكر سبب تكلفه في تأويل القراءة، قال: "فهذا أمثل ما يقال في هذا، ولا يحسن أن تقول: إنه قطع همزة الوصل ارتجالاً هكذا؛ لأنّ هذا إنما يسوغ لضرورة الشعر. فأما في القرآن فمعاذ الله، وحاشا أبي عمرو . . ." (٢).

- خَرَجَ قراءة الزهري (ت ١٢٤هـ)، وغيره (٣) ﴿وَأَعَدَّتْ لَهَنَ مُتَكَا﴾ [سورة يوسف: ٣١]، فقال: "أَمَّا (مُتَكَا) غير مهموز فمبدل من (مُتَكَا)، وهو مفتعل من (تَوَكَّأْتُ)، كَمَجَّحٍ من (تَوَجَّهْتُ)، ومُتَعَدٍّ من (وَعَدْتُ)، وهذا الإبدال عندنا لا يجوز في السّعة؛ وإنما هو في ضرورة الشعر؛ فلذلك كانت القراءة به ضعيفة، وعلى أنّ له وجهًا آخر؛ وهو أن يكون مفتعلًا من قوله (٤): [الوافر]

إِذَا شَرَبَ الْمُرْضَةُ قَالَ أَوْكِي عَلَى مَا فِي سِقَائِكَ، قَدْ رَوَيْنَا

يقال: أَوْكَيْتُ السَّقاءَ: إذا شددته، فيكون راجعًا إلى معنى (مُتَكَا) المهموز؛ وذلك أنّ الشيء إذا شُدَّ اعتمد على ما شدّه كما يعتمد المتكئ على المتكأ عليه. فإن سلكت هذه الطريق لم يكن فيه بدل ولا ضعف، فيكون (مُتَكَا) على هذا كـ (مُتَقَى) من: (وقيت)، و (مُتَلَى) من: (وليت) (٥).

٤. الفارقي (ت ٤٨٧هـ):

نقل ثلاثة أوجه عن أهل العلم في قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ) (٦): ﴿وَكَذَلِكَ نَجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنبياء: ٨٨]، قال الأول: "أراد (نجي النجاء المؤمنين)؛ فأقام المصدر مقام الفاعل، فرفعه في التقدير ونزل الكلام على ما كان عليه قبل حذف الفاعل وبناء الفعل للمفعول به، وهو ضعيف . . . ؛ لأنّه لو أراد ذلك لوجب أن يفتح الياء، فيقول: (نجي المؤمنين)، كما تقول: (حلي زيد)، إذ هو فعل ماضٍ، وآخره مفتوح، ولا يحسن إسكانه، وحمله على الضرورة؛ إذ لا ضرورة في القرآن" (٧). استبعد الرأي الأول؛ لأنّه يؤدي إلى وجه مقصور على الضرورة، وارتضى الوجهين الآخرين، قال:

- أن يكون أراد (نجي المؤمنين)، بنونين والجيم مثقلة، وهو مستقبل (نجينا ننجي)؛ فحذف الثانية؛ استتقالاً لاجتماعهما .

١. المحتسب ٢٤٧/١.

٢. المصدر السابق ٢٤٧/١ - ٢٤٨.

٣. ينظر: معجم القراءات ٢٤٠/٤.

٤. اختلف في نسبة هذا البيت، فقد روي لعمرو بن هميل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٨٢١، ولسان العرب ٧٧/٢، وتاج العروس ١١٥/٣، ولابن أحرر في ديوانه ص ١٦١، وتهذيب اللغة ٣١٧/١١، ولسان العرب ١٥٥/٧.

٥. المحتسب ٣٣٩/١ - ٣٤٠.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٩٤.

- أن يكون أراد: (نُجِّي) بنونين والجيم خفيفة من (أنجى ينجي)؛ فاستثقل الجمع بين النونين؛ فأبدل الثانية جيمًا؛ لسكونها، وأدغمها في عين الفعل، فقال: (نُجِّي)^(١).

٥. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ):

أ. في ظاهرة (زيادة أم) في كتابه حول الضرائر ردّ حمل أبي زيد (ت ٢١٥هـ) لقوله - تعالى - ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [سورة الزخرف ٥١-٥٢] على زيادة (أم)، قال: "فلا ينبغي أن تحمل الآية عليها؛ إذ قد يمكن حملها على ما هو أحسن من ذلك. ألا ترى أن تكون منقطعة على ما ذهب إليه سيبويه، أو متصلة، على ما ذهب إليه الأخفش. وقد بين التحويون الوجهين، فأغنى ذلك عن ذكرها هنا"^(٢).

ب. في ظاهرة (العطف على ضمير الخفض المتصل من غير إعادة الخافض) في المصنف نفسه خرّج ﴿مَنْ﴾ في آية الحجر على وجه بعيد عن هذه الظاهرة، قال: "... ولا يجيء شيء من ذلك في سعة الكلام عند الحققين من البصريين. والكوفيون (يجيزونه) ... وأما قوله - تعالى - ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ [سورة الحجر: ٢٠]، (فمن) في موضع نصب، والمعنى: جعلنا لكم فيها معاش والعبيد والإماء"^(٣).

ج. في ظاهرة (إثبات ألف "أنا" في الوصل) قال - نقلًا عن السيرافي (ت ٣٦٧هـ) - "فإن قيل: كيف يكون هذا ضرورة، ومن القراء من يقرأ^(٤) ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾ [سورة الممتحنة: ١] وما كان مثله في القرآن بإثبات الألف؟ فالجواب: أن الذي قرأ بذلك وصل بنية الوقف، كما قرأ بعضهم^(٥) ﴿فَبِهْدَاهُمْ أَقْدَهُ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [سورة الأنعام: ٩٠]،^(٦) ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَةٌ نَارُ حَامِيَةٍ﴾ [سورة القارعة: ١٠-١١] بإثبات هاء الوقف في الوصل على نية الوقف، إلا أن الفصل بين النطقين؛ لقصر زمانه، خفي على السامع"^(٧).

٦. ابن الناطم (٦٨٦هـ):

خرّج قوله - تعالى - ﴿يُقِيمُوا﴾ [سورة إبراهيم: ٣١] على الجزم بجواب الأمر، قال: "أما (لام الأمر) ... يجوز في الشعر أن تحذف، ويبقى جزمها، كقول الشاعر^(٨): [من الوافر]

محمدٌ تقدّ نفسك كل نفسٍ
إذا ما خفت من شيءٍ تبالا
وكقول الآخر^(٩): [من الطويل]

١. ينظر: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٩٥.

٢. ضرائر الشعر ص ٥٨.

٣. المصدر السابق ص ١١٦-١١٧.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. ضرائر الشعر ص ٣٨.

٨. سبق الوقوف عليه.

٩. سبق الوقوف عليه.

فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ

التقدير: لتفد نفسك، وليكن للخير منك نصيب. فأما نحو قوله - تعالى - ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [سورة إبراهيم: ٣١] فالجزم فيه بجواب الأمر، لا باللام المقدرة. والمعنى: (قل لعبادي أقيموا الصلاة يقيموا)^(١).

٧. أبي حيان (ت ٧٤٥هـ):

قال بعد أن تبع الكوفيين في حملهم ظاهرة (مد المقصور) على ضرورة الشعر: فأما قراءة طلحة بن مصرف (ت ١١٢هـ)^(٢): ﴿يَكَاذُ سَنَاءَ بَرْقِهِ﴾ [سورة النور: ٤٣] بمد (سناء) . . . ينبغي أنه مده؛ لإرادة العلو، والارتفاع^(٣).

٨. ابن هشام (ت ٧٦١هـ):

- خرج قوله - تعالى - ﴿أَكْهَرْتُمْ﴾ على حذف القول؛ استغناء بالمقول، قال في ظاهرة حذف الفاء من جواب الشرط: "هو ضرورة . . . فإن قلت: فقد حذفت في التنزيل في قوله - تعالى - ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْهَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [سورة آل عمران: ١٠٦]، قلت: الأصل (فَيَقَالُ لَهُمْ: أَكْهَرْتُمْ)؛ فحذف القول؛ استغناء عنه بالمقول . . ."^(٤).

- خرج قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)، وغيره لقوله - تعالى - ﴿يَضْرِبُكُمْ﴾ على أن الفعل مجزوم، وضم آخره كان للاتباع، قال: "قول بعضهم في قوله - تعالى - ﴿وَلَنْ تَصْبِرُوا وَتَقُوا لَا يَضْرِبُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [سورة آل عمران: ١٢٠] فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها^(٥) إنه على حدّ قوله^(٦): [الرجز]

* إِنَّكَ إِنْ يَضْرِبُ أَخُوكَ تُضْرَعُ *

فخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر، والصواب: أنه مجزوم، وأن الضمة إتياع . . ."^(٧).

ومما سبق يظهر أن التحوين حاولوا أن يوجهوا القراءات بعيداً عن قضية الضرورات؛ بحملها على وجوه قياسية في الكلام.

ولم يكن حمل القياس هو الحمل الوحيد الذي لجأوا إليه توجيه القراءات بعيداً عن ما حصروا استعماله في الشعر على الضرورة؛ فقد لجأوا إلى أربعة محامل أخرى:

○ حمل ما جاء في القراءات نظيراً للضرورة على الشاذ في الكلام.

○ حمل ما جاء في القراءات نظيراً للضرورة على النادر في الكلام.

١. شرحه؛ للألفية ص ٤٩٢.

٢. ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٨٦/٥.

٤. مغني اللبيب ص ٨٠.

٥. قراءة ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وغيرهم. ينظر: مختصر ابن خالويه ص ٢٨، ومعجم القراءات ٥٦٤/١.

٦. سبق الوقوف عليه.

٧. مغني اللبيب ص ٧١٧.

- حمل ما جاء في القراءات نظيراً للضرورة على القليل في الكلام^(١).
- حمل ما جاء في القراءات نظيراً للضرورة على أنه لغة من لغات العرب^(٢).

• حمل ما جاء في القرآن وقراءاته على الشاذ في الكلام.

الشاذ: "هو ما خالف القواعد النحوية، والنصوص اللغوية مسموعة، أو مروية؛ ففارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً"^(٣).

فهو "لم يرق إلى أن يكون شائعاً أو كثيراً في بيئة لغوية، ولم يستطع النحاة إغفاله؛ فقيدوه على أنه مما يحفظ، ولا يقاس عليه"^(٤).

ومن نظائر الضرورات الواردة في القراءات، والتي حملها النحويون على حمل الشاذ:

١. ظاهرة (حذف عائد الصلة المرفوع)^(٥).

عَدَّ ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) حذف عائد الصلة المرفوع من قبيل الضرائر، قال: "حذف الضمير الرابط للصلة بموصول غير (أي) . . . ولم يكن في الصلة . . . طول"^(٦). وحمل نظيره في قراءتي:

أ. رؤية^(٧): ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٦] برفع (بعوضة).

١. هذه المصطلحات الثلاثة: الشاذ، والنادر، والقليل هي مصطلحات كمية، أطلقت لوصف المرويات، أو بصورة أدق لوصف "كمية النصوص المستقرّة". الاستشهاد والاحتجاج باللغة - رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث ص ٢٠٦. وينظر: الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي ص ١٥٤ وما بعد.

وعندما تطلق على القراءات؛ فالوصف إلى اللغة، لا القراءة.

والاختلاف في وصف الظاهرة الواحدة؛ راجع بحسب معايير النحويين.

٢. سبق الوقوف على هذا الحمل.

٣. أصول التفكير النحوي ص ١٠٠.

٤. القياس في النحو العربي ص ١٤٩.

٥. الأصل أن لا يحذف (العائد)، لكن النحاة وجدوا حذفه في مواضع، منها: حذف العائد المرفوع، إذا كان العائد (مبتدأ)، مخبراً عنه بمفرد. واشتروا شروطاً لحذف عائد الصلة إذا كان (مبتدأ):

- ألا يكون بعد حرف نفي، نحو: جاء الذي ما هو قائم.
- ألا يكون بعد أداة الحصر، نحو: جاءني الذي ما في الدار إلا هو.
- ألا يكون معطوفاً على غيره، نحو: جاءني الذي زيد وهو منطلقان.
- ألا يكون معطوفاً عليه غيره، نحو: جاءني الذي هو وزيد فاضلان.
- ألا يكون خبره جملة، ولا ظرفاً ولا مجروراً، نحو: جاءني الذي هو في الدار. ينظر: همع الهوامع ١/٣٤٨.
- (طول الصلة). اشترطه البصريون دون الكوفيون. لذا أجاز الكوفيون الحذف في قراءة: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٦]، برفع (بعوضة). والتقدير عندهم: (مثلاً الذي هو بعوضة)، وقراءة: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٤]، برفع (أحسن). والتقدير: (تماماً على الذي هو أحسن). ينظر: البحر المحيط ١/١٩٨.

وورود نظائر هذه الظاهرة في القراءات ينفي حصرتها بالشعر على الضرورة.

٦. ضرائر الشعر ص ١٣٦.

٧. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ١٢، والاحتساب ١/٦٤، ومعجم القراءات ١/٦٨.

ب. يحيى بن يعمر^(١): ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٤].

على "الشاذ الذي لا يقاس عليه؛ لعدم الطول من الصلة"^(٢).

٢. ظاهرة (حذف الواو والياء الساكنين في الفعل الناقص)^(٣).

حمل الرضي (ت ٦٨٦هـ) في شرح الشافية نظائرها في القراءات على الشذوذ، قال: إن "الواو والياء الساكنين في الفعل الناقص، نحو: يَغْزُو، وَيَرْمِي لا يحدفان وقفًا؛ لأنه لم يثبت حذفهما في الوصل؛ لئلا يلتبس بالحزوم، إلا للضرورة، أو شاذًا، كقولهم: (لا أذر)، وقوله - تعالى -^(٤): ﴿مَا كُنَّا نَبْعُ﴾ [سورة الكهف: ٦٤]، و^(٥): ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ﴾ [سورة هود: ١٠٥]"^(٦).

٣. ظاهرة (إثبات ألف "ما" الاستفهامية المحرورة)^(٧).

١. سبق الوقوف عليها.

٢. ضرائر الشعر ص ١٣٦-١٣٧. وينظر: شرح الجمل ٤٩١/١.

٣. عذ السبقي، والقرازي القيرواني، والآلوسي حذفهما من الفعل الناقص من قبيل الضرائر. ينظر: ضرورة الشعر ص ١١٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٢٩، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ١٧٥.

وأجاز كثير من التحوين هذا الاستعمال. ينظر: الكتاب ١٨٥/٤، وإعراب القرآن؛ للزجاج ٢١٢/١، والأصول في النحو ٣٧٦/٢، والمسائل البصريات ص ٨٧٧، والخصائص ٢٩٤/٢، وسر صناعة الإعراب ١٣٦/٢، وأمالى الشجري ٢٩٠/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٧١٤/٢، وشرح التسهيل ٤٦/٥، والبحر المحيط ٥٢٠/٦.

وعلة الحذف أرجعوها إلى التخفيف، والتشبيه بالفواصل.

وأثبتت الدراسة عن طريق ثلاثة نصوص أن هذا الاستعمال هو لغة من لغات العرب:

- أحدهما للفراء، قال: "كل ياء أو واو تسكان وما قبل الواو مضموم وما قبل الياء مكسور، فإن العرب تحذفهما، وتجترئ بالضمّة من الواو، وبالكسرة من الياء". معاني القرآن ٢٧/٢.

- والآخران؛ للسبقي:

○ "وقد يجوز أن يكون هذا على لغة من يحذف الياء في الرفع، ويكتفي بكسرة ما قبلها، كقوله - تعالى -: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْعُ﴾ [سورة

الكهف: ٦٤]". شرح كتاب سيبويه ٢٢٣/١.

○ "... على لغة من يحذف الواو فيكتفي بالضمّة؛ فلمّا وقف سكّن". ضرورة الشعر ص ١١٢.

ومن نظائر هذه اللغة - غير ما ذكر -:

▪ ﴿وَدَعَا الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ﴾ [سورة الإسراء: ١١].

▪ ﴿وَتَمَّخُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [سورة الشورى: ٢٤].

▪ ﴿سَدَّغُ الرَّبَّائِيَّةَ﴾ [سورة العلق: ١٨].

وكان أبو حاتم السجستاني لا يميز الوقف على هذه المواضع إلا بالواو؛ لأنها لام الفعل. رد عليه ابن الأنباري، قال: "وهذا غلط منه؛ لأن العرب حذفوا الواو الجمع؛ فحذفوا الواو الجمع أغلظ من حذف لام الفعل، فإذا جاز حذف ما يدل على الجمع كان حذف ما لا يدل على معنى أسهل. ويدل على بطلان قوله اجتماع المصاحف على حذف اللام". إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله - عز وجل - ص ٢٨٠. وينظر: كتاب البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان - ﷺ - ص ٥٩.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. ٢٠٣/٢.

٧. سبق الوقوف عليها.

حمل أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) نظائر هذه الضرورة في القراءات على الشذوذ، قال عند قوله - تعالى - ﴿ قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [سورة الأعراف: ١٦]: "وقيل: (ما) استفهامية كأنه استفهم عن السبب الذي أغواه. وقال: بأي شيء أغويتني؟ ثم ابتداء مقسماً، فقال: لأقعدن لهم. وضعف بإثبات الألف في (ما) الاستفهامية. وذلك شاذ أو ضرورة، نحو قولهم: (عما تسأل؟) فهذا شاذ. والضرورة، كقوله^(١): [الوافر]

*** عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْمٌ ***

ومعنى (أغويتني): أضللتني^(٢).

٤. ظاهرة (حذف أداة النداء مع اسمي الجنس والإشارة)^(٣).

١. سبق الوقوف عليه.
٢. البحر المحيط ٢٠/٥.
٣. هذه من المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون. ينظر: شرح المفصل ٤٣١/٢، وشرح الرضي للكافية ٤٢٦/١، وشرح ابن الناطم ص ٤٠٢، وشرح التصريح ٢٠٩/٢، وحاشية الصبان ٢٠٢/٣.
- البصريون: وجوب ذكر حرف النداء مع اسم الجنس لمعين واسم الإشارة، ولا يجوز حذفه، إلا في ضرورة الشعر. واعتمدوا في المنع على أن اسم الإشارة اسم مبهم، الأصل فيه أن يكون وصفاً لـ "أي"؛ فالأصل في: يا هذا أقبل: يا أيها أقبل، فلما حذفت (أي) صار حرف النداء، وكأنه بدل منها فلزم ذكره.
- الكوفيون - وتبعهم، مثل: المبرد، وابن مالك، وابنه - : جواز ذكر حرف النداء، وجواز حذفه. واعتمد الكوفيون في تجويزهم الحذف من المنادى المشار إليه على رأيين:

الأول - منها: - أن حق الحرف ألا يحذف مما تعرف بواسطة النداء حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير، أما اسم الإشارة فمعروف قبل النداء

لأن النداء، فلا يضر حذف الحرف منه.

الثاني: ورد هذا الحذف في فصيح النثر وفي الشعر، فقد جاء في القرآن: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسُكُمْ ﴾ [سورة البقرة: ٨٥] إذ التقدير: يا هؤلاء، ومن وروده في الشعر قول ذي الرمة غيلان: [الطويل]

إِذَا هَمَكْتَ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي
بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ

وقد ورد حذف (يا) مع (اسم الجنس المعين):

- أطرق كرا. ينظر: جمهرة الأمثال ١٩٤/١.
- أَصْبَحُ لَيْلٍ. ينظر: المصدر السابق ١٩٢/١.
- افْتَدٍ مَخْنُوقٍ. ينظر: مجمع الأمثال ٧٨/٢.
- حديث: "ثَوْبِي حَجَرٌ"، أي: يا حجر. ينظر: صحيح مسلم ص ٣٣٩.
- حديث: "اشْتَدَى أَرْمَةُ ثَفَرَجِي". ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة ص ٢٣٩١.

وقال المرادي: "والإتصاف القياس على اسم الجنس؛ لكثرة نثراً وخطماً. وقصر اسم الإشارة على السماع، إذ لم يرد إلا في الشعر. وأما نحو:

﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ [سورة البقرة: ٨٥] فمتأول". توضيح المقاصد ١٠٥٦/٢.

والذي ذهب إليه المرادي هو الصحيح، وتقول الآية على أحد التوجيهات التالية:

أ. (هؤلاء) بمعنى: (الذين)، وهو خبر عن (أنتم)، أو العكس، وجملة (تقتلون) صلة.

ب. (هؤلاء): اسم إشارة، وجملة (تقتلون) حال.

ج. (هؤلاء): اسم إشارة منصوب بإضمار (أعني) بمعنى الاختصاص، و (أنتم): مبتدأ، وجملة (تقتلون): خبر. ينظر: شرح المفصل ٣٦٤/١.

عدّ ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، والآلوسي (ت ١٣٤٢هـ) هذا الحذف من الضرائر^(١) تبعاً للبصريين^(٢). وذكر الأشموني (ت ٩٠٠هـ) أن منه قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٨٥]، وأنّ البصريين حملوا ما ورد من هذه الظاهرة "على شذوذ أو ضرورة"^(٣). وعلق الصّبان (ت ١٢٠٦هـ) أن قوله: (على شذوذ)، أي: في النثر، أو ضرورة: في النظم^(٤).

• حمل ما جاء في القرآن على النُّدرة^(٥).

النّادر: "ما قل وجوده، سواء كان مخالفاً للقياس، أو موافقاً له"^(٦). وحالاته "قد تصلح للحجّة، ولكنها لا تصلح للتعميم وقياسية الاستعمال"^(٧). وهذا يؤكده قول الفارسي (ت ٣٧٧هـ): "الضرورة والنّادر مما لا حكم لهما"^(٨).

ومن نظائر الضرورات الواردة في القراءات، والتي حملت على هذا الحمل:

١. ظاهرة [إسكان لام الأمر بعد "ثم" في الفعل المضارع]^(٩).

١. ينظر: ضرائر الشعر ص ١٢١، وموارد البصائر ص ٢٦٩، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّادر ص ٧٢. وعلل ابن عصفور عدم جواز هذا الحذف في سعة الكلام، قال: "لأنّ قولك: (يا رجل) أصله: يا أيها الرجل؛ فحذفت الألف واللام و (أي)؛ لأنها وصلة لما فيه الألف واللام؛ فانحذفت بحذفهما، وصارت (يا) عوضاً من الألف واللام المحذوفة. ويعرف بها الاسم لنبايتها مناب أداة التعريف، فلو حذفت (يا) بعد ذلك لكثّر الحذف، وكثرته إجحاف". ضرائر الشعر ص ١٢٢.

٢. ينظر: أوضح المسالك ١٢/٤.

٣. شرحه على الألفية ١٩/٣-٢٠. وينظر: مغني اللبيب ص ٨٤٠.

٤. حاشيته على شرح الأشموني ٢٠٢/٣.

٥. قال السيوطي النّادر: "أقل من القليل... فالثلاثة قليل، والواحد نادر". الاقتراح ص ٩٩.

٦. جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٢٧١/٣.

٧. معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة ص ٢١٩.

٨. الإغفال (هو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعراجه لأبي إسحاق الزجاج) ١٠/٢.

٩. عُدت هذه الظاهرة من الضرورات عند البعض، مثل: خطاب الماردي، وأبي حيّان. ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٥٥/٤، وتذكرة النّحاة ص ٢٨٨.

وأجاز كثير من العلماء هذا الاستعمال. ينظر: معاني القرآن ٢٢٤/٢، وجامع البيان ٥٣٢/١٦، ومعاني القرآن وإعراجه ٤٢٣/٣، وكتاب اللامات ص ٩٣، وشرح كتاب سيبويه ٢٠/٥، وإعراب ثلاثين سورة ص ١٩٩/٤٢، والحجة للقراء السبعة ٢٧٧/٢، والتفسير البسيط ٣١٧/١٥، والمفردات في غريب القرآن ص ٧٥٦، والبرهان في علوم القرآن ٣٤٩/٤، وشرح المفصل ٣١٠/٢، وتمهيد القواعد ٤٣٠٦/٩، والتحرير والتنوير ٢٢١/١٧.

وعلة الجواز:

- إجراء المنفصل مجرى المتصل؛ طلباً للتخفيف. حيث شبهت (ثم) مع ما بعدها ب (كف).
- تشبيهاً ل (ثم) ب (الواو، والفاء؛ لكون الجميع عواطف.
- حملاً على تسكين هاء (هو) بعد (ثم) في قراءة الكسائي، وقالون.
- رجوعاً إلى الأصل في المبني.
- تفرقة بينها وبين لام (كي) المتحركة. ينظر: كتاب اللامات ص ٩٣، وجامع البيان ٥٣٢/١٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٧٠/٢، واللباب في علوم الكتاب ٧٦/١٤، ودراسات لأسلوب القرآن ٥١٢/٢، و دور الهمزة في التقعيد النحوي ص ٣٧.

ذكر ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرح الملوكي في التصريف أنَّ هذه الظاهرة "في الشعر كالضُرورة"^(١). وبعد أن أتمَّ (شرح الملوكي) أكمل (شرح المفصل)^(٢)، الذي حمل في الجزء الخامس والأخير منه ما ورد نظير هذه الظاهرة في القرآن على النُدرة، قال: "ولا يفعلون ذلك مع (ثُمَّ) ونحوها ثَمَّ هو على أكثر من حرف واحد، إلا على ندرة، نحو قوله^(٣): ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّ﴾ [سورة الحج: ١٥]"^(٤).

٢. ظاهرة (تقدم المعطوف والمعطوف عليه، وإفراد الضمير العائد عليهما)^(٥).

ذكر ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) أنَّ هذه الظاهرة من قبيل الضرائر، وحمل نظيرها في القرآن على النادر، قال: "وإذا تقدم معطوف ومعطوف عليه، وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما، فإنَّ كان العطف بالواو، كان الضمير على حسبهما، نحو قولك: (زيد وعمرو قاما)، ولا يجوز الإفراد إلا في الشعر، نحو قوله^(٦): [الحفيف]

إِنَّ شَرَّ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسَدَ
وَدَّ مَالِمْ يُعَاصُ كَانَ جُنُونًا

أو في نادر من الكلام، ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [سورة التوبة: ٦٢]"^(٧).

٣. ظاهرة (إدخال لام التأكيد في موضع لا تدخل فيه في سعة الكلام)^(٨).

والذي توصلت إليه الدراسة أن تسكين لام الأمر بعد (ثُمَّ) لغة من لغات العرب؛ لأنَّ التَّسكين من باب التَّخفيف، والعربي يلجأ أحياناً إلى ما هو أضعف في القياس؛ طلباً للخفة وهروياً من الثقل. وأثبت البعض أنَّها لغة، قال الطبري: "وأولى الأقوال بالصواب في ذلك عندي، أنَّ التسكين في لام (ليقصوا) والكسر قراءتان مشهورتان، ولغتان سائرتان، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب الصواب". جامع البيان ١٨/٦١٦. وتبعه ابن عاشور، قال: "وهما لغتان في لام الأمر إذا وقعت بعد (ثُمَّ)". تفسير التحرير والتنوير ١٧/٢٤٨.

اختلف حول هذه القراءة:

- منهم من عدّها من قبيل القبيح، والضعيف، وهم البصريون. ينظر: شرح شافية لابن الحاجب ٢/٢٧٠.
- قال ابن جني: "وأما قراءة أهل الكوفة: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّ﴾ فقيح عندنا؛ لأنَّ (ثُمَّ) منفصلة يمكن الوقوف عليها، فلا تخلط بما بعدها فتصير معه كالجزء الواحد". الخصائص ٢/٣٣٢، وسر صناعة الإعراب ١٨/٦٣.
- قال ابن يعيش: "وأما قراءة الكسائي: ﴿ثُمَّ لَيَقْصُوا فَتَهُمْ﴾ فضعيفة عند أصحابنا". شرح المفصل ٥/١٤٥.
- منهم من عدّها لحناً، قال المبرد: "وأما قراءة من قرأ: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّ فَلْيَنْظُرْ﴾، فإنَّ الإسكان في لام ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾ جيد، وفي لام ﴿لَيَقَطَّ﴾ لحن؛ لأنَّ (ثُمَّ) منفصلة من الكلمة". المقتضب ٢/١٣٤.
- منهم من عدّها وجهاً بعيداً في العربية، قال النحاس: "لأنَّ (ثُمَّ) يوقف عليها، ولا يجوز أن يبدأ بساكن". إعراب القرآن ٣/٦٧.

١. ص ٤٦٠.

٢. ينظر: المصدر السابق ص ٧-٨.

٣. قراءة عاصم، وحمزة، والكسائي، ونافع، وغيرهم. ينظر: السبعة في القراءات ص ٤٣٥، ومعجم القراءات ٦/٩٠.

٤. ٢/٣١٠.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. قائله: حسن بن ثابت. ديوانه ص ٢٤٦.

الشاهد: قال (يعاص)، ولم يقل: (يعاصا).

٧. المقرب ١/٢٣٥.

٨. لا يجوز دخول اللام على خبر (أنَّ) مفتوحة الهمزة في القياس. وأجاز هذا الدُخول المبرد في النثر قياساً. ينظر قوله في مغني اللبيب ص ٢٥٧، وجمع الهوامع ١/٥٠٦.

حمل ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في (شرح الجمل) نظير هذا الظاهرة في القرآن على النادر، قال: "فإنَّ اللام لا تزداد في الخبر إلا في ضرورة شعر نحو قوله^(١): [الرَّجَز]

أَمْ الْحَلِيسُ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ
ترضى من اللحم بعظم الرقبة
أو في نادر كلام، كقراءة من قرأ^(٢): ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [سورة الفرقان: ٢٠] بفتح همزة (أَنَّ)^(٣).
٤. ظاهرة (إفراد خبر المتعاطفين بالواو)^(٤).

قصر ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ)، وناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) الظاهرة على الضرورة، وحملها نظيرها في القرآن على النادر، قالوا: إنَّ الإفراد لم يأت إلا في ضرورة، أو نادر كلام، كقول الشاعر^(٥): [البسيط]

كَأَنَّهُ وَجْهٌ تَرْكِيْنٌ قَدْ غَضِبَا
مُسْتَهْدَفٌ لَطْعَانٍ غَيْرُ تَذْيِيبِ
وعلى الإفراد قراءة من قرأ^(٦): ﴿فَبَدَّتْ لَهْمَا سَوَاتُهُمَا﴾ [سورة طه: ١٢١]^(٧).

ولم أقف على أحد ذهب إلى ذلك غيره، إلا أنَّ البغدادي في حاشية الضرائر؛ للأوسي، قال: "هذا عند المبرد، وبعض من وافقه". ص ٢٩٧.
ووصف النحاس رأي المبرد بالوهم. ينظر: إعراب القرآن ١٠٨/٣.
عد ابن جني، وابن عصفور في كتابه (ضرائر الشعر)، والآوسي هذه الزيادة من قبيل الضرورات. ينظر: سر صناعة الإعراب ٥٥/٢، وضرائر الشعر ص ٤٤، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ٢٩٦.
وابن عصفور نظر لهذه الضرورة بـ قراءة ابن جبير: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾، بفتح (أَنَّ)، وقد علق الآوسي مستغرباً تنظيره هذا، قال: "عد هذا ابن عصفور من الضرائر مع أنه أورد الآلة". الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ٢٩٧.
ونظير هذه الآية رواية قطرب أن بعضهم قال: (إذا أنى لبي). ينظر: سر صناعة الإعراب ص ٣٧٩.
والذي أراه أنَّ هذه الظاهرة لغة من لغات العرب؛ فلعلَّه يلجأ - أحياناً - إلى ما هو أضعف في القياس؛ طلباً للخفة وهروباً من الثقل. ومما يدل على صحة أنها لغة وورودها في قراءة، وفي رواية قطرب، وفي الشعر، مثل:

- قول أبي صارم بن غالب: [الوافر]
وَأَعْلَمُ إِنِّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا
لَا مُشَاهَدَانِ وَلَا سَوَاءُ.

- قول الشاعر: [الرَّجَز]
أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ
أَنَّ مَطَايَاكَ لَعَنُ خَيْرِ الْمَطِيِّ؟

١. قائلة: رؤية ديوانه ص ١٧٠.

الشاهد: (لعجوز). زيدت اللام في خبر المبتدأ.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. ٤٤٩/١.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. قائلة: الفرزدق. لم أقف عليه في نسخة ديوانه التي بين يدي. قيل: البيت له من قصيدة رائية وليست بائية.

مُسْتَهْدَفٌ لَطْعَانٍ غَيْرُ مَنَجْحَرٍ

. ينظر: خزانة الأدب ٥٤٠/٧، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ٨٨/١.

الشاهد: (وجه). يريد: وجهين.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. ينظر: البحر الحيط ٦٩/٢، وتمهيد القواعد ٤٠٩/١.

٥. ظاهرة (قلب الإعراب)^(١).

حمل السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) نظير هذه الظاهرة في القرآن على النَّادر، قال تعالى: ﴿وَمِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمِثْلِ الَّذِي يُنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٧١] . . . وقيل التقدير: (ومثل الذين كفروا في عدم فهمهم عن الله ورسوله، كمثل المنعوق به من البهائم التي لا تفقه من الأمر والنهي غير الصوت، فيراد بالذي ينعق الذي يُنْعَقُ به)، ويكون هذا من القلب، وقال قائل هذا كما تقولون: (دخل الخاتم في يدي، والحُفَّ في رجلي). وإلى هذا التفسير ذهب الفراء، وأبو عبيدة، وجماعة، إلا أن القلب لا يقع على الصحيح إلا في ضرورة، أو ندور^(٢).

٦. ظاهرة (إثبات ألف "ما" الاستفهامية المجرورة)^(٣).

حمل بعض النحويين نظير هذه الظاهرة المحمولة في الشعر على الضرورة في القرآن على النَّادر، مثل: ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، قال: إِنَّ قِرَاءَةَ عِكْرَمَةَ (ت ١٠٥هـ)، وعيسى (ت ١٤٩هـ): ﴿عَمَّا يَسْأَلُونَ﴾ [سورة النبأ: ١] من قبيل النَّادر، وقول حسَّان^(٤): [الوافر]

* عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْمٌ *

ضرورة^(٥). وتبعه الفارضي (ت ٩٨١هـ)، وابن عبد الحليم (ت ١١٣٨هـ)^(٦).

٧. ظاهرة (زيادة اللام على المفعول في حال تأخره)^(٧).

قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): ". . . ولا تدخل على المفعول إذا كان متأخراً عن عامله، إلا في ضرورة شعر، نحو: قوله^(٨) [الوافر]:

وَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلاً أَنْخَنَا لِلْكَلاَكِلِ فَارْتَمَيْنَا

أي: أنخنا الكلاكل، أو في نادر كلام، يحفظ ولا يُقاس عليه، نحو قوله - تعالى - : ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ [سورة التمل: ٧٢]، أي: ردفكم^(٩).

• حمل ما جاء في القرآن على القلة.

١. سبق الوقوف عليها.

٢. الدر المصون ٢/٢٣١.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. سبق الوقوف عليه.

٥. ينظر: مغني اللبيب ص ٣٩٤.

٦. ينظر: شرح الفارضي؛ للألفية ٤/٣٤١، وموارد البصائر ص ٥٥-٥٦.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. لم أقف على قائله. ينظر: شرح حماسة أبي تمام؛ للفراسي ٢/٢٤٩، وضرائر الشعر ص ٥٣، والتذيل والتكميل ٧/٢٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/٣٠٦.

٩. شرح الجمل ١/٥٣٧-٥٣٨.

القليل: ضعف الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال، وهو مردول، مطرح غير أنه قد يجيء منه الشيء، إلا أنه قليل^(١). ومن نظائر الضرورات الواردة في القراءات، والتي حملت على القليل:

١. ظاهرة (حذف العائد من جملة الخبر إلى المخبر عنه)^(٢).

حمل بعض النحويين نظير ما ورد من هذه الضرورة في القراءات على القلة، مثل:

أ. ابن أبي الربيع (ت ٦٦٨هـ) نقل عنه بعد ما أورد رأي البصريين في ظاهرة حذف العائد "أنه لا يجوز حذفه إلا في الشعر، وسواء أكان يؤدي إلى تهية العامل للعمل، وقطعه عنه نحو: زيد ضربه عمرو، أو لم يؤد نحو: زيد هل ضربته؟ ونصوا على شذوذ قراءة ابن عامر^(٣): ﴿وَكُلَّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [سورة الحديد: ١٠]، وقال ابن أبي الربيع: يجوز في قليل من الكلام، ومنه: قراءة ابن عامر^(٤).

ب. ابن هشام (ت ٧٤٩هـ) أورد ثمانية شروط للحذف في مغني اللبيب، وبعد الشرطين الأخيرين - ألا يؤدي حذفه إلى تهية العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان العامل القوي - بَّه أنه "ربما خولف مقتضى هذين الشرطين، أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام؛ فالأول، كقوله^(٥): [السريع]

وَحَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا

.. وقيل هو في صيغ العموم أسهل، ومنه: قراءة ابن عامر^(٦): ﴿وَكُلَّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [سورة الحديد: ١٠]^(٧).

٢. ظاهرة (إثبات ألف "ما" الاستفهامية المجرورة)^(٨).

حمل السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) نظيرها الوارد في القرآن على القلة، قال: "قوله: ﴿عَمَّ﴾ [سورة النبأ: ١]... وقرأ عبد الله، وأبي، وعكرمة (عمًا) بإثبات الألف. وقد تقدم أنه يجوز ضرورة، أو في قليل من الكلام. ومنه^(٩): [الوافر]

على ما قام يَشْتُمْنِي لَيْمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ^(١٠).

٣. ظاهرة (إلغاء "أن" بعد الفعل المضارع)^(١١).

١. ينظر: الخصائص ١/ ١٢٧.

قال الدكتور محمد الحمدان في (القليل والنادر في الاستعمال عند النحاة ص ٢٣-٢٤): إنَّ القليل "أنواع ومستويات تتفاوت من حيث شيع الظاهرة على أسنة المتكلمين بها"؛ لذلك قسم القليل سبعة أقسام. ينظر: المصدر نفسه ص ٢٤، وما بعدها.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. ارتشاف الضرب ٣/ ١١١٩، والتذيل والتكميل ٤/ ٤٣.

٥. سبق الوقوف عليه.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. ص ٧٩٦.

٨. سبق الوقوف عليها.

٩. سبق الوقوف عليه.

١٠. الدر المصون ١٠/ ٦٤٧.

١١. سبق الوقوف عليها.

حمل الرُعَيْنِيَّ (ت ٧٧٩هـ) نظيرها الوارد في القرآن على القليل، قال: "اعلم أنَّ في هذه التواصب ما يجوز إلغاؤه، فمن ذلك: (أن) رفعوا الفعل بعدها في الضرورة، وفي قليل من الكلام"^(١). وبعد أن استشهد بجملة من الشواهد الشعرية، قال: "ومَّا جاء من إلغاء (أن) في الكلام قراءة ابن مجاهد^(٢): ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣] برفع الميم"^(٣). ويتضح مما سبق أنَّ التَّحْوِينَ كانوا مدركين لإمكان ورود نظائر للضرورات في القراءات؛ مما استلزم حملها على الشاذ، أو النَّادر، أو القليل، أو تأويلها على وجه قياسي؛ أي: ورودها في الشعر (ضرورة)، وفي القراءات - سواء صحيحة، أم شاذة - على أحد هذه المحامل.

والحقيقة أنَّ حمل الظواهر الواردة في القرآن على أحد هذه الأحكام الكمية في النَّثر - والتي اختلفوا في إطلاقها، كل بحسب معاييره - ونظيرها في الشعر محمول عندهم على الضرورة، يشير إلى أنَّ هذا الاستعمال غير خاص بالشعر؛ فهو متداول شعراً ونثراً.

فضلاً على أنَّه لا خلاف في أنَّ ما حمل في الشعر على الضرورة لا يمثل عندهم إلا استعمالاً ضعيفاً رديئاً، ينزهون القرآن عنه.

وعليه كيف يحظر الاستعمال على مصطلح خاص بالشعر (الضرورة)، مع إشارتهم إلى وروده في النَّثر؟!، وكيف يحمل ما ورد في أفصح الكلام على مستوى قبيح وضعيف عندهم، لا يضطر له الشاعر إلا اضطراراً؟! وكان بهم أن يؤولوا هذه النصوص، ومن ثمَّ لا تكون فيها حجة؛ فمثلاً في ظاهرة (تقدم المعطوف والمعطوف عليه، وإفراد الضمير العائد عليهما)، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) بعد أن عدَّ هذا الاستعمال من الضرورة: "أو في نادر من الكلام، ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [سورة التوبة: ٦٢]"^(٤)، قال محققا المقرب تعقيباً على هذا النص: "وما كان له أن يجعل ذلك من نادر الكلام، فإنَّ رضا الله ورسوله واحد لا اثنان"^(٥). أو يترك التأويل، وتجعل الآية دليلاً لرد حصر هذا الاستعمال على الضرورة، مثل: ردَّ ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، وقبله ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)^(٦) على سيبويه (ت ١٨٠هـ)، في حمله ظاهرة (ترك التَّوْن مع "الذن") على الضرورة، قال: "إذا جرت اليباء بـ (كدُن)، أو (قد)، أو (قط) فالغالب إثبات التَّوْن؛ حفظاً للسُّكُون، وقد تترك، دليله في (الذن) قوله - تعالى -: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [سورة الكهف: ٧٦]، قرئ

١. شرحه؛ لألفية ابن معطٍ ص ٧٢٨-٧٢٩.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. المصدر السابق.

٤. المقرب ١/٢٣٥.

٥. حاشية المصدر السابق ص ٢٥٧.

٦. ينظر: شرح التسهيل ١/١٣٦.

مخففاً ومشددًا^(١). وأمّا قول سيبيويه^(٢): إنَّ ترك النُّون مع (لِـ) ضرورة؛ فمردود بالقراءة^(٣)؛ بدلاً من أن يعد هذا الاستعمال الوارد في الشعر على حمل الضرورة في أفصح الكلام شاذاً، أو نادراً، أو قليلاً.

أمّا عن القراءات، فهي كما ذكر تمثل بعض لغات العرب التي لا تبنى على بعضها الأصول والقواعد^(٤)، ومن هنا جعلوا مظانها الضرورات، وما ورد منها في النثر عامّة، يحمل على أحد هذه الحامل الثلاثة.

وكان بهم أيضاً أن يعدوا هذه القراءات ممثلة للغات الشاذة والقليلة والنادرة حجة قوية لنفي الضرورة عن هذه الاستعمالات المحمولة في الشعر على الضرورة، كما فعل ابن هشام (ت ٧٦١هـ)؛ لأنَّ الضرورة مصطلح يطلق على ما يجوز في الشعر دون النثر، وأيضاً: "لا يصح أن تحمل لهجة عربية ولو كانت قليلة على الضرورة"^(٥)، ولا ينبغي أن تكون الضرورة "سبيلاً للاتكاء على النادر القليل، وترك الشائع من لغة العرب"^(٦).

ويستخلص من نصوص التنظير السابقة ونظائرها:

- أن موقف النحويين من النظائر القرآنية نظيرة الضرورات مضطرب؛ فمرة يعدونها حجة قوية لرد ما حمل على الضرورات، وهذا ما عمل به البعض في اللازم السابق، وأحياناً أخرى لا يؤخذ بها، كما في نصوص العلماء السابقة.
- يفرق البعض في حمله بحسب نوع القراءة؛ فإذا كانت القراءة شاذة من جهة القراءات، فإنَّ الظاهرة تحمل على الشذوذ، أو التدرّة، أو القلة في الورد. أمّا إذا كانت القراءة متواترة فيوجه نظير الضرورة في القراءة إلى وجه جائز قياسياً، مثل: ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، قال: "وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأمّا قراءة عكرمة، وعيسى: ﴿عَمَّا يَسْأَلُونَ﴾ [سورة النبأ: ١] فنادر، وأمّا قول حسان^(٧): [الوافر]

على ما قام يَشْتُنِي لَيْمٌ كَخِزِيرٍ تَسْرَعُ فِي رَمَادٍ

فضرورة... ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه؛ فلهذا ردّ الكسائي قول المفسرين في: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [سورة يس: ٢٧] إنها استفهامية، وإنما هي مصدرية...^(٨).

١. سبق الوقوف عليها.

٢. ينظر: الكتاب ٣/٢٨٦، وشرح الرضي للكافية ٤٥١/٢.

٣. تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ١٠٧.

٤. قال الدكتور محمد الحلواني: "تختلف طبيعة الاستقراء للغة القرآنية بين النحاة القدماء، والنحاة المتأخرين، فقد كان الأوائل يجذرون من القراءات التي تختلف قراءة الجمهور، أمّا خلفاؤهم فقد جعلوا قراءات القرآن كلها مجالاً لاستقراءهم، واستنباط القاعدة أو البناء على الظاهرة، إلا أن الجميع متفقون على شيء واحد، قد يكون أساساً لعملية الاستقراء، وهو أن ثمة لغة شائعة كثيرة، وأخرى قليلة نادرة، فإذا صحت لغة القراءة الشاذة، أو لغة القراءة التي عليها أحد القراء السبعة، فإنَّ صحتها لا تعني قوتها، وفصاحتها، بل تعني أنها لغة مسموعة، ولكنها قليلة، والقليل لا تبنى عليه القواعد". أصول النحوي العربي ص ٣٨.

٥. اللهجات العربية في التراث ٦٤١/٢.

٦. الدراسات اللهجية والصوتية ص ٨٥.

٧. سبق الوقوف عليه.

٨. مغني اللبيب ص ٣٩٤.

ولعل تفسير هذه التفرقة بين القراءات القرآنية يؤكد أنَّ حمل القراءة على أحد الحامل الثلاثة لا يمنع من القول: أنها جاءت على وجه لا يرد إلا في ضرورات الشعر؛ فالاستعمال واحد في الكلامين، وإن اختلف الحكم. ونظير الضرورات، إذا كان قراءة شاذة من جهة القراءات فلن يؤدي بكل الأحوال إلى القول بالضرورة في القرآن - كما ذكر-؛ لأنها ليست قرآناً، في حين نظيرها في القراءات المتواترة لأبد من توجيهه إلى وجه قياسي؛ لأنَّ القرآن يجب "تجنبه الأوجه الضعيفة، والشاذة، والغريبة"^(١).

ولابدَّ من الإشارة إلى نقطتين لهما صلة بهذا اللازم:

النقطة الأولى: عدم صحة حمل بعض الآيات على وجوه حُمِلت نظائرها في الشعر عند بعض النحويين على الضرورة؛ لإمكان توجيهها إلى توجيهات أخرى، بعيدة عن محمل الضرورات.

فهي أدلة احتمالية لا قطعية؛ لأنَّ حملها على وجوه الضرائر محتمل؛ بالتالي "لا حجة في الآية؛ لاحتمال أن يكون..."^(٢)، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال^(٣)، مثل:

١. ظاهرة (وقوع الكاف اسماً).

عدت هذه الظاهرة من قبيل الضرائر عند جمهور من النحويين^(٤)، وحملت عليها عدد من الآيات، مثل^(٥):

أ. قوله - تعالى -: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [سورة البقرة: ١٧].

- قال ابن عطية (٥٤٢هـ): "مَثَلُهُمْ": رفع بالابتداء، والخبر في الكاف، وهي على هذا اسم"^(٦).

١. قواعد الترجيح عند المفسرين ٦٤٥/٢.

٢. شرح المفصل ٣٦٤/١.

٣. ينظر: الاقتراح ص ١٣١.

٤. قام حولها خلاف، تمثل في ثلاثة آراء [ينظر: المقاصد الشافعية ٦٦٤/٣ - ٦٦٥]:

الأول: حرف مطلق، ولا يكون اسماً إلا في الشعر. ذهب إليه سيبويه والجمهور. ينظر: الكتاب ٨٢/١، والمقتضب ١٤٠/٤، والأصول في النحو ٤٣٨/١، وضرورة الشعر ص ١٦٠، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٩٠، وضرائر الشعر ص ٢٣٤، والبحر المحيط ١٢٤/١، ومغني اللبيب ص ٢٣٨، وموارد البصائر ص ٣٤٩، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٢٤٢.

وأرجعوا علة هذه الظاهرة إلى الحمل على الشبه، أنزلوها منزلة (مثل)؛ لأنَّ معنى (الكاف)، كمعنى (مثل). قال ابن هشام [مغني اللبيب ص ٢٣٨]: "وأما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة ل(مثل)؛ فحكم لها بحكمها، بدلا من حكمها.

الثاني: اسم مطلق. ذهب إليه الأخفش، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وأبو حيان. ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٠٠/١، والجنى الداني ص ٧٩، ومغني اللبيب ص ٢٣٩، والبحر المحيط ٦٣١/٢.

الثالث: كثير في الشعر ورودها اسماً، وقليل في الكلام. ذهب إليه ابن أبي الربيع، وابن مالك، والشاطبي. ينظر: البسيط ص ٨٥٣، وشرح التسهيل ١٦٩/٣، والمقاصد الشافعية ٦٦٥/٣ - ٦٦٨.

والذي أراه أنَّ هذه الظاهرة من قبيل الضرائر؛ لما يأتي:

- لم تثبت اسميتها، إلا في الشعر. ينظر: المقاصد الشافعية ٦٦٦/٣ - ٦٦٧.

- ما جاء في ظاهره نظيراً لها في القراءات يمكن توجيهه على الحرفية، بلا تعسف، أو تكلف.

° لمزيد من المواضع التي حملت على هذه الظاهرة. ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٩٨/٢ - ١٠٢.

٦. المحرر الوجيز ٩٩/١.

- قال العكبري (ت ٦١٦هـ): "يجوز أن يكون، أي: الكاف اسماً بمعنى (مثل)، فلا يتعلق بشيء" (١).
- ويمكن توجيه الكاف إلى غير ذلك:
- (مَثَلُهُمْ): مبتدأ، و(كَمَثَلُ): الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر (مَثَلُهُمْ) (٢).
- (مَثَلُهُمْ كَمَثَلُ): مبتدأ ثانٍ، و(كَمَثَلُ): جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ الثاني. والجملة الاسمية (مَثَلُهُمْ وما بعدها) في محل رفع خبر المبتدأ الأول (أُولَئِكَ) (٣).
- ب. قوله - تعالى -: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: ٤٩].
- عدها كثير من العلماء اسماً (٤)، وعدّ آخرون هذا الموضع من المواضع التي تتعين فيه اسميتها، وهو (إذا عاد عليها الضمير) (٥)، وتوجيهها إلى أن الكاف: مفعول به لـ (أَخْلُقُ)، والضمير في: (فيه) يعود عليه.
- ويمكن توجيه الكاف إلى غير ذلك بأن (الكاف) حرف، فتكون وما بعدها في محل نصب صفة لمفعول به محذوف، أي: شيئاً مثل هيئة الطير. والسؤال: إلام يرجع الضمير المجرور بفي في قوله - تعالى -: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾؟
- قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): "الجواب: محتمل أوجه: أحدها: أن يرجع إلى المخلوق الذي دل عليه أخلق، الثاني: أن يرجع إلى المهيأ الذي دل عليه المصدر، وهو الهيئة، الثالث: أن يرجع إلى الهيئة، على أن يكون المراد بها المهيأ، كما أريد بالضرب المضروب، وبالنسج المنسوج، وبالحلق المخلوق. هذا درهم ضرب الأمير، وثوب نسج اليمن وقول الله - عز وجل -: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ [سورة لقمان: ١١]، ومن مجيء ذلك في المصادر الآتية على وزن (فَعْلَة) قوله - تعالى -: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [سورة الزمر: ٦٧]، أي: مقبوضة. الرابع: الكاف على أن يكون اسم أريد به المثل، وهذا جار على قول الأخفش، في أن الكاف بكون اسماً في فصيح لكلام. أمّا بقية البصريين فلا يرون ذلك واقعاً إلا في الشعر قطعاً" (٦).
- ج. قوله - تعالى -: ﴿وَكَذَلِكَ نَصْرَفُ الْآيَاتِ﴾ (٧) [سورة الأنعام: ١٠٥، سورة الأعراف: ٥٨].
- قال الزجاج (ت ٣١١هـ): "وموضع الكاف نصب التي في أول كذلك، والمعنى: ونصرف الآيات في مثل ما صرفناها فيما تلي عليك" (٨).

١. التبيان في إعراب القرآن ٣٢/١.

٢. ينظر: المصدر السابق.

٣. ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ٢٣/١.

٤. ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٦١/١، والكشاف ٦٩١/١، والتبيان في إعراب القرآن ٢٦٣/١.

٥. ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية ص ٣٣٢.

٦. أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن ص ٢٥ - ٢٦.

٧. ينظر: إعراب القرآن: للتحاس ٢٦/٢، وإعراب القرآن العظيم ٢٦٢-٢٨٢، وإعراب القرآن وبيانه ٣٧٠/٣، والإعراب المفصل ٤٤٤/٣،

والجتهى من مشكل إعراب القرآن ٢٨٧/١.

٨. معاني القرآن وإعرابه ٢٧٩/٢.

- قال العكبري (ت ٦١٦هـ): "الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف، أي: نصرف الآيات تصريفاً مثل ما تلونها عليك" (١).

ويمكن توجيه الكاف إلى غير ذلك أن (كذلك): الجار والمجرور متعلقان بمحذوف مصدر، أي: نصرف الآيات تصريفاً كذلك التصريف (٢).

٢. ظاهرة (عمل "أن") المخففة في غير ضمير الشأن.

إذا خففت (أن) بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً، وخبرها لا يكون إلا جملة. وجعل الجمهور عملها في غير ضمير الشأن من قبيل الضرائر (٣). وحمل على هذه الظاهرة قوله - تعالى - ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا﴾ [سورة النساء: ١٤٠]: قدر البعض اسم (أن) المخففة في هذه الآية ضميراً بارزاً، تقديره: أنكم، مثل: الزجاج (ت ٣١١هـ)، والعكبري (ت ٦١٦هـ) (٤).

ولا أرى في هذه الآية مانعاً من أن تحمل (أن) على الوجه الذي إذا خففت وجب أن يكون اسمها ضميراً غائباً، وأن يكون ضمير شأن (٥).

٣. ظاهرة (حذف خبر "كان" وأخواتها).

١. التبيان في إعراب القرآن ٥٢٨/١.

٢. ينظر: الجدول في إعراب القرآن ٢٤٣/٧، وإعراب القرآن؛ للدعاس ص ٣٢٦.

٣. ينظر: المقرب ١١٠/١، وشرح التسهيل ٨/٤، وشرح الرضي للكافية ٣٦٨/٤، والبحر المحيط ١٠٢/٤، والجنى الداني ص ٢١٧، ومغني اللبيب ص ٤٧، وشرح الأشموني ٣١٩/١، وخزانة الأدب ٣٨٢/١٠، وأضواء البيان ٨٥/٤.

وأجاز آخرون هذا الاستعمال، مثل: سيبويه، وابن مالك، والمرادي. ينظر: الكتاب ١٦٣/٣، وشرح التسهيل ٤١/٢، والجنى الداني ص ٢١٨. قال أبو حيان: "ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن، كما زعم بعض أصحابنا، بل إذا أمكن تقديره بغيره قدر". ارتشاف الضرب ١٢٧٥/٣. وهذا رأي ابن هشام - ورأيي - بعد أن ذكر مخالفة ضمير الشأن القياس في أوجه، قال: "وإذا تقرر هذا علم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره". مغني اللبيب ص ٦٣٧-٦٣٨.

٤. ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٢١/٢، والبحر المحيط ١٠٢/٤، والذر المصون ١٢١/٤. لم أجده في التبيان في إعراب القرآن، وهذا ما نوه إليه السمين الحلبي في الدر المصون.

٥. خزانة الأدب ٤٢٦/٥.

جعلت هذه الظاهرة من قبيل الضرائر عند التحوين^(١)، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "حذف الخبر في باب (كان)؛ لدلالة المعنى عليه... وإنما لم يحذفه، إلا في ضرورة؛ لأنه عوض عما اخترم منها من الدلالة على الحدث، فلزم ذلك"^(٢). وحملت عليها آيات قرآنية:

١. ينظر: ضرائر الشعر ص ١٤٣-١٤٤، وشرح الجمل ١/٤١١، والبحر المحيط ٧/١٩٨، والذر المصون ٧/٥١٧، واللباب في علوم الكتاب ١٢/٥٢١، وتمهيد القواعد ٣/١١٥٠، وجمع الهوامع ١/٤٢٦.

وذكرها ابن عبد الجليم بمسمى (حذف خبر ليس). ينظر: موارد البصائر ص ٣٢٠. وأرجعوا علة هذه الضرورة إلى دلالة المعنى عليه، قال أبو حيان: "وقد يحذف الخبر ضرورة؛ لفهم المعنى". قوله في موارد البصائر ص ٣٢٠. واستتبع البعض هذا الاستعمال واستضعفوه. ينظر: المقتضب ٤/١١٨، والتمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري ص ١٧١. قال ابن جني: "إذا استضعف من جهة السماع، ومن طريق القياس جميعاً، حذف خبر (كان)، وقلما مرَّ بي منه، ووجه ضعفه من قبل القياس إنَّ خبر (كان) إنما لزمها ليقاد منه الحدث المخترم منها؛ ألا ترى إنَّك إذا قلت: (كان زيد قائماً)، فإنَّك إنما استقدت الحدث الذي هو القيام من قائم لا من (كان)، فكان خبرها جميعاً يفيدان ما يفيد الفعل مجرداً بنفسه. فكما لا يجوز انفكاك الفعل من دلالة الحدث، إلا في هذه الأفعال التي لزمها أخبارها أعواضاً مما جردت منه من أحداثها... فكذلك لا يحسن حذف خبر (كان)". التمام في تفسير أشعار هذيل ص ١٧١. وأجاز البعض هذا الاستعمال في الاختيار:

- مطلقاً، مثل: أبي علي الفارسي، وابن الشجري. ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢/٤١٩-٤٢٠، وأمالى ابن الشجري ٢/٦٣. ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين. ينظر: الدر المصون ٢/٦٤٣.
 - بقيد، ذكر السيوطي: [ينظر: جمع الهوامع ١/٤٢٦] أنَّ البعض أجاز اختصاراً لقرينة، قال سيبويه: "فكلَّ ذلك حذف تخفيفاً، واستغناء بعلم المخاطب بما يعني". الكتاب ٢/٣٤٦.
- وأما (ليس):

- فسيبويه أجاز حذف خبرها، وتبعه الفراء؛ لأنَّ الكلام قد يُؤمَّم تمامه بـ(ليس) وبجرف نكرة. وبعضهم اشترط لجواز حذف خبرها أن يكون اسمها نكرة عامّة، نحو: ليس أحد، أي: ليس أحد موجوداً. ينظر: الكتاب ٢/٣٤٦، ومعاني القرآن ٢/٨٣، وتمهيد القواعد ٣/١١٤٧، والنحو الوافي ١/٥٦٠.

- وابن مالك في شرح التسهيل خصَّ الحذف في الاختيار لـ (خبر ليس)، وفي شواهد التوضيح والتصرُّح الذي ألفه بعد شرح التسهيل [ينظر: تعدد رأي ابن مالك ص ٣٨] جعل الحذف في الاختيار عامّاً لجميع أخبار كان وأخواتها. ينظر: شرح التسهيل ١/٣٥٩، وشواهد التوضيح والتصرُّح ص ٣٤-٣٦.

وذكر ابن مالك في شواهد التوضيح والتصرُّح ثلاثة شواهد:

- (أليس ذو حجة). ينظر: صحيح البخاري ص ٤٤٠٦.
- (إنما كان منزل ينزله النبي - ﷺ -). ينظر: المصدر السابق ص ١٧٦٥.

خرج الحديث على وجه آخر: أنَّ كلمة (منزل) منصوبة لفظاً إلا أنها كُتبت بلا ألف على لغة ربيعة، الذين يقفون على المنصوب المنون بالسكون وحذف التنوين، بلا بدل كما يفعل أكثر العرب في الوقف في حالتي الرفع والجر. ينظر: شواهد التوضيح والتصرُّح ص ٨٥-٨٦، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ٣/١٦٩-١٧٠.

- قول أبو بكر - ﷺ - : (بأبي، شبيه بالنبي، ليس شبيهة بعلي)، ينظر: صحيح البخاري ص ٣٧٥٠.
- وذكر سيبويه قول بعض العرب: (ليس أحد). أي: ليس هنا أحد. ينظر: الكتاب ٢/٣٤٦.

والذي أراه بعد هذا العرض أن حذف (خبر كان وأخواتها) وارد في الاختيار، وليس محظوراً على الشعر، إذا وجد الدليل على المحذوف؛ وقوى ذلك أنَّ البصريين يجعلون لام الجحود في نحو قوله - تعالى - : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [سورة الأنفال: ٣٣] لام جر، وخبر (كان) قبلها محذوفاً، أي: وما كان الله مريداً. ينظر: حمل القرآن على ضرورة الشعر ص ١٦٥.

٢. ضرائر الشعر ص ١٤٣-١٤٤.

أ. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَاءَ لَا أُبْرِحُ حَتَّىٰ أُنَبِّئَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾ [سورة البقرة: ٦٠].
قال السمين الحلبي (٧٥٦هـ): يجوز في (لا أبرح) "وجهان، أحدهما: أن تكون ناقصة فتحتاج إلى خبر... فإن كانت الناقصة، ففيها تحريجان، أحدهما: أن يكون الخبر محذوفاً للدلالة عليه تقديره: لا أبرح أسير حتى أبلغ...".^(١) ويمكن توجيه الآية إلى غير ذلك: أن تكون (لا أبرح) تامة؛ فلا تحتاج إلى خبر^(٢).

ب. قال تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٢].
"قال أبو الحسن في قوله - تعالى - ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٢]. التقدير: فليكن رجل وامرأتان، وهذا قول حسن...".^(٣) وتخرج على وجوه كثيرة^(٤):

- فاعل لفعل محذوف، التقدير: ف (ليشهد)، أو فليكن (التامة).
 - نائب فاعل لفعل محذوف: ف (ليستشهد).
 - مبتدأ محذوف الخبر، التقدير: (يشهدون).
 - خبر مبتدأ محذوف، أي: ف (الشاهد)، أو ف (المستشهد)، أو ف (هو).
٤. ظاهرة (حذف الفاء من المبتدأ في جواب الشرط).

الجملة الاسمية إذا وقعت جواباً للشرط فيجب اقترانها بالفاء؛ لعدم صحة وقوعها شرطاً^(٥). وعدد عدد من التحوين ومصنفو الضرائر هذا الحذف من قبيل الضرائر^(٦).

١. الدر المنصور ٥١٧/٧. وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٥٢١/١٢.

٢. ينظر: المصدران السابقان.

٣. الحجة ٤١٩/٢.

٤. ينظر: معاني القرآن؛ للفراء ١٨٤/١، والتبيان في إعراب القرآن ٢٢٧/١، والبحر المحيط ٧٢٨/٢.

٥. ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٤٠٦/٢.

٦. ينظر: الكتاب ٦٥/٣، والمقتضب ٧١/٢-٧٢، وضرورة الشعر ص ١١٥، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٤٩، وتحصيل عين الذهب ص ٤٠٩، وضرائر الشعر ص ١٢٦، وشرح التسهيل ٧٦/٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٩٧/٣، وارتشاف الضرب ١٨٧٢/٤، والموفور ص ٣١٧، ومغني اللبيب ص ٨٠-٢١٨، والجنى الداني ص ٦٩، وموارد البصائر ص ٢٨٤، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ٦٤.

وذهب ابن الناطم إلى جواز تركها في الضرورة أو في الدور، وتبعه الأزهرى. ينظر: شرح ابن الناطم ٤٩٩/١، وشرح التصريح ٤٠٦/٢. وأرجعوا علة الحذف في الضرورة إلى الحمل على الشبه، قال سيبويه: "جاز هذا في الشعر، وشبهوه بالجزء إذا كان جوابه منجزاً؛ لأن المعنى واحد". الكتاب ٦٨/٣.

أما الأخفش فأجازه؛ لأنه وارد في النثر الفصيح، وابن مالك أجازه على قلة، وقيل: هذا اختيار الكوفيين. ينظر: إعراب القرآن؛ للتحاس ٥٨/٤، وشرح الرضي للكافية ١١١/٤، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٩٢، ومغني اللبيب ص ٢١٩. وذكر ابن مالك على هذه الظاهرة أحاديث:

- "إنك إن تركت ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة". التقدير: فهو خير. ينظر: الحلى بالآثار ٣٠٠/٨.
 - "البينة ولا حد في ظهرك". التقدير: أحضر البينة ولا تحضرها فجزاؤك حد في ظهرك. ينظر: صحيح الترمذي ص ٣١٧٩.
 - قوله ﷺ لأبي بن كعب: "فإن جاء صاحبها إلا استمع بها". التقدير: فأخذها. ينظر: صحيح البخاري ص ٢٤٣٧.
- ففي الحديثين (حذفت الفاء مع المبتدأ). والصواب في رأيي ما قاله ابن مالك: "وإذا حذفت الفاء والمبتدأ معاً، ولم يخص ذلك بالشعر؛ فحذف الفاء وحدها أولى بالجواز وأن لا يخص بالشعر". شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٩٣.

وقال الدكتور خليل حسون مدلاً على عدم صحة ما ذهب إليه التحويون من حمل هذه الظاهرة على الضرورة: "وقد جاء الجواب في القرآن غير مقترن بالفاء في المواضع التي أوجبوا اقترانه بها"^(١).

وفي موضع آخر ذكر الآيات التي حذفت منها الفاء في جواب الشرط، وهي^(٢):

- قوله - تعالى -: ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٠]^(٣).

تخرج هذه الآية على أنَّ (الوصية) نائب فاعل لـ (كتب)، وجواب الشرط محذوف، تقديره: كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت الوصية للوالدين إن ترك خيراً فليوص^(٤).

- قوله - تعالى -: ﴿وَلَا تُطْعَمُوهُمْ إِنَّكُم مِّلْسُكُونَ﴾ [سورة الأنعام: ٢١].

تخرج هذه الآية على أنَّ جملة (إنكم لمشركون) لا محل لها جواب قسم مقدر، وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم.

- قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)، وأبي جعفر (ت ١٣٠هـ)، ونافع (ت ١٦٩هـ)^(٥): ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [سورة الشورى: ٣٠]^(٦).

تخرج هذه الآية على أنَّ (ما) الأولى موصولة، وخبرها الجار والمجرور في قوله: ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾، لا شرطية^(٧).

- قوله - تعالى -: ﴿إِذَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ [سورة ق: ٣].

تخرج هذه الآية على أنَّ جملة (ذلك رجع بعيد) استئنافية بيانية في حيز قول الكافرين، لا محل لها من الإعراب، وجواب الشرط محذوف، تقديره: فهل نرجع؟

- قوله - تعالى -: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾ [سورة الأنعام: ٤٦].

تخرج هذه الآية على أنَّ جواب الشرط محذوف دل عليه الاستفهام إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم، وختم على قلوبكم فأخبروني من إله غير الله؟

- قوله - تعالى -: ﴿إِنْ أَرَادَتِي اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَتِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [سورة الزمر: ٣٨].

تخرج هذه الآية على أنَّ جواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله.

١. التحويون والقرآن ص ١٣٥.

٢. ينظر: المصدر السابق ص ١٤٧.

٣. بأنَّ (لن ترك خيراً) شرط، وجوابه (الوصية) حذفت منه الفاء. ينظر: معاني القرآن؛ للأخفش ص ١٦٨، وإعراب القرآن؛ للتحاسن ٩٢/١.

٤. ينظر: مغني اللبيب ص ١٣٣.

٥. ينظر: السبعة في القراءات ص ٥٨١، ومعجم القراءات ٣٣٠/٨.

٦. ينظر: مغني اللبيب ص ٢١٩.

٧. ينظر: الدر المصون ٥٥٤/٩، وروح المعاني ٤٠/١٣، وفتح البيان في مقاصد التحوين ٢٠٤/٦.

٥. ظاهرة ("لو" شرطها جملة اسمية)^(١).

عدّها الرّضي (ت ٦٨٦هـ) من قبيل الضرائر، قال: "وجاء في الضرورة شرطها اسمية، قال^(٢): [الرمل]

لَوْ بَغِيَرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرْقٍ كَثُ كَالْفَصَانِ بِالْمَاءِ إِعْصَارِي"^(٣).

واستشهد الدُّكُور خليل الحسون ببعض الآيات؛ حتّى يدلّ على عدم صحة رؤية النّحويين في حملهم لهذه الظّاهرة أيضاً على الضرورة، قال بعدما نقل نصّ الرّضي هذا^(٤): "وقد جاءت في القرآن وشرطها جملة اسمية"^(٥).

والآيات التي استشهد بها:

○ قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ﴾ [سورة المائدة: ٣٦].

تخرج هذه الآية على أنّ المصدر المؤوّل (أنّ لهم ما في الأرض...) في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: ثبت، أي: لو ثبت كون الذي في الأرض لهم.

○ قوله - تعالى -: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [سورة هود: ٨٠].

تخرج هذه الآية على أنّ المصدر المؤوّل (أنّ لي بكم قوّة) في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: ثبت، أي: لو ثبت وجود قوّة لي.

○ قوله - تعالى -: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [سورة الإسراء: ١٠٠].

تخرج هذه الآية على أنّ (أنتم) ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور.

○ قوله - تعالى -: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [سورة لقمان: ٢٧].

تخرج هذه الآية على أنّ المصدر المؤوّل (أنّ ما في الأرض...) في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف، تقديره: ثبت.

○ قوله - تعالى -: ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأُولِينَ لَكَمَا عبادَ اللَّهِ الْمَخْلُصِينَ﴾ [سورة الصّافات: ١٦٨-١٦٩].

تخرج هذه الآية على أنّ المصدر المؤوّل من (أنّ) وما بعدها فاعل لفعل محذوف، تقديره: لو ثبت.

١. سبق الوقوف عليها.

٢. قائله: عدي بن زيد. ديوانه ص ٩٣.

الشاهد: (لو بغير الماء حلقي شرق). جاء شرط (لو) جملة اسمية، وهي مختصة بالفعل.

٣. شرح الرّضي للكافية ٤/٤٥٢.

٤. وفي موضع آخر نقل نصّ ابن هشام [مغني اللبيب ص ٣٥٤] أنّ هذه الظّاهرة من قبيل الشاذ: "الجملة الاسمية وليتها شذوذاً"، ثمّ ذكر آيات قرآنية ردّاً على عدم صحة ما ذهب إليه ابن هشام. ينظر: النّحويون والقرآن ص ١٤٧-١٤٨.

٥. المصدر السّابق ص ١٣٤.

النقطة الثانية: إن كثيراً من الشواهد الشعرية التي حملت على الضرورة، والتي نظر لها بعض النحويين بالقراءات، لها روايات في دواوين أصحابها^(١)، أو روايات عند الثقة من علماء اللغة، يفوت بها الغرض من هذا الاستشهاد؛ فلا تعد ضرورة^(٢)، مثل^(٣):

١. قول امرئ القيس^(٤): [السريع]

فاليوم أشرب غير مستحقب
إثماً من الله ولا واغل

٢. قول جرير^(٥): [البسيط]

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم
وهز تيرى فما تعرفكم العرب

هذان شاهدان على ظاهرة (حذف علامتي الإعراب - الضمة والكسرة - من الحرف الصحيح؛ تخفيفاً)، التي عدت من استعمالات الضرورة^(٦). فقد اختلفت رواية ديوانهما عن الرواية المستشهد بها.

الأول: في رواية ديوانه (رواية الأصمعي من نسخة الأعمى)^(٧):

فاليوم أُنقى...

الثاني: في رواية ديوانه^(٨):

فلم تعرفكم...

٣. قول سراقبة بن مرداس البارقى^(٩): [الوافر]

أري عيني ما لم ترأياه
كلانا عَالِمٌ بالترهات

١. لقاتل أن يقول: إن وجود الرواية في الديوان دليل على أنها الرواية الصحيحة، وما عداها يَبطل. أجاب على ذلك الدكتور محمد حماسة، قال: إن "وجود رواية الديوان، لا يثبت أنها الرواية الصحيحة، التي تبطل ما عداها؛ لأنّ الدوين تم بعد الرواية. ولذلك تردد صدق الروايات المختلفة في نسخ الدواوين". لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٣٤٦. وينظر: مصادر الشعر الجاهلي وقيمها التاريخية ص ١٩٠-١٩٣.

٢. وهذا الأمر أشار إليه الدكتور محمد حماسة، قال: "إنّ معظم الأبيات التي قال النحاة عنها إنّ فيها (ضرورة) قد وردت لها روايات أخرى تتفق مع القاعدة التي وضعها النحاة". لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٣٤٠.

٣. لمزيد من الأبيات التي تعددت فيها الروايات. ينظر: لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٣٤٠ وما بعد، وتعدد رواية الشاهد الشعري وأثره على القاعدة النحوية ص ٢٤ وما بعد.

٤. ينظر: الكتاب ٢٠٤/٤، والأصول في النحو ٣٦٤/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٢٥، وضرائر الشعر ص ٧٢، وخزانة الأدب ٣٥٢/٨.

٥. ينظر: ضرائر الشعر ص ٧٣.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. ص ١٢٢. ديوانه تحقيق عبدالرحمن المصطاوي ص ١٤١.

وهناك رواية أخرى:

فاليوم فاشرب...

قال ابن جني: "إنما الرواية فاليوم فاشرب". الحسب ١/١١٠.

٨. ص ٤٥.

٩. ينظر: سر صناعة الإعراب ٧٧/١، ولسان العرب ٢٩٣/١٤، وتاج العروس ١١٤/٣٨، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٤١٢/٣.

هذا شاهد على ظاهرة (ردّ الهمزة في الموضع الذي جرى على ألسنة العرب محققاً)^(١)، التي عُذَّت من قبيل الضرائر. اختلفت رواية ابن سلام (ت ٢٣٢هـ)، وأبي الفرج الأصفهاني (ت ٥٣٦هـ)^(٢) عن روايته شاهداً على الظاهرة:

مالم تبصراه

٤. قول جرير^(٣): [الوافر]

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ

هذا شاهد على ظاهرة (حذف باء الإلحاق)^(٤)، التي عُذَّت من قبيل الضرائر. اختلفت رواية ديوانه عن الرواية المستشهد بها^(٥):

أَتَمَضُونَ الرُّسُومَ وَلَا تُحَيَّا

٥. قول المغيرة بن حبياء التميمي^(٦): [البسيط]

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤْيِيهِ أَوْ أَمْتَدَّحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

هذا شاهد على ظاهرة (الترخيم في غير النداء)، التي عُذَّت من قبيل الضرائر^(٧). اختلفت رواية ديوانه عن الرواية المستشهد بها^(٨):

إِنَّ الْمَهْلَبَ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤْيِيهِ

٦. قول جرير^(٩): [الوافر]

فَرِيْشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا مَا

١. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٠٠.

٢. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٤٤٠/٢، والأغاني ١٩/٩.

٣. ينظر: الكامل ٣٣/١، وضرائر الشعر ص ١١٤، وشرح شواهد المغني ٣١١/١، وخزانة الأدب ١٢٣/٩.

الشاهد: (تمرون الدار). حذف حرف الجر (على) من المفعول (الدار)، ووصل العامل (تمرون) إليه بنفسه.

٤. ذكر القيرواني أنَّ (حذف باء الإلحاق) يجوز عند الكوفيين، أمَّا البصريون فيمنعونه مطلقاً، وهو ما اختاره القيرواني؛ لأنَّ الفعل لا يصل إلى الاسم إلا بالباء، ولا يوجد في كلام بغير ذلك. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٢٢-٢٢٣.

٥. ص ٧٥.

٦. ينظر: الكتاب ١٤٧/١.

الشاهد: (حارث). رخم (حارثة) بحذف التاء في غير النداء.

٧. ينظر: شرح أبيات سيبويه ٣٦٧/١، وما يجوز للشاعر دون النَّاثِر ص ٢٣٣، وأسرار العربية ص ٢١٧، وضرائر الشعر ص ١٠٦، والمقاصد الشَّافِية ٤٥٧/٥.

٨. شعره ص ١٩٧.

٩. ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص ص ٣٤.

هذا شاهد على ظاهرة (تسكين عين "مع")، التي عُدت من قبيل الضرائر^(١). اختلفت رواية ديوانه عن الرواية المستشهد بها^(٢):

وريشي منكم، وهَوَايَ فيكم

وقد نص كثير من النُّحاة^(٣) على أنَّ تعدد روايات البيت المستشهد به، لا يعد طعنًا على حجَّة أي منها؛ فالنُّحاة كما يحافظون على اطراد مقاييسهم "يحترمون تعدد روايات أشعارهم"^(٤)، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في ضرائر الشعر: "وروايتهما بعض تلك الأبيات على خلاف التخفيف لا يقدح في رواية غيرهما"^(٥)؛ فهي في حكم شعرين، أحدهما: يصلح للاستشهاد به، والآخر: غير صالح لذلك؛ فهو للرواية فقط.

وهذا لا يعني أنه لم تُرد رواية بأخرى؛ فليست كل الروايات المتعددة للبيت الواحد تحظى بثقة العلماء^(٦)؛ لأنَّ ثمة أسباب أخرى إضافة إلى إنشاد الشاعر لشعره على غير ما وجه، وتعدد روايات البيت بتعدد رواته، منها: إصلاح الرواة لما يروونه^(٧)، وتحريف النحويين لبعض الشواهد^(٨).

ويرجع كثير من الخلاف بين النحويين في رواية بعض شواهد الضرورة إلى اختلافهم في فهم حد الضرورة؛ فلذلك ردُّوا روايات بعض الشواهد، وروَّوا فيها روايات تختلف عن روايتها، مدَّعين أنَّ روايتهم هي الرواية الصحيحة، قال الدكتور خالد جمعه: "بعض العلماء قصرُوا الضرورة على ما لا يجد الشاعر عنه بدلًا؛ فلذلك نجد هؤلاء يسارعون إلى رواية يجدونها قد تُعين على تصحيح موضع الضرورة في البيت؛ ظنًا منهم أنَّهم بذلك إنما يصلحون فسادًا، ويقومون مُعْجَلاً، مع أنَّ الضرورة ليست سوى رخصة من الرُّخص، أُعطِيها الشاعر"^(٩).

١. سبق الوقوف عليه.

٢. ديوانه ص ٤١٠.

٣. ينظر: البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ص ٤٣، وتحقيقات لغوية في شواهد شعرية ص ١٤.

٤. ضوابط الفكر النحوي ص ٢٧٥.

٥. ص ٧٤.

٦. وقد أرجع شرح الشواهد النحوية أسباب تعدد الرواية إلى:

– اعتماد الأعراب والرواة على المشافهة في النقل.

– دواوين الشعراء لم تكن كاملة في أيدي النحويين؛ حتى يستخرجوا شواهدهم منها، ويغيروها بما يتفق وقاعدتهم، بل كان جل اهتمامهم – في مرحلة التأسيس – السماع.

– أخذ الشعراء بعضهم من بعض. ينظر: ضوابط الفكر النحوي ص ٢٧٩ – ٢٨٠.

٧. هؤلاء الرواة قد يكونون من الشعراء الرواة، أو من رواة القبيلة، أو من رواة الشاعر، وقد يكونون من الرواة العلماء.

٨. فقد ذكر شيخ من شيوخ هذيل، هو خال الفرزدق أنه دخل على رواة ابن أخيه فوجدهم (يعدلون ما انحرف من شعره). ينظر: مصادر الشعر الجاهلي وقيمه التاريخية ص ٢٤١.

٩. قال الأصمعي تعليقاً على شاهد في الكتاب [٦٥/٣]: "هذا البيت غيره النحويون؛ والرواية الصحيحة: *مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالْرَحْمَنُ يَشْكُرُهُ*". ينظر: قوله في شرح أبيات مغني اللبيب ١/٣٧٣. وينظر: لغة الشعر – دراسة في الضرورة الشعرية ص ٣٣٨ – ٣٣٩.

٩. شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٤٤٧.

ومن برز عندهم مبدأ ردِّ الرواية بالرواية - وسُبق إلى ذلك^(١) - المبرد (ت ٢٨٦هـ)؛ فكان لا يلتفت إلى شيء من هذه الروايات التي تشذ عن الإجماع والمقاييس^(٢)؛ لأنَّ "القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة"^(٣)، ولا "الرواية الضعيفة"^(٤)؛ فكثير من روايات الشواهد حرفها؛ لتخليص البيت من الضرورة، مثل:

- ظاهرة (حذف باء الإلحاق) التي عدت من قبيل الضرائر عند الكوفيين، وأنشدوا^(٥): [الوافر]

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ

قال القزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ) في مصنفه حول الضرائر: "قال محمد بن يزيد: قال عمار بن عقيل بن بلال بن جرير: إنما قال جدِّي: [الوافر]

مَرَرْتُمْ بِالْأَيَّامِ فَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ

فعلى هذا ليس فيه اضطراب"^(٦).

- ظاهرة (إثبات ألف "أنا" في الوصل) التي عدّها السِّيرافي (ت ٣٦٨هـ) من الضرورة، قال: "وربما اضطرب الشاعر فيثبتها، وهو واصل... قال الأعشى^(٧): [المقارب]

فَكَيْفَ أَنَا وَاتِّحَالِي الْقَوَافِ بِي بَعْدَ الْمَشِيبِ كَلَّى ذَاكَ عَارًا

وكان أبو العباس ينكر هذا، وينشد بيت الأعشى: [المقارب]

فَكَيْفَ يَكُونُ اتِّحَالِي الْقَوَافِي^(٨).

وغدا هذا الفعل شائعاً عنه عند النحويين^(٩)، قال علي الأصفهاني (ت ٣٧٥هـ): "... وهذا من فعل أبي العباس غير مستنكر؛ لأنه ربما ركب المذهب الذي يخالف فيه أهل العربية، واحتاج إلى نصرته، فغيّر له الشعر، واحتج به"^(١٠).

١. منهم: ابن قتيبة، والأصمعي. ينظر: الشعر والشعراء ٩٩/١، والتنبيه على حدوث التصحيف ص ٧٨.

ومن تبع المبرد في موقفه تجاه ما خالف القياس من الروايات: الزجاج، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وابن الأثيري. ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٣٦/١ - ١٣٧، وضرورة الشعر ص ١٢٢، والحجة للقراء السبعة ٢٨٩/١، والخصائص ٣٨٦/٣، والإنصاف ٦٨٤/٢، والإعراب في جمل الإعراب ص ٤٧.

قال الدكتور محمد الحلواني - بعد نقله نص الفارسي - "ومع ذلك لم أره فيما قرأت له، وقرأت عنه يرد رواية برواية، وإن خالفت إحداها الأصول". أصول النحو العربي ص ٧٤.

٢. النوادر في اللغة ص ٢٧٨.

٣. الكامل ٣٣/١.

٤. المصدر السابق ٥٠/١.

٥. سبق الوقوف عليه.

٦. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

٧. سبق الوقوف عليه.

٨. ضرورة الشعر ص ٧٧ - ٧٨. وينظر: ص ٨٦ - ١٢٢ - ١٤١.

٩. ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٤٤٤.

١٠. التنبيهات على أغلاط الرواة ص ١٠٩.

وعَلَّقَ الدُّكُورُ خَالِدَ جَمْعِهِ عَلَى قَوْلِ الْأَصْفَهَانِيِّ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا نَسَاقَ وَرَاءَ هَذَا الطَّعْنِ الَّذِي أَوْرَدَهُ عَلِيٌّ بْنُ حَمْزَةَ فِي الْمَبْرَدِ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ تَنْبَهَ إِلَى أَنَّ بَعْضَ الرِّوَايَاتِ الَّتِي تَخَالَفُ رِمَا تَكُونُ إِصْلَاحًا مِنْ بَعْضِ مَنْشَدِي الشَّعْرِ أَوْ مِنْ بَعْضِ رَوَاتِهِ^(١).

وَمَنْ تَبِعَهُ الْأَسْوَدُ الْغَنْدَجَانِيَّ (ت ٤٣٠هـ) رَدَّ رَوَايَةَ بَيْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرُّقِيَّاتِ^(٢): [المنسرح] * لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي * الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبْيُوهُ (ت ١٨٠هـ)^(٣) عَلَى ظَاهِرَةِ [إِجْرَاءِ الْمَنْقُوصِ مَجْرَى الصَّحِيحِ] عِنْدَ الضَّرُورَةِ؛ لِتَخْلِيصِ الْبَيْتِ مِنَ الضَّرُورَةِ، قَالَ: "إِنَّمَا يَكُونُ الْبَيْتُ حُجَّةً عِنْدَ الضَّرُورَةِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي مَوْضِعِ الشَّاهِدِ مِنْهُ رَوَايَةٌ أُخْرَى هِيَ أَجُودُ مِنَ الْأُولَى، وَلَمْ يَكُنْ رَوَايَةٌ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ آخَرٍ. فَأَمَّا هَذَا الْبَيْتُ الَّذِي أَوْرَدَهُ فَقَدْ رَوِيَ فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ رَوَاهُ الْأَصْمَعِيُّ، وَهُوَ^(٤): [المنسرح]

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِ، وَهَلْ يُصْبِحُنْ إِلَّا لَهْنٌ مُطْلَبٌ؟^(٥).

أَمَّا الرَّضِيُّ (ت ٦٨٦هـ) فَوَضَعَ مَعْيَارًا ضَابِطًا، وَهُوَ نَقْلُ الثَّقَةِ، قَالَ: "وَالْإِنْصَافُ أَنَّ الرِّوَايَةَ لَوْ ثَبِتَتْ عَنْ ثِقَةٍ لَمْ يَحْزَرْ رَدُّهَا، وَإِنْ ثَبِتَ أَنَّ هُنَاكَ رَوَايَةً أُخْرَى"^(٦). فَلِذَلِكَ لَمْ يَرُدَّ رَوَايَةَ الْأَصْمَعِيِّ (ت ٢١٦هـ) لِبَيْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ^(٧)، قَالَ: "وَقَدْ تَحْذَفُ عَلَامَةُ الْجَزَاءِ ضَرُورَةً فِي مَوْضِعِ الزُّومِ، كَقَوْلِهِ: [البسيط]

* مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

وروي:

* مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرِ، فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ *

فَلَا ضَرُورَةَ^(٨).

وَقَدْ رُدَّ هَذَا الضَّابِطُ؛ لِأَنَّهُ "غَيْرُ حَاسِمٍ؛ فَمَنْ هُوَ ثِقَةٌ لَدَى هَذَا النَّحْوِيِّ، قَدْ يَكُونُ غَيْرَ ثِقَةٍ عِنْدَ غَيْرِهِ"^(٩). وَآخَرُونَ جَاءَ مَوْقِفُهُمْ مُضْطَرَّبًا، مِثْلُ:

١. ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٤٤٤.

٢. ديوانه ص ٣.

تكملة البيت:

* ... فَمَا يُصْبِحُنْ إِلَّا لَهْنٌ مُطْلَبٌ *

٣. ينظر: الكتاب ٣/٣١٤.

٤. سبق الوقوف عليه.

٥. فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي شرح أبيات سيبويه ص ١٢٩.

٦. شرح الرضي للكافية ١/١٠٨.

٧. ينظر: في شرح أبيات مغني اللبيب ١/٣٧٣، وخزانة الأدب ٩/٥٠.

٨. شرحه للكافية ٤/١١١.

٩. اللغة الشعرية عند النحاة ص ٧٥.

١. الفراء (ت ٢٠٧هـ)^(١): فمرة قبل إنشاد أبي ثروان العكلي^(٢): [الوافر]

أُحِبُّ لِحَبِّهَا السُّودَانَ حَتَّى أُحِبُّ لِحَبِّهَا سُودَ الْكِلَابِ

بنصب كلمة (أُحِبُّ) بعد (حَتَّى)، وقبل إنشاد بعض أسد في رفعها^(٣).

ومرة ردَّ رواية أهل المدينة لأحد الأبيات، قال: "نحوي أهل المدينة يُنشدون قوله^(٤): [الكامل]

فَزَجَجَتْهَا مُتَمَكِّمًا نَحَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَهِ

قال الفراء: باطل، والصواب: نَحَّ الْقُلُوصَ أَبُو مَزَادَهِ^(٥).

٢. ابن هشام (ت ٧٦٢هـ): فمرة يتبع مبدأ ردَّ الروايات^(٦)، و"طور نراه يخالفه، ويقبل الروايات المتعددة^(٧)، ويتأول ما خالف القياس منها"^(٨).

والمنهج الصحيح في هذه المسألة أن تعدد رواية البيت الشاهد لا يُعدّ مطعنًا على حجّية أي واحدة منها، فلا يقال: هذه الرواية، لا يحتج بها؛ لأنها تطرّق إليها الاحتمال؛ فكلّ الروايات تقبل^(٩)، وكلّ رواية قائمة بذاتها؛ وعلة ذلك:

- أن سبب تعدد الروايات في الشواهد معروف؛ "فهو حينًا يرجع إلى الرواة^(١٠)، وطورًا إلى أن الشاعر نفسه يغيّر عبارة بعبارة^(١١)، كما يعرف عن ذي الرّمة^(١٢)، والقوم حينذاك فصحاء، ولا يضير النحوي أن تتغيّر الرواية وتعدد؛ لأنّ ذلك إنما يجري في جو من الفصاحة يتيح للمستقرئ أن يستنبط القاعدة مطمئنًا"^(١٣).

١. ينظر: معاني القرآن ١/١٦٩ - ٢٤٢ - ٣١١، ٧٤/٢.

٢. لم أقف على قائله. ينظر: شرح المفصل ١٧٨/٥، وخزانة الأدب ٧/٢٧٣.

٣. ينظر: معاني القرآن ١/١٣٥.

٤. سبق الوقوف عليه.

٥. معاني القرآن ٢/٨١ - ٨٢.

٦. ينظر: مغني اللبيب ص ٤٦٢.

٧. ينظر: المصدر السابق ص ٦٩٤.

٨. أصول النحو العربي ص ٧٥.

٩. ينظر: الكتاب ١/٢٠١ - ٣٩٩ - ٤١٦، ٢/١٦٢ - ١٦٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٢٤.

١٠. أثبت العلماء ذلك:

- قال ابن ولاد: "الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغيّر البيت على لغتها، وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعر، ويخالفها، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد، ألا ترى أنّ سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجه شتى". الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٥٥.

- قال ابن هشام: "كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض وكل ينكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها؛ ومن هاهنا كثرت الروايات في بعض الأبيات". قوله في المزمع ١/٢٠٦. وينظر: لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٣٢٩ - ٣٣١.

١١. قال السيوطي: "كثيرًا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديمًا فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرة هكذا ومرة هكذا". الاقتراح ص ٦٣.

١٢. كان يراجع بعض قصائده، ويزيد فيها منذ قالها حتى توفي. ينظر: الأغاني ١٨/٢٧٧.

١٣. أصول النحو العربي ص ٧٢.

- أن اللغات جميعها شواهد؛ ف"لغة الراوي من العرب شاهد، كما أن قول الشاعر شاهد"^(١)، قال الأعلام الشنمري (ت ٤٧٦هـ) تعليقاً على بيت ذكره سيبويه (ت ١٨٠هـ) لعقبة الأسدي^(٢): [الوافر]

فلسنا بالجبال ولا الحديد

إنه قد ردّ على سيبويه رواية البيت بالنصب، ويجوز أن يكون الذي أنشده ردّه إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوباً؛ فيكون الاحتجاج بلغة المنشد، لا بقول الشاعر^(٣).

ولأنّ "الشعر سبيله أن يحكى عن الأئمة، كما تحكى اللغة، ولا تبطل رواية الأئمة بالتظني والحدس"^(٤). قال ابن ولاد بعد شاهد الفرزدق: [البسيط] *ما مثلهم بشر* قال محمد - أي: المبرد - : وليس هذا موضع ضرورة، والفرزدق لغته الرفع في التأخير، ومن نصب الخبر مؤخراً رفعه مقدماً، ولكنّه نصبه على قوله: فيها قائماً رجل، وهو قول أبي عثمان المازني، والخبر مضمر. قال أحمد - ابن ولاد - : قول محمد: (وليس هذا موضع ضرورة)، لا حجة فيه على سيبويه، إنما هي رواية عن العرب، والحجة في مثل هذا على العرب، أن يقول لهم: لم أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقكم؟ أو يكذب سيبويه في روايته، وهو عنده بخلاف هذه الحال، وإذا كان غير مكذب عنده فيما يرويّه، وكانت العرب غير مدفوعة عمّا تقول مضطرة بالوزن أو غير مضطرة، فعلى النحوي أن ينظر في علته وقياسه، فإن وافق قياسه وإلا رواه على أنه شاذ عن القياس، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى، إذا كان الناقل ثقة^(٥). أضف إلى ذلك:

- أن هذه الروايات المتعددة قيلت في بيئة معينة، وتقبلها أهلها؛ بدلالة تداولها فيما بينهم، قال الدكتور محمد حماسة: إن معرفة مصدر تغير هذه الرواية أو تلك، أهو الشاعر، أم الراوي عنه، أم النحوي لا يجدي؛ فالنتيجة واحدة، وهي وجود روايات متعددة للبيت الواحد، جميعها مقبولة في البيئة اللغوية التي ذاعت فيها^(٦).
- أنه لو أتيح المجال لرفض كل الشواهد لجرد تعدد الروايات فيها، فسينتهي الأمر بالتخلص من بعض التراث الشعري الذي تعدد فيه الروايات^(٧).

١. الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٥٥.

٢. ينظر: الكتاب ١/١٤، وسر صناعة الإعراب ١/١٣١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/٧٢. صدره:

معاوي إنا بشر فأسبح

٣. ينظر: تحصيل عين الذهب ص ٩٣.

٤. المزهر ٢/٢٨٦.

٥. الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٥٥.

٦. ينظر: لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٣٤٢.

٧. ينظر: المصدر السابق ص ٣٤٧، وتعدد رواية الشاهد الشعري وأثره في التّعيد النّحوي - كتاب سيبويه أنموذجاً ص ٢٢.

المبحث الرابع: تحرير حد الضرورة

ميّز النحويون الأوائل بين لغة الشعر ولغة النثر في الاحتجاج، وظهرت بدايات هذا التمايز عند أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، والأصمعي (ت ٢١٦هـ)، ومن قبلهما^(١)، قال البغداديّ (ت ١٠٩٣هـ): كان أبو عمرو والأصمعيّ يقولان: (لا يقول عربي: كاد أن)، وإنما يقولون: كاد يفعل. وهذا مذهب جماعة النحويين، والجماعة مخطؤون، وقد جاء في الشعر الفصيح منه ما في بعضه مقنع. فمن ذلك ما أنشده ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ)^(٢): [الرجز]

حَتَّى تَرَاهُ وَبِهِ إِكْدَارُهُ يَكَادُ أَنْ يَنْطَحَهُ أَجَارُهُ

أقول- أي: البغداديّ - مرادهما بقولهما: لا يقول عربي (كاد أن): أنه لا يقول ذلك في الكلام، وأمّا الشعر فهو محل الضرورة^(٣).

وفي هذا النقل:

- إبحام لما قاله بعض الحديثين أن النحويين خلطوا بين اللغتين في تعديدهم للقواعد، وإيمانهم بضرورة الفصل بينهما، مثل: الدُّكُور إبراهيم أنيس، والدُّكُور رمضان عبد التّواب، والدُّكُور محمّد عيد، والدُّكُور محمّد حماسة عبد اللطيف، والدُّكُور عفاف حسانين^(٤).

وأشار الدُّكُور محمّد فلفل: إلى أنه لا يحسن مجازاة البعض فيما ألصقوه بالنحويين من عدم التفرقة بين لغتي الشعر والنثر، فهي واضحة في أذهان كثير منهم منذ وقت مبكر^(٥). وعلا في موضع آخر سبب هذا الاتهام، قال: "كان للشعر حضور بارز . . . عند أئمة العربيّة؛ ولعل هذا ما حمل بعض الحديثين على اتهام النُّحاة بعدم الفصل بين لغة الشعر، ولغة النثر لدى وضع قواعد العربيّة"^(٦).

وأما الدُّكُور محمّد حلواني في (الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف) فقد ذهب إلى ما ذهب إليه السَّابِقُونَ^(٧)، بينما في (أصول النحو العربي) رأى أن من أصول النُّحُو المَرعِيّة الفصل بين لغة النثر، ولغة الشعر^(٨).

١. عند عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر. ينظر: الكتاب ١/٢٧٩، ٢/٢٠٢-٢٠٣، والمقتضب ٤/٢١٢-٢١٤، واللغة الشعرية عند النُّحاة ص ١١٠.

٢. لم أقف على قائلة. ينظر: الإنصاف ٢/٤٦١.

٣. ينظر: خزانة الأدب ٩/٣٤٩-٣٥٠.

٤. ينظر: من أسرار اللغة ص ٣٢٥، وفصول في فقه العربيّة ص ١٦١، والمستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر ص ١٢٨-١٥٢، ولغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٢٣٠، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ٣٨٥-٣٨٦، وفي أدلة النُّحُو ص ٣٠.

٥. ينظر: اللغة الشعرية عند النُّحاة ص ٢١.

٦. المصدر السابق ص ٧٦.

٧. ينظر: ص ٦٤.

٨. ينظر: ص ٧٦. وينظر: مفهوم الضرورة الشعرية عند أهم علماء العربيّة حتى نهاية القرن الرابع الهجري ص ٥٨.

- دَحْضٌ لما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس من أنَّ السُّبكيَّ (ت ٧٧٣هـ) في (عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح) "أول صوت بين علمائنا الأقدمين ينادي بشبه ما ندعو إليه هنا من وجوب الفصل بين النثر والشعر في استنباط أحكام اللغة"^(١).
- ونجد هذا التمايز أيضاً في المقابلة الصريحة بين اللغتين^(٢) عند الخليل (ت ١٧٠هـ)، وتلميذه سيبويه (ت ١٨٠هـ)؛ فمصطلح (الكلام) عندهم يعني ما يقابل (الشعر)، وهما يعترفان في الشعر ما لا يعترفانه في الكلام، وهذا بين في مثل قول سيبويه: "اعلم أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"^(٣)، وقوله: "وهذا قليل في الكلام، كثير في الشعر"^(٤). قال أبو سعيد السِّراقِي (ت ٣٦٨هـ): "اعلم أنَّ سيبويه ذكر في هذا الباب - يقصد: اعلم أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام - جملة من ضرورة الشعر؛ يُبَيِّن بها الفرق بين الشعر والكلام..."^(٥).
- ونجده أيضاً في تصريح الفراء (ت ٢٠٧هـ) أنَّ لغة القرآن "أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"^(٦)، وفي تعليق ثعلب (ت ٢٩١هـ) على شواهد شعرية، قال: "فرَّق بين التفسير وبين ما فسَّره، وهذا يجوز في الشعر، لا في الكلام"^(٧)، وفي اعتداد الرُّماني (ت ٣٨٤هـ) بلغة القرآن النَّثرية التي يراها أصحَّ من الشعر في الاحتجاج^(٨).
- وكل ما سبق يؤكد أنَّ التَّحويين المتقدمين كانوا على وعي بالفرق بين اللغتين. ويمكن تلمُّس بعض^(٩) الفروق بين اللغتين في نصوص الأقدمين في حديثهم عن الشعر، مثل:
- هو: "شيء تجيش به صدورنا، فتقذفه على ألسنتنا"^(١٠).
 - هو: الكلام الموزون المقفى، الذي يدل على معنى^(١١).
 - هو: "الكلام البليغ المبني على الاستعارة، والأوصاف، المفصل بأجزاء متفقة في الوزن والروي"^(١٢).
- فالحصيلة من هذه النصوص الثلاثة أنَّ للشعر خصائص تتمثل بعضها في:

١. من أسرار اللغة ص ٣٢٩-٣٣٠.

٢. وتمثلت هذه التفرقة بين اللغتين في نقطتين:

- الأولى: في حديثهم عن الضرائر الشعرية.
- الثانية: في عدم اجتزأهم بالشاهد الشعري وحده، ما لم يؤيد بمسموع ثري كثير في بناء القواعد. ينظر: اللغة الشعرية عند النُّحاة ص ٧٧، والتَّحوي ودوره في الإبداع ص ١٩.

٣. الكتاب ٢٦/١.

٤. المصدر السَّابق ١٢٥/٢. وينظر: نظرية الضرورة في كتاب سيبويه ص ١٢٨-١٢٩.

٥. ضرورة الشعر ص ٣٣.

٦. معاني القرآن ١٤/١.

٧. مجالسه ص ٤٢٥.

٨. ينظر: الرُّماني التَّحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٢٧٥.

٩. إنَّ للشعر لغته التي تميز بخصائص معينة عن النثر، والكشف عنها جميعاً يحتاج إلى جهد عشرات الباحثين في عشرات السَّنوات. ينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ص ٣٧٠.

١٠. البيان والتبيين ٩٨/١.

١١. ينظر: نقد الشعر ص ٣.

١٢. مقدمة ابن خلدون ٤٠٠/٢.

١. حمله الشعر الذي يجيش في الصدر، ويقذف على اللسان.

٢. الموسيقى التي تؤديها الألفاظ بالوزن والقافية.

٣. نسجه المؤلف من صور فنية للمعاني والمشاعر.

وأيضاً تختص لغة الشعر بـ:

■ أنها تمثل لغة النفس بما فيها من توتر وانفعال، ولا تمثل البيئة اللغوية تمثيلاً صحيحاً، والتي تختلف عن لغة النثر التي تمثل لغة العقل بما فيها من روية^(١).

■ أنها: "لغة الإشارة، في حين أن اللغة العادية هي لغة الإيضاح. فالشعر هو بمعنى ما جعل اللغة تقول ما لم تتعلم أن تقوله"^(٢).

■ أنها: "لغة مثيرة، وهو من هذه الزاوية يختلف عن اللغة غير الشعرية، التي هي لغة مشيرة، وهو يجعل التقابل بين المثير والمشير ملائماً للتقابل بين الشعر، واللاشعر"^(٣).

فاللغة الشعرية تختلف في الشكل والمضمون عن اللغة النثرية؛ فشكلاً: يتحكم فيها قانون الإيقاع بما فيه من وزن وقافية، ومضموناً: كثيراً ما يلجأ الناظم إلى استخدام لفظ ما يرى أنه أبلغ في إيصال المعنى؛ لأنه إنما يحاول التعبير عما يجول في خاطره، فيصب معانيه في قوالب يحرص على أن تناسب أوزانها وقوافيها.

وهاتان الخصيصتان الفنية والانفعالية التي أدركها النحويون عند وضع القواعد لا يستبعد معها أن يخالف الشاعر أحياناً ما في النثر، فمن الطبيعي أن يفسر العالم النحوي ما استوقفه من الأبيات المخالفة للقواعد بـ (الضرورة)؛ ففهم تفسير النحويين للضرورة بهذا الفهم، إنما هو تصور تعبيراً عن "وعينهم تميز لغة الشعر من لغة النثر، وإدراكاً لمطلوبات الصنعة الشعرية، وأن من واجبهم أن يخصوا الشعراء سابقين ولأحقين بما لم يجيزوه للنثر؛ إسهاماً في التيسير على الشاعر..."^(٤).

والسؤال هاهنا إذا ميز النحويون بين اللغتين (الشعرية، والنثرية)، وأدركوا أن للشعر نظاماً خاصاً في نحوه وصرفه منفصلاً عن النثر: لم يؤيد بالتنفيذ العملي، ويدرس دراسة منفصلة عنه^(٥)، والتي ستغني عن القول بـ نظرية الضرورة^(٦)؟

١. ينظر: من أسرار اللغة ص ٣١٩ وما بعدها، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات للنثر والشعر ص ١٠٦-١٠٨، ولغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٣٧٥-٣٧٦، واللغة ص ١٨٢ وما بعد، والنحاة والضرورة الشعرية على الشبكة <http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=20460>.

٢. مقدمة للشعر العربي ص ١٢٥.

٣. النظرية الشعرية بناء لغة الشعر اللغة العليا ص ٣٩٥.

٤. اللغة الشعرية عند النحاة ص ٩٠.

وليس صحيحاً عد (الضرورات) من خصائص لغة الشعر؛ بل هي ما يمتاز به الشعر عن النثر؛ لأن الضرورات ليست خصيصة تصل إلى درجة الكثرة، ولا تصف أيضاً بالثبات والديمومة، مثل: ما تصف به خصائص الشعر. ينظر: الشذوذ والضرورة في لغة العرب ص ١٤٥، والضرورة الشعرية - دراسة لغوية نقدية ص ٣٨٨.

٥. يرى بعض الدارسين أن لغة النثر لا تصلح أن تخلط مع لغة الشعر في التقعيد؛ بسبب الفروق بين اللغتين. قال الدكتور إبراهيم السامرائي: "الشعر العربي بقافيته ووزنه ومعانيه وأغراضه قد عمل على التزام لغة تختلف في ألفاظها وتراكيبها عن لغة النثر". لغة الشعر بين جيلين ص ٢٣-٢٤. وينظر: اللغة الشعرية عند النحاة ص ١٨.

٦. ينظر: من أسرار اللغة ص ٣٣٠، ولغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٩٧.

أولاً: أن هذا الرأي "ظاهره الجودة، لكنه لا يقدم جديداً، سوى أنه جعل للغة قياسين، أحدهما للشعر، والآخر للنثر، وهو يؤدي إلى الضرورة كذلك؛ لأن الذي جعل للشعر قياساً خاصاً إنما هو الضرورة، فصرنا إلى ما فرنا منه، مع أن منهج السابقين أقرب إلى الحكمة لجريان كلام العرب فيه على قياس واحد لا قياسين، وينفرد فيه الشعر بضروراته"^(١)، أي: إن كانوا يرون أنها من القياس الخاص بالشعر، فهذا لا يتعارض مع تسمية ما يأتي على هذا القياس بأنه ضرورة ألجأ إليها، كون المخالفة للقواعد العامة في الشعر، الذي قيل عنه: إن الشعر نفسه ضرورة بدلاً من ازدواجية القياس؛ لأن الشعر والنثر هما كلام العرب، ومن الأولى أن يكون لهما قياس واحد، ضرورة أن مصدرهما واحد، فما جاء على القياس العام كان بها، وإلا سُمي في الشعر ضرورة^(٢).

ثانياً: أنه من الصعب أن تحدث عن الشعر في مقابل النثر؛ لأن هذين النمطين من التعبير لا يتعارضان، بل يتداخلان، ويتشابكان، ويشكلان حلقتين ملتحمتين بينهما حيز مشترك^(٣).

وبعد أن قطع الاستقراء اللغوي شوطاً بعيداً ظهرت نظرية (الضرورة)؛ "إذ لا يمكن أن تنضح للنحاة إلا بعد أن تتجمع لديهم الأصول الأولى، وتستقر في أذهانهم القوانين اللغوية"^(٤). وهذا الظهور تلقاه الأغلبية بالإقرار، وأنكره البعض.

❖ الإقرار بحقيقة وجود (نظرية الضرورة): هو مذهب معظم النحويين؛ نظروا إليها على أنها "موقف فسحة، وعذر"^(٥)؛ لأنهم على دراية، وإدراك أن للشعر معالم متميزة، ونظاماً خاصاً، هو: الوزن، والقافية - كما ذكر -.

وأن الشاعر حين إنشاده لا يشعر بالألفاظ إلا بقدر ما يخدم أغراضه الفنية كما يشعر بالمعاني. وفي هذه الحالة قد يخرج عن المألوف، ولا يكاد يشعر بخروجه، إلا إذا بُنِيَ عليه، فالشعراء لا يضعون في أنفسهم أن "الشعر موضع اضطراب"^(٦). ومن ثم قد يتبعه غيره، وينتهج هذا التعبير جيل بعد جيل، ويكثر دورانه في أساليب الشعراء، فلا يرى اللغوي مفرأ من النص على أن هذا الأسلوب يختص به الشعر.

والدكتور محمد حماسة بعد أن غربل مفهوم الضرورة من نظائره في النثر، اقترح اسماً جديداً، وهو: (لغة الشعر).

١. مسائل الخلاف النحوي في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ص ٣٢٩. وينظر: الشذوذ والضرورة في لغة العرب ص ١٧٩، وضوابط الفكر النحوي ١/ ١٧٧.

٢. ينظر: الشذوذ والضرورة في لغة العرب ص ١٤٥.

٣. تطور الصورة الفنية في الشعر العربي الحديث ص ١١.

٤. نظرية الضرورة في كتاب سيبويه ص ١٢٣.

٥. الخصائص ١/ ٣٢٩.

٦. عيار الشعر ص ١٤.

"إذا قوي لديه العزم الفني على تقيض هذا التصور، جري في لغته على استشراف آفاق الصواب، والمقيس والمسموع عن العرب". الضرورة الشعرية - دراسة لغوية نقدية ص ٤٠٩. وينظر: الشذوذ والضرورة في لغة العرب ص ١٥٤.

فذا ري الضرورة إذن هو (الشاعر العربي)؛ كونها ظاهرة ملازمة لطبيعة قته. وهذا ما قرره الأخفش (ت ٢٢١هـ) في نقل الرضي (ت ٦٨٦هـ) عنه قال: "إنَّ صرف ما لا ينصرف مطلقاً، أي: في الشعر وغيره: لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً؛ لإقامة الوزن...".^(١)

وقد خالف الدكتور إبراهيم أنيس ذلك مدعيًا أنَّ مبدعها - أي: الضرورات - هم (علماء اللغة)، حينما وجدوا بعض الشواهد لا تنطبق على قواعدهم^(٢).

وادعاؤه هذا يدل على أنه: "لم تعمق تعمق الأخفش؛ إذ العربي قد خرج على الكثير الغالب، وعن مألوف ثر العرب في شعره، فدعا ذلك العلماء أن يقولوا بأنَّ ما انفرد به الشعر ضرورة؛ بدليل أنه لم يأت في ثر، وإذا أتى في ثر لا يعد ضرورة؛ فعلم أنَّ الأصل الأصل للضرورة، والمنبع الأول لها هو العربي...".^(٣) وانبثق من القول بوجودها تباين في كفيتهما، يتراوح بين التوسعة والتضييق^(٤).

• الاتجاه الأول: رأي الجمهور، ومنهم:

١. الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)^(٥): يرى أنَّ الضرورة أساليب يصرفونها الشعراء "أنى شاؤوا"^(٦)؛ سعيًا وراء المعنى، غير مضطرين إليها، ولا مكهرين عليها، وما وقع في الشعر دون النثر؛ وبهذا يكون قد فرَّق بين لغة الشعر ولغة النثر؛ بدليل أنه وصف ما أجز في لغة الشعر بالقبح في لغة النثر، كقوله: "إنَّ أفضلهم كان زيد، وإنَّ زيدًا ضربت، على قوله: أنه زيدًا ضربت، وأنه كان أفضلهم زيد، وهذا فيه قبح وهو ضعيف وهو في الشعر جائز"^(٧).

٢. سيبويه (ت ١٨٠هـ): خصص أبوابًا لما يجوز للشاعر دون الناثر، وهي:^(٨)

- باب: (ما يحتمل الشعر).
- باب: (ما رخصت الشعراء في غير النداء اضطرارًا).

١. شرحه للكافية ١٠٧/١. وينظر: الضرورة في شعر البحتري ص ٢٧-٢٨.

٢. ينظر: من أسرار اللغة ص ٣٤٣.

٣. الشذوذ والضرورة في لغة العرب ص ١٥٥-١٥٦.

٤. الاتجاهان اللذان سيأتي الحديث عنهما، هما أشهر رأيين في الضرورة.

٥. أفاض سيبويه بالتفصيل عن الخليل الذي أصل هذا المفهوم من وعيه العميق بالفرق بين اللغتين. ينظر: مفهوم الضرورة الشعرية عند أهم علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ص ٥٧-٥٨.

٦. منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص ١٤٣-١٤٤، وزهر الآداب وثمر الألباب ٣٣/٢.

لقاتل أن يقول: إنَّ التفسير الذي أورده تحريف لقول الخليل بن أحمد؛ فهو لم يقصر كلامه على الضرورة الشعرية، وإنما تناول اللغة الشعرية بما تمتاز به دون غيرها، حيث يرى أنَّ: "الشعراء أمراء الكلام، يصرفونه أنى شاؤوا وجاز لهم فيه ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده...". يرد بأن:

- خروج الشعراء عن بعض القواعد "أنى شاؤوا" ضرورة، منها عند كثير من النحويين؛ وقد أشار إليها الخليل: مد المقصور، وقصر الممدود.
- ما تمتاز به اللغة الشعرية عن اللغة النثرية الناحية الفنية والحالة الانفعالية؛ واللذان لأجلهما "يجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم"، وهذا الجواز يطلق عليه ضرورة.

٧. الكتاب ١٥٤/٢.

٨. ينظر: المصدر السابق ٢٦/١، ٢٦٣/٢، ٢٦٩، ٢٠٤/٤.

- باب: (ما يجوز في الشعر من "إيا"، ولا يجوز في الكلام).
- باب: (وجوه القوافي في الإنشاد).
- بالإضافة إلى هذه الأبواب، فقد تناول (الضرورة) في مواضع أخرى بعبارات غير مباشرة، من مثل: "يجوز في الشعر" ^(١). وقد اختلف في مفهوم الضرورة عنده، بين أنها تعني الإلجاء، ونسبه إليه ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ^(٢)، وسبقه الصفار (ت ٦٣٠هـ) ^(٣)، وتبعهما عدد من النحويين الذين جاؤوا بعدهما، مثل: أبي حيان (ت ٧٤٥هـ) ^(٤)، والبغدادى (ت ١٠٩٣هـ) ^(٥)، وبين لا تعنيه البتة.
- ولعل الدافع الذي دفع البعض إلى نسبة مفهوم الإلجاء إلى سيبويه:
١. "عدم تبعهم لمسائل الضرورة في الكتاب، ونظرهم إلى ظاهر ما جاء في بعض الأبواب التي عقدها لما يجوز في الشعر مما لا يجوز في الكلام" ^(٦).
 ٢. لم يعتقد باباً خاصاً بالضرورة يُبين فيه معناها، ويستقصي أنواعها، وإنما عرض لأنواع منها في شئ كتابه.
 ٣. عباراته في هذه الأبواب لا تخلو من شوبه الغموض ^(٧).
- لأنك حين تقرأ عبارة له تجدها "نفيد اتجاهًا معينًا أو حكمًا محددًا، ثم نقرأ عبارة أخرى نفيد اتجاهًا مغايرًا للاتجاه الأول، أو حكمًا معارضًا للحكم السابق، فليس التعارض مقصورًا في الكتاب على (قضية الضرورة الشعرية)، بل العبارات التي ظاهرها التناقض والتعارض كثيرة في كتاب سيبويه؛ مما أوقع العلماء بعده في اضطراب، واختلاف في بيان مراده، والتوفيق بين نصوصه، ودفع ما بينها من تعارض" ^(٨).
- وخير من صور غموض أسلوبه في (قضية الضرورات) هو ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)؛ الذي نسب له في كتاب (شرح الجمل) أن الضرورة ما ليس للشاعر عنها مندوحة "هذا الظاهر من كلام سيبويه" ^(٩)، ثم تراجع عن هذه النسبة في كتابه (ضرائر الشعر) أن الضرورة عنده سواء كان للشاعر عنها مندوحة أم لا ^(١٠).

١. على سبيل المثال ٢٦/١.

٢. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٠١/١.

٣. ينظر: شرح الكتاب ٣٩٧/٢.

٤. ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٧٧/٥.

٥. وأبو حيان ممن جاز الضرورة مطلقاً. ينظر رأيه في همع الهوامع ٢٧٣/٣.

٦. ينظر: خزانة الأدب ٣٦٠/١.

٧. والبغدادى ممن أجاز الضرورة مطلقاً. ينظر: خزانة الأدب ٣١/١، ٣٦/٦، ١٠١-١٠٨، ٣٦٢-٤٥٩، ١١٥/١٠.

٨. دراسات في كتاب سيبويه ص ١١١.

٩. ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٤٩٣، وحمل القرآن على ضرورة الشعر ص ١٢٦.

١٠. سيبويه والضرورة الشعرية ص ٤٠-٤١.

١١. ١٤٧/٣.

١٢. ينظر: ص ١٣. وقد يكون العكس؛ لأنني لا أستطيع أن أدعي أنه تراجع في أحدهما عما أشار في الآخر؛ لأنني أجهل أي كتابيه هو السابق والأول في التأليف.

وأيضاً "المتبع لمصطلحات كتاب سيبويه يواجه صعوبة كبيرة في تحديد أطرها، وجمع المتشابه منها إلى بعضه، وذلك للأساليب التي كان سيبويه يسلكها في التعبير عن هذه المصطلحات، فهو إما أن يحوم حول المصطلح بالوصف، والتصوير، والتَّشْبِيل بالتَّظْهِير، وذكر التَّقْبِض، وإمّا أن يورد المصطلح بصور وأشكال مختلفة من التعبير"^(١)؛ وهذا راجع لقلة عناية المتقدمين بوضع الحدود؛ لبakورة مجوهم، وبعد المنطق عن درسه.

وذهب كذلك بعض الحديثين إلى أن "الضرورة عند سيبويه مقصورة على الشعر يأتي بها الشاعر لاستقامة الوزن، وسلامة القافية"^(٢). وأثبت آخر هذه النسبة عن طريق النظر العروضي إلى شواهد سيبويه في باب "ما يحتمل الشعر"، وتحليلها تحليلًا مقطعيًا، وقف فيها على مقدار هذه الحاجة فيها، وكأنَّ سيبويه قد اختارها دون غيرها من الأشعار؛ لاستحكام لفظ الاضطراب فيها، وانتهى إلى أن نسبة البعض إلى سيبويه من أن الضرورة تجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام شريطة الاضطراب صحيحة^(٣).

بينما ذهب آخرون إلى أن مفهوم الضرورة عنده لا يعني الإلجاء - وهذا الذي أراه -، من الأقدمين: الشَّاطِئِي (ت ٧٩٠هـ) قال عن ابن مالك ومذهبه في الضرورة (ما لا مندوحة): إنه "أتى بأمر مبتدع، لا سلف له فيه"^(٤)؛ والذي فيه إشارة إلى أن رأي سيبويه عنده عدم الإلجاء.

ومن الحديثين على رأسهم الدُّكُّور خديجة الحديثي، قالت: "وأما سيبويه فقد نسب إليه أنه يرى الضرورة ما يضطر إليه الشاعر بحيث لا مندوحة إلى غيره... غير أننا نستطيع أن نتبين من النصوص الواردة في الكتاب أن الضرورة ما جاء في الشعر، ولم يحج في التثر، اضطر الشاعر إلى ذلك... أم لم يضطر"^(٥). وهذا ما أيده الدُّكُّور خالد جمعه بقوله: "من استقرأ كلام سيبويه في جميع المواضع التي تعرض فيها لذكر الضرورة، نرى بوضوح أنه ممن يرون أن الضرورة شيء خاص في الشعر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة، أو لا"^(٦).

وذكر الدُّكُّور إبراهيم محمَّد دليلاً يطمئن إليه أن مفهوم عدم الالتجاء هو ما ذهب إليه سيبويه أنه سَمَّى الباب الذي أفرد للضرورة (باب ما يحتمل الشعر)، ولم يجر لمصطلح الضرورة ذكر في كتابه، وأنَّ هذه التسمية وضحت الأساس الذي عول سيبويه عليه في فهم هذا الباب، وأن لا اعتبار لفكرة الضرورة^(٧).

وزاد الدُّكُّور إبراهيم حسن إبراهيم أدلة أخرى تؤيد مفهوم عدم الالتجاء عند سيبويه، منها:

١. المصطلح النَّحْوِي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ص ١٤٧.
٢. مالميطرد في قواعد النَّحو والصَّرْف عند أعلام النُّحاة حتى القرن السابع ١٤٠/١. وينظر: البَحثُ اللُّغَوِي عند العرب ص ٤٤، والكلام الشَّعْرِي من الضرورة إلى البلاغة العامَّة ص ١٦، ولغة الشعر - دراسة في الضرورة الشَّعْرِيَّة ص ١٣٤، واللغة الشَّعْرِيَّة عند النُّحاة ص ١١٢.
٣. ينظر: الضرورة الشَّعْرِيَّة دراسة لغويَّة نقدية ص ٥٣-٥٤.
٤. المقاصد الشَّافِيَّة ١/٤٩٠.
٥. الشَّاهد وأصول النَّحو في كتاب سيبويه ص ٣٠٥.
٦. شواهد الشَّعْر في كتاب سيبويه ص ٣٢٧.
٧. ينظر: الضرورة الشَّعْرِيَّة دراسة أسلوبية ص ١٩.

- صدر سيبويه حديثه عن الضرورة الشعرية بـ "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"^(١)، ولم يقيّد ذلك الجواز بما لا مندوحة للشاعر عنه.
- أن كثيراً من الشواهد التي أوردها سيبويه للضرر الشعرية جاءت فيها روايات أخرى تخرجها عن الضرورة، فكان سيبويه إما أن يشير إلى هذه الروايات دون أن يردّ رواية الضرورة، وإما أن يكتفي بذكر رواية الضرورة دون أن يشير إلى غيرها من الروايات.
- أن كثيراً من الشواهد التي ذكرها سيبويه في أقسام الضرورة المختلفة يمكن بقليل من التصرف إخراجها من حيز الضرورة، دون كسر للوزن، أو إخلال بالمعنى، من ذلك قول أبي الأسود الدؤلي^(٢): [المقارب]

فَالْفَيْئَةُ غَيْرُ مُسْتَعْبَبَةٍ وَلَا ذَاكِرُ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

أورده سيبويه شاهداً على حذف التنوين من (ذاكر)؛ تخلصاً من التقاء الساكنين للضرورة؛ إذ لو تخلص بكسر نون التنوين؛ لانكسر البيت، لكنه كان يمكن أن يقول:

فَالْفَيْئَةُ غَيْرُ مُسْتَعْبَبَةٍ وَلَا يَذَاكِرُ اللَّهُ إِلَّا قَلِيلًا

دون ارتكاب للضرورة، أو كسر للوزن^(٣).

٣. ابن جني (ت ٣٩٢هـ): أكد في مواضع متفرقة في (الخصائص)^(٤) على موقفه المؤيد للضرورة التوسعية بأن "العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة؛ أنساً بها، واعتياداً لها، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها، ألا ترى إلى قوله^(٥): [الرجز]

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

فرغ للضرورة، ولو نصب لما كسر الوزن، ولذلك فطائر^(٦) "فهو يرى أن ارتكاب الشاعر للضرورة، لا يكون بسبب الاضطرار دائماً؛ قد يكون برضاه وعمده؛ لحاجات، وليسهل ارتكابها عند الاضطرار، وأن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به سماع"^(٧).

١. الكتاب ١/٢٦.

٢. سبق الوقوف عليه.

٣. ينظر: سيبويه والضرورة الشعرية ص ٤١-٤٢، ومفهوم الضرورة الشعرية عند أهم علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ص ٦٢-٦٣.

٤. ينظر: ٣/٦١-٦١٢-٣٠٦.

٥. سبق الوقوف عليه.

٦. ٣/٣٠٦.

٧. ١/١٠٠.

ومن سار على ركبهم أيضاً المبرد (ت ٢٨٦هـ)^(١)، والسَّهْلِيّ (ت ٥٨١هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في كتابيه (ضرائر الشعر)^(٢) كما ذُكِرَ، والمقرب^(٣)، وابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، والدَّمَامِينِيّ (ت ٨٢٧هـ)، وأبو سعيد القرشيّ (ت ٨٢٨هـ)، والشَّهاب الحفاجيّ (ت ١٠٦٩هـ)، والآلُوسِيّ (ت ١٣٤٢هـ)^(٤).

١. الذي يظهر أنه من متبعي رأي (ما لا مندوحة للشاعر عنه)؛ بدلالة أمرين:

- أ. ما جاء في كنبه، قال:
- في الكامل: "الشاعر إذا احتاج أجراه بلا تأكيد؛ لاحتمال الشعر ما لا يحسن في الكلام" ٢٥٤/١٠.
- في المقتضب: "اعلم أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك..." ٣٥٤/٣.
- في المقتضب: "واعلم أن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن وقبل الهاء حرف متحرك حذف الباء والواو اللتين بعد الهاء، إذا لم يكونا من أصل الكلمة..." ٣٨/١.
- في البلاغة: "الوزن يحمل على الضرورة، والقافية تضطر إلى الحيلة" ص ٨١.
- ب. رده للإروابات. ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٤٣٧، واللازم السابق.
- وأثبت الدكتور حازم سعيد أن مفهوم الضرورة عنده ينسجم مع تعريف الجمهور؛ مستنداً إلى أدلة، منها: أنه لم يشترط جواز الضرورة بأن لا يكون للشاعر منها مخلص. ينظر: موقف المبرد من الضرورة الشعرية ص ١٢٢.
- وذكر الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم [ينظر: سيبويه والضرورة الشعرية ص ٤٧-٤٨] أن المبرد تراجع عن مذهب (ما لا مندوحة عنه) الذي كان يراه وقت الحداثة والشببيه؛ مستنداً إلى أدلة، منها:

أ. أنه رجع عن كثير من المسائل التي تعقب فيها سيبويه؛ فقد غلط المبرد سيبويه في حمله قول الشاعر النمر بن تولب: [المقارب]

سَقَتُهُ الرّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَلَأْنٍ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

على إرادة (إمّا)، والتقدير: وإمّا من خريف؛ فحذف (ما) من (إمّا) للضرورة. قال ابن يعيش في [شرح المفصل ٢٣/٥]: "وقدر ذلك أبو العباس المبرد من الغلط، فقال: ما لا يجوز إلغاؤها إلا في غاية من الضرورة. ولا يجوز أن يحل الكلام على الضرورة ما وجد عنه مندوحة، مع أن (إمّا) يلزمها أن تكون مكررة، وها هنا جاءت مرة واحدة. قال أبو العباس: لو قلت: (ضربت إمّا زيداً) لم يجوز؛ لأنّ المعنى: إمّا هذا، وإمّا هذا. وصحة محمله على ما ذهب إليه الأصمعيّ أنها (إن) الجزائية. والمراد: وإن سقته من خريف، فلن يعدم الرّي". وكان يعتذر منها بقوله: "هذا شيء كما رأيناه أيام الحداثة، فأما الآن فلا".

ب. ووافق سيبويه والجمهور في الضرورة؛ يوضح ذلك في كتابه (المقتضب) الذي ألفه في زمن شيخوخته بعد أن أكمل نضجه العقلي، وعمق تفكيره، واستوت ثقافته؛ فمثلاً:

- يذكر رواية الضرورة وبعض الروايات الأخرى دون ردّ لرواية الضرورة. [ينظر: المقتضب ٢/٢٢-٢٢/٤-٩١-٩٤].
- تتفق كثير من ضرائره مع ضرائر الكتاب؛ لسببويه.
- يتفق مع سيبويه في أن الأمثال يستجاز فيها، ما يستجاز في الشعر؛ لكثرة الاستعمال لها. [ينظر: المقتضب ٤/٢٦١].
- ٢. ينظر: ص ١٥-٧.
- ٣. ينظر: ٢/٢٠٢.

٤. ينظر: أمالي السَّهْلِيّ في النحو واللغة والحديث والفقه ص ٢٦، ومغني اللبيب ص ٨٦٠، وتخليص الشواهد ص ٨٢، واللسان الشاكر في ضرورة الشاعر ص ٥٤، وحاشية الشَّهاب على تفسير البيضاويّ ٦/٢١٤، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاثر ص ٩-١٣١-٢٢٧.

فالضرورة على رأيهم هي: (ما وقع في الشعر مما لم يقع له نظير في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، أو وقع في النثر لتناسب الفواصل أو السجع على خلاف^(١))^(٢).

"مندوحة" هي: "السعة، والفسحة . . . وقالوا: لي عن هذا الأمر مندوحة، أي: مُسَّع"^(٣). ومعنى ذلك: أنَّ الضرورة قد تقع من غير اضطرار الناظم إلى الوزن. ومما قوى هذا الرأي: وجود العديد من الشواهد الشعرية التي لم يكن شعراؤها مضطرين بالوزن والقافية اضطراراً جبرياً، مثل:

- قول شاعر آخر^(٤): [الرجز]

قَد أَصْبَحْتَ أُمَّ الْخَيْارِ تَدْعِي
عَلَيَّ ذُبَابًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "فرغ للضرورة، ولو نصب لما كسر الوزن"^(٥).

- قول قيس بن زهير^(٦): [الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأُتْبَاءُ تُعْمِي
بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

قال ابن خلف (ت ٤٨٧هـ): "هذا البيت أشده سبويه في باب الضرورات . . . لو أنشد بحذف الياء لم ينكسر"^(٧).

وعدم اشتراط (الإجاء) لا يعني نفي العلاقة بين الضرورة والوزن الشعري، كما ذهب إلى ذلك الدكتور إبراهيم محمد، قال: "من كل ذلك يظهر أنَّ الضرورة الشعرية لا ارتباط لها بالوزن، ولا تتحدد به . . ."^(٨)؛ بدليل أنَّ القائلين بعدم التقيد لم ينفوا العلاقة بينهما في مواضع عديدة في مؤلفاتهم، مثل:

١. الحليل (ت ١٧٠هـ)، قال: "قال الأعشى^(٩): [الطويل]

وَيَمْنَعُهُ يَوْمَ الصَّبَاحِ مَصُونَةٌ
سِرَاعًا إِلَى الدَّاعِي تَوْبُ وَتُرْكُبُ

١. سيأتي الحديث عن الخلاف في الضرورة السجعية.

٢. ينظر: تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٨٢، وشرح كتاب الحدود في النحو ص ٣١٠، وجمع الهوامع ٢٧٣/٣، وخزانة الأدب ٣١/١-٤٦، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون التأثر ص ٦، وسبويه والضرورة الشعرية ص ٣١، والشذوذ والضرورة في لغة العرب ص ١٤١، والبحث اللغوي عند العرب ص ٤٤.

٣. لسان العرب (ندج).

٤. سبق الوقوف عليه.

٥. الخصائص ٣/٧-٣.

٦. سبق الوقوف عليه.

٧. قوله في خزانة الأدب ٨/٣٦٢.

٨. الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية ص ٦١. وينظر: اللغة الشعرية عند النحاة ص ١٠٩.

٩. ديوانه ص ٢٠١.

في الديوان:

... وكان ينبغي أن يقول: تَرْكَبُ وَتُثَوِّبُ، فاضطرَّ إلى ما قاله" (١).

٢. سيبويه (ت ١٨٠هـ)، قال: "ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام، قال الشاعر، وهو أبو النجم العجلي (٢): [الرجز]

قد أَصْبَحْتَ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي
عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ
فهذا ضعيف، وهو بمنزلة في غير الشعر؛ لأنَّ النَّصْبَ لا يكسر البيت، ولا يحل به ترك إظهار الهاء" (٣).

٣. ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في مواضع، منها:

- "وقد يلتزم الشاعر لإصلاح البيت ما تتجمع فيه أشياء مستكرهة، لا شيان اثنان: وذلك أكثر من أن يحاط به" (٤).
- "فإن كان ترك زنج الإعراب يكسر البيت كسرًا لا يزاحفه زحافًا، فإنه لا بدَّ من ضعف زنج الإعراب واحتمال ضرورته" (٥).

- "وقد كان قديما أصحابنا يتعقبون رؤية وأباه، ويقولون: تهضما اللغة، وولداها وتصرفا فيها، غير تصرف الأقحاح فيها. وذلك لإيغالهما في الرجز، وهو مما يضطر إلى كثير من التفرع والتوليد؛ لقصره، ومساوقة قوافيه" (٦).

٤. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في (ضرائر الشعر)، قال في المقدمة: "اعلم أنَّ الشعر لما كان كلامًا موزونًا يخرج الزيادة فيه، والنقص منه عن صحة الوزن، ويحمله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام اضطروا إلى ذلك، أم لم يضطروا" (٧). وفي موضع آخر، قال: "ومنه: تخفيف المشدد في القوافي، نحو قول امرئ القيس" (٨): [المقارب]

لا وأبليك ابنة العامري
لا يدعي القوم أنني أفر
وقوله في هذه القصيدة (٩): [المقارب]
إذا ركبو الخيل واستلأمو
(تحرقت) الأرض واليوم قر
يريد: أفر، وقر.

١. العين ١٢٥/٣.

سِرَاعًا/ الدَّاعِي/ ثَوْبٌ/ وَتَرْكَبُو

فَعُولُنْ/ مَفَاعِلُنْ/ فَعُولُنْ/ مَفَاعِلُنْ

وَيَمْنُ/ عَهْوُ يَوْمَصْ/ صَبَاحْ/ مَصُوتُنْ

فَعُولُ/ مَفَاعِلُنْ/ فَعُولُ/ مَفَاعِلُنْ

لوقدم (تركب)، وآخر (ثوب)؛ سينكسر البيت.

٢. سبق الوقوف عليه.

٣. الكتاب ٨٥/١.

٤. الخصائص ٢١٣/١.

٥. المصدر السابق ٣٣٤/١.

٦. المصدر السابق ٣٠١/٣.

٧. ص ١٣.

٨. ديوانه ١٥٤/٢.

٩. المصدر السابق.

وهو كثير قد جاء في عدة أبيات من هذه القصيدة. وإنما خفف ليستوي له بذلك الوزن، وتطابق أبيات القصيدة^(١). وهذا يدل على أنَّ المحافظة على سلامة الوزن وتسوية القافية لهما الدور الأساسي في وجود الضرائر عندهم، وإن لم يشترطوا الاضطرار فيها.

وقد ردَّ مذهب الجمهور من قبل كثير من الحديثين؛ انتصاراً لاتجاه الإلجاء، مثل: طه الراوي، وأحمد مختار، وعبد الجبار علوان، وخالد شعبان^(٢).

والمأمل في حدِّ الضرورة عند الجمهور، سيقف على ثلاث نقاط:

• الأولى في مصطلح (الضرورة)، وحده.

إنَّ اللفظ والمعنى متضادان؛ فمصطلح الضرورة في اللغة، هو: الحاجة، والاضطرار^(٣)، ومعنى الضرورة على رأي الجمهور غير مرتبط بدلالته اللغوية الأصلية؛ فهي لا تعني الالتجاء البتة، وخاصة بعد انسحاب المصطلح على النثر، مثل: قول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) عند قراءة^(٤): ﴿مُتَكَاةً﴾ [سورة يوسف: ٣١]: "ولعمري إنَّ هذا مما تختص به ضرورة الشعر، وقلما يجيء في النثر"^(٥).

إذ لا يمكن أن يطلق على الشيء اسم (ضرورة)، ومدلوله مطلق غير مقيد. وكأنَّ القول بالمعنى المعجمي من باب تحصيل الحاصل.

ويمكن دفع هذا بتفسيرات عديدة:

الأول: أنَّ كثيراً من تعبيرات التحوين لا يحسن أن يفهم منها الاضطرار بمعنى الإلجاء الحقيقي، بل "بمعنى أنَّ الشاعر عَوَّلَ، أو يعوَّل على هذه الظواهر التي اتاحت له في الشعر؛ لتساعده، وتيسر تقويمه الوزن والقافية، وإن كان بمقدوره أن يصوغ كلامه على نحو لا يحوجه إليها"^(٦).

الثاني: "ليس معنى تسميته بذلك أن يكون بالمعنى اللغوي للكلمة بالضبط، بل على الأقل ليكون في بعض أحواله فيه الحاجة، والأمر الذي لا مدفع له"^(٧).

فالمعنى اللغوي للضرورة لا يصدق على الشعراء في كلِّ الأوقات، فالشاعر ناطق للغة، وليس واضعاً للأقيسة التي تضبطها، فاللغة أوسع من النحو. بل يصدق المعنى اللغوي على التحوين واللغوين الذين اضطروا إلى حمل الظواهر المخالفة للقياس على (الضرورة).

١. ص ١٠٣.

٢. ينظر: نظرات في اللغة والنحو ص ٢٦، والبحث اللغوي عند العرب ص ٤٤، والشواهد والاستشهاد في النحو ص ١٦٧، وأصول النحو عند ابن مالك ص ١٣٤.

٣. ينظر: لسان العرب (ضرر).

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. المحتسب ١/ ٣٤٠.

٦. مفهوم الضرورة الشعرية عند ابن مالك ص ١٦٨ - ١٦٩.

٧. الشذوذ والضرورة في لغة العرب ص ١٤٥.

بالتالي لا مانع في بقاء اللفظ؛ لأنه اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح؛ فكل قوم أن يصطلحوا على تسمية الشيء باسمه كاصطلاح بينهم، فلا يأتي أحد ويخطئهم، أو يبين عوارهم في اختيارهم هذا، فهذا مصطلح لهم^(١).

الثالث: أن منطلق (الضرورة) هو الإلجاء، الذي يصور حال الشاعر أمام اللغة، فهو يخالف المألوف في الشعر والنثر؛ بسبب انشغاله في كثير من الأحيان بالموسيقى الشعرية، في الوزن والقافية. ثم غدت هذه (المخالفة) مزية تتميز بها لغة الشعر عن لغة النثر، وكأننا المصطلح قد نما، وضبط على يد اللاحقين، وتطور عن نقطة البداية، فأصبح يحمل الاضطرار والاختيار أيضاً؛ لأدنى مشابهة، مثل: الفواصل، والسجع، وغير ذلك.

الرابع: أن كلمة (الضرورة) تعني: الجهد والمشقة، والموقف الشعري برمته تجاه اللغة فيه من الجهد والمشقة، ما لا يمكن مساواته بالجهد والمشقة اللتين يقتضيهما الموقف النثري. حتى لو أمكن صياغة الأبيات بتعبير مغاير، فإن هذا لا يغير في الأمر شيئاً؛ لأن الصياغة الجديدة سيبدل لإخراجها جهداً جديداً^(٢).

• الثانية في ضابط (سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا).

إن صح تصوير الدكتور إبراهيم أنيس أن فكرة الضرورات خطرت في أذهان النحويين الأوائل عندما وجدوا بعض الشواهد الشعرية لا تنطبق على قواعدهم وأصولهم؛ ففسروها على أن الشعراء قد اضطروا اضطراراً لسلوك هذا الشطط؛ خضوعاً للوزن والقافية^(٣) فالضرورة إذن لا تعدو أن تكون (ما ليس للشاعر عنه مندوحة).

والحقيقة أنهم لما جمعوا اللغة بمنثورها ومنظومها، وبنوا القواعد على المستفيض من كلام العرب نثراً وشعراً وجدوا لديهم ثروة كبيرة من الشواهد الشعرية المخالفة للقياس، حتى إنه قد يكون في الموضع الواحد أبيات كثيرة، لا بيت واحد، ولو أنهم حملوا كل هذه الأبيات على الشذوذ والخروج عن القياس؛ لكثرت الشاذ كثيرة تجعل قواعدهم موضع شك في صحتها، وما كان بمقدورهم أيضاً أن يردوها إلى الخطأ؛ لذلك جعلوا كل خروج عن الأقيسة في الشعر مما لم يرد له نظير في النثر هو رخصة للشاعر في استعماله؛ معللين ذلك بأن للشعر أسلوباً خاصاً متميزاً عن النثر بالوزن والقافية، والحالة الانفعالية^(٤).

وعند التمعن في قولهم: (سواء أكان للشاعر عنه مندوحة، أم لا) يتبادر سؤال: ما هو الموسوع الذي سوغ للشاعر مخالفة القياس دون إلجاء الوزن الشعري؟

إن (الضرورة) لا تكون إلا وقت الإنشاد، أي: لم يجد الشاعر مندوحة عند إنشاده؛ لأنه "يكون منهمكاً، ومشغولاً بموسيقى شعره، وأنغام قوافيه"^(٥).

١. ينظر: شرح زاد المستنقع؛ للشنقيطي <http://islamport.com/w/hnb/Web/1741/4686.htm>.

٢. ينظر: الكلام الشعري من الضرورة إلى البلاغة العامة ص ٢٠.

٣. ينظر: من أسرار اللغة ص ٣٢٦.

٤. ينظر: دراسات في كتاب سيبويه ص ٩٤-٩٥، والضرورة في شعر البحري ص ٢٨.

٥. فصول في فقه العربية ص ١٦٣.

والشاعر يعمد إلى الضرورة في غير اضطرار "حين يراها أجرى لما يريد، وأوقع في سياق ما يورد" ^(١)، ويستشعر أنها تؤدي المعنى المقصود، والشعور والإحساس المنشودين، قال الأعلام الشنمري (ت ٤٧٦هـ): "الشعر موضع ضرورة يحتمل فيه وضع الشيء في غير موضعه دون إحراز فائدة، ولا تحصيل معنى، ولا تحصينه، فكيف مع وجود ذلك؟" ^(٢).
فمثلاً:

- غَدَّ (رفع "كل") في قول الشاعر ^(٣): [الرَّجَز]

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي
عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

ضرورة شعرية، مع أَنَّ الوزن لن يحتل مع النصب، قال الجرجاني (ت ٤٧١هـ): "قد حملة الجميع على أَنه أدخل نفسه من رفع (كل) في شيء إنما يجوز عند الضرورة، من غير أن كانت به إليه ضرورة. قالوا: لأنَّه ليس في نصب (كل) ما يكسر له وزناً، أو يمنعه من معنى أراد. وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه، ولم يحمل نفسه عليه إلا حاجة له إلى ذلك، وإلا لأنَّه رأى النصب يمنعه ما يريد. وذلك أَنه أراد أَنها تدعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتة لا قليلاً ولا كثيراً ولا بعضاً ولا كلاً. والنصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادَّعته بعضه. وذلك أَنا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في (كل)، والفعل منفى، لا يصلح أن يكون، إلا حيث يراد أن بعضاً كان، وبعضاً لم يكن" ^(٤).

- غَدَّ (الفصل بين "كم" وما أضيفت إليه) في قول الشاعر ^(٥): [الرَّمْل]

كَمْ بِجُودٍ مُّقَرِّفٍ نَالَ الْعُلَا
وَكِرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

ضرورة شعرية، مع أَنَّ الوزن لن يحتل مع رفع (مقرف) أو نصبه، وهذا ما يتناقض مع المعنى الذي يريده، وهو تكثير من رفعتهم، وهمهم، وجودهم إلى المعالي. فاعتناؤه بالمعنى أشدَّ من عنايته باللفظ ^(٦).
وقد صور ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في حديثه عن الضرائر حالة الشاعر وقت الإنشاد، قال: "مثله في ذلك عندي مثل مجرى الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام. فهو وإن كان ملوماً في عنفه ونهالكة، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته. ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر في سلاحه، أو أعصم بلجام جواده، لكان أقرب إلى المنجاة، وأبعد عن الملاحاة؛ لكنَّه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله؛ إدلالاً بقوة طبعه، ودلالة على شهامة نفسه" ^(٧).

١. التحويون والقرآني ص ١٣١.

٢. تحصيل عين الذهب ص ٨٦.

٣. سبق الوقوف عليه.

٤. دلائل الإعجاز في علم المعاني ص ١٨٣.

٥. قائلة: أبو الأسود الدؤلي. ديوانه ص ٣٥١.

رواية الديوان:

كَمْ بِجُودٍ مُّقَرِّفٍ نَالَ الْعُلَا وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

٦. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٧، وفي الضرورة الشعرية ص ١٠١-١٠٢.

٧. الخصائص ٣٩٤/٢.

وراق لأحد الحديثين كلام ابن جني السابق، قال: إن "هذا النص يبين أن الشاعر لم يرتكب الضرورة مكرهاً عليها، أو مضطراً إليها؛ ولكنه لا يلبث بعد هذا أن يذكر أن وضوح المعنى في ذهن الشاعر يجعله حين يرتكب الضرورة غير مدرك لها، أو غير واع بها؛ فكأنه لأنسه بعلم غرضه، وسفور مراده لم يرتكب صعباً ولا جشم إلا أتماً، وافق بذلك قابلاً له، أو صادف غير آتس به، إلا أنه هو قد استرسل واثقاً، وبني الأمر على أن ليس ملتبساً"^(١).

ومما يدل على أن مرتكب الضرورة غير مدرك لها أو غير واع بها؛ حتى ينبه عليه ما ذكره القزاز القيرواني (ت ٤١٢ هـ) في كتابه حول الضرائر، قال: "وهذا من أفبح العيوب... لأنه إنما جاء في شعر العرب على الغلط، وقلة المعرفة به، وأنه يجاوز طبعه ولا يشعر به، ألا ترى أن النابغة غني له به، فلما سمع اختلاف الصوت بالحذف والرفع، فطن له ورجع عنه"^(٢) (٣).

=

وعلى الرغم من ذمه للضرائر، ووصفه إياها بالقبح - "متى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها... [الخصائص] - ، ودعوته إلى اجتنابها - " فهذا ونحوه مما لا يجوز لأحد قياس عليه" [المصدر السابق ٣٩٥/٢] - قال: "غير أن فيه ما قدمناه ذكره من سمو الشاعر، وتطرفه، وبأوه، وتعجرفه. فاعرفه واجتنبه". الخصائص ٣٩٥/٢.

١. مفهوم الضرورة الشعرية عند أهم علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ص ٥٦. وهذه هو الملاحظ في تعليقاته على بعض الأبيات التي استشهد بها، أن الوزن لم يكن سبباً للالتجاء إلى الضرورة، بل رغبة الشاعر، فهو غير مكره، فهو واع بما يفعل، ويمكن أن يكون غير واع بما يفعل حين يرتكب الضرورة. ينظر: الخصائص ٦٢/٣، والتحريف اللغوية والضرورة الشعرية ص ٢٠٩ - ٢١٠.

ويروي ابن جني في الخصائص سؤال المازني للفراء: "سمعه يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر. وأنشد: [الرجز]

من كان لا يزعم أنني شاعرٌ فيدُنْ مِنِّي تنهَ المَازِجُ

قال: فقلت -أي: المازني- له: لم جاز في الشعر ولم يحز في الكلام؟ فقال -أي: الفراء-: لأن الشعر يضطر فيه الشاعر، فيحذف. قال: فقلت -أي: المازني-: وما الذي اضطره هنا؟ وهو يمكنه أن يقول: فلیدن مني؟ قال: فسأل عني، فقيل له: المازني، فأوسع لي [الخصائص ٣٠٦/٣ - ٣٠٧]، وبعد الرواية، قال -ابن جني-: "قد كان يمكن الفراء أن يقول له: إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة، أنسا بها واعتياداً لها، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها؛ ألا ترى إلى قوله: [الرجز]

قد أصبحت أم الحيار تدعي علي ذنباً كله لم أصنع

فرفع للضرورة، ولو نصب لما كسر الوزن. وله نظائر. فكذلك قال: (فيدن مني)، وهو قادر على أن يقول: (فلیدن مني)". الخصائص ٣٠٦/٣ - ٣٠٧.

٢. ومن الأمثلة على ذلك أيضاً، قال ابن سلام: "وأخبرني يونس أن ابن أبي إسحاق قال للفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك: [البسيط]

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا بِجَاوِصِ كَدِيفِ الْقَطَنِ مَنُورِ
عَلَى عَمَائِمُنَا يَلْقَى وَأَرْحَلُنَا عَلَى زَوَاحِفِ تُرْجِي مَحْمَا رِيرِ

قال ابن أبي إسحاق: أسأت إنما هي (رير)، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع، وقال يونس: والذي قال حسن جائز؛ فلما ألحوا على الفرزدق، قال:

عَلَى زَوَاحِفِ تُرْجِيهَا حَاسِيرُ

قال: ثم ترك الناس هذا ورجعوا إلى القول الأول. طبقات فحول الشعراء ١٧/١.

٣. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٤٨.

ففي "الشعر يتعلق الأمر بتوضيح بعض خلجات النفس بطريقة جلية، وإعادة بناء معدل لها يمكن تلقيه من خلال جسد الكلمات" ^(١).

وهذا الجسد يختلف في البناء عن جسد النثر، فبناؤه تفرضه الصورة الشعرية، والوزن، وموسيقى الشعر؛ لذا يلاحظ من خلال "الشواهد الشعرية أن الشعراء يخرجون على مستوى الاستعمال المطرد في اللغة، دون أن تدعوهم إلى ذلك حاجة الوزن الشعري" ^(٢).

قال فندريس: "اللغة الانفعالية تنفذ اللغة النحوية، وتسطو عليها، وتفككها" ^(٣). فالشاعر "يحاول الالتزام بالنظام النحوي الثابت، لكن سرعان ما يجد نفسه عاجزاً عن هذا الالتزام ضمن سياق معرفي معين، وهنا يبدأ الخروج على النظام اللغوي خروجاً محكوماً بأطر سياقية معرفية ترتبط بمستويات من الفكر والثقافة وطبيعة الحياة. والواقع أنه ليس بإمكان الشاعر التراجع عن هذا الخروج؛ لأن اللغة هي التي تحكمه، وليس هو من يحكمها، والشاعر لم يتعمد الخطأ، فلا يعقل أن صاحب السليقة اللغوية يخطئ، إلا إذا كان ينطق بلغة خاصة، يتمسك فيها بقواعد وأصول لا يراعيها النحاة" ^(٤).

فمخالفته للنظام تعود إلى استقامة الوزن، وتسوية القافية، والحالة الانفعالية، التي تسيطر على شعوره، وتنسيبه قواعد اللغة التي يتحدث بها في شعره، وهي الفصحى، وقد تلقى به في كنف لغته، أو إحدى لغات لهجته، أو لغة غيره.

فلحظة الإنشاد تتاب الشاعر تغيرات فسيولوجية ونفسية، وفكرية، تجعله لا يشعر بخروجه عند إبداع القصيدة. قال الدكتور حمدي الفرماوي: إنَّ للانفعال أنواع، أو تصاحبه تغيرات فسيولوجية، ومورفولوجية، الأولى: تتعلق بما يصاحب الانفعال من إفراز للهرمونات، أو تقلص للعضلات، أو زيادة في ضغط الدم، أو التشنجات العصبية، والثانية: بالجانب المورفولوجي، الذي يشير إلى ما يصاحب الانفعال من تغير في ملامح الوجه، مثل: احمرار العين والوجه، وتقطيب الجبين، وتغير لون الشفاه وقد يصاحب الانفعال بعض الحركات الجسمية، سواء كانت حركة يد، أو وجه، أو أرجل، أو شفاه؛ لينتج عن ذلك إشارات، أو ألفاظ، أو رد فعل حركي معين ^(٥).

وعلق الدكتور عطية سليمان أحمد على هذا النص، قال: "وإذا كان هذا حال الإنسان العادي عندما يتعرض لانفعال ما؛ يصاب بكل هذا الكم من التغيرات، فما بالنا بشاعر مرهف الحس شديد التأثر بكل ما يحدث حوله من أحداث؟! كيف يكون حاله عندما يحاول التعبير عن هذا الانفعال؟ إنه بلا شك يفقد كثير من سيطرته على الأشياء التي يملكها، ويحسن التصرف معها، وعلى رأسها وبدايتها اللغة، ذات القواعد والقيود، التي يجد الشاعر نفسه بين طرفي الرحي، بين انفعال يكاد

١. بناء لغة الشعر ص ٣٤.

٢. الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية ص ٦١. وينظر: مفهوم الشعر عند الفَرَّاز الفيرواني ص ٥٤.

٣. اللغة ص ٢٠٢.

٤. المعيارية وواقع الضرورة الشعرية ص ٥٨٥-٥٨٦.

٥. ينظر: البناء النفسي في الإنسان دراسة من فيض القرآن الكريم ص ١٥٠، واللغة الانفعالية بين التعبير القرآني والنص الشعري ص ٧٥.

يفجره، كلما تفجر داخله، فأثار معان وأفكار لا حصر لها؛ حتى إن قلمه لا يكاد يلحق بهذا السَّيل من المعاني والأفكار المنطلقة، أو المنبعثة من داخله، وبين لغته ذات القواعد والقيود . . . " (١).

فالضرورة الشعرية إذن: هي مخالفة النظام؛ لأجل حالة فنية، وأخرى انفعالية.

• الثالثة: في ضابط (الضرورة ما وقع في الشعر مما لم يقع له نظير في النثر).

يُلمح في نصوص المتقدمين والمتأخرين من متبعي هذا الاتجاه وسهم الظواهر بالضرورة؛ لانعدام نظائرها النثرية، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): "هذا باب ما يحتمل الشعر. اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام" (٢). وأشار إلى هذا القيد ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في ذكره المقصود بالضرائر في (ذكر ما يحتمله الشعر)، قال: "اعلم أن الشعر . . . أجازت فيه العرب ما لا يجوز في الكلام اضطراراً إلى ذلك أو لم يضطروا؛ لأنه موضع ألفت فيه الضرائر" (٣)، وكذلك عند أبي حيَّان (ت ٧٤٥هـ)، قال: "إنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيههم الواقعة في الشعر، المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النثر، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام" (٤). ولهج بهذا القيد من جاء بعدهم (٥).

ومع هذا نظر المتقدمون منهم والمتأخرون للظواهر المحمولة في الشعر على الضرورة بأنواع ثرية مختلفة:

١. تنظيرهم لضرائر الشعر بالقراءات.

٢. تنظيرهم لضرائر الشعر بالحديث الشريف، مثل:

أ. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، قال في ظاهرة (حذف النون الذي هو علامة للرفع في الفعل المضارع، لغير ناصب، ولا جازم)، قال: "ولا يحفظ شيء من ذلك في الكلام، إلا ما جاء في حديث خرَّجه مسلم في قتلى بدر، حين قام عليهم رسول الله - ﷺ - فناداهم . . . الحديث، فسمع عمر قول النبي - ﷺ -، فقال: يا رسول الله، كيف يسمعون؟! وأنى يجيبوا، وقد جيفوا؟! (٦)؛ فحذف النون من (يسمعون)، و(يجيبون)" (٧).

ب. الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ)، ذكر في ظاهرة (الجزم بـ"إذا") (٨) أن الظاهرة وردت في حديث النبي - ﷺ - لعلي وفاطمة - رضي الله عنهما -: "إذا أخذتما مضاجعكما من الليل تكبرا أربعا وثلاثين" (٩).

ويمكن أن يفسر تنظيرهم لأبيات الضرائر بالحديث أنه من باب تقوية الضرورة، أو تحسينها (١٠).

١. اللغة الانفعالية بين التعبير القرآني والنص الشعري ص ٧٥.

٢. الكتاب ١/ ٢٦.

٣. ضرائر الشعر ص ٧.

٤. رأيه في همع الهوامع ٣/ ٢٧٣.

٥. ينظر: خزانة الأدب ١/ ٣١-٤٦، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٦، واللغة الشعرية عند النحاة ص ١٣٧.

٦. ينظر: صحيح مسلم ص ٢٨٧٤.

٧. ضرائر الشعر ص ٨٦.

٨. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ١٥٦.

٩. ينظر: صحيح البخاري ص ٣٧٠٥.

١٠. ينظر: التعليل في كتب الضرائر الشعرية ص ٤٢٩.

٣. تنظيرهم لضرائر الشعر بكلام العرب، مثل: قول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "وَأَمَّا الألف الواقعة صلة لهاء ضمير المؤنث، فإنَّ حذفها والاجتزاء بالفتحة عنها من قبيل الضرائر... وكذلك أيضاً حذفها في الوقف وإلقاء حركة الضمير على ما قبلها من قبيل الضرائر... وربما فعلوا ذلك في سعة الكلام، حكى الفراء: (بالفضل ذو فضلکم الله به، والكرامة ذات أكرمکم الله به)، يريد: (بها)، فحذفت الألف، ونقلت حركة الهاء إلى الباء" (١). ويمكن أن يفسر هذا التنظير بـ:

○ أنه من باب الاستئناس، أي: استئناسهم للشعر بالنثر. مثل: قول ابن الأثيري (ت ٥٧٧هـ) عند حديثه عن أدلة الكوفيين على ظاهرة (الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وحرف الحذف) أنها من قبيل (ضرورة الشعر): "وقد حكى الكسائي عن العرب (هذا غلام - والله - زيد)، وحكى أبو عبيدة، قال: سمعت بعض العرب يقول: (إنَّ الشاة لجتر، فتسمع صوت - والله - ربها)؛ فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: (والله)، وإذا جاء هذا في الكلام؛ ففي الشعر أولى" (٢).

○ أنه من كثرة دوران الظاهرة في الشعر على وجه الضرورة وردت في النثر، قال الأخفش (ت ٢٢١هـ): "إنَّ صرف ما لا ينصرف مطلقاً، أي: في الشعر، وغيره لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف؛ فتمرَّن على ذلك ألسنتهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضاً، وعليه حمل قوله - تعالى - ﴿سَلَّاسِلًا وَأَغْلَالًا﴾ [سورة الإنسان: ٤] ﴿قَوَارِيرًا﴾ [سورة الإنسان: ١٥]" (٣). وقال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): "إنَّ الشاعر لما اعتاد أن يفعل ذلك في شعره، جرى لسان عليه في نثره" (٤).

○ أنه من باب الافتراض، وأنَّ الشاعر اللاحق قد يرتكب ما لم يرتكبه السَّابِق، قال خالد جمعه: "افترض سيبويه لضرورات لم يسمع عليها شواهد من العرب محمول عنده على ما يسوغه منطق اللغة وأقيستها. وفي ذلك تيسير كبير على الشعراء" (٥). وكذلك ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)، قال: "ويختص بالضرورة إضمار (أن) النَّاصِبَة بعد الحصر بـ (إلا)، كقولك: ما أنت إلا نأتينا فتحدثنا" (٦).

○ أنه من باب تقوية الضرورة، أو تحسينها، قال السياري بعدما أورد كلاماً للعرب عند حديثه عن إحدى الضرورات: "وهذا يدل على جواز ما قلناه، ويقويه" (٧).

○ أنَّ الظاهرة في الأصل لغة خارجة عن قياس بابها؛ فحصرها ورودها في الشعر، وفي الحقيقة هذا الحصر لا يمنع من جريان هذا الاستعمال في تراكيبهم النثرية، مثل: ظاهرة (حذف الألف الواقعة صلة لهاء ضمير المؤنث في الوقف، وإلقاء

١. ضرائر الشعر ص ٩٧.

٢. الإنصاف ٢/٤٣١.

٣. قوله في شرح الرُّضِيِّ للكافية ١/١٠٦-١٠٧.

٤. ينظر: قوله في حاشية شرح كتاب الحدود في النحو ص ٣١٣.

٥. شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٤٩٧.

٦. شرح التسهيل ٤/٤٦.

٧. ضرورة الشعر ص ١٢٥.

حركة الضمير على ما قبلها) التي عدّها ابن عصفور من الضرائر، ونظّر لها بحكاية الفراء عن العرب، هي في حقيقتها لغة لحن، وطبيّ، وقوم من تميم^(١).

وقد يحملون المسموع في الكلام نظير ما حظروه على الضرورة على الشاذّ، أو النادر، أو القليل، أو الضعيف، مثل:

١. قول سيبويه (ت ١٨٠هـ) في حديثه عن ظاهرة (اجتماع معرفة ونكرة في اسم كان وخبرها)؛ فذكر أنّنا يجب أن نجعل المعرفة اسماً لكان، والنكرة خبراً لها، ثمّ قال: "قد يجوز في الشعر، وفي ضعف من الكلام"^(٢).

٢. قول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في حديثه عن ظاهرة (الإشباع): "أنشدناه أبو علي لابن هرمة يرثي ابنه"^(٣): [الوافر]

فأنت من الغوائل حين تُرمى
ومن ذم الرجال بمنزّاح
يريد: بمنزّاح، وعليه قول عنتره^(٤): [الكامل]

يُنْبَغُ مِنْ ذَفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ

وقال: أراد يُنْبَغُ، فأشبع الفتحة؛ فأنشأ عليه ألفاً. ولعمري إنّ هذا مما تختصّ به ضرورة الشعر، وقلما يجيء في النثر"^(٥).

٣. قول أبي حيّان (ت ٧٤٥هـ):

- في منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: "... أي مضارع آخره ألف، نحو: يخشى، أو واو، نحو: يغزو، أو ياء، نحو: يرمي فهو معتل... تحذف ثلاثها للجزم إلا في شعر فتثبت الواو والياء، وقيل: والألف، أو في نادر كلام"^(٦).

- في الموفور من شرح ابن عصفور:

○ "ويجوز دخول اللام على مفعول الفعل المتعدي لواحد إن تقدم، فإن تأخر فلا يجوز ذلك إلا ضرورة، أو ندوراً"^(٧).

○ "ولا يضم الحرف، ويبقى عمله، إلا نادراً، أو ضرورة"^(٨).

٤. قول الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) في ظاهرة (نصب مميز العدد من ثلاثة إلى عشرة): "فبابه الشعر، أو نادر الكلام الذي لا يقاس عليه"^(٩).

١. ينظر: جمهرة اللغة ٢٨٩/١، والإنصاف ٤٦٢/٢.

٢. الكتاب ٤٨/١. وينظر: ٨٥/١، ١١٣/٣.

٣. شعره ص ٩٢.

٤. ديوانه ص ٨٢.

عجزه:

زَيَافَةُ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُكْرَمِ

٥. المحتسب ٣٤٠/١.

٦. ص ١٤.

٧. ص ٢٠٦.

٨. ص ٢٤٩. وينظر - أيضاً - : ص ٢٥١.

٩. المقاصد الشافية ٢٤٦/٦.

وهذا المسموع: الشاذ، أو النادر، أو القليل، أو الضعيف^(١) لا تبنى عليه قاعدة؛ لذا جعلوا وروده في الشعر مقيداً بالاضطرار. وكان بهم اتجاه هذا المسموع عن العرب أحد أمرين:

أ. ردّ حكم الضرورة عن هذا الاستعمال؛ لثبوت سماعه عن فصحاء العرب. فمن التحوين من عدّ كلام الفصحاء دليلاً لرد حكم، أو إثباته، مثل:

- قول المازني (ت ٢٤٧هـ): "واعلم أنه إذا كان الموصول، أو موصوفه خبراً عن متكلم جاز أن يكون العائد إليه غائباً، وهو الأكثر؛ لأنّ المظهرات كلها غيب، نحو: (أنا الذي قال كذا)، وجاز أن يكون متكماً حملاً على المعنى. قال عليّ - كرم الله وجهه^(٢) -: [الرجز]

أنا الذي سمّني أمي حيدرَة

قال المازني: لو لم أسمع لم أجوزه^(٣).

- قول الفارسي (ت ٣٧٧هـ): "... الدليل على أنك إذا أردت ب (ما) في هذا الموضع الذي هي فيه مع ما بعدها بمنزلة المصدر، لا يجوز أن تقدّر في صلتها عائداً إليه، تعرّي صلتها - حيث ذكرنا - من العائد إليه لو كان اسماً موصولاً، ك (الذي) وما أشبهه، لما جاز أن تعرّي الصلة في موضع من المواضع من العائد، ألا ترى: أن (ما) التي بمعنى (الذي)، و(من)، و(الذي)، لا تعرّي صلاتهنّ في كل موضع مما يرجع منهنّ إليهنّ، إلا ما جاء من قولهم: أنا الذي فعلت، وأنت الذي فعلت، وهذا شيء يختصّ بكلام المخاطبين، ولم يحجّ في غيره. قال أبو عثمان: ولولا أنه مسموع من العرب؛ لرددناه؛ لفساده^(٤)."

- قول المرادي (ت ٧٤٩هـ): "... وأجاز بعضهم فصل منصوبه بظرف اختياراً؛ فتقول على هذا: إذن غداً أكرمك، ومن أجاز هذا ابن عصفور، والصحيح المنع؛ لأنه لم يسمع^(٥)."

ب. تأويل ما جاء من كلام العرب في التثنية، قال ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) في حديثه عن (لا): "ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة، فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مؤوّل بنكرة، كقولهم: (قضية ولا أبا حسن لها)، فالتقدير: ولا مسمّى بهذا الاسم لها^(٦)."

١. اختلف التحوينون في وصف الاستعمال الواحد في كلام الفصحاء ثراً بين الشاذ، والنادر، والقليل، والضعيف.

٢. ديوانه ص ٦٧.

الشاهد: (سمّني). وهو جائز، والأكثر: سمّته.

عجزه:

ضبر غام آجام وليث قسورة

٣. قوله في شرح الرّضي للكافية ٢٧/٣.

٤. المسائل المشككة ص ٩٧ - ٩٨.

٥. الجني الدّاني ص ٣٦٢.

٦. شرحه: للألفية ٦/٢.

٤. قولهم: بالضرورة في الأمثال. والأمثال^(١): تعبير ثري، غير مقيد لا بوزن، ولا بقافية. نص عدد كبير من التحوين على المساواة بين الأمثال والشعر في تحمل الضرورة، أي: التماثل في الخروج عن القياس المطرد في اللغة، والذي أجز في المنظوم، دون المنثور، مثل:

- سيبويه (ت ١٨٠هـ): ذكر جواز "حذف (يا) من النكرة في الشعر، وقال العجاج^(٢): [الرجز]

*** جاري، لا تستكري عذيري ***

يريد: يا جارية^(٣). ثم ذكر نظير الضرورة "في مثل: افتد محنوق، وأصبح ليل، وأطرق كرا. وليس هذا بكثير، ولا بقوي"^(٤). المبرد (ت ٢٨٦هـ)، قال: "ويقولون في المثل: هو هالك في الهالك . . . فقال: نواكس الأبصار، ولا يكون مثل هذا أبداً، إلا في ضرورة"^(٥).

- ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "الأمثال تجري مجرى المنظوم في تحمل الضرورة"^(٦).

- ابن بري (ت ٥٨٢هـ): "الأمثال تنزل منزلة المنظوم"^(٧).

- ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ):

■ قال: " . . . وقول الآخر، أنشده يعقوب^(٨): [الرجز]

*** لولا يرائي الناس لم يصل ***

يريد: لولا أن يرائي الناس. وقد يجيء مثل هذا في الكلام، نحو قولهم^(٩): (تسمع بالمعدي خير من أن تراه) . . . "^(١٠).

١. الأمثال هي: "جملة من القول مقنضة من أصلها، أو مرسله بذاتها، فتسم بالقبول، وتشتهر بالتداول، فتقل عمّا وردت فيه إلى كل ما يصح قصده بها من غير تغيير يلحقها في لفظها، وعمّا يوجبها الظاهر إلى أشباهه من المعاني، فلذلك تضرب وإن جهلت أسبابها التي خرجت عليها". المزهري ١/٣٧٥.

٢. ديوانه ص ٢٢٧.

عجزه:

*** سعي واشفاقي على بعيري ***

٣. الكتاب ٢/٢٣٠.

٤. المصدر السابق ٢/٢٣١.

٥. الكامل ٢/٤٥.

٦. المحتسب ١/١٩.

٧. قوله في خزانة الأدب ٦/٣٩٧.

٨. لم أفق على قائله. ينظر: خزانة الأدب ٨/٥٨١.

٩. زهر الأكم في الأمثال والحكم ٣/١٧٦-١٧٧.

١٠. ضرائر الشعر ص ٢٠٦.

- قال: من الضرائر "وضع الاسم موضع الفعل الواقع في موضع خبر (كاد) وموضع (أنّ) والفعل الواقع في موضع خبر (عسى) ... وقولهم في المثل: (عسى الغوير أبوساً)^(١) شاذ يحفظ ولا يقاس عليه"^(٢). ونقله الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ) عنه^(٣).

وغل سبب مناظرتها للضرورة في الخروج عن القياس في كثير من الظواهر بـ:

١. كثرة الاستعمال.
 - قال المبرد (ت ٢٨٦هـ): "الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر؛ لكثرة الاستعمال لها"^(٤).
 - قال أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ): "المثل يجوز فيه ما يجوز في ضرورة الشعر؛ لأنّ استعماله يكثر"^(٥).
- ويردّ على قول الدكتور السيّد إبراهيم: الكثرة في الاستعمال لا يظهر فيها الوجه في مساواة الأمثال للشعر؛ لأنّ علماء العربيّة لم ينظروا إلى هذا المعنى في بحث الضرورة الشعريّة^(٦) بأنّ مصنفي الضرائر وغيرهم حملوا العديد من الظواهر بالرغم من ورودها في النثر على الضرورة؛ لكثرة الاستعمال في الشعر، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) - على سبيل المثال - بعد عدّه ظاهرة (قلب الإعراب) من الضرائر: "لأنّه لم يكثر في الكلام كثرته في الشعر"^(٧).
٢. التيسير.
 - قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) نقلًا عن أستاذه أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): "قال أبو علي: لأنّ الغرض في الأمثال إنّما هو التيسير، كما أنّ الشعر كذلك، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه"^(٨).
 - ويمكن تعليقه - أيضًا - بـ:
- أ. أنّ الأمثال والضرائر فيهما تراجع الأصول، قال المبرد (ت ٢٨٦هـ) في المقتضب - وكذلك في الكامل^(٩) - "الأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيرًا"^(١٠)، وقال محقق كتابه تعليقًا على حديث المبرد السّابق: "يريد أن يكون فيها مراجعة الأصول، كما في الضرائر الشعريّة"^(١١).

١. ينظر: جمع الأمثال ١٧/٢.

٢. المصدر السّابق ص ٢٠٧. وينظر في مواضع أخرى في ص ٦١ - ٦٧.

٣. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاث ص ٢٣٧.

٤. المقتضب ٢٨٠/٣.

٥. عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري ص ٤٢٢.

٦. ينظر: الأسلوبية والظاهرة الشعريّة ص ٤٢.

٧. ضرائر الشعر ص ٢١١.

٨. المحتسب ٧٠/٢.

٩. ينظر: ٤٥/٢.

١٠. ٢٨٠/٣.

١١. المصدر السّابق.

ب. أَنَّ بعض الأمثال جاءت مسجوعة؛ فورودها يشبه القوافي. مثل: (الضَّيْحُ والرَّيْحُ)^(١)، والأصل: الضَّيْحُ، أبدلوا (الحاء) ياء؛ إتياعاً لـ (الرَّيْح).

ج. أَنَّ بعض الأمثال المتداولة مُقتطعة من بيت شعري محمول على الضرورة^(٢)، مثل: قولهم: (أَعْطِ القوسَ باريها)^(٣) هذا المثل من بيت محمول على الضرورة (تسكين الباء في المنصوب الناقص)^(٤) هو: [البسيط]

يَا بَارِي الْقَوْسِ بَرِّئًا لَسْتُ تَحْكُمُهُ
لَا تُفْسِدُ الْقَوْسَ (أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا)^(٥).
وتشترك الضرورة والأمثال في نقاط عديدة:

- الأولى: يشتركان^(٦) في أنهما يمثلان لغات العرب^(٧)، مثل:
- (مكروه أخاك لا بطل)^(٨)، القياس: مكروه أخوك لا بطل، جاء المثل على لغة الألف مطلقاً، وهي لغة نسبت إلى بني الحارث وخثعم وزبيد، فهم جميعاً يلزمون المثني الألف في أحواله كلها^(٩).
- (أثقل من شمام)^(١٠): "وهو مبني على الكسر عند الحجازيين"^(١١).
- (أتى عليهم ذو أتى)^(١٢): فهذا مثل من كلام طيئ.
- الثانية: يشتركان في أنهما يمثلان صورة من صور أداء التراكيب، وإن كانت مخالفة لقواعد النحو. فهما يدلان على الكفاية اللغوية للمتكلم.
- الثالثة: يشتركان في وجوب نطقها، كما نطقها العرب، ولا تتغير، وإن خالفت القياس. فحكم الأمثال كحكم الضرورة الشعرية لا تتغير، ويستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها، قال ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) - في حديثه عن أسماء الأفعال - : "... فأجريت (مجري) الأمثال اللازمة طريقة واحدة بلفظها"^(١٣)، وقال الزمخشري: "الأمثال يتكلم بها كما هي، فليس

١. ينظر: جمع الأمثال ٢٨٦/١.

٢. ينظر: خزانة الأدب ٣٤٩/٨-٣٥٠، ولغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ١٤٠.

٣. ينظر: المستقصى في أمثال العرب ٢٤٧/١.

٤. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ١٧٧.

٥. لم أقف على قائله. ينظر: خزانة الأدب ٣٤٩/٨، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ٣١٩/٣.

٦. بعض أبيات الضرورة الشعرية في حقيقتها تمثل: (لغة من لغات العرب).

٧. ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٦٧.

٨. ينظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم ١٧/٢.

٩. ينظر: البحر المحيط ٣٥٠/٧.

١٠. ينظر: المستقصى في أمثال العرب ٤٢/١.

١١. جمع الأمثال ١٥٥/١. وهو "جبل له رأسان يُسميان ابني شَمَام". المصدر نفسه.

١٢. ينظر: المصدر السابق ٦٨/١.

١٣. الحجة في القراءات السبع ص ٢٠١.

لك تطرح شيئاً من علامة التأنيث، وإن كان المضروب مذكراً^(١)، كقولهم: (الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّيْنُ)^(٢)، و(يَاكَ أَعْنِي واسمعي يا جارة)^(٣)، يحكى على لفظه، دون النَّظَر إلى المخاطب مذكراً كان أو مؤنثاً.

• الرَّابِعَةُ: يشتركان في كونهما لا يحمل القرآن عليهما، قال ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) في هذا المعنى: "والقرآن لا يحمل على الضرورة وألفاظ الأمثال"^(٤).

٥. قولهم: بالضرورة السَّجْعِيَّة.

واقع هذا الضرب من النَّثَر أَنَّ الرجل إذا سجع "نطق بكلام له فواصل، كقوافي الشعر من غير وزن"^(٥). وعلة القول بالضرورة السَّجْعِيَّة أَنَّهُمْ "قد شبهوا الكلام المسجع، وإن لم يكن موزوناً وزن الشعر بالشعر"^(٦)؛ للتناسب الذي يكسب الكلام وقعاً وجرساً.

فالوزن والقافية تلجئُ النَّاظم للضرورة، والنَّثر المسجوع فيه ما يشبه القافية؛ لذا أجازوا من أجل السَّجْع ما أجازوا في الشعر.

وتشبيه النَّثَر المسجوع بالشعر في وقوع الضرورة فيه، أباه البعض^(٧)، مثل: أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، قال: "ولا ينبغي - عندي - أن يُجاز ذلك في غير الشعر، وقد حكى البغداديون شيئاً من هذا في غير الشعر، حكوا: اسقني (ما) - مقصور - يا هذا، وإن كان يتجه فيه ضرب من القياس"^(٨).

أمَّا المجيزون للضرورة السَّجْعِيَّة، فقد اتضح بعد البحث أَنَّهُمْ كَثُرُ، ومنهم:

١. الخليل (ت ١٧٠هـ):

قال: "قال الأعشى^(٩): [الطويل]

وَيَمْنَعُهُ يَوْمَ الصَّبَاحِ مَصُونَةٌ سِرَاعًا إِلَى الدَّاعِي تَوْبُ وَتُرْكُبُ

١. المستقصى ٢/١.

٢. ينظر: جمع الأمثال ٦٨/٢.

٣. ينظر: المصدر السابق ١٦٧/١.

٤. الحجة في القراءات السبع ص ١٢٩.

٥. العين (سجع).

٦. شرح كتاب سيبويه؛ للسرياني ١٩١/١.

٧. قال الدكتور علي أبو المكارم: "إنَّ موقف النُّحاة يختلف عن موقف اللُّغويين، كما أنَّ موقف متأخري النُّحاة يختلف عن موقف المتقدمين منهم. ذلك أنَّ بَن اللُّغويين من مارس الحياة الأدبية، وهؤلاء يرون أنَّ من المحتم تقسيم النَّثَر إلى قسمين: نثر عادي لا حاجة فيه إلى التحسين اللفظي، ونثر فني يتطلب كثيراً من العناية بالألفاظ ورصفها وتنسيقها، وألحقوا النَّثَر الفني بالشعر في جواز استخدام الضرورات فيه؛ إذ هو كالشعر عمل فني يتطلب قدرًا من العناية بالتحسين في الصُّورة اللفظية، ومن ثمَّ يجوز له ما جاز في الشعر من ضرورات". أصول التفكير النحوي ص ١٠٥.

٨. المسائل العضديات ص ١٧٥.

٩. سبق الوقوف عليه.

... وكان ينبغي أن يقول: تركب وتثوب، فاضطرَّ إلى ما قاله. وهذا مثل قوله - تعالى -: ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ [سورة القمر: ١]، إنما معناه: انشقَّ القمر واقتربت الساعة^(١). حمل آية القمر على بيت الأعشى؛ لأجل اتفاق الفواصل في سورة القمر.

٢. ابن جني (٣٩٢هـ):

قال: "ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي؛ لأنها المقاطع، وفي السجع كمثل ذلك، نعم، وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها، والعناية بها أمسّ والحشد عليها أوفى وأهم"^(٢).

٣. ابن بري (ت ٥٨٢هـ):

قال: "اعلم أن للسجع ضرورة الشعر، وأن له وزناً يضاهي الوزن الشعري في الزيادة، والتقصان والإبدال، وغير ذلك، وحذفوا التنوين فيه، كما حذفوه في الشعر"^(٣).

٤. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ):

- في (ضرائر الشعر)، قال: "والحقوا الكلام المسجوع في ذلك بالشعر، لما كانت ضرورة في النثر أيضاً هي ضرورة النظم"^(٤).

- في (المقرب)، قال: "اعلم أنه يجوز في الشعر، وما أشبهه من الكلام المسجوع، ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع..."^(٥).

٥. أبو حيان (ت ٧٤٥هـ):

- في (ارتشاف الضرب): ذكر أن السجع يجري مجرى الشعر^(٦).
- في (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان): ذكر أنهما يجوز فيهما للضرورة، ما لا يجوز في غيرهما^(٧).
- في (تقريب المقرب): حرر باباً "يختصّ سجع وشعر بجواز ردّ فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز، اضطر إلى ذلك أولاً"^(٨).

- في (البحر المحيط)، قال: "كما قد ينون ما لا ينصرف للمشاكلة، يمنع من الصّرف للمشاكلة"^(٩).

١. العين ١٢٥/٣.

٢. الخصائص ٨٥/١.

٣. رسالة (مشملة على انتقاد ابن الخشاب البغدادي على العلامة أبي محمد الحريري في مقاماته، وانتصار الشيخ العلامة أبي محمد عبد الله ابن بري؛ للإمام الحريري والرد على ابن الخشاب) ص ١١.

٤. ص ١٣.

٥. ٢٠٢/٢.

٦. ينظر: ٢٣٧٨/٥.

٧. ينظر: ص ٣٠٠.

٨. ص ١٣٠. وينظر: الشاهد وأصول النحو ص ٣٠٤.

٩. ٧٢/١٠٠.

ونسب أبو حيان هذا الرأي للأخفش (ت ٢٢١هـ)، أن الضرورة هي: ما جاز للشاعر في الكلام والسجع؛ واستدل على ذلك من القرآن، والحديث، وكلام العرب^(١).

وهذه النسبة أكد صحتها عبد الأمير الورد في كتابه (منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية)، الذي ذكر فيه أن له مؤلفاً مخطوطاً، عنوانه: (العروض والقوافي)، عقد فيه باباً اسماء: (باب ما يحتمله الشعر، مما يكون في الكلام، وما لا يكون في الكلام)^(٢)؛ ومن هذا يستنتج أن الأخفش لا ينفرد برأي خاص في حد الضرورة كما هو شائع، إنما رأيه هو رأي الجمهور (ما وقع في الشعر مما لم يقع له نظير في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، أو وقع في النثر للتناسب أو السجع؟)^(٣). فالضرورة السجعية تجاري الضرورة الشعرية جنباً إلى جنب، والشواهد على ذلك كثيرة في الحديث النبوي، وكلام العرب^(٤):

- قال النبي ﷺ - "ارجعن مأزورات غير مأجورات"^(٥).
- (أنكحنا الفرا فسئري)^(٦).
- أما نظائر هذه الشواهد في القرآن^(٧) فمنها:
- قوله - تعالى -: ﴿وَتُظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾^(٨) [سورة الأحزاب: ١٠].
- زيدت الألف في (الظنون) لأجل الفاصلة، كما أزدادوها في الشعر على جهة الإطلاق.
- قوله - تعالى -: ﴿رَبِّي أَكْرَمُنِ﴾^(٩) [سورة الفجر: ١٥].
- حذفت الياء في (أكرم) لأجل الفاصلة، كما حذفت في الشعر، مثل: قول الأعشى^(١٠): [المقارب]

١. ينظر قوله في ارتشاف الضرب ٢٣٧٧/٥.

٢. من لوحة (ب/٨) إلى لوحة (أ/٩). ينظر: ص ١٦٦.

٣. ينظر: دراسات في كتاب سيبويه ص ١١١.

٤. للدكتور محمود فجال بحث وافٍ حول (ضرائر النثر في النحو العربي) نشر على ثلاثة أجزاء في مجلة العرب.

٥. ينظر: الجامع الصغير في أحاديث البشير والنذير ص ٩٣٣.

٦. الشاهد: أصله (موزورات) - لأنه من (الوزر). لسان العرب (وزر-)، فأبدلت الواو ألفاً؛ لمقارنتها (مأجورات) حتى تتم المناسبة.

٧. المستقصى ٤٠٠/١.

٨. الشاهد: أبدلوا همزة (الفرا) - أصلها: الفرا بالهمز والقصر، وهو حمار الوحش. لسان العرب (فراً) - ألفاً اتباعاً لقولهم: (ستري).

٩. في القرآن: تسمى فواصل. ينظر: البرهان في علوم القرآن ٥٤/١-٥٩، ولغة القرآن الفواصل ص ٢١.

١٠. وجود السجع في القرآن انقسم العلماء فيه قسمين، قسم تهيب من القول بوجوده في القرآن بالمعنى المتداول للكلمة، وقسم صرح بوجوده فيه. ينظر: الدلالات المعنوية لفواصل الآيات القرآنية دراسة في بيان القرآن الكريم وإعجازه ص ١٢٤ وما بعد، والفاصلة في القرآن ص ١٠٥ وما بعدها، وحول ضرائر النثر في النحو العربي ص ٧٧٧، وما بعده.

١١. قراءة ابن عامر، وأبي عمرو، ونافع، والكسائي بألف بعد التnoon في الوصل والوقف. ينظر: السبعة في القراءات ص ٥١٩-٥٢٠، ومعجم القراءات ٤٢٣/١٠.

١٢. قراءة ابن عامر، وابن كثير في رواية قبيل، وحمزة، والكسائي بغير ياء في الوصل والوقف. ينظر: المصدر السابق ص ٦٨٤، والمصدر السابق ٢٥٦/٧.

١٣. ديوانه ص ١٥.

فَهْلُ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبَلَا دَمِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

فلا يقال فيها - الشواهد القرآنية - ما يقال في كلام البشر (ضرورة)، بل (تناسباً)؛ تقدسياً وتنزيهاً^(١).

ومما توصلت إليه من خلال لازم (القول بوقوع الضرورة في القرآن): أن بعض مخالقات الأصول التي اتفقت في الورد في ضرورة الشعر والنثر المسجوع، هي في حقيقتها (لغات)، مثل:

أ. ظاهرة (صرف ما لا ينصرف)^(٢): عدت من الضرائر، ووردت في قراءة نافع (ت ١٦٩هـ)^(٣): ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا﴾ [سورة الإنسان: ١٥-١٦]، وهي في حقيقتها لغة أسد.

ب. ظاهرة (بقاء حرف المد مع الجازم)^(٤): عدت ضرورة، ووردت في قراءة حمزة (ت ١٥٨هـ)^(٥): ﴿لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [سورة طه: ٧٧]، وهي في حقيقتها لغة.

وإجازتهم الضرورة في هذا الأسلوب النثري دلالة على عنايتهم بالسجع، واعتبارهم إياه نوعاً متميزاً عن غيره من المنثور؛ لما يلتزم فيه من تجانس وتناسب الفواصل، كما يلتزم في الشعر التناسب والتجانس في القوافي.

وفي حديث ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في الخصائص دلالة كافية على عظم مكانة السجع عندهم، قال في باب (الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني): "اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية، وأكرمها، وأعلاها، وأنزهها. وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤثرك، ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك. وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها، فتصلحها، وتهذيبها، وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها، وتشكف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها وأفخم قدرًا في نفوسها.

فأول ذلك عنايتها بألفاظها. فإنها لما كانت عنوان معانيها وطريقاً إلى إظهار أغراضها ومراميها أصلحها، ورتبها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وأذهب بها في الدلالة على القصد، ألا ترى أن المثل إذا كان مسجوعاً لذ لسماعه فحفظه؟! فإذا هو حفظه كان جديراً باستعماله، ولو لم يكن مسجوعاً لم تأنس النفس به، ولا أنقت لمستمعه، وإذا كان كذلك لم تحفظه، وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له، وجيء به من أجله. وقال لنا أبو علي يوماً: قال لنا أبو بكر: إذا لم تفهموا كلامي، فاحفظوه، فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه. وكذلك الشعر النفس له أحفظ، وإليه أسرع؛ ألا ترى أن الشاعر قد يكون راعياً جلفاً أو عبداً عسيفاً تنبو صورته وتبج جملته، فيقول ما يقوله من الشعر، فلأجل قبوله، وما يورده عليه من طلاوته، وعدوبة مستمعه ما يصير قوله حكماً يرجع إليه ويقاس به...^(٦).

الشاهد: (يأتين). الأصل: (يأتيني) حذف الياء، وأسكن ما قبلها.

١. ينظر: حول ضرائر النثر في النحو العربي ص ٧٧٧، وما بعده.

٢. ينظر: الإقنان في علوم القرآن ٣/٣٤٠.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. ينظر: المصدر السابق.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. ٢١٦/١. وينظر: دراسات في كتاب سيبويه ص ١٠٩.

لكن، لم لا تخرج الظواهر المحمولة في الشعر على الضرورة من دائرة الضرورات؛ لأنها وردت في النثر (السجع)، فضلاً عن أنه لا يعني تسميتها في الشعر ضرورة، و"في القرآن (تناسباً)؛ فالظاهرة واحدة"^(١)؛ وهذا ما استفهم عنه الشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، قال: "(وقوله: قد جوز في ضرورات الشعر حذف الياء) إلخ، فيه أنه وقع في القرآن في قوله -تعالى- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [سورة الفجر: ٤]"^(٢) فكيف يعدّ من الضرورة؟"^(٣).

المشابهة بين الضرائر والسجع أجازت وجود الضرورة في غير الشعر؛ إذ إنّ الذي ألجئ الشاعر للضرورة الوزن والقافية، وفي (السجع) ما يشبه القوافي؛ فقد نطقت العرب "بعده أفاط غيرت مبانها لأجل الازدواج"^(٤)، وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد، فقالوا: الغدايا والعشايا إذا قرنوا بينهما، فإن أفردوا (الغدايا) ردوها إلى أصلها، فقالوا: الغدوات"^(٥). وعليه يمكن عدّ هذا النوع النثري ملحقاً بالضرورة؛ للمشابهة التي بينهما، قال السيوطي (ت ٩١١هـ): "يلحق بالضرورة ما في معناها، وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج"^(٦).

وقد يعارض القول بالضرورة السجعية؛ معللين ذلك أنه من قبيل الخلط بين الشذوذ في النثر، والضرورة في الشعر، وكان الأولى تمييز كل باسم خاص به.

فجعله لحقاً بالشعر في تحمل الضرورة أولى؛ لأنّ معظم النحويين^(٧) يميزون في النثر من الضرورة، ما يميزون في الشعر؛ للمشابهة، ومع ذلك لم يأتوا بحكم بديل للحكم الذي اختاره الأخفش (ت ٢٢١هـ).

أضف إلى ذلك أن ثمة فرقاً بين ما يعدّ ضرورة، وبين ما يعدّ ملحقاً بالضرورة، مثل: الفرق بين جمع المذكر السالم والمثنى وملحقاتهما؛ فالملحق لم يستوف جميع شروط الملحق به. وإذا لم يكن هناك فرق بينهما، لم لا يعد الملحق بهما جمعاً مذكراً سالماً ومثنى إذن؟!

والأمر كذلك في ملحق الضرورة الشعرية (السجع)؛ فالسجع ألحق بالضرورة الشعرية بما يشبه قوافيها فقط، وقد فارقها في نقاط عديدة، منها:

١. لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ١٣٦.

٢. حذفت الياء من: ﴿يَسْرِ﴾؛ إتياناً لما قبلها.

٣. شرح درة الغواص في أوهم الخواص ص ٤٤٩.

الفراء يرى أنّ "مراعاة النسق الصوتي، وتخوير الكلمة من أجله بالزيادة أو النقصان لا يعبر عيباً من العيوب، بل إنه مستحب عند العرب، كما لا يعتبر ضرورة من الضرورات؛ إذ إنه يوجد في النثر العربي الفصيح، كما يوجد في كلام الرسول البليغ". أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو ص ٣٠٨ - ٣٠٩.

٤. الازدواج، هو: "تجانس اللفظين المتجاورين، نحو: من جدّ وجدّ، ومن لمّ ولم". جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبيدع ص ٣٣٠.

٥. شرح درة الغواص في أوهم الخواص ص ٦١.

٦. الاقتراح ص ٥١. وينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون التأثير ص ٢٩.

٧. قال السيوطي: "فاصلة الآية كثرية السجعة في النثر، وقافية البيت في الشعر". الإنشاق في علوم القرآن ٣/ ٣٣٣.

- أَنَّ الضَّرُورَةَ الشَّعْرِيَّةَ يَقياسُ عليها^(١)، ولا يَقياسُ على الملحق (الضرورة السَّجَعِيَّة)؛ لأنَّ هذا "النَّوعَ" لم يخرج عن كونه نثرًا غير محكوم بوزن ولا قافية؛ فهو يكاد يكون من الشَّواذ^(٢).
- أَنَّ الضَّرُورَةَ الشَّعْرِيَّةَ خاضعة لغلو في الانفعال والتصور البشري. وما جاء نظيره في القرآن، فليس منه؛ ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذْكُرُونَ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الحاقة: ٤٣] ^(٣).
- يمكن تلمس في مواضع التناسب في القرآن سرًّا آخر لهذا الصَّنِيع، قال ابن الصَّائغ (ت ٧٧٧هـ): "لا يمتنع في توجيه الخروج عن الأصل في الآيات المذكورة أمور أخرى مع وجه المناسبة، فإنَّ القرآن العظيم كما جاء في الأثر لا تنقضي عجائبه"^(٤). من هذه الأمور:

 - أَنَّ القرآن "لم يجيء على أسلوب واحد؛ لأنَّه لا يحسن في الكلام جميعًا أن يكون مستمرًّا على نط واحد؛ لما فيه من التَّكلف، ولما في الطبع من الملل عليه؛ ولأنَّ الاقتنان في ضروب الفصاحة أعلى من الاستمرار على ضرب واحد؛ فلهذا وردت بعض آي القرآن متماثلة المقاطع، وبعضها غير متماثل"^(٥).
 - الفواصل "كما أنَّها حليلة لفظية، محرَّكة للأحاسيس الوجدانية فهي صالحة للحجاج العقلية. وفائدتها إيقاظ المشاعر، واتساق النغمة، وهي من روعة النظم وجماله. وللإعجاز وجوه، منها: حسن الأداء وفقًا على الفاصلة"^(٦).

ومما سبق يستتبع:

 ١. أَنَّ مصطلح الضرورة عند الجمهور غير مقيد بالوزن والقافية؛ وهذا لا يعني نفي العلاقة بينهما؛ بدلالة أَنَّ منتهجي المذهب أثبتوا العلاقة بينهما في مواضع عديدة في مؤلفاتهم.
 ٢. أَنَّ مصطلح الضرورة وإن لم يقيد بالوزن عند الجمهور؛ فهو مقيد بقيد لا ينفك عنه، وهو (الحالة الانفعالية) التي تعترى الشَّاعر وقت الإنشاد، والتي تضطره للخروج عن أقيسة اللغة.
 ٣. أَنَّ مصطلح الضرورة على رأي الجمهور يتسع مدلوله؛ فهو يشمل كلَّ ما ورد في الشَّعر، أو كثر فيه؛ مثل: قول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "وإنما أورد هذا النوع في الضرائر...؛ لأنَّ مجيئه في الشَّعر كثير واسع، ومجيئه في الكلام قليل..."^(٧)، سواء كانت له نظائر في القرآن، أو في الحديث، أو في النثر عمومًا. وهو يخالف ما نصَّ عليه في حدَّ الضرورة (ما يجوز في الشَّعر دون الكلام).

١. القياس على الضرورة من المسائل المختلف حولها. ينظر: تفصيل القول فيها في الشُّذوذ والضرورة في لغة العرب ص ٢١٤-٢٢٥.

٢. المصدر السَّابِق ص ٢٢٠.

٣. ينظر: الفاصلة في القرآن ص ١٣٩.

٤. قوله في الاقتان في علوم القرآن ٣/٣٤٥.

٥. البرهان في علوم القرآن ١/٦٠.

٦. قضايا نحوية حول التناسب في الفاصلة القرآنية ص ٧٨٣-٧٨٤.

٧. ضرائر الشَّعر ص ١٨٧.

• الاتجاه الثاني: رأي ابن مالك (ت ٦٧٢هـ).

قيد مفهوم الضرورة في هذا الرأي؛ كأن اشتقاقها من الضر الذي هو النازل الذي لا يُدفع^(١)؛ فكبلوها بـ (ما لا يجوز في الكلام، وما ليس للشاعر عنه مندوحة، أي: متسع، أو فسحة، أو مخلص يفر منه إلى غيره من أساليب التعبير؛ لئلا ينكسر الوزن، أو تختل القافية، أو وقع في النثر للنسب أو السجع)^(٢).

فقد ضيق أصحاب هذا الرأي دائرة الضرورات، وحصرها في مجموعة من الاستعمالات الشعرية فقط لا خيار للشاعر في التخلص منها. كأن الشاعر الفذ يلجأ إلى الضرورة حتى يظهر بها معنى متقدراً لم يكن لولاه. فمفهوم الضرورة في هذا الاتجاه مرتبط بالوزن الشعري؛ فالعلاقة بينهما "كالعلاقة بين السبب والنتيجة"^(٣).

فما لم يضطر له الشاعر، وإن كثّر وقوعه في الشعر؛ فهو سائق في الشعر والنثر على حد سواء، مثل:

- ظاهرة (ثبوت ألف "ما"): علق ابن مالك بعدما أورد شاهدين شعريين، أحدهما: لحسان بن ثابت والآخر: لعمر بن أبي ربيعة، قال: "وفي عدول حسّان عن (علام يقوم يشتمني)^(٤)، وعدول عمر عن (ولماذا)^(٥) مع إمكانهما دليل على أنّهما مختاران، لا مضطران"^(٦).

- ظاهرة (وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً): ذكر أن أكثر النحويين يحملونها على الضرورة، وأنه لا يرى ذلك، وأخرج بعض الأبيات من الضرورة؛ بتغيير ألفاظها بأخرى، ثم قال: "فإذ لم يقولوا ذلك - مع إمكانه - علم أنّهم غير مضطرين"^(٧).
وتما شاع في هذا الباب التصاق هذا الاتجاه بابن مالك (ت ٦٧٢هـ)^(٨)، واشتهاره به؛ حتى عند القائلين أن الضرورة في رأي سيبويه هي (ما ليس للشاعر عنه مندوحة)، مثل: ابن الطيّب (١١٧٠هـ)^(٩)، قال: "ثم الذي ذهب إليه ابن مالك، هو

١. ينظر: معجم التعريفات ص ١١٧، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٦.

٢. ينظر: شرح الجمل؛ لابن عصفور ١٤٧/٣، وشرح الكافية ٣٠٠/١، وتحليص الشواهد ص ٨٤-١٥٥، وشرح التصريح ١٧٠/١، وشرح الحدود النحوية ص ٣١٠-٣١١، وخزانة الأدب ٣٣/١، والشاهد وأصول النحو ص ٣٠١، وأبو حيان النحوي ص ٤٤٧، والضرورة الشعرية - دراسة لغوية نقدية ص ١٤٣، وضوابط الفكر النحوي ٤٨٠-٤٨١.

٣. الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية ص ٨.

٤. سبق الوقوف عليه.

كامل البيت: [الوافر]

كخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ

على ما قَامَ يَشْتَمُنِي لَيْمٌ

٥. ديوانه ص ٨٨.

كامل البيت: [الخفيف]

تَ خَلِيلِي مَا دَوْنَهُ لَمَجِبًا
ولما قد جفوتنا ومجرتنا

عَجَبًا مَا عَجِبْتُ مِمَّا لَوْ أَبْصَرَ
لمقال الصَّفِيَّ فِيمَا التَّجَنَّى

٦. شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢١٨.

٧. شرح الكافية ١٥٨٧/٣.

٨. ينظر: شرح التسهيل ٢٠٢/١ وشرح الكافية الشافية ٢٩٩/١-٣٠٠.

٩. ينظر: موطئة الفصح لموطأة الفصح ق ١٩.

الذي يجب أن يكون عليه المعول، والمصير إليه...^(١). وقد سبق ابن مالك إلى هذا الرأي عدد من النحويين؛ لعله اتباع لظاهر ما جاء في حديث سيبويه (ت ١٨٠هـ) عن الضرورات، مثل: الزجاج (ت ٣١١هـ)^(٢)، وابن السراج (ت ٣١٦هـ)^(٣)، وأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)^(٤)، والقزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ)^(٥)، والأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)^(٦)، والحريزي (ت ٥١٦هـ)^(٧)، وابن خلف (ت ٥٢٨هـ)^(٨)، والعكبري (ت ٦١٦هـ)^(٩)، والصفار (ت ٦٣٠هـ)^(١٠)، والرضي (ت ٦٨٦هـ)^(١١). وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في شرح الجمل الذي اتبع فيه اتجاه الاضطراب لم يشر لاتباع ابن مالك لهذا الرأي على الرغم من أنهما تجمعهما حقبة زمنية واحدة^(١٢). وتبعه أيضاً ابن عبد الحليم (ت ١١٣٨هـ)^(١٣).

ويبدو أن معالم هذا الاتجاه قد بدأت مبكراً جداً قبل ذلك عند يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ)^(١٤)، والفراء (ت ٢٠٧هـ)^(١٥)، والأصمعي (ت ٢١٦هـ)، والمازني (ت ٢٤٧هـ)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، وثلعب (ت ٢٩١هـ)، وابن كيسان (ت ٢٩٩هـ)^(١٦). والسؤال هنا: ما السبب وراء انتشار ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) بهذا المذهب بالرغم من أنه نسب لسيبويه، وانهجه نحويون

سبقوه بقرون؟

لعل سبب ارتباط هذا المذهب به:

١. موطئة الفصح لموطأة الفصح ق ١٩.
٢. ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٨٨ - ١٣٦، ٦/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥١.
٣. ينظر: رسالة الاشتقاق ص ٢٨، والأصول في النحو ٣/٤٣٥.
٤. ينظر: إعراب القرآن ٣/٣٦.
٥. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٣٨ - ١٤٦ - ٣٢٥.
٦. ينظر: قوله في خزانة الأدب ١٠/٤١٨.
٧. ينظر: درة الغواص في أوهم الخواص ص ٧٢.
٨. ينظر قوله في خزانة الأدب ٨/٣٦٢.
٩. ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٤٤٣، ومسائل خلافية في النحو ص ١٠٤.
١٠. ينظر: شرحه؛ لكتاب سيبويه ص ٤٢. اتفق مع معاصره ابن عصفور في شرحه؛ للجمل في قطنين في مبحث الضرورة:
 - أن مذهب سيبويه في الضرورة أنه لا مخلص منها.
 - اتباعهما له في حد الضرورة في شرحيهما.
١١. ينظر: شرحه؛ للكافية ١/١٠٢، وخزانة الأدب ١/٣٣ - ٣٥١.
١٢. ينظر: ٣/١٤٩.
١٣. ينظر: موارد البصائر ص ٦٠.

١٤. نقل سيبويه عن يونس بن حبيب نقلاً يسيراً، والذي يكفي بمثل هذا القول: "أنه تَوَن مضطراً". الكتاب ٢/٣٠٨. ويرى يونس بن حبيب أن الشاعر "تَوَن مضطراً" في قول الشاعر: [الوافر]

ألا رجلاً جزاه الله خيراً
بدل على محصلة تبيت

لغرض استقامة الوزن؛ "لأن البيت من الوافر، وتفعيلته (مفاعلتن) لا تتحقق إلا بهذه الأجزاء". المتبقي في كتاب سيبويه - دراسة في ضوء نظرية لوسيركل ص ١٠١.

١٥. ينظر: معاني القرآن ٣/٢٢١، والخصائص ٣/٣٠٦.

١٦. ينظر: الشعر والشعراء ١/١٠١، ومجالس ثعلب ص ٩٨، والخصائص ٣/٣٠٦، ومغني اللبيب ص ٨٦٠، واللغة الشعرية عند النحاة ص ١٣١.

١. أنَّ بعضَ نصوصِ كتابِ سيبويه مُشكلة، وهو أحد أسباب اضطراب آراءِ النحويين في المسألة الواحدة في كتابه، ومنها: (رأيه في الضرورة)؛ والتي أدّى اختلافهم في الوقوف على رأيه فيها، إلى اختلاف آرائهم في الضرورة. بينما ابن مالك رأيه في حدّ الضرورة جاء صريحاً بيّناً في بعض مؤلفاته^(١).

٢. مكانته؛ فهو إمام لغوي ونحوي عظيم، وعالم بأشعار العرب، والقراءات، وروايات الحديث. ومما عرف عنه أيضاً: أنه يسهل عليه نظم الشعر؛ مما مكّنه من نظم منظومات شعرية، مثل: الألفية النحوية، والكافية الشافية.

٣. أنَّ بعض متبعي هذا الاتجاه، والمتقدمين عن ابن مالك زمنياً:

- بعضهم لم يصرح برأيه في الضرورة، إنما استنتج مذهبه بحسب ظاهر قوله في مصنفاته، أو في مصنفات المتأخرين، مثل: ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): "ولا يجوز في غير ضرورة (الشمس طلع)، خلافاً لابن كيسان واحتج بقوله^(٢): [المقارب]

* وَلَا أَرْضُ أَقْبَلَ إِبْقَالَهَا *

قال: وليس بضرورة لتمكّنه من أن يكون (أقبلت إبقالها) بالنقل...^(٣).

- بعضهم لم تصلنا مؤلفاتهم، أو لم تصلنا كتبهم التي تحمل آراؤهم في الضرائر، وإنما نقلت عنهم، مثل: الأصمعيّ (ت ٢١٦هـ)، والمازنيّ (ت ٢٤٧هـ)، وابن خلف (ت ٤١٤هـ): جاءت آراؤهم في (الشعر والشُعراء)، و (الخصائص)، و (خزانة الأدب).
 - بعضهم تضاربت التُّقول حول رأيهم في الضرائر، مثل: الأعلام الشننمريّ (ت ٤٧٦هـ)؛ اختلفوا في تفسير ما جاء عنه؛ فالبعض يرى أنه من متبعي اتجاه ابن مالك^(٤)، وآخرون يرون أنه من متبعي الاتجاه الأول^(٥).
- وقد رُدّ هذا الاتجاه من بعض متبعي الاتجاه الأول، مثل: أبي حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ)، وابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، والشَّاطِبيّ (ت ٧٩٠هـ)، والدَّمامينيّ (ت ٨٢٨هـ)، والصَّبَّان (ت ١٢٠٦هـ)^(٦)، لا حاجة إلى الإطالة بذكرها، تنظر في مظانها.

١. ينظر: شرح التسهيل ٢٠٢/١، وشرح الكافية الشافية ٢٩٩/١-٣٠٠.

٢. قائله: عامر الطائي. ينظر: عامر بن جوين الطائي وما بقي من شعره ص ١٦٨. صدر البيت:

* فَلَا مُرْتَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا *

٣. مغني اللبيب ص ٨٦٠.

٤. ينظر: الشذوذ والضرورة في لغة العرب ص ١٤٢، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك ص ٨.

٥. ينظر: الاعتراض باستقامة الوزن فيما حكم عليه بالضرورة ص ٤٣٤.

وبيدولي من خلال نصّه في كتاب (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) أنه يذهب في الضرائر إلى رأي الجمهور، قال: "والشعر موضع ضرورة يحتمل فيه وضع الشيء في غير موضعه دون إحراز فائدة ولا تحصيل معنى، ولا تحصيله، فكيف مع وجود ذلك؟". ص ٨٦.

٦. ينظر: المقاصد الشافية ٤٩٣/١-٤٩٧، وتخليص الشواهد ص ٨٢، وشرح كتاب الحدود النحوية ص ٣١٣، وحاشية الصَّبَّان ٢٤٠/١، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٨.

ومن المحدثين، مثل: الدُّكُور عبد الوهاب العدواني، والدُّكُور مُحَمَّد فلفل، والدُّكُور مُحَمَّد الخطيب، والدُّكُور إبراهيم حسن إبراهيم^(١).

والمتمعن في هذا الاتجاه سيقف على أربعة أمور:

الأول: أنَّ الظاهرة التي لم يضطر إليها الشاعر تخرج عن دائرة الضرورات، وهذا يدلُّ بنا إلى سؤال منطقي: ما الحالة اللغويَّة للظاهرة إذن إذا لم تكن ضرورة؟

ابن مالك وجه ما حمل على الضرورة عند غيره إلى إحدى ست حالات، إمَّا أنَّ:

١. يرجع كل ظاهرة إلى أصلها؛ فهو يضع في اعتباره اللغات المختلفة، مثل:
 - ظاهرة (إشباع الحركة): ذهب جمهور النحويين إلى أنَّها ضرورة، ووصفها هو بأنَّها: "لغة معروفة"^(٢).
 - ظاهرة (حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة): لم يأخذ بقول من منع ذلك البتة، ولا بقول غيره ممن خصَّ ذلك بالشعر^(٣)، وذهب إلى أنَّ أبا عمرو حكاه عن لغة تميم^(٤).
 - ظاهرة (رفع الفعل بعد "لم"): عدَّها بعض مصنفي الضرائر ضرورة^(٥)، وذكر أنَّها: "لغة القوم"^(٦).
 - ظاهرة (الوقف على المنون المنصوب بحذف الألف): عدَّها الجمهور من الضرائر^(٧)، ونسبها ابن مالك إلى ربيعة^(٨).
٢. ينصَّ على أنَّها لهجة عند قبيلة معينة، وضرورة عند غيرهم، مثل:
 - ظاهرة (تسكين هاء الغائب، أو اختلاس حركتها بعد متحرك). قال في التسهيل: "... عند بني عقيل، وبني كلاب اختياراً، وعند غيرهم اضطراراً"^(٩). وفي شرح التسهيل أوضح، قال: "أمَّا اختلاس الضمة والكسرة بعد متحرك فلغة رواها الكسائي عن بني عقيل، وبني كلاب ... وغير بني عقيل، وبني كلاب، لا يوجد في كلامهم اختلاس، ولا سكون في (له) وشبهه، إلا في ضرورة"^(١٠).
 - ظاهرة (حذف واو "هو"، وياء "هي").

١. ينظر: الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية ص ١٤٠، واللغة الشعرية عند النحاة ص ١٢٧، وضوابط الفكر النحوي ٣٣٧/١، وسيبويه والضرورة الشعرية ص ٣٢-٣٣.

٢. شواهد التوضيح والتصحيح ص ٧٤.

٣. ينظر: التذيل والتكميل ٢١٧/١.

٤. ينظر: شرح التسهيل ٥٨/١.

٥. ينظر: ضرائر الشعر ص ٢٤١، ومغني اللبيب ص ٣٦٥، وخزانة الأدب ٤٥٨/١١، وموارد البصائر ص ٧٤، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٢٢٨.

٦. شرح التسهيل ٢٨/١.

٧. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٦٣.

٨. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٨٠/٤.

٩. ص ٢٤.

١٠. ١٣١/١.

قال في التسهيل: "وتحذف الواو والياء اضطراراً، أو على لغة"^(١). وأيضاً عند غيره من متبعي هذا الاتجاه، مثل: ابن السراج (٣١٦هـ)، جعل ظاهرة حذف الواو، وتسكين الهاء لغة (أزْد السَّراة) من الضرورات، قال: "وقد جاء في الشعر حذف الياء والواو الزائدة في الوصل مع الحركة، كما هي في الوقف سواء، قال رجل من أزْد السَّراة"^(٢): [الطويل]
فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَمِيقِ أُخْلِيَهُ وَمَطْوَايَ مَشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ"^(٣).

٣. ينص على جوازها في الاختيار.

فمقتضى رأيه يحصر الضرورة في حدود الشعر وحده؛ بشرط الاضطرار، فما كان له (مخلص) كان سائغاً شعراً ونثراً؛ مثل: ظاهرة (دخول "أل" على الفعل المضارع) التي عدت من أقبح الضرورات^(٤) فلا يعدّها من قبيل الشاذ ولا من الضرورة؛ فهي جائزة ورود اختياراً، قال: "وقد توصل -أي: أل- بمضارع اختياراً"^(٥).

وما كان لها نظير في النثر؛ أجازه في الاختيار، مثل:

- ظاهرة (حذف النون مع "لدن")، قال: "وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات، وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة نافع"^(٦): ﴿مِنْ لَدُنِّي عَذْرًا﴾ [سورة الكهف: ٧٦] بتخفيف النون، وضّم الدال"^(٧).
- ظاهرة (الفصل بين الصلة والموصول بالقسم)، قال: "(وَأَبْنُوهُمْ بَعْنُ - وَاللَّهِ - مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَطَّ)"^(٨). فالفصل بهذا لا يختص بضرورة"^(٩).

٤. ينص على أن ورودها في الشعر كثير، وليست ضرورة، مثل: ظاهرة (حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط) عدّها مما "يكثّر استعماله في الشعر، ويقل في غيره"^(١٠)، "وهو ما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة"^(١١).

٥. ينص على جواز وقوعها في الشعر، وليست ضرورة.

إذ إنه في معظم الأحيان يكفي بأن يقول: "يجوز في الشعر"، أو "جاء في الشعر"، مثل: ظاهرة (الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجور)، قال: "يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجور... وهو جدير بأن يجوز في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار"^(١٢).

١. في نسخة (س) من التسهيل ص ٢٦. تحقيق محمد كامل بركات، المكتبة العربية ١٩٦٨م.

٢. سبق الوقوف عليه.

٣. الأصول في النحو ٤٦١/٣.

٤. ينظر: لسان العرب (جدع).

٥. التسهيل ص ٣٤.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. شرح التسهيل ١٣٦/١.

٨. ينظر: صحيح البخاري ١٠٧/٦.

٩. شرح الكافية الشافية ٣٠٩/١.

١٠. شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٩٢.

١١. المصدر السابق.

١٢. شرح التسهيل ٢٧٢/٣-٢٧٣.

والأمر كذلك عند العكبري (ت ٦١٦هـ) - على سبيل المثال -، قال: "قال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [سورة المائدة: ٥٠]، قوله - تعالى -: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾... ويقرأ بضم الحاء، وسكون الكاف، وضم الميم على أنه مبتدأ، والخبر (يَبْغُونَ)، والعائد محذوف، أي: يَبْغُونَهُ، وهو ضعيف، وإنما جاء في الشعر، إلا أنه ليس بضرورة في الشعر، والمستشهد به على ذلك قول أبي النجم حيث يقول ^(١): [الرجز]

قد أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تَدَّعِي
عليّ ذنباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

رفع (كله)، ولو نصب لم يفسد الوزن ^(٢).

٦. ينص على أنها من قبيل (الشاذ)، أو (النادر).

إن ابن مالك ردّ أحكام غيره "بدعوى أَنَّ الشَّاعِرَ كَانَ بِإِمْكَانِهِ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا لَيْسَ فِيهِ مِمَّا حَمَلُوهُ عَلَى الضَّرُورَةِ، مِنْ دُونَ أَنْ يَتَغَيَّرَ شَيْءٌ فِي الْوِزْنِ، وَهَذَا يَعْنِي رِبْطَهُ الضَّرُورَةَ بِمَا لَهَا مِنْ أَثَرِ اسْتِقَامَةِ الْوِزْنِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِمُخَالَفَةِ الْقَاعِدَةِ فِي الشَّعْرِ هَذَا الْأَثَرُ، سَمَّاها شَذُوذًا، أَوْ نَادِرًا" ^(٣)، مثل:

■ ظاهرة (دخول "أل" في الفعل المضارع): عدّها الألوّسيّ (ت ١٣٤٢هـ) من الضرائر ^(٤)، وقال ابن مالك في شرح الكافية ^(٥): [الرجز]

وشذّ نحو: "الحكم الترضى"
ومن رأى اضطراد مثل ذا فما وهن

■ ظاهرة (الفعل المضارع بعد "أن" المخففة من الثقلية): عدّها ابن جني (٣٩٢هـ) من قبيل الضرورة ^(٦)، بينما يرى ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) "فيه شذوذ من قبل عدم الفصل" ^(٧).

■ ظاهرة (ثبوت ما الاستفهامية المحرورة): صنّفها البعض من قبيل الضرائر ^(٨)، وذكر ابن مالك أنه: "شذّ ثبوت الألف في (بما أهلت)، و (لا يباي المرء بما أخذ المال)، و (إني لأعرف مما عوده)؛ لأنّ (ما) في المواضع الثلاثة استفهامية محرورة، فحقّها أن تحذف ألفها؛ فرقاً بينها وبين الموصولة. هذا هو الكثير... ومن ثبوتها في الشعر قول حسّان - رضي الله عنه - ^(٩): [الوافر]

١. سبق الوقوف عليه.

٢. التبيان في إعراب القرآن ٤٤٣/١.

٣. اللغة الشعرية عند النحاة ص ١٢٦.

٤. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النادر ص ٣٠٠.

٥. ينظر: ٢٩٧/١.

٦. ينظر: سرّ صناعة الإعراب ٢/٢٠٠، والمنصف ١/٢٧٨.

٧. شرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٧.

٨. ينظر: جامع البيان ١٩/٤٥٧، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٢٠٣، والحجة للقرّاء السبعة ٢/٣١٧، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣١٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/٧٩٤، والتفسير البسيط ٤/١٢٧، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٨٠، وشرح المفصل ٢/٤١٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٤٨٦، ومغني اللبيب ١/٣٣٠، وشرح الأشموني ٤/١٦، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النادر ص ٢٢٧.

٩. سبق الوقوف عليه.

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْمٌ كَحَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ^(١).

■ ظاهرة (توكيد خبر "إنَّ" المنفي): عدّها ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) من الضرائر^(٢)، وحملها ابن مالك على أنها من قبيل

النّادر في الكلام، قال: "فلم يؤكد بلام خبر منفي، إلا في نادر من الكلام، كقول الشاعر^(٣): [الوافر]

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لِلَا مُشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءً^(٤).

■ ظاهرة (الجزم بـ "إذا"): عدّها الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ) من الضرائر^(٥)، وحملها ابن مالك على أنها من قبيل النّادر في الكلام، قال: "وهو في النثر نادر"^(٦).

الثاني: أنَّ عجز الحدّ ينقض صدره (ما لا يجوز في الكلام، وما ليس للشاعر عنه مندوحة).

قيد الحدّ بـ (ما ليس له نظير في النثر)، وهذا الشرط واقع، وإن لم يقيد؛ لأنّ حدّ الضرورة عندهم مرتبط بالوزن الشعري.

الثالث: (ما لا يجوز في الكلام).

● نقض ابن مالك هذا القيد: أنَّ الاستعمال المحمول على الضرورة لو كان جائزاً "في غير الشعر ما عدم وردوه نثراً"^(٧) بقوله:

مثل^(٨): ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِيٍّ بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ [سورة البقرة: ١٠٢] لا يليق بالاختيار، بل بالاضطرار، نحو^(٩): [الطويل]

بِمُدْعِي لَكُمْ^(١٠).

● وكذلك رأيه في بعض الظواهر ظهر متناقضاً، مثل:

- في ظاهرة (العطف على الضمير الجرور بدون إعادة الجار): في شرح التسهيل في الجزء الثاني من المصنف يتبع رأي الأكثرين،

وهم البصريون الذين يرون هذه الحالة من الضرائر؛ بحيث لا يجوز العطف إلا بإعادة الجار، وحمل (المسجد الحرام) في قوله -

تعالى-: ﴿قُلْ قَاتِلْ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧] على توجيه آخر^(١١)،

١. شواهد التوضيح والتصحیح ص ٢١٧.

٢. ينظر: ضرائر الشعر ص ٤٤-٤٥.

٣. قاله: غالب بن الحارث العكلي. ينظر: سر صناعة الإعراب ٥٥/٢، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٧٣١/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٣١٢/١، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ٧٤/١.

الشاهد: (للمشابهة)؛ أدخل اللام في الخبر المنفي بـ (لا).

٤. شرح التسهيل ٢٦٦/٢-٢٧.

٥. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّثر ص ١٥٥.

٦. شواهد التوضيح والتصحیح ص ٧٢.

٧. شرح الكافية الشافية ١٥٨٤/٣.

٨. سبق الوقوف عليها.

٩. سبق الوقوف عليه.

تمام البيت:

لَكُمْ غَيْرَ أَنَا إِنِ نُسَلِّمُ نُسَلِّمُ

وَلَسْنَا إِذَا تَابَوْا سَلَامًا بِمُدْعِي

١٠. شرح التسهيل ٧٣/١.

١١. ينظر: ٢٥٦/٢.

وفي الجزء الثالث من المصنف نفسه وافق الكوفيين ومن تبعهم؛ قال: إن "من مؤيدات الجواز قوله - تعالى - ﴿وَكُفِّرْ بِهِ﴾ **وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ** ﴿بِحَجَرٍ (المسجد) بالعطف على الهاء" (١).

- في ظاهرة [حذف النون من الأسماء الموصولة]: أجاز في (التسهيل) حذف نونها، قال: "... تسقط للإضافة، أو للضرورة، أو لتقصير صلة" (٢)، وفي (شرح التسهيل): في موضع، قال: "... وسقوطها لتقصير صلة ... كقول الآخر (٣): [الكامل] **أَبْنِي كَلَيْبَ إِنَّ عَمِّيَ الَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَا** (٤).

وفي موضع آخر، قال: "... فإن قصد ب (الذي) مُخَصَّص فلا محيص عن (الذين) في التثنية، و(الذين) في الجمع، ما لم يضطر شاعر، كقوله: [الكامل]

أَبْنِي كَلَيْبَ إِنَّ عَمِّيَ الَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَا (٥).

- في ظاهرة (الجزم بـ "لو") في التسهيل: ذهب إلى منع الجزم بها؛ قال: "والأصح امتناع حمل (لو) على (إن)" (٦)، وفي (شواهد التوضيح) عدّ الجزم بها ضرورة (٧).

وهذا الاضطراب لعله يعود عند النظر إلى الترتيب الزمني التقريبي لمصنفات ابن مالك الذي حرّره أحد الدارسين (٨) إلى تطور الآراء عنده؛ فقد ظهر له دليل صرفه عما ذكر، ولم ينبه إلى ذلك.

بالتالي لا يصدق في كل الأحوال ما ذهب إليه الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: أن ابن مالك في رأيه في الضرورة الشعرية ما يجد له نظائر في النثر لا يعده ضرورة (٩).

ونظر ابن مالك و متبعوه لضرائر الشعر بأنواع النثر المختلفة:

١. التنظير لضرائر الشعر بالقرآن، مثل:

أ. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في كتابه (شرح الجمل)، مثل:

١. ٣٧٦/٣.

٢. ص ١٢.

٣. سبق الوقوف عليه.

٤. ٦٢/١.

٥. ١٩٢/١.

٦. ص ٢٣٧.

٧. ينظر: ص ٧٢.

٨. ينظر: تعدد رأي ابن مالك في القضية الواحدة من خلال مصنفاته: عرض وتحليل ومناقشة ص ٣١ - ٣٩.

٩. إن كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) صنف عند تصحيح الشرف البيهقي لكتاب البخاري، ومقابلته على أصول مصححة مضبوطة. ينظر: ص ٢٢٠.

قال عبد الودود حيدر: "والذي يظهر - والعلم عند الله - أن تصنيفه لهذا الكتاب كان في مرحلة متأخرة من حياته؛ لأن الشرف البيهقي توفي سنة (٧٠١هـ)، وابن مالك توفي سنة (٦٧٢هـ)". تعدد رأي ابن مالك في القضية الواحدة من خلال مصنفاته: عرض وتحليل ومناقشة ص ٣٨.

٩. ينظر: لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٩٧.

- في (ظاهرة زيادة اللام على المفعول): نظر لها بقوله - تعالى - ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفٌ لَكُمْ﴾ [سورة النمل: ٧٢] ^(١).
- في (ظاهرة حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين): نظر لها بقراءة ^(٢): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ صَمَدٌ﴾ [سورة الإخلاص: ١-٢] ^(٣).

ب. ابن النّاطم (ت ٦٨٦هـ) ^(٤) في استكمالهِ لشرح التّسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، قال: "... قراءة ابن عامر: ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة البقرة: ١١٧] بالنّصب، على تقدير: فإنّما يكون منه كُن فيكون من ذلك الأمر، وهو نادر لا يكاد يعثر على مثله، إلا في ضرورة الشعر" ^(٥).

٢. التّنظير لضرائر الشعر بالحديث الشّريف، مثل:

أ. ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):

عدّ ظاهرة (حذف نون الرّفْع) من الضرورات، ونظر لها بقول النبي - ﷺ -: "ومثال ذلك في النثر ما روي من قول النّبي - عليه السّلام - ^(٦): (والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتّى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتّى تحابوا). الأصل: لا تدخلون ولا تؤمنون؛ لأن (لا) نافية، و (لا) النافية لا تعمل في الفعل شيئاً" ^(٧).

ب. ابن الناطم (ت ٦٨٦هـ):

في ظاهرة (حذف الفاء في جواب الشرط)، قال: "ولا يجوز تركها إلا في ضرورة أو ندور... وحذفها في التّدور، كما أخرجهُ البخاريّ من قوله - ﷺ - لأبيّ بن كعب: (فإنّ جاء صاحبها، ولّا استمتع بها) ^(٨) ^(٩). ونقله عنه المراديّ (ت ٧٤٩هـ) ^(١٠)، قال: "وقال بعضهم: لا يجوز حذفها إلا في ضرورة، أو ندور. ومثل التّدور: بما في صحيح البخاريّ، من قوله - ﷺ - لأبيّ بن كعب - ﷺ -: (فإنّ جاء صاحبها، ولّا استمتع بها) ^(١١)".

١. ينظر: ٥٣٧/١-٥٣٨.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. ينظر: ٢٩/٣-٣٠.

٤. ممن قيّد الضرورة بالوزن، قال مثلاً: "قد يحذف حرف الجرّ، وينصب مجروره توسّعاً في الفعل، وإجراء له مجرى متعدّي. وهذا الحذف نوعان: مقصور على السّماع، ومطرّد في القياس. والمقصود على السّماع منه وارد في السّعة، ومنه مخصوص بالضرورة... والثّاني: كهوّل الشّاعر: [من الكامل]

لَدُنْ هَزَّ الْكَبِّ يَغْسِلُ مَنَّهُ فِيهِ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلْبُ

أراد: كما غسل في الطريق، ولكنّه لما لم يستقم الوزن بحرف الجرّ حذف، ونصب ما بعده بالفعل". شرحه؛ للألفية ص ١٧٩.

٥. ٤٦/٤.

٦. سبق الوقوف عليه.

٧. شرح الكافية الشافية ٢١٠/١.

٨. ينظر: صحيح البخاريّ ص ٢٤٣٧.

٩. شرحه؛ لألفية ابن مالك ص ٤٩٩.

١٠. ممن قيّد الضرورة بالوزن، قال - مثلاً -: "وليس مضطراً؛ تمكّنه من أن يقول...". الجنى الدّاني ص ١١٤.

١١. المصدر السّابق ص ٦٩.

ج. ابن عبد الحلیم (ت ۱۱۳۸هـ) ذکر فی کتابه فی الضرائر عند حدیثه عن ظاهرة (مجيء أفعل التفضیل من اللون) إجازة الكوفیین ذلك؛ احتجاجاً بحديث الرسول ﷺ - (۱) فی صفة جهنم: "لهي أسود من القار" (۲).

۳. إجازة الضرورة فی الأمثال.

أجاز متبعو هذا الاتجاه الضرورة فی الأمثال، مثل:

أ. أبي علي الفارسي (۳۷۷هـ) (۳)، الذي قال: إنه "يجوز فی الأمثال ما لا يجوز فی الكلام، نحو: (عسى الغوير أبوساً)" (۴).

ب. ابن عصفور (ت ۶۶۹هـ)، قال: "لو لا يليها إلا الفعل ظاهراً، ولا يليها مضمراً إلا فی ضرورة، نحو قوله" (۵): [الكامل]

لو غيركم علق الزيدُ بجملة

أدنى الجوار إلى بني العوام

وكذلك ما جاء فی المثل من قولهم: لو ذات سوارٍ لطمَني" (۶).

ج. ابن عبد الحلیم (ت ۱۱۳۸هـ)، ذكر فی مصنفه حول الضرائر فی ظاهرة (جمع المذكر على ما يجمع عليه المؤنث) أن العرب تقول فی المثل: (هو هالك فی الهالك)؛ فأجروه على أصله (۷).

۴. إجازة الضرورة فی النثر المسجوع.

أجازها ابن مالك فی:

أ. تسهيل الفوائد: "يصرف ما لا ينصرف للتناسب، أو للضرورة" (۸).

ب. شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ: "يصرف ما لا ينصرف للتناسب، وللضرورة، بلا خلاف" (۹).

ج. شرح الكافية الشافية (۱۰): [الرجز]

ما يستحقُ حكمَ غيرِ المنصرفِ

إجازة العكس اضطراراً يقتضي

وليس بدعاً فدع الإنكارا

وفي اضطرار، وتناسب صرف

ورأي أهل الكوفة الأخفش في

وبعضهم أجازة اختيارا

۱. ينظر: موارد البصائر ص ۴۶۱. لم ينف الضرورة عن هذه الظاهرة مع ورودها فی النثر؛ لعله يرى فی هذا الورد تقوية لها.

۲. ينظر: الاستذكار ۵۹۳/۸.

۳. ممن قيد الضرورة بالوزن، قال - مثلاً - "وقد يجيء فی الشعر للإضرار الاسم نكرة، والخبر معرفة، ولا يجوز هذا حيث لا يضطر إليه تصحيح وزن ولا إقامة قافية". الإيضاح العضدي ص ۹۸.

۴. البغداديات ص ۱۱۱.

۵. قائلة: جرير. ديوانه ۹۹۲/۲.

الشاهد: (لو غيركم). أضمر الفعل بعد (لو) ضرورة.

۶. شرح الجمل ۱۸/۳.

۷. ينظر: موارد البصائر ص ۴۵۶.

۸. ص ۲۲۳.

۹. ص ۸۷۶.

۱۰. ينظر: ۱۵۰۸/۳.

ولا اضطرار وتناسب صرف ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف

و"قد مثل شرّاح الألفية^(٢) للنّاسب بعض الآيات، ونسبوا لبعض القراء^(٣) .

وأجازها أيضاً متبعوه، مثل:

○ ابن السّراج (ت ٣١٦هـ)، قال: "جميع ما لا يحذف في الكلام، وما يختار فيه ألا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي، فالواصل قول الله - عزّ وجلّ - ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَسُرُّ﴾ [سورة الفجر: ٤] . . ."^(٤) .

○ ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في شرح الجمل، قال: "وفي الكلام المسجوع إجراء له مجرى الشعر؛ فأجريت رؤوس الآي مجرى الكلام المسجوع في لحاق حرف الإطلاق، فيكون مثل قوله - تعالى - ﴿وَتَقْتُلُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ [سورة الأحزاب: ١٠]، ﴿وَهَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]"^(٥) .

٤. التّظهير لضرائر الشعر بالكلام المنثور، مثل:

- ابن السّراج (ت ٣١٦هـ)، قال: " . . . والنّصب في قولهم: (خمسة أثواباً) شاذّ، إنّما يجوز مثله في ضرورة شاعر"^(٦) .

- ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في أكثر من موضع في شرح الجمل حذر كثيراً من الاستعمالات في الشعر على الضرورة، وحمل نظائرها في الكلام على النّادر، والشّاذّ، مثل:

○ في ظاهرة (إضمار الخافض وبقاء عمله)، قال: " . . . إنّ الاسم في القسم إذا حذف منه حرف الجرّ، ولم يعوض منه شيء، لم يحز فيه إلا الرّفْع أو التّنصب، نحو: (يَمِينُ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ)، برفع (يمين الله) ونصبه؛ وإمّا الخفض فلا يجوز؛ لأنّ إضمار الخافض، وإبقاء عمله لا يجوز، إلا في ضرورة الشعر، أو نادر كلام . . ."^(٧) .

○ في ظاهرة (حذف عائد الصّلة المرفوع)، قال: "ولم يحز إلا في ضرورة شعر، أو في شذوذ كلام"^(٨) .

○ في ظاهرة (وقع الكاف اسماً)، قال: "ولو كانت الكاف اسماً لم يحز ذلك إلا في ضرورة الشعر، أو نادر كلام"^(٩) .

○ في ظاهرة (نصب الفعل المضارع المقترب بالفاء السببية في غير الأجوبة الثمانية)، قال: "فإذا قلت: (ما تأتينا فتحدثنا)، فكأنك قلت: لا يكون منك إتيان فحديث. وتنصب الفعل الذي بعد الفاء إذا كان مخالفاً لما قبله، وكان ما قبله أمراً،

١. ينظر: ص ٤٥ .

٢. ينظر: شرح ابن عقيل ٣/٣٣٩، و شرح الأشموني ٣/١٧٤ .

٣. لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعريّة ص ١٣٦ .

٤. الأصول في النّحو ٢/٣٧٦. وينظر: ٣٨٩/٢ .

٥. ١٤٩/٣ .

٦. الأصول في النّحو ١/٣٢٤ .

٧. ٤٧٧/١ .

٨. ٤٩١/١ .

٩. ٤٩١/١ .

أو نهياً، أو استفهاماً، أو تحضيضاً، أو عرضاً، أو دعاء، أو نفيًا. فإن كان ما قبله خبراً، لم يحز النصب بعدها إلا في ضرورة الشعر أو نادر من كلام...^(١).

- المرادي (ت ٧٤٩هـ) في ظاهرة (حذف الفاء من جواب الشرط)، قال: "قال بعضهم: لا يجوز حذفها إلا في ضرورة، أو ندور"^(٢).

وما سبق يدحض ما ذكره الدكتور خالد المليفي: أن رأي الجمهور فقط "يفسح المجال لوجود الضرورة في غير الشعر؛ لأنهم لم يشترطوا الاضطرار"^(٣).

الرابع: (ما ليس للشاعر عنه مندوحة).

تضييق الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة فيه تجاهل للواقع الذي يصدر عنه الشاعر شعره؛ فالشاعر ينظم شعره تمثيلاً لحالة شعورية، مثل: فرح، أو حزن، أو خوف، أو غضب، أو حمية.

ولعله من الطبيعي في هذا الجو المشحون بالعواطف والانفعالات^(٤) أن يصدر أحياناً شعر عميق في معانيه، وإن خرج عن أقيسة اللغة؛ لأنَّ الشاعر إنما كان منشغلاً بأداء المعنى الذي يريد بالفاظ تصدر بعفوية قد تخرج عن أقيسة اللغة، ويعتقد أنها أدل على المعنى من غيرها^(٥).

والشاعر خاصة إذا كان من المتقدمين لا يمكن أن يكون عاجزاً أمام لغة قد تمكن من سبر أغوارها بما تهيأ له من مكانة لغوية فذة منحته الثقة الكبيرة؛ حتى إنَّ بعض الشعراء لم يبالوا باعتراض النحويين على كلامهم الخارج عن أقيستهم اللغوية، قال عبد الله بن أبي إسحاق للفرزدق: بِمَ رَفَعْتَ (أو مجلف) في بيت أشده^(٦): [الطول]

وعضُ زَمَانٍ يا ابن مروان لم يدعُ
من المال إلا مُسْحَناً أو مُجَلِّفُ؟

فقال: بِمَا يَسُوؤُكَ وَيَنوُؤُكَ، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا^(٧).

وهذا دليل على عنايتهم بالمعنى قبل عنايتهم بالقالب اللغوي الذي يصب فيه معانيه؛ فليس هناك لفظ أو تركيب لا يمكن استبداله بلفظ أو تركيب آخر يتساوق مع القاعدة النحوية^(٨)، لكنَّ الشاعر لم يحظر في ذهنه في تلك اللحظة الإهذه اللفظة

١. ٢٤٨/٢.

٢. الجنى الداني ص ٦٩.

٣. حمل القرآن على ضرورة الشعر ص ١٢٩.

٤. سبق الحديث عن الحالة الانفعالية للشاعر في هذا المبحث.

٥. لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ص ٣٧٨. وينظر أيضاً النحاة والضرورة الشعرية -a-http://www.m http://www.m-arabia.com/vb/showthread.php?t=20460.

٦. لم أقف عليه في نسخة الديوان التي بين يدي. ينظر: جمهرة اللغة ١/ ٣٨٦، وتهذيب اللغة ٣/ ٨٩، وخزانة الأدب ٨/ ٥٤٤.

٧. ينظر: خزانة الأدب ٥/ ١٤٥، والنحاة والضرورة الشعرية.

٨. ينظر: النحاة والضرورة الشعرية.

بما فيها من ضرورة؛ فليس من المنطق أن يستحضر في تلك اللحظة كل التراكيب والأساليب اللغوية ليختار منها المناسب للقاعدة النحوية^(١).

- وأمر آخر في هذا القيد: ربط الضرائر بما ليس للشاعر عنه مندوحة يضطرب تطبيقاً عند ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)؛ فقد:
 - وقع له في ألفيته مخالافات يمكن إدراجها ضمن الضرورات الشعرية، وكان له في هذه المواضع مندوحة، على سبيل المثال: اضطر إلى تقديم الصفة على الموصوف؛ لإقامة الوزن حين قال^(٢): [الرَّجَز]

وَأَبْنِ الْمَعْرَفِ الْمَنَادَى الْمَفْرَدَا
عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا
وَأَصْلُ الْكَلَامِ: وَابْنُ الْمَنَادَى الْمَعْرَفُ الْمَفْرَدُ. مع أنه يمكن السلامة من ذلك؛ لو قال:

وَابْنُ الْمَنَادَى الْمَفْرَدُ الْمَعْرَفُ^(٣)

- كان لبعض الأبيات روايات تخرجها من الضرورات لم يهتم بها، مثل^(٤): ظاهرة (حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط):
عَدَّهَا مِنَ الْضُرُورَةِ^(٥)، كقول الشاعر^(٦): [البسيط]

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالْشَرِّ عِنْدَ اللَّهِ مَثَلَانِ
للبيت رواية أخرى تخرجه من الضرورات تنسب إلى الأصمعي:

مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ فَالْرَحْمَنُ يَشْكُرُهُ

- لم يستشهد بأبيات شعرية على الظواهر التي حملها على الضرورة، مثل: قصر المددود، وصرف الاسم المنوع من الصرف؛ ومفهوم الضرورة الشائع عنه يحتم عليه الاستشهاد؛ لأنَّ الضرورة وفق هذا المفهوم تستند إلى إمكانيتين: إحداهما موسيقية، والأخرى يتيحها خيار في النظم اللغوي^(٧). وتبعه ابنه في استكمالها شرح التسهيل، قال: "ويختص بالضرورة إضمار أن الناصبة بعد الحصر بالآ، كقولك: ما أنت إلا نأتينا فتحدثنا"^(٨).
- اعتماده للقول بالضرورة في بعض الظواهر على عدم (وجود نظير لها في النثر)، ومفهومه لها يتصل بالشعر وموسيقاه^(٩)، مثل:

- قوله في ظاهرة (الجزم بـ "إذا") بعد قول الشاعر^(١٠): [الكامل]

١. ينظر: حاشية الأمير على المغني ٤٨/١.

٢. ينظر: ص ٤٩.

٣. ينظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك ص ٤٦٧ - ٥١٩.

٤. ينظر: الضرورة الشعرية في شرح الكافية الشافية؛ لابن مالك: مجادلة في المفهوم ص ٢٨٦ وما بعد.

٥. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٩٧/٣.

٦. سبق الوقوف عليه.

٧. الضرورة الشعرية في شرح الكافية الشافية؛ لابن مالك: مجادلة في المفهوم ص ٢٨١.

٨. ٤٦/٤.

٩. ينظر: الضرورة الشعرية في شرح الكافية الشافية؛ لابن مالك: مجادلة في المفهوم ص ٢٨٩.

١٠. قائله: عبد قيس بن خفاف. ينظر: المفضليات ص ٣٨٥، ولسان العرب ٧١٢/١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٢٤/٢.

وَاسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْفَنَى

وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ

: "ولو قيل: إن هذا ليس بضرورة؛ تمكن الجازم بـ(إذا) من أن يجعل مكانها (متى) الشرطية لكان قولاً لا راد له إلا بأن يقال: لو كان جائزاً في غير الشعر ما عدم وردوه ثراً"^(١). والسؤال المتبادر على هذا النص: لم لا تخرج الظاهرة من دائرة الضرورات؛ لوجود مندوحة وخيار آخر للشاعر؟!

- قوله في ظاهرة (حذف التّون مع "لن") : "وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات، وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة نافع"^(٢) ﴿مِنْ لَدُنِّي عَذْرًا﴾ [سورة الكهف: ٧٦] بتخفيف التّون، وضَمّ الدّال "^(٣).
- قوله في ظاهرة (العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار): إن "من مؤيدات الجواز قوله -تعالى-: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧]، بجرّ (المسجد) بالعطف على الهاء"^(٤).

• تنظيره للضرائر بأنواع النثر المختلفة، مثل: تنظيره لضرورة (حذف نون الرّفع) بقول النّبي - عليه السّلام - "^(٥) (والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتّى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتّى تحابوا)"^(٦).

ويظهر لي من خلال ما سبق صحة ما انتهى إليه بحث الدّكتور صباح باعامر من خلال دراسته كتاب (شرح الكافية الشّافية) أنّ رأي ابن مالك "هو نفسه رأي الجمهور من التّحويين"^(٧).

ومما سبق يستنتج:

١. أنّ ظهور هذا الرّأي لم يرتبط بزمن ظهور ابن مالك (ت ٦٧٢هـ).
٢. اختلاف توجيه ابن مالك للظواهر التي حملها غيره على الضرورة.
٣. أنّ هذه الرّأي يفسح المجال لوجود الضرورة في غير الشعر.
٤. أنّ رأي ابن مالك هو رأي الجمهور.

❖ **إلغاء (نظرية الضرورة):** اختلفت أساليبهم في إلغائها:

١. يرى الأخفش (ت ٢٢١هـ) أنّ الشعراء يحوز لهم في الكلام ما يحوز لهم في الشعر"^(٨)، بالتّالي - قد يفسر كلامه - لا تكاد توجد ضرورة.

١. شرح الكافية الشّافية ١٥٨٤/٣.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. شرح التسهيل ١٣٦/١.

٤. المصدر السّابق ٣٧٦/٣.

٥. سبق الوقوف عليه.

٦. ينظر: شرح الكافية الشّافية ٢٠٨/١ - ٢١٠ - ٢١١.

٧. الضرورة الشعرية في شرح الكافية الشّافية؛ لابن مالك: مجادلة في المفهوم ص ٢٩٢.

٨. ينظر رأيه في ارتشاف الضرب ٢٣٧٧/٥.

٢. بعض النحويين واللغويين لا يعترفون بـ (الضرورة الشعرية)؛ بسبب عدم تصورهم أن يخطئ شاعر في اللغة؛ لأنه يتكلمها بالسليقة^(١)؛ لأنَّ المعروف أنَّ العربي لا يقدر أن يلحن^(٢)، فإذا وجدوا في شعر شاعر خروجاً عن المألوف في القواعد، راحوا يلمسون له المعاذير والحيل، ويتكلفون في التأويل والحيل بما لا يحتمل، مثل: قول الفرزدق^(٣): [الطويل]
- وعضُّ زمان يا ابن مروان لم يدعُ
من المال إلا مُسحاً أو مجلف**
- فمن النحويين مَنْ دافع عن الفرزدق، وتلمس له مخرجاً^(٤)، مثل: ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، الذي يقول: "رفع (مجلف) على الاستئناف، كأنه قال: أو مجلف كذلك"^(٥).
٣. اعتبرها البعض (مخالفات)، والشُعراء يرتكبون الخطأ باستعمالها^(٦)، وأنَّ النحويين أخطؤوا في تسويغها وإباحتها للشُعراء^(٧). وأنَّ لا معنى لقولهم: "للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز"^(٨)، مثل: عدَّهم ظاهرة (لإثبات حرف العلة مع دخول الجازم) من خطأ الشعراء، قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): "وهذا وإنَّ صحَّ وما أشبهه... فكله غلط وخطأ"^(٩). فالشاعر في تصورهم إمَّا أن يأتي بشيء له وجه في العربية؛ وحينئذ لا تعدَّ ضرورة، وإمَّا لا يكون له وجه، ويُسمى غلطاً أو خطأ، و"ما جعل الله الشعراء معصومين، يوقون الخطأ والغلط، فما صحَّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود"^(١٠).
٤. منهم من يرى أنَّ هذه الظواهر المحمولة في الشعر على (الضرورة) هي من (لغة الشعر)؛ فالشعر نظام خاص به في صرفه ونحوه، وعليه ينبغي أن يدرس لوحده منفصلاً عن النثر^(١١).
٥. منهم من يرى أنَّ الضرائر (جميعها) ما هي إلا استعمالات لهجية.

١. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٤.

٢. حاشية الصَّبَّان على الأشموني ٣٦٥/١.

٣. سبق الوقوف عليه.

٤. ينظر: فصول في فقه اللغة العربية ص ١٦٣-١٦٤.

٥. الإنصاف ١٥٣/١.

٦. قال الأستاذ العواد محمد حسن عواد: "ومن النَّاس من يلتمس المَعذِرَةَ لناظم الشعر، -أي ناظم كان- ويبيح له ارتكاب الأخطاء وأمثالها باسم الضرورة، ولكني لست من هذا النمط من النَّاس، ولا أؤمن بالضرورة من أساسها، فالتَّناظم القدير لا يخضع للضرورة". آراء في اللغة ص ١٢٣.

٧. ينظر: عيار الشعر ص ٧٢، وقد الشعر ٢/٢٦٩، والصَّاحبي ص ٢٣٢، وذم الخطأ في الشعر ص ١٧، وفصول في فقه العربية ص ١٦٣.

٨. الصَّاحبي ص ٢٣٢. ونقل السيوطي عن ابن فارس في هَمِّعِ المَواع: "(وذمه ابن فارس مطلقاً) فقال: ما رأينا أميراً أو ذا شوكة أكرم شاعراً على ارتكاب ضرورة فإمَّا أن يأتي بشعر سالم، أو لا يعمل شيئاً". ٢٧٣/٣.

٩. الصَّاحبي ص ٢١٣.

١٠. المصدر السابق. وينظر: لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ١١٢.

١١. ينظر: لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٩٧.

عمم بعض الباحثين المحدثين في حديثهم عن الضرائر أن كل ما حُمل على الضرورة يعكس "اللهجات العربية في أمانة" (١)؛ وبذلك يكون للضرورة توجيه واحد؛ هي تعبير عن لهجات عربية وردت في الشعر، مثل: ورودها في النثر؛ وبالتالي تلغى نظرية الضرائر (٢).

ويرد على هذه الحجج بـ:

- أن رأي الأخفش - كما توصل إليه - هو في حقيقته رأي الجمهور في الضرائر (ما وقع في الشعر مما لم يقع له نظير في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، أو وقع في النثر للناسب أو السجع).
- أن (عدم تصورهم أن يخطئ شاعر في اللغة) فيه نفي لواقع اللغة الشعرية المرتبط بحالة فنية، وأخرى انفعالية؛ تضطر الناظم إلى أن يخرج عن حدود الأقيسة لا شعورياً. فهو خروج عن الأصول، وليس خروجاً عن اللغة.
- أمّا عن قولهم: (إن العربي لا يلحن)؛ لأنه يتكلم بسليقته، أي: "سجينة وطبيعته من غير تعمد إعراب، ولا تجنب لحن، قال الشاعر (٣): [الطويل]

وَلَكِنْ سَلِيْقِي أَقُولُ فَأَعْرَبُ

وَكَسْتُ بِنَحْوِي يُلُوكُ لِسَانَهُ

أي: أجري على طبعي، ولا ألحن (٤).

فيرد بأمرين:

- الأول: بما توصل إليه أحد المحدثين مستنداً على أخبار وآثار، قال: إن "اللحن لم يظهر بتأثير الأعاجم، بل إن العرب أنفسهم، وقبل أن يختلطوا بهم، كان في أداء بعضهم للقرآن خروج عن قوانين لغته؛ مما أصبح يعد لحناً فيما بعد" (٥).
- الثاني: أن مفهوم السليقة القائم على الطبع ينقض بمفهوم السليقة القائم على الاكتساب (٦)؛ بدلالة قصص اللحن في عهد النبي - ﷺ -، والخلفاء الراشدين، وأن الألسنة التي فسدت نتيجة التأثر بالأعاجم.
- وعن تأويل الظواهر المحمولة في الشعر على الضرورة؛ فهو انطلاق من النظرة الحقيقية للضرورة في الدرس النحوي أنه "إذا أمكن في اللفظ ألا يحمل على الضرورة كان أولى" (٧)، و"ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها" (٨).

١. اللهجات العربية في التراث ٥٥٠/٢. وهذه الاستعمالات إمّا:

- لهجة من اللهجات تسربت إلى اللغة المشتركة التي تغذيها جميع اللهجات؛ فأصبحت جزءاً منها، وقد قصرت قواعد التحوين عن شمولها، فنسبوا شيئاً إلى أصحابها، وحين أخرى اكتفوا بالقول أنها "لغة القوم"؛ هروباً من عدم اتفاقها مع القاعدة.

- أو لهجة شاعر خاصة، لم يستطع أن يتخلص منها.

٢. ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٦٨، واللهجات العربية في التراث ٥٥٠/٢، واللهجات العربية في الضرورة الشعرية ص ١٧.

٣. لم أقف على قائله. ينظر: أساس البلاغة ٤٦٩/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١١٢/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٥٤/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٥٩٥/٢.

٤. لسان العرب ١٦١/١٠.

٥. التحيز اللغوي مظاهره وأسبابه ص ٩٤.

٦. "الاكتساب والتعود؛ حتى يصبح العمل شبه آلي". اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٨٧. وينظر: مقدمة ابن خلدون ٣٧٨/٢.

٧. الممتع ٦٢/١.

٨. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون التأثر ص ١٩.

○ ما اعتبره البعض (مخالفات)، وأنَّ الشعراء يرتكبون الخطأ باستعمالها، عدّه غيرهم من جمهور النّحويين أو اللّغويين ضرورة، أو لغة، فمثلاً:

قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) عن الشعراء: إنهم "يقصرون الممدود، ولا يمدّون المقصور... فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك... ولا معنى لقول من قال^(١): [الوافر]

ألم يأتيك والأنباء تُنمي

... وهذا وإن صحَّ وما أشبهه... فكُلّه غلط وخطأ^(٢). فقد عدّ ظاهرة (لإثبات حرف العلة في الفعل مع وجود الجازم) من أخطاء الشعراء لحنًا وغلطًا، وعدّها غيره من قبيل الضرورة:

- قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): "وكما أنشدناه من ثقب بعربيته^(٣): [الوافر]

ألم يأتيك والأنباء تُنمي بما لاقت لبون بي زياد

فجعله حين اضطرَّ مجزومًا من الأصل^(٤).

- أورد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) هذا البيت في الباب الذي خصصه للضرائر الشعريّة (باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟)، قال - بعد أن بين تجاذب زنج الإعراب وقبح الزحاف -: "فإن كان ترك زنج الإعراب يكسر البيت كسرًا لا يزاحفه زحافًا فإنه لا بدّ من ضعف زنج الإعراب واحتمال ضرورته^(٥). وآخرون عدوها لغة^(٦). وفي حديثه أن "الشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمدّون المقصور، ويقدمون ويؤخرون، ويؤمنون، ويشيرون، ويحتلسون، ويُعيرون، ويستعيرون. فأما لحن في إعراب، أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك. ولا معنى لقول من يقول: إنَّ للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز^(٧)".

يتضح من هذا النص أن كل مخالفات الشعراء وتجاوزاتهم ليست من قبيل اللحن والخطأ؛ فما كان في الاستعمالات اللهجية والأسلوبية فليس من قبيل اللحن والخطأ، أمّا ما كان خروجًا عن قواعد الإعراب فهو لحن وخطأ.

وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه أحد الحديثين أن قول ابن فارس في فهم (الضرورة) أنه: "لا يرفضها، بل يقننها، ويذهب إليها، وخاصّة في حديثه عمّا سماه بـ (سنن العربية في كلامها) وقد ضمنها كل أساليب العربيّة في التوسع، والجاز، والتسمح، ومنها غير قليل مما دخل في تصنيف الكثيرين في عداد الضرورات، ولكن في حدود ردّ اللحن والخطأ الصريح^(٨)".

١. سبق الوقوف عليه.

٢. الصّاحي ص ٢١٣.

٣. سبق الوقوف عليه.

٤. الكتاب ٣/٣١٦.

٥. الخصائص ١/٣٣٤.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. الصّاحي ص ٢١٣.

٨. ضوابط الفكر النّحوي ١/٣٤٠.

○ إنَّ "الاستعمالات اللغوية التي وصفت بأنها ضرورة استعمالات صحيحة؛ لأنها قبلت في عرفها اللغوي، ولا يهم وصف النُّحاة لها بالضرورة، وأنه ليلَاحِظ أنَّ قراءة أبيات (الضرائر) في سياق قصائدها لا يشعر بغرابة، أو خروج عن سمت اللغة ونهجها"^(١).

○ إنَّ البون واضح بين الضرورة والخطأ أو الغلط أو اللحن بما استقر عليه البحث في الضرورة الشعرية عند النحويين؛ فالشاعر في حال الاضطراب يربط الضرورة بالكلام، والرابط الذي يربطهما هو وجه الضرورة أو علتها، والذي يعدُّ معيار فرق بين الضرورة والخطأ، وتمثل في ثلاثة أمور: (الأول: الشَّبه، وهو: الرِّبْط بين لغة الضرورة ولغة أخرى قياسية تشبهها إمَّا شكلاً أو معنى، والثاني: التماس وجه قياسي للتسويغ للظاهرة، والثالث: العودة إلى أصل متروك أو مهجور)^(٢).

○ لو فصلنا بين الأنماط التي ترتبط بالشعر عن غيرها؛ لإثبات أنَّ للشعر لغة خاصَّة تختلف عن النَّثر، فلن يختلف الأمر في الواقع كثيرًا؛ غايَةُ الأمر سيتغير المصطلح المطلق على الظواهر من (ضرورة) إلى (لغة الشعر)؛ فالإيمان بوجود (الضرائر) ما زال قائمًا حتى لو تغير المصطلح^(٣).

○ ردَّ الدكتور عبد الوهاب العدواني على ادعاء البعض أنَّ الضرائر جميعها لهجات، بأنَّ منها - أي: الضرورات - ما يمكن رده إلى لهجة معينة، ومنها ما لا يتهيأ فيه ذلك - كما في اللازم الثاني -، وهو الأعم الأغلب مما أتيح للنحويين واللغويين أن يجمعوه من المادة الشعرية القديمة^(٤).

وبعد هذا العرض يمكن القول أنه: "لما كان مفهوم الضرورة الشعرية مضطرباً لدى نحائنا القدماء؛ فقد زحف هذا المصطلح الضرورة على النصوص اللغوية الأخرى من غير الشعر، كالقرآن الكريم، والنثر المسجوع، وغير المسجوع أيضاً. واضطر النحويون لعقد مشابهة بين الشعر وغيره من ألوان الكلام، ولم يجدوا حرجاً في تسمية هذه الظواهر وهي في غير الشعر ضرورة، مع أنه لا وزن حينئذ ولا قافية"^(٥) عذ (تحرير حد الضرورة) لازماً هاماً من لوازم التنظير لضرائر الشعر بالقرآن؛ أقول:

١. لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٣٦٢.

٢. سبق الحديث عنه.

٣. سبق الحديث عن هذه النقطة في بداية المبحث.

٤. ينظر: الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية ص ٣٢١.

قال الدكتور عبد الوهاب العدواني: "ليس هذا المنحى من التفكير المنهجي صحيحاً جملة وتفصيلاً". المصدر السابق ص ٣١٩.

وهذا هو الذي أراه أنَّ الضرائر لا يمكن أن توجه توجيهاً وإحداً، وهو حملها على اللهجات، بل يمكن أن توجه على أكثر من توجيه، منه: أنها قد تكون في الأصل لهجة عربية. ينظر: اللهجات العربية في الضرورة الشعرية ص ٢١.

٥. لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ٥.

الأحق بالانتهاج رأي الجمهور في الضرورة^(١) مع تنقيحه، وهو أنَّ الضرورة الشعرية: (مجموعة ممكنات، ومباحات، خارجة عن القياس، ليست من قبيل الخطأ والعيب، تقع في شعر من يحتج بشعرهم، ليس لها نظير ثري، فيما يحتج به، ولم تكن في حقيقتها لغة من لغات العرب). هذا هو الحد الصحيح في رأيي؛ حتى يثبت عكسه.

وهذا الحد يتناسب مع:

١. أقوال النحويين في الشعر:

- هو "موضع اضطرار، وموقف اعتذار. وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله"^(٢).
- "يعتقر في الشعر ما لا يعتقر في غيره"^(٣)؛ حتى إنَّ الأخفش يرى أنَّ صرف الممنوع - مثلاً - لغة الشعراء^(٤).
- (الشعر محل الضرورات)^(٥) "يحتل فيه وضع الشيء في غير موضعه دون إحراز فائدة، ولا تحصيل معنى ولا تحصينه، فكيف مع وجود ذلك؟"^(٦).
- هو "موضع ألفت فيه الضرائر"^(٧) المرتكبة عن طيب خاطر؛ محافظة على الوزن والقافية من الخلل والضياع؛ لأنهما نظام موسيقاه. قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) وغيره: (القوافي حوافر الشعر)^(٨).
- "إنَّه الأنسب بمذاق العرب والتوسع عليهم بن القريض، فإنهم محتاجون إليه في الغناء بمكارم أخلاقهم، وطيب أعراقهم، وذكر أيامهم الصالحة، وأوطانهم النازحة، وفرسانهم الأنجاد، وسمحاتهم الأجواد... . فلذلك اختص الشعر بخصائص تميزاً له من بين أنواع الكلام، وتسهيلاً لسلوك جادة النظام"^(٩).
- ٢. المحافظة على انتظام الظواهر اللغوية في اللغتين: أنَّ كل ما خالف القاعدة في الشعر مما ليس له نظير ثري يعدّ من (الضرورة)، وكل ما خالف القاعدة في النثر والشعر يعدّ من (الشاذ).
- ٣. القول أنَّ الضرائر هي تعبير عن إدراك الفرق والتباين بين لغة الشعر، ولغة النثر.

١. ينظر: الشذوذ والضرورة في لغة العرب ص ١٤٦ وما بعد.

تنقسم الضرورة - على رأيهم - قسمين:

- نوع إذا أزيلت الضرورة منه اختل الوزن، أو تحل القافية.

- نوع إذا أزيلت الضرورة منه لم يختل الوزن، ولا القافية؛ إنما كان الاهتمام بالمعنى.

٢. الخصائص ١٩١/٣.

٣. هم الهوامع ١٧٩/٣.

٤. ينظر قوله في شرح الرضي للكافية ١٠٦/١.

٥. ينظر: تحصيل عين الذهب ص ٨٦، وضرائر الشعر ص ١٣، وشرح الجمل؛ للزجاجي ١٤٧/٣، والبسيط ص ١٠٢٤، وخزانة الأدب ٣/٢١٤، ٣٥٠/٩.

٦. تحصيل عين الذهب ص ٨٦.

٧. ضرائر الشعر ص ١٣، والمقرب ٢/٢٠٢.

٨. ينظر: الحسب ٢/٢٠٨، والتبيان في شرح الديوان ص ٢١٧.

٩. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون التأثير ص ٩.

٤. القول أَنَّ الضَّرورة ليست خلاف الصَّحة والسَّلامة، وأنها مركب لا يأوي إليه إلا مَنْ أعوزه الأداء الصَّحيح، بل غاية الأمر أنه لا يمكن جعلها أصلاً يبنى عليه؛ تأكيداً لاختصاص الشعر بها^(١).
٥. جميع تعريفات الضرورة، ولا يتصادم مع الاعتراضات التي وجهت إليها^(٢)، وخاصةً مذهب الجمهور الذي يجد "تأييداً" وقبولاً من عامة النُّحاة، بحيث صارت الآراء الأخرى آراء فردية لم تجد كثيراً من الأنصار. والشَّيء إذا اشتهر وتلقى بالقبول أولاً تمالأ النَّاس عليه إذعاناً له وتقليداً، كما يقول ابن الطيب^(٣).
٦. القول أَنَّ (الضرائر) ليست استعمالات لهجية.
٧. ظهور مرتكب (الضرائر) بمظهر (القوة اللغوية).
- إنَّ الخليل (ت ١٧٠هـ) الذي وصف الشعراء بأنهم: "أمرء الكلام يصرفونه أنى شاءوا"^(٤)، ومع تفريقه هو وتلميذه سيبويه (ت ١٨٠هـ)، وغيرهما تفريقاً واعياً بينهما وبين الخطأ، إلا أنَّهما ينظران إليها نظرة إزراء؛ فهي مستوى من التعبير لا يرقى إلى درجة المقبول من الكلام عندهما؛ بدلالة ربطهم إياها بمستويات ضعيفة، فمما جاء عنهم:
 - "إنَّ أفضلهم كان زيد، وإنَّ زيدا ضربت، على قوله: أنه زيدا ضربت، وأنَّه كان أفضلهم زيد. وهذا فيه قبح، وهو ضعيف وهو في الشعر جائز"^(٥).
 - "... وهو قبيح، وإنما يجوز في الشعر"^(٦).
 - "فإن قلت: هل زيدا رأيت؟، وهل زيد ذهب؟ قبح، ولم يجوز إلا في الشعر"^(٧).
 - "... قبيح، وهو ضعيف، وهو في الشعر جائز"^(٨).
 - "وقد يجوز النَّصب في الواجب في اضطرار الشعر... وهو ضعيف في الكلام"^(٩).
 - "وقد جاء في الشعر حسنة وجَّهها، شبهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء"^(١٠).
 - "وقد يكون في الشعر: هذا خاتم طينٍ وصُفَّة خَزٍّ، مستكرهاً"^(١١).

١. ينظر: ابن السِّيد البَطْلِيُّ سِيَّ العالم اللغوي ص ٣٠٩، وضوابط الفكر النَّحوي ٣٤٩/١.

٢. ينظر: الشَّدوذ والضرورة في لغة العرب ص ١٤٦-١٤٨.

٣. لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية ص ١٠٥.

٤. منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص ١٤٣-١٤٤، وزهر الآداب وثمر الألباب ٣٣/٢.

٥. الكتاب ١٥٤/٢.

٦. المصدر السابق ١٣٥/١.

٧. المصدر السابق ٩٩/١.

٨. المصدر السابق ١٥٤/٢.

٩. المصدر السابق ٤٠/٣.

١٠. المصدر السابق ١٩٩/١.

١١. المصدر السابق ٢٤/٢.

وهذه النظرة الاستهجائية استمرت عند من تلاهما، مثل: المبرد (ت ٢٨٦هـ)، وابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، والقزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)^(١).

وكذلك عند المشتغلين بالأدب ونقده؛ فهم ينظرون إليها بمنظار فني صرف، مثل: ابن طباطبا (ت ٣٢٢هـ)، وقدامة بن جعفر (ت ٣٣٧هـ)، وعلي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٦٦هـ)، والمرزباني (ت ٣٨٤هـ)، وأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، وأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ)، وابن الرشيقي (ت ٤٦٣هـ)، وابن خلدون (ت ٨٠٨هـ). وتبعهم من الحديثين: طه الراوي، وإبراهيم أنيس، ومحمد العدناني، ورمضان عبد التواب^(٢).

واتباع ما رآه الجمهور أن ارتكابها لا يكون بسبب الاضطراب دائماً، كما أن اللجوء إليها لا ينبغي أن يعد من قبيل ما يعتذر عنه، يدل على قوة الشاعر وفصاحته، وهذا ما أبان عنه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في تفسيره لارتكاب الضرورة أنها علامة قوة وتمكن، وليست سيماء عجز وضعف^(٣)، وقبله سيبويه (ت ١٨٠هـ) بمقولته: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"^(٤)، التي فسرها أحد الحديثين أنه يمكن أن يفهم منها "أن العرب لا تركب الضرورة، إلا حيث يريدون صناعة دهشة للمتلقي بنصوصهم الشعرية، وأنهم يتفاخرون بالبيان والفصاحة، وباقتدارهم على الإتيان بوجوه الكلام المتعددة"^(٥)، على الرغم من نظرتهم الاستهجائية لها.

وأكد السبكي (ت ٧٦٣هـ) أن الضرورة ليست مظهرًا من مظاهر الضعف اللغوي؛ لأنها "كما تجيز ما ليس بجائز، فقد تقوي ما هو ضعيف؛ فعلى البياني أن يعتبر ذلك، فرما كان الشيء فصيحاً في الشعر غير فصيح في النثر"^(٦). فهي لا ترتكب بسبب القصور اللغوي، بل بداعي الخنوع للمعنى، قال الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): "قد تكون للمعنى عبارتان أو أكثر منها، واحدة يلزم فيها ضرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ومفصحة عنه على أوفى ما يكون، والتي صحّ قياسها ليست بأبلغ في ذلك من الأخرى ولا مرية في أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة، إذ كان اعتناؤهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ..."^(٧). فالضرورة تصوّر بعضاً من تجليات القدرة اللغوية، والأسلوبية للشعراء، وتدل على اهتمامهم بالتعبير الشعرية السامية. فالشاعر مطالب بالمعاني الوفيرة في حيز ضيق، وقالب ملتزم، فيتخير من ألفاظ اللغة مقداراً معيناً، يفعّلها بأكبر قدر من المعاني، ويخلق في سماء العواطف والأخيلة، وهذا ليس واجباً في شعره، بل دلالة على حذاقته وتغطره؛ فهو كالمطائر

١. ينظر: المقتضب ٣٠٧/٢، والحجة في القراءات السبع ص ١٥١، والخصائص ٣٩٤/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٤٦، ومغني اللبيب ص ٣٩٤.

٢. ينظر: عيار الشعر ص ١٤-٧٢، ونقد الشعر ص ٢، والوساطة بين المتنبي وخصومه وقد شعره ص ٨-٩، والموشح ص ١٢٢، والصناعين ص ١٥٠، واتجاهات النقد الأدبي في القرن الخامس الهجري ص ١٨٣، والعمدة ٢٦٩/٢، والمقدمة تاريخ العلامة ابن خلدون ص ٧٣٩، ونظرات في اللغة والنحو ص ٢٦، ومن أسرار اللغة ص ٣٢٦، ومعجم الأخطاء الشائعة ص ٤٧، وفصول في فقه العربية ص ١٦٣.

٣. ينظر: الخصائص ٣٩٤/٢ - ٣٩٥.

٤. الكتاب ٣٢/١.

٥. الاعتراض باستقامة الوزن فيما حكم عليه بالضرورة ص ٤٣٢.

٦. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٧٦/١.

٧. المقاصد الشافية ٤٩٥/١.

الطليق يخلق في سماء من الخيال، وينشد الحرية في فنه، فلا يسمح لقيود اللغة أن تلزمه حدًّا معينًا لا يتعداه، بل يلتبس التلخص من القيود كلما سنحت له الفرص. فهو في أثناء نظمه لا يكاد يفكر في قيود التعابير، إلا بقدر ما تخدم تلك التعابير أغراضه الفنية، وبقدر ما تعين على الفهم والإفهام^(١). وهذا هو الملاحظ في جواب الفرزدق على تخطئة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) له، في قوله^(٢): [الطويل]

وعَضُ زَمَانٍ يَابَنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفًا

فقد أخذ الأخير عليه رفع (مجلف)، والأصل: (مجلفًا)؛ عطفًا على (مسحتًا)، فسأله: بم رفعت (أو مجلف)؟ فأجابه: بما يسوؤك وبنوؤك، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا^(٣).

فجوابه يدل على اعتداده بنفسه، الذي لا يأبه بكلام اللغويين والنحويين في بعض ما ينشده من شعر؛ لأنه يمارس حقًا أقره له القدماء، أن "الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاؤوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومدّ المقصور وقصر الممدود، والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد ويبعدون القريب، ويحتج بهم ولا يحتج عليهم"^(٤).

وخطأه أيضًا في بيت أنشده في مدح يزيد بن عبد الملك^(٥): [البسيط]

عَلَى عَمَائِمِنَا يَلْقَى وَأَرْحِلُنَا عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجِي، مُخَهَا رِيرَ

قال: "أسأت، إنما هي رير، وكذلك قياس النحو في الموضع"^(٦)، فلمَّا سمع الفرزدق بذلك، قال: "أما وجد . . . لبيتي مخرجًا في العربية؟ أما إني لو أشاء لقلت:

* عَلَى زَوَاحِفَ نَزَجِيهَا مُحَاسِرُ *

ولكنني والله لا أقوله"^(٧).

فقوله هذا: يدل أنه لم يكن مضطرًّا إلى استعمال هذه الظاهرة المحمولة على الضرورة؛ لأجل الوزن والقافية، وإنما هو قصد ارتكابها عمدًا؛ لإبراز قدراته الفنية، ولفت النظر إلى إمكاناته اللغوية التي تتيح له حرية استعمال الألفاظ كيفما شاء، وإبراز لمكاته الشعرية بين أقرانه^(٨).

ومن زاوية أخرى فالضرورة ليست مقصورة على تخليص الشاعر من كسر الوزن، أو إخلال القافية، بل هي وسيلة من وسائل (نماء) اللغة، وعامل من عوامل إغنائها، وإمدادها بالجديد، فالشعراء قد يتكرون تحت تأثير قوالب الشعر وقواعد

١. من أسرار اللغة ص ٣٢٢-٣٢٣.

٢. سبق الوقوف عليه.

٣. ينظر: خزانة الأدب ١٤٥/٥.

٤. منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص ١٤٣-١٤٤، وزهر الآداب وثمر الألباب ٣٣/٢.

٥. ديوانه ص ١٩٠.

٦. طبقات فحول الشعراء ١٧/١.

٧. خزانة الأدب ٢٣٩/١.

٨. ينظر: الضرورة الشعرية بين الحقيقة والافتعال (الفرزدق أنموذجًا) ص ١٨٢-١٨٥.

التعبير صيغاً ومفردات من الخير للغة أن تضمها إلى ما فيها من صيغ ومفردات، وقد ذكر الأصفهاني (ت ٣٦٠هـ) ^(١) بعد أن أورد عدداً من الألفاظ التي ولدها القدامى أنهم ما كانوا ليولدوها وهم في حال السعة والاختيار؛ ولكنهم فعلوا ذلك حين اضطرتهم مضائق الشعر ^(٢).

وفي ظل ذلك يمكن اعتبار الضرائر ضرباً من ضروب التوليد في اللغة، يشري بها الشاعر اللغة، وينحو نحواً جديداً ^(٣). فمركبها يخرجون من (الاستعمال) إلى (الكفاية) ^(٤)، أي: لديهم الكفاية التواصلية في الواقع الاستعمالي الفعلي للغة. فما يخرجونه من تراكيب مخالفة للقياس، تعد إحدى صور الكفاية اللغوية عند المتكلم؛ فهم ينسجون صور أداء لتكوين ما "على حسب ما تسمو إليه همهم عند قرض الأشعار" ^(٥) بإجراء نوع ما من التغيير، مثل: "تقديم الحرف، فمنه قول الشاعر ^(٦): [الوافر]

حَتَّى اسْتَفَانَا نِسَاءَ الْحِي ضَاحِيَةً وَأَصْبَحَ الْمَرْءُ عَمْرُو مَثْبِتًا كَاعِي

يريد: كائنًا. والدليل على أن (كاعياً) مقلوب من (كائع) أنه قد وجد ل (كائع) مادة مستعملة، يقال: (كاع) فهو (كائع)، ولم يوجد (كاع) مستعملة، ولا حفظ (كاع) إلا في هذا البيت ^(٧). ف (كاعي): إحدى صور الأداء الممكنة ل (كائع)، بدون التقصي أهي صحيحة أم لا؟

وخلاصة الأمر: "أن النظام اللغوي الشعري يقوم على أساس (الترخص اللغوي) الموجه لإثراء اللغة بوجه عام، إذ من مظاهر اجتماعية اللغة أن يكون أحد مصادر مواردها يقوم على تبادل المنافع بين اللغة والأدب، والأديب يضيف إلى رصيد اللغة

١. وأول من أشار إلى علاقة الضرورة الشعرية بتوليد الألفاظ حمزة الأصفهاني (ت ٣٦٠هـ) في كتابه (التنبيه على حدوث التصحيف) في مواضع عديدة، منها: قال: "وجدوا اللغة العربية على الضد من سائر لغات الأمم لما يتولد فيها مرة بعد أخرى، وأن المولد لها قرائح الشعراء الذين هم أمراء الكلام بالضرورات التي تمر بهم في المضائق التي يدفعون إليها عند حصر المعاني الكثيرة في بيوت ضيقة المساحة، والإقواء الذي يلح بهم عند إقامة القوافي التي لا يحيد لهم عن تنسيق الحروف المتشابهة في أواخرها. فلا بد من أن يدفعهم استيفاء حقوق الصنعة إلى عسف اللغة بفنون الحيلة، فمرة يعسفونها بإزالة أمثلة الأسماء والأفعال عما جاءت عليه في الجبل ما يدخلون من الحذف والزيادة فيها، ومرة بتوليد الألفاظ على حسب ما تسمو إليه همهم عند قرض الأشعار... فأما ما خرج إلى الوجود بالتوليد فكثير أيضاً يدل عليه قليل ما يحكى منه". التنبيه على حدوث التصحيف ص ٩٧-٩٨. وينظر: القاموسية العربية الحديثة: بين تنمية الفصحى وتحديث القاموس والتأريخ للمعجم (حالة الضرورة الشعرية).

٢. ينظر: التنبيه على حدوث التصحيف ص ٩٧-٩٨.

٣. الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية ص ٦٧.

٤. الاستعمال أو الأداء هو: الواقع الاستعمالي، أو ما يصح استعماله من تلك التراكيب والجملة النحوية. والكفاية اللغوية: "الصور المفترضة للأشياء والتراكيب الممكنة من مجموع الكلم، تتولد عنها جمل بمجموعة من الأعمال، أو التغييرات، بغض النظر عن كونها صحيحة أو غير صحيحة".
توظيف الكفاية والأداء في تدريس النحو العربي (الرتبة والمطابقة نموذجاً) - بحث منشور د. سليمان العايد.

مثل: قول سيبويه (ت ١٨٠هـ) - غير مرة - : (لا يجوز إلا في الشعر)، أو "لم يجوز إلا في الشعر"، أو "يجوز في الشعر". الكتاب ١٧/١-٢١-٢٢-٢٨. تخرج هذه التراكيب المخالفة للقياس على أنها صور عن التركيب الصحيح، والتي تدل بدورها على الكفاية اللغوية للشاعر مرتكب الضرائر.

٥. التنبيه على حدوث التصحيف ص ٩٧.

٦. لم أقف على قائله. ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢/١٨٢، وضرائر الشعر ص ١٤٩، ولسان العرب ٨/٣١٧، وارتشاف الضرب ١/٧٠.

٧. ضرائر الشعر ص ١٤٩.

عن طريق كفاءته اللغوية تلك الدلالات المستكشفة، والخيالات التصويرية المبتكرة، ولأن إثراء اللغة بالمعاني مقصد من مقاصد التعيد؛ فقد جعل (الترخُّص) رافداً معيناً من روافد الإبداع اللغوي في الشعر والنثر، ولعل في مقدمة ذلك ما اتسعت به القواعد النحوية من أحكام ضرائر الشعر، وأحكام ضرورة السجع، وأحكام الترخُّص في الأمثال (التي يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر)^(١).

قيد التعرف بقيود عديدة:

• "خارجة عن القياس".

قد تجد في الشعر ظاهرة خاصة به، ومع ذلك لا تسمى (ضرورة)، مثل: حذف (رب)، وبقاء عملها، قال الرضي (ت ٦٨٦هـ): "ويحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله إذا كان الجار (رب) بشرطين، أحدهما: أن يكون ذلك في الشعر خاصة، والثاني: أن تكون بعد الواو، أو الفاء، أو بل، وأما حذفها من دون هذه الحروف، نحو^(٢): [الخفيف]

رَسَمَ دارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كُدْتُ أَقْضِي الغَداءَ مِنْ جَلَلِهِ

فشاذ في الشعر"^(٣).

• "ليست من قبيل الخطأ، والعيب".

تجوز الضرائر باعتبارين، الأول: ما يؤيده السماع المحتج به؛ إذ لا يُقال بها، إلا بسماع، والآخر: ما يسوغه القياس؛ إذ ترتكر على مبدأ تشبيه الشيء بشيء، أو الرد إلى أصله^(٤).

• "تقع في شعر من يحتج بشعرهم".

الضرائر يجب ألا يقبل منها "إلا ما وجد فيما اجتمعت عليه الروايات الصحيحة من كلام عليّة الفصحاء منهم مما تحقق براعته اتسابه إليهم، كقصائد امرئ القيس، والنّابغة، وزهير، ومن جرى مجراهم"^(٥).

١. الضرورة الشعرية في الفكر اللغوي ص ٧١.

٢. قائله: جميل بثينة. ديوانه ص ٥٢.

الشاهد: (رسم دار). حيث جر (رسم) ب (رب) المحذوفة، من غير أن يسبق بأحد الحروف الثلاثة، وذلك شاذ.

٣. شرح الرضي للكافية ٢٩٧/٤.

٤. سبق الوقوف على هذا القيد.

٥. منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص ١٨٠ - ١٨١.

وقد حدد الاحتجاج بالشعر إلى زمن محدد في البداية يختلف عن الحاضرة، وقُسم الشعراء إلى طبقات.

واستشهد البصريون بشعر الطبقة الأولى والثانية التي يمثلها الجاهليون والمخضرمون بإجماع من غير تفرق، ولم يستشهد أكثرهم بشعر الطبقة الثالثة، وهم الإسلاميون، وطرحوا شعر بقية الطبقات. ينظر: خزانة الأدب ١/٥-٦، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ١٥٨-١٥٩، ونظرة في النحو ص ٣٢٧، والبحث اللغوي عند العرب ص ٤٦-٤٧، ومعجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ص ١٣.

ولا يحتج بشعر البقية؛ لأنهم يرون أن اللحن قد فشا في كلامهم بعد أن بعدت الشقة بينهم وبين سليقة العرب الأتقاح.

والسؤال هنا: إذا حملت الظاهرة على الضرورة في شعر غير منسوب لقائله - كما هو حال معظم الشواهد الواردة في كتاب القزاز القيرواني (ما يجوز للشاعر في الضرورة)، غير معزوة إلى قائلها، وقال السيوطي في ذلك: لا يجوز الاحتجاج بشعر وشتر لا يعرف قائله ^(١) - أُنْعِدْهَا ضرورة؟

الحقيقة أن البحث عن نسبة الأبيات ^(٢) هو جهاد في غير محله، فيكفي:

أ. أن توجد في مصنفات من عُرف بالضبط، مثل: كتاب سيبويه ^(٣)، قال الجرمي (ت ٢٢٥هـ): "نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً . . . أمّا الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها" ^(٤).

ب. أو يرويه من عُرف بالثقة ^(٥)؛ فقد "كان اللغويون يستشهدون بالشعر المجهول قائله إن صدر عن ثقة يعتمد عليه" ^(٦)؛ لأنه لم يتلقاها إلا من رواة ثقات، والثقة بالراوي تكفي لإثبات صحة ما يرويه:

- قال أبو حيان (ت ٧٤٥هـ): ". . . وهذا - يريد: الجهل بصاحب الشاهد - لا يقدر في الاحتجاج، بل متى روي أنه من كلام العرب، فليس من شرطه تعيين قائله" ^(٧).

- قال البغداددي (ت ١٠٩٣هـ) في أكثر من موضع:

○ "الشاهد المجهول قائله وتمتد إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل وإلا فلا، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصحّ الشواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدته، ونظر فيه، وقشّ فما طعن أحد من المتقدمين عليه، ولا ادعى أنه أتى بشعر مُنكر، وقد روي في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها ولا ردّوا حرفاً منها" ^(٨).

○ "الشاهد الذي جهل قائله إن أنشده ثقة، كسيبويه، وابن السراج، والمبرد، ونحوهم . . . فهو مقبول يعتمد عليه، ولا يضر جهل قائله، فإنّ الثقة لو لم يعلم أنه من شعر من يصح الاستدلال بكلامه لما أنشده" ^(٩).

١. ينظر: الاقتراح ص ٥٩.

٢. نسبة الأبيات لم يكن لها أثر في حجيتها أو عدمه عند نخبة القرنين الأول والثاني للهجرة، أمّا نخبة القرن الثالث وما تلاه فظهرت عندهم معالم الاعتراض على الاحتجاج على بعض الأبيات المجهولة النسبة، كما لوحظ عند المازني، والمبرد، والزجاج، وغيرهم. وقد جاء موقفهم هذا متبايناً وقتلاً؛ مما يوحي بضعف هذا الأصل. ينظر: اللغة الشعرية عند النخبة ص ٦٥.

٣. قال خالد جعّة: "لم يكن يعني بنسبة شواهد الشعر في كتابه. ويبدو أنه كان واثقاً من صدق الذين أخذها عنهم. وكان واثقاً أيضاً من دقتهم وثبتهم. ولعله وثق شواهدهم بنفسه. فتحرى عنها، وتبع أصحابها ونقلها، ووثق بصحتها، وبالذين رووها، ثم استخدمها في كتابه فيما بعد مطمئناً إليها، ولذلك لم يعط نسبة اهتماماً كبيراً". شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ١٧٩-١٨٠.

وبدل على حرصهما كثر في كتابه من عبارات، مثل: "العرب الموثوق بهم"، و"من يوثق بعربيته". ينظر: الكتاب ١/١٥٥-٣٠٤، ٢/٩-١١٠.

٤. خزانة الأدب ١/٣٦٩.

٥. تأثراً بمنهج الحديث. ينظر: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ص ١١-١٢.

٦. البحث اللغوي عند العرب ص ٤٢.

٧. التذييل والتكميل ٥/١١٨.

٨. خزانة الأدب ١/١٦-١٧.

٩. المصدر السابق ٩/٣١٧.

○ "سبويه إمام ثقة راوية، لم يورد في كتابه شيئاً؛ إلا ما يعرفه حق المعرفة"^(١).

● "ليس لها نظير ثري".

الخروج عن القواعد لا يكون (ضرورة) إلا في حالة واحدة، إذا عُدِمَ التّظهير في التّش؛ وهذا ما نصّ عليه عدد من النّحويين، مثل:

- البطلوسيّ (ت ٥٢١هـ)، قال: "ما ينفرد به الشعر؛ فإنما يسمّى ضرورة"^(٢).
- ابن الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، قال: "ما يأتي للضرورة، لا يأتي في اختيار الكلام"^(٣).
- ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، قال: "وإنما الضرورة عبارة عمّا أتى في الشعر على خلاف ما عليه التّش"^(٤).
- الدّمّاميّ (ت ٨٢٧هـ)، قال: "... تفسير الضرورة أنّه ما لا يوجد إلا في الشعر، كان للشّاعر عنه مندوحة أو لم تكن"^(٥).

- البغداديّ (ت ١٠٩٣هـ)، قال: "ضرورة فإنّه لم يرد في كلام منشور"^(٦).
- الصّبّان (ت ١٢٠٦هـ)، قال: "(فضرورة)، أي: بناء على أنّها ما وقع في الشعر، مما لا يقع مثله في التّش"^(٧). ومن الظواهر التي حملت على الضرائر، ولم يكن لها نظائر في التّش، مثل:

١. ظاهرة (الفصل بين "ن" ومنصوبها).

لا يفصل بينهما إلا في الضرورة، ولم يعثر إلا على بيت واحد، هو:^(٨) [الرجز]

ن- ما رأيتُ أبا يزيدَ مُقَاتِلًا- أَدْعُ الْقِتَالَ وَأَشْهَدُ الْهَيْجَاءَ

٢. ظاهرة (إثبات الزيادة اللاحقة لـ "من" في الاستثبات في باب الحكاية وصلاً).

ذكر أكثر مصنفى الضرائر^(٩) أنّ هذه الاستعمال قليل، لم يسمع منه، إلا قول شمر بن الحارث^(١٠): [الوافر]

أَتُوا نَارِي، فَقُلْتُ: مَنْنُ أَتُمْ؟ فَقَالُوا: الْجَنّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلَامًا

٣. ظاهرة (ظاهرة حذف نون الوقاية من "عني، مني").

١. خزّانة الأدب ٣٩٧/١١.

٢. الحلال في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ٣٩٢

٣. الإنصاف ٤٧٦/٢.

٤. تلخيص الشّواهد وتلخيص الفوائد ص ٨٢.

٥. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢١٨/٢.

٦. خزّانة الأدب ٤٧٤/٩.

٧. حاشيته على شرح الأشمونيّ؛ لألفية ابن مالك ١٧١١/٤.

٨. قيل البيت للعجاج في ملحوظ ديوانه، ولم أقف عليه في النسخة التي بين يدي. ينظر: الخصائص ٤١١/٢، وشرح التّسهيل ٢٢/٤، ومغني اللبيب ص ٣٧٣، والمزهر ٤٥٧/١.

٩. ينظر: شرح أبيات سبويه ١٧٤/٢، وما يجوز للشّاعر في الضرورة ص ٣٢٥-٣٢٦، وضرائر الشعر ص ٢٣، وموارد البصائر ص ١٢٨.

١٠. ينظر: شرح أبيات سبويه ١٧٤/٢، وشرح المفصل ٤٢٠/٢، وشرح التصريح ٤٨٢/٢، وتاج العروس ٢٥/٨.

عدت هذه الظاهرة من قبيل الضرائر عند بعض النحويين^(١)، مثل: ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، قال: "إذا جُرَّت الياء بمن أو عن، وجبت النون؛ حفظاً للسكون؛ لأنه الأصل فيما ينون، وقد تُترك في الضرورة^(٢)"^(٣). فنون الوقاية تلزمهما بالتشديد (مَنِي، وعَنِي)، وقد ورد حذفها تخفيفاً في قول الشاعر^(٤): [المديد]

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنْي

ولم يرد عليها شاهد ثري؛ حتى إن البيت السابق دارت حوله الشُّكوك:

- قال ابن النّاذم (ت ٦٨٦هـ): "أَمَّا (من)، و(عن) فلا بدَّ معهما من التّون، نحو: مني وعني، إلا فيما ندر من إنشاد بعض النّحويين"^(٥).

- قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): "وفي النّفس من هذا البيت شيء؛ لأنّا لم نعرف له قائلاً ولا نظيراً، ولا اجتماع الحذف في الحرفين فيه"^(٦)؛ ولعلّ مدار شكهما أنّه قد اجتمع في البيت الحرفان: من، وعن على حذف نون الوقاية منهما^(٧).

٤. ظاهرة (الفصل بين التمييز والمميز بالظرف والجار والمجرور).

اتفق النّحويون أنّ هذه الظاهرة لا تجوز إلا في ضرورة الشعر^(٨)، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): "ولو قال: أتاكَ ثلاثون اليوم درهمًا كان قبيحًا في الكلام"^(٩). ولم يكن لها نظير ثري - حسب علمي -؛ وبذلك تعدّ ضرورة.

٥. ظاهرة (الفصل بين "م" ومجزومها).

عدت من الضرائر^(١٠)، ولم يكن لها نظير ثري - حسب علمي -؛ وبذلك تعدّ ضرورة.

١. ينظر: الكتاب ٣٧٠/٢، والتّذييل والتّكميل ١٨٧/٢، والجنى الدّاني ص ٢٤، والمقاصد الشّافية ٣٣٥/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

٢/٦١، وخزانة الأدب ٣٨١/٥، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاس ص ٦١.

٢. أجاز البعض هذا الحذف في الكلام، مثل: الجزوليّ. ينظر: المقدمة الجزولية في النّحو ص ٦٢-٦٣.

٣. تلخيص الشّواهد وتلخيص الفوائد ص ١٠٦.

٤. لم أقف على قائله. ينظر: شرح كتاب سيبويه؛ للسّيرافيّ ٧٣/١، وشرح التّسهيل ١٣٨/١، وارتشاف الضّرْب ٦٥/١، والجنى الدّاني ص ١٥١.

٥. شرحه؛ للألفية ص ٤٤.

٦. تلخيص الشّواهد وتلخيص الفوائد ص ١٠٦.

٧. ينظر: حاشية إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١٨٨/١.

٨. ينظر: الكتاب ١٥٨/٢، والمقتضب ٥٥/٣، ومجالس ثعلب ص ٤٢٥.

٩. الكتاب ١٢٣/١.

١٠. ينظر: ضرائر الشعر ص ١٥٧، ومغني اللبيب ص ٣٦٦.

٦. ظاهرة (دخول "حتى" على الضمير، وجزها له).

عدت من الضرائر^(١)، قال البغدادى (ت ١٠٩٣هـ): "... والأحسن أن يقول ضرورة فإنه لم يرد في كلام منشور^(٢)، وقال الآلوسى (ت ١٣٤٢هـ): "وهو من الضرائر الشعرية، ولم يرد في كلام منشور^(٣)".

ومن الظواهر التي حملت على الضرائر، ووردت في نظائر نثرية، مثل:

■ ظاهرة (إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل): عد بعض التحوين هذه الظاهرة من الضرائر^(٤)، مثل: أبي حيان

(ت ٧٤٥هـ) - في أحد قوله^(٥) -، والسمن الحلبي (ت ٧٥٦هـ)^(٦). وورد هذا الاستعمال في النثر، مثل:

- ﴿حِجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران: ٩٧]^(٧).
- قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)^(٨): ﴿ذَكَرْ رَحِمْتَ رَبَّكَ عَبْدُهُ زَكَّرَنَا﴾ [سورة مريم: ٢]^(٩).
- قراءة ابن أبي علبه (ت ١٥٢هـ)^(١٠): ﴿تَخَافُوهُمْ كَخِيفَتَكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [سورة الروم: ٢٨]^(١١).

١. ينظر: ضرائر الشعر ص ٢٤٠، والمساعد ٢/٢٧٣.

وأرجع علة الإدخال إلى: أنهم حكموا لها بحكم (إلى) بدلاً من حكمها؛ لأن معنهما واحد، وهواتهاء الغاية؛ فجر بها المضمر، كما جر بـ (إلى).

٢. خزنة الأدب ٩/٤٧٤.

٣. الضرائر وما يسوغ للشاعر ص ١٩٧-١٩٨.

٤. وأجاز الجمهور ورودها نثراً، مثل: سيبويه، وابن جني، وابن السيد البطلوسي، وابن مالك. ينظر: الكتاب ١/١٩٠، والمقتضب ١/٢١، والأصول في النحو ١/١٣٨، واللمع ص ١٩٧، وأما ابن الشجري ٢/١١١-١١٢، والحرر الوجيز ١/٤٧٧، وشرح التسهيل ٣/١١٨-١١٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٧١، والمقرب ١/١٣٠، وتوضيح المقاصد ٢/٨٤٧، ومغني اللبيب ص ٦٩٤. ويتضح أن هذه الظاهرة:

- قليلة الورد بالنسبة إلى استعمال المصدر مضافاً إلى الفاعل ناصباً للمفعول به بعده.
- أكثر التحوين أجازوا هذه الظاهرة شعراً ونثراً - ولم يعدّها مصنّفوا الضرائر منها -، واحتجوا إلى ما ذهبوا إليه بالشواهد النثرية.
- ٥. قال أبو حيان: "أما من حيث اللفظ فإن إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به قليل في الكلام، ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر، حتى زعم بعضهم أنه لا يجوز إلا في الشعر". البحر المحيط ٣/٢٧٦.
- وفي موضع آخر حمل: ﴿تَخَافُوهُمْ كَخِيفَتَكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [سورة الروم: ٢٨]، قال: "ولا يُجِبُّ في إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل". ٨/٣٨٨.

٦. ينظر: الدر المصون ٣/٣٢٢.

٧. على تقدير: "ولله على الناس أن يحج البيت من استطاع". شرح التسهيل ٣/١١٨.

وقال ابن مالك في الموضع نفسه: "والمشهور جعل (مَنْ) بدلاً من (الناس)".

٨. ينظر: معجم القراءات ٥/٣٣٣-٣٣٤.

٩. ينظر: شرح التسهيل ٣/١١٨.

١٠. سبق الوقوف عليها.

قيل: (ابن أبي علبه) تحريف، والصواب: ابن أبي عبيدة.

١١. ينظر: البحر المحيط ٣/٢٧٦.

- حديث الرسول - ﷺ - ^(١): "وَجَّحَ الْبَيْتَ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا" ^(٢).

- قول العرب: "عَمَّرَكَ اللَّهُ" ^(٣).

يمنع القول بالضرورة.

■ ظاهرة (الفصل بين المضاف والمضاف إليه بسائر الأسماء التي ليست ظروفًا ولا مجرورات): أجاز الكوفيون ^(٤) هذه الظاهرة في الضرورات؛ "لأنَّ العرب قد استعملته كثيرًا في أشعارها" ^(٥)، و ^(٦)لجئته في قراءة أحد القراء السبعة ^(٧): ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٧] بنصب (أولادهم)، وجر (شركائهم)؛ "ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: (أولادهم)، والتقدير فيه: (قتل شركائهم أولادهم)" ^(٨). فوجود هذه القراءة يمنع إطلاق مصطلح الضرورة على هذا الاستعمال.

■ ظاهرة (تسكين عين الكلمة إذا كانت مفتوحة): عدّها ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، والقرّاز القيرواني (ت ٤١٢هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ضرورة ^(٩). وهذا التسكين قرأ به أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) ^(١٠): ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [سورة البقرة: ١٠]؛ وبذلك لا تعد ضرورة.

■ ظاهرة (تمييز "المائة" الجمع المجرور): عدّها بعض النحويين من الضرورات، مثل: المبرد (ت ٢٨٦هـ) ^(١١). وهذه الكيفية وردت في قراءة حمزة (ت ١٥٦هـ)، والكسائي (١٨٩هـ)، وغيرهما ^(١٢) لقوله - تعالى - ﴿ثَلَاثَةَ سِنِينَ﴾ [سورة الكهف: ٢٥]؛ وبذلك لا تعد ضرورة.

وإذا صادف ورود الظاهرة المحمولة في الشعر على الضرورة في الأمثال، أو في أسلوب ثري سجع، وثبت أنها لم ترد في غيرهما من أنواع النثر؛ فلا يعدّ مسوغاً لخروج الظاهرة من الضرورات.

١. ينظر: المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبيل ٢٣/١.

٢. ينظر: شرح التسهيل ١١٨/٣.

٣. ينظر: المصدر السابق ١٩٧/٣.

٤. ويرى البصريون أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر. ينظر: الإنصاف ٣٥٢/٢.

٥. الإنصاف ٣٥٢/٢.

٦. ورد الفصل بينهما في النثر؛ فقد "حكى الكسائي عن العرب: هذا غلام والله زيد، وحكى أبو عبيدة، قال: سمعت بعض العرب يقول: إنَّ الشاةَ لَتَجَزَّ فتسمع صوت - والله - ربّها؛ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: (والله)، وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أولى". المصدر السابق.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. الإنصاف ٣٥٢/٢.

٩. ينظر: ضرورة الشعر ص ١١٨، والمحاسب ٥٣/١، والمنصف ٢١/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٨٩، وضرائر الشعر ص ٦٥، وموارد البصائر ص ١٧٥. وأرجعوا علة الحذف إلى التخفيف.

١٠. ينظر: المحاسب ٥٣/١، ومعجم القراءات ٤٣/١.

١١. ينظر: المقتضب ١٧١/٢.

١٢. سبق الوقوف عليها.

والمأمل في نصوص التحوين في الضرائر يجد بعضاً منهم اعتمد على معيار (الكثرة) في الشعر، كمسوّج لحمل الظواهر على الضرورات، مثل: ما جاء في ضرائر الشعر؛ لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ):

- في ظاهرة (استعمال بعض حروف الحذف موضع بعض)^(١)، قال بعد أن أورد قوله -تعالى- ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾ [سورة البقرة: ١٠٢]: "وإنما أورد هذا النوع في الضرائر، وإن كان قد جاء في الكلام؛ لأنّ بجيئه في الشعر كثير واسع، وبعيئه في الكلام قليل لا يجوز القياس عليه"^(٢).
- في ظاهرة (حذف حرف النداء من اسم الجنس)^(٣)، قال: "هو في الشعر كثير. وقد جاء شيء منه في الكلام، قالوا: (اقتد مخنوق، وأطرق كرا، وأصبح ليل). إلا أنّ ما جاء منه شاذ يحفظ، ولا يقاس عليه"^(٤).
- في ظاهرة (وضع الفعل موضع المصدر، على تقدير حذف "إن"، وإرادة معناها من غير إبقاء عملها)، قال: "وقد يجيء مثل هذا في الكلام، نحو قولهم^(٥): (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه). إلا أنّ ذلك يقل في الكلام، ويكثر في الشعر؛ فلذلك أوردناه في جملة ما يختص به الشعر"^(٦).

والحقيقة: هذا المعيار لا يعدّ أصلاً في الضرائر؛ لأنّ:

١. (قلة النظائر في الكلام، وكثرتها) تختلف من نحوي لآخر، بحسب ما تجتمع لديه الشواهد، مثل:
- ظاهرة (استعمال بعض حروف الحذف موضع بعض): التي حملها ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) على الضرورة؛ لكثرتها في الشعر، جمع الدكتور محمد عظيمه من القرآن فقط نظائر عديدة على ما ظاهره أنّ حرف الحذف واقع فيه موقع غيره^(٧).
- ظاهرة (حذف حرف النداء من اسم الجنس): التي حملها ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) أيضاً على الضرورة؛ لكثرتها في الشعر، يرى المرادي (ت ٧٤٩هـ) فيها أنّ من "الإنصاف القياس على اسم الجنس؛ لكثرتة نثراً ونظماً"^(٨).
٢. معيار (الكثرة في الشعر) نسبي؛ فكما يعده البعض مسوّغاً للحمل على الضرورة، لا يعده آخرون كذلك.
- من التحوين من يعده مسوّغاً لإجازة الظواهر في الكلام، قال السيوطي (ت ٩١١هـ) في ظاهرة (حذف نون التوكيد الثقيلة): "وتدخل كثيراً، وقيل: لزوماً المضارع التائي إمّا الشرطيّة، نحو: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ [سورة الزخرف: ١٠٦].

١. سبق الوقوف عليها.

٢. ص ١٨٧.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. ص ١٢٢.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. ص ٢٠٦.

٧. ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ص ٤٣٣-٤٤٥.

٨. توضيح المقاصد والمسالك ١٠٥٦/٢.

[٤١] ﴿وَأَمَّا يَنْزِعُكَ﴾ [سورة الأعراف: ٢٠٠] ولم يقع في القرآن، إلا مؤكداً بالنون، ومن ثم قال المبرد والزجاج: إنها لازمة، لا يجوز حذفها، إلا في الضرورة، كقوله^(١): [الكامل]

***إمّا ترى رأسي تغير لونه... ***

ولكنه حذفها في الشعر، قال سيبويه والجمهور: بجوازه في الكلام^(٢).

- منهم من يميز الظاهرة في الشعر، بدون أن يحملها على الضرورة، مثل:

أ. ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): في ظاهرة (حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط) عدّها مما "يكثّر استعماله في الشعر، ويقلّ في غيره"^(٣)، وهو ما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة^(٤).

ب. الرضي (ت ٦٨٦هـ): في ظاهرة (حذف ضمير الشأن)، قال: "وأما ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثيراً... أما في غير الشعر ففيه خلاف، والأصح جوازه قليلاً"^(٥).

٣. وجود نظائر نثرية على الظواهر من القراءات، أو الحديث الشريف، أو كلام العرب إذ لم يمكن توجيهها على وجوه بعيدة عن حمل الضرورة؛ فهي تصوير للغة من لغات العرب الخارجة عن الأصل الشائئ، والتي استعملت نثراً ونظماً، وظهورها في شعر الفحول أكثر؛ لأنّ "كثيراً ما تحرّف فيه الكلم عن أبيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله"^(٦).

• "فيما يحتاج به".

قال السيوطي: يحتاج بـ"كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله - تعالى -، وهو القرآن، وكلام نبيه - ﷺ - وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة"^(٧).

• "ولم تكن في حقيقتها لغة من لغات العرب".

ذكر البطلوسي (ت ٥٢١هـ) أنّ الظاهرة إذا استبدّ بها الشعر تُسمّى (ضرورة)، وإذا كانت مستعملة في الكلام، تُسمّى (لغة)^(٨). وهذا معيار فرق مناسب، لكن مع الأخذ بثلاثة اعتبارات، وهي:

أولاً: أنّ الظاهرة قد تكون ضرورة شعرية مع كونها لغة لبعض العرب؛ لأنّ بعض الظواهر اللهجية لا تقع إلا في نظم الشعر، مثل:

١. قائلة: حسان بن ثابت. لم أقف عليه في النسخة التي بين يدي. ينظر: الصحاح ١٨١٧/٥، ولسان العرب ٦١٧/١١، وشرح أبيات مغني اللبيب

٢٧١/٥. عجز البيت: *شُطّاً فأصبح كالنّعام المجلّ*

٢. همع الهوامع ٦١٣/٢.

٣. شواهد التوضيح والتصحیح ص ١٩٢.

٤. المصدر السابق.

٥. شرحه؛ للكافية ٣٧٤/٤ - ٣٧٥.

٦. الخصائص ١٩١/٣.

٧. الاقتراح ص ٣٩.

٨. ينظر: الحلال في إصلاح الحلال ص ٣٩٢.

- ظاهرة (إتمام مفعول من الأجوف): عدّ المبرد إتمام الياثي من الضرائر، قال: "إذا اضطرَّ شاعرٌ جاز له أن يردَّ (مبيعا)، وجميعُ بابه إلى الأصل فيقول: مَبْيُوعٌ، كما قال علقمة بن عبدة^(١): [البسيط]

حَتَّى تَذْكُرَ بَيْضَاتٍ وَهَيْجَهُ
يَوْمَ الرِّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ^(٢).

وأجمع البصريون أنه لا يمكن صياغة اسم المفعول من الواوي^(٣). وقال ابن المؤدب (ت ٣٣٨هـ): "إلا في نادر الحال"^(٤). لكن المبرد يرى أن الإتمام في الأجوف الواوي من الضرائر، قال: "ولست أراه مُمْتَنَعًا عند الضرورة"^(٥).

وحكى الجوهري (ت ٣٩٣هـ) أن إتمام الياثي لغة لبعض العرب^(٦). وقال الأزهري (ت ٩٠٥هـ): "وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو، سمع ثوب مصوون"^(٧). ونقل أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) عن الكسائي (ت ١٨٩هـ) أن إتمام مفعول الواوي لغة بني يربوع، وبني عقيل^(٨)، وعن ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ)، وابن سيده (٤٥٨هـ): هي تميمية^(٩).

وقد نسب المازني (ت ٢٤٧هـ)^(١٠)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)^(١١)، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)^(١٢)، إتمام مفعول من الياثي، و الواوي إلى بني تميم^(١٣).

- ظاهرة (فتح نون التثنية في حالتي النصب والجر).

١. شرح ديوانه ص ٣٩.

الشاهد: (مغيوم). جاء على الأصل بإتمام الباء.
مع اختلاف في ألفاظ عجز البيت.

يَوْمُ رِذَاذٍ عَلَيْهِ الرَّجُ مَغْيُومٌ

٢. المقتضب ١/١٠١.

٣. قال سيبويه: "ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأنَّ الواوات أثقل عليهن من الياءات". الكتاب ٤/٣٤٩. وينظر: ارتشاف الضرب ١/٦٨.

٤. دقائق التصريف ص ٢٧١.

٥. المقتضب ١/١٠٢.

ونُسب إليه: أنه أجاز القياس في ذوات الواو على ما ورد منه. ينظر: ارتشاف الضرب ١/٦٨.

٦. ينظر قوله في ارتشاف الضرب ١/٣٠٨.

٧. شرح التصريح ٢/٧٥٠.

٨. ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٠٨.

٩. ينظر: المحكم ٩/٤٣٩، ولسان العرب ١٣/٢٥٠، ودقائق التصريف ص ٢٧١-٢٧٢.

لا تناقض في عزوها إلى تميم - كما جاء في المحكم و اللسان - "والسبب في ذلك أن بني يربوع: بطن من حنظلة من تميم، كما جاء في نهاية الأرب. فتلك الصيغة في تميم وفي إحدى بطونها وهم يربوع، وأما عزوها لعقيل: فعقيل غير تميم، ولكن مساكنها كانت عن كثب من مساكن تميم، فلا غرو أن تأثرت عقيل بمجاورهم من تميم في تلك الصيغة، ثم إن عقيلًا من القبائل المتبدية كميم، فتجمعهم رابطة البدواة، وأهل البدو تتقارب لهجاتهم وتسير على نسق واحد إلى حد ما". اللهجات العربية في التراث ٢/٥٢٩-٥٣٠.

١٠. ينظر قوله في المنصف ١/٢٨٣.

١١. ينظر: الخصائص ١/٢٦١-٢٦٢.

١٢. ينظر: شرح الملوكي في التصريف ص ٣٥٣.

١٣. ينظر: المنع ١/٣٠٠، وارتشاف الضرب ١/٣٠٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٤/٣٩٠، ولسان ١٣/١٦٧-٢٥٠، واللهجات العربية في التراث ٢/٥٢٩، والدراسات اللهجية والصوتية ص ١٩٦-١٩٨، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص ١٩١.

عدت هذه الظاهرة من قبيل الضرائر^(١)، قال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في فصل البديل: "تحريك نون التثنية بالفتح بدل الكسر، ولا يكون ذلك إلا في النصب وخفض؛ طلباً للتخفيف، نحو قوله^(٢): [الطويل]

عَلَى أَخُوذَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَةً
فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبٌ"^(٣).

ولم يحز البصريون في النون إلا الكسر^(٤)؛ بينما أجاز الكسائي (ت ١٨٩هـ)، والفراء (ت ٢٠٧هـ) فيها الفتح؛ لأنهما يريان في فتحها لغة؛ قال الكسائي: هي لغة لبني زياد بن فقعس^(٥). وقال الفراء: لغة لبني أسد^(٦). ولم أجد لها نظائر في الكلام التثري - حسب علمي -.

ثانياً: أن الحكم على الظاهرة بأنها لغة، متوقف على "الرؤاة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويتقي المظنون"^(٧)، مثل:

- ظاهرة (زيادة الكاف).

عدّها الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ) من الضرائر، ولم يعتبر للحكايات التي وردت عن العرب: "... ولعل ابن عصفور لم يلتفت إلى هذه الكلمات؛ لضعف سند ورودها، وقد تبعناه، وجعلناه زيادة الكاف من الضرائر"^(٨).

- ظاهرة (ردّ الهمزة في مضارع "رأى").

عدت من الضرائر عند النحويين، مثل: ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)^(٩)، والقزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ)، قال الأخير: "وما يجوز له، أي: للشاعر: ردّ الهمزة في الموضع الذي جرى على ألسنة العرب محققاً، وذلك أن الفعل المستقبل من (رأى) جرى على ألسنتهم غير مهموز تخفيفاً؛ فيقولون: هو يرى ذاك، فإذا احتاج الشاعر أجراه على أصله في الهمزة..."^(١٠). وتبعهما ابن عبد الحليم (ت ١١٣٨هـ)^(١١).

١. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النادر ص ١٦٠.

٢. قاله: حميد بن ثور. ديوانه ص ٥٥.

الشاهد: (أخوذَيْنِ). حُرِّكَتِ النون بالفتحة؛ بدلاً من الكسرة.

٣. ضرائر الشعر ص ١٦٩.

٤. ينظر: الكتاب ١/١٧، وارتشاف الضرب ٥٥٦/٢.

٥. فقعس: من أشهر بطون قبيلة أسد. ينظر: لهجة قبيلة أسد ص ١١.

٦. ارتشاف الضرب ٥٥٦/٢. وينظر: لهجة أسد ص ١٥٤.

٧. الصّاحبي ص ٣٤.

قال محمد الخضر حسين: "والذي يشترط فيه الصدق هو من ينقل عن العرب أنفسهم، كالأزهري في التهذيب، أو من ينقل عن الثقة الذي ينقل عنهم، كالجوهري صاحب الصحاح". من وثق من علماء العربية ومن طعن فيه ص ٥٢.

٨. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النادر ص ٣٢٣.

٩. ينظر: شرح الملوكي في التصريف ص ٣٧١-٣٧٢. وأرجعوا علة الزيادة إلى (الرد إلى الأصل).

١٠. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١١٩-٢٠٠.

١١. ينظر: موارد البصائر ص ١٣٦.

وأثبت الثقة: أنها لغة عن العرب؛ فقد نقل سيبويه (ت ١٨٠هـ) عن أبي الخطاب (ت ١٧٧هـ): أن مجيء (أرأى) على الأصل سمع من العرب الموثوق بهم؛ قالوا: قد أرأهم^(١). وقد عزا ابن منظور (ت ٧١١هـ) هذه الظاهرة إلى تيم الرباب^(٢).

- ظاهرة (عدم جزم الفعل المعلن).

عدّ عدد كبير من التحوين عدم جزمه من الضرائر^(٣)، وذكر البغدادي (١٠٩٣هـ) أن هذا هو "الصحيح، وأنه ليس لغة، ولا أعلم من قاله غير الزجاجي، ولا سند له فيه"^(٤).

وما ذهب إليه البغدادي غير صحيح؛ لأن الفراء (ت ٢٠٧هـ) قبله أشار إلى أن هذه الظاهرة لغة، قال: "وإن شئت جعلت (تخشى) في موضع جزم، وإن كانت فيها الباء؛ لأن من العرب من يفعل ذلك"^(٥).

وقوله: "من العرب" بدون تصريح باسم القبيلة الوارد عنها هذه الاستعمال؛ يدل على وجودها في أكثر من قبيلة. يقوي ذلك:

- استشهاده بعد قوله هذا بيتين من شعر قبيلة بني عبس من قيس، وبني حنيفة من بكر بن وائل من ربيعة.
- قول أبي منصور الهروي (ت ٣٧٠هـ): "الباء الساكنة تترك على حالها في موضع الجزم في بعض اللغات"^(٦).

- ظاهرة (حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة).

ردّ أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) على من عدّ هذه الظاهرة من قبيل الممنوع، أو قصرها على الضرورة بحكاية أبي عمرو أنها لغة تميمية، قال: "وإذا ثبت نقل أبي عمرو، أن ذلك لغة تميم، كان ذلك حجة على المذهبين"^(٧).

- ظاهرة (تشديد ميم "فم").

عدّها ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في (المقرب) من الضرائر، قال: "وقد تشدد في الضرورة نحو قوله^(٨): [الرجز]

يَا لَيْتَهَا قَدْ خَرَجَتْ مِنْ فِيهِ حَتَّى يَمُودَ الْبَحْرُ فِي أُسْطُمِهِ"^(٩).

قال أبو حيان (ت ٧٤٥هـ): وليس التشديد كما زعم؛ فقد نقل يعقوب، واللحياني التشديد، وأن اللحياني نقل أنه جمع على (أفام)، فعلى هذا التشديد لغة، لا ضرورة^(١٠).

١. ينظر: الكتاب ٥٤٦/٣.

٢. ينظر: لسان العرب ٢٩٣/١٤.

٣. سبق الحديث عنها.

٤. خزنة الأدب ٣٦١/٨.

٥. معاني القرآن ١٦١/١.

٦. تهذيب اللغة ٤٨١/١٥.

٧. التذيل والتكميل ٢١٧/١.

٨. قائله: العجاج. ديوانه ٣٢٧/٢.

في الديوان:

يَمُودُ الْمَلِكُ

٩. ١٧٦/٢.

١٠. ينظر: التذيل والتكميل ١٨٧/١.

ثالثاً: أن يكون للظاهرة - التي حملت على أنها لغة - نظائر ثرية، مثل:

- ظاهرة (ثبوت التّون في بعض الأفعال الخمسة المجزومة): مثل قول الشاعر^(١): [البسيط]
لولا فوارسُ من ذُهلٍ وأسرُهُم يوم الصُّليفاء لم يوفونَ بالجارِ
- "قيل: ضرورة^(٢)، وقال ابن مالك: لغة^(٣)"^(٤). ولم يعثر لهذه الظاهرة على نظائر ثرية - حسب علمي -؛ فلماذا يرجح أنها من قبيل الضرائر.
- ظاهرة (الإشباع): قيل: أنها لغة معروفة، قال أبو زيد (ت ٢١٥هـ): "لغة لطبي أنظر أنطور، وإنما جاء في الشعر"^(٥). وقد وقفت على شواهد ثرية عديدة لهذه اللغة^(٦)؛ وبذلك لا تعدّ ضرورة.
- ظاهرة (تشديد الواو من "هو"، والياء من "هي"): نقل الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ) رأيي الحقيقين في هذه الظاهرة، قال: "والمحققون على أن كل ذلك من باب الضرائر الشعرية حتى عند همدان"^(٧). فعلى رأيهم هذا الاستعمال اللهجي لا يقع إلا في الشعر. وهذا التشديد قرأ به ابن عامر (ت ١١٨هـ)^(٨): ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [سورة البقرة ٢٩: ٢٩]؛ وبذلك لا تعدّ ضرورة.
- ظاهرة (قصر الممدود): أجاز معظم النحويين قصر الممدود في ضرورة الشعر^(٩)، وذكر اللحياني (ت ٢٢٠هـ)^(١٠) أن القصر لغة أهل الحجاز^(١١)، وقد جاء هذا القصر في قراءة ابن يعمر^(١٢): ﴿أَشِدًّا﴾ [سورة الفتح: ٢٩: ٢٩]؛ وبذلك لا تعدّ ضرورة.

١. لم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٦٦/٤، والجنى الداني ص ٢٢٦، ومغني اللبيب ص ٣٦٥، وشرح شواهد المغني ٦٧٤/٢، وخزانة الأدب ٣/٩.

٢. ينظر: ضرائر الشعر ص ٢٤١، والجنى الداني ص ٤٤، ومغني اللبيب ص ٣٦٥.

٣. قال ابن مالك: "فرّع الفعل بعد (لم)، وهي لغة القوم". شرح التسهيل ٢٨/١.

٤. مغني اللبيب ص ٣٦٥. وينظر: شرح المفصل ٨٧/٥.

٥. المخصص ١٠٩/١.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ١٧٩.

٨. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ١٢، ومعجم القراءات ٧٢/١.

٩. ينظر: اللهجات العربية في التراث ٦٦٢/٢.

١٠. بنظر: الإنصاف ٧٤٥/٢.

١١. بنظر: مختصر في شواذ القرآن ص ١٢، ومعجم القراءات ٧٢/١.

١٢. وغيره. سبق الوقوف على هذه الظاهرة.

١٣. ينظر: مختصر ابن خالويه ص ١٤٢، ومعجم القراءات ٦٦/٩.



الفصل الثالث: موقف النحويين من التنظير لضرائر الشعر بالقرآن.

موقف النحويين من التنظير لضرائر الشعر بالقرآن

بعد تحرير لوازم التنظير لضرائر الشعر بالقرآن في الفصل السابق؛ أقول:

لم أقف على تصريح لأحد من النحويين بوقوع الضرورة في القرآن؛ فهم متفقون نظرياً على أن "القرآن لا يحمل على الضرورة"^(١). لكن هذا الاتفاق لم يترجم تطبيقياً أمام ما ورد في القرآن نظيراً لما قصروه على الضرورة.

- فمنهم من كان موقفه مطرداً؛ بأنه: "ليس في القرآن ضرورة"^(٢). وتمثل هذا الموقف في صور أربع^(٣):

الصورة الأولى: نفي الضرورة عن الظاهرة؛ لثبوت نظيرها في القرآن.

الصورة الثانية: توجيه نظير الضرورة في القرآن إلى الشاذ، أو القليل، أو النادر.

الصورة الثالثة: منع توجيه القرآن على وجوه الضرائر.

الصورة الرابعة: تضعيف نظير الضرورة في القراءة، أو رده.

ومن أبرزهم^(٤):

١. ابن سلام (ت ٢٢٤هـ)^(٥).

منع توجيه (لَمَّا) في قوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لَيُوقِفْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [سورة هود: ١١١] على إبدال التَّوْنين ألفاً وصلاً؛ إجراء له مجرى الوقف؛ لأنه لا يجوز إلا في الشعر^(٦).

٢. الزَّجَّاج (ت ٣١١هـ).

أ. منع توجيه القراءات على وجوه حظر استعمالها، إلا في ضرورة الشعر، مثل:

- قراءة أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)^(٧): ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٥٤] بإسكان الهمز، قال: "وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسرة، وأحسب أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه^(٨)؛ لأن حذف الكسرة في مثل هذا، وحذف الضم إنما يأتي باضطراب من الشعر"^(٩).

١. الحجة في القراءات السبع ص ٣٥٨.

٢. شرح الكتاب ١/١٩٩.

٣. سبق الوقوف على هذه الصور في اللوازم.

٤. بنيت مواقفهم على ما توفر لي من مصنفاتهم.

٥. قال أبو سعد: كان أبو غنيد مؤدباً صاحب نحو، وعربية. سير أعلام النبلاء ٥٠١/٨.

٦. ينظر قوله في الدر المصون ٤٠٦/٦.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. ينظر: الكتاب ٢٠٢/٤.

٩. معاني القرآن وإعرابه ١٣٦/١.

- علق على قول الفراء (ت ٢٠٧هـ)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ^(١) في قوله - تعالى - ﴿ذُومِرَةٌ فِاسَتْوَى وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى﴾ [سورة النجم: ٦-٧] بأن: (هو) معطوف على الضمير المستتر في الفعل (استوى)، وهذا عند أهل اللغة لا يجوز مثله، إلا في الشعر ^(٢).

ب. رد القراءة نظيرة ما حظر على الضرورة، مثل:

- في ظاهرة (المطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار)، قال: "فأما الجر ^(٣) في ﴿الأرحام﴾ [سورة النساء: ١] فخطأ في العربية، لا يجوز إلا في اضطرار شعر ^(٤).

- في ظاهرة (حذف حركة الإعراب - الكسرة - من الحرف الصحيح)، قال: "قرأ حمزة ^(٥): ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [سورة فاطر: ٤٣] على الوقف، وهذا عند النحويين الحذاق لحن، إنما يجوز مثله في الشعر في الاضطرار ^(٦).

٣. ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ).

أ. منع توجيه التظير القرآني على وجوه الضرائر، مثل:

- منع توجيه قوله - تعالى -: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٦] - يقرأ بالتصحب والحفض ^(٧) - على وجه الضرورة، قال: "... والحجة لمن خفض: أن الله - تعالى - أنزل القرآن بالمسح على الرأس والرجل، ثم عادت السنة للغسل. ولا وجه لمن ادعى أن الأرجل مخفوضة بالجوار؛ لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر؛ للاضطرار، وفي الأمثال. والقرآن لا يحمل على الضرورة، وألفاظ الأمثال ^(٨).

- منع توجيه قوله - تعالى -: ﴿سلاسل﴾ [سورة الإنسان: ٤] - يقرأ بالتونين وتركه ^(٩) - على وجه الضرورة، قال: "والحجة لمن ترك التنوين، قال: هي على وزن (فعال). وهذا الوزن لا ينصرف، إلا في ضرورة شاعر، وليس في القرآن ضرورة ^(١٠).

ب. تقبيح القراءة نظيرة ما عدّ من قبيل الضرائر، مثل: تقبيحه لقراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ) ^(١١) لقوله - تعالى -: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٧]... والحجة لمن قرأه بضم الزاي: أنه دلّ بذلك على بناء

١. ينظر: معاني القرآن ٩٥/٣، وغريب القرآن ص ٤٢٧.

٢. معاني القرآن وإعراجه ٧٠/٥.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. معاني القرآن وإعراجه ٦/٢.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. معاني القرآن وإعراجه ٢٧٥/٤.

٧. قرأ ابن عامر ونافع وغيرهما بالتصحب، وقرأ أبو عمرو وحمة وغيرهما بالجر. ينظر: السبعة في القراءات ص ٢٤٢-٢٤٣، ومعجم القراءات ٢٣١/٢-٢٣٢.

٨. الحجة في القراءات السبع ص ١٢٩.

٩. سبق الوقوف عليها.

١٠. الحجة في القراءات السبع ص ٣٥٨.

١١. سبق الوقوف عليها.

الفعل لما لم يسم فاعله، ورفع به (القتل)، وأضافه إلى (شركائهم) فحفضهم، ونصب (أولادهم) بوقوع القتل عليهم، وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر...^(١).

٤. الفارقي (ت ٤٨٧هـ).

في كتابه (الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب)^(٢):

- منع التنظير لضرائر الشعر بالقرآن؛ بردّ قراءة عُمارة بن عَقِيل (ت ٢٣٩هـ)، قال: "روى أبو علي الفارسي عن أبي بكر السراج عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد أنه سمع عُمارة بن عَقِيل^(٣): ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [سورة يس: ٤٠] بنصب ﴿النَّهَارِ﴾، فقلت: له ما تريد؟، فقال: سابقُ النهار، قلت: فهلا قلته، قال: لو قلته لكان أوزن. وهذا كبير جداً، وما اختلف أصحابنا أن التّونين يسقط في ضرورة الشعر؛ لالتقاء السّاكّين^(٤).
- منع توجيه قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)^(٥) لقوله - تعالى -: ﴿وَكَذَلِكَ نُبْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنبياء: ٨٨] على وجه لا يستعمل إلا في ضرورة الشعر، وهو (إسكان لام الفعل الماضي)، قال: "ذكر أهل العلم فيه ثلاثة أوجه^(٦)، منهم من ذهب إلى نحو ما تقدم فقال: أراد (نُجِّيَ النجاء المؤمنين) فأقام المصدر مقام الفاعل، فرفعه في التقدير، ونزل الكلام على ما كان عليه قبل حذف الفاعل، وبناء الفعل للمفعول به، وهو ضعيف لما ذكرت لك في البيت، ولأنه لو أراد ذلك لوجب أن يفتح الياء، فيقول: (نُجِّيَ المؤمنين)، كما تقول: (حُلِّيَ زيد)، إذ هو فعل ماضٍ، وآخره مفتوح، ولا يحسن إسكانه، وحمله على الضرورة؛ إذ لا ضرورة في القرآن^(٧).

٥. ابن السّيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ).

نفي الضرورة عن الظاهرة؛ لورود نظيرها في القرآن، مثل: ظاهرة (حذف التّونين؛ لالتقاء السّاكّين)، قال: "... لا يعدّ ضرورة شاعر؛ فقد قرأ القراء^(٨): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص: ١-٢]، وقرأ أبو عمرو بن العلاء^(٩): ﴿عَزَّزِرَ ابْنُ اللَّهِ﴾ [سورة التّوبة: ٣٠]"^(١٠).

٦. ابن عطية (ت ٥٤٢هـ).

١. الحجة في القراءات السبع ص ١٥١.

٢. طبع الكتاب أولاً بعنوان: (توجيه إعراب أبيات ملفزة الإعراب)؛ للمؤلف: الرّماني (ت ٣٨٤هـ)، بتحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السّورية - دمشق، ١٩٥٨م. ثمّ تبين للمحقق أنّ الكتاب للفارقي؛ فأعاد نشره بهذا العنوان وبهذه النسبة. ينظر: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٣٧-٣٩.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. ص ٥٧-٥٨.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. ارتضى الوجهين الآخرين.

٧. ص ٩٤.

٨. سبق الوقوف عليها.

٩. سبق الوقوف عليها.

١٠. كتاب الحلال في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ٣٨١-٣٨٢.

أ. منع توجيه التّظهير القرآني على وجوه الضرائر، مثل: منع توجيه (ما) في قراءة^(١): ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [سورة النساء: ٣٤] "أن تكون (ما) مصدرية، على أن تقدير الكلام: (بما حفظ الله)، ويحذف الضمير، وفي حذفه قبح لا يجوز إلا في الشعر..."^(٢).

ب. ضعف نظير الضرورة في القراءة، مثل: تضعيفه قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)^(٣)، قال: ﴿وَكذلكَ زَيْن﴾ [سورة الأنعام: ١٣٧] بضم الزاي، ﴿قَتْلُ﴾ بالرفع، ﴿أولادهم﴾ بنصب الدال، ﴿شركائهم﴾ بحذف الشراء، وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف (القتل) إلى الفاعل، وهو (الشركاء)، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يميزون الفصل بالظروف في مثل هذا، إلا في الشعر... فكيف بالمفعول في أفصح الكلام؟^(٤).

٧. المرادي (ت ٧٤٩هـ).

نفى الضرورة عن الظاهرة إذا ثبت نظيرها في القرآن في (توضيح المقاصد والمسالك)، مثل:
أ. نفى الضرورة عن ظاهرة (إضمار الفعل بعد لو)؛ لورودها في القرآن في قوله - تعالى -: ﴿لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [سورة الإسراء: ١٠٠]^(٥).

وقال في (الجنى الداني) - أيضاً -: "والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة، والتأدير. بل يكون في فصيح الكلام، كقوله - تعالى -: ﴿قُلْ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [سورة الإسراء: ١٠٠] حذف الفعل؛ فانفصل الضمير"^(٦).
ب. نفى الضرورة عن ظاهرة (إضافة "مائة" إلى المعداد الجمع)؛ لورودها في قراءة^(٧): ﴿ثَلَاثَةَ سِنِينَ﴾ [سورة الكهف: ٢٥]، قال: "... وقال المبرد: هو خطأ في الكلام، وإنما يجوز في الشعر؛ للضرورة. وكلامه مردود بالقراءة المتواترة"^(٨).

٨. تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ).

نفى الضرورة عن الظاهرة؛ لثبوت نظيرها في القرآن، مثل: نفيه الضرورة عن ظاهرة (حذف العائد من جملة الخبر)؛ لورودها في قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)^(٩): ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [سورة الحديد: ١٠]^(١٠).

١. ينظر: المحتسب ١/١٨٨، ومعجم القراءات ٢/٦٣.

٢. المحرر الوجيز ٢/٤٧.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. المحرر الوجيز ٢/٣٤٩-٣٥٠.

٥. ينظر: ٣/١٣٠٠.

٦. ص ٢٧٩.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. ٣/١٣٢٤.

٩. سبق الوقوف عليها.

١٠. ينظر: أحكام (كل) وما عليه تدل ص ٥٩.

٩. السَّعِينِ الحَلْبِيِّ (ت ٧٥٦هـ).

- أ. يرى أَنَّ (الحَفْضَ بِالْجَوَارِ)^(١) "لا ينبغي أَنْ يُخْرِجَ عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ - تعالى -"^(٢).
- ب. حمل نظير الضرورة في القرآن على الشَّاذِّ، والقليل، والنَّادر، مثل:
- عَدَّ ظاهرة (إثبات ألف "ما" الاستفهامية المجرورة) من قبيل الضرورة، وحمل نظيرها في قوله - تعالى -: ﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [سورة الأعراف: ١٦] على الشُّذُوزِ، "كقولهم: عَمَّا تَسْأَلُ؟ ..."^(٣).
- وفي موضع آخر حمل نظيرها على القليل، قال: "... وقرأ عبد الله وأبي وعكرمة (عَمَّا) بإثبات الألف. وقد تقدَّم أنه يجوز ضرورة، أو في قليل من الكلام. ومنه^(٤): [الوافر]
- على ما قام يَشْتَمْنِي لَيْمٌ كخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ"^(٥).
- عَدَّ ظاهرة (القلب) من الضرائر، ونظيرها في القرآن حمله على النَّادر، قال تعالى: ﴿وَمَثَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذِّبْيِ نُثِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بِكُمْ عَمِي فَمَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٧١] ... وقيل التقدير: ومثل الذين كفروا في عدم فهمهم عن الله ورسوله، كمثل المنعوق به من البهائم التي لا تفقه من الأمر والنهي غير الصَّوت، فيراد بالذي ينطق الذي يُنطق به ويكون هذا من القلب ... القلب لا يقع على الصَّحيح، إلا في ضرورة، أو ندور^(٦).
- ج. منع توجيه القراءات على وجوه الضرائر، مثل:
- منع توجيه (مَنْ) في قوله - تعالى -: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران: ٩٧] إلى أنها "فاعل بالمصدر وهو (حجَّ)، والمصدر مضاف لمفعوله، والتقدير: (ولله على الناس أن يحجَّ من استطاع منهم سبيلاً البيت)"; لأنه "لم يحجَّ إلا في ضرورة ... وقد جَوَّزه بعضهم في الكلام على ضعف، والقرآن لا يحمل على ما في الضرورة ولا على ما فيه ضعف"^(٧).
- منع توجيه (حَتَّى) في قوله - تعالى -: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٦] إلى أنها جارة للضمير؛ لأنه من قبيل الضرورة، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٦] ... هل يجوز أن تكون هذه المسألة من باب التنازع أم لا؟ ... والجواب: أنه لا يجوز عند الجمهور لأمر لفظي من جهة الصَّنَاعَةِ لا معنوي، فإننا لو جعلناه

١. قال القَزَّازُ القيرواني: "وما يجوز له: الحَفْضُ عَلَى الْجَوَارِ". ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٩٠.

٢. الدُّرُ الْمَصُونُ ٤/٢١٢.

٣. المصدر السَّابِقُ ٥/٢٦٥.

٤. سبق الوقوف عليه.

٥. المصدر السَّابِقُ ١٠/٦٤٧.

٦. المصدر السَّابِقُ ٢/٢٣١.

٧. المصدر السَّابِقُ ٢/٣٢١-٣٢٢.

من التنازع، وأعملنا الأول مثلاً لاحتاج الثاني إليه مضمراً على ما تقرر، وحينئذ يلزم أن (حتى) تجزئ المضمرة، و (حتى) لا تجزئ إلا في ضرورة شعر...^(١).

- منع توجيه قراءة أبي عمرو (ت ١٥٨هـ)^(٢) لقوله - تعالى - ﴿حَتَّىٰ إِذَا آذَرُكُمُ﴾ [سورة الأعراف: ٣٨] إلى "قطع همزة الوصل". قال ابن جني: هذا مشكل، ومثل ذلك لا يفعله ارتجالاً، وكأنه وقف وقفة مستنكر، ثم ابتداءً فقطع. قلت: وهذا الذي يُعتقد من أبي عمرو، وإلا فكيف يقرأ بما لا يثبت إلا في ضرورة الشعر في الأسماء؟...^(٣).
١٠. ابن هشام (ت ٧٦١هـ).

منع التنظير لضرائر الشعر بالقرآن بصور مختلفة:

- أ. نفى الضرورة عن الظاهرة؛ لثبوت نظيرها في القرآن، مثل: نفيه الضرورة عن ظاهرة (حذف النون من "لن" في حال الجر): لورود نظيرها في قراءة نافع (ت ١٦٩هـ)^(٤) لقوله - تعالى - ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [سورة الكهف: ٧٦] بنون واحدة، قال: "وأما قول سيبويه: إن ترك النون مع (لن) ضرورة؛ فمردود بالقراءة"^(٥).
- ب. يرى أن ما حظر استعماله "في الشعر، وفي نادر من الكلام، وما هذا سبيله لا يُخرج عليه كتاب الله - تعالى - الذي نزل بأفصح اللغات وأرجح العبارات، وألطف الإشارات"^(٦).
- ج. حمل نظير الضرورة في القرآن على القليل، أو النادر، مثل:
- حمله ظاهرة (حذف العائد من جملة الخبر) على الضرورة، ووجه نظيرها قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)^(٧) لقوله - تعالى - ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [سورة الحديد: ١٠] إلى القليل^(٨).
- حمله ظاهرة (إثبات ألف "ما" المجرورة) على الضرورة، ووجه نظيرها قراءة^(٩): ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [سورة النبأ: ١] إلى النادر^(١٠).
- د. منع توجيه القراءات على وجوه الضرائر، مثل:

١. الدر المصون ١٣/٦.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. الدر المصون ٣١٤/٥.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ١٠٧.

٦. مسألة تذكير الحكمة في تذكير قريب ص ٦٥-٦٦.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. ينظر: مغني اللبيب ص ٧٩٦.

٩. سبق الوقوف عليها.

١٠. ينظر: المصدر السابق ص ٣٩٤.

- منعه توجيه الفعل ﴿نَجِي﴾ في قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ) لقوله - تعالى - : ﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنبياء: ٨٨] بنون واحدة^(١) إلى أنه فعل ماضٍ؛ لأنه "لو كان كذلك لكان آخره مفتوحاً، والمؤمنين مرفوعاً. فإن قيل: سكنت الياء للتخفيف، كقوله^(٢): [البسيط]

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِيَ لَكُمْ

وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل. قلنا: الإسكان ضرورة، وإقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتعة بل إقامة ضمير المصدر ممتعة، ولو كان وحده؛ لأنه مبهم^(٣).

- منعه توجيه (ما) التانيية في نحو قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا تَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ [سورة الجاثية: ٢٥] إلى أنه جواب على إضمار الفاء، مثل قوله - تعالى - : ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ [سورة البقرة: ١٨٠]؛ لأنَّ الفاء لا تحذف، إلا ضرورة، كقوله^(٤): [البسيط]

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا^(٥).

- منعه توجيه ﴿أَكْهَرْتُمْ﴾ [سورة آل عمران: ١٠٦] إلى حذف الفاء من جواب الشرط؛ لأنه "ضرورة"^(٦).
- منعه توجيه قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)، وغيره لقوله: ﴿يَضْرِبُكُمْ﴾ في قوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرِبْكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [سورة آل عمران: ١٢٠] "على حدِّ قوله^(٧): [الرجز]

إِنَّكَ إِنْ يَضْرَعُ أَخُوكَ تَضْرَعُ

فخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر، والصواب: أنه مجزوم، وأنَّ الضمة إتياع. . .^(٨).

١١. الدماميني (ت ٨٢٧هـ).

ففي الضرورة عن الظاهرة إذا ثبت نظيرها في القرآن، مثل:

١. ﴿نُجِي﴾. ينظر: السبعة في القراءات ص ٤٣٠، و معجم القراءات ٤٨/٦.

٢. قائله: جرير. لم أقف عليه في نسخة ديوانه التي بين يدي. ينظر: المحتسب ١/١٤٠، وضرائر الشعر ص ٦٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٦/٨. الشاهد: (رَضِيَ). والأصل: رَضِيَ.

عجزه:

*** ماضِي الْعَزِيمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنْفٌ ***

٣. مغني اللبيب ص ٨٧٨.

٤. سبق الوقوف عليه.

٥. ينظر: المصدر السابق ص ١٣٣.

٦. المصدر السابق ص ٨٠.

٧. سبق الوقوف عليه.

٨. المصدر السابق ص ٧١٧.

أ. نفيه الضرورة عن ظاهرة (إضافة العدد إلى الصفة)، قال: "قال الشَّارح: الأحسن أن يضبط (ثلاثة) بالتَّوِين؛ لأنَّ (مفاعيل) صفة، ولا يضاف العدد إلى الصِّفة إلا في الشعر، أو قليل من الكلام. قلت: يرد عليه ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [سورة التَّوْر: ٤]، فإنه جمع شهيد، وهو صفة"^(١).

ب. نفيه الضرورة عن ظاهرة (تسكين حركة الإعراب)، قال: "... وليس بضرورة. وقد قرئ في الشَّواذ^(٢): ﴿إِلَّا أَنْ يَعْنُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٧] بإسكان الواو من ﴿يَعْفُوَ الَّذِي﴾"^(٣).

١٢. الشَّهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ).

نفي الضرورة عن الظاهرة؛ لورود نظيرها في القرآن، مثل:

أ. قوله في (شرح درة الغواص): "وقوله: (قد جوز في ضرورات الشعر حذف الياء) إلخ، فيه أنه وقع في القرآن في قوله - تعالى - ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِر﴾ [سورة الفجر: ٤] فكيف يعد من الضرورة؟"^(٤).

ب. قوله في (شرح درة الغواص) في (يا أبت)، و(يا أمت): "وذهب البصريون إلى أنها عوض من ياء الإضافة، ولذلك لا يجمع بينهما، فلا يقال: يا أبتى ويا أمتي إلا ضرورة، والصَّحيح: أنه ليس بضرورة، إلا أنه شاذ؛ لأنه قرئ^(٥) في قوله - تعالى - ﴿يَا حَسْرَةَ عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ﴾ [سورة الزمر: ٥٦] ﴿يَا حَسْرَتِي﴾، كما في (الكشاف)^(٦)"^(٧).

ج. قوله في (حاشيته على تفسير البيضاوي) في ظاهرة (حذف نون الرفع) عند قراءة^(٨): ﴿يَدْعُو﴾ [سورة الإسراء: ٧١]: "حذف التَّوْن... لا يجوز أن يقال إنه للضرورة؛ لوقوعه في هذه القراءة، وفي الحديث: (لا تومنوا حتى تحابوا)^(٩)، فكيف يُقال إنه من ضرورة الشعر؟ فتأمل!"^(١٠).

• ومنهم من كان موقفه مضطرباً؛ فتارة يسلك مسالك المنع، وتارة أخرى ينظر لضرائر الشعر بالقرآن.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظرين من كلا الاتجاهين البارزين في الضرورة؛ من أبرزهم:

١. الخليل (ت ١٧٠هـ).

أجاز في موضع في معجم العين نظير الضرورة في القرآن؛ لأجل اتفاق الفواصل، قال: "قال الأعشى^(١١): [الطويل]

وَيَمْنَعُهُ يَوْمَ الصَّبَاحِ مَصُونَةٌ سِرَاعًا إِلَى الدَّاعِي تَوْبُ وَتُرْكُبُ

١. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٠٨/٤.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. قوله في خزانة الأدب ١٩٠/٧.

٤. ص ٤٤٩.

٥. قراءة الحسن وغيره. ينظر: تحاف فضلاء البشر ص ٤٨٢، ومعجم القراءات ١٧٥/٨.

٦. ينظر: ١٣٧/٤.

٧. ص ٤٥٦.

٨. سبق الوقوف عليها.

٩. سبق الوقوف عليه.

١٠. ٤٩/٦.

١١. سبق الوقوف عليها.

... وكان ينبغي أن يقول: تركب وتثوب، فاضطرَّ إلى ما قاله. وهذا مثل قوله - تعالى -: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [سورة القمر: ١]، إنما معناه: انشقَّ القمر واقتربت الساعة^(١).

٢. سيبويه (ت ١٨٠هـ).

أول ما جاء في القرآن وقراءته موافقاً لما سُنَّ على الضرورة؛ فمثلاً: يرى أنَّ إسكان حرف الإعراب لا يجوز إلا في الضرورة، ووجه قراءة أبي عمرو العلاء (ت ١٥٤هـ)^(٢): ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٥٤] على الاختلاس^(٣). لكنه نظر لضرورة الشعر بالقرآن، قال: "وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء؛ لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك: لا أقضي، وهو يقضي، ويغزو، ويرمي. إلا أنهم قالوا: لا أدر، في الوقف؛ لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذ. كما قالوا: لم يك، شبهت التَّوْنُ بالياء حيث سكنت. ولا يقولون: لم يك الرَّجُل؛ لأنها في موضع تحرك، فلم يشبهه بلا أدر، فلا تحذف الياء إلا في: لا أدر، وما أدر، وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما يختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي. فالفواصل قول الله - عز وجل -: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسْرُ﴾ [سورة الفجر: ٤]، ﴿مَا كُنَّا نَبْعُ﴾ [سورة الكهف: ٦٤]، و﴿يَوْمَ النَّادِ﴾ [سورة غافر: ٣٢]، و﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [سورة الرعد: ٩]. والأسماء أجدر أن تحذف؛ إذ كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي^(٤).

٣. الفراء (ت ٢٠٧هـ).

منع التنظير لضرائر الشعر بالقرآن بصور مختلفة، مثل:

أ. منعه توجيه التنظير القرآني على وجوه الضرائر، مثل: قوله في ظاهرة (التثقيب) عند قوله^(٥): ﴿وَعَبْدُ الطَّاغُوتِ﴾ [سورة المائدة: ٦٠] إن كانت على وجه قول الشاعر^(٦): [الكامل]

أَبْنِي بُيْنِي إِنْ أَمَّكُمْ
أَمَّةٌ وَإِنْ أَبَاكُمْ عَبُدُ

فهذا في الشعر يجوز لضرورة القوافي، فأما في القراءة فلا^(٧).

ب. رده القراءات التي جاءت على ما حظر استعماله على الضرورة، مثل:

١. ١٢٥/٣.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. ينظر: الكتاب ٢٠٢/٤ - ٢٠٤.

٤. الكتاب ١٨٤/٤ - ١٨٥.

٥. قراءة حمزة، والأعمش، وغيرهما. ينظر: معجم القراءات ٣٠٢/٢.

٦. قاله: أوس بن حجر. ديوانه ص ٢١.

في ديوانه: *عَبْدُ* بِسَكْنِ الْبَاءِ.

الشَّاهِد: (عَبْدُ). أراد (عَبْدُ)؛ فثقله ضرورة.

٧. ينظر: معاني القرآن ٣١٤/١ - ٣١٥.

- وصفه ظاهرة (العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض) في قراءة^(١): ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [سورة النساء: ١] بأنَّ فيه قبح، ولا يجوز إلا في الشعر^(٢).
- ردّ قراءة الأعمش (ت ١٤٨هـ)^(٣): ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِي﴾ [سورة إبراهيم: ٢٢]؛ لجيئها على ظاهرة (كسر ياء المتكلم، التي هي مفتوحة)^(٤) قال: "... ولعلها من وهم القراء طبقة يَحْيَى، فإنه قل من سلم منهم من الوهم"^(٥). وفي مواضع أجاز التنظير لضرائر الشعر بالقرآن، منها:
- أ. نظر ظاهرة (إدخال الحرف على الحرف) بقراءة عبد الله بن مسعود (ت ٣٢هـ)^(٦): ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعْدَاءُ لَهُمْ﴾ [سورة الإنسان: ٣١] بتكرير اللام في (الظالمين)، وفي (لهم)، ثم قال: "ولكن الشاعر ربما زاد ونقص؛ ليكمل الشعر"^(٧). وقال الآلوسي بعدما نقل قول الفراء هذا: "وعده - أي: إدخال الحرف على الحرف - ابن عصفور، كالفراء من ضرائر الشعر"^(٨).
- ب. احتج لصحة ظاهرة (صرف ما لا ينصرف) في قراءة بعض القراء بجواز ورودها في الشعر، دون ردّ للقراءة أو تضعيفها -؛ لعله يعود لما ثبت عن الثقة أنها لغة؛ إذ نسبها الأخفش (ت ٢٢١هـ) إلى بني أسد^(٩)، قال: "... وليس بخطأ؛ لأنّ العرب تجرى ما لا يجرى في الشعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم، قال ميم بن نويرة^(١٠): [الطويل]

فَمَا وَجَدُ أَطَارَ ثَلَاثَ رَوَائِمٍ
رَأَيْنَ مَجْرَأً مِنْ حُورٍ وَمُصْرَعًا"^(١١).

- ج. قصر ظاهرة (العطف على ضمير المجرور بدون إعادة الجار) على الضرورة، قال: "وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه"^(١٢)، وفي مواضع أخرى أجاز هذا الاستعمال:
- في قوله - تعالى -: ﴿وَسَتَقُونَكُمْ فِي النِّسَاءِ قُلُ اللَّهِ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتِيْنَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ﴾ [سورة النساء: ١٢٧]:
- أعرب ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ معطوفاً على الضمير المجرور في ﴿فِيهِنَّ﴾، ولم يشترط إعادة الجار^(١٣).

١. سبق الوقوف عليها.

٢. ينظر: معاني القرآن ١/٢٥٢-٢٥٣.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. عدت من ضرائر الشعر. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٠٥-٣٠٦.

٥. معاني القرآن ٢/٧٥.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. معاني القرآن ٣/٢٢١.

٨. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاثّر ص ٣٢٣.

٩. ينظر: إتحاف فضلاء البشر ١/٥٦٥، ولهجة قبيلة أسد ص ٦٧-٢٠٦.

١٠. سبق الوقوف عليه.

١١. معاني القرآن ٣/٢١٨.

١٢. المصدر السابق ١/٢٥٣.

١٣. ينظر: المصدر السابق ١/٢٩٠.

- أعرب ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ معطوفاً على الضمير المجرور في ﴿فِيهِنَّ﴾، ولم يشترط إعادة الجار^(١).
- في قوله - تعالى -: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ [سورة الحجر: ٢٠] أعرب ﴿مَنْ﴾ "في موضع خفض، يُراد: جعلنا لكم فيها معاش وملن"^(٢).

٤. المبرد (ت ٢٨٦هـ).

- أ. نقل عنه ما يدل على منعه التنظير لضرائر الشعر بالقرآن، مثل:
- نقل ابن السراج (ت ٣١٦هـ) عنه في ظاهرة (تأنيث المذكر على التأويل)، قال: "... يرُدُّ على مَنْ ادَّعى أَنَّ هذا مجراه مجرى الضرورة القرآن أفصح اللغات وسيدها، وما لا تعلق به ضرورة، ولا يلحقه تجوز..."^(٣).
- حكى أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٧) عنه في حديثه عن قراءة^(٤) البعض لقوله - تعالى -: ﴿أَرْجُهُ وَأَخَاهُ﴾ [سورة الأعراف: ١١١] قال: "واسكانها لحن، ولا يجوز، إلا في شذوذ من الشعر"^(٥).
- ب. وفي مصنفاته ردّ نظائر قرآنية حملت على الضرائر الشعرية، مثل:

- في (الكامل) في ظاهرة (العطف على معمولي عاملين مختلفين)، قال: "وقد قرأ بعض القراء^(٦) وليس بجائز عندنا: ﴿وَاخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَآئِيَةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ آيَاتٍ﴾"^(٧)، فجعل (آيات) في موضع نصب، وخفضها لتاء الجميع، فحملها على (لأنّ) وعطفها بالواو، وعطف (اختلافا) على (في)، ولا أرى ذا في القرآن جائزا؛ لأنه ليس بموضع ضرورة، وأشدّ سببويه [لعدّي بن زيد العبادي]^(٨): [المقارب]

أَكُلْ أَمْرِي تَحْسِبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

فعطف على (امرئ) وعلى المنصوب الأول^(٩).

١. ينظر: معاني القرآن ٢٩٠/١.

٢. المصدر السابق ٨٦/٢.

٣. الأصول في النحو ٤٧٨/٣-٤٧٩.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. إعراب القرآن ٦٦/٢.

٦. قراءة حمزة، والكسائي، وغيرهما. ينظر: النشر في القراءات العشر ٣٧١/٢، ومعجم القراءات ٤٤٨/٨.

٧. آية ١٦٤ من سورة البقرة، والمقصود في المتن قراءة حمزة والكسائي لآية ٥ في سورة الجاثية: ﴿وَاخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ﴾.

٨. البيت؛ لأبي دؤاد الإبادي. ديوانه ص ١١٢.

٩. ٢٢٩/١.

- في (الكامل) في ظاهرة (عطف الظاهر على المضمّر)، قال: إنّ البصريين "لا يعطفون الظاهر على المضمّر المخفوض، ومن أجازهم من غيرهم فعلى قبح، كالضرورة. والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب. وقرأ حمزة ^(١): ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [سورة النساء: ١]، وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر" ^(٢).
 - في (المقتضب)، قال: "وأما قراءة من قرأ ^(٣): ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّ فَلْيَنْظُرْ﴾ [سورة الحج: ١٥]، فإنّ الإسكان في لام ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾ جيد، وفي لام ﴿لَيَقَطَّ﴾ لحن؛ لأنّ (ثمّ) منفصلة من الكلمة" ^(٤).
 - في (المقتضب)، قال: "ومن قرأ ^(٥): ﴿عَزَّزْتُ ابْنَ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣٠] فإنما أراد: خبر ابتداء، كأنهم قالوا: هو عزيز بن الله، ونحو هذا ممّا يُضمّر. ويكون حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين، وهو يريد الابتداء والخبر. فيصير كهولك: زيد الذي في الدار. فهذا وجه ضعيف جداً؛ لأنّ حقّ التنوين أن يُحرّك لالتقاء الساكنين؛ إلا أن يضطرّ شاعر... " ^(٦).
- ونظر لظاهرة (حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين) في المقتضب بقراءة بعض القراء ^(٧): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص: ١-٢]، وقال: "وأما الوجه فإثبات التنوين، وإنما هذا مجاز" ^(٨).

٥. ابن السراج (ت ٣١٦هـ).

منع التطير للضرائر بالقرآن في الجزء الثاني من كتابه (الأصول)؛ حيث ردّ على المبرد (ت ٢٨٦هـ) في جعله قوله -تعالى- ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَافُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [سورة الشعراء: ٤] نظيراً لما عدّ من الضرائر، وهو (تأنيث المذكر على التأويل)، قال: "الذي عندي في ذلك أن الآية ليست نظيرة الأبيات التي ذكرت؛ لأنّ تلك بني فيها اسم مؤنث على فعل مؤنث، والآية قد جاءت باسم مذكر بعد مؤنث في اللفظ، فردّ (خاضعين) إلى (أصحاب الأعناق)... " ^(٩).

وفي موضعين آخرين أجاز وقوع ما قصر على الضرورة في فواصل الآيات؛ أحدهما: "وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما لا يختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي؛ فالواصل قول الله - عزّ وجلّ -: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسُرُّ﴾ [سورة الفجر: ٤]، و﴿ذَلِكَ... بُعِثَ﴾ [سورة الكهف: ٦٤]، ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [سورة غافر: ٣٢]، ﴿الْكَبِيرُ الْمُعَالِ﴾ [سورة الرعد: ٩] ^(١٠).

٦. النحاس (ت ٣٣٨هـ).

١. سبق الوقوف عليها.

٢. ٣٠/٣.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. ١٣٤/٢. وإسكان لام الأمر بعد (ثمّ) في الفعل المضارع عدّ من قبيل الضرائر. ينظر: تذكرة النحاة ص ٢٨٨.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. ٣١٥/٢.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. ٣١٤/٢.

٩. ٤٧٩/٣ - ٤٨٠.

١٠. ٣٧٦/٢. وينظر: ٣٨٩/٢.

- أ. نصّ على منع التنظير للضرائر بالقرآن في مواضع في كتابه (إعراب القرآن)، مثل:
- "... حذف الفاء مع الفعل المستقبل لا يجوز عند سيبويه، إلا في ضرورة الشعر، ولا يحمل كتاب الله - عز وجل -، إلا على الأغلب الأشهر"^(١).
- "وأكثر النحويين لا يبيحون أن تكون الحال بالآلف واللام... وهي أشياء لا يجوز أن يحمل القرآن عليها"^(٢).
- "... فأمّا الكسائي فأجاز ذلك في الشعر على الاضطرار، ولا يحمل كتاب الله - جل وعز - على مثل هذا"^(٣).
- "لا يجوز أن يحمل كتاب الله على القلب، والاضطرارات البعيدة"^(٤).
- ب. ردّ العديد من القراءات نظائر ما قصر على الضرورات، مثل: ردّه قراءة الأعمش (ت١٤٨هـ)^(٥): ﴿إِنْ يَصْدُوكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٢]؛ لأنها "لا تجوز بإجماع النحويين، إلا في شعر على قول بعضهم؛ لأنّ (إن) إذا عملت؛ فلا بدّ في جوابها من الفاء والفعل، وإن كان سيبويه قد أنشد^(٦): [الرجز]

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

- فإنما أجازته في الشعر"^(٧).
- وذكر في (إعراب القرآن) في قراءة حمزة (ت١٥٨هـ)^(٨): ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [سورة طه: ٧٧] أنّ حمل الفراء (ت٢٠٧هـ) ل (لا تخشى) على أنه ينوي به الجزم، وثبت فيه الياء "هذا من أقبح الغلط أن يحمل كتاب الله - جل وعز - على شذوذ من الشعر"^(٩).
- وفي (شرحه لأبيات كتاب سيبويه) نظر لهذه الظاهرة بالقراءة نفسها، قال: "... وقراءة أبي ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾، والجيد أن يقول: لا تخف دركًا، ولا تخش..."^(١٠).
٧. الزجاجي (ت٣٤٠هـ).

تؤكد الحيرة التي وقع فيها في مجالسه عند قراءة حمزة (ت١٥٨هـ) في حديثه عن ظاهرة (العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار) أنه يمنع التنظير للضرائر بالقرآن، قال: "واعلم أنّ الأسماء كلّها يعطف عليها إلا المضمّر المخفوض، فإنّ العطف عليه غير جائز إلا بإعادة الخافض... غير جائز عند البصريين البتة إلا في ضرورة الشعر. وقد قبحه الكوفيون،

١. ٥٧/٤.

٢. ٢٨٧/٤.

٣. ١٠٦/٥.

٤. ١٥١/٥.

٥. سبق الوقوف عليه.

٦. سبق الوقوف عليه.

٧. المصدر السابق ٦٦/٢.

٨. سبق الوقوف عليها.

٩. ٣٦/٣.

١٠. ص٣٦.

وأجازوه مع قبحه. قرأ حمزة^(١): ﴿وَاقْتُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [سورة النساء: ١] بالخفض عطفًا على المضمر المخفوض، والقراء غيرهم قرأوا بالتَّصْبِ عطفًا على الله - عزَّ وجلَّ -^(٢).

وفي كتابه (الجمال) جعل صرف ما لا ينصرف من قبيل الضرائر^(٣)، وفي الأمالي، قال: "وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر، ولا غيره، إلا أفعل منك، وعلى هذه اللغة قرئ^(٤)": ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فَضَّة﴾ [سورة الإنسان: ١٦] بتوניהما جميعًا^(٥).

٨. السِّيرَاقِي (ت ٣٦٨هـ).

منع التنظير لضرائر الشعر بالقرآن بصور مختلفة، مثل:

- أ. نصّه على المنع في أكثر من موضع، مثل:
 - قوله: "ليس في القرآن ضرورة"^(٦).
 - قوله في ظاهرتي (لثبات ألف "أنا" في الوصل)، (وحذف الياء مع اللام والألف): "وما جاء في القرآن، وقرأت به القراء لم يدخل مثله في ضرورة الشعر"^(٧).
 - قوله: "اعلم أن الشعر لما كان كلامًا موزونًا . . . استجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان وغير ذلك ما لا يستجاز في الكلام مثله"^(٨).

- ب. تضعيفه نظير الضرورة في القرآن، مثل: قوله: "وأما قراءة عبد الله بن عامر اليحصبي"^(٩): ﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة البقرة: ١١٧] فضعيفة؛ لأنه لا منصوب قبله فيعطف عليه، وإنما نصب مثله في ضرورة الشعر"^(١٠).
- ج. منعه توجيه التنظير القرآني على وجوه الضرائر، مثل:

- قوله في كتابه (شرح الكتاب): "... ومثل ذلك قراءة بعضهم"^(١١): ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٧] على تقدير: زينه شركاؤهم؛ لأنه قد دل (زين) على قوم قد زينوا، فرفعهم على ذلك الفعل، وهم الشركاء، وليس هذا بالمختار في كتاب الله - تعالى -؛ لأنه لا يجري مجرى ضرورة الشاعر"^(١٢).

١. سبق الوقوف عليها.

٢. ص ٢٤٦.

٣. ينظر: ص ٣٩٣.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. ص ٨٤.

٦. شرح الكتاب ١/ ١٩٩.

٧. المصدر السابق ١/ ٢١٦.

٨. المصدر السابق. وينظر: حمل القرآن على ضرورة الشعر ص ١٣١-١٣٢، وموقف المبرد من الضرورة الشعرية ص ١٢٦.

٩. سبق الوقوف عليها.

١٠. شرح كتاب سيبويه ٣/ ٢٣٤-٢٣٥.

١١. سبق الوقوف عليها.

١٢. ١/ ٢٥٠.

- قوله في كتابه (شرح الكتاب) في ظاهرة (حذف الياء من الاسم المنقوص المحلى بال): "ومن ذلك - أي: من الضرائر - حذف الياء في حالة الإضافة، ومع الألف واللام؛ تشبيهاً بحذفهم إياها مع التنوين، كقولهم: (هذا قاض بغداد قد أقبل)، في الشعر، (وهذا القاض). والوجه في هذا أن يقال: هذا قاضي بغداد قد أقبل، وهذا القاضي"^(١). وفي موضع آخر قال: "أمّا حذف الياء مع الألف واللام، فإنّ سيبويه قد ذكره في باب ضرورة الشاعر، فأنكره كثير من الناس، وقالوا: جاء في القرآن بحذف الياء في غير رؤوس الآي، وقرأ به ^(٢) عدد من القرّاء، كقوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ [سورة الإسراء: ٩٧] والذي أراد سيبويه عندي غير ما ذهبوا إليه، وذلك أنّ حذف الياء مما ذكرنا يتكلم به بعض العرب، والأكثر على إثباتها... فإنما أراد سيبويه أن الذين من لغتهم إثبات الياء يحذفونها للضرورة؛ تشبيهاً بالتنوين، إذ كانت الألف واللام والتنوين يتعاقبان"^(٣).

- قوله في كتابه (ضرورة الشعر) في ظاهرة (عدم جزم الفعل المضارع المعتل): "فإذا قال قائل: فقد قرأ حمزة ^(٤): ﴿لَا تَخَفْ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [سورة طه: ٧٧]، وليس في القرآن ضرورة. قيل له: في ذلك وجهان سوى هذا، أحدهما: أنّه جعل الأوّل: نهياً، والثاني: خبراً، كأنّه قال: (ولا تخف دركاً وأنت لا تخافه امتثالاً لما أمرناك به، وانزجاراً عما زجرناك عنه)، ومثله كثير في الكلام. والوجه الثاني: أن تكون الألف في (تخشى) زيدت؛ لإطلاق الفتحة إذ كانت رأس آية، كما تزداد في القوافي والكلام المسجوع"^(٥).

- قوله في كتابه (ضرورة الشعر) في ظاهرة (إثبات الألف في "أنا" في الوصل): "... فإن قيل: كيف يكون هذا ضرورة، وفي القرّاء من يثبت هذه الألف في الوصل، فيُقرئ ^(٦): ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾ [سورة الممتحنة: ١]، وما كان في القرآن مثله، لا يقال له ضرورة؟ قيل له: يجوز أن يكون هذا القارئ وصل في نية الوقف..."^(٧).

- قوله في كتابه (ضرورة الشعر) في ظاهرة (حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين): "وقد رأيت بعض من ذكر ضرورة الشعر أدخل فيه حذف التنوين، وليس هو عندي كذلك. وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ ^(٨): ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ بْنُ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣٠]، ويذكر أنّه اسم عربي، وأنه حذف التنوين منه؛ لالتقاء الساكنين. فهذا أبو عمرو يختاره على غيره، ويفسره هذا التفسير، فكيف يدخل في ضرورة الشعر؟"^(٩).

وفي مواضع أخرى نظر لضرائر الشعر بالقرآن، مثل:

١. ٢١٥/١.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. ٢١٦/١.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. ص ٦٣.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. ص ٧٨.

٨. سبق الوقوف عليها.

٩. ص ١٠٤.

أ. في كتابه (شرح الكتاب) في ظاهرة (إسكان حركة الإعراب) قَوَّى ما ذهب إليه سيبويه (ت ١٨٠هـ) من خصوصية ظاهرة (إسكان حركة الإعراب) بالشعر بما حكي عن العرب، وقرأ به القراء، قال: "والقول عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة... وقد حكي قوم من النحويين أن كثيراً من العرب يسكنون لام الفعل، إذا اتصلت بها الهاء والميم، أو الكاف والميم، كقولهم: (أنا أكرمكم)، و(أعظمكم). وقد حكي عن بعض القراء^(١): ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [سورة البقرة: ١٥١]. وهذا يدل على جواز ما قلناه ويقويه^(٢).

ب. في كتابه (شرح الكتاب) في ظاهرة (الاجتزاء بالضمّة والكسرة عن الياء والواو الساكنتين)، قال: "اعلم أن الشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام؛ لتقويم الشعر، كما يزيد لتقويه... ومن ذلك: أنهم يحذفون الواو الساكنة والياء الساكنة إذا كان قبلها ضمة أو كسرة، فيكتفون بالضمّة من الواو وبالكسرة من الياء، سواء كانت ضميراً أو لم تكن...^(٣). ونظر لما قصره هنا على الضرورة بالقرآن في موضع آخر، قال: "وربما اضطر الشاعر؛ فحذف الكسرة التي تبقى بعد حذف الياء؛ فيقول: لم يشتر زيد شيئاً، ولم يتق زيد ربه. وذلك أنه قد رأى المجزوم مسكناً للجزم، والجازم يوجب ذلك، فلما كان (يشترى)، و(يتقي) لا سبيل فيه إلى التسكين، إلا بحذف الياء ثم تسكين ما قبلها، جعل الحذف والتسكين جميعاً علامة الجزم؛ لأنّ التسكين لا يحصل إلا بهما، وقد يجوز أن يكون هذا على لغة من يحذف الياء في الرفع، ويكتفي بكسرة ما قبلها، كقوله - تعالى-^(٤): ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ [سورة الكهف: ٦٤]، فلما جزم حرفاً متحركاً سكته^(٥).

ج. في كتابه (شرح الكتاب) في ظاهرة (قلب الإعراب)، قال: "اعلم أن الشاعر قد يضطر حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه... ويعكس الإعراب، فيجعل الفاعل مفعولاً...^(٦). وفي موضع قريب، قال: "ولو قال قائل: إن التقديم والتأخير فيما ذكرناه ليس من الضرورة، لم يكن عندي بعيداً؛ لأنها أشياء قد فهمت معانيها... قال الله - تعالى - ﴿لَنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ﴾ [سورة القصص: ٧٦]"^(٧).

د. في كتابه (ضرورة الشعر) في ظاهرة (إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح) قَوَّى خصوصية هذه الظاهرة بالضرورة بـ "قراءة ابن كثير^(٨) (٩) ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَّى وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة يوسف: ٩٠].

٩. الفارسي (ت ٣٧٧هـ).

منع التنظير لضرائر الشعر بالقرآن بصور مختلفة، منها:

١. سبق الوقوف عليها.

٢. ٢٢٣-٢٢٢/١.

٣. ٢١٨-٢٠٥/١.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. ٢٢٣/١.

٦. ٢٣٩/١.

٧. ٢٤٠/١.

٨. سبق الوقوف عليها.

٩. ص ٦٢.

أ. ردَّ ما جاء في القرآن على ما قصره على الضرورة، مثل قوله: "... أجروا غير القافية مجرى القافية... ولا يجوز شيء من ذلك في غير الشعر. وأمَّا ما روي عن نافع^(١) من إثباته الألف في ﴿أَنَا﴾ [سورة الممتحنة: ١] إذا كانت بعد الألف همزة، فأني لا أعلم بين الهمزة وغيرها من الحروف فصلاً، ولا شيئاً يجب من أجله إثبات الألف التي حكمها أن تثبت في الوقف، بل لا ينبغي أن تثبت الألف التي حكمها أن تلحق في الوقف، وتسقط في الوصل قبل الهمزة، كما لا تثبت قبل غيرها من الحروف في شيء من المواضع. وقد جاءت ألف (أنا) مثبتة في الوصل في الشعر...^(٢).

ب. منع توجيه القرآن على وجوه الضرائر، مثل:

- في كتابه (الحجة) منع تأويل (لن) بمعنى (نعم) في قراءة^(٣) ﴿لَنْ هَذَا لِسَاحِرَانِ﴾ [سورة طه: ٦٣]، وأن يكون (هذان) مبتدأ، والخبر (ساحران)، قال: "فإن حملت (لن) على أنه بمعنى (نعم) بقي الكلام: هذان لساحران، فتحصل لام الابتداء داخلة على خبر المبتدأ، وهذا قد قال النحويون فيه: إنه يجوز في الشعر على الضرورة. فإن قلت: أقدر الابتداء محذوفاً، فإن هذا لا يتجهد؛ لأمرين، أحدهما: أن الذي حمله النحويون على الضرورة لا يمتنع من أن يستمر هذا التأويل فيه، ولم يحملوه مع ذلك عليه، والآخر: أن التأكيد باللام لا يليق به الحذف، ألا ترى أن الأوجه في الرتبة أن يتم الكلام ولا يحذف، ثم يؤكد فأما أن يحذف ثم يؤكد، فليس باللائق في التقدير...^(٤).

- قال في كتابه (المسائل الحليبات): "ومما جاء قد فُسِّرَ بالشَّرط والجَزاء قوله - تعالى - ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ [سورة طه: ٧٤]... ولا يحسن أن يحمل قوله - تعالى - في مَنْ رَفَعَ ﴿لَنْ هَذَا لِسَاحِرَانِ﴾ [سورة طه: ٦٣] على هذا؛ لأنه جاء في الشعر للحاجة إلى إقامة الوزن"^(٥).

وفي مواضع أخرى نظر لضرائر الشعر بالقرآن، مثل:

أ. في ظاهرة (إجراء الوصل مجرى الوقف)، قال: "وقد يجرون الوقف مجرى الوصل في ضرورة الشعر، فيثبتون فيه ما حكمه أن يثبت في الوقف. وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل؛ لأنهم إنما يفعلون ذلك لتصحيح وزن، أو إقامة قافية، وذلك لا يكونان في التنزيل...^(٦). وفي موضع آخر حمل قراءة حمزة (ت ١٥٨هـ) على هذه الظاهرة، قال: "فأما قراءة حمزة^(٧): ﴿وَمَكْرُ السَّيِّئِ﴾ [سورة فاطر: ٤٣]، وإسكانه الهمزة في الإدراج، فإن ذلك يكون على إجرائها في الوصل مجراها في الوقف، فهو مثل: سبسبا، وعيهل، والقصبا، وجدببا. وهو في الشعر كثير"^(٨).

١. سبق الوقوف عليه.

٢. الحجة ٢/٣٦٤ - ٣٦٥.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. ٢٣١-٢٣٠/٥.

٥. ص ٢٦٢.

٦. الحجة ٢/٣٦٠ - ٣٦١.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. المصدر السابق ٦/٣١.

ب. في ظاهرة (إسكان حركة حرف الإعراب) - ذكر أنها من قبيل الضرائر - قال: "حركة الإعراب لا يبدل منها للإتياع، كما لا تسكن في حال السّعة والاختيار...".^(١) وفي موضع آخر، قال: "كرهوا الحركة فيما تتوالى فيه الحركات وإن كانت للإعراب، فزعم أبو الحسن أنّ بعضهم قال^(٢): ﴿رُسِّلَهُمْ﴾ [سورة إبراهيم: ١٠]"^(٣). دون أن يستنكر القراءة .

١٠. ابن جني (ت ٣٩٢هـ).

منع التنظير لضرائر الشعر بالقرآن بصور مختلفة، مثل:

أ. نصّ على هذا المنع في مواضع، منها: قوله: "... لا يجوز أن يكون (مَرَض) مخففاً من (مَرَض)؛ لأنّ المفتوح لا يخفف؛ وإنما ذلك في المكسور والمضموم كإِبل وفَخِذ، وطُنْب وعَصْد، وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح فشاذاً لا يقاس عليه، نحو قوله^(٤): [الطويل]

ما كلُّ مُتْبَاعٍ ولو سَلَفَ صَفْقُهُ تراجع ما قد فاته بردادُ

يريد: سَلَفَ؛ فأسكن مضطراً... وهذا ونحوه قد جاء في الضرورة، والقرآن يُتخير له ولا يتخير عليه"^(٥).

ب. حمل ما جاء في القرآن مما قصره على الضرورات على الشذوذ، مثل: قوله في قراءة ﴿يَسْأَلُونَكَ الْأَنْفَالَ﴾ [سورة الأنفال: ١] "... فإن قلت: فهل يحسن أن تحملها على حذف حرف الجرّ حتى كأنه قال: يسألونك عن الأنفال، فلمّا حذف عن نصب المفعول، كقوله^(٦): [البسيط]

أَمْرُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ

قيل: هذا شاذّ، إنّما يحمله الشعر، وإن كان قد جاء ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [سورة الأعراف: ١٥٥]، و ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ [سورة التوبة: ٥] فإنّ الأظهر ما قدّمناه"^(٨).

ج. منع توجيه ما جاء في القرآن على الضرورة، مثل:

١. الحجة ٦٥/١.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. المصدر السابق ٦-٥/٢.

٤. قائلة: الأخطل التعلّي. شعره ص ١٣١.

وفي شعره:

ما كلُّ مغبون

٥. المحتسب ٥٣/١.

٦. ينظر: معجم القراءات ٢٥٧/٣.

٧. قائلة: عمرو بن معد يكرب. ينظر: الكتاب ٣٧/١، والأصول في النحو ١٧٨/١، وشرح شواهد المغني ٧٢٧/٢، وخزانة الأدب ١٢٤/٩.

الشاهد: (أمرتك الخير). والأصل: أمرتك بالخير.

عجزه:

فقد تركك ذا مالٍ وذا نسبٍ

٨. المحتسب ٢٧١/١.

- قوله في قراءة أبي عمرو (ت ١٥٤هـ)^(١): ﴿حَتَّىٰ إِذَا إِذَا رُكُّوْا﴾ [سورة الأعراف: ٣٨]: "... ولا يحسن أن تقول: إنه قطع همزة الوصل ارتجالاً هكذا؛ لأن هذا إنما يسوغ لضرورة الشعر. فأما في القرآن فمعاذ الله، وحاشا أبي عمرو..."^(٢).
- قوله في قراءة^(٣): ﴿مُتَّكَ﴾ [سورة يوسف: ٣١]: "أما (مُتَّكَ) غير مهموز فمبدل من (مُتَّكَ)، وهو مفتعل من (تَوَكَّات)، كَمُتَّجِهٍ من (تَوَجَّهَتْ)، ومُتَّعِدٍ من (وَعَدَتْ). وهذا الإبدال عندنا لا يجوز في السَّعة؛ وإنما هو في ضرورة الشعر؛ فلذلك كانت القراءة به ضعيفة. وعلى أن له وجهًا آخر؛ وهو أن يكون مفتعلًا من قوله^(٤): [الوافر]

إِذَا شَرِبَ الْمُرْضَةُ قَالَ أُوْكِي عَلَى مَا فِي سِقَاتِكَ، قَدْ رَوَيْنَا

يقال: أُوْكَيْتُ السَّقاء: إذا شددته، فيكون راجعًا إلى معنى مُتَّكَ المهموز؛ وذلك أن الشيء إذا شُدَّ اعتمد على ما شده، كما يعتمد المتكئ على المتكأ عليه. فإن سلكت هذه الطريق لم يكن فيه بدل ولا ضعف؛ فيكون (مُتَّكَ) على هذا كُمُتَّقَى من (وَقَيْت)، ومُتَّقَى من (وَلَيْت)^(٥).

وفي مواضع نظر لضرائر الشعر بالقرآن وقراءاته، مثل:

أ. ظاهرة (حذف الحرف وبقاء الحركة نائبة عنه): بعدما استشهد بأبيات عددها سبويه (ت ١٨٠هـ) من ضرورة الشعر^(٦)، قال: "ومنه قول الله - عز اسمه -: ﴿وَيَمْنَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [سورة الشورى: ٢٤]، و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [سورة القمر: ٦]، و﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [سورة العلق: ١٨] وكب ذلك بغير واو؛ دليلًا في الخط على الوقوف عليه بغير واو في اللفظ. وله نظائر..."^(٧).

ب. ظاهرة (الإشباع).

- قال: في رواية "الواقدي عن سليمان عن أبي جعفر"^(٨): ﴿وَأَتَارُوا الْأَرْضَ﴾ [سورة الرُّوم: ٩] ممدودة. قال ابن مجاهد: ليس هذا بشيء. قال أبو الفتح: ظاهره لعمرى منكر إلا أن له وجهًا ما، وليس لحنا مقطوعًا به؛ وذلك أنه أراد وأتاروا الأرض، أي: شققوها للغرس والزراعة، وهو أفعالوا من قول الله - سبحانه -: ﴿لَا ذُلُّ لِمَنْ يُبْرِ الْأَرْضَ﴾ [سورة البقرة: ٧١]، إلا أنه أشبع فتحة الهمزة؛ فأنشأ عنها ألفًا؛ فصارت (أتاروا)، وقد ذكرنا ذلك وشواهد. وهذا لعمرى مما تختص به ضرورة الشعر، لا تحيّر القرآن^(٩).

١. سبق الوقوف عليها.

٢. المحتسب ٢٤٧/١ - ٢٤٨.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. سبق الوقوف عليه.

٥. المحتسب ٣٣٩/١ - ٣٤٠.

٦. ينظر: الكتاب ٢٦/١ - ٢٧.

٧. الخصائص ١٣٥/٣ - ١٣٦ - ١٣٧.

٨. سبق الوقوف عليها.

٩. المصدر السابق.

- قال: في قراءة ﴿مُتَّكَأً﴾ [سورة يوسف: ٣١] "فعلى إشباع فتحة الكاف من (متكأ). ولعمري إنَّ هذا مما تختص به ضرورة الشعر، وقلما يجيء في النَّثر" ^(١).
- قال: "ساغ أيضاً أن يُتأَوَّل لقراءة الحسن ^(٢): ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ [سورة الأعراف: ١٤٥]، أراد: سأُرِيكم، وأُشْبِع ضَمَّةَ الهمزة؛ فأنشأ عنها واواً" ^(٣). مع كون الظواهر خاصّة بالشعر إلا أنه تقبّل مجيء القراءات على هذا التوجيه.
- ١١. القرّاز القيروانيّ (ت ٤١٢هـ).
- منع توجيه ما جاء في القرآن على الضرورة في ظاهرة (للزام المثني الألف) عند قوله -تعالى-: ﴿إِنْ هُذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [سورة طه: ٦٣] - : "... ومن جعل هذا من اضطراب الشعر؛ اعتلّ تلك القراءة" ^(٤). لكنّه ساق إحدى وعشرين قراءة؛ ليدلّ على جواز الضرورات؛ بلا تفرقة بين القراءات المتواترة والشاذّة ^(٥).
- ١٢. ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ).
- نظر في باب (ما يجوز للشاعر استعماله في ضرورة الشعر)، مثل:
- قوله في ظاهرتي (حذف الياء والواو، إذا كانت حركة ما قبلها من جنسهما)، و(حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين): "وإذا هذا الضرب" ^(٦)، والذي جاء قبله ^(٧)، قد جاء في القرآن؛ فأحرى وأولى أن يجيء في الشعر" ^(٨).
- قوله في ظاهرة (حذف "الياء" و "الواو" منها الإضمار وإسكانها): "وإذا كان قد جاء في القرآن العظيم، فالشعر أجدر وأولى بذلك، قال - سبحانه - : ﴿وَلَنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [سورة الزمر: ٧] في قراءة بعضهم ^(٩)، بحذف الواو والضمة، وإسكان الهاء، وقال تعالى ^(١٠): ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَقْتَهُ﴾ [سورة النور: ٥٢]، بحذف الياء والكسرة، وإسكان الهاء" ^(١١).
- ١٣. الزّخشرّي (ت ٥٣٨هـ).
- نقل عنه أن القرآن لا يعمل فيه إلا على ما هو فاش دائر على السنة فصحاء العرب، دون الشاذ، والنادر الذي لا يعثر عليه، إلا في موضع أو موضعين" ^(١٢).

١. الخصائص ٣٤٠/١.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. المحتسب ٢٥٩/١.

٤. ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٥٥.

٥. ينظر: القرّاز القيروانيّ وكتابه في ضرورة الشعر ص ٢١٤.

٦. يقصد: ظاهرة (حذف الياء والواو، إذا كانت حركة ما قبلها من جنسهما).

٧. يقصد: ظاهرة (حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين).

٨. شرحه للجمل ص ٧٥٥.

٩. سبق الوقوف عليها.

١٠. سبق الوقوف عليها.

١١. المصدر السابق ص ٧٦٠ - ٧٦١.

١٢. قوله في البرهان في علوم القرآن ٣٠٤/١.

وفي المفصل^(١) ذكر أن حذف لام الأمر، في نحو: (محمدٌ تفد نفسك) من قبيل الضرائر، وفي الكشف^(٢) حمل قراءة زيد بن علي (ت ١٢٢هـ)^(٣) لقوله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُجْزِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [سورة الصف: ١٠-١١] على حذف لام الأمر.

١٤. ابن الشَّجَرِيّ (ت ٥٤٢هـ).

منع التنظير لضرائر الشعر بالقرآن بصور مختلفة:

أ. منع توجيه القرآن على وجوه الضرائر، مثل: منع توجيه قراءة عاصم (ت ١٢٧هـ)^(٤) ﴿نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنبياء: ٨٨] إلى وجه بعيد عن الضرورة، قال: "قال أبو علي: القول في ذلك أن عاصمًا ينبغي أن يكون قرأ ﴿نُجِّي﴾ بنونين، وأخفى الثانية؛ لأنَّ التَّوْنُ تخفى مع حروف الفم، ولا تبتن؛ فالتبس على السَّامع الإخفاء بالإدغام، من حيث كان كل واحد من الإخفاء والإدغام غير مبين، وبَيَّنَّ ذلك إسكانه الياء من (نَجَّى)؛ لأنَّ الفعل إذا كان مبنياً للمفعول به وكان ماضياً لم يسكن آخره، وإسكان آخر الماضي إنما يكون في قول من قال في (رُضِيَ): (رُضَاً)، وليس هذا منه، فإسكان الياء يدل على أنه قرأ: ﴿نُجِّي﴾ كما روى حفص عنه. ومما يمنع أن يظن ذلك به نصبه قوله المؤمنين من: ﴿نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، ولو كان على ما لم يسم فاعله لوجب أن يرفع. فأما قول من قال: إنه يسند الفعل إلى المصدر، ويضمه؛ لأنَّ الفعل دل عليه، فذلك مما يجوز في ضرورة الشعر، فالببت الذي أنشده^(٥): [الوافر]

وَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرُهُ جَرَوْكَ لَب
لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرَوُ الْكِلَابَا

لا يكون حجة في هذه القراءة...^(٦).

ب. نفي الضرورة عن الظاهرة؛ لثبوت نظيرها في القرآن، مثل: قوله: "... ونظيره عَوْدُ الياء إلى (الذي) في قول علي - عليه السَّلام -:

أَنَا الَّذِي سَمْتَنُ أُمِّي حَيْدَرَةً^(٧)

وليس هذا مما يحمل على الضرورة؛ لأنه قد جاء مثله في القرآن، نحو: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [سورة النمل: ٥٥] (فتجهلون) فعل خطاب وصف به اسم غيبة كما ترى، ولم يأت بالياء وفاقاً لـ ﴿قَوْمٌ﴾، ولكنه جاء وفق المبتدأ الذي هو ﴿أَنْتُمْ﴾ في الخطاب، ولو قيل: بل أنتم قوم، لم يحصل بهذا الخبر فائدة^(٨).

١. ينظر: ص ٤٥١.

٢. ينظر: ٥٢٧/٤.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. قائله: جرير. لم أقف عليه ديوانه. ينظر: خزانة الأدب ٣٣٨/١.

٦. أماليه ٨١٤/٢ - ٨١٥.

٧. سبق الوقوف عليه.

٨. أماليه ٢٢٣/٣ - ٢٢٤.

وفي موضع آخر ذكر أن ظاهرة (حذف العائد من جملة الخبر) ضرورة، ثم ذكر أن الروايات تظاهرت "عن ابن عامر بأنه قرأ^(١): ﴿كُلَّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ في سورة الحديد [آية: ١٠] خاصة"^(٢). ولم يستنكر.

١٥. ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ).

نقل كلام شيخه ابن الدّهان (ت ٥٦٩هـ) في ظاهرة (حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين) مؤيداً، قال: "قال شيخنا: ولا أحب أن أجعل ذلك ضرورة؛ لأنه قد قرئ^(٣): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ صَمَدٌ﴾ [سورة الإخلاص: ١-٢].

وذكر في موضع آخر أن ظاهرة (حذف الضمير الرجّاع إلى المبتدأ) أجازة سيبويه في الشعر، وحملت على رأيه قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)، ولم يستنكر، قال: "أحدهما - يقصد أحد ضربي الحالة الثالثة (أن يحذف للعلم به) من حالات الضمير الرجّاع إلى المبتدأ - قبيحٌ وقل استعماله. والثاني: حسن، وكثر استعماله. فمثال الأول نحو ما أنشده سيبويه^(٤): [الرجز]

قد أصبحت أم الحنّار تدّعي
علّمي ذنباً كلّ لم أصنع
يريد: لم أصنعه، أجازة في الشعر. . . وعلى قول سيبويه حملت قراءة ابن عامر^(٥): ﴿وَكُلَّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [سورة الحديد: ١٠]، أي: وعده الله"^(٦).

١٦. العكبري (ت ٦١٦هـ).

منع التنظير لضرائر الشعر بالقرآن برّد توجيهات القراءة على وجوه الضرائر، مثل:

أ. ردّ توجيه قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)^(٧) في [سورة الأنعام: ١٣٧]: "ويقرأ بضمّ الزّاي، وكسر الياء على ما لم يسمّ فاعله. و ﴿قَتَلَ﴾ بالرفع على أنه قائم مقام الفاعل، و ﴿أولادهم﴾ بالنصب على أنه مفعول (القتل)، و ﴿شركائهم﴾ بالجرّ على الإضافة، وقد فصل بينهما بالمفعول، وهو بعيد، وإنما يجيء في ضرورة الشعر"^(٨).

ب. ردّ توجيه قراءة^(٩) ﴿حَسْبَا لِلَّهِ﴾ [سورة يوسف: ٣١] بغير ألف بعد الحاء: "وقال بعضهم: هي حرف جرّ، واللام زائدة، وهو ضعيف؛ لأنّ موضع مثل هذا ضرورة الشعر"^(١٠).

ج. ردّ توجيهين ل قراءة تشديد (لنّ)^(١١) في قوله - تعالى -: ﴿قَالُوا لِنِ هَذَا نِ لَسَاحِرَانِ﴾ [سورة طه: ٦٣]، قال: "ويقرئ (لنّ) بالتشديد، و(هذان) بالألف، وفيه أوجه، أحدها: أنها بمعنى (نعم)، وما بعدها مبتدأ وخبر. والثاني: إنّ فيها ضمير الشأن

١. سبق الوقوف عليها.

٢. أماليه ٩/١.

٣. سبق الوقوف عليه.

٤. سبق الوقوف عليه.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. البدیع فی علم العربیة ص ٨٠-٨١.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. التبيان في إعراب القرآن ٥٤١/١.

٩. قراءة الأعمش، وغيره. ينظر: البحر المحيط ٦/ ٢٦٩، ومعجم القراءات ٤/ ٢٤٤.

١٠. التبيان في إعراب القرآن ٧٣١/٢.

١١. سبق الوقوف عليها.

محدوفاً، وما بعدها مبتدأ وخبر أيضاً. وكلا الوجهين ضعيف، من أجل اللام التي في الخبر، وإنما يجيء مثل ذلك في الشعر^(١). ونظر في مواضع لضائر الشعر بالقرآن:

أ. في كتابه (التبيين عن مذاهب النحويين) نظر لظاهرة (زيادة اللام) بقوله - تعالى - ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ [سورة النمل: ٧٢]^(٢).

ب. في كتابه (التبيان في إعراب القرآن):

- نظر لظاهرة (تسكين ياء المنقوص) بقراءة^(٣): ﴿ثَانِيْ اثْنَيْنِ﴾ [سورة التوبة: ٤٠]^(٤).

- ذهب إلى أن (الجر على الجوار) "من مواضع الضرورة والشذوذ"^(٥). وفي مواضع أخرى أجازها:

○ أجاز الجر على الجوار في عطف النسق في قوله - تعالى - ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٦]: "ويقراً بالجر"^(٦)، وهو مشهور - أيضاً - كشهرة النصب، وفيها وجهان، أحدهما: أنها معطوفة على الرؤوس في الإعراب، والحكم مختلف، ف (الرؤوس) ممسوحة، و (الأرجل) مغسولة، وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار. وليس بممتنع أن يقع في القرآن؛ لكثرتة؛ فقد جاء في القرآن والشعر، فمن القرآن قوله - تعالى - ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [سورة الواقعة: ٢٢] على قراءة من جر^(٧)، وهو معطوف على قوله: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ﴾ [سورة الواقعة: ١٨]، والمعنى مختلف^(٨).

○ أجاز الجر على الجوار في التعت في قوله - تعالى - ﴿عَذَابٌ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ [سورة هود: ٨٤]، قال: "محيط) نعت (اليوم) في اللفظ، و(للعذاب) في المعنى"^(٩).

ج. في كتابه (إعراب القراءات الشواذ) عند قوله - تعالى - ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٤]، قال: "ويقراً: ﴿أَحْسَنُوا﴾^(١٠) على الجمع، وعلى هذا الأصل (الذين أحسنوا)؛ فحذف نون (الذين)؛ لطول الكلام بالموصول والصلة، وقد جاء في الشعر^(١١): [الكامل]

أبني كليب إن عمي لذا قتل الملوك وفككا الأغلالا^(١٢).

١٧. ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ).

١. التبيان في إعراب القرآن ٨٩٥/٢.

٢. ينظر: ص ٣٥٦.

٣. ينظر: المحتسب ٢٨٩/١، ومعجم القراءات ٣٨٧/٣.

٤. ينظر: ٦٤٤/٢.

٥. ٩٢/١.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. قراءة السلمي، والحسن، وغيرهما. ينظر: السبعة في القراءات ص ٦٢٢، ومعجم القراءات ٢٩٦/٩.

٨. ص ٢٠٩.

٩. ص ٤٤.

١٠. سبق الوقوف عليها.

١١. سبق الوقوف عليه.

١٢. ٥٢٣/١.

منع التنظير لضرائر الشعر بالقرآن بصور عديدة، منها:

أ. حمل ما قصره على الضرورة في القراءات على التادر، مثل: قوله في شرح الملوكي في التصريف: "فأما قراءة من قرأ^(١) ﴿ثُمَّ لِيُقْضَىٰ لَهُمْ﴾ [سورة الحج: ٢٩] بإسكان اللام، فهو من هذا، إلا أنه في القراءة أسهل أمراً؛ لشدة اتصال حرف العطف بما بعده. وهي في الشعر كالضرورة"^(٢). وبعد أن أتم (شرح الملوكي) أكمل (شرح المفصل)^(٣)، الذي قال في الجزء الخامس والأخير منه: "ولا يفعلون ذلك مع (ثُمَّ) ونحوها مما هو على أكثر من حرف واحد، إلا على ندرة، نحو قوله^(٤) - تعالى -: ﴿ثُمَّ لِيُقْطَعَ﴾ [سورة الحج: ١٥]"^(٥).

ب. وجه ما جاء في القراءات نظيراً للضرائر إلى وجه بعيد عنها، مثل: قوله في قراءة حمزة (١٥٨هـ): "ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكني المخفوض. أحدهما: أن تكون الواو واو قسم، وهم يُقسِمون (بالأرحام) ويُعْظَمونها، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم، ويكون قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [سورة النساء: ١] جواب القسم. والوجه الثاني: أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية حتى كأنه قال: (وبالأرحام)، ثم حذف الباء؛ لتقدم ذكرها، كما حذف في نحو قولك: (بِمَنْ تَمُرُّ أُمُّرُ)، و(على من تنزل أنزل)، ولم تقل: (أمر به)، ولا أنزل عليه؛ لأنها مثلها في موضع نصب، وقد كثر عنهم حذف حرف الجر..."^(٦).

وفي مواضع أخرى نظر لما قصر على ضرائر الشعر بالقرآن، مثل:

- نظر لظاهرة (لِإِثْبَاتِ أَفٍّ "أنا") بقراءة^(٧) ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [سورة الكهف: ٣٨]^(٨).
- نظر لظاهرة (حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين) بقراءة^(٩) ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣٠]، و^(١٠) ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص: ١-٢]، و^(١١) ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [سورة يس: ٤٠]^(١٢).

١٨. ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ).

لم يجز التنظير لضرائر الشعر بالقرآن إلا في ظاهرة (صرف ما لا ينصرف)؛ للتناسب، قال:

١. قراءة عاصم، وحمزة، والكسائي، ونافع، وغيرهم. ينظر: السبعة في القراءات ص ٤٣٥، ومعجم القراءات ١٠٧/٦.

٢. ص ٤٦٠.

٣. ينظر: شرح الملوكي في التصريف ص ٧-٨.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. ٣١٠/٢.

٦. شرح المفصل ٢/٢٨٣.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. ينظر: شرح المفصل ٣/٣٧، ٥/٢٣٢-٢٣٤.

٩. سبق الوقوف عليها.

١٠. سبق الوقوف عليها.

١١. سبق الوقوف عليها.

١٢. المصدر السابق ١/٣٣٤-٣٣٥.

- أ. في الكافية في النحو: "يجوز صرفه للضرورة، أو للتناسب، مثل: ﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا﴾ [سورة الإنسان: ٤]"^(٢).
- ب. في شرح الوافية نظم الكافية: "التناسب يميز صرف ما لم ينصرف، والتناسب قسمان: تناسب رؤوس الآي، والفواصل . . . وتناسب الكلمات"^(٣).

١٩. المظفر بن الفضل العلوي (ت ٦٥٦هـ).

نفي الضرورة عن ظاهرة (حذف همزة الاستفهام مع دلالة الكلام عليها)؛ لورودها في قوله - تعالى - ﴿نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ [سورة الشعراء: ٢٢] أي: أن المراد: أو تلك نعمة؛ وإذا صحَّ ذلك فقد زالت الضرورة من الشعر^(٤). وفي موضع آخر قصر ظاهرة (حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين) على الضرورة، ثمَّ نظر لها بما روي عن أبي عمرو (ت ١٥٤هـ) في بعض طرقه^(٥): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص: ١]، وفي قراءة من قرأ^(٦): ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣٠]^(٧).

٢٠. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ).

- منع التنظير لضرائر الشعر بالقرآن بصور مختلفة، مثل:
- أ. حمل نظير الضرورة في القرآن على النادر، مثل: قوله في (المقرب): ولا يجوز الأفراد إلا في شعر، أو نادر من الكلام، ومنه: قوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [سورة التوبة: ٦٢]^(٨).
- ب. تضعيف نظير الضرورة في القراءة، مثل: قوله في (ضرائر الشعر) إنَّ عطف المضمَر المخفوض دون إعادة الخافض من قبيل الضرورات، ثمَّ قال: . . . وأما قراءة من قرأ^(٩): ﴿وَاقْتُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [سورة النساء: ١]، فمن العطف على ضمير الخفض من غير إعادة خافض . . . وهي قراءة ضعيفة، لما ذكرناه من أنَّ العرب لا تعطف مخفوضاً على مخفوض قد كنى عنه، إلا في الشعر؛ لضيقه^(١٠).
- ج. منع توجيه التنظير القرآني على وجوه الضرائر، مثل:

١. سبق الوقوف عليها.

٢. ص ١٢.

٣. ص ١٣٧.

٤. ينظر: نضرة الإغريض ص ٢٨٧-٢٨٨.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. سبق الوقوف عليها.

٧. ينظر: المصدر السابق ص ٢٦٦.

٨. ينظر: ٢٣٥/١.

٩. سبق الوقوف عليها.

١٠. ص ١٤٧-١٤٩.

- قوله: "إن قيل: كيف يكون هذا ضرورة، ومن القرآن من يقرأ^(١): ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾ [سورة الممتحنة: ١]، وما كان مثله في القرآن بإثبات الألف؟ فالجواب أن الذي قرأ بذلك وصل بنية الوقف...^(٢) .
- قال بعد أن أورد إنكار النحويين على سيبويه (ت ١٨٠هـ) في عدّه حذف الياء مع الألف واللام في الوقف ضرورة شعريّة؛ لأنّه جاء في القرآن حذف الياء في غير رؤوس الآي، وقرأ بها عدد من القرآن، كقوله^(٣) - تعالى -: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلُّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [سورة الإسراء: ٩٧]: "وهذا لا يلزم النحويين؛ لأنهم إنما أرادوا من لغته إثبات الياء في الأيدي، وأمثاله قد يحذفها في الضرورة"^(٤) .
- أجب على سؤال في ظاهرة (حذف نون "لم يكن") : "فإن قال قائل: لم زعمت أن حذف (نون) لم يكن ضرورة، وهي تحذف في فصيح الكلام، قال الله - تعالى -: ﴿خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلِ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [سورة مريم: ٩] ؟
فالجواب أن نقول: إن العرب إنما تحذفها في الكلام، إذا لم يكن بعدها ساكن؛ لأنها إذ ذاك تكون ساكنة، تشبه الواو في (يعزّو)، والياء في (يرمي)، والألف في (يخشى) في السكون، وفي أن فيها فضل صوت، وهو المد، فأجروها لذلك مجراها في الحذف للجازم. وأما إذا كان بعدها ساكن، فإنها إنما تحذف؛ لالتقاء الساكنين، إذ لو لم تحذف لالتقاء الساكنين؛ لوجب تحريكها. وإذا تحركت لم (تشبه) الياء، ولا الواو، ولا الألف. وإذا لم تشبهها، لم يحذفها الجازم"^(٥) .
وفي مواضع أخرى نظر لضرائر الشعر بالقرآن، مثل:
- أ. تنظيره لظاهرة (الفصل بين المضاف والمضاف إليه بسائر الأسماء التي ليست ظروفًا ولا مجرورات) بقراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)^(٦): ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٧]^(٧) .
- ب. تنظيره لظاهرة (حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين) بقراءة^(٨): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص: ١-٢]^(٩) .
- ج. تنظيره لظاهرة (زيادة اللام على المفعول في حال تأخره عن الفعل العامل فيه تقوية للعمل) بقوله - تعالى -: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ [سورة النمل: ٧٢]^(١٠) .

١. سبق الوقوف عليها .

٢. ضرائر الشعر ص ٣٨ .

٣. سبق الوقوف عليه .

٤. المصدر السابق ص ٩٤ .

٥. المصدر السابق ص ٩٠ .

٦. سبق الوقوف عليه .

٧. ينظر: ضرائر الشعر ص ١٩٨ .

٨. سبق الوقوف عليها .

٩. ينظر: شرح الجمل ٣/٢٩-٣٠ .

١٠. ينظر: ضرائر الشعر ص ٥٢-٥٣ .

د . تنظيره لظاهرة (إدخال لام التأكيد في موضع لا تدخل فيه في سعة الكلام) بقراءة ابن جُبَيْر (ت ٩٥هـ)^(١): ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلْنَ
الطَّعَامَ﴾ [سورة الفرقان: ٢٠]، بفتح (أَنْ)^(٢).

٢١ . الرُّضِي (ت ٦٨٦هـ).

حمل نظير الضرورة في القرآن على الشاذ، مثل: حمله نظير ظاهرة (حذف الواو والياء الساكنين في الفعل الناقص) في قوله
- تعالى - ^(٣): ﴿مَا كُنَّا بِنَعْلَمُ﴾ [سورة الكهف: ٦٤]، و^(٤): ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [سورة هود: ١٠٥] على الشذوذ^(٥).

وفي مواضع أخرى نظر لضرائر الشعر بالقرآن، مثل:

أ . تنظيره لظاهرة (حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين) بقراءة أبي عمرو (ت ١٥٤هـ)^(٦): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة
الإخلاص: ١-٢]^(٧).

ب . قصره ظاهرة (حذف الفاء الرابطة في جواب الشرط) على الضرورة في الشعر، ثم ذكر استدلال الكوفيين على جواز الظاهرة
في السعة بقراءة طلحة بن سليمان^(٨) لقوله - تعالى -: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [سورة النساء: ٧٨]، ثم قال: "وهي
شاذة"^(٩). ولم يستنكرها، أو يؤولها.

٢٢ . ابن الناطم (ت ٦٨٦هـ).

خرَجَ في شرحه؛ للألفية قوله - تعالى -: ﴿يُقِيمُوا﴾ [سورة إبراهيم: ٣١] على الجزم بجواب الأمر، قال: "أما (لام
الأمر) . . . يجوز في الشعر أن تحذف، ويبقى جزمها، كقول الشاعر^(١٠): [من الوافر]

مَحْمَدٌ تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

وكقول الآخر^(١١): [الطويل]

فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

التقدير: لتقد نفسك، وليكن للخير منك نصيب. فأمّا نحو قوله - تعالى -: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾
[سورة إبراهيم: ٣١] فالجزم فيه بجواب الأمر، لا باللام المقدرة. والمعنى: قل لعبادي أقيموا الصلاة يقيموا^(١٢).

١ . سبق الوقوف عليها .

٢ . ينظر: ضرائر الشعر ص ٥٧ .

٣ . سبق الوقوف عليها .

٤ . سبق الوقوف عليها .

٥ . ينظر: شرح الشافية ٢/٢٠٣ .

٦ . سبق الوقوف عليها .

٧ . ينظر: شرح الرضي للكافية ٤/٤٨٣ .

٨ . سبق الوقوف عليها .

٩ . شرح الرضي للكافية ٤/١١١ .

١٠ . سبق الوقوف عليه .

١١ . سبق الوقوف عليه .

١٢ . ص ٤٩٢ .

وفي استكمالها شرح التسهيل عن والده نظر لظاهرة (نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء بعد "إنما" الحصرية) بقراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)، قال: "قد تضر (أن) الناصبة بعد (واو الجمع)، و(فاء الجواب) في غير المواضع المذكورة، وذلك على ضربين: أحدهما جائز في الاختيار وسعة الكلام، والآخر مخصوص بالضرورة . . . فيجوز في الاختيار إضمار (أن) الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومي أداة شرط، أو بعدهما، أو بعد حصر بـ (إنما) . . . مثال الثالث قراءة ابن عامر^(١): ﴿وَإِذَا قُضِيَ الْأَمْرُ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة البقرة: ١١٧]. بالنصب، على تقدير: فإنما يكون منه كن فيكون من ذلك الأمر، وهو نادر لا يكاد يعثر على مثله إلا في ضرورة الشعر"^(٢).

٢٣. أبو حيان (ت ٧٤٥هـ).

منع التنظير لضرائر الشعر بالقرآن بصور مختلفة:

- أ. نص على ذلك في أكثر من موضع، من ذلك:
 - "الضرورة والقليل لا يحمل كلام الله عليهما"^(٣).
 - القرآن "ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب، وأحسن تركيب؛ إذ كلام الله - تعالى - أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما يجوزُه النحاة في شعر السَّمَاخِ والطَّرْمَاحِ وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة، والتراكيب القلقة، والجازات المعقدة"^(٤).
 - ما يقصر على الضرورة "لا يجوز أن يحمل القرآن عليه؛ لأنه لا يجوز ذلك، إلا في الشعر"^(٥).
- ب. حمل نظير الضرورة في القرآن على الشاذ، مثل: حمل قوله - تعالى -: ﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [سورة الأعراف: ١٦] نظير ظاهرة (لإثبات ألف ما الاستفهامية المحرورة) على الشاذ^(٦).
- ج. ضعف نظير الضرورة في القراءات، مثل: ضعف قولين للفراء في أصل (لما)^(٧) في قوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَيُؤَيِّنَنَّ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [سورة هود: ١١١]؛ لأنه "لم يعهد حذف نون (من)، ولا حذف نون (من) إلا في الشعر"^(٨).
- د. منع توجيه التنظير القرآني على وجوه الضرائر، مثل:
 - منع إعراب قوله - تعالى -: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران: ٩٧] على أن (من) موصولة في موضع رفع على أنه فاعل بالمصدر الذي هو (حج)، فيكون المصدر قد أضيف إلى المفعول ورفع به الفاعل؛ لأن

١. سبق الوقوف عليها.

٢. شرح التسهيل ٤/٤٦.

٣. البحر المحيط ١/٣٧٢.

٤. المصدر السابق ١/١٢.

٥. المصدر السابق ١٠/٣٢٧.

٦. ينظر: البحر المحيط ٥/٢٠.

٧. ينظر: معاني القرآن ٢/٢٩، والبحر المحيط ٦/٢١٨.

٨. البحر المحيط ٦/٢١٨.

"إضافة المصدر للمفعول، ورفع الفاعل به قليل في الكلام، ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر؛ حتى زعم بعضهم أنه لا يجوز، إلا في الشعر..."^(١).

- رد رأي الزحشري أن (انظرونا) في قوله - تعالى -: ﴿انظُرُونَا نَقَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [سورة الحديد: ١٣] بمعنى (انظروا إلينا)؛ لأن (النظر) لا يتعدى إلا بـ (إلى)، لا بنفسه، وإنما وجد مُعَدِّيًا بنفسه في الشعر^(٢).

وفي مواضع أخرى نظر لضرائر الشعر بالقرآن، منها:

■ خص ظاهرة (إهمال "أن") بضرورة الشعر، ونظر لها بقراءة مجاهد بن جبر (ت ١٠٤هـ): ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٣]^(٣).

■ خص ظاهرة (إثبات الألف في "ما" الاستفهامية) إذا دخل عليها حرف جر بالضرورة^(٤). وفي موضع آخر ذكر أن قوله - تعالى -: ﴿عَمَّ﴾ [سورة النبأ: ١] قرئ بالألف^(٥)، والأكثر حذف الألف من (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر^(٦).

■ خص في مواضع متفرقة ظاهرة (الإشباع) بالضرورة^(٧)، وفي مواضع حمل عليها قراءتين، قال: "قرأ الجمهور"^(٨): ﴿فَلا أُقْسِمُ﴾ [سورة الواقعة: ٧٥]، فقليل: (لا) زائدة مؤكدة... والأولى عندي أنها (لام) أشبعت فتحها؛ فتولدت منها ألف... وهذا وإن كان قليلاً؛ فقد جاء نظيره في قوله: ﴿فَاجْعَلْ أَقْنِدَةً مِنَ النَّاسِ﴾ [سورة إبراهيم: ٣٧] بياء بعد همزة، وذلك في قراءة هشام^(٩)، فالمعنى: فلأقسم، كقراءة^(١٠) الحسن، وعيسى^(١١).

■ قصر في كتابه (ارتشاف الضرب) ظاهرة (صرف ما لا ينصرف) في الشعر على الضرورة^(١٢). وفي كتابه (البحر المحيط) أجاز ورودها في القرآن:

- قال: "كما قد يُنَوَّن ما لا ينصرف للمشاكلة، يمنع من الصَّرف للمشاكلة"^(١٣).

١. البحر المحيط ٢٧٦/٣.

٢. ينظر: المصدر السابق ١٠٦/١٠.

٣. ينظر: المصدر السابق ٤٩٩/٢.

٤. ينظر: المصدر السابق ٥٨/٩.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. ينظر: المصدر السابق ٣٨٣/١٠.

٧. ينظر: المصدر السابق ٣٧٣/٣، ١٧٢/٥-٣٠٥، ٤٤٧/٦، ٥٧٧/٧.

٨. سبق الوقوف عليها.

٩. سبق الوقوف عليها.

١٠. سبق الوقوف عليها.

١١. البحر المحيط ٩٠/١٠-٩١.

١٢. ينظر: ٨٩١/٢.

١٣. ٧٢/١٠.

- قال معقبا على قراءة عمرو بن عبيد (ت ١٤٤هـ)^(١) لقوله - تعالى -: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾ [سورة الحج: ٣٦]: "الأولى أن يكون على لغة من صرف ما لا ينصرف"^(٢).

٢٤. الصَّفدي (ت ٧٦٤هـ).

نفى في كتابه (نصرة الثائر على المثل السائر) الضرورة عن ظاهرة (الفصل بين المضاف والمضاف إليه)؛ لورودها في قراءة ابن عامر (ت ١١٨هـ)^(٣): ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٧]، قال: "وهو جائز. وقد جاء عن العرب كثيرا في شعرهم، واستشهد له الشيخ جمال الدين بن مالك - رحمه الله - في شرح الكافية بشواهد عديدة، ومنع الخصم بأن هذا الباب جائز في ضرورة الشعر، وليس في القرآن ضرورة"^(٤).

وفي كتابه (الوافي بالوفيات) نظر لظاهرة (حذف الياء من الاسم المنقوص المعرف بـ أل) بـ قراءة ابن مسعود (ت ٣٢هـ)^(٥): ﴿وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنشآتُ فِي الْبَحْرِ﴾ [سورة الرحمن: ٢٤] بِضَمِّ الرَّاءِ^(٦).

٢٥. ابن عبيد الحليم (ت ١١٣٨هـ).

أ. نفى الضرورة عن الظاهرة؛ لورود نظيرها في القرآن، مثل:

- ظاهرة (حذف همزة الاستفهام مع دلالة الكلام عليها)، قال - نقلاً عن المظفر بن الفضل العلوي (ت ٦٥٦هـ)^(٧) -: "ويجوز للشاعر المولد حذف همزة الاستفهام للضرورة مع دلالة الكلام عليها، كما قال الكميت^(٨): [الطويل]

طَرَبْتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ ولا لعباً مِنِّي وذو الشَّيبِ يلعبُ

أراد: أو ذو الشيب يلعب؟! . . . وقيل في قوله - تعالى -: ﴿نِعْمَةٌ مِّنْهُمَا عَلَيَّ﴾ [سورة الشعراء: ٢٢] إنَّ المراد: أو تلك نعمة، وإذا صحَّ ذلك فقد زالت الضرورة من الشعر^(٩).

- ظاهرة (لإثبات الألف في "أنا" في الوصل)، قال - نقلاً^(١٠) عن السيِّري (ت ٣٦٨هـ) -: "كيف يكون هذا ضرورة، وفي القرأء من يثبت هذه الألف في الوصل، فيقرئ^(١١): ﴿وَأَنَا أعلم بما أخفيتم﴾ [سورة الممتحنة: ١]، وما كان في القرآن مثله، لا يقال له ضرورة؟ . . ."^(١٢).

١. ينظر: مختصر ابن خالويه ص ٩٨، ومعجم القراءات ١١٥/٦.

٢. ٥٠٩/٧.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. ص ٨٤.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. ينظر: ٣٨/١.

٧. ينظر: نصرة الإغريض ص ٥٠.

٨. سبق الوقوف عليه.

٩. ينظر: موارد البصائر ص ٢٨٧-٢٨٨.

١٠. ينظر: موارد البصائر ص ٦٠-٦١.

١١. سبق الوقوف عليها.

١٢. ضرورة الشعر ص ٧٨.

ب. حمل نظير الضرورة في القرآن على النادر، مثل: عدّ ظاهرة (إثبات الألف مع "ما" الاستفهامية) من قبيل الضرورات، وحمل نظيرها قراءة^(١): ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [سورة النبأ: ١] على النادر^(٢).

وفي مواضع أخرى نظر للضرورة بالقرآن وقراءاته:

- في ظاهرة (إبدال الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفاً) - التي عدّها من الضرورات -: وقرئ^(٣) ﴿سَالِ سَائِلٍ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [سورة المعارج: ١] في المتواتر غير مهموز^(٤).

- نقل قول السيرافي (ت ٣٦٨هـ) في ظاهرة (إثبات حرف العلة "الياء" في الموضع الذي يجب حذفه في سعة الكلام): "ويشدّ هذا قراءة ابن كثير"^(٥)؛ والذي يدل على اقتدائه بهذا الرأي^(٦).

٢٦. أبو الثناء الألويسي (ت ١٢٧٠هـ).

أ. نفى الضرورة عن الظاهرة؛ لثبوت نظيرها في القرآن، مثل:

○ قوله في (روح المعاني) في ظاهرة (حذف نون الرفع) عند قوله - تعالى -: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ [سورة الإسراء: ٧١]: "وقرأ مجاهد^(٧): ﴿يَدْعُو﴾ بالياء آخر الحروف، أي: يدعو الله - تعالى - أو الملك، والحسن في رواية^(٨): ﴿يُدْعَى﴾ بالبناء للمفعول، ورفع ﴿كُلُّ﴾ على النياحة عن الفاعل، وفي رواية أخرى^(٩) ﴿يُدْعَوُا﴾ بضم الياء، وفتح العين بعدها واو، ورفع ﴿كُلُّ﴾ وخرجت على وجهين: ... والثاني أَنَّ الواو ضمير أو علامة، كما في (يتعاقبون فيكم ملائكة)^(١٠)، والتون محذوفة، كما في قوله - ﷺ -: (لا تؤمنوا حتى تحابوا وكما تكونوا يولّى عليكم)^(١١)، وكذا في قول الشاعر^(١٢): [الرجز]

وَجَهْلِكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذِّكِّي

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيَّتِي تَذَلُّكِي

١. سبق الوقوف عليها.

٢. ينظر: موارد البصائر ص ٥٥ - ٥٦.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. ينظر: المصدر السابق ص ٣٤٠.

٥. ضرورة الشعر ص ٦٢.

٦. ينظر: موارد البصائر ص ٤٨٢.

٧. سبق الوقوف عليها.

٨. سبق الوقوف عليها.

٩. سبق الوقوف عليها.

١٠. سبق الوقوف عليه.

١١. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ص ٦٤٨٨.

١٢. سبق الوقوف عليه.

وكأنها لكونها علامة إعراب عُوِّمِلَتْ معاملة حركته في إظهارها تارة وتقديرها أخرى، ولا فرق في كونها علامة إعراب بين أن تكون الواو ضميراً، وأن تكون علامة جمع على الصحيح، والظاهر أن حذفها في مثل ما ذكر شاذ لا ضرورة؛ وإلا فلا يصح هذا التخريج في الآية^(١).

- قوله في (روح المعاني) في ظاهرة (قصر الممدود): "وقرأ الجمهور: ﴿شُرَكَائِي﴾ [سورة النحل: ٢٧] ممدوداً مهموزاً مفتوح الياء . . . والبزّي عن ابن كثير بخلاف عنه بالقصر، وفتح الياء^(٢)، وأنكر ذلك جماعة، وزعموا أن هذه القراءة غير مأخوذة؛ لأن قصر الممدود لا يجوز إلا ضرورة، وليس كما قالوا فإنه يجوز في السّعة، وقد وجه أيضاً بأنّ الهزمة المكسورة قبل الياء حذفت للتخفيف، وليس لكصر الممدود مطلقاً، مع أنه قد روي عن ابن كثير^(٣) قصر التي في القصص [٦٢-٧٤]، و﴿وَرَائِي﴾ في مريم [٥]^(٤)، وعن قنبل قصر^(٥): ﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى﴾ في العلق [٧]، فكيف يعدّ ذلك ضرورة؟!"^(٦).
- علق في (حاشيته على قطر الندى) على قول ابن هشام (ت ٦٧١ هـ) -: (يا أبتى بالتاء والياء) هذه اللغة قبيحة، وينبغي أن لا تجوز، إلا في ضرورة الشعر -: "قوله: وينبغي ألا تجوز إلا في ضرورة الشعر) ظاهر كلام الرّضي عدم اختصاص ذلك في الشعر، ويؤيده أنه قرئ^(٧): ﴿يَا أَيْتَى إِنِّي أَخَافُ﴾ [سورة مريم: ٤٥]، وفي المرادي: وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام، ونظيره قراءة أبي جعفر^(٨): ﴿يَا حُسْرَتَايَ﴾ [سورة الزمر: ٥٦]، فجمع بين العوض والمعوض عنه^(٩).
- ب. حمل نظير الضرورة على الشاذ، مثل: قوله عند قوله - تعالى -: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْنُم بِالنَّهَارِ﴾ [سورة الأنعام: ٦٠]: "... قال بعض الحققين: إن قوله - سبحانه -: ﴿وَيَعْلَمُ﴾ إلخ. إشارة إلى ما كسب في النهار السّابق على ذلك الليل، والواو للحال، ولا دلالة فيه على الإيقاظ من هذا التّوفي، وأنّ الإيقاظ متأخر عن التّوفي، وأنّ قولنا: يفعل ذلك التّوفي لتقضي مدّة الحياة المقدرة كلام منتظم غاية الانتظام، ولا يخفى أن فيه تكلفاً أيضاً مع أن واو الحال لا تدخل على المضارع، إلا شذوذاً، أو ضرورة في المشهور^(١٠).

١. ١١٦/٨.

٢. سبق الوقوف عليها.

٣. سبق الوقوف عليها.

٤. سبق الوقوف عليها.

٥. سبق الوقوف عليها.

٦. ٣٦٨/٧.

٧. لم أقف على هذه القراءة. قال مكّي القيسي: "وقد أجاز المازني: (يا زيداً تعال)، ريد: يا زبدي، ثمّ يدل من كسرة الدال فتحة، ومن الياء ألفاً. قال المازني: وضع الألف مكان الياء في النداء مطرد، وعلى هذا قرأ ابن عامر: ﴿يَا أَبْتُ﴾ بفتح التاء، أراد: يا أبتى". الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ص ٥٣٠.

٨. سبق الوقوف عليها.

٩. ص ٣٧٢.

١٠. روح المعاني ١٦٥/٤.

وفي موضع آخر نظر للضرورة بالقرآن وقراءته، في ظاهرة (إثبات ألف "ما" الاستفهامية)، قال: "اللغة الفصيحة حذفها إذا جرت (ما الاستفهامية) بحرف جرّ، نحو: ﴿عَمَّ يَسْأَلُونَ﴾ [سورة النبأ: ١]، وقوله^(١): [الطويل]

عَلَّامٌ أَقُولُ الرُّمَحُ أَثْقَلُ عَاتِقِي
إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كُرَّتْ؟

فرقاً بينها وبين الموصولة، وإثباتها نادر، وقيل: مختص بالضرورة، نحو قوله^(٢): [الوافر]

على ما قام يشتمني لثيم
كخزير تمرغ في رماد؟

وقوله^(٣): [البسيط]

إِنَّا قَتَلْنَا بِقَوْلَانَا سَرَائِكُمْ
أَهْلَ اللَّوَاءِ فَنِيمَا يَكْثُرُ الْقَيْلُ؟

وقراءة عكرمة وعيسى^(٤): ﴿عَمَّا يَسْأَلُونَ﴾ [سورة النبأ: ١] . . . " (٥) .

٢٧. الألويسي (ت ١٣٤٢هـ) .

منع التنظير لضرائر الشعر بالقرآن في أكثر من موضع، منها:

أ. في ظاهرة (القلب) - التي أورد عليها البعض أبياتاً عديدة، وأقوالاً، وآيات - قال: "ومن خص القلب بالضرورة أول ما أوهم وروده في غير الشعر"^(٦) .

ب. في ظاهرة (إدخال لام التأكيد في موضع لا تدخل فيه في سعة الكلام) استغرب تنظير ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) لهذه الظاهرة بقراءة ابن جبير (ت ٩٥هـ)^(٧): ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [سورة الفرقان: ٢٠]، قال: "عدّ هذا ابن عصفور من الضرائر مع أنه أورد الآية!"^(٨) .

ج. في ظاهرة (زيادة الواو العاطفة): عدّها من الضرائر، وذكر توجيهات البصريين لنظائرها في القرآن على وجوه بعيدة عن وجه الضرورة^(٩) .

وفي مواضع أخرى نظر للضرورة بالقرآن وقراءته:

- ظاهرة (إثبات ألف "ما" الاستفهامية المجرورة): نظر لها بقراءة^(١٠): ﴿عَمَّا يَسْأَلُونَ﴾ [سورة النبأ: ١]^(١١) .

١. سبق الوقوف عليه .

٢. سبق الوقوف عليه .

٣. سبق الوقوف عليه .

٤. سبق الوقوف عليها .

٥. روح المعاني ٤٠١/١١ .

٦. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاث ص ٢١٣ .

٧. سبق الوقوف عليها .

٨. المصدر السّابق ص ٢٩٧ .

٩. ينظر: المصدر السّابق ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

١٠. سبق الوقوف عليها .

١١. ينظر: المصدر السّابق ص ٣٢٧ .

- ظاهرة (زيادة الكاف): عدّ الظاهرة من قبيل الضرورة، ونقل رأي من أجازها في الكلام مع استشهادهم بآيتين، ولم يعلق لا بنفي للضرورة، ولا بتأويل لآيات المجيزين^(١).
- ظاهرة (إدخال الحرف على الحرف): عدّها من الضرائر، ونقل تنظير الفراء (ت ٢٠٧هـ) - الذي يراها هو الآخر ضرورة - بقراءة عبد الله بن مسعود (ت ٣٢هـ)، دون تعليق^(٢).

١. ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

٢. ينظر: المصدر السابق ص ٣٢٣.



الخاتمة

حمداً لله، وصلاةً وسلاماً على رسول الله، وبعد:

فقد تمكّن البحث في نهايته من أن يجيب على ما وُضِع في تصوّره من تساؤلات كانت الباعث إلى هذه الدّراسة، وهي:

١. نظر النّحويون لضرائر الشعر بالقرآن من خلال صوّرتين: المقابلة، والحمل. ولكل صورة طريقتان.
٢. تعدّدت أسباب التنظير لضرائر الشعر بالقرآن بحسب طرق صوّرتيه؛ ومن أبرزها:
 - أن النّحوي يرى ورود بعض اللغات القليلة والنّادرة والشاذّة في الشعر لاضطرار الوزن؛ لأن العربي لا يستطيع - في رأيه - أن يتكلم بغير لغته، وأمّا نظيرها في القراءات: فهو لغة.
 - أن النّحوي يرى كثرة ورود الاستعمال اللغوي في الشعر مسوّغاً لحظّره على الضرورة، وإن كان له نظير في القراءات.
 - لم يظهر للنّحوي في القراءة إلا وجه أو استعمال لا يحسن وروده - عنده - إلا في الضرورة؛ وإلا سيُضطر إلى ردّ القراءة.
 - عدم إحاطة النّحوي باللغات إحاطة تمكّنه من إرجاع القراءة إلى أصلها في لغات اللهجات.
 - أن النّحوي يميل إلى التوسّع في ذكر الاحتمالات الممكنة في الآية، ومنها: الوجه الذي حمّله على الضرورة.
 - لم تصله القراءة، ولا يعرفها.
 - قد يكون لنظائر الضرورة في القرآن وجه آخر عنده.
٣. أن طرق صوّرتي التنظير لضرائر الشعر بالقرآن لا تلزم القول (بوقوع الضرورة في القرآن)؛ بل تلزم أحد أمرين: إمّا (نفي الضرورة عن الظاهرة)، أو (حمل القرآن على وجوه بعيدة عن وجه الضرورة).
٤. أن (نفي الضرورة عن الظواهر إذا ثبت كونها لغة من لغات العرب)؛ حقيق أن يكون هو الأصل الذي يجب مراعاته في دراسة الضرائر.
٥. ألزمت إشكالية هذه الدّراسة تحرير حدّ الضرورة، وهو - حتى يثبت عكسه -: (مجموعة ممكّنات، ومباحات، خارجة عن القياس، ليست من قبيل الخطأ والعيب، تقع في شعر من يحجّ بشعرهم، ليس لها نظير ثري فيما يحجّ به، ولم تكن - في حقيقتها - لغة من لغات العرب).
٦. اضطراب موقف النّحويين من موازنة القرآن بالضرورة بين النّظر والتّطبيق.



الفهارس

قَالَ اللَّهُ فِيمَا نَسَخَ الْقُرْآنَ عَنِ الْقُرْآنِ
مَا نَسَخْنَا مَا نَسَخْنَا مَا نَسَخْنَا مَا نَسَخْنَا مَا نَسَخْنَا مَا نَسَخْنَا مَا نَسَخْنَا مَا نَسَخْنَا مَا نَسَخْنَا مَا نَسَخْنَا

الْقِرَاءَةُ	السُّورَةُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
الْفَاتِحَةُ		
﴿مَلِكِي﴾، ﴿مَالِكِي يَوْمَ الدِّينِ﴾	٤	٢٨-١٤٩
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	١٤٩
﴿الصِّرَاطُ - صِرَاطُ﴾	٦-٧	٢٠
الْبَقَرَةُ		
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾	٦	٨٤-٩٤-١٠١-١٠٣
﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾	١٠	٣٠٤
﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾	١٤	١٦٩-١٧٠-٢٠٠
﴿مِثْلَهُمْ كَمِثْلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾	١٧	٦٣-٦٩-٢٣٣
﴿مِثْلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾	٢٦	٢٢٣
﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾	٢٩	٣١٠
﴿لِّلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾	٣٤	٢٠٠
﴿وَأَيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾	٤٠	٧٣-١١٤
﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾	٤٥	١٧٣
﴿إِلَى بَارِئِكُمْ﴾	٥٤	٧٧-١٤١-١٩٩-٢٠٨-٢١٨-٣١٢-٣٢٠
﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَاءَهُ لَا أُبْرِحُ حَتَّىٰ أُلَاقَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾	٦٠	٢٣٧
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾	٦٧	٤٦-٦٠-٦٥-٩١-١٤١-١٩٨

٣٣٠-٦٧	٧١	﴿لَا ذُلُّ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾
٢٢٦	٨٥	﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾
٣٠٥-٦٧	١٠٢	﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾
٢٨٢-١٢٠-٨٦-٦٨-٥٧	١٠٢	﴿وَمَا هُمْ بِضَارِيٍّ بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾
٦٣	١١٣	﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾
٣٣٩-٣٢٥-٢٨٤-٨٧-٨٠-٥٧	١١٧	﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾
١٠٢	١٢٤	﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّتْ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾
١٣٨	١٢٩	﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾
٣٢٧-١٤١-٩١-٦٥-٦٠-٤٦	١٥١	﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾
٢٢٩-١٥٦-٩٤	١٧١	﴿وَمِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمِثْلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بُكُمْ عُمِيٌّ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾
٣١٨-٢٣٨	١٨٠	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾
١١٤-١١١	١٨٦	﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾
١٦٠-٩٦	٢٠٠	﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾
٦٧	٢٠٣	﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾
٢٨٩-٢٨٢-١٦١-١٦٠-٩٦	٢١٧	﴿قُلْ قَاتِلْ فِيهِ كَيْدٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

٢٢٨	﴿وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾	١٤١-١٤٠-٩١
٢٣٣	﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾	٥٧-٨٦-٨٧-٨٨-١٢١-١٦٨-١٦٩-٢٢٢- ٢٣١-٣٤٠
٢٣٧	﴿إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ أَوْ يَغْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾	٢١٣-٣١٩
٢٥٨	﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾	٦٠-٨٨-١٣٢-١٨٩-١٩٩
٢٥٩	﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَسْنَهُ﴾	١٧٣
٢٨٢	﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾	٢٣٧
آل عمران		
٣٧	﴿وَكَلَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾	١٢٩-١٣١
٤٠	﴿وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾	١٥٦
٤٧	﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	٦٨-١٢٦-١٢٦-٢٠٠
٤٩	﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾	٦٩-٢٣٤
٥٩	﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	٧٢-٩٧
٩٧	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	٣٠٣-٣٢٠ ٣٣٩-
١٠٦	﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾	٢٢٢-٣١٨
١١٠	﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾	١١٦
١٢٠	﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرَّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾	٢٢٢-٣١٨

١٢٤	١٤٥	﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴾
١٤٤	١٤٦	﴿رَبُّيُونَ﴾
١٤١	١٦٠	﴿فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصَرُّكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾
٩٩	١٨٥	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾
النِّسَاءُ		
٦٣-٧٢-٧٣-٩٠-٨١-٩٠-٩٦-١٦٠- ١٦٣-٢٠٠-٢٠٩-٢١١-٢١٢-٢٢١-٢٢٢-٣١٣- ٣٢٠-٣٢٢-٣٢٤-٣٣٥-٣٣٦	١	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾
٣٣٨	١	﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾
٦٧	٢٠	﴿وَأَتَيْتُمْ أَخْدَانُكُمْ﴾
٣١٥	٣٤	﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾
٢٠	٣٧	﴿بِالْبُخْلِ﴾
١٤١-٢٠٣-٢٠٨	٥٨	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾
٢٠٠	٥٨	﴿نَعْمًا﴾
٣٣٨-٧٨	٧٨	﴿أَتَيْنَا تَكُونُوا يُذَرِّكُمُ الْمَوْتُ﴾
٢٠٣	١٠٠	﴿ثُمَّ يُذَرِّكُمُ الْمَوْتُ﴾
٩١-١٤١	١٢٠	﴿وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ﴾
١٦١-٣٢١	١٢٧	﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَمَاسِ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتِيَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضَعِفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ﴾

٢٣٥-٦٤-٣٦	١٤٠	﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾
١٦١	١٦٢	﴿لَكِنَّ الرَّاْسِحُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾
المائدة		
٣٢٤-٧٧	٢	﴿إِنْ يَصْذَوْكُمْ﴾
٣٣٤-٣١٣	٦	﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾
٢٣٩	٣٦	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْقَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تَقَبَّلَ مِنْهُمْ﴾
٢٨١-٢٠٣-١٠٦-٨٤-٥٩	٥٠	﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْغُونَ﴾
١١٧	٥٢	﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾
٣٢٠-٩٩-٦٢	٦٠	﴿وَعِبْدَ الطَّاغُوتِ﴾ / ﴿وَعِبْدَ﴾
١٧٢	٦٧	﴿وَلَعَنُوا بِمَا قَالُوا﴾
١٦٨	٧١	﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾
٨٥	١١٦	﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾
الأنعام		
٢٣٨	٢١	﴿وَلِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾
٢٣٨	٤٦	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَمَسَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾
١٦٤	٥٩	﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ﴾
٣٤٣	٦٠	﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ﴾

١٠٢	٧٨	﴿ فَلَمَّا رَأَى السُّمْسَ بَازِغَةً قَالَهُ هَذَا رَبِّي ﴾
١١٣	٨٠	﴿ وَقَدْ هَدَانِ ﴾
٢٤١-٢٢١-٢١٩-٤٩	٩٠	﴿ فَبَهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ ﴾
٩٩-٦٢	٩٢	﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى ﴾
٩٩	٩٦	﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ ﴾
٢٣٤	١٠٥	﴿ وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ ﴾
١٤١	١٠٩	﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
٥٥ - ٥٩ - ٦٠ - ٨٠ - ٨٢ - ٢٠٢ - ٢١٠ - ٢١٣ - ٣٠٤ - ٣١٣ - ٣١٥ - ٣٢٥ - ٣٣٣ - ٣٣٧ - ٣٤١	١٣٧	﴿ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾
٣٣٤-٢٢٣-١٦٩	١٥٤	﴿ عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾
الأعراف		
٧٣	١٠	﴿ مَعَاتَشِ ﴾
٧٥	١١	﴿ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾
٣٣٩-٣٢٠-٢٢٤-١٣٧	١٦	﴿ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾
٢١٤	٢٢	﴿ فَبَدَّتْ لُهُمَا سَوْءَتُهُمَا ﴾
٣٢٩-٣١٧-٢١٩-٢١٢	٣٨	﴿ حَتَّى إِذَا إِذَا رَكُّوا ﴾
١٥٤-٩٤-٧٢-٧١	٥٦	﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾
٢٣٤	٥٨	﴿ كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ ﴾
٧١	٧٧	﴿ يَا صَالِحُ تَنَا ﴾
٣٢٢-٧٩-٤٣	١١١	﴿ أَرْجُهُ وَأَخَاهُ ﴾
١٤١	١٢٧	﴿ وَيَذُرُّكَ وَالْهَتَّكَ ﴾
١٩	١٣٨	﴿ يَعْكُفُونَ ﴾

﴿جَعَلَهُ دَكَّاءَ﴾	١٤٣	١٢٩
﴿سَأُورِيكُمْ﴾	١٤٥	٣٣١-١٤٩-٣٧
﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾	١٥٤	١٥٦
﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾	١٥٥	٣٢٩
﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾	١٥٧	١٤١
﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	١٨٦	١٤١
﴿وَأَمَّا نِزْعَتُكَ﴾	٢٠٠	٣٠٦
الأنفال		
﴿يَسْأَلُونَكَ الْأَنْفَالَ﴾	١	٣٢٩
﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ﴾	٧	١٤١-٩١
﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾	٦٧	٢١
التوبة		
﴿واعلموا أنكم غيرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾	٣	١٢٠-١١٩-٩٦
﴿واقعدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾	٥	٣٢٩
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾	٦	٣٢٠
﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِّيْرُ بْنُ اللَّهِ﴾	٣٠	٦٨-٨٢-٨٣-٩٩-٢١٠-٢١١-٣١٤-٣٢٣- ٣٣٥-٣٢٦
﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾	٣٤	١٧٢
﴿ثَانِي اثْنَيْنِ﴾	٤٠	٣٣٤
﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾	٦٢	٦٠-١٧٣-٢٢٧-٢٣١-٣٣٦
يونس		

١٧٣	٥	﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ﴾
٢٠٠-١٠٠	٣٥	﴿يَهْدِي﴾
١٠٧	٥٠	﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾
٢٠٠	٨٩	﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾
٣٣٣	١٥٥	﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾
هود		
١٥١	١٥	﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيْنَتَهَا نُوفِيَ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾
١٥٦-٩٥	٢٨	﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنتُمْ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّي وَأَنَا نِي رَسُولٌ مِنْ عِنْدِهِ فَعِمِّتْ عَلَيْكُمْ﴾
١٢٤	٤٢	﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ﴾
٢٣٩	٨٠	﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾
٣٣٤	٨٤	﴿عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾
٧١	٨٩	﴿وَيَا قَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِنْكُمْ بِبَعِيدٍ﴾
١١٧	٩٨	﴿يَقْدَمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ﴾
٣٣٨-٢٢٤-١١٥-١١٢	١٠٥	﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾
٣٣٩-٣١٢-٢٠٨	١١١	﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾
يوسف		
٢٠٠-١٥١	١٢	﴿أَرْسَلَهُ مَعَنَا غَدًا نَزْعِي وَلَعَبٌ﴾

		﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرعى وَيَلْعَبُ﴾ ﴿يرتعى﴾
٣٣٤-٣٣٠-٢٥٨-٢٢٠-١٤٩	٣١	﴿مَنكأ﴾ / ﴿مَنكأ﴾
٣٣٣	٣١	﴿حَشَا لِلَّهِ﴾
١٨	٣٥	﴿عَتَى حِينٍ﴾
١٠٨	٤٣	﴿إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾
٨٥	٦٣	﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ﴾
٣٢٧-٢٠٠-١٥١-١٤٩-٩٤-٢٧	٩٠	﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾
١٨	٩٦	﴿تَعْلَمُونَ﴾
الرَّعد		
٣٢٤-٣٢٣	٩	﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾
٣٢٠	٣٢	﴿يَوْمَ النَّادِ﴾
إبراهيم		
٣٢٩	١٠	﴿رُسُلَهُمْ﴾
١٢١	١٠	﴿تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾
٣٢١-٢٠٩-١٦٠-١٥٨-٩٥-٧٩-٧٧-٧٠	٢٢	﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِينَ﴾
١٦٨	٢٣	﴿وَأَدْخِلُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾
٣٣٨-٢٢٢-٢٢١-١٤٦	٣١	﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾
٣٤٠-٢١٤-٢٠٠-١٤٩-٩٤	٣٧	﴿فَاجْعَلْ أَفْتِدَةً مِنَ النَّاسِ﴾
١٥٦	٤٦	﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلَفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ﴾
الحجر		
١٩٣	٢	﴿رَبِّمَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾
٣٢٢-٢٢١-١٦١-٩٦	٢٠	﴿لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾

النحل		
﴿شُرَكَائِي﴾	٢٧	٣٤٣-٢١٤
﴿فَأَيُّيَ فَارُهُبُونَ﴾	٥١	٧٣
الإسراء		
﴿كُلِّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عَقِبِهِ﴾	١٣	١٠٥
﴿إِنْ قَتَلْتُمْ كَانَ خِطَاءً كَبِيرًا﴾	٣١	١٢٩
﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَاءَ﴾	٣٢	١٣٠-١٢٩
﴿وَلَا تَقْفُوا مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ﴾	٣٦	١٩٠-١٥١
﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾	٥٣	١٤٦
﴿يَوْمَ يُدْعَوُكُلْ أَنَاسٍ بِأَمَامِهِمْ﴾ / ﴿نَدْعُوا﴾ / ﴿يُدْعَى﴾ / ﴿يُدْعَوُا﴾	٧١	٣٤٢-٣١٩-٢١٥-١٧٤
﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾	٩٧	٣٣٧-٣٢٦-١٨٨-١١٥-١١٣-٦٦
﴿لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾	١٠٠	٣١٥-٢٣٩-٢١٢
الكهف		
﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾	١٧	٢٠٨-١١١-٤٨
﴿ثَلَاثَةَ سِنِينَ﴾	٢٥	٣١٥-٣٠٤-٧٧
﴿لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾	٣٨	٣٣٩-٣٣٥-١٣٢-٨٨
﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ﴾	٣٩	١٣٢
﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾	٦٤	٣٣٨-٣٢٧-٣٢٣-٣٢٠- ٢٢٤-١١٢
﴿مِنْ لَدُنِّي عَذْرًا﴾	٧٦	٣١٧-٢٨٩-٢٨٠-٢٣١-٢١٣-٢١١
﴿وَاسْطَافِعُوا﴾	٩٧	٢٠٠

رِيم		
٣٠٣	٢	﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾
٣٤٣-٢١٥	٥	﴿وَرَائِي﴾
٣٣٧	٩	﴿خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾
١١٧	٣١	﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾
١٢٦	٣٥	﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾
٣٤٣	٤٥	﴿يَا أَبَتِي إِنِّي أَخَافُ﴾
١٨	٦٥	﴿تَعْلَمُ﴾
طه		
١٥٨	١٨	﴿هِيَ عَصَاي﴾
٣٣٤-٣٢٨-٢١٨-٢٠٨-٢٠٠	٦٣	﴿إِنَّ هَٰذَا لِسَاحِرَانِ﴾
١٠٣	٧١	﴿قَالَ ءَامِنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ﴾
٣٢٨	٧٤	﴿إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾
٢٧٧-٦١-٩٥-٩٦-١٤٩-١٥١-٢١٩-٢٧٣- ٣٢٦-٣٢٤	٧٧	﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾
١٤١	١١٣	﴿أَوْ يُحْدِثْ لَهُمْ ذِكْرًا﴾
٢٢٨-١٧٣	١٢١	﴿فَبَدَّتْ لُهُمَا سَوَاتِمَا﴾
١٢٤	١٢٤	﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾
الأنبياء		
١٠٨	١	﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾

١٦٨	٣	﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
٢٠٣-١٦٤	١٨	﴿بَلْ تَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾
٢٠٥	٢٤	﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ﴾
٣٣٢-٣١٨-٣١٤-٢١٩-٢٠٠	٨٨	﴿نَجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ / ﴿نُجِي﴾
١٤١-١٣٩	١٠٣	﴿لَا يَحْزَنُهُمْ﴾
الحج		
١٠٠	١١	﴿خَاسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾
٣٣٥-٣٢٣-٢٢٧-٧٩-٧٨	١٥	﴿ثُمَّ لَيَقَطُنَّ﴾
١١١	٢٥	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُدَّخِلْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾
٣٣٥	٢٩	﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَشْتَهُمْ﴾
١١٨	٣٥	﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾
٣٤١	٣٦	﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾
المؤمنون		
١٦٩-١٦٨	١	﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ / ﴿قَدْ أَفْلَحُوا الْمُؤْمِنُونَ﴾
١٤٩	٧٦	﴿اسْتَكَانُوا﴾
النور		
٣١٨	٤	﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾
١٧١	٢٣	﴿وَلَعْنُوا فِي الدُّنْيَا﴾
١٤٦	٣٠	﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾

٢٢٢-١٩٩-١٣١ - ١٢٩ - ٨٨	٤٣	﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾
٣٣١-١٢٤-٨٧	٥٢	﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَقَعُ﴾
الفرقان		
١٥٦	٥	﴿اَكْتَبَهَا﴾
٣٤٤-٣٣٨-٢٢٨-٢١٥-٥٦	٢٠	﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَكُونَنَّ الطَّعَامَ﴾
١٥٦	٧٤	﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾
الشعراء		
٣٢٣	٤	﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾
٢٠٠	١٧٩	﴿لَيْكَةَ﴾
النمل		
١٩٩	٢٢	﴿سَبَأَ﴾
٢٤١-١٢٤-٧٠-٣٣	٢٨	﴿فَالْقَنَ﴾
١٣٢	٤٠	﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾
٢٠٠	٤٤	﴿سَاقِيهَا﴾
٣٣٢	٥٥	﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾
٣٣٧-٣٣٤-٢٨٣-٢٢٩-١٠٨-١٠٧-٨٥-٥٥	٧٢	﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾
القصص		
١٧٤	٤٨	﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾
٣٢٧-١٥٦-٩٤-٦١	٧٦	﴿إِنَّ مِفْتَاحَهُ لَثَوْنٌ بِالْعَصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ﴾
الروم		
٣٣٠-٦٧	٩	﴿وَأَنَارُوا الْأَرْضَ﴾
٣٠٣ - ٧١ - ٦٣	٢٨	﴿تَخَافُوهُمْ كَخِيفَتَكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾
لقمان		

٢٣٤-٦٩	١١	﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾
٢٣٩	٢٧	﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾
الأحزاب		
٢٨٦-٢٧٢	١٠	﴿ وَتُظَنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾
٢٨٦	٦٧	﴿ وَهَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴾
سبا		
١٩٩	١٥	﴿ سبَا ﴾
فاطر		
٩٩	١	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾
١١٧	٤١	﴿ وَلَئِنْ زَالَا إِذِ انْمَسَكْتُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ﴾
٣٢٨-٣١٣-٢٠٩-٢٠٠-١٤٢-١٤٠-٧٩	٤٣	﴿ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ ﴾
يس		
١٠٥	١٢	﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴾
٢٣٢-١٣٦-٩٠	-٢٦ ٢٧	﴿ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ﴾
٣٣٥-٣١٤-٢١١-١١٩-١٠٠-٨٢-٦٨	٤٠	﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾
الصفات		
١٢٠-١١٩-٩٦	٣٨	﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾
٢٠٠	١٠٢	﴿ يَا بَنِيَّ ﴾
٦٣	١٠٥	﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾
٢٠٠	١٢٣	﴿ وَلَنْ يَأْسَ ﴾

﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ لَكُنَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ﴾	١٦٨- ١٦٩	٢٣٩
ص		
﴿لَيْكَةَ﴾	١٣	٢٠٠
﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾	٨٤	١٠٦
الزمر		
﴿وَلَنْ تَشْكُرُوا يَرْضَاهُ لَكُمْ﴾	٧	٣٣١-٢٤١-١٥٠-٨٧-٥٣
﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾	٣٨	٢٣٨
﴿يَا حَسْرَتَايَ﴾	٥٦	٣٤٣-٣١٩
﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	٦٧	٢٣٤-٦٩
غافر		
﴿وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ﴾	٣٢	٣٢٧-٣٢٣-١١١
﴿لَعَلِّي أَبْلِغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأُطَّلِعَ﴾	٣٧-٣٦	١٦٤
﴿فَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	٦٨	١٢٦
الشورى		
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	١١	٧٢-٦٦
﴿وَيَمْنَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾	٢٤	٣٣٠
﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾	٣٠	٢٣٨
﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾	٣٢	١١١
﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾	٣٥	٢٠٣

الزخرف		
١٠٣-٩٤-٨١	١٩	﴿أَشْهَدُوا﴾
٣٠٥	٤١	﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾
٢٢١	-٥١ ٥٢	﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾
٢٠٩-١٧٢-١٤٢	٨٠	﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾
الدخان		
٣٢٢	٢٥	﴿وَإِذَا تَلَّيْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾
١١٩-٩٦	٢٧	﴿إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا﴾
الجاثية		
١٦١	٤	﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ﴾
٣٢٢	٥	﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ آيَاتٍ﴾
١٤٦	١٤	﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾
٢٠٠	١٤	﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾
٣١٨	٢٥	﴿وَإِذَا تَلَّيْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾
الفتح		
٣١٠	٢٩	﴿أَشِدًّا﴾
ق		
٢٣٨-١٠٤-٩٤	٣	﴿إِذَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾
١١١	٤١	﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾
النجم		

﴿ذُومِرَةٌ فَاسْتَوَىٰ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾	٧-٦	٣١٣
القمر		
﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾	١	٣١٩-٢٧١
﴿فَقَوْلَ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نَّكَرٍ﴾	٦	٣٣٠-١١٤-١١١
﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾	٨	١١٥-١١١
﴿جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفْرٌ﴾	١٤	١٧٢
﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾	٢٧	١٢٠-٩٧
الرحمن		
﴿وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ﴾	٢٤	٣٤١-١١٥-٨٥
الواقعة		
﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾	١٨	٣٣٤
﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾	٢٢	٣٣٤
﴿عَرَبًا أَتْرَابًا﴾	٣٧	١٧١
﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾	٧٥	٣٤٠-٩٤
الحديد		
﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾	١٠	٣٣٣-٣١٧-٣١٥-٢٣٠-٢١١-١٠٦
﴿انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾	١٣	٣٤٠
المجادلة		
﴿أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	٢٢	١٥٨
المتحنة		

﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخَفَيْتُمْ﴾	١	٤٩-١٣٢-٢٠٨-٢١٤-٢١٩-٢٢١-٣٢٦-٣٣٧-٣٤١
الصف		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾	١١-١٠	٦٢-٦٨-٩٢-١٤٧-١٧٤-٣٣٢
الجمعة		
﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا﴾	١١	١٧٣
المنافقون		
﴿اسْتَغْفَرْتُ﴾	٦	٩٤-١٠٣-١٥٠
الحاقة		
﴿كَآيَةٍ﴾	١٩	٨٨
﴿حِسَابِيَةٍ﴾	٢٠	٨٨
﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٤٣	٢٧٥
المعارج		
﴿سَالَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَقَعٍ﴾	١	٤٩-١٨٢-٣٤٢
نوح		
﴿وَلَا يَغْوُوا وَيَعِيقُوا وَنَسْرًا﴾	٢٣	٨٩-١٣٥
المدثر		
﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْبِرُ﴾	٦	١٤٢
﴿إِنَّهَا لَأَخْذَى الْكُبَرِ﴾	٣٥	٦٧

القيامة		
﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾	١٧	١٦
﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾	١٨	١٦
الإنسان		
﴿سَلَسَلًا وَأَغْلَالًا﴾ / ﴿سَلَاسِل﴾	٤	٣٣٦-٣١٣-٢٦٤-٨٩
﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّة﴾	١٦-١٥	٣٢٥-٢٧٣-٢٦٤-١٧٩-١٥٦-١٣٥-٩١-٨٩
﴿وَلِلظَّالِمِينَ أَعْدَدَ لَهُمْ﴾	٣١	٣٢١-١٤٣-٩٢-٥٦
النَّبَأُ		
﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ / ﴿عَمَّا﴾	١	٦٢-٦٦-٩٠-١٣٦-١٣٧-١٢٩-٢٣٠-٢٣٢-٣٤٤-٣٤٢-٣٤٠-٣١٧
التكوير		
﴿قُشِطَتْ﴾	١١	١٤٤
البروج		
﴿فَعَالٍ لَمَّا يُرِيدُ﴾	١٦	١٠٨
الأعلى		
﴿سَتَقَرُّنَاكَ فَلَا تَنْسَى﴾	٦	١٥١-٩٥
الفجر		
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾	٤	٣٢٣-٣٢٠-٣١٩-٢٨٦-٢٧٧-٢١٤-١١٥-١١٢
﴿رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾	١٥	٢٧٢
﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا﴾	١٩	٢٠٨
الشرح		
﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾	١	٢١
العلق		

٣٤٣-٢١٥	٧	﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى﴾
٣٣٠	١٨	﴿سَدُّغُ الزَّيَّاتِيَّةِ﴾
الزَّلْزَلَةُ		
١٥١	٨-٧	﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَاهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَاهُ﴾
العَادِيَاتُ		
١٢٤	٦	﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾
١٥٦	٨	﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾
القَارِعَةُ		
٢٢١-٢١٩	١١-١٠	﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَّةُ نَارٍ حَامِيَةٍ﴾
الْهُمَزَةُ		
٨٧-٨٥	٣	﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾
الْكَوثرُ		
١١٧-٢١	١	﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾
النَّصْرُ		
١١٧	١	﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾
الإِخْلَاصُ		
٢١١-٢١٠-٢٠٩-١٠٠-٨٥-٨٣-٨٢-٦٨-٥٦	٢-١	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾
٣٣٨-٣٣٧-٣٣٦-٣٣٣-٣٢٣-٣١٤-٢٨٤		

مَنْ يَتْلُو الْقُرْآنَ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

رقم الصفحة	الحديث/الأثر
١٧	قال الرسول - ﷺ -: "أقراني جبريل على حرف فراجعته؛ فلم أزل أستزيد ويزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف".
١٩٣-١٧	قال الرسول - ﷺ -: "يا جبريل، إني بُعثت إلى أمة أمتين، منهم: الغلام، والخدام، والشيخ الكبير، والعجوز، فقال جبريل: فليقرءوا القرآن على سبعة أحرف".
١٩٣-١٧	حديث: "أنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه".
١٠٣	قال الرسول - ﷺ -: "إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَكَّلَ بِالرَّحْمِ مَلَكًا يَقُولُ: يَا رَبِّ نَظْفَةً، يَا رَبِّ عِلْقَةً، يَا رَبِّ مَضْغَةً، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهُ قَالَ: أَذْكَرُ أَمْ أُنْثَى، شَقِي أَمْ سَعِيدٌ، فَمَا الرِّزْقُ وَالْأَجَلُ؟ فَيَكْتُبُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ".
١٠٣	قال الرسول - ﷺ -: "يَا أَبَا ذَرٍّ عِرْتَهُ بِأُمِّهِ؟".
١٠٣	حديث: "عن أبي ذر - رض - قال: قال رسول الله - ﷺ - أنا نبي آت من ربي، فأخبرني، أو بشرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق. قال: وإن زنى وإن سرق".
١٠٧	حديث: "حدثنا علي بن عبد الله حدثنا الضحاك بن مخلد حدثنا ابن جريج، قال: أخبرني عمرو بن دينار أنَّ أبا صالح الزيات أخبره أنَّه سمع أبا سعيد الخدري - رض - يقول: "الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم. فقلت له: فإنَّ ابن عباس لا يقوله. فقال أبو سعيد: سألتُه فقلت سمعته من النبي - ﷺ - أو وجدته في كتاب الله؟ قال: كل ذلك لا أقول، وأنتم أعلم برسول الله - ﷺ - مني، ولكنني أخبرني أسامة أنَّ النبي - ﷺ - قال: لا ربا إلا في النسيئة".
١١٢	قال الرسول - ﷺ -: "لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبِ الزَّانِ وَالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَالتَّارِكِ لِدِينِهِ الْمُفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ".
١١٧	قال النبي - ﷺ -: "نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها، وَحَفَظَهَا، وَبَلَّغَهَا".

١٣٧	حديث: "قدم عليّ - ﷺ - علي النبيّ - ﷺ - من اليمن، فقال: بما أهملت؟ قال: بما أهملّ به النبيّ - ﷺ -، فقال: لولا أنّ معي الهدى لأحللت. وزاد محمد بن بكر، عن ابن جريج: قال له النبيّ - ﷺ -: بما أهملت يا عليّ؟ قال: بما أهملّ به النبيّ - ﷺ -، قال: فأهد، وانكث حراماً كما أنت".
١٣٧	قال النبيّ - ﷺ -: "ليأتينّ على الناس زمان، لا يُبالي المرء بما أخذ المال؟، أمن حلال أم من حرام؟".
١٣٧	حديث: "حدثنا قتيبة بن سعيد قال: حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاريّ القرشيّ الإسكدرانيّ، قال: حدثنا أبو حازم بن دينار أنّ رجلاً أتوا سهل بن سعد الساعديّ، وقد امتروا في المنبر ممّ عوده؟ فسألوه عن ذلك، فقال: والله إني لأعرف بما هو؟".
١٣٧	حديث النبيّ - ﷺ -: "فقال: يا أبا ذرّ، هل تدري فيما انتطحت؟...".
١٣٧	حديث النبيّ - ﷺ -: "... فيما المسألة عمّا غيّبت الجدران، والحجب، والأسفار؟ بحسب امرئ أن يسأل عمّا ظهر إن أخبر أو لم يُخبر".
١٤٦	قال النبيّ - ﷺ -: "ما هذه الثيران على أي شيء توقدون؟ قالوا: على لحم، قال: على أي لحم، قالوا: لحم حُمُر أنسية، فقال رسول الله - ﷺ -: "اهريقوها، واكسروها، فقال رجل: أو بهريقوها وبغسلوها؟ قال: أو ذلك".
١٤٧	حديث للرسول - ﷺ - عن ابن عمر - ﷺ -، قال: "أتى النبيّ - ﷺ - بيت فاطمة فلم يدخل عليها، وجاء علي فذكرت له ذلك، فذكره للنبيّ - ﷺ -، قال: إني رأيت علي بابها سترًا موشياً، فقال: ما لي وللدنيا؟ فأثاها علي فذكر ذلك لها، فقالت: ليأمرني فيه بما شاء. قال: ترسلني به إلى فلان، أهل بيت بهم حاجة".
١٥١	قال النبيّ - ﷺ - في رواية: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ - فَلَا يَغْشَا فِي مَسَاجِدِنَا".
١٥١	قال النبيّ - ﷺ - في رواية: "مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلْ بِالنَّاسِ".
١٥٢	قول عائشة - رضي الله عنها - في رواية: "إن يقيم مقامك بكبي".
١٥٧	عَبَّرَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فِي كِتَابٍ بَعَثَهُ إِلَى عَثْمَانَ بْنِ حَنْفٍ وَالِيهِ عَلَى الْبَصْرَةِ: ﴿أَوَّلُكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة المجادلة: ٢٢] (فاتق الله يا ابن حنيفة، وتكفف أقراصك)".

١٥٩	قال النبي - ﷺ - : "أَوْ مُخْرِجِي هُم؟".
١٦٢	قال النبي - ﷺ - : في رواية: "لِنَا مِثْلُكُمْ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَالًا".
١٦٨-٢١٥-٣٤٢	قال النبي - ﷺ - : "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ".
١٧٠	حَدِيثُ رِفَاعَةَ قَوْلُهُ - ﷺ - : لَزَوْجِهِ: "إِنَّكَ لَمْ تَحْلِنْ لَهُ أَوْ تَصْلَحِنْ لَهُ".
١٧٣	"وَقَوْلُ أَبِي جَهْلٍ لَامْرَأَتِهِ: أَمَّا تَعْلَمِي مَا قَالَ أَخِي الْيَثْرَبِيُّ...؟".
١٧٤-٢١٤-٢١٥-٢٨٤-٣١٩	قول الرسول - ﷺ - : "والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم".
١٧٤	قول الرسول - ﷺ - : "اعتدي في بيت ابن عمك ابن أم مكتوم، فإنه ضرير البصر تلقى ثوبك عنده".
١٧٤-٣٦٣	قول عمر - ؓ - : "يا رسول الله، كيف يسمعون؟ وأنا يجيبون وقد جئنا؟".
١٩٢	حديث: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن صفوان بن عبد الله، عن أم الدرداء، عن كعب بن عاصم الأشعري - وكان من أصحاب السقيفة - قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: "ليس من أم بر، أم صيام، في أم سفر".
١٩٣	قول عمر بن الخطاب - ؓ - ، قال: "سمعت هشام بن حكيم بن حزام، يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وكان رسول - ﷺ - أقرأنيها، فكذت أن أعجل عليه، ثم أمهله حتى انصرف، ثم لبته بردائه، فجئت به رسول الله - ﷺ - ، فقلت: يا رسول الله، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتها، فقال رسول الله - ﷺ - : أرسله، اقرأ، فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله - ﷺ - : هكذا أنزلت، ثم قال لي: اقرأ، فقرأت، فقال: هكذا أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه".
٢٦٣	حديث النبي - ﷺ - : لعلِّي وفاطمة - رضي الله عنهما - : "إذا أخذتما مضاجعكما من الليل تكبرا أربعاً وثلاثين".
٢٧٢	قال النبي - ﷺ - : "ارجعن مأزورات غير مأجورات".
٢٨٠	حديث: "وَأَبْنُوهُمْ بَنَ - وَاللَّهِ - مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَطَّ".
٢٨٤	حديث أخرجه البخاري من قوله ﷺ لأبي بن كعب: "فإن جاء صاحبها، ولأنا استمع بها".

٢٨٤	حديث: "لهي أسود من القار".
٣٠٤	حديث: "وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً".
٣٤٢	قول الرسول - ﷺ - : "لا تؤمنوا حتى تحابوا وكما تكونوا يولّى عليكم".

فهرست: دلائل السجادة والارحام
 بالامامة: لما سجدنا على ما سجدوا على سر ٣٠٠ سر ٣٠٠ سر ٣٠٠

رقم الصفحة	القائل	البحر	القافية
الهمزة			
١٤٤	بعض بني أسد	الوافر	فقاءوا
١٤٤	بعض بني أسد	الوافر	دواء
٢٨٢	غالب بن الحارث العكلي	الوافر	سواء
٣٠١	-	الرجز	الهيحاء
الألف			
١٤٥	متم بن نويرة	الطويل	بكي
الباء			
٣٣٢	جرير	الوافر	الكلابا
٤١	العجاج	الرجز	أقربا
١٤٣-٩٢-٥٦	الأسود بن يعفر	الطويل	تصوبا
٢٩١	-	الطويل	أعرب
٢٠٩-١٤٠-٩١ ٢٤٠	جرير	البسيط	العرب
٣٤١-٢١٠	الكميت	الطويل	يلعب
٣١٩-٢٧٠-٢٥٦	الأعشى	الطويل	تركب
٢٤٤	عبدالله الرقيات	المنسرح	مطلب
٣٠٨	حميد بن ثور	الطويل	تغيب
٣٣٨-٢٢١-١٤٧	-	الطويل	نصيب
٥١-٢٧	عامر الطفيل	الطويل	أب
٥٩ - ٥٥	المتنبى	الطويل	السحاب
٢٤٥	-	الوافر	الكلاب
٨١	-	البسيط	عجب

١٨٨-١٨٧-٤٧	حَسَّان بن ثابت	البسيط	تُصَيْب
٢٢٨	الفرزدق	البسيط	تذِيب
٢٧	-	البسيط	الأراكيب
التَّاء			
١٧٥-٥٠	أبو سعيد القرشيّ	الرَّجَز	المشهورَةُ
٢٤٠	سراقة البارقِيّ	الوافر	التُّرَاهِت
٣٤٤-٩٠	عمرو بن معدي كرب الزُّبَيْدِيّ	الطَّوِيل	كُرَّتْ
الماء			
٢٠٣	المغيرة التَّمِيمِيّ	الوافر	أُسْتَرْحَا
١١٤-١١٣-٨٥ ١١٦	مضر بن ربيعي	الوافر	السريحا
٢٠٢	لبيد العامريّ	الطَّوِيل	الطَّوَاهِجُ
٢٦٥	ابن هرمة	الوافر	بِمُنْتَرَّاح
٨٦-٥٨	القاسم بن معن	الكامل	الطَّلَاح
الدَّال			
٢٤٥	-	الكامل	مزاده
٨٦-٥٨	-	البسيط	أحدا
٢٠٥-٤٢	-	الكامل	تضهدا
٢٨٨	ابن مالك	الرَّجَز	عهدا
٣٢٠	أوس بن حجر	الكامل	عبدُ
١٩٠-١٧٦	أنس الخثعميّ	الوافر	بسودُ
٣٢٩	الأخطل	الطَّوِيل	بردادِ
-٦٦-٦٣-٦٢ -١٣٧-٩٢-٩٠ -٢٨١-٢٣١ ٣٤٤-٣١٦	حَسَّان بن ثابت	الوافر	رمادِ
٢٨	-	الوافر	زباد

زياد	الوافر	قيس بن زهير	٣٦ - ٦١ - ١٧٩ - ٢٠٥ - ٢٥٦ - ٢٩٢
المزداد	الكامل	أبو الحسن الرضى	٣١
وداد	الكامل	-	١١٤
معاهد	الكامل	ابن ميادة	٨٥ - ٥٥
البلد	البسيط	الرأعي	٢٠٩
الراء			
أفر	المقارب	امرئ القيس	٢٥٧
قر	المقارب	امرئ القيس	٢٥٧
الإنكارا	الرجز	ابن مالك	٢٨٥
نارا	المقارب	أبوداد الإبادي	٣٢٢
عارا	المقارب	الأعشى	٧٨ - ١٨٣ - ١٩٠ - ٢٤٣
مسكرا	الطويل	الفرزدق	١٣٠
أجدر	الطويل	تأبط شراً	١٢٢
بشر	البسيط	الفرزدق	١٨٥ - ١٩٧
فأنظور	البسيط	إبراهيم بن هرمة	١٨٥
زمير	الوافر	الشماخ	٣١٣
بالجار	البسيط	-	٣١٠
اعتصاري	الزمل	عدي بن زيد	٢٣٩
صدري	الرجز	أبو النجم العجلي	١٨٣
الممزّر	السّرم	الأقيشر الأسدي	٥١
نكر	الخفيف	زيد بن عمرو بن نُقيل، وقيل: نبيه بن الحجاج السهمي	٤٧ - ٥٠ - ١٨٧
ربر	البسيط	الفرزدق	٢٩٧
العين			
أريعا	الكامل	الأعشى	٨٥
متبعه	الرجز	عبدالله الشنقيطي	٧٠

٣٢١-٨٩	متم بن نيرة	الطويل	مصرعا
٢٦٠	أبو الأسود الدؤلي	الزمل	وضعه
١٨٧	الفرزدق	الكامل	المرتق
٤٢	ذو الحرق الطهوي	الطويل	البيجدع
٤٢	ذو الحرق الطهوي	الطويل	اليتقصم
٨٣	المبرد، وقيل: حميد الأحمي، وقيل: مالك بن حريم، وقيل: مالك بن عمرو	المقارب	الأصلع
١٩٠-٦١	-	البسيط	تدع
١٤٢	شاعر من بني أسد	السرهم	الراقع
٢٥٤-٢١٢-٨٤ ٢٥٧-٢٥٦ ٣٣٣-٢٨١-٢٦٠	أبو النجم العجلي	الرجز	أصنع
الفاء			
٢٨٥	ابن مالك	الرجز	المنصرف
٢٨٥	ابن مالك	الرجز	ينصرف
١٩٧-١٩١	-	الطويل	دق
٣٠	-	الوافر	أخافه
٨٢	ابن الزبيري	الكامل	عجاف
١٠٥-٨٤	مزاحم العقيلي	الطويل	عارف
٢٨٧-٢٩٠ ٢٩٧	الفرزدق	الطويل	مجلف
القاف			
٥١	روبة بن العجاج	الرجز	الورق
١٤٤-٩٢-٥٦	-	الوافر	فراقى
اللام			
٣٠	-	الرجز	الجليل
٣٣٨-٢٢١-١٤٥	أبو طالب	الوافر	تبالا

٩٢ - ٦٢	أبو طالب	الوافر	قَبَالَا
٣٣٥ - ٢٨٣ - ٢٦	الفرزدق	الكامل	الأغللَا
١٢٦	ابن مالك	الرَّجَز	تلا
١٢٢	ابن مالك	الرَّجَز	عملا
١٢٧	الشَّاطِئِي	الرَّجَز	الولا
- ٨٣ - ٦٨ - ٥٦ - ١٧٦ - ١٠٠ - ٨٥ ٢٥٤	أبو الأسود الدؤلي	المقارب	قليلا
٩١	-	الطَّوِيل	الأناملُ
٣٤٤ - ٩٠	كعب بن مالك	البسيط	القبيلُ
١٩١	حَسَّان بن ثابت	الوافر	العويلُ
١٩١	ليبد بن ربيعة	الوافر	هلال
٣٢	ذو الرُّمَّة	الطَّوِيل	المفاصل
١٠٦ - ٨٤	الأسود بن عفر	السَّرم	الباطل
٢٤٠	امرؤ القيس	السَّرم	واغل
٢٩٩	جميل العذري	الخفيف	جلله
٢٨٨	عبد قيس بن خفاف	الكامل	تَجَمَّل
الميم			
٢٦٦	ابن صريم اليشكري	الطَّوِيل	السَّلمُ
١١٩ - ٩٥	-	الوافر	الحرامَا
٣٠١	شمر بن حارث	الوافر	ظلاما
٢٤١ - ٢٠٦	جرير	الوافر	لمامَا
٢١٩ - ١٣٢	حميد بن ثور	الوافر	السَّناما
١١٠	-	الرَّجَز	الدَّما
٢٠٣	طرفة بن العبد، وقيل: الأعشى	الطَّوِيل	فَيْعَصَمَا
٢٤٣ - ٢٤١	جرير الخطفي	الوافر	حرامُ
١٨١	-	الطَّوِيل	علقمُ

٢٤١	المغيرة بن حبناء التميمي	البسيط	علموا
٣٠٧	علقمة بن عبدة	البسيط	مغيوم
٢٦٦	الأخطل	الكامل	محروم
٣٠	أمية بن أبي الصلت	المقارب	ألوم
١٢٢	حاتم الطائي	الطويل	لثيم
١٨٣-٤٤	الأخطل	الرجز	صميم
٢٨٥	جرير	الكامل	العوام
النون			
٢٨١	ابن مالك	الرجز	وهن
٢٧٣	الأعشى	المقارب	بأئين
٢٢٧	حسان بن ثابت	الخفيف	جنونا
٢٢٩	-	الوافر	فارتمينا
٣٣٠-٢١٩	ابن أحرر	الوافر	روينا
٤٧-٥١-٧١- ١٧٧-١٧٩-١٨٤- ١٩٦-٢٨٠	يعلي بن الأحول الأزدي	الطويل	أرقان
٨٤	عمر بن أبي ربيعة المخزومي	الطويل	بشان
١٩٠-٥٠	عنتر بن شداد	الطويل	قتيان
٢٨٨	عبد الرحمن بن حسان بن ثابت	البسيط	مثلان
١٣٨-٦٧	حسان بن ثابت	الوافر	دمان
٣٠٥	-	المديد	مني
٢١٢	ذو الأصبع العدواني	البسيط	فتخزوني
١٨٢	العديل العجلي	الوافر	فاعرفوني
الهاء			
٣٣	دلم أبي زغيب	الرجز	راه
٣٣	دلم أبي زغيب	الرجز	أشقاء
٢٦٩	-	البسيط	بارها

١٤٦	منظور بن مرثد	الرَّجَز	جارها
٢٤٧	-	الرَّجَز	أَجَارُهُ
٨٧	أبو العتاهية	الطَّوِيل	لِخَطَائِهِ
٣٠٩	العجاج	الرَّجَز	أَسْطَمِهِ
الياء			
٥٥	-	الرَّجَز	المطى
٣٠٢	-	الوافر	كَاعَى
٢٨٥	ابن مالك	الرَّجَز	يَقْتَفَى
٣٤٢-٢١٥	-	الرَّجَز	الذَّكَى
١٨٤	يزيد النقي	الطَّوِيل	مَرْتَوَى
٥١	قيس بن الملوح	الطَّوِيل	لَيَا

تراجم الشعراء: فهرست الشعراء
سرمد بن ذريح - ماسر بن ذريح - ماسر بن ذريح

الشطر	البحر	القائل	رقم الصفحة
* أَغْنِ تَرَسَمْتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنَزَلَةٍ *	البسيط	ذو الرِّمَّة	٢٣
* فَعَيْنَاشَ عَيْنَاهَا وَجِيدُشَ جِيدُهَا *	الطويل	قيس بن الملوح	٢٣
* مُشْتَقَانِ لَهُ أَرْقَانِ *	الطويل	يعلي بن الأحول الأزدي	٨٧-٧٠-٣٣
* فَأَنْتَ أَبْصَهُمْ سِرْبَالُ طَبَاحٍ *	البسيط	طرفة بن العبد	٤٢
* سَأَلْتُ هَذَيْلُ . . . *	البسيط	حسان بن ثابت	٢٠٤-١٨٩-١٨٨-٥٠
* وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ المِثْي *	الرجز	امراة من بني عامر	٨٣-٥٦
* بِمُدْعِي لَكُمْ *	الطويل	-	٢٨٢-١٢٠-٨٦-٥٧
* إِنَّكَ لَنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ *	الرجز	جرير البجلي	٣٢٤-٣١٨-٢٢٢-٧٨
* إِذَا اعْوَجَجْتَ قُلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ *	الرجز	أبو نخيلة	٨٠
* وَلَا ذَاكَ إِلَهَ إِلَّا قَلِيلًا *	المقارب	أبو الأسود الدؤلي	٩٩
* وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنَى أَنَا عَارِفُ *	الطويل	مزاحم العقيلي	١٠٤
* وَأَخُو الْغَوَانِ مَنَى يَشَأُ يَصْرِمْنَهُ *	الكامل	-	١١٠
* دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا *	الوافر	مضر بن ربيعي	١١٠
* رَدُّوا فَوَاللَّهِ لَا دُذُنَاكُمْ أَبَدًا *	البسيط	-	١١٧
* وَقَدْ بَدَا هُنَاكَ مِنَ الْمُنْزَرِ *	السرّج	الأقشير السعدي	٢٠٩-١٤٠
* فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّ *	السرّج	امرو القيس	٢٠٩-١٤٠
* أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمِي *	الوافر	قيس بن زهير	٢٩٢-١٨٩-١٨٠-١٧٧-١٥٢
* وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرْجِحَا *	الوافر	المغيرة بن حبناء	٢٠٣-١٦٤

١٦٤	الأعشى	الطويل	*وَلَكِنْ سَيَجْزِيَنِ الْإِلَهَ فَيُعْتَبَا*
٢٠٣-١٦٤	طرفة بن العبد، وقيل: الأعشى	الطويل	*وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعَصَمَا*
٢٠٥-١٨١	زيد القرشي، وابنه سعيد، وقيل: نبيه السهمي	الخفيف	*سألتاني الطلاق...*
١٨٤	أبو النجم	الرجز	*لَوْ عَصَرَ مِنْهَا الْمِسْكُ وَالْبَانُ انْعَصَرَ*
٢١٠	-	الكامل	*نَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَه*
٢١٢	الغَطَمَشُ الضَّبِّي	الطويل	*أَخْلَايَ لَوْ غَيْرَ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ*
٢١٣	عامر الطفيل	البسيط	*أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمِّ وَلَا أَبِ*
٢٢٩-٢٢٥ -١٣٧	حسان بن ثابت	الوافر	*عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْمُ*
٢٣٠	الأسود بن يعفر	السريع	*وَحَالِدٌ يَحْدُ سَادَاتِنَا*
٢٤٠	امرؤ القيس	السريع	*فَالْيَوْمَ أُسْقَى...*
٢٤٠	امرؤ القيس	السريع	*فَالْيَوْمَ فَاشْرَبْ...*
٢٤١	سراقة البارقِي	الوافر	*مَا لَمْ تَبْصُرَاهُ*
٢٤١	جرير	الوافر	*أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلَا تُحْيَا*
٢٤١	المغيرة التميمي	البسيط	*إِنَّ الْمَهْلَبَ إِنْ اشْتَقَّ لِرُؤْيَاهُ*
٢٤٢	امرؤ القيس	السريع	*فَلَمْ تَعْرِفُكُمْ...*
٢٤٢	جرير	الوافر	*وَرِيشِي مِنْكُمْ، وَهَوَايَ فِيكُمْ*
٢٤٣	الأعشى	المقارب	*فَكَيْفَ يَكُونُ اتِّحَالِي الْقَوَافِي*
٢٤٤	عبدالله الرُّقَيَات	المنسرح	*لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي*

٣١٨-٢٨٨-٢٤٤	عبدالرحمن بن حسان بن ثابت	البسيط	* مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا * * مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ الرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ *
٢٤٦	عُقَيْبَةُ الْأَسَدِيِّ	الوافر	* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ *
٢٤٨	الفرزدق	البسيط	* مَا مِثْلُهُمْ بَشَر *
٢٦٧	-	الرجز	* لَوْلَا يُرَانِي النَّاسَ لَمْ يُصَلِّ *
٢٦٥	عنتره	الكامل	* يُتْبَعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرُهُ *
٣٣٢-٢٦٦	علي بن أبي طالب	الرجز	* أَنَا الَّذِي سَمَّيْتُ أُمِّي حَيْدَرَةَ *
٢٦٧	العجاج	الرجز	* جَارِي، لَا تَسْتَكْرِئِي عَذِيرِي *
٢٧٨	عامر الطائي	المقارب	* ... وَلَا أَرْضَ أَقْبَلُ إِقْبَالَهَا *
٢٨٨	ابن مالك	الرجز	* وَابْنُ الْمَنَادَى الْمَفْرَدُ الْمَعْرَفُ *
٢٩٧	الفرزدق	البسيط	* عَلَى زَوَاحِفَ نَزَجِيهَا مُحَاسِيرُ *
٣٠٦	حسان بن ثابت	الكامل	* إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَغْيِرُ لَوْنُهُ ... *
٣١٨	جرير	البسيط	* هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِي لَكُمْ *
٣٢٩	عمرو بن معد يكرب	البسيط	* أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ *

تَجْمَعُ بَرَكَاتُهَا : فَهِيَ تَنْتَهِى (الْإِسْمَاعِيلِيَّة) وَالْأَنْبِيَاءُ

رقم الصفحة	المثل / القول
٧٥	(دعه في حِرْمَتِهِ) .
١٠٦	(شهرٌ تَرَى، وشهرٌ تَرَى، وشهرٌ مَرَعَى) .
١٠٦	(امروا يدعو إلى خيرٍ أُجِيب، وأمرٌ بِخَيْرٍ - ولو كان صَبِيًّا - أُطِيع) .
١١٧	(اتقَى اللهُ امرؤٌ فعلَ خَيْرٍ يُثَبِّ عليه) .
١٢٠-١٢١	(قطا قطا بيضك ثنًا، وببضي مائثًا) .
١٢٥-١٢٧	(إنما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره) .
١٣١	(هذا فصدي أنه) .
١٤٨	(لأنه قَدِي) .
١٤٨	(ألي) .
١٤٩	(هذا زيدو)، و(مررت بزَيْدِي) .
١٤٩	(هذا سَيِّفِي)
١٤٩	(أَكَلْتُ لحماً شاة) .
١٤٩	(جِيءَ به من حيث وليسا) .
١٤٩	(بينا زيد) .
١٤٩	(يا بيشر)، و(يا منذر) .
١٤٩	"وسَّعَ اللهُ مداخيلك" .
١٥٧	(إذا طلعت الجوزاء انتصب العودُ في الحرباء) .
١٥٧	(خرق الثوبُ المسمار) .
١٥٧	(كسر الزُّجاج الحجر) .

١٥٧	(أَدْخَلْتُ الْخَاتَمَ فِي إصْبَعِي) .
١٥٧	(أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوءَ فِي رَأْسِي) .
١٥٧	(عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ، وَعَرَضْتُهَا عَلَى الْمَاءِ) .
٢٢٩-١٥٧	(دَخَلَ الْخَاتَمُ فِي يَدِي وَالْخُفُّ فِي رِجْلِي) .
٢١٠-١٦٢	(مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ) .
١٦٨	(أَعْمَدَتَاهُ رِجْلَاهُ) .
١٧٠	(هُمَا خَيْلَانُ) .
١٧٢	(لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُضِدَ لَهُ) .
٢٨٥-٢١١	(لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَنِي) .
٢٦٤	(بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ، وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمِكُمُ اللَّهُ بِهِ) .
٢٦٤	(هَذَا غِلَامٌ - وَاللَّهُ - زَيْدٌ) .
٢٦٤	(لَئِنْ الشَّاةُ لَجُرْتُ، فَتَسْمَعُ صَوْتَ - وَاللَّهُ - رَبِّهَا) .
٢٦٦	(قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا) .
٣٠٥-٢٦٧	(تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِي خَيْرَ مَنْ أَنْ تَرَاهُ) .
٢٨٨-٢٦٧	(هُوَ هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ) .
٣٠٥-٢٦٧	(أَفْتَدَ مَخْنُوقٌ) .
٣٠٥-٢٦٧	(أَطْرَقَ كِرَا) .
٣٠٥-٢٦٧	(أَصْبَحَ لَيْلٌ) .
٢٨٨-٢٦٨	(عَسَى الْغَوِيرُ أَبْوَسًا) .
٢٦٩	(الضَّيْحُ وَالرَّيْحُ) .
٢٦٩	(مَكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ) .
٢٦٩	(أَثْقَلَ مِنْ شَمَامٍ) .

٢٦٩	(أَتَى عَلَيْهِمْ ذُو أُنْتَى) .
٢٦٩	(أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا) .
٢٧٠	(الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّيْنِ) .
٢٧٠	(إِيَّاكَ أَعْنِي وَاسْمَعِي يَا جَارَةَ) .
٢٧٠	(اسْقِنِي "مَا") .
٢٧٢	(أُنَكِّحْنَا الْفَرَّاءَ فَسَيَرَى) .
٢٨٦	(خَمْسَةَ أَثْوَابًا) .
٢٨٦	(يَمِينُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ) .
٣٠٤	(عَمَّرَكَ اللَّهُ) .
٣٠٧	(ثُوبٌ مَصُونٌ) .

أ. المخطوطات:

- (موطنة الفصيح لموطاة الفصيح): ابن الطيب، نقلت دار الكتب المصرية، كتبه: محمد بن أحمد الوشلي، رقم: ٢٩٩١ ز).

ب. الرسائل الجامعية والمنشورات:

- (آراء في اللغة): العواد محمد حسن عواد، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للطباعة - جدة.
- (أبوزكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو): أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - نشر الرسائل الجامعية.
- (أثر اللغات الضعيفة في الخلاف النحوي): عبدالعزيز صافي الجبل، بحث منشور في حولية كلية اللغة العربية بالزقاق - جامعة الأزهر، العدد الرابعة والثلاثون، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- (الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي عند الإمام بدر الدين العيني في ضوء كتابه (عمدة القاري): محمد عبد القادر هنادي، بحث نشر على الشبكة، مكتبة عين الجامعة، <https://ebook.univeyes.com/113831>
- (أحرف الجر الزائدة في العربية واستعمالاتها في القرآن الكريم): كريم محمد زرنج، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني ٢٠١٠م.
- (اختلاف اللهجات على المستوى التركيبي كتاب "توضيح المقاصد والمسالك؛ للمرادي نموذجاً"): محمد عبد الرحمن محمد، بحث منشور في مجلة جامعة جازان - فرع العلوم الإنسانية، العدد الثاني، ١٤٣٤هـ.
- (الإرشاد إلى علم الإعراب): شمس الدين الكيشي، تحقيق عبدالله البركاتي ومحسن العميري، بحث منشور في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية.
- (أسباب اختلاف القراء في القراءات القرآنية): سعد بن زيد آل محمود، مقالة نشرت على الشبكة بتاريخ ٢٧-١٠-١٤٢٨هـ، <https://www.islamweb.net/ar/article/40664>
- (أسباب الاعتراض على القراءات القرآنية عرض وتقد): ابتهاج راضي، بحث منشور في دراسات علوم الشريعة والقانون جامعة العلوم الإسلامية - الأردن، العدد الأول، ٢٠١٥م.
- (الاعتراض باستقامة الوزن فيما حكم عليه بالضرورة): بدر الرأشد، بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية، العدد الثالث، ٢٠١٧م.
- (الأعلام المؤتة الثلاثة الساكنة الوسط بين الصّرف وعدمه): أحمد الجنابي، بحث منشور في مجلة الجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس والثلاثون، الجزء الأول.

- (بناء لغة الشعر): ترجمة أحمد درويش، كابات نقدية سلسلة شهرية تصدرها الهيئة العامة لقصور الثقافة - القاهرة، ١٩٩٠م.
- (البناء النفسي في الإنسان دراسة من فيض القرآن الكريم): حمدي الفرماوي، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٦م.
- (التحريف اللغوي في الشعر العربي القديم): مباركة خمقاني، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح - الجزائر، ٢٠١٢م.
- (التحيز اللغوي مظاهره وأسبابه): حمزة المزيني، بحث منشور في النّادي الأدبي الثقافي بجدة، المجلد الثالث، الجزء الخامس.
- (تداخل أزمنة الفعل): خالد الأكوع، بحث منشور في مجلة جامعة الطائف، المجلد الثالث، العدد الثاني عشر، ١٤٣٦هـ.
- (تعدد رأي ابن مالك في القضية الواحدة من خلال مصنفاته: عرض وتحليل ومناقشة): عبد الودود حيدر، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ١٤٤٠هـ.
- (تعدد رواية الشّاهد الشعري، وأثره في التعيد التحوي: كتاب سيبويه أنموذجاً): باسم البديرات، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة ٢٠٠٤م.
- (التعليل في كتب الضرائر الشعرية - دراسة تحليلية نقابية): هيفاء الحواس، رسالة دكتوراه، جامعة الملك فيصل، ١٤٣٨هـ.
- (توظيف الحكاية والأداء في تدريس النحو العربي الرتبة والمطابقة نموذجاً): سليمان العايد، بحث منشور قدم للمؤتمر الدولي: اللغة العربية والأدب الإسلامي منهجاً وتطوراً - الجامعة التبروية في باندونج / إندونيسيا - ٢٠٠٧م.
- (جمع القرآن الكريم): عبدالرزاق الأنباوي، بحث منشور في مجلة وزارة الثقافة والإعلام - دائرة الشؤون الثقافية، العدد الرابع.
- (حاشية إبراهيم السقا على تفسير أبي السعود من أول قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [سورة البقرة: ١٩٩] إلى قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧]): جميلة عبدالسلام، رسالة ماجستير من جامعة الأزهر، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- (حذف حروف المعاني للضرورة): أحمد عبدالله السّالم، بحث منشور في مجلة الدرعية، العددان السابع والثامن والثلاثون، ٢٠٠٧م.
- (حروف الزيادة في القرآن بين المجيزين والممانين: لا أنموذجاً): سامي عطا حسن، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد الثامن والتسعون. ومنشور على الشبكة، ١٥-٥-٢٠١٥م.
- <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/366224.html>
- (حمل القرآن على ضرورة الشعر - دراسة نحوية): خالد سليمان المليفي، بحث منشور في مجلة العلوم العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثامن والثلاثون، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- (حول ضرائر التثر في النحو العربي): محمود فجال، مقالة في مجلة العرب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (الخروج على القاعدة اللغوية في القرآن الكريم والضرورة الشعرية - دراسة لسانية اجتماعية براغماتية): منال نجار، بحث منشور في مجلة جامعة كيرالا، العدد التاسع، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.

- (دفاع عن كتاب الله . القرآن . والضرورة الشعرية): أحمد مكي الأنصاري، مقالة في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة وآدابه، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- (دور اللهجة في التقعيد النحوي دراسة إحصائية تحليلية في ضوء مع الهوامع؛ للسيوطي): علاء إسماعيل الحمزاوي، موقع مكتبة صيد الفوائد .
- (الزيادة من الحروف في القرآن الكريم): فريدة رحمن، بحث منشور في نادي الأدب، نُشر على الشبكة، مكتبة عين الجامعة [/https://ebook.univeyes.com/91983](https://ebook.univeyes.com/91983)
- (الشاهد القرآني في كلب الضرائر الشعرية - دراسة نحوية صرفية): خالد شريان العتيبي، رسالة ماجستير بجامعة الملك فيصل، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- (الشذوذ والضرورة في لغة العرب): محمد سعد، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر .
- (شرح ألفية ابن معط؛ للرعياني): تحقيق ودراسة حسن أحمد، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- (شرح الجمل؛ للزجاجي): طاهر بابشاذ، دراسة وتحقيق حسين السعدي، رسالة دكتوراه كلية الآداب جامعة بغداد .
- (شرح زاد المستنقع): محمد الشنقيطي، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية <http://www.islamweb.net> ، ٢٠١١م.
- (شرح الصغار لكتاب سيويوه): أمين السيد، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- (شعر المغيرة بن حنبل التميمي): صنعة نوري حمودي القيسي، بحث منشور في مجلة المورد، العدد الثالث والرابع، المجلد الأول، ١٩٨١م.
- (الشواهد النحوية والتصرفية في شعر كنانة جمعاً ودراسة وتحليل): ليلي الشدوخي، رسالة ماجستير، جامعة القصيم ٢٠١٤م.
- (الضرائر الشعرية والنثرية): محمود فجال، مقالة في مجلة العرب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (ضرائر النثر في النحو العربي): محمود فجال، مقالة في مجلة العرب، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- (الضرورة الشعرية بين الحقيقة والافتعال "الفرزدق أنموذجاً"): حسين الوطيفي، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الثامن.
- (الضرورة الشعرية في شرح الكافية الشافعية؛ لابن مالك: مجادلة في المفهوم): صباح باعمر، بحث منشور في مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم - مصر، العدد الرابع.
- (الضرورة الشعرية في الفكر اللغوي): زكي الحريول، بحث منشور في مجلة المشقر، العدد الرابع ٢٠١٤م.
- (الضرورة الشعرية في معجم العين: دراسة تأصيلية): محمد سعيد الحويطي، بحث منشور في مجلة التجديد، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني والأربعون، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م.

- (الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك): إبراهيم الحندود، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد الحادي عشر بعد المائة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- (الضماير في اللهجات العربية): ماجد القرني، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد الثاني، ٢٠١٩م.
- (طعن النُّحاة واللغويين في لغات العرب): قاسم القواسمة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠٠٧م.
- (ظاهرة القلب في العربية): مرتضى جاسم، بحث منشور في مجلة الكلية الإسلامية بالجامعة الإسلامية، المجلد التاسع، العدد الواحد والثلاثون.
- (ظاهرة المنع في النحو العربي): مازن الزبيدي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١م.
- (عامر بن جوين الطائي وما بقي من شعره): محمود محمد العامودي، بحث منشور في مجلة جامعة جرش، المجلد الأول، العدد الأول.
- (عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري): ناديا علي الدولة، رسالة ماجستير - جامعة القاهرة، ١٩٧٦م.
- (عبد الرزاق الصَّاعدي @sa2626sa): "الباحث الحقَّ يجدد فكره، ويُغيّر رأيه كلَّ عشرين سنة على الأقل، ولا يثبت إلا على الأصول... لأن المعرفة تتجدد وتكشف، وكان لبعض علمائنا أكثر من رأي، قديم ومتأخر، وبعض آرائهم متناقضة، وهي نتيجة للتطور المعرفي ومواصلة البحث والتأمل والسعي إلى الحقيقة المجردة". تغريدة twitter.com/sa2626sa ١٨ يوليو ٢٠١٨م.
- (العدول الفعلي في القرآن الكريم): ابتسام عامر، بحث منشور في مجلة العلوم والدراسات الإنسانية بجامعة بنغازي، العدد العاشر.
- (في الضرورة الشعرية): سهام النجم، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة، العدد الثاني.
- (القراءة الشاذة بين التعميد والتوجيه): إبراهيم عوض إبراهيم حسين، بحث مجلة كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، العدد مائة وخمسة، ٢٠١٧م.
- (القراءات الشاذة وأثرها في التفسير): عبدالله القرشي، بحث منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد السابع.
- (القراءات المتواترة في تفسير الزمخشري - دراسة نقدية): محمد الدومي، رسالة دكتوراه جامعة اليرموك - الأردن، ١٤٢٥هـ.
- (القرآن القيرواني وكتابه ضرورة الشعر): رمضان عبد التواب، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد الثاني والأربعين، ١٩٧٨م.

- (اللام الطليبة بين القياس النظري والواقع اللغوي): السيد رزق الطويل، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية - الإمارات، العدد الخامس عشر ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- (اللغة الأدبية المشتركة بإزاء اللهجات العربية بين النحاة المحدثين وأ.د. عبدالرحمن الحاج صالح): أحمد حاجي وسعاد شرفاوي، بحث منشور في مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ٢٠١١م.
- (لغة القرآن - الفواصل): علي حسن، بحث منشور في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد الثامن والستون.
- (اللغة القليلة وأثرها في النحو والصرف العربيين): حسين الهادي الشريف ومفتاح أبو زيد العازمي، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية كلية الآداب جامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا، ٢٠١٧م.
- (ما لم يطرّد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة حتى القرن السابع): محمد عبدو فلفل، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ١٩٩٣م.
- (المدخل إلى علم القراءات): محمد بن محمود حوا، نُشر على الشبكة، مكتبة عين الجامعة
<https://www.quranicthought.com/ar/books>
- (المعيارية وواقع الضرورة الشعرية): بسمة رضا، بحث منشور في مجلة كلية الآداب جامعة بنها، العدد الثامن والثلاثون، ٢٠١٤م.
- (مفهوم الشعر عند القزّاز القيرواني): حسين الأقرع، رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح - الجزائر، ٢٠١٥م.
- (مفهوم الضرورة الشعرية عند ابن مالك): علي العنبيكي، بحث منشور في مجلة الأستاذ، العدد مائتان وخمسة، المجلد الأول، ٢٠١٣م/١٤٣٤هـ.
- (مفهوم الضرورة الشعرية عند أهم علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري): سامي عوض، بحث منشور في مجلة دراسات اللغة العربية وآدابها، العدد السادس، ٢٠١١م.
- (مفهوم الضرورة الشعرية وأثره في الحكم على القراءات القرآنية): يوسف دفع الله أحمد، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية في جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم - جمهورية السودان، العدد الأول، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- (من لطائف عدول الفعل الماضي في القرآن الكريم): علي عبد السلام، بحث منشور في مجلة كلية الآداب - الجامعة الأسمرية، العدد الثامن والعشرون.
- (منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه: دراسة نقدية تحليلية نحوية وصرفية): سليمان خاطر وآخرون، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية - السودان.
- (من وثق من علماء العربية ومن طعن فيه): محمد الخضر حسين، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد الثاني عشر.
- (الموفور من شرح ابن عصفور): أبو حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة أحمد الجندي و عبد الملك شتيوي، منشور في حولية كلية اللغة العربية بالمنوفية، العدد الثاني والثلاثون.

- (موقف سيبيويه من القراءات القرآنية في أصول النحو العربي بين القبول والرفض): أبو سعيد محمد عبد المجيد، التجديد - المجلد السادس عشر، العدد الثاني والثلاثون، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٢م.
- (موقف المبرد من الضرورة الشعرية): حازم يونس، بحث منشور في آداب الرافدين جامعة الموصل - العراق، العدد الثالث والخمسون.
- (النحاة والضرورة الشعرية): وردة نغماش، بحث منشور على الشبكة بتاريخ ٢٤-٢٠١٧م، <http://www.m-aarabia.com/vb/showthread.php?t=20460>
- (نزع الخافض في الدرس النحوي): حسين الحبشي، جامعة حضرموت للعلوم - كلية التربية / المكلا، ١٤٢٥هـ.
- (نصب جواب الطلب في قراءة ابن عامر ﴿كن فيكون﴾): رياض رزق الله وأحمد الحسن، بحث منشور في مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، العدد الثالث عشر، ٢٠١٧م.
- (نظرة في النحو): طه الرواي، بحث منشور في مجلة المجمع العربي العلمي، المجلد الرابع عشر، الجزء التاسع والعاشر.
- (نظرية الضرورة في كتاب سيبيويه): محمد خير الحلواني، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية - دمشق، العدد الخامس والخمسون، الجزء الأول.

ج. المطبوعات:

- (اثلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة): عبد اللطيف الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، الطبعة الأولى، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية.
- (آداب الزفاف في السنة المطهرة): محمد الألباني، الطبعة الأولى، المكتبة الإسلامية - عمان.
- (الإبانة عن معاني القراءات): مكّي القيسي، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شليبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- (الإبانة في اللغة العربية): سلمة الصّحاري، تحقيق عبد الكريم خليفة وآخرون، الطبعة الأولى، وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط / سلطنة عمان.
- (إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع؛ للإمام الشاطبي): عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق إبراهيم عوض، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (ابن السيد البطليوسي اللغوي والأديب): صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الإسلامية.
- (أبو حيّان النحوي): خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، منشورات مكتبة النهضة - بغداد.
- (اتجاهات النقد الأدبي في القرن الخامس الهجري): منصور عبد الرحمن، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة.
- (اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر): شهاب الدين البناء، تحقيق أنس مهرة، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية - لبنان.

- (الإتقان في علوم القرآن): جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- (أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية): عبدالعال مكرم، مؤسسة علي الصباح للنشر والتوزيع.
- (أحكام "كل" وما عليه تدل): نقي الدين السبكي، تحقيق طه محسن، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق - بغداد.
- (الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي): صباح السامرائي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- (الإحياء بعد الإنشاء في أعقاب طبقة الأشراف الأولى بالحجاز): عبدالفتاح شكر، دار الكلمة للنشر والتوزيع.
- (أدب الكاتب): ابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- (ارتشاف الضرب من لسان العرب): أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري): أحمد القسطلاني، الطبعة السابعة، المطبعة الكبرى الأميرية - مصر.
- (الأزهية في علم الحروف): علي الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، الطبعة الثانية، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.
- (أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن): ابن هشام، تحقيق محمد نغش، الطبعة الأولى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة/ المملكة العربية السعودية.
- (أساس البلاغة): جار الله الزمخشري، تحقيق محمد عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (الاستذكار): يوسف القرطبي، تحقيق سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (الاستشهاد في النحو العربي أصول النحاة ومناهجهم): عثمان الفكي، الطبعة الأولى، مطابع السودان للعملة المحدودة.
- (أسرار العربية): أبو البركات الأنباري، الطبعة الأولى، دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- (الأسلوبية والظاهرة الشعرية - مدخل إلى البحث في ضرورة الشعر): السيد إبراهيم، مركز الحضارة العربية.
- (أصول التفكير النحوي): علي أبو المكارم، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة.
- (الأصول في النحو): ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- (أصول النحو العربي): محمد خير الحلواني، الطبعة الثانية، الناشر الأطلسي.
- (أصول النحو عند ابن مالك): خالد شعبان، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع.
- (الأضداد): أبو بكر الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت/ لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- (الأضداد): السجستاني، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي والسجستاني وابن السكيت، نشرها أوغت هفتر - المطبعة الكاثوليكية - بيروت، ١٩١٢م.
- (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن): محمد الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- (إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم): ابن خالويه، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.
- (إعراب القراءات السبع وعللها): ابن خالويه، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (إعراب القراءات الشواذ): أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد عزوز، الطبعة الأولى، عالم الكتب - لبنان.
- (إعراب القرآن): أبو الحسن الباقولي، تحقيق إبراهيم الإيباري، الطبعة الرابعة، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت.
- (إعراب القرآن): أبو جعفر النحاس، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية/ بيروت.
- (إعراب القرآن): الزجاج، تحقيق إبراهيم الإيباري، دار الكتب الإسلامية.
- (إعراب القرآن الكريم): قاسم حميدان دعاس، دار المنير ودار الفارابي، ١٤٢٥هـ.
- (الإعراب المفصل لكتاب الله المنزل): بهجت عبد الواحد صالح، الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - عمان.
- (الأعلام): الزركلي، الطبعة الخامسة عشر، دار العلم للملايين.
- (الأغاني): أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق سمير جابر، الطبعة الثانية، دار الفكر - بيروت.
- (الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو): أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- (الإغفال): هو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه؛ لأبي إسحاق الزجاج: أبو علي الفارسي، تحقيق عبد الله عمر الحاج إبراهيم، الجمع الثقافي - دبي.
- (الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب): أبو نصر الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، جامعة بنغازي.
- (الاقتراح في أصول النحو وجدله): جلال الدين السيوطي، تحقيق محمود فجال، الطبعة الأولى، دار القلم - دمشق.
- (اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم): تقي الدين الدمشقي، تحقيق ناصر عبد الكريم العقل، الطبعة السابعة، دار عالم الكتب - بيروت/ لبنان.
- (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب): أبو محمد البطلبوس، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة، ١٩٩٦م.
- (الإقناع في القراءات السبع): ابن الباذش، دار الصحابة للتراث.
- (ألفية ابن مالك): ابن مالك، دار التعاون.
- (الأمالي): الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار الجليل - بيروت.
- (أمالي ابن الشجري): ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقهاء): أبو القاسم السهيلي، تحقيق محمد البنا، مطبعة السعادة.

- (أمالي المرتضى): الشَّريف المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطَّبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية.
- (الأمثال): ابن سلام، تحقيق عبد المجيد قطامش، الطَّبعة الأولى، دار المأمون للتراث.
- (إملاء ما من به الرَّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن): أبو البقاء العكبري، الطَّبعة الأولى، الكتب العلمية - بيروت/لبنان.
- (الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب): علي الموصلي، تحقيق حاتم صالح الضَّامن، الطَّبعة الثانية، مؤسسة الرِّسالة - بيروت.
- (الاتصار لسبويه على المبرد): ابن ولاد، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، الطَّبعة الأولى، مؤسسة الرِّسالة.
- (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النُّحويين: البصريين والكوفيين): أبو البركات الأنباري، الطَّبعة الأولى، المكتبة العصريَّة.
- (أنوار التنزيل وأسرار التأويل): ناصر الدِّين البيضاوي، تحقيق محمد عبد الرَّحمن المرعشلي، الطَّبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك): ابن هشام، تحقيق يوسف الشَّيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتَّوزيع.
- (أوهام شعراء العرب في المعاني): أحمد تيمور باشا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- (الإيضاح العزدي): أبو علي الفارسي، تحقيق حسن فرهود، الطَّبعة الأولى.
- (الإيضاح في شرح المفصل): ابن الحاجب، تحقيق موسى العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة إحياء التُّراث الإسلامي - الجمهوريَّة العراقيَّة.
- (الإيضاح في علل النُّحو): الزَّجاجي، تحقيق مازن المبارك، الطَّبعة الخامسة، دار النَّفائس - بيروت.
- (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ): أبو بكر الأنباري، تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة - دمشق.
- (البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التَّأثير والتَّأثر): أحمد مختار، الطَّبعة السَّادسة، عالم الكتب - القاهرة.
- (البحر المحيط النُّحاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن النُّحاج): محمد الإتيوبي، الطَّبعة الأولى، دار ابن الجوزي.
- (البحر المحيط في التفسير): أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت.
- (بحوث ومقالات في اللغة): رمضان عبد التَّواب، الطَّبعة الثالثة، مكتبة النُّحاجي - القاهرة.
- (البدع في علم العربيَّة): ابن الأثير، تحقيق فتحي أحمد علي الدِّين، الطَّبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربيَّة السَّعودية.
- (البرهان في علوم القرآن): بدر الدِّين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطَّبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربيَّة عيسى البابي الحلبي وشركائه.
- (البسيط في شرح جمل الزَّجاجي): ابن أبي الرِّبيع، تحقيق عيَّاد الثبيتي، الطَّبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي - بيروت/لبنان.

- (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز): مجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق محمد علي التجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة.
- (بغية السائل من أوابد المسائل): وليد المهدي، دار الراف.
- (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة): جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- (البلاغة): المبرد، تحقيق رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة.
- (البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث): أبو البركات الأنباري، تحقيق رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب.
- (البيان في غريب إعراب القرآن): أبو البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (بيان المعاني): عبد القادر العاني، الطبعة الأولى، مطبعة الترقى - دمشق.
- (البيان والتبيين): الجاحظ، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ١٤٢٣هـ.
- (تاريخ ابن الوردي): ابن الوردي المعري الكندي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت.
- (تاريخ العرب القديم): توفيق برو، الطبعة الثانية، دار الفكر.
- (تاج العروس من جواهر القاموس): مرتضى الزبيدي، الطبعة الأولى، دار الفكر - بيروت.
- (تاريخ اللغات السامية): إسرائيل ولفنسون، الطبعة الأولى، مطبعة الاعتماد.
- (تاريخ آداب العرب): مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي.
- (تأويل مشكل القرآن): ابن قتيبة، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (التبيان في إعراب القرآن): أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (التبيان في شرح الديوان): أبو البقاء العكبري، تحقيق كمال طالب، دار الكتب العلمية.
- (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين): أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي.
- (تجريد التيسير في القراءات العشر): ابن الجزري، تحقيق أحمد محمد مفلح القضاة، الطبعة الأولى، دار الفرقان - الأردن / عمان.
- (التحرير والتنوير): ابن عاشور، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤م.
- (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب): الشنمري، تحقيق زهير عبد الحسن سلطان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- (تحفة الأحوذى بشرح سنن الترمذي): محمد المباركفوري، تحقيق عصام الصبّاوي، الطبعة الأولى، دار الحديث - مصر.
- (تحقيقات لغوية في شواهد شعرية): نعيم البدري، دار الكتب العلمية.
- (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد): ابن هشام، تحقيق عباس الصّالحي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي.

- (تذكرة النحاة): أبو حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبدالرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة.
- (التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل): أبو حيان الأندلسي، تحقيق حسن هندراوي، الطبعة الأولى، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.
- (الترغيب والترهيب): زكي الدين المنذري، تحقيق محمد السيد، الطبعة الأولى، دار الفجر للتراث - القاهرة.
- (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- (التعليقة على كتاب سيبويه): الفارسي، تحقيق عوض القوزي، الطبعة الأولى، مكتبة الإسكندرية.
- (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد): محمد الدمامي، تحقيق محمد المندي، الطبعة الأولى، بدون الناشر.
- (التفسير البسيط): أبو الحسن الشافعي، أصل تحقيقه في خمس عشرة رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الطبعة الأولى، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- (تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن): محمد الحريري، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة - بيروت/لبنان.
- (تفسير القرآن العظيم): ابن كثير، تحقيق سامي بن محمد سلامة، الطبعة الثامنة، دار طيبة للنشر والتوزيع.
- (تقريب المقرب): أبو حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبدالرحمن، الطبعة الأولى، دار المسيرة - بيروت.
- (التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية): الحسن الصغاني، حققه جمع من المؤلفين، مطبعة دار الكتب - القاهرة.
- (التلخيص في علوم البلاغة): جلال الدين الخطيب القزويني، تحقيق عبدالرحمن البرقوتي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي.
- (التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري): ابن جني، تحقيق خديجة الحديثي وآخرون، الطبعة الأولى، مطبعة العاني - بغداد.
- (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): ناظر الجيش، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة/ جمهورية مصر العربية.
- (التنبيهات على أغلاط الرواة): علي بن حمزة، مطبوع مع كتاب (المقصود والممدود؛ للفراء)، تحقيق عبدالعزيز الميمني - القاهرة ١٩٦٧م.
- (التنبيه على حدوث التصحيف): حمزة الأصفهاني، تحقيق محمد أسعد طلس، الطبعة الثانية، دار صادر - بيروت.
- (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة): ابن جني، تحقيق حسن هندراوي، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت.
- (تهذيب اللغة): أبو منصور الهروي، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ٢٠٠١م.

- (توجيه اللمع شرح كتاب اللمع): أحمد بن الحجاز، تحقيق فايز دياب، الطبعة الأولى، دار السلامة للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك): أبو محمد المرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي.
- (التوطئة): أبو علي الشلوبيني، تحقيق يوسف المطوع، الطبعة الثانية.
- (جامع البيان عن تأويل آي القرآن): أبو جعفر الطبري، تحقيق عبد الله التركي، الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه): محمد البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب، الطبعة الأولى، المكتبة السلفية - القاهرة.
- (الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير): جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون): القاضي عبد رب النبي نكري، عرب عباراته الفارسية حسن هاني فحوص، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- (الجامع في قراءة الإمام زيد بن علي): عبد الماجد النديم، دار الكتب العلمية.
- (الجامع لأحكام القرآن): أبو عبد الله القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية - القاهرة.
- (الجدول في إعراب القرآن): محمود صافي، الطبعة الرابعة، دار الرشيد - دمشق، ومؤسسة الإيمان - بيروت.
- (الجلس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي): أبو الفرج التهراني، تحقيق عبد الكريم سامي الجندي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
- (الجملة العربية والمعنى): فاضل السامرائي، الطبعة الأولى، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.
- (الجل في النحو): أبو القاسم الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - دار الأمل.
- (جمهرة الأمثال): أبو هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد الحميد قطامش، الطبعة الثانية، دار الفكر - بيروت.
- (جمهرة اللغة): ابن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين - بيروت.
- (الجنى الداني في حروف المعاني): بدر الدين المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع): أحمد الهاشمي، تحقيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية - بيروت.
- (حاشية حسن العطار على شرح الزهرية في علم النحو): خالد الأزهرى، الطبعة الأولى، المطبعة العلمية.
- (حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي): شهاب الدين الحفاجي، دار صادر - بيروت.

- (حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك): محمد الصبان، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- (حاشية القنوي على تفسير الإمام البيضاوي): عصام الدين الحنفي، تحقيق عبدالله محمود، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (حجة القراءات): عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (الحجة للقراء السبعة): أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت.
- (حزر الأمانى ووجه التَّهَانِي فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ): أبو محمد الشَّاطِبي، تحقيق محمد تميم الزَّعْبِي، الطبعة الرابعة، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية.
- (الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل): ابن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت.
- (الحماسة البصريّة): أبو الحسن البصري، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب - بيروت.
- (خزانة الأدب وغاية الأرب): ابن حجة الحموي، تحقيق عصام شقيو، الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م، دار ومكتبة الهلال - بيروت، دار البحار - بيروت.
- (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب): عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (الخصائص): ابن جني، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (الخصائص): ابن جني، تحقيق عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية.
- (الخلاص النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف): محمد خير الحلواني، دار القلم العرب - حلب.
- (دراسات في كتاب سيبويه): خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات - الكويت.
- (دراسات لأسلوب القرآن الكريم): محمد عبد الخالق عظيمه، تصدير محمود محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة.
- (الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني): حسام النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.
- (درة الغواص في أوهام الخواص): أبو محمد الحريري، تحقيق عرفات مطرجي، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.
- (الدّر اللوامع في شرح جمع الجوامع): أحمد الكوراني، تحقيق سعيد المجدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٨هـ).
- (الدّر المصون في علوم الكتاب المكون): السمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق.
- (دقائق التصريف): أبو القاسم المؤدّب، تحقيق حاتم الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع.
- (دلائل الإعجاز): عبد القاهر الجرجاني، تحقيق عبد الحميد هنداي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت.

- (الدلالات المعنوية لفواصل الآيات القرآنية - دراسة في بيان القرآن الكريم وإعجازه): جمال محمود أبو حسان، دار الفتح للدراسات والنشر.
- (ديوان أبي الأسود الدؤلي): صنعه أبو سعيد السكري، تحقيق محمد آل ياسين، الطبعة الثانية، دار ومكتبة الهلال.
- (ديوان أبي دواد الإيادي): تحقيق أنوار الصالح وأحمد السامرائي، الطبعة الأولى، دار العصماء - سورية.
- (ديوان أبي العتاهية): دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- (ديوان الأخطل): شرحه وصنّف قوافيه وقدم له مهدي ناصر الدين، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية / لبنان - بيروت.
- (ديوان الأسود بن يعفر): صنعه نوري القيسي، وزارة الثقافة والأعلام مديرية الثقافة العامة.
- (ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس): تحقيق محمد حسين، مكتبة الآداب - المطبعة النموذجية.
- (ديوان الأقيشر الأسدي): محمد علي دقة، الطبعة الأولى، دار صادر - بيروت.
- (ديوان امرئ القيس): تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف.
- (ديوان امرئ القيس): تحقيق عبدالرحمن المصطاوي، الطبعة الثانية، دار المعرفة بيروت - لبنان.
- (ديوان أمية بن أبي الصلت): تحقيق سجع الجبيلي، الطبعة الأولى، دار صادر - بيروت.
- (ديوان أوس بن حجر): تحقيق محمد نجم، دار بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- (ديوان تأبط شرأ وأخباره): تحقيق علي شاكر، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي.
- (ديوان جرير): دار بيروت - للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- (ديوان جرير): بشرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد طه، الطبعة الثالثة، دار المعارف.
- (ديوان جميل بثينة): دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- (ديوان حسان بن ثابت): شرح وتقديم عبدأ مهنأ، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية - لبنان.
- (ديوان حميد الهلالي): عبدالعزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م.
- (ديوان ذي الأصبع العدواني): تحقيق عبدالوهاب العدواني وآخرون، مطبعة الجمهور - الموصل، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- (ديوان ذي الرمة): قدّمه وشرحه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
- (ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب): أبو نصر الباهلي، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، الطبعة الأولى، مؤسسة الإيمان - جدة.
- (ديوان الراعي التميمي): شرح واضح الصمد، الطبعة الأولى، دار الجليل - بيروت.
- (ديوان روبة العجاج): اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع - الكويت.
- (ديوان الشريف الرضي): مطبعة وزارة الإرشاد الإسلامي - تهران، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- (ديوان الشماخ بن ضرار الذباني): تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف - مصر.

- (ديوان طرفة بن العبد): شرح الأعلام الشنتمري، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصّقال، الطبعة الثانية، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر - بيروت.
- (ديوان عامر الطفيل): رواية أبي بكر الأنباري عن أبي العباس أحمد بن ثعلب، دار صادر - بيروت.
- (ديوان العجاج): رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، مكتبة أطلس - دمشق.
- (ديوان العجاج): رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي.
- (ديوان عدي العبادي): تحقيق محمد المعبيد، وزارة الثقافة والإرشاد، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- (ديوان علي بن أبي طالب): اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، الطبعة الثالثة، دار المعرفة - بيروت.
- (ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي): شرح محمد العنابي، مطبعة السعادة.
- (ديوان عمرو بن أحرر الباهلي دراسة - حياته وشعره): تحقيق محمد مينو، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع.
- (ديوان عنتر): الطبعة الرابعة، رخصة مجلس معارف ولاية بيروت جلييلة بنفقة خليل الخوري، صاحب المكتبة الجامعة بمطبعة الآداب.
- (ديوان الفرزدق): تحقيق علي فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة - بيروت / لبنان.
- (ديوان قيس بن الملوّح): رواية أبي بكر الوالي، دراسة وتعليق يسري عبدالغني، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
- (ديوان كعب بن مالك): دراسة وتحقيق سامي العاني، منشورات مكتبة النهضة - بغداد، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- (ديوان ليبيد بن ربيعة العامري): دار صادر - بيروت.
- (ديوان مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي): ابنتسام الصّفار، مطبعة الإرشاد - بغداد.
- (ديوان المتنبي): دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- (ذم الخطأ في الشعر): ابن فارس، تحقيق رمضان عبدالنّواب، مكتبة الخانجي - مصر.
- (رسالة الاشتقاق): ابن السّراج، تحقيق محمد الدرويش ومصطفى الحديري، مكتبة جامعة اليرموك، ١٩٧٢م.
- (رسالة الحدود): أبو الحسن الرّماني، تحقيق إبراهيم السّامرائي، دار الفكر - عمان.
- (رسالة الغفران): أبو العلاء التّوخي، تحقيق علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- رسالة (مشملة على انتقاد ابن الخشاب البغدادي على العلامة أبي محمد الحريري في مقاماته، وانتصار الشّيخ العلامة أبي محمد عبد الله ابن بري للإمام الحريري والردّ على ابن الخشاب): المطبعة الحسينيّة المصريّة، ١٣٢٦هـ.
- (رسالة الملائكة): أبو العلاء المعري، تحقيق محمد سليم الجندي، دار صادر - بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- (رسم المصحف - دراسة لغوية تاريخية): غانم الحمد، الطبعة الأولى، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري - العراق.
- (رصف المباني في شرح حروف المعاني): أحمد المالقي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم - دمشق.

- (الزُّمَانِي التَّحْوِي فِي ضَوْءِ شَرْحِهِ لِكِتَابِ سَيَّبِيهِ): مازن المبارك، دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان، ودار الفكر دمشق - سورية.
- (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني): شهاب الدين الألوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (زاد المسير في علم التفسير): ابن الجوزي، تحقيق محمد بن عبد الرحمن عبد الله، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- (الزَّاهِر فِي مَعَانِي كَلِمَاتِ النَّاسِ): أبو بكر الأنباري، تحقيق حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (زهر الآداب وثمر الألباب): أبو إسحاق القيرواني، دار الجليل - بيروت.
- (زهر الأكم في الأمثال والحكم): نور الدين اليوسي، تحقيق محمد حجي محمد الأخضر، الطبعة الأولى، الشركة الجديدة - دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب.
- (السَّبعة في القراءات): أبو بكر بن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف - مصر.
- (سر صناعة الإعراب): ابن جني، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان.
- (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة): محمد الألباني، الطبعة الأولى، دار المعارف - الرياض.
- (سلم الوصول إلى طبقات الفحول): حاجي خليفة، تحقيق محمود الأرناؤوط، مكتبة إرسিকা/إستانبول - تركيا، ٢٠١٠م.
- (السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة): عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر - الجزائر، ٢٠١٢م.
- (سنن أبي داود): سليمان السجستاني، تحقيق عزت الدعاس، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (سنن الترمذي): محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد بن محمد شاكر، دار الكتب العلمية.
- (سبويه والضرورة الشعرية): إبراهيم حسن إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة حسان - القاهرة.
- (سبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية): أحمد مكِّي الأنصاري، دار المعارف - مصر.
- (سير أعلام النبلاء): شمس الدين الذهبي، دار الحديث - القاهرة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- (الشفافية في علم التصريف): ابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد عثمان، الطبعة الأولى، المكتبة المكية - مكة.
- (الشَّاهِد وَأَصُولُ النَّحْوِ فِي كِتَابِ سَبِيهِ): خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك): ابن عقيل، تحقيق محمد عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث - القاهرة، ودار مصر للطباعة.
- (شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك): بدر الدين بن جمال الدين بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.
- (شرح أبيات سبويه): أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير زاهد، الطبعة الأولى، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية.

- (شرح أبيات مغني اللبيب): عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث - بيروت.
- (شرح أشعار الهذليين): صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق عبدالستار فراج راجعه محمود شاكر، مكتبة دار العروب.
- (شرح ألفية ابن معط): تحقيق ودراسة علي موسى الشوملي، مكتبة الخرنجي.
- (شرح تسهيل الفوائد): ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- (شرح التصريح على التوضيح): خالد الأزهرى، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان.
- (شرح التلخيص): البارتى، تحقيق محمد صوفيه، الطبعة الأولى، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان - طرابلس.
- (شرح جمل الزجاجي): ابن عصفور، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان.
- (شرح الحماسة - مطبوع مع شروح حماسة أبي تمام دراسة موازنة في مناهجها وتطبيقاتها): أبو علي الفارسي، تحقيق محمد عثمان علي، الطبعة الأولى، دار الأوزاعي - بيروت.
- (شرح درة الغواص في أوهام الخواص - مطبوع ضمن "درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها"): أحمد الخفاجي، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، الطبعة الأولى، دار الجبل - بيروت/ لبنان.
- (شرح الدماميني على مغني اللبيب): محمد الدماميني، تصحيح وتعليق أحمد عناية، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت/ لبنان.
- (شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل): تحقيق حنا نصر، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي - بيروت.
- (شرح ديوان المتيني): أبو البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شليبي، دار المعرفة - بيروت.
- (شرح الرضي على الكافية): ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس - ليبيا، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- (شرح شافية ابن الحاجب): الرضي الاسترأبادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- (شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية): محمد شراب، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة - بيروت/ لبنان.
- (شرح شواهد المغني): جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي.
- (شرح صحيح البخاري): ابن بطل، تحقيق ياسر بن إبراهيم، الطبعة الثانية، مكتبة الرشد.
- (شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ): ابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني - بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات): أبو بكر الأنباري، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الخامسة، دار المعارف.
- (شرح القصائد العشر): أبو زكريا التبريزي، عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٥٢هـ.
- (شرح قطر التدي وبل الصدى): ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة - القاهرة.

- (شرح كافية ابن الحاجب): بدر الدين بن جماعة، تحقيق محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع.
- (شرح الكافية الشافعية): ابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة.
- (شرح كتاب الحدود في النحو): عبد الله الفاكهي، تحقيق المتولي رمضان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (شرح كتاب سيبويه): ابن خروف، تحقيق خليفة محمد خليفة، الطبعة الأولى، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي.
- (شرح كتاب سيبويه): أبو سعيد السيراقي، تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
- (شرح للمحة البدرية في علم اللغة العربية): ابن هشام الأنصاري، تحقيق هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع - عمان / الأردن.
- (شرح المفصل): ابن يعيش، تحقيق إميل بدیع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
- (شرح المقدمة المحسبة): ابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية - الكويت.
- (شرح الملوكي في التصريف): ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المكتبة العربية - حلب.
- (شرح نهج البلاغة): عبد الحميد بن هبة الله، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (شرح الهداية): أبو العباس المهدوي، تحقيق ودراسة حازم حيدر، مكتبة الرشد - الرياض.
- (شرح الوافية نظم الكافية): ابن الحاجب، تحقيق موسى العليلي، مطبعة الآداب - النجف.
- (شعر إبراهيم بن هرمة القرشي): تحقيق محمد نقاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.
- (شعر ابن ميادة): تحقيق حنا حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.
- (شعر الأخطل): صنعه السكري روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر - دمشق، ودار الفكر المعاصر - بيروت.
- (شعر عبد الله بن الزهرى): يحيى الجبوري، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة.
- (شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي): جمع مطاع الطريشي، الطبعة الثانية، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.
- (شعر قيس بن زهير): عادل جاسم البياتي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف.
- (الشعر والشعراء): ابن قتيبة، دار الحديث - القاهرة، ١٤٢٣هـ.
- (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح): ابن مالك، تحقيق طه محسن، الطبعة الأولى، مكتبة ابن تيمية.
- (شواهد الشعر في كتاب سيبويه): خالد جمعه، الدار الشرقية.
- (الشواهد والاستشهاد في النحو): عبد الجبار علوان، جامعة بغداد، ١٩٧٦م.

- (الصّاحبي في فقه اللغة العربيّة ومساثلها وسنن العرب في كلامها): ابن فارس، الطّبعة الأولى، محمّد علي بيضون.
- (الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة): إسماعيل بن حماد الجوهريّ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطّبعة الرّابعة، دار العلم للملايين - بيروت.
- (صحيح ابن حبان): محمّد البسنّي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، الطّبعة الثّانية، مؤسسة الرّسالة - بيروت.
- (صحيح البخاري): محمّد البخاريّ، تحقيق محبّ الدّين الخطيب، الطّبعة الأولى، المكتبة السّلفية - القاهرة.
- (صحيح البخاري): محمّد البخاريّ، تحقيق محمّد النّاصر، الطّبعة الأولى، دار طوق النّجاة.
- (صحيح الجامع الصّغير وزيادته): محمّد الألبانيّ، تحقيق زهير الشّاويش، الطّبعة الثّالثة، المكتب الإسلامي - بيروت.
- (صحيح سنن أبي داود): محمّد الألبانيّ، الطّبعة الأولى، مكتب التّربية العربيّ لدول الخليج.
- (صحيح سنن التّسائي): محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، الطّبعة الأولى، مكتب التّربية العربيّ لدول الخليج.
- (صحيح مسلم): مسلم النّيسابوريّ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الطّبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربيّة.
- (الصّناعتين): أبو هلال العسكريّ، تحقيق علي محمّد البجاويّ ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصريّة - بيروت، ١٤١٩ هـ.
- (ضرائر الشّعور): ابن عصفور، تحقيق خليل عمران المنصور، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة - بيروت/ لبنان.
- (ضرائر الشّعور): ابن عصفور، تحقيق السيّد إبراهيم محمّد، الطّبعة الثّانية.
- (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاش): محمود شكريّ الآلوسيّ، شرحه محمّد البغداديّ، المطبعة السّلفية - مصر.
- (ضرورة الشّعور): أبو سعيد السّيرافيّ، تحقيق رمضان عبد التّواب، الطّبعة الأولى، دار التّنهضة العربيّة - بيروت.
- (الضرورة الشّعريّة - دراسة لغويّة نقدية): عبد الوهاب العدوانيّ، وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي - جامعة الموصل/كلية الآداب.
- (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع): شمس الدّين السّخاويّ، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
- (ضوابط الفكر النّحوي دراسة تحليليّة للأسس الكلّية التي بنى عليها النّحاة آراهم): محمّد الخطيب، الطّبعة الثّانية، دار البصائر.
- (طبقات فحول الشّعراء): ابن سلام، تحقيق محمود محمّد شاكر، دار المدني - جدة.
- (طبقات النّحويين واللّغويين): أبو بكر الإشبيليّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة الثّانية، دار المعارف.
- (الطراز في الأنغاز): جلال الدّين السيّوطيّ، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٣ م.
- (العدة في إعراب العمدّة): بدر الدّين أبو محمّد عبد الله، تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، الطّبعة الأولى، دار الإمام البخاريّ - الدّوحة.
- (عروس الأفراح في شرح تلخيص المفاتيح): أحمد السّبكيّ، تحقيق عبد الحميد هندراويّ، الطّبعة الأولى، المكتبة العنصريّة للطباعة والنّشر، بيروت - لبنان.

- (عُقُودُ الزُّبُرِجِدِ عَلَى مَسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد): جلال الدين السيوطي، تحقيق سلمان القضاة، دار الجليل، بيروت - لبنان، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث): محمد حماسة عبد اللطيف، مطبوعات الجامعة، ١٩٨٤ م.
- (علل النحو): ابن الوراق، تحقيق محمود الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض.
- (علم القراءات نشأته - أطواره - أثره في العلوم الشرعية): نبيل آل إسماعيل، الطبعة الأولى، مكتبة التوبة.
- (عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ): السمين الحلبي، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.
- (العمدة في محاسن الشعر وآدابه): أبو علي الفيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، دار الجليل.
- (عمدة القارئ شرح صحيح البخاري): بدر الدين العيني، تحقيق عبد الله عمر، دار الكتب العلمية.
- (عمدة الكتاب وعدة ذوي الألباب): المعز التميمي، تحقيق نجيب مايل الهروي وعصام مكية، الطبعة الأولى، مجمع البحوث الإسلامية - إيران.
- (عنف اللغة): جان جاك لوسركل، ترجمة محمد بدوي، الدار العربية للعلوم - المركز الثقافي العربي.
- (عيار الشعر): أبو الحسن العلوي، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (العين): الخليل بن أحمد، تحقيق مهدي المخزومي إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- (غاية النهاية في طبقات القراء): ابن الجوزي، مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١ هـ.
- (غرائب التفسير وعجائب التأويل): أبو القاسم الكرماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت.
- (غرائب القرآن ورغائب الفرقان): النيسابوري، تحقيق زكريا عميرات، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (غريب القرآن): ابن قتيبة، تحقيق أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- (غيث النفع في القراءات السبع): أبو الحسن التوري، تحقيق أحمد محمود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (الفاصلة في القرآن): محمد الحسناوي، الطبعة الثانية، دار عمار.
- (الفاضل): المبرد، الطبعة الثالثة، دار الكتب المصرية - القاهرة.
- (فتح الباري شرح صحيح البخاري): أحمد بن علي بن حجر الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ هـ.
- (الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية): سليمان العجيلي، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة.
- (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب "حاشية الطيبي على الكشاف"): شرف الدين الطيبي، تحقيق إياد محمد الفوج، الطبعة الأولى، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم.

- (فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبيويه): أبو محمد الغندجاني، تحقيق محمد سلطاني، دار التبراس.
- (الفريد في إعراب القرآن المجيد): المنتخب الهمداني، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، الطبعة الأولى، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.
- (فصول في فقه اللغة): رمضان عبد التواب، الطبعة السادسة، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (فقه اللغة): إبراهيم نجا، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (فقه اللغة وسر العربية): أبو منصور الثعالبي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، إحياء التراث العربي.
- (فقه اللغة وعلم اللغة نصوص ودراسات): محمود ياقوت، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، ١٩٩٤م.
- (فهرس ابن عطية): ابن عطية الأندلسي، تحقيق محمد أبو جفان ومحمد الزاهي، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- (الفهرست): ابن التديم، تحقيق إبراهيم رمضان، الطبعة الثانية، دار المعرفة - بيروت/ لبنان.
- (في الأدب الجاهلي): طه حسين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- (في أدلة النحو): عفاف حسنين، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية - القاهرة.
- (فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح): ابن الطيب الفاسي، تحقيق محمود فجال، الطبعة الثانية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.
- (في اللغة والأدب دراسات وبحوث): محمود الطناحي، دار الغرب الإسلامي.
- (في اللهجات العربية): إبراهيم أنيس، مكتبة الطبعة الثامنة، الأنجلو المصرية - القاهرة.
- (القاموسية العربية الحديثة بين تنمية الفصحى وتحديث القاموس والتأريخ للمعجم): عبد العلي الودغيري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- (القراءات القرآنية تاريخ وتعريف): عبد الهادي الفضلي، الطبعة الرابعة، مركز الغدير - للدراسات والنشر والتوزيع.
- (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث): عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (القراءات وأثرها في علوم العربية): محمد محسن، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.
- (القراءات واللهجات): عبد الوهاب حمودة، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية.
- (قواعد الترجيح عند المفسرين - دراسة نظرية تطبيقية): حسين الحربي، الطبعة الأولى، دار القاسم.
- (القياس في النحو العربي نشأته وتطوره): سعيد الزبيدي، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- (الكامل في التأريخ): ابن الأثير، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي - بيروت/ لبنان.
- (الكامل في اللغة والأدب): المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي - القاهرة.
- (الكتاب): سيبيويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي - القاهرة.

- (كتاب البديع في معرفة ما رسم في صحف عثمان رضي الله عنه) : ابن معاذ الجهني، تحقيق غانم قدوري، دار عمار للنشر والتوزيع.
- (كتاب الشعر) : أبو علي الفارسي، تحقيق محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي - القاهرة / مصر.
- (كتاب العين) : الخليل بن أحمد، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- (الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد) : المنتجب الهمداني، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، الطبعة الأولى، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.
- (كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان) : ابن القيم الجوزية، عنى بتصحيحه محمد التيساني، محمد أمين الخانجي الكتي وشركاه - مصر والاسنانة.
- (كتاب فيه لغات القرآن) : الفراء، تحقيق جابر السريخ، الشبكة العالمية، ١٤٣٥هـ.
- (كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم) : محمد التهانوي، تحقيق علي دحروج، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت.
- (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل) : الزمخشري، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي - بيروت.
- (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) : مكّي القيسي، تحقيق محي الدين القيسي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة.
- (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) : حاجي خليفة، مكتبة المثنى، ١٩٤١م.
- (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) : أبو إسحاق الثعلبي، تحقيق عدد من الباحثين، الطبعة الأولى، دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية.
- (الكلام الشعري من الضرورة إلى البلاغة العامة) : أحمد بلداوي، الطبعة الأولى، النجاح الجديدة - الدار البيضاء.
- (الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) : أيوب الكفوي، تحقيق عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (اللامات) : أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الثانية، دار الفكر - دمشق.
- (اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي) : أبو العلاء المعري، تحقيق محمد سعيد المولوي، الطبعة الأولى، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- (اللباب في علل البناء والإعراب) : أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الإله التبهان، الطبعة الأولى، دار الفكر - دمشق.
- (اللباب في علوم الكتاب) : أبو حفص النعماني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
- (لسان العرب) : ابن منظور، الطبعة الثالثة، دار صادر - بيروت.
- (لسان العرب في علوم الأدب، وتشتمل: اللسان الشاكر في ضرورة الشاعر) : أبو سعيد الآثاري، اعتنى بها: عماد عبد الله الأيدا و محمد منصور الأيدا.

- (اللغة): فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية.
- (اللغة الانفعالية بين التعبير القرآني والنص الشعري): عطية سليمان أحمد، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
- (اللغة بين المعيارية والوصفية): تمام حسان، عالم الكتب - القاهرة، ٢٠٠٠م.
- (لغة تميم - دراسة تاريخية وصفية): ضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- (لغة الشعر بين جيلين): إبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية، بيروت.
- (لغة الشعر - دراسة في الضرورة الشعرية): محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق - القاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- (اللغة الشعرية عند النحاة - دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي): محمد عبدو فلفل، دار جرير - عمان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- (اللغة والنحو بين القديم والحديث): عباس حسن، دار المعارف - مصر.
- (اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة): حسن عون، الطبعة الأولى، مطبعة رويال.
- (اللمحة في شرح الملح): محمد الصايغ، دراسة وتحقيق إبراهيم الصاعدي، الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية.
- (اللمع في العربية): ابن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.
- (اللهجات العربية في التراث): أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب.
- (اللهجات العربية في الضرورة الشعرية): علي العنبيكي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ومؤسسة دار الصادق الثقافية.
- (اللهجات العربية في القراءات القرآنية): عبده الرأجي، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- (لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة): غالب فاضل المطليبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون - الجمهورية العراقية.
- (لهجة قبيلة أسد): علي ناصر غالب، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية العامة.
- (الماخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتيني): أبو العباس المهلبي، تحقيق عبدالعزيز المانع، الطبعة الثانية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- (مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي): ابتسام الصفار، جامعة بغداد، ١٩٦٨م.
- (ما يحوز للشاعر في الضرورة): القزاز القيرواني، تحقيق رمضان عبد التواب وصالح الهادي، دار العروبة - الكويت.
- (ما يحتمل الشعر من الضرورة): أبو سعيد السيرافي، تحقيق عوض القوزي، الطبعة الثانية.
- (ما ينصرف وما لا ينصرف): الزجاج، تحقيق هدى قراعة، أشرف على إصدارها محمد عويضة الكتاب الخامس والعشرون - القاهرة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- (المبدع في التصريف): أبو حيان الأندلسي، تحقيق عبد الحميد طلب، الطبعة الأولى، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع.
- (المبسوط في القراءات العشر): أبو بكر النيسابوري، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية - دمشق.

- (المتبقي في كتاب سيبويه - دراسة في ضوء نظرية جان جاك لوسيركل في كتابه **عنف اللغة**): مجاهد الدبوني، دار الكتب العلمية.
- (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر): ابن الأثير، تحقيق أحمد الحوقي وبدوي طبانة، دار نهضة - مصر للطباعة والنشر والتوزيع - الفجالة / القاهرة.
- (مجاز القرآن): أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي.
- (مجالس ثعلب): أبو العباس ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف - مصر.
- (مجالس العلماء): أبو القاسم الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي - الرياض.
- (مجمع الأمثال): أبو الفضل الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت/لبنان.
- (مجمع البيان في تفسير القرآن): أبو علي الطبرسي، تحقيق هاشم المحلاتي وفضل الله الطباطبائي، الطبعة الثانية، دار المعرفة للطباعة والنشر.
- (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد): علي الهيثمي، مؤسسة المعارف، ١٤٠٦هـ.
- (مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز - رحمه الله -): عبد العزيز بن عبد الله بن باز، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويرع.
- (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية): أحمد بن تيمية، جمع ورتب عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة/ المملكة العربية السعودية.
- (المجيد في إعراب القرآن المجيد): إبراهيم السفاقسي، تحقيق حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.
- (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها): ابن جني، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٤٢هـ - ١٩٩٩م.
- (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز): ابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (الحكم والمحيط الأعظم): ابن سيده، تحقيق عبد الحميد هندواوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (الحلى بالآثار): علي بن حزم، تحقيق أحمد شاكر، دار الجليل.
- (المحيط في اللغة): إسماعيل الطالقاني، الطبعة الأولى، عالم الكتب - بيروت / لبنان.
- (محيط المحيط): بطرس البستاني، مكتبة لبنان.
- (مختصر في شواذ القرآن): ابن خالويه، مكتبة المتنبى - القاهرة.
- (المخصص): ابن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفال، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- (المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي): رمضان عبد التّواب، الطّبعة الثّالثة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر.
- (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو): مهدي المخزومي، الطّبعة الثّانية، ملتزم الطبع والنشر.
- (المذكر والمؤنث): أبو بكر الأنباري، تحقيق محمّد عظيمه، جمهورية مصر العربيّة - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة - لجنة إحياء التراث، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- (مراتب التّحويين): أبو الطّيب اللّغوي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة - صيدا/ بيروت.
- (المرئجل في شرح الجمل): ابن الحشّاب، تحقيق علي حيدر، الطّبعة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م/ دمشق.
- (المرشد الوجيز إلى علوم تعلق بالكتاب العزيز): أبو شامة المقدسي، تحقيق طيار آلّي قولاج، دار صادر - بيروت، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- (المزهر في علوم اللغة وأنواعها): جلال الدّين السيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، الطّبعة الأولى، دار الكّتب العلميّة - بيروت.
- (المسائل البصريّات): أبو علي الفارسي، تحقيق محمّد الشّاطر، الطّبعة الأولى، مطبعة المدني.
- (المسائل الحليّات): أبو علي الفارسي، تحقيق حسن هنداي، الطّبعة الأولى، دار القلم للطباعة والنشر والتّوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتّوزيع - بيروت.
- (مسائل الخلاف التّحويّة في ضوء الاعتراض على الدّليل الثّقلي): محمّد السّبيهي، الطّبعة الأولى، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة.
- (مسائل خلافيّة في النحو): أبو البقاء العكبري، تحقيق محمّد الحلواني، الطّبعة الأولى، دار الشّرق العربي - بيروت.
- (المسائل العضديّات): أبو علي الفارسي، تحقيق علي المنصور، الطّبعة الأولى، عالم الكّتب ومكتبة التّهضة العربيّة.
- (المسائل المشكّلة): أبو علي الفارسي، تحقيق يحيى مراد، دار الكّتب العلميّة - بيروت.
- (مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾): ابن هشام، تحقيق عبد الفتّاح الحموز، الطّبعة الأولى، دار عمار.
- (المساعد على تسهيل الفوائد): ابن عقيل، تحقيق محمّد كامل بركات، الطّبعة الأولى، جامعة أمّ القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة).
- (مستقبل اللغة العربيّة المشتركة): إبراهيم أنيس، معهد الدّراسات العربيّة - القاهرة، ١٩٦٠ م.
- (المستقصى في أمثال العرب): أبو القاسم الزّحشري، الطّبعة الثّانية، دار الكّتب العلميّة - بيروت.
- (المستوى اللّغوي للفصحى واللهجات للنثر والشّعْر): محمّد عيد، عالم الكّتب - القاهرة.
- (مسند أحمد): محمّد الألباني، الطّبعة الثّانية، المكّتب الإسلامي - بيروت.
- (مشكل إعراب القرآن): مكّي القيسي، تحقيق حاتم الضامن، الطّبعة الثّانية، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (مصاييح الجامع): ابن الدّماميني، تحقيق نور الدّين طالب، الطّبعة الأولى، دار النّوادر - سوريا.

- (مصايح المغاني في حروف المعاني): ابن نور الدين الموزعي، دراسة وتحقيق عايض العمري، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع.
- (مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية): ناصر الدين الأسد، الطبعة الخامسة، دار المعارف.
- (المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري): عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض.
- (معاني القراءات): أبو منصور الأزهري، الطبعة الأولى، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود/المملكة العربية السعودية.
- (معاني القرآن): علي بن حمزة الكسائي، أعاد بناءه وقدم عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة.
- (معاني القرآن): الأخنش، تحقيق هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (معاني القرآن) الفراء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي التجار وعبد الفتاح إسماعيل الطبعة الأولى، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر.
- (معاني القرآن وإعرابه): الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب - بيروت.
- (معجم الأخطاء الشائعة): محمد العدناني، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان - بيروت.
- (معجم الأدباء): ياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- (معجم البلدان): ياقوت الحموي، الطبعة الثانية، دار صادر - بيروت.
- (معجم التعريفات): علي الجرجاني، تحقيق محمد المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير.
- (معجم تقويم اللغة وتحليصها من الأخطاء الشائعة): هلا أمون، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.
- (معجم قبائل العرب القديمة والحديثة): عمر كحالة، الطبعة السابعة، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (معجم القراءات): عبد اللطيف الخطيب، الطبعة الأولى، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.
- (معجم الشعراء): أبو عبيد الله المرزباني، تحقيق ف. كرنكو، الطبعة الثانية، مكتبة القدسي ودار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- (معجم الشعراء العرب): تم جمعه من موقع الموسوعة الشعرية.
- (معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي): أحمد مختار وآخرون، الطبعة الأولى، عالم الكتب - القاهرة.
- (معجم اللغة العربية المعاصرة): أحمد مختار، الطبعة الأولى، عالم الكتب.
- (معجم المؤلفين): عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- (المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبيل): ابن عساكر، تحقيق وفاء تقي الدين، الطبعة الأولى، دار البشائر - دمشق.

- (معجم المصطلحات العربيّة في اللغة والأدب): مجدي وهبه وكامل المهندس، مكتبة لبنان.
- (معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة): محمد اللبدي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان.
- (معجم مقاييس اللغة): أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - ١٩٩٥م.
- (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار): محمد الذهبي، تحقيق طيار التي فولاج، سلسلة عيون التراث الإسلامي، ١٤١٦هـ.
- (مغني اللبيب عن كتب الأعراب): ابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة السادسة، دار الفكر - دمشق.
- (مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير): ابن هشام، دار إحياء الكتب العربيّة - بيروت.
- (مفاتيح الغيب): فخر الدين الرازي، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- (مفتاح العلوم): يوسف السكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه نعيم زرزور، الطبعة الثّانية، دار الكتب العلميّة - بيروت/ لبنان.
- (المفردات في غريب القرآن): الرّاجب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان الداودي، الدّار الشّاميّة - دمشق بيروت.
- (المفصل في صنعة الإعراب): الزّخشي، تحقيق علي بولحم، الطبعة الأولى، مكتبة الهلال - بيروت.
- (المفصليات): المفضل الضبي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف - القاهرة.
- (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية): الشاطبي، مجموعة محققين، الطبعة الأولى، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى - مكة المكرمة.
- (المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية): بدر الدين العيني، تحقيق علي محمد فاخر وأحمد محمد توفيق السّوداني وعبد العزيز محمد فاخر، الطبعة الأولى، دار السّلام للطباعة والنشر والتّوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربيّة.
- (المقتبس من اللهجات العربيّة والقرائيّة): محمد سالم محسن، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتّوزيع، ١٩٨٦م.
- (المقصد في شرح الإيضاح): عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهوريّة العراقيّة.
- (المقتضب): المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه، عالم الكتب - بيروت.
- (مقدمات في علم القراءات): محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكري، محمد خالد منصور، الطبعة الأولى، دار عمار - عمّان.
- (مقدمة ابن خلدون): ابن خلدون، تحقيق عبد الله الدّرويش، الطبعة الأولى، دار يعرب.
- (مقدمة ابن الصّلاح في علوم الحديث): ابن الصّلاح، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، و دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- (المقدمة الجزئية في النحو): عيسى الجزولي، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.
- (مقدمة لدراسة الصورة الفنية): نعيم الياقي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق، ١٩٨٢م.
- (مقدمة للشعر العربي): أدونيس، الطبعة الثالثة، دار العودة.
- (المقرب): ابن عصفور، تحقيق أحمد الجوّاري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى.
- (المقرب): ابن عصفور، تحقيق أحمد الجوّاري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد، ١٩٨٦م.
- (المقصود والممدود): ابن ولاد، تحقيق بولس برونله، مطبعة ليدن ١٩٠٠م.
- (المتع في التصريف): ابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، دار المعرفة - بيروت/ لبنان.
- (من أسرار اللغة): إبراهيم أنيس، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- (مناهل العرفان في علوم القرآن): محمد عبد العظيم الزرقاني، الطبعة الثالثة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (منجد المقرئين ومرشد الطالبين): ابن الجزري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.
- (المنصف، شرح كتاب التصريف؛ لأبي عثمان المازني): ابن جني، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث القديم.
- (من لغات العرب لغة هذيل): عبد الجواد الطيّب، وفقية الأمين غازي للذكر القرآني.
- (منهاج البلغاء وسراج الأدباء): حازم القرطاجني، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، الطبعة الثالثة، دار الغرب الإسلامي.
- (منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية): نقي الدين الدمشقي، تحقيق محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- (منهج الأخصّس الأوسط في الدراسة التحوية): عبدالأمير محمد أمين الورد، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي - بيروت ودار التربية - بغداد.
- (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك): أبو حيان الأندلسي، نقائس المطبوعات.
- (موارد البصائر لفرائد الضرائر): محمد عبد الحليم، تحقيق حازم يونس، الطبعة الأولى، دار عمار - عمان.
- (الموجز في قواعد اللغة العربية): سعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت/ لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- (موسيقى الشعر): إبراهيم أنيس، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية.
- (الموضح في مآخذ العلماء على الشعراء): أبو عبد الله المرزباني، تحقيق محمد شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان.
- (ميزان الاعتدال في قد الرجال): شمس الدين الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت/ لبنان.
- (الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن): أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق محمد بن صالح المديفر، الطبعة الثانية، مكتبة الرشد - الرياض.
- (النحو الوافي): عباس حسن، الطبعة الخامسة عشرة، دار المعارف.

- (التحودودوره في الإبداع): أحمد كشك، دار غريب للطباعة والنشر - القاهرة، ٢٠٠٨م.
- (التحويون والقرآن): خليل بنان حسن، مكتبة الرسالة الحديثة - عمان، ٢٠٠٢م.
- (النشر في القراءات العشر): ابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
- (نصرة الثائر على المثل السائر): صلاح الدين الصفدي، تحقيق محمد سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.
- (نصرة الإغريض في نصرة القريض): المظفر بن الفضل العلوي، تحقيق نهى الحسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.
- (نظرات في اللغة والنحو): طه الراوي، منشورات المكتبة الأهلية - بيروت، ١٩٦٢م.
- (النظرية الشعرية بناء لغة الشعر اللغة العليا): جون كوين، ترجمة أحمد درويش، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- (تقد الشعر): ابن قدامة، الطبعة الأولى، مطبعة الجوائب - قسطنطينية.
- (الثكت الحسن في شرح غاية الإحسان): أبو حيان الأندلسي، تحقيق عبدالحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مطبعة الرسالة.
- (الثكت في القرآن): أبو الحسن الجاشعي، تحقيق عبد الله عبد القادر الطويل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (الثكت في القرآن الكريم "في معاني القرآن الكريم وإعرابه"): أبو الحسن القيرواني، تحقيق عبد الله عبد القادر الطويل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (الثكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه): الأعلام الشنمري، تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- (نهاية الأرب في فنون الأدب): أحمد البكري، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة.
- (التوارد في اللغة): أبو زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، دار الشروق.
- (الوافي بالوفيات): صلاح الدين الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركلي مصطفى، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي - بيروت/ لبنان.
- (الوافي في شرح الشاطبية): عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، الطبعة الرابعة، مكتبة السوادي للتوزيع.
- (الوساطة بين المتنبي وخصومه): أبو الحسن المرحجاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان): ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، الطبعة من الأولى إلى السابعة، دار صادر - بيروت.
- (هداية الرواة إلى تخرج أحاديث المصايح والمشكاة): أحمد العشقلاني، تحقيق علي الحلبي، الطبعة الأولى، دار ابن القيم - الدمام.
- (مجمع الموامع في شرح جمع الجوامع): جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الحميد هندواوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

سَمَاءُ بَيْتَا: فَهْرَسَاتُ الْوَضَائِعِ الْحَرَجِ

الموضوع	الصفحة
❖ ملخص الدراسة بالعربي.....	ج
❖ ملخص الدراسة بالإنجليزي.....	د
❖ الإهداء.....	هـ
❖ شكر وتقدير.....	و
❖ المقدمة.....	١٤-٨
❖ التمهيد.....	٥٢-١٦
❖ الفصل الأول: حقيقة التنظير لضرائر الشعر بالقرآن.....	٧٣-٥٤
• المبحث الأول: مفهوم التنظير لضرائر الشعر بالقرآن، وصوره.....	٦٤-٥٤
• المبحث الثاني: أسباب التنظير لضرائر الشعر بالقرآن.....	٧٣-٦٥
❖ الفصل الثاني: لوازم التنظير لضرائر الشعر بالقرآن.....	٣١٠-٧٥
• المبحث الأول: القول بوقوع الضرورة في القرآن.....	١٦٦-٧٥
• المبحث الثاني: نفي الضرورة عن الشعر، إذا وافق وقوعها في القرآن.....	٢١٧-١٦٧
• المبحث الثالث: حمل القرآن على غير الضرورة.....	٢٤٦-٢١٨
• المبحث الرابع: تحرير حد الضرورة.....	٣١٠-٢٤٧
❖ الفصل الثالث: موقف النحويين من التنظير لضرائر الشعر بالقرآن.....	٣٤٥-٣١٢

❖ الخاتمة..... ٣٤٧

❖ الفهارس..... ٣٤٩ - ٤١٦

• فهرس القراءات القرآنية..... ٣٤٩ - ٣٦٨

• فهرس الأحاديث والآثار..... ٣٦٩ - ٣٧٢

• فهرس الأشعار والأرجاز..... ٣٧٣ - ٣٧٩

• فهرس الأساطار..... ٣٨٠ - ٣٨٢

• فهرس الأمثال والأقوال..... ٣٨٣ - ٣٨٥

• فهرس المراجع والمصادر..... ٣٨٦ - ٤١٤

• فهرس الموضوعات..... ٤١٥ - ٤١٦